

د. نبيل راغب

بة مبارك الديمقراطية

التنظير والتطبيق

الهيئة المصرية العامة للكتاب

تجـــــــربة
مبارك الديمقراطية
التنظير والتطبيق

د. نبيل راغب

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٤

الإخراج الفنى والتنفيذ :

صبرى عبد الواحد

إهـــداء

إلي العقل المصرى حين يتوهج
مخترقا بوميضه آفاق المستقبل

نبيـل

شكر وتقدير

لا يسع مؤلف هذا الكتاب سوى أن يعترف بفضل الأصدقاء والزملاء من المفكرين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين الذين أمدوه بمختلف أنواع الدعم الأكاديمى والمساندة الفكرية التى منحته قوة دفع متجددة فى كل مرحلة من مراحل تأليفه الذى سعى إلى تغطية الملامح الرئيسية لتجربة مبارك الديمقراطية التى تتمثل فى المنهج العقلانى ، والأمن القومى ، والبنية الأساسية ، والآليات الاقتصادية ، والمصداقية الإعلامية، والتنوير الثقافى ، والتوجهات الأخلاقية ، والعدل الاجتماعى ، والسياسة الخارجية ، والرؤية المستقبلية . وهى الملامح التى منحت هذه التجربة الديمقراطية تفردها واتساقها فى منظومة فكرية وحضارية ، سعى هذا الكتاب إلى بلوراتها حتى يمكن التعرف عليها بسهولة ، سواء على مستوى التنظير أو التطبيق .

ويشرفنى أن أخص بالشكر صديق العمر والكاتب المسرحى الكبير الأستاذ الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الذى بذل كل جهده فى إمدادى بالمراجع اللازمة لهذه الدراسة سواء تلك التى أصدرتها الهيئة عن الرئيس حسنى مبارك أو التى تحتوى عليها دار الكتب والوثائق القومية ، وكذلك حماسه الذى لم يفتر للدراسة ، لنشرها من خلال الهيئة المصرية العامة للكتاب ، والتى لا أنسى فضلها فى نشر معظم مؤلفاتى السابقة .

ولابد أن أشكر أيضا أمناء دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، وأمناء كل من مكتبة المجلس البريطانى ومكتبة المركز الثقافى الأمريكى بالقاهرة، وأمناء كل من مكتبة جامعة القاهرة ومكتبة جامعة عين شمس، وذلك لإمدادى بكل ما احتجت إليه من مادة علمية لازمة لهذه الدراسة، سواء بالاستعارة الداخلية أو الخارجية أو التصوير.

كما كان لمساندة صديقى العمر الناقدين السيد اللواء أحمد التهامى والفنان العميد الدكتور ناجى وديد فوزى ومناقشاتهما المثمرة لبعض القضايا التى حللتها الدراسة خير تنوير لأبعاد هذه القضايا. فهما مثالان حقيقيان لإنكار الذات وحب مصر حبا حضاريا بمعنى الكلمة.

أما زوجتى الكاتبة والإعلامية نبيلة داود التى احتملت متاعبى وقلقى طوال أكثر من ثلاث سنوات استغرقتها هذه الدراسة المرهقة، وشاركتنى بالرأى والمشورة والإيمان الذى لا ينضب بقيمة ما أكتب وضرورته الحضارية للأجيال القادمة، فمهما شكرتها فلن أوفيها حقها أو أرد فضلها علىّ فى هذه المسيرة العلمية التى قطعت معى كل مراحلها حتى ظهرت فى شكلها النهائى.

إلى كل هؤلاء أتقدم بكل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل راجيا أن تكون هذه الدراسة عند حسن ظنهم وعلى مستوى المضمون القومى الذى عالجته، فهى فى النهاية ثمرة وقوفهم معى وحماسهم لها.

نبيل راغب

المهندسين فى أول مارس ١٩٩٤

منهج الدراسة

عندما تولى الرئيس حسنى مبارك مسئولية الحكم فى البلاد فى أكتوبر ١٩٨١، كانت الملابسات والظروف التى أحاطت بتلك الفترة لا تبشر بأية ممارسة ديمقراطية، بل كانت كلها تشجع على قيام نظام شمولى ديكتاتورى يمسك مقدرات البلاد بيد من حديد. وكانت النفوس على استعداد للترحيب بمثل هذا النظام الشمولى بعد أن اصطدمت بأحداث جسيمة انتهت إلى شلل حزبى وتوقف صدور صحف المعارضة، وما واكب ذلك من إجراءات شملت العديد من السياسيين والصحفيين وأساتذة الجامعات وتجمعات كبيرة من مختلف الاتجاهات، ثم واجهت البلاد أخطر وأبشع جريمة إرهابية فى تاريخها المعاصر عندما وقع حادث المنصة الشهير الذى اغتيل فيه الرئيس أنور السادات، وأعقبته أحداث دموية فى بعض المدن الكبيرة استشهد فيها عدد كبير من رجال الشرطة والمواطنين.

هذا على المستوى السياسى، أما على المستوى الاقتصادى فقد كان هناك جدل بل صراع حول نتائج السياسات الاقتصادية التى طبقت منذ عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٨١ تحت ما عرف فى ذلك الوقت بالانفتاح الاقتصادى الذى استغله البعض لحسابه الخاص، مما أدى إلى تأخر فى تعبئة الموارد من أجل التنمية، وأتاح هذا الفرصة أمام المناوئين للانفتاح الاقتصادى لكى يشهروا بالمبدأ نفسه. وترتب على هذا التخلف والصراع نقص ملحوظ فى موارد النقد الأجنبى، وتسرب المتاح منه خارج القطاع المصرفى، وانخفاض الإنتاج،

وتدهور بعض الصناعات الهامة، وانهيار حركة السياحة التى لا تنتعش إلا فى جو من الأمن والاستقرار.

أما على المستوى العسكرى فلم تكن القوات الإسرائيلية قد أكملت انسحابها من سيناء، وكان الموعد المقرر لها هو الرابع والعشرين من أبريل ١٩٨٢ . ونظراً للمخاوف والشكوك التى ترسبت بطول سنوات الصراع العربى الإسرائيلى، فكان من الطبيعى أن يساء الظن بنوايا الطرف الإسرائيلى الذى قد يفكر فى استغلال الوضع القلق المضطرب لمصر فى الضغط أو التسويف أو التأجيل أو غير ذلك من الاحتمالات القائمة.

أما على المستوى العربى فلم تكن الأمة العربية فى تلك الفترة تقوم بدورها التقليدى كرصيد احتياطى لمصر، بل كان الموقف العربى يعانى من قطيعة كاملة بين مصر وشقيقاتها منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.

هكذا كانت مصر فى موقف لا تحسد عليه عندما تولى حسنى مبارك مسئوليتها فى أكتوبر ١٩٨١ . كان التدهور والانهيار والاضطراب على كل الجبهات، الجبهة الداخلية والجبهة الخارجية، الاقتصادية والسياسية، المدنية والعسكرية، المصرية والعربية، بحيث لم يكن هناك بصيص لأى أمل فى أية بداية ديمقراطية حتى ولو كانت شكلية. بل إن كثيراً من النفوس كانت تعتقد أن عوامل التدهور والانهيار والاضطراب التى عانت منها كانت نتيجة للممارسات الديمقراطية والصراعات الحزبية والسياسات الاقتصادية التى أغرقت البلاد فى دوامة من الحيرة والفوضى. بل إن الديكتاتورية أصبحت فى تلك الفترة حلماً أثيراً عند البعض لأنها ستكون بمثابة جزيرة الأمن والأمان التى سيحتمون بها من الأعاصير والأمواج المتلاطمة التى أوشكت على أن تودى بالاستقرار والطمأنينة والأمل فى مستقبل أفضل. أى أن حالة المخاض العسير تلك كانت تنذر بميلاد نظام شمولى لن يجد مقاومة من أى نوع، ذلك أن للقائد فى مثل هذه الظروف العذر كل العذر فى السير على هذا النهج الشمولى، بل إن الحالة العامة للبلاد تشجعه وتغريه على ذلك.

لكن الرؤية المستقبلية التى يتمتع بها حسنى مبارك جنبته الاستغراق فى دوامات اللحظة الراهنة، وإذ به يسير على النهج الديمقراطى الذى كان فى تلك الفترة أشق طريق وعرة بكل المقاييس. فما أسهل الديكتاتورية فى مثل تلك الظروف حين يمسك الحاكم بكل الخيوط بيده ويحيل المسرح السياسى إلى مسرح للعرائس المطيعة المريحة التى تلبى الأوامر دون التفكير فيها، خاصة وأن الأحوال المضطربة لا تمنح فرصة كافية لمثل هذا التفكير الذى تحتمه الممارسة الديمقراطية. لكن وسط كل هذه الظلال المعتمة اخترق مبارك برؤيته المستقبلية الجدران السميكة المطبقة على الواقع الراهن، مؤكداً للجماهير أن الديمقراطية بكل مشاقها وصعوباتها بل ومخاطرها هى الضمان الوحيد لمستقبل البلاد، فقد أثبت التاريخ دائماً أن النظم الديكتاتورية، مهما بدت راسخة ومتشعبة، لا مستقبل لها لأنها ضد طبائع الأشياء.

ولم يحاول مبارك أن يبشر بالديمقراطية بل بدأت ملامح تجربته الديمقراطية تتبلور بأسلوب عملى تطبيقى أثبت للجميع أن التنظير والتطبيق وجهان لعملة واحدة هى هذه التجربة الفريدة التى تأكدت فعاليتها برغم كل الظروف المحبطة التى أحاطت بها عند ميلادها. فقد سارت سياسة الحكم فى طريق ديمقراطى ودستورى واضح تميز منذ البداية بديمقراطية رحبة تفتح كل الأبواب والنوافذ لكل الآراء والتوجهات الإيجابية، لا تفرق بين مؤيد ومعارض، ولا تقيد رأياً أو تحجر على فكر. افتتحها مبارك بإستقبال كل المعتقلين المعارضين بمقر رئاسة الجمهورية. وكان معنى ذلك واضحاً ودلالته ناصعة، وهو أن الحكم للجميع وأن المعارضة هى جزء من نظام الحكم لأن مصر هى وطن كل المصريين. وعادت كل الأحزاب إلى ممارسة نشاطها الوطنى، وظهرت صحف المعارضة بعيداً عن أى رقابة من أى نوع، وتجاوز النشر فى بعض الصحف كل الحدود الدستورية فى بعض الأحيان. ومع ذلك لم يتبرم مبارك من ذلك التطرف إيماناً منه بأن حداثة العهد بالممارسة الديمقراطية قد أطلق المكبوت من غير ضابط أو معيار وأن استمرار ووعى الجماهير والالتزام الوطنى كفيل بالتخفيف من هذه المغالاة.

وجرت انتخابات مجلس الشعب وحصلت المعارضة على عدد من المقاعد لم يسبق له مثيل فى المجالس النيابية المصرية منذ أول انتخابات أجريت فى مصر، أى منذ حوالى ثلاثة أرباع قرن. وسرعان ما أثبتت تجربة مبارك الديمقراطية نجاحها فى كل التجارب التى مرت بها، خاصة تلك الأحداث الخطيرة التى تعرضت لها البلاد، وكان وعى الشعب قبل القانون هو الدرع الواقية للاستقرار والأمن، ولذلك لم تكن هناك حاجة لتطبيق قانون الطوارئ على أى نشاط سياسى.

ولم تقتصر تجربة مبارك على التحرك السياسى للجبهة الداخلية بل امتدت لتشمل البنية الأساسية والآليات الاقتصادية والتوجهات الأخلاقية والعدل الاجتماعى والسياسة الخارجية، فمنحتها مرونة الحركة وحرية التصرف ومسئولية الإنجاز وانطلاق التفكير. فقد نهضت التجربة على سياسة اقتصادية محددة الإطار والمضمون من خلال خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة حققت من مشروعات الإنتاج والخدمات ما حاز على تقدير الدوائر العالمية المتخصصة المحايدة. وقد أخذ مبارك من تجربته الديمقراطية قاعدة مرنة للانطلاق واقتحام المشكلات الكبرى من جذورها وذلك لرفضه سياسة المسكنات المؤقتة التى لابد أن تؤدى إلى تفاقم المشكلات، مما يهز الثقة بين الشعب والقائمين بمسئولية الحكم.

كان القطاع العام يعانى من مشكلات مزمنة، منها على سبيل المثال غياب عمليات الإحلال لمدة طويلة فى مصانعه، وتعثر آليات إدارته، وخسائر بعض شركاته. ونظراً لأن تجربة مبارك الديمقراطية لا تخجل من السلبيات ولا تسعى إلى إخفائها، بل تكشفها وتعريها وتضعها تحت أضواء علمية تحليلية موضوعية لعلاجها وتحويلها إلى إيجابيات، فقد شرع على الفور فى تجديد مصانع القطاع العام، ووضع نهج جديد لإدارته، فترتب على ذلك تحريك الآليات الاقتصادية من خلال ارتفاع درجة الجودة، وزيادة الانتاج، وتناقص عدد الشركات الخاسرة، وشروع عجلة التصدير فى الدوران السريع، وفض الاشتباك المفتعل بين القطاع العام والقطاع الخاص، فكلاهما قطاعان وطنيان

يكملان بعضهما بعضا فى تدعيم البنية الأساسية وتحريك الآليات الاقتصادية بأقصى كفاءة ممكنة. ولذلك يستحق كلاهما التشجيع الكامل من الحكومة.

وظهرت صناعات جديدة، وازدهرت صناعات قائمة، واستكمل إنشاء المدن الصناعية، وتحول شعار «صنع فى مصر» إلى واقع مادى ملموس سواء على مستوى الكيف أو الكم. وقد تمت كل هذه الإنجازات الاقتصادية ونحن نواجه مشكلة الديون العاتية التى تقصم ظهر معظم دول العالم الثالث. بل إن تجربة مبارك الديمقراطية بعد أن فجرت الطاقات الذاتية للإنسان المصرى بصفتها القاعدة الراسخة لأى إنجاز اقتصادى، شرعت فى الحال فى تقييد اللجوء إلى القروض من خلال وضع ضوابط محكمة ومعايير قاسية، لا تسمح بالاستدانة إلا فى حالات الضرورة القصوى أو استكمال المرافق الحيوية للبنية الأساسية، وحتى فى هذه الحالات تم وضع جدول زمنى للحد من اللجوء لعقد القروض تمهيداً لوقف الاقتراض كلية.

هكذا وضعت التجربة الديمقراطية يدها على موطن الداء وفى يدها الأخرى الدواء الذى قد يكون مراً ومؤلماً فى بعض الأحيان لكنه ضرورى كى يصح الجسم الذى اعتاد المسكنات لفترات طويلة. ومهما كان هذا الدواء مراً أو مؤلماً فإن المناخ الديمقراطى الصحى يسلح المواطن المصرى بالوعى الكافى لإدراك ضرورته من أجل مستقبل أفضل، خاصة وأن العائد المجزى لهذا العلاج لم يتأخر طويلاً. ففى مجال الإنتاج الزراعى مثلاً تناقصت مساحة الأرض المزروعة فى فترات سابقة بسبب التوسع العمرانى وتجريف الأرض المزروعة. لكن فى زمن قياسى تم إيقاف هذا النزيف، وتحقيق زيادة ملموسة فى الإنتا- .لزراعى فى عدد من المحاصيل الهامة، وتصدير فائضها إلى الأسواق الخارجية، وتنفيذ برنامج علمى لزيادة الإنتاج من المحاصيل الأخرى، وزيادة المساحة المزروعة.

ولاشك أن المنهج الديمقراطى هو خير أداة لتحرير الإرادة والإدارة المصرية من أثقال عديدة عرقلت النمو الاقتصادى وحرمت مصر من طاقات يمكن أن تضاعف قدرتها، وأهدرت إمكانات عديدة يمكن بحسن استثمارها أن

يضطرد النمو المصرى إلى المستويات المنشودة. وهذا المنهج أيضاً هو خير أداة لفك أسوار العزلة التى فرضناها حول أنفسنا والإسراع بربط قواعد الإنتاج المصرى بمواقع التقدم العلمى فى العالم، وتحديث وتطوير المؤسسات التعليمية والتربوية والتدريبية التى تشارك فى إعداد وتكوين مهارات الإنسان المصرى وقدراته من خلال التبادل الحر للآراء والأفكار والمناهج والأساليب المتطورة. وهو التبادل الذى يحقق أفضل ثماره فى ظل الممارسة الديمقراطية.

وقد انعكست تجربة مبارك الديمقراطية على أسلوبه قولاً وعملاً، فأصبحت أحاديثه وخطبه وبياناته وتصريحاته نوعاً من دراسات الجدوى العلمية التى تحلل الإيجابيات والسلبيات بمنهج علمى رصين لا يرفع الشعارات ولا يثير المشاعر ولا يفتعل الدوى الإعلامى بل يخاطب العقول ويضع أمامها كل الاحتمالات الممكنة ويفتح لها كل الآفاق التى يمكن بلوغها بالإمكانات الراهنة. ولذلك فهو لا يمل من التركيز على السلبيات وكشفها وتعريتها حتى يدرك المواطن العادى المسار الصحيح لخطواته صوب المستقبل، من هذه السلبيات الزيادة الرهيبة فى عدد السكان والتى تبتلع كل الجهود المخلصة، وتمتص معظم الإيجابيات، وتلتهم القدر الأكبر لمعدلات النمو، وتهدد كل خطوة إلى الأمام فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك البطالة كأثر من آثار الزيادة السكانية الرهيبة والتى لم تعد مشكلة اقتصادية فحسب، بل باتت آفة اجتماعية تنخر فى كيان المجتمع المصرى، وتشكل مصدراً لانحرافات سلوكية وسلبيات اجتماعية خطيرة تؤثر على أمن المجتمع واستقراره. وأيضاً التعقيدات والتراكمات والرواسب البيروقراطية التى ينوء بها الجهاز الإدارى والتى أفرزت أنماطاً فى التفكير والعمل والتنظيم الإدارى لا تتلاءم مع معطيات العصر وتحدياته، مما أدى إلى اختلال الأجهزة الإدارية ومعاناة الجماهير وتعويق دولاب العمل.

وإذا كانت الممارسة الديمقراطية تتيح للشعب فرصة مصارحة الحاكم برغباته وتطلعاته وآماله وآلامه، فهى تتيح للحاكم أيضاً فرصة مصارحة الشعب بالسلبيات والرواسب والأفكار القديمة المتحجرة التى تعوق مسيرته،

والتى تشكل أعباء ثقيلة متجددة على كاهل السلطة مما يضيع طاقاتها ووقتها وهى فى أشد الحاجة إليهما لمواكبة إيقاع العصر اللاهث. فالسلطة والشعب هما الجناحان اللذان تنطلق بهما الأمة إلى آفاق المستقبل، وأية إعاقة لأحدهما بمثابة عطب للآخر. من هنا كان إصرار مبارك على المشاركة الشعبية بالجهد الذاتى والوعى القومى بصفتهما قيمة اجتماعية تؤكد مفهوم العمل الجماعى وروح الفريق، وترسخ القيم الإيجابية المثمرة، وتسقط الميول السلبية الفاقدة لروح الانتماء الفعلى، وبصفتهما أيضاً المدخل الصحيح لبناء الوعى الوطنى العام الذى لابد أن يتحول إلى طاقة دافعة ومتجددة بصفة مستمرة، خاصة وأن الرصيد البشرى المصرى يملك من القوة والقدرة والطاقة ما يمكنه من مواجهة التحديات والتغلب عليها.

وإذا كان هدف تجربة مبارك الديمقراطية هو بناء المجتمع القوى القادر على تخطى العقبات والتغلب على التحديات، فإن تحقيق العدل الاجتماعى يشكل عصب الحياة بالنسبة لمسئولية الحكم. فالميزان الأول لبناء الحكم هو الانحياز الكامل لكل ما ييسر الحياة ويؤمنها لمحدودى الدخل مع استثمار كل إمكانية متاحة فى هذا الشأن. ولذلك تنحاز الممارسة الديمقراطية إلى الفقراء حتى ينتصروا فى معركة الحياة الكريمة، وكذلك تنحاز إلى القادرين وهم يقدمون عطاء الإنتاج وزيادة فرص العمل، أى وهم يؤدون حق المجتمع عليهم. وبهذا المفهوم الديمقراطى الإنسانى الشامل يمكن أن تتعايش الطبقات والفئات بعيداً عن صراعات الفتن والأحقاد.

أما على مستوى الأمن القومى، فإن إيمان التجربة الديمقراطية بترسيخ عوامل الاستقرار داخلياً وخارجياً، والعمل الدءوب لاستتباب السلام، والحرص على طهارة الحكم، وعدم التفريط فى سيادة القانون واستقلال القضاء، إيمان لا يتزعزع ولا يقبل التهاون أو المساومة. فهذه العناصر الحيوية هى حصن الجميع حاكمين ومحكومين. ولذلك يعلن مبارك بوضوح فى ١٥ أغسطس ١٩٨٧ أنه لا عودة عن الديمقراطية. «إننا اخترنا الديمقراطية منهاجاً للحياة لا تجربة تتعرض لعوامل النكوص عنها». وهو التوجه الذى أكده باستمرار قولاً وعملاً. يقول فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ :

«إننى أشد الناس إيماناً بالديمقراطية والتزاماً بها فى القول والعمل، واقتناعى الجازم هو أن الديمقراطية وحدها هى التى تستطيع أن تضمن المشاركة الصحيحة، وأن تطلق كل المبادرات، وأن تضئ مساحة العمل الوطنى بنور يكشف الطريق الصحيح. إن إيمانى العميق بالديمقراطية لا ينبع من إعجابى بالمقدمات النظرية التى تقوم عليها، لكنه يعود بنفس القدر إلى اقتناعى العميق بأن الديمقراطية هى أفضل السبل لترتيب الأوضاع السياسية فى البلاد وإحاطتها بسياج قوى يصون مسيرة الوطن ويعصمها من الهزات والأمواج».

من هنا كانت ضرورة أن تكون كل التوجهات والاستراتيجيات حريصة على هذه التجربة الديمقراطية كتطور تاريخى لنضال الحركة الوطنية المصرية منذ بداية بناء مصر الحديثة، ودائبة العمل على تنميتها وحمايتها، لأنها تظلل الجميع وترعاهم، ولن تكون ديمقراطية إذا كانت لفريق دون فريق. ولذلك لابد من تعميق المفاهيم الديمقراطية الأصيلة التى تضمن حماية المصالح الأساسية للشعب فى المدى القريب والبعيد، وتعزز الاستقرار الاجتماعى الذى يقى البلاد ويلات الصراع ونيران الأحقاد، وترسخ الخطوات الإيجابية فى شتى جوانب الحياة المصرية، خاصة وأن خطواتنا فى إطار التجربة الديمقراطية تعرف موقعها تماماً قبل أى تحرك بحيث يجرى كل تقدم فى توقيته الصحيح وسياقه التاريخى السليم. ولاشك أن هذه الاستراتيجية الحضارية تحتم تضافر كل الوطنيين الشرفاء أياً كانت مواقعهم، وإدراك الفئات النشطة سياسياً وفى مقدمتها الأحزاب أن هناك قضايا معينة يجب أن تبقى بمنأى عن المزايدة الرخيصة والاتجار بالمواقف نظراً لأنها تمس مصالح الوطن العليا. وبطبيعة الحال فإن هذا الالتزام يتضاعف فى أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية.

وفى خطابه فى عيد العمال (أول مايو ١٩٨٣) أوضح مبارك أن مصداقية أية تجربة ديمقراطية رهن بعدة معايير أو مؤشرات فعلية ملموسة

يمكن أن تقاس بها. فلم تعد الإثارة السياسية أو الدوى الإعلامى أو التهييج الجماهيرى من الحيل أو الأساليب التى تنطلى على الجماهير التى تريد واقعاً مادياً ملموساً تتحرك على أساسه، بعيداً عن الأحلام الوردية والأوهام المعسولة التى تتلاشى عند أول مواجهة مع حتميات الواقع التى لا مفر منها. يقول مبارك عن هذه المعايير أنها :

«عدة مؤشرات يمكن الاهتداء بها لمعرفة مدى اقتراب هذه الدولة أو تلك من المنهج الديمقراطى، وأهمها أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية، وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية فى تعزيز السياسة العامة، وصنع القرارات، وتوجيه الحكم لمصلحة السواد الأعظم للشعب، وإتاحة الفرصة للأقلية كى تعبر عن رأيها وتسهم فى رسم السياسة، واحترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، والمساواة أمام القانون».

ونظراً لالتزام مبارك بهذه المبادئ والتوجهات، فقد أصبحت تجربته الديمقراطية سواء على مستوى التنظير أو التطبيق بمثابة نسق ثقافى وحضارى وإنسانى، يتضمن عناصر متشابكة ومتساندة وظيفياً، أبرزها الإيمان بالمشاركة السياسية الشعبية، وتوافر روح المبادرة، والتسامح الفكرى المتبادل. أى أنها بمثابة البوتقة التى تنصهر فيها كل معطيات عهده من منهج عقلانى، وأمن قومى، وبنية أساسية، وآليات اقتصادية، ومصداقية إعلامية، وتنوير ثقافى، وتوجهات أخلاقية، وعدل اجتماعى، وسياسة خارجية، ورؤية مستقبلية. وقد استطاعت هذه البوتقة أن تمنح للتفاعلات بين هذه المعطيات فرصتها الكاملة حتى تحقق المنظومة التى تبلور نظريته فى الحكم والإدارة والتنمية والتقدم. وهى المعطيات التى شكلت الفصول العشرة فى هذه الدراسة.

فالفصل الأول يعالج المنهج العقلانى الذى يواجه به مبارك الواقع بكل سلبياته وإيجابياته، ويلمس به نبض الأغلبية وإدراك رغباتها وآمالها مع تحقيق الممكن منها، ثم العمل على إتاحة القدرات وتوليد الإمكانات لتحقيق غير الممكن منها فى مراحل قادمة. ولذلك فالمنهج العقلانى شرط أساسى للممارسة الديمقراطية الحقيقية لأنه كفيل بعدم تحولها إلى فوضى.

فالديمقراطية بنظرتها العقلانية ومنهجها العلمى الذى يربط ما بين الأسباب والنتائج، تقف ضد كل محاولات التهييج وإثارة التسيب والغوغائية، وتزييف القيم والمفاهيم والمبادئ، وافتعال المعارك الوهمية. فهى تتناقض مع الديكتاتورية فى أن النظام فيها ينبع من المجتمع الذى يؤمن بأنها سلوك مسئول وصمام أمن ضد كل مظاهر الشطط والانفلات على حساب الأغلبية. وطالما أنها تسود بناء على القناعة العقلانية بها، فإنها لابد أن تتحول إلى نظام مستتب ومستقر، لإدراك كل أفراد المجتمع أنها تحقق العدل لأنها تجعلهم سواسية أمام القانون، وأن إرادتهم مصونة وقادرة على التأثير فى صياغة مستقبلهم طالما أنهم يسيرون على النهج المؤدى إلى تطور الوطن وتقدمه.

ويتناول الفصل الثانى من هذه الدراسة مفهوم الأمن القومى كأحد العناصر الأساسية فى تجربة مبارك الديمقراطية، لأنه بدون أمن قومى شامل لا يمكن للديمقراطية أن تنمو وتزدهر، وبدون ديمقراطية يتحول الأمن إلى مجرد إجراءات قمعية أو بوليسية على أحسن الفروض، فى حين أن مفهوم الأمن القومى عند مبارك ليس ذلك المفهوم التقليدى الذى لا يعرف سوى إجراءات الضبط والربط، وإن كانت ضرورية بطبيعة الحال؛ بل هو مفهوم شامل يضع فى اعتباره الضمانات الحضارية والإنسانية الكفيلة بتدعيم البنية الأساسية، وتنشيط الآليات الاقتصادية، وتأصيل المصداقية الإعلامية، وبلورة السياسة الخارجية، وتمهيد الطريق وتأمينه نحو مستقبل واعد لكل أبناء الأمة. فالأمن والديمقراطية عند مبارك يشكلان وجهين لعملة واحدة هى الاستقرار الذى بدونه لا يمكن أن نحصل على الأمن أو الديمقراطية. فالاستقرار هو المقدمة الطبيعية لأية نهضة حضارية،وهو ضرورة ملحة لإحلال النظام محل الفوضى، ولم الشمل بدلاً من البعثرة والتشتت من أجل الإمساك بزمام الواقع والسيطرة على مسيرته. وهو لا يعنى الجمود أو السكون كما أنه لا يعنى بقاء الحال على ما هى عليه، لأن بقاء الحال من المحال، بل يعنى توفير المناخ الملائم لكل عوامل النمو والازدهار. وهو المناخ الذى تتمتع به كل الدول التى تقود المسيرة الحضارية فى عالم اليوم.

أما الفصل الثالث فيقوم بتحليل الدعامتين الأساسيتين اللتين تنهض عليهما البنية الأساسية فى تجربة مبارك الديمقراطية وهما: بناء الإنسان على المستوى الفكرى والعقلى والوجدانى والروحى والبدنى، وبناء المجتمع على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وهى استراتيجية لا تحتاج إلى دوى إعلامى أو شعارات رنانة أو ومضات تبهر العيون ولو مؤقتاً بقدر ما تحتاج إلى منهج عقلانى، وصبر جميل، وطول نفس، وجهد دءوب قد يستغرق سنوات طويلة. ولذلك فهى لا تشكل إغراءً قوياً للأضواء الإعلامية والسياسية التى تلهث وتدور حول القمة البارزة أو الحدث المدوى، ولا تعبأ كثيراً بالقاعدة المتوارية عن العيون أو الآذان. ومع ذلك فإن هذه القاعدة أو البنية الأساسية تعد الشغل الشاغل لمبارك الذى يرى فى الزعامة والقيادة خدمة علمية عملية مستمرة لكل قطاعات الشعب، خاصة تلك التى تربض عند القاعدة وتسعى إلى تحسين أحوالها المعيشية بقدر الإمكان. أما النجومية المتألقة على القمة فى أعقاب حدث مدو قد يكون قد افتعل لشغل الرأى العام، فهذا النوع من النجومية لا يبهر حسنى مبارك ولا يسعى إليه لأن الأمم فى نظره لا تنهض على الإبهار الإعلامى وإنما على البنية الأساسية الراسخة والمتطورة والمتجددة فى دأب وصبر وهدوء.

ثم يأتى الفصل الرابع ليتناول بالدراسة الآليات الاقتصادية التى تتحرك فى إطار تجربة مبارك الديمقراطية وتعد أساساً راسخاً لها. فالممارسة الديمقراطية تعنى التفاعل الإيجابى المثمر بين القوى البشرية والإمكانات المادية والاقتصادية والقيم الروحية والحضارية، ولا يمكن لأى إصلاح اقتصادى أن ينهض بالأمة بدون رسوخ هذه المنظومة الفكرية لأنها المعيار الموضوعى الشامل لمدى نجاح عملية التفاعل بين كل المعطيات الإنسانية والقومية وفى مقدمتها مستوى الوعى والمعرفة فى المجتمع، ودور النظام التعليمى وأجهزة البحث العلمى، والتحديث التكنولوجى، والنظام المصرفى، والنظام الإدارى، وتوافر روح المبادرة والكشف والابتكار، والوحدة الوطنية والنسق الأخلاقى، والنظام القانونى، والاستقرار الاجتماعى، والأمن القومى.

فإذا كان تنشيط الآليات الاقتصادية هو القضية الأساسية التى لابد من حسمها؛ فإن شرط التجربة الديمقراطية أن يتم هذا الحسم من أجل رفاهية الإنسان، وبالتالى فإن إصلاح الوضع الاقتصادى وتطويره شرط للتجربة الديمقراطية ذاتها.

أما الفصل الخامس فيلقى الأضواء على ضرورة المصداقية الإعلامية كشرط أساسى كى يقوم الإعلام بدوره على الوجه المطلوب. ففى الدول الديمقراطية يعتمد الإعلام على الرأى الحر وصداه عند الرأى الآخر بحيث يطور نفسه اعتماداً على جس نبض الجماهير والتعبير عن آمالها وطموحاتها. فليست هناك قواعد مقدسة أو أوامر صارمة تطبق على الجميع، بل هناك إطار مرن من القيم والمثل والمبادئ والتقاليد التى تشربها الجميع بحيث لا يخرجون عنها من تلقاء أنفسهم. ومن أهم هذه القيم احترام عقلية المتلقى أو المواطن بحيث يعتمد الإعلام على الإقناع العلمى الذى يعقبه الاقتناع المنطقى، ثم قياس مدى هذه المصداقية لتطوير وسائل الإعلام من أجل مزيد من التوعية والتربية الديمقراطية. فالإعلام الديمقراطى يهتم باستقبال الرأى العام نفس اهتمامه بإرسال الآراء الخاصة التى يدلى بها أصحابها من موقع المسئولية أو العلم أو الخبرة أو التجربة، مما يؤدى إلى التفاعل الحى بين الرأى العام القومى والرأى الخاص العلمى.

ويتناول الفصل السادس علاقة التنوير الثقافى بالممارسة الديمقراطية على أساس أنه لا توجد حياة ديمقراطية حقيقية بدون ثقافة إنسانية مستنيرة، وكذلك لا تستطيع هذه الثقافة أن تعيش وتنمو إلا فى ظل ديمقراطية تحترم عقل الإنسان وتسعى إلى تنويره وإنضاجه. فالثقافة هى الأساس الفكرى الذى ينهض عليه البناء الديمقراطى الذى يتيح بدوره كل فرص التعبير الحر عن آراء المثقفين وتوجهاتهم فى شتى مناحى الحياة.

أما الفصل السابع فيحلل التوجهات الأخلاقية لتجربة مبارك الديمقراطية التى ترى فى الازدهار الأخلاقى والتقدم المادى وجهين لعملة واحدة. والتوجهات الأخلاقية الديمقراطية لا تفرض من الخارج بقدر ما تتولد من

الداخل. وهى ترفض أن تأخذ الأمور بظواهرها، وتحتم ربط القول بالفعل، والتنظير بالتطبيق، والذات بالموضوع. كما ترفض كل أنواع العبودية الفكرية وكل ما تحمله من عقد ومركبات نقص يمكن أن تمهد الطريق لعودة الديكتاتورية من جديد. إنها سياسة أخلاقية تنأى عن الصراعات الشخصية والمطامع الذاتية، وليست أخلاقاً سياسية تناور وتتآمر اعتماداً على أن الغاية تبرر الوسيلة.

ثم يأتى الفصل الثامن الذى يركز على مفهوم العدل الاجتماعى الذى لا يمكن استيعابه وتقنينه إلا من خلال الصالح العام المشترك بين أبناء الوطن الواحد. فهو يصدر عن توازن حساس بين الحقوق والواجبات، توازن لا يهتم بالمصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية إذا كان الفرد يملك من الإمكانات والأسلحة والطاقات ما يمكنه من الحصول على حقه فى الحياة المرفهة، لكن هذا التوازن نفسه يرعى المصلحة الفردية إذا كان الفرد لا يملك من الحياة ما يمكنه من مواصلتها على نحو كريم لائق بإنسانيته وكيانه داخل مجتمع ديمقراطى حقيقى.

أما الفصل التاسع فيحلل أبعاد السياسة الخارجية وآفاقها على أساس أن الثقل الدولى للدولة يتمثل فى قدرتها على توجيه سلوك الدول الأخرى لخدمة أهدافها الوطنية، لأن القدرة الذاتية للدولة هى الأساس فى تحديد أبعاد الدور الذى تقوم به فى حقل السياسة الدولية. وهذه القدرة عبارة عن محصلة اتحاد وتفاعل عدة عناصر مختلفة، وبمقدار التفاعل الذى يحدث بين هذه العناصر ومكوناتها تبرز القوة والفعالية الذاتية للدولة أمام دول العالم التى تتعامل معها.

ثم يأتى الفصل العاشر والأخير ليتلمس معالم الرؤية المستقبلية فى تجربة مبارك الديمقراطية التى وإن صبت كل اهتمامها على معطيات الحاضر إلا أنها فى جوهرها متجهة إلى المستقبل. إن الحاضر بالنسبة لها ليس إلا فرصة لتصور المستقبل الأفضل والعمل الجاد الدءوب من أجله. فهى تسعى جاهدة لرسم صورة للمستقبل من خلال الأهداف الحضارية التى تعمل على تحقيقها، وفى الوقت نفسه تواجه الوضع الاجتماعى الراهن بتصور لتنظيم أفضل، ومن

ثم تقدم تصوراً أكمل لحياة يتحقق فيها العدل الاجتماعى فى أفضل صوره، ويرتفع مستوى المعيشة إلى درجات لم يبلغها من قبل، وتتحرك الآليات الاقتصادية بقوة دفع تواكب إيقاع العصر، ويبلغ التنوير الثقافى آفاقاً رفيعة، وتترسخ البنية الأساسية، وغير ذلك من العناصر المتنامية من الحاضر لتحتوى المستقبل أيضاً.

من هذه الفصول العشرة التى تحتوى عليها هذه الدراسة يبرز الإنسان المصرى كأداة لتجربة مبارك الديمقراطية وهدفها فى الوقت نفسه، إذ إن كل الإمكانات والإنجازات والطاقات والعناصر الداخلة فى التفاعل تدور فى فلك هذا الإنسان لخدمته ولرخائه ولرفاهيته. وهذا التفاعل المستمر بين عناصر التجربة شكل صعوبة كبيرة لهذه الدراسة عند تقسيمها إلى فصول، فقد كانت بمثابة منظومة يصعب تفكيكها بهدف تحليلها وتحديد تضاريس خريطتها الفكرية. ومع ذلك عندما تم تقسيمها بدون تعسف بقدر الإمكان، كان من الطبيعى أن يتردد صدى كل فصل فى الفصول الأخرى التى بدت فى النهاية سلسلة متصلة من الأسباب والنتائج، مما منح الدراسة وحدة عضوية نابعة من طبيعة مضمونها.

ولم تكتف هذه الدراسة بذلك بل سعت إلى رصد تجربة مبارك الديمقراطية على خريطة الفكر الديمقراطى العالمى التى تمثلت فى الخلفية الفكرية والحضارية المستقاة من مراجع أجنبية عديدة ذكرت قائمتها فى نهاية الكتاب، وذلك لقياس مدى أصالتها ومعاصرتها فى الوقت نفسه. لكن حجم الدراسة يرجع لضخامة المضمون وخصوبته وليس لهذه المراجع العديدة. ومع ذلك لا تدعى هذه الدراسة أنها ألمت بكل جوانب تجربة مبارك الديمقراطية، إذ لا يزال فيها من العناصر والجوانب ما يمكن أن تفرد له دراسات أخرى. بل إن بعض فصول هذه الدراسة يمكن لكل فصل منها أن تفرد له دراسة خاصة به، وكل ما تتمناه هذه الدراسة أن تكون قد نجحت فى بلورة هذه التجربة الفكرية الإنسانية الخصبة وأن تكون قد مهدت الطريق لدراسات أخرى.

د. نبيل راغب

الفصل الأول

المنهج العقلانى

المنهج العقلانى

كان المنهج العقلانى من المناهج الفكرية التى سادت أوروبا فى القرن السابع عشر على يد كل من ديكارت وسبينوزا ولايبنتز وفى القرن الثامن عشر على يد كل من كانط وفيشته وشيللنج وهيجل، وبعد ذلك أصبح جزءاً عضوياً من الفكر الإنسانى بصفة عامة؛ خاصة مع رسوخ المناهج العلمية فى البحث والتقصى عن ظواهر الطبيعة والكون، وانطلاق العلم الإنسانى إلى الفضاء والكواكب الأخرى، وتشعب النظريات المختلفة فى مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والنفس والإنسانيات بصفة عامة.

وقد اتفق كل المفكرين العقلانيين على أن هناك «ضوءاً هادياً» قد منحه الله للبشر لكى يدركوا طبيعة الوجود وكنه الأشياء دون الاعتماد على الحواس الخمس التى غالباً ما تدرك الأشياء بطريقة ناقصة وغير موضوعية. فالمنطق العقلى هو الطريقة الوحيدة للبحث عن الحقيقة لأنه يستطيع أن يتجرد من كل الأهواء الذاتية التى تحدد الإنسان بحدود ذاته. والحقيقة الموضوعية ذاتها تملك فى جوهرها نظاماً عقلياً يمكن العقل البشرى من إدراكها، أو بمعنى آخر فإن إدراك العقل البشرى لمنطق الحقيقة يقيم نظاماً منطقياً يستمد فهمه لها من طبيعتها بصرف النظر عن كل الاعتبارات الخارجية والمؤقتة. ولذلك فالمفكر العقلانى لابد أن يجرد عقله من كل الشوائب والعوائق التى قد تفسد عليه محاولاته الموضوعية فى البحث عن حقيقة الأشياء الجوهرية التى لا تتأثر بعنصرى الزمان والمكان والأهواء البشرية المرتبطة بهذين العنصرين، خاصة وأن المظاهر الخارجية لهذه الحقيقة تختلف باختلاف هذين العنصرين ، مما

يؤدى بالمنقاد خلفها إلى الدخول فى طرق مسدودة ومتاهات جانبية ودوائر مفرغة.

والفكر الإنسانى الناضج لابد أن يتسم بهذه الموضوعية التى تستطيع مخاطبة العقل الإنسانى والتجاوب معه أينما وجد وحيثما وجد. وفى عالمنا المعاصر بكل مشكلاته وتعقيداته يبدو المنهج العقلانى ضرورة ملحة للقيادة السياسية حتى تتجنب الدخول فى متاهات قد تكلفها من الجهد والوقت ما لا تحتمله فى هذا العصر ذى الإيقاع اللاهث الذى أصبح يحصى إنجازاته بالساعات وليس بالشهور والسنين والأجيال كما كانت الحال فى عصور سابقة.

ومن يتصدى لتحليل الفكر السياسى والحضارى والقومى عند حسنى مبارك لا يجد صعوبة فى اكتشاف خصائص هذا المنهج العقلانى الذى يسرى فى كل توجهاته وأفكاره ومواقفه سواء أكانت استراتيجية أم تكتيكية، خاصة فيما يتصل بمفاهيمه للأمن القومى أو البنية الأساسية أو الآليات الاقتصادية أو التنوير الحضارى أو المصداقية الإعلامية أو النزعة الإنسانية أو السياسة الخارجية أو الرؤية المستقبلية.

وتتمثل خصائص المنهج العقلانى عند حسنى مبارك فى الاعتماد على نظريات العلم الحديث ومنجزاته؛ والتخطيط الواعى المدروس الذى يضع كل الاحتمالات والتوقعات فى اعتباره بقدر الإمكان من خلال استراتيجية طويلة النفس؛ والإدارة الحديثة التى تستخرج من العنصر البشرى أقصى طاقاته الخلاقة والبناءة، وتكتشف الكفاءات المتنوعة حيثما وجدت؛ والنظرة الواقعية التى ترفض التهوين والتهويل والتهويم فى آن واحد بل تدرس الإمكانات المتاحة وتقوم بتوظيفها على أكمل وجه؛ وتجنب الانفعالات والتشنجات التى كثيراً ما تطمس نور العقل وتترك القياد للعاطفة الهوجاء، وممارسة الحوار الصريح الموضوعى دون حساسيات بهدف الوصول إلى الرأى الثالث الذى هو نتيجة منطقية وعلمية لالتقاء الرأى بالرأى الآخر.

فقد انتهى عصر الرومانسية السياسية التى كانت تتعلق بأهداف الآمال الحلوة العذبة بصرف النظر عن إمكان تحقيقها، وبالشعارات البراقة الطنانة

التى لا يقدر على تحقيقها سوى السوبرمان الذى تقمصه كثير من زعماء الماضى، لكن الأسطورة سرعان ما كانت تتلاشى مثل السحب الشماء الشفافة عندما تواجه أشعة الشمس الحامية. كانت الأسطورة تظل محلقة بين السحب وهى تبهر العيون وتخلب الألباب. لكنها بمجرد هبوطها على الأرض ـ ولابد أن تهبط يوماً ما ـ سرعان ما تتبخر كحلم جميل أو ربما تحولت إلى كابوس قد يصعب الاستيقاظ منه فى مدى قصير. ذلك أن أحلام الشعوب وآمالها رهن بما يتوافر لها من إمكانات وقدرات تتيحها لها إنجازاتها الدءوبة. وكلما تضاعف الجهد وتصبب العرق اتسعت حدود هذه الإمكانات والقدرات التى أصبحت تحسب بدقة علمية بالغة لأننا نعيش زمن الواقع والنسبيات لا زمن الخيال والمطلقات. وهو زمن لا يحتمل وجود الواهمين والمزايدين والسطحيين والمجادلين أصحاب الحناجر العالية والآفاق الضيقة.

ومن الجدير بالملاحظة أن البطل الرومانسى أو السوبرمان الأسطورى ارتبط دائماً بالنظم الديكتاتورية والفاشية والنازية والاستبدادية بصفة عامة. فهو الملهم صانع المعجزات الذى لا رأى لأحد سوى رأيه ولا كلمة سوى كلمته. ولذلك كان من الصعب بل من المستحيل لأية تجربة ديمقراطية أن تنمو وتزدهر مهما ترددت هذه الكلمة فى أجهزة الإعلام فى النظم الشمولية. فالديمقراطية تنبع من تربة الواقع بكل معطياته ولا تهبط على البشر من بين السحب بكل شفافيتها. وهذا الواقع فى حاجة متجددة إلى الدراسة الموضوعية والتحليل العلمى اللذين لا يتوافران إلا من خلال المنهج العقلانى الذى يصرّ على مواجهة الحقائق مهما كانت مريرة، ويرفض المتاجرة بالأوهام مهما كانت معسولة.

من هنا كان إصرار حسنى مبارك الدائم على مواجهة الواقع بكل سلبياته وإيجابياته، ولمس نبض الأغلبية وإدراك رغباتها وآمالها مع تحقيق الممكن منها ثم العمل على إتاحة القدرات وتوليد الإمكانات لتحقيق غير الممكن منها فى مراحل قادمة. ولذلك فالمنهج العقلانى شرط أساسى للممارسة الديمقراطية الحقيقية . فهو كفيل باستمرار، بعدم تحولها إلى فوضى. وفى هذا يقول حسنى

مبارك فى خطابه أما مجلسى الشعب والشورى فى بداية الدورة البرلمانية الجديدة فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣ :

«الديمقراطية ليست فوضى فى السلوك والمواقف خروجاً على الإجماع الوطنى، وليست الغوغائية التى تستهدف تزييف أولويات غير صحيحة وفرضها على الجماهير، وليست افتعال المعارك الوهمية لتبديد الجهد الوطنى وتمزيق ترابط المجتمع. الديمقراطية هى سلوك مسئول وقيم واضحة وسياج يعصم الجميع من الزلل والشطط لأنها تضع الحدود الفاصلة بين المشروع والممنوع، والحق والباطل. فى نواميسها تتوحد المعايير ليصبح الكل سواسية أمام القانون، تحقيقاً للعدل، وترسيخاً للشرعية، وتعميقاً لشعور كل مواطن بأن إرادته مصونة لا تمس طالما كان ملتزماً بالضوابط التى يضعها المجتمع نبراساً لمسيرته وأساساً للحفاظ على توازنه واستقراره».

هذا هو المنهج العقلانى للممارسة الديمقراطية كما يقننه حسنى مبارك. فالديمقراطية بنظرتها العقلانية ومنهجها العلمى الذى يربط ما بين الأسباب والنتائج، تقف ضد كل محاولات التهييج وإثارة الفوضى والتسيب والغوغائية، وتزييف القيم والمفاهيم، وافتعال المعارك الوهمية. فهى تتناقض مع الديكتاتورية فى أن النظام فيها ينبع من المجتمع الذى يؤمن بأنها سلوك مسئول وصمام أمن ضد كل مظاهر الشطط والانفلات على حساب الأغلبية. وطالما أنها تسود بناء على القناعة العقلانية بها، فإنها لابد أن تتحول إلى نظام مستتب ومستقر، لإدراك كل أفراد المجتمع أنها تحقق العدل لأنها تجعلهم سواسية أمام القانون، وأن إرادتهم مصونة وقادرة على التأثير فى صناعة مستقبلهم طالما أنهم يسيرون على النهج المؤدى إلى تطور الوطن وتقدمه.

أما فى النظام الديكتاتورى الذى يزيف إرادة الجماهير ويوهمها بأن الكلمة كلمتها فى حين أن كل خطوة مرتهنة بإرادة الديكتاتور، فإن النظام يفرض عليها من فوق، وبذلك يبدو المجتمع مستقراً ظاهرياً فحسب، لكن بمجرد أن تتقلص سطوة الديكتاتور وتضعف قبضته على مجريات الأمور لسبب أو لآخر ـ ولابد أن يحدث هذا فى يوم ما لأن الدوام لله وحده ـ فإن

مصير الوطن كله يصبح ريشة فى مهب الرياح، ويكتشف الجميع أن الأحلام التى صورها لهم الديكتاتور، والشعارات التى رفعها، والخطب النارية المتشنجة التى ألقى بحممها عليهم، كانت مضادة لأبسط قواعد المنطق والعقل والتفكير المنهجى السليم.

ومن يقلب فى صفحات التاريخ يجد أن الديكتاتورية كانت مرتبطة دائماً بلحظات الانفعال اللحظى الأهوج، لحظة وراء لحظة، وهو انفعال رومانسى غير علمى قد ينجح فى إشعال حمية الجماهير، لكنه غالباً ما يفشل فى التعامل مع حقائق الواقع وبالتالى يفشل فى تطويرها إلى الأفضل. وبمرور الأيام تتفاقم الأحوال وتتراكم الأبخرة إلى أن يحدث الانفجار أو الانهيار أو غير ذلك من النهايات المأسوية التى بلغتها النظم الديكتاتورية عبر التاريخ.

أما الديمقراطية فهى نظام عقلانى بطبيعته، لا يعرف الشطحات أو التجاوزات التى يمكن أن تدخل بمسيرة العمل الوطنى فى طرق مسدودة ومتاهات جانبية. قد تسمح الديمقراطية بالتعبير الانفعالى لكن بشرط أن تظل السيادة فى النهاية للعقل والعلم والمنطق. ذلك أن آلياتها هى آليات عقلانية بحتة مما يجعل خريطة الاحتمالات والتوقعات واضحة إلى حد كبير. قد تبدو طريق الديمقراطية وعرة وقاسية وشاقة وزاخرة بالمنحنيات والمطبات، لكن بالسير على هدى نور العقول، وانتشار الأيدى التى تبذل العرق لتمهيدها، والتقدم بخطى ثابتة واثقة على أسس منهجية علمية، لابد من بلوغ الأهداف القومية الأثيرة بعد ذلك. أما طريق الديكتاتورية التى يصورها الديكتاتور مفروشة بالورود ومحاطة بالأشجار الباسقة والظلال الوارفة، فإن شمس الحقيقة سرعان ما تلهبها بسياطها، وتغشى العيون التى تحجرت مآقيها عند رؤية الهاوية السحيقة القابعة فى نهاية الطريق. فالديكتاتورية لا تملك الضمانات وصمامات الأمن التى تتمتع بها الديمقراطية. يقول حسنى مبارك فى نفس خطابه السابق:

«الديمقراطية إطار قانونى وأخلاقى، يضبط مسار المجتمع، ويحمى مسيرة العمل الوطنى، كى لا تجور فئة على أخرى، أو تختل الموازين بين

السلطات، أو تضييع الحدود بين الحقوق والواجبات. فليس هناك فى الديمقراطية حق لا يقابله واجب، بل إنهما وجهان لعملة واحدة، يشكلان معاً الإطار الصحيح لسلوك الفرد ومسئوليته».

والتفكير العقلانى بطبيعته على استعداد لمراجعة نفسه باستمرار تطبيقاً لمبدأ «الرجوع للحق فضيلة». وتتم عملية المراجعة بلا أى حرج أو حساسية. والديمقراطية تكتسب قدرتها على الاستمرار والتطور من خلال آليات التصحيح التى تحتوى عليها، وهى تتقبل الطبيعة البشرية على أساس أنها مجبولة على الشر كما هى مجبولة على الخير تماماً. وطبقاً لمبادئ علم الأخلاق فإن القوى التصحيحية هى التى تعيد القيم الإنسانية من حق وخير وحرية إلى وضعها الطبيعى فى المجتمع الإنسانى. والبشر معرضون دائماً لارتكاب الأخطاء المحتملة وغير المحتملة، والخطورة تكمن فى ترك هذه الأخطاء تجرى فى أعنتها لأن النتيجة الحتمية ستكون كارثة قومية تحل بالوطن. إن الأخطاء لا تلد سوى الأخطاء، وهكذا تظل تتراكم بعضها فوق بعض حتى تبلغ مرحلة التشبع والانفجار ثم الانهيار.

إن وجود قوى التصحيح الديمقراطى يجنب المجتمع الوقوع فى براثن الانقلابات الدموية وما تتركه من رواسب بين أبناء الشعب الواحد، وهى رواسب قد تستمر لعدة أجيال وتحدث بسببها مضاعفات قد تنفجر فيما بعد على شكل انقلابات دموية أخرى، مما يدخل الأمة بأسرها فى دوامة رهيبة قد يصعب الخروج من دائرتها الجهنمية. أما الفاعلية العقلانية الهادئة لقوى التصحيح الديمقراطية فتجنب الأمة كل هذه المآسى لأنها تتكفل بالتقليل من عناصر الحركة العشوائية إلى أدنى درجة. فالدولة الديمقراطية لا تنهض على إرادات فردية متناثرة ومتصارعة وعشوائية، بل على أنظمة مؤسسات تعتمد فى مهامها القومية على دراسات الجدوى العلمية. فالإرادة الفردية الخارجة على الإجماع القومى تهدف دائماً إلى خنق الممارسة الديمقراطية لفرض وصايتها بعد ذلك حين يخلو لها الجو وتمارس نفوذها كما تشاء. من هنا كان

تفسير حسنى مبارك لضرورة ازدهار المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة كى يجئ القرار الوطنى صدى لنبض الأغلبية.. يقول:

«وفى النظام الديمقـراطى السليم تزدهر المؤسسات، وتترسخ القيم الصحيحة فى سلوك الأفراد والجماعات، وتسود المصلحة الوطنية فوق مصالح الجميع، وتعلو إرادة المجموع الوطنى فوق إرادات الأفراد، لأن الشعب هو السيد، وهو صاحب الأمر والقرار، ولأن الأفراد إلى زوال. إن حجر الزاوية فى أى ممارسة ديمقراطية صحيحة، هو أن تتسع قاعدة المشاركة كى يجئ القرار الوطنى صدى لنبض الأغلبية ومطالبها، وأن يلتزم الجميع بالحدود والضوابط التى يقرها المجتمع حماية لمسيرة العمل الوطنى، وحتى لا تختل المعايير، وحتى لا تضيع الحدود بين الديمقراطية والفوضى».

والمنهج العقلانى عند حسنى مبارك يرفض أى اختلال للمعايير حتى لا تسود الفوضى وتتناثر جهود الأمة هباء. فلابد أن تكون كل حركة مدروسة وكل خطوة محسوبة، وهو ما لم يتعوده الناس فى الديمقراطيات الوليدة التى تحتاج إلى ممارسات مستمرة حتى تترسخ جذورها فى الوجدان القومى. وتجربة مبارك الديمقراطية تضع فى اعتبارها حاجتنا الشديدة إلى تعميق هذه الممارسة حتى تصبح منهجا للفكر والسلوك على حد سواء. ففى مراحل التحول إلى النظام الديمقراطى يصعب على البعض أن يتكيفوا مع جو الحرية الجديدة، خاصة إذا كانت الحرية قد جاءت إليهم فى عقر دارهم دون أن يجاهدوا من أجل الحصول عليها. والقاعدة تقول إن من يحصل على شىء دون أن يتعب ويكد من أجله، فلن يستطيع أن يقدره حق قدره، وربما أساء استغلاله إلى أبعد الحدود.

من هنا تجئ مرحلة انعدام الوزن التى تصيب الناس بالدوار، وتجعلهم عاجزين عن التفريق بين الديمقراطية والفوضى. وهذا يرجع بطبيعته إلى افتقارهم إلى الممارسة الديمقراطية اليومية لمدة طويلة، والتى تدربهم على ممارسة المنهج العقلانى الرزين فى مواجهة الانفعال الذاتى الضيق، وتعلمهم تغليب المصلحة الموضوعية العامة على المكسب الشخصى العابر. والمنهج

العقلانى يتجنب بقدر الإمكان الطفرات والشطحات غير المحسوبة، ويعتمد على التطور التدريجى الهادئ الذى لا يقفز إلى النتائج قبل دراسة الأسباب وتحليلها. وإذا كان النظام الديمقراطى ينهض على دعائم المنهج العقلانى، فإن التحول إلى الديمقراطية لابد أن يكون تدريجياً لأنه يحتاج إلى تربية وتدريب للناس كى يتشربوا بالروح الديمقراطية الحقة التى هى أبعد ما تكون عن روح الغابة. وإذا كان القانون يتغاضى فى النظم الديكتاتورية عن بعض مظاهر التسيب التى قد يرى الحاكم التغاضى عنها لاعتبارات خاصة به، فإن القانون نفسه فى النظم الديمقراطية يضرب بيد من حديد على كل مظاهر الفوضى، لأنه لا يوجد من هو فوق القانون. فالعقلانية الديمقراطية لا تضع الأهواء الفردية فى اعتبارها، وتقف بالمرصاد لكل محاولات التجاوز والشطط. ولذلك يؤكد حسنى مبارك على أن الذين استمرأوا التجاوز والشطط خروجاً على نواميس المجتمع:

«يسيئون إلى الديمقراطية، ويضربونها فى مقتل، لأنهم يجعلونها مرادفاً للهدم بدلاً من أن تكون طاقة ملهمة خلاقة، تصون الكيان الوطنى، وتحفز الجميع على المزيد من المشاركة. إننا لا نحجر على رأى مهما يكن مختلفاً. ولا نغضب من خلاف مهما يكن شاسعاً. نرعى حرية الكلمة، لأننا نعتبر الكلمة الحرة نبراساً يضئ الحقيقة إذا التزمت الصدق والموضوعية والصالح الوطنى، وترفعت عن أن تكون هوى أو سبيلاً إلى تحقيق مصالح خاصة، أو خنجراً يطعن مسيرة العمل الوطنى، أو تشهيراً كاذباً لا يستند إلى أية حقائق أو وقائع».

وإذا كان المنهج العقلانى يحرص على حرية العقل كى ينطلق فى ابتكاراته وإبداعاته، فإنه يفترض أيضاً أن تكون المعدة حرة أيضاً حتى لا يضل العقل سواء السبيل. ولذلك يشكل الاقتصاد أساساً وطيداً لكل من المنهج العقلانى والممارسة الديمقراطية عند حسنى مبارك. فمن المعروف أن الديمقراطية كأسلوب للحكم والحياة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحققت الحرية الاجتماعية القائمة على الحقائق الاقتصادية التى لا تحتمل التجاهل. فلاشك

أن حرية المعدة هى الطريق إلى الحرية الفعلية للفرد بكل ما تتضمنه من حرية العقل والتفكير والسلوك. فالمعدة الخاوية تعتبر الممارسة الديمقراطية والمنهج العقلانى من أنواع الرفاهية التى يمكن الاستغناء عنها، على الأقل إلى حين امتلائها. وفى عالم اليوم لا يمكن الفصل بين الاقتصاد والسياسة، بل إنه يستحيل وضع الاقتصاد فى خدمة السياسة التى إذا افتقرت إلى قاعدة اقتصادية متينة راسخة فإنها تصبح شجرة بلا جذور تساعدها على الصمود فى وجه عواصف المتغيرات الدولية.

ويؤمن حسنى مبارك بأن السياسة التى لا تعتمد على الحقائق الاقتصادية هى سياسة غير عقلانية لأنها تنطلق من فراغ ولابد أن تنتهى إلى فراغ، ذلك لأن دول العالم اليوم تتعامل بناء على ما تملكه كل دولة من ثروة بشرية واقتصادية وإنتاجية. أما التعامل على أساس الشعارات البراقة فيعد فى حقيقة الأمر الإطار الجذاب الذى يحيط به الساسة مناوراتهم حتى تكتسب مظهراً إنسانياً مبهراً، لكن حجر الأساس فى كل هذا هو التنمية الاقتصادية التى لا مفر منها.

من هنا كانت العلاقة العضوية بين حرية العقل وحرية المعدة. فمن الصعب أن نطلب من جائع أن يفكر تفكيراً عقلانياً أو أن يسعد بالممارسة الديمقراطية،. ذلك لأن للطبيعة البشرية حدوداً ومتطلبات ملحة لا يمكن التغاضى عنها بأية حال من الأحوال. ولذلك يصر حسنى مبارك دائماً على تعادل كفة الحقوق مع كفة الواجبات حتى لا تفقد المسيرة الوطنية والإنسانية توازنها. وهذا التعادل لا يتأتى إلا على أساس من قاعدة اقتصادية صلبة ونامية ومتطورة ومتجددة. ولذلك يقول فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١:

«لقد أدركت منذ أن توليت شرف المسئولية فى أكتوبر ١٩٨١ أن مهمتى الأولى فى الفكر والعمل هى إصلاح النظام الاقتصادى فى مصر على نحو شامل يستأصل أسباب الداء من جذوره ويرسى الأساس لاقتصاد قوى قادر على تحقيق تنمية شاملة تلبى الآمال المشروعة لجماهير شعبنا العظيم».

فإذا كانت حرية العقل تشكل الأساس الحيوى للحرية الإنسانية بصفة عامة لأنها تطلق كل ملكات الإنسان فى الابتكار الذى يرتفع بمستوى المعيشة، فإن ارتفاع مستوى المعيشة يؤدى إلى مزيد من الديمقراطية والحرية. أما تدهور مستوى المعيشة فيتيح الفرصة للمبادئ الهدامة كى تنتشر، وللحقد كى يسرى فى النفوس، وبذلك يتعذر انتشار الديمقراطية وتعميقها، ويستحيل استخدام المنهج العقلانى وتطبيقه على شتى مناحى الحياة فى مجتمع همه الوحيد هو البحث عن لقمة العيش. ولعل فى أمثالنا الشعبية وحكمنا الشائعة تكمن أهم المبادئ الاقتصادية. فهناك مثل نقوله بعفوية فائقة يؤكد أن «الجوع كافر» ومثل آخر يقول: «اطعم الفم تستحى العين» وإن كنا قد حرفناه فى الآونة الأخيرة وربطناه بالرشوة والإكراميات.

وتؤكد العلاقة العضوية بين حرية العقل وحرية المعدة على أن المسئولية واجبة على الأمة كلها، وأن الحقيقة كلها حق لها بغير منازع حتى تثق فى دقة حساباتها الاقتصادية والسياسية وما تبنيه على ذلك من قرارات. هذا هو إيمان الزعيم الديمقراطى الذى يستلهم دائماً قراره من الشعب، واضعاً فى اعتباره مصالحه الاقتصادية التى تشكل السبيل الأساسى إلى المستقبل، ولإيمانه العميق بأن مقياس القدرة على تطبيق أى قرار يعتمد على تصميم الشعب. فلا يمكن الفصل بين طاقة السلطة وإرادة الشعب. لذلك يهدف حسنى مبارك دائماً إلى ممارسة الديمقراطية بالشعب، عن طريق توسيع وتعميق الممارسة الديمقراطية للشعب وحقه فى المشاركة سواء فى القرار السياسى أو القرار الاقتصادى. وبالتالى يتحتم على كل أفراد الشعب أن يفكروا من منطلق المصلحة القومية العامة مستخدمين عقولهم الاستخدام العقلانى الواعى حتى يصبح القرار فى النهاية تعبيراً عن تطلعاتهم نحو مستقبل أفضل.

وهذا لن يحدث إلا إذا أحس كل فرد أن صوته فى الانتخابات يعنى بالفعل مشاركته الحقيقية فى اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى. وهذه المشاركة تعمق إحساس المواطن بالمشكلات الاقتصادية والبحث عن سبيل لحلها؛ وأيضاً فإن هذه المشاركة تدفع التطور الاقتصادى بالانفتاح على الدنيا،

وليس بالانغلاق على النفس. فالإنسان العقلاني المتزن يستطيع أن يحمى نفسه من أية تأثيرات دخيلة على كيانه وضميره، لأنه قادر على دراسة كل مشكلاته دراسة موضوعية بعيداً عن أية مؤثرات أو ضغوط مغرضة.

والمشكلات الاقتصادية بالذات لا يمكن أن تحل إلا على أسس موضوعية واعتماداً على منهج عقلاني علمى لا تؤثر فيه الأهواء السياسية والضغوط الخارجية. من هنا كانت ضرورة المنهج العقلاني للممارسة الديمقراطية من أجل بلوغ مستوى المعيشة الذى ينشده كل إنسان. ومن هنا أيضاً كانت حتمية الارتفاع بمستوى المعيشة حتى يمكن للمواطن أن يمارس حريته على الوجه الصحيح. وهذا يفسر لنا إسراع حسنى مبارك إلى عقد المؤتمر الاقتصادى فى فبراير عام ١٩٨٢ حتى تبدأ المسيرة الوطنية على أسس موضوعية وعلمية متينة. يقول فى خطابه فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١:

«كان الهدف أن نتفق على الخطوات اللازمة للخروج من أزمة الاقتصاد المصرى الذى كان يعانى منذ فترة طويلة من خلل هيكلى جسيم وخطير مصدره أننا نستهلك بأكثر مما ننتج ونستورد بأكثر مما نصدر ونستدين بأكثر من طاقاتنا على السداد. لم يكن هذا الاهتمام بأوضاع الاقتصاد المصرى نابعاً فقط من رؤيتى للدور الأساسى والمتزايد الذى يلعبه الاقتصاد فى حماية المصالح القومية باعتباره واحداً من أهم جوانب قوة الدولة والمجتمع، وإنما راجعاً بنفس القدر إلى إدراك أهميته للمواطن المصرى أياً كان موقعه، وتأثيره على تشكيل رؤيته لحاضره ومستقبله وصياغة أحلامه وآماله فى غد أفضل. ومن هنا كان اهتمامى البالغ بالإصلاح الاقتصادى وحرصى على وضعه على رأس قائمة الأولويات القومية طوال السنوات الماضية لأن الإصلاح الاقتصادى يعنى الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وطاقاته، وزيادة فرص العمل الحقيقية، وخفض معدلات البطالة، والارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وإحداث تقدم حقيقى لكل فئات هذا المجتمع».

وإذا كان المنهج العقلاني يستخدم علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع فى تطبيقاته، فإنه يستخدم أيضاً علوم الإدارة الحديثة فى تسيير دفة الأمور فى

المجتمع. ومن الواضح أن الإدارة فى المجتمع الديمقراطى أكثر تعقيداً وتشعباً منها فى النظام الديكتاتورى الذى يرى فى الإدارة مجرد قرارات أو أوامر تصدر من القمة كى تنفذها القاعدة التى لا تملك حق إبداء الرأى فى أسلوب إصدارها أو تنفيذها. أما الممارسة الديمقراطية فتشترط وضع رأى القاعدة وفكرها فى الاعتبار عند اتخاذ القرار. أى أن العلاقة ليست من طرف عليه أن يرسل وآخر عليه أن يستقبل كما يحدث فى النظام الديكتاتورى، بل هى عمليات إرسال واستقبال متبادلة من كل الأطراف المعنية بالممارسة الديمقراطية على أسس عقلانية وعلمية وموضوعية. ولعل من أهم مظاهر الإدارة المنهجية السليمة اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب بناء على قناعة كل القائمين سواء على اتخاذه أو تطبيقه. ولذلك يقول حسنى مبارك فى خطاب له فى ٢٠ يوليو ١٩٨٨ :

«لا يمكن لحق اتخاذ القرار أو المشاركة فى صنعه أن يكون سليماً، وأن يسفر عن قرارات صائبة دون معرفة، فالمعرفة والعلم شرط لكى يأتى القرار صحيحاً. ومن هنا، فإذا كانت الديمقراطية هى حق الشعب فى اتخاذ القرار، فإن حق الشعب فى أن يعلم هو ركيزة حقه فى اتخاذ القرار، وإلا فكيف يشارك المواطن فى القرار إذا لم يكن يعلم، وكيف يصدر الشعب القرار السليم إذا كان ما يعلمه مضللاً بعيداً عن الصدق مخفياً للحقيقة مروجاً لما يخدع».

يوضح حسنى مبارك هذا التوجه لإيمانه بأن أخطر العوامل التى تهدد الديمقراطية وتحولها إلى مجرد شكل صورى، يتمثل فى أجهزة الإدارة الحكومية العتيقة بكل ذيولها ورواسبها وخلفياتها ولوائحها وملفاتها. فالبيروقراطية لا تخشى أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية جديدة طالما أنها لا تمسها من بعيد أو قريب. فهى لا تخاف من حرية الرأى والتعبير العقلانى المتسق طالما أنها تملك الحرية المطلقة فى العمل والتنفيذ. أى على طريقة «دع الآخرين يتكلمون كما يشاءون طالما أننا نملك نفس الحرية ولكن فى أن نعمل ما نشاء». لذلك تتربص البيروقراطية دائماً بكل وسائل الإدارة الديمقراطية الحديثة وخاصة إذا كانت وليدة، استعداداً للقضاء عليها أو لتحويلها

إلى مجرد مظهر حضارى خادع. ومن الطبيعى أنه عندما تسعى الإدارة الحديثة لجعل نفسها طاقة تنفيذية فعلية، فإن البيروقراطية تشهر فى وجهها كل الأسلحة الممكنة وغير الممكنة حتى تتراجع الإدارة الحديثة وتلزم حدودها الاسمية والشكلية تاركة المجال للديكتاتورية الملتحفة بأقنعة البيروقراطية كى تصول وتجول سواء فى مجال اتخاذ القرار أو تطبيقه.

وتكمن الخطورة فى أن الجموع الواعية لابد وأن تفقد الثقة نهائياً فى الديمقراطية عندما ترى أنها لا تزيد على حدود الحروف التى كتبت بها أو نطقت بها. ومن ثم تبرز ضرورة المنهج العقلانى سواء على المستوى العلمى أو العملى لأنه يضمن تحويل الديمقراطية إلى طاقة تنفيذية تدفع بالمجتمع إلى آفاق جديدة من مستوى المعيشة الراقى. فالقيمة الفعلية للممارسة الديمقراطية تكمن فى رفع مستوى المعيشة عملياً على أرض الواقع سواء بالنسبة للمأكل أو المشرب أو الملبس أو التعليم. بمعنى آخر فإن الممارسة الديمقراطية ليست على موجات الأثير أو على صفحات الصحف والمجلات أو فى قاعات البرلمان، بقدر ما هى فيما يحصل عليه المواطن فعلاً فى حياته اليومية من خير ورفاهية ومعرفة يمكن أن يحدد بها طريقه نحو المستقبل.

من هنا كان الإصلاح الإدارى يشكل عنصراً حيوياً وضرورياً فى مفهوم المنهج العقلانى والعلمى والعملى عند حسنى مبارك. فهو يرى فى تحديث الجهاز البيروقراطى شرطاً لازماً لتدعيم تجربته الديمقراطية، خاصة وأن هذا الجهاز يشكل قطاعاً ضخماً من القوى العاملة فى مصر، وفى الوقت نفسه لا يوجد شخص بالذات يمكن أن توجه إليه تهمة التعطيل أو التسويف أو التأجيل أو التشتيت. فالموظف الكبير يختفى وراء الموظف الصغير، والصغير يحتمى بالكبير، والاثنان يتسلحان باللوائح ويغطيان تحركاتهما بالقوانين والبنود التى غالباً ما يعجز المواطن العادى عن تفسيرها لصالحه.

ويرى حسنى مبارك فى التخطيط خير وسيلة للإصلاح الإدارى كى يشق طريقه قدماً إلى الأمام. فالتخطيط يحتاج إلى متابعة دائمة لا تترك مجالاً للكسالى أو المتراخين أو المتسلقين أو الانتهازيين أو الطفيليين.

والتخطيط عند مبارك هو منهج علمى لتحقيق الأهداف والطموحات وتحويلها إلى إنجازات مادية ملموسة على أرض الواقع. ولذلك كان حريصاً منذ فترة رئاسته الأولى (٨٢ ـ ١٩٨٧) على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم جاءت فترة رئاسته الثانية (٨٨ ـ ١٩٩٣) التى نفذت فيها خطة التنمية الثانية، ومع حلول فترة الرئاسة الثالثة شرع فى الخطة الثالثة. ويبدو المنهج العقلانى العلمى مشرباً بالروح الديمقراطية جلياً عندما يتم التمهيد للتخطيط بالبحث والدراسة وتجميع الآراء والخبرات حول القضايا المتعلقة بالوضع المراد تغييره، وتحديد البدائل التى يمكن الاختيار من بينها. ويحتم هذا المنهج ضرورة الاهتمام بإمكانية التنفيذ عند التفكير فى حل معين. فالأسلوب الواقعى يرى أن العبرة ليست بإمكانية الحل على المستوى النظرى المجرد، بل على المستوى العملى التطبيقى، وهو ما يجعل من التخطيط مهمة مرنة وموفقة بحيث يشعر الناس بنتائجها أولاً بأول. يقول مبارك فى ٢٠ أكتوبر ١٩٨٥ :

«لولا أننا اتجهنا إلى أسلوب التخطيط الذى يقدم الحلول المستمرة وفقاً للأولويات، لكنا قد واجهنا وضعاً بالغ الخطورة ليس له من علاج، وخاصة بعد أن حاصرتنا تراكمات ضخمة على مدى سنوات طويلة».

ولم يكن المؤتمر الاقتصادى فى فبراير ١٩٨٢ سوى مقدمة منهجية علمية للخطة الخمسية الأولى، التى شهدت فترة تنفيذها عقد مؤتمرات علمية أخرى مثل المؤتمر القومى لتشجيع الصادرات والمؤتمر القومى للتعليم وغير ذلك من المؤتمرات التى تدرس إمكانات تدعيم البنية الأساسية وتطويرها. وكثيراً ما أكد مبارك على أن الخطة تحتاج إلى :

«التنفيذ المنضبط والمتابعة النشيطة المستمرة والرقابة الشعبية الحريصة على تفوق الأداء وتجنب الأخطاء».

وذلك طبقاً لكلمته فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧، وكان فى نفس العام (١٥ أغسطس ١٩٨٧) قد أوضح أنه لا تطبيق لخطة بدون منهج علمى أو مستوى

عقلى رفيع . فقد انتهى عصر الشعارات الحماسية البراقة والألفاظ الرنانة الطنانة التى تدوى فى الآذان وتلهب المشاعر بجعجعة بلا طحن. ولذلك يقول مبارك :

«نريد لخطط التنمية أن تكون قائمة على أسس علمية سليمة، وأن يباشرها شباب متطور بعقله وفكره، غير منعزل عن الوثبات العالمية فى آفاق الإنتاج والخدمات».

وبذلك يقدم مبارك «روشتة» لعلاج الأمراض البيروقراطية التى تعوق مسيرة الإصلاح الإدارى، ولتحويل الممارسة الديمقراطية إلى منهج علمى وطاقة تنفيذية. فالتنفيذ المنضبط، والمتابعة النشيطة المستمرة، والرقابة الشعبية الحريصة على تفوق الأداء وتجنب الأخطاء، والأسس العلمية للتنفيذ، وطاقات الشباب العقلية والفكرية المستوعبة لوثبات العصر نحو آفاق المستقبل، كلها عناصر كفيلة بإحداث تطورات جذرية فى الجهاز البيروقراطى الزاخر بالحواجز والعوائق التى تعترض معظم مراحل الطريق بين إمضاء الوزير ولجانه وبين كاتب الأرشيف وملفاته، وهى رحلة منهكة يفقد القرار فيها كل المقومات التى صدر من أجلها ويتحول فى النهاية إلى مجرد بند فى نشرة حكومية يفسره كل موظف على هواه. بمعنى آخر فإن السلطة التشريعية تجد نفسها عاجزة فى مواجهة السلطة التنفيذية بكل كهوفها ودهاليزها المعتمة. فهى مواجهة مباشرة ومتجددة بين الديمقراطية والبيروقراطية، فى حين أن المنهج العقلانى عند مبارك يؤكد على أنه لا خير فى قرارات رائعة لا تجد طريقها إلى التنفيذ الفعلى والتأثير المباشر على الحياة اليومية للمواطن العادى.

من هنا كان إصرار مبارك على ترسيخ المناهج العلمية والعملية التى تمكن الخبراء والقيادات والمسئولين من متابعة التنفيذ العملى للقرارات والقوانين التى تحيط المسيرة التنموية بالضوابط الكفيلة بانطلاقها إلى الآفاق المرجوة. وبذلك تصبح الديمقراطية حقيقة مادية ملموسة فى حياتنا، ويزداد وعينا بها كلما ارتفع مستوى معيشتنا، لأننا نكون بهذا قد وضعنا ديمقراطية

التنفيذ محل ديمقراطية التنفيس، وأصبحت الديمقراطية ممارسة يومية وفعلية لكل المواطنين على كل المستويات.

وهذا ما وقع بالفعل فى فترتى الرئاسة الأولى والثانية نتيجة لسياسة التخطيط الاقتصادى ـ الاجتماعى التى أدت إلى إعادة تكوين قاعدة الإنتاج السلعى، واستكمال البنية الأساسية، وتطوير الخدمات، والاستفادة من الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، مع الحرص على عدم المساس بمحدودى الدخل. يقول مبارك فى حديث أدلى به لإبراهيم نافع رئيس تحرير «الأهرام» ونشرته «الأهرام» فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«إن المرحلة القادمة سوف تشهد تغييراً واسعاً وشاملاً على المستوى السياسى والتنفيذى والإدارى. وذلك فى رأيى طبيعة كل مرحلة من المراحل التى تمر بها مصر... وذلك يتفق مع الطموحات التى نتطلع إليها فى الفترة القادمة. ومنها على سبيل المثال تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى أواخر عام ١٩٩٥، وبدء تطوير قوانين العاملين فى الدولة، والتوصل إلى التحرير الكامل لأسعار المحاصيل الزراعية . فكما ترون أننا فى جميع عمليات الإصلاح راعينا، وسوف نراعى دائماً، مصلحة الفلاح البسيط، والعامل المنتج، والموظف الصغير محدود الدخل. وقد أعلنت من قبل، وأعلن من جديد الآن، أنه لا يمكن أن يمس الإصلاح الاقتصادى أية حقوق للعمال أو الفلاحين أو العاملين فى الدولة».

ولذلك فالمنهج العقلانى عند مبارك ليس منهجاً آلياً قد يدوس الضعفاء أو البسطاء تحت عجلاته أو يطحنهم بين تروسه، بل هو منهج إنسانى يقيم للإنسان وزناً فى حد ذاته بصرف النظر عن طبقته الاجتماعية أو دخله الاقتصادى. ولذلك كانت المشكلة التى تؤرقه دائماً تتمثل فى مواجهة المشكلات الحياتية اليومية للجماهير. وهى مشكلات تحتاج كلها إلى بعدين: بعد عقلانى علمى عملى، وبعد ديمقراطى إنسانى هادئ، خاصة وأن علوم الإدارة الحديثة ترى فى العامل الإنسانى القاعدة التى يمكن أن ينطلق منها أى إصلاح إدارى. يقول مبارك فى نفس حديثه لإبراهيم نافع:

«أما من الناحية الإدارية، فإننى لا أريد استخدام الشعارات الكبيرة والرنانة كالثورة الإدارية وغيرها. أرى أنه من الواجب التركيز تماماً فى المرحلة المقبلة للتغيير، على مواجهة المشكلات الحياتية اليومية للجماهير.. وأعرفها جيداً وأشعر بتأثيراتها عليهم فى مكاتب الصحة وإدارات المرور وفى استخراج البطاقات، وسداد فواتير التليفونات وغيرها من المعاملات الجماهيرية.. لابد من توفير وسائل المجالات.. وأؤمن تماماً أن هذا كله يسهل من ناحية عملية تحصيل مستحقات الدولة، كما يسهل من ناحية أخرى تأدية أجهزة الإدارة للخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين بكل يسر وبغير ضياع للوقت. وهذا هو جوهر العمل للصالح العام، وأساس كل تغيير، والذى أرجو أن يكون ركيزة الحوار الوطنى الأوسع الذى أتطلع إليه ويتناول كل القضايا وكافة التطورات».

وهذا يقودنا إلى خاصية أساسية فى الممارسة الديمقراطية العقلانية عند حسنى مبارك وهى إيمانه بأن الحوار الموضوعى العلمى، وتبادل الآراء والخبرات، وطرح كل القضايا للبحث والتقويم والتحليل من شأنه بلوغ الحلول المناسبة لكل قضية على حدة. ومنذ بداية اضطلاعه بالعمل السياسى وهذه الخاصية تشكل منهجاً له سواء على مستوى التنظير أو التطبيق. فمن خلال تجربته فى الحزب الوطنى الديمقراطى اتضح للجميع أنه يجيد الاستماع لكل من حوله، يناقش بهدوء وروية، يعطى الفرصة لغيره تماماً ليقول رأيه، ويشيع حوله جواً من الألفة والمحبة والإخاء. وفى فترة شغله لمنصب نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى كان يفتح مكتبه فى الحزب ويحرص على أن يتواجد فيه بشكل مستمر لجميع الذين يطلبونه، ليس لأعضاء مجلسى الشعب والشورى أو قيادات الحزب المركزية أو الوزراء أو قيادات الحزب فى المحافظات فقط ولكن لكل مواطن يريد مقابلة نائب الرئيس فى أى أمر من الأمور.

وكان يرى أنه لا خير فى تخطيط لا تعقبه متابعة، ولذلك لم تكن كثرة احتكاكه بقيادات الحزب مجرد وسيلة لكى يعرفهم جميعاً معرفة شخصية

وبالاسم بل لكى يعرف موقع ومسئولية كل منهم ودوره. وكثيراً ما كانت محاسبته لهم محاسبة ميدانية. ففى أى مكان يلتقى بأى منهم يسأله: «ماذا فعلت فى الموضوع الفلانى؟ أو لماذا قصرت فى تنفيذ ما طلبه منك فلان بخصوص كذا؟»

والحوار عند حسنى مبارك ليس مجرد تبادل للآراء والخبرات بل وسيلة لبلوغ القرار المقنع لكل الأطراف المعنية. وطالما أن الاقتناع تم فى جو مفعم بالحرية والموضوعية المجردة، فلا يتبقى عذر لأحد كى يتنصل من القيام بمسئوليته التى ارتضاها لنفسه. ولذلك لا ينسى مبارك توجيهاته الميدانية التى يصدرها لمختلف القيادات. فقد حدث أكثر من مرة أن أصدر توجيهاً فى لقاء من اللقاءات لقيادة من القيادات، فأخذت هذه القيادة التوجيه على أنه مجرد كلام، لكن تفاجأ هذه القيادة عندما يقابلها مرة أخرى بسؤاله: «ماذا تم فى الموضوع الذى حدثتك عنه عندما قابلتك فى الاجتماع الذى عقد بخصوص كذا؟».

ويؤمن حسنى مبارك بأن العلاقات الإنسانية الوطيدة شرط أساسى لنجاح الإدارة، فهى توجد نوعاً من الالتزام يصعب التهرب منه. فمثلاً عندما كان يحضر اجتماعاً يعقد بقيادته كان يصر على أن يصافح الحاضرين فرداً فرداً مهما كان عددهم بل ويتبادل معهم الأحاديث كلما أمكن ذلك. وهكذا فهمت القيادات أسلوبه ومنهجه بحيث أدركت أن أى حديث له مع أية قيادة ليس حديثاً عابراً ولكنه توجيه واجب التنفيذ. من هنا ينشأ الالتزام ويتحول الحوار الديمقراطى من مجرد تبادل للآراء والأفكار إلى تجسيد حى لإنجازات مادية ملموسة على أرض الواقع.

وإذا كانت الممارسة الديمقراطية عند حسنى مبارك تتجلى فى بساطته المتناهية فهى تتجلى أيضاً فى حزمه عند اتخاذ القرار والعمل على تنفيذه. فالعلاقات الإنسانية فى شئون الإدارة تتطلب البساطة كى تزول الحواجز بين الرئيس والمرءوسين مما يسهل من مهمة التنفيذ والتطبيق فى جو إنسانى حميم. لكن البساطة وحدها قد توحى بالتساهل، من هنا كان حزم مبارك كى

تستقيم الأمور، فهو لا يتهاون أبداً فى الحق ومع أقرب المقربين إليه. أى أن حزمه وبساطته وجهان لعملة واحدة هى أسلوبه فى الممارسة الديمقراطية ومنهجه العقلانى الذى يزن كل الأمور بميزان حساس بحيث لا يسمح لعنصر أن يطغى على عنصر آخر دون وجه حق.

كذلك تشكل المصارحة والمواجهة عنصراً حيوياً فى المنهج العقلانى عند حسنى مبارك. فهو لا ينصت لأحد يتحدث عن آخر فى غيبته. فعندما يقترب منه أحد المسئولين كى يحدثه فى أمر من الأمور فإنه لا يتخذ قراراً فورياً بشأنه، بل يطلب حضور الطرف الآخر المشترك فى الموضوع ثم يستمع إلى وجهتى النظر فى وقت واحد قبل أن يتخذ قراراً فى الأمر. ذلك أن منهجه العقلانى يحتم عليه التزام الحرص والدقة والدراسة حتى تكون خطواته محسوبة مقدماً.

وهذا المنهج ينهض على احترام الخبرة المتخصصة التى يقدم أصحابها المشورة العلمية للقائد الذى يستفيد بها فى رسم استراتيجيته القومية العامة. ولذلك يحرص حسنى مبارك على عدم التدخل فى اختصاصات أى خبير أو مسئول. وعندما تطرح قضية ما للمناقشة أمامه فى أحد الاجتماعات وتدخل فى اختصاص أحد الوزراء أو المسئولين فإنه يرفض التعليق ويطلب من المختص أن يتحدث قائلاً: «لكل اختصاصه الذى يجب أن يباشره بنفسه».

وعندما تشكو بعض القيادات من بعض الوزارات، فكان يرفض الحديث إلا فى وجود المختص. فالحوار الموضوعى فى نظره لا يمكن أن يكون من طرف واحد ولابد من المواجهة والمصارحة لوضع رأى المختص فى الاعتبار. لذلك اعتاد أن يقول: «فلنرجئ هذه المسألة لمناقشتها فى وجود المسئول عنها». وإذا كانت المسألة ملحة وعاجلة فإنه يحدد موعداً آخر سريعاً فى مكتبه لمناقشتها ودراستها من كل جوانبها.

وتتجلى الممارسة الديمقراطية العقلانية عند حسنى مبارك فى أسلوب إدارته للاجتماعات التى يتولى رياستها. فهو يجمع بين منتهى الديمقراطية

وقمة الانضباط فى الوقت نفسه إذ يعطى الفرصة كاملة لكل من يريد أن يتحدث بشرط أن يناقش فى جوهر الموضوع المطروح للدراسة وألا يخرج عن إطاره إلى متاهات جانبية ودوائر مفرغة. فلم يكن يسمح للحوار بأن يتجه بعيداً عن الموضوع، فكلما خرج متحدث عن موضوع المناقشة إلى موضوع آخر أعاده إليه قائلاً له: «عندما ننتهى من هذا الموضوع فإنه يمكن أن نتحدث فى موضوع آخر».

وفى معظم الجلسات التى يرأسها يميل إلى الاستماع والتأمل والتفكير أكثر من الكلام والحديث المطنب. فالحديث عنده مجرد وسيلة لتبادل الآراء والأفكار فى أقل عدد ممكن من الألفاظ والمفردات، حتى لا تتميع الأفكار وتضل المعانى والمفاهيم طريقها وسط أحراش الأحاديث التى يمكن أن تصل فى إسهابها وإطنابها إلى درجة الثرثرة. ومع ذلك لا يقاطع متحدثاً ولا يصادر على رأى مهما كانت الظروف بل تبدو قدرته الفائقة على الاستماع متمثلة فى صدره الرحب الذى يتقبل كل الآراء ثم يناقشها بموضوعية عقلانية، تخلصها من كل الاعتبارات الطارئة أو الأهواء الشخصية، مستخدماً فى هذا سرعة بديهته ولماحيته التى تبدت فى مواقف عديدة. فمثلاً يجده الحاضرون منصتاً إلى وجهة نظر محدثه إلى آخرها ثم يفاجئه ضاحكاً بقوله: «هل هذا الموضوع فعلاً كما تقول، أم أنك تقول ذلك لأن الأمر كذا وكذا؟!» عندئذ يذهل محدثه وتغمر الحمرة وجهه وسرعان ما يضحك بدوره وهو يتراجع عن موقفه متلعثماً فى حين يواصل مبارك مداعبته له قائلاً: «أدخل فى الموضوع».

هكذا يبدو الحزم والبساطة وجهين لعملة واحدة فى الممارسة الديمقراطية العقلانية عند مبارك. فالبساطة تسهل له مهمة التعامل المرن مع القيادات والمسئولين بلا حرج أو حساسية فى حين يسهل له الحزم كفاءة الأداء وسرعة تنفيذ القرارات على الوجه المطلوب. فالهدف الاستراتيجى فى النهاية يتمثل فى تحقيق المصلحة القومية العليا لمصر، وخير وسيلة لبلوغه تتجلى فى منهج خال من العقد والرواسب والمتاهات الجانبية والدوائر المفرغة. فالخط المستقيم هو أقصر خط بين نقطتين. وإذا فرضت الظروف والضغوط بعض الانحناءات

والتفريعات على هذا الخط، فلتكن فى أضيق الحدود لحين عودته إلى استقامته فى أسرع وقت ممكن.

وهذا الخط المستقيم يتجلى فى الوصول إلى الهدف عن أقصر طريق. ولذلك يهدف مبارك دائماً إلى إعطاء الجميع صلاحيات مناقشة أمورهم. فمثلاً إذا ما كان هناك أمر من الأمور المتعلقة بمحافظة من المحافظات فإنه يطلب من أبناء المحافظة الجلوس أولاً مع بعضهم لمناقشة الأمر فيما بينهم، ثم يحدد لهم مقابلة بعد ذلك لكى يحيطوه علماً بما تم بينهم. ولا يخفى سعادته عندما ينتهون إلى اتفاق فيما بينهم، لكن إذا استدعى الأمر قراراً منه، فإن قدرته على الحزم والحسم تتبدى أمام الجميع بلا أدنى تردد مهما كانت الظروف طالما أنه هذا هو القرار المناسب فى الوقت المناسب.

وكثيراً ما يطلب مبارك من القيادات والمسئولين ممارسة نفس القدرة على الحسم توفيراً للوقت والجهد اللذين هم فى أشد الحاجة إليهما. فمثلاً فى اجتماعه بالمحافظين عقب أدائهم اليمين الدستورية فى بداية فترة الرئاسة الثالثة (٥ ديسمبر ١٩٩٣) أكد لهم أنه لا خوف، ولا تساهل، ولا تراجع فى اتخاذ أى قرار يمس المصلحة العامة تحت أى مسمى من المسميات، وطالبهم بمباشرة اختصاصاتهم ومسئولياتهم وعدم التفريط فى تلك الاختصاصات التى تتمثل فى ضبط الأداء، والرقابة والمتابعة لكل الأعمال والمشروعات، والوقوف بالمرصاد لكل مظاهر الانحراف أو الاستغلال من المرءوسين. وأوضح مبارك لهم أن التفريط فى هذه الاختصاصات لا يعنى سوى فتح أبواب الانحراف والاستغلال وقيام مراكز لهذا الاستغلال على المستوى المحلى، وهو ما ينعكس بالسلب فى النهاية على المصالح الخاصة بالمواطنين وعلى المصلحة العامة للبلاد. وهو ما يستدعى متابعة المحافظين المستمرة للأجهزة والمؤسسات الواقعة فى نطاق محافظاتهم وذلك فى مجالات التعليم والصحة والصناعة والزراعة والإسكان والمواصلات والشئون الاجتماعية والجمعيات وكافة المؤسسات مثل الشباب والثقافة والرياضة وغيرها بما يحقق الأداء الكامل من خلال الإشراف الكامل.

وأوضح مبارك فى الاجتماع نفسه أن الإشراف الكامل لا يعنى الاهتمام بالشكليات فحسب مثل مواعيد الحضور والإنصراف والتواجد فى مواقع العمل لمجرد إثبات الوجود، بل يعنى كفاءة الأداء المثمر الذى يحقق الأهداف القومية على خير وجه. وهذا لا يتأتى إلا من خلال التنسيق مع كافة الأجهزة العاملة فى المحافظات ومع الوزارات المسئولة على المستوى القومى. فالتنسيق ضرورة علمية وعملية ملحة من أجل تسيير الجهاز الإدارى دون عقبات أو عثرات أو هفوات. وهذا التنسيق يستدعى تطبيق سياسة الباب المفتوح حتى تصبح القنوات متصلة بين المسئولين والمواطنين. ولذلك يطالب مبارك دائماً بالاهتمام بالمواطنين وتحقيق الخدمات لهم، لأن ذلك هو أساس الخدمة العامة الفعلية بعيداً عن الشكليات والمظهريات التى لا تلقى القبول عند المواطنين شكلاً أو موضوعاً.

وتطبيقاً لسياسة التخطيط العلمى طالب مبارك بأن تضع الحكومة مع المحافظين جدولاً زمنياً للانتهاء من المشروعات المفتوحة على مستوى المحافظات، والخاصة بمياه الشرب والصرف الصحى لأهمية تلك المشروعات فى الحفاظ على صحة المواطنين. وهذا بالإضافة إلى تسهيل إقامة المشروعات التنموية وتقديم المساعدات لتنفيذها. وهذه الخطط والمجهودات من أجل حل مشاكل الجماهير لا تتأتى إلا من خلال المعايشة على أرض الواقع بالنزول لمواقع العمل والاستماع لمشاكل المواطنين وآرائهم. وهذا المنهج العلمى العملى عند مبارك يكشف الكثير من الحقائق ليتعرف المسئولون على الإيجابيات ليدعموها والسلبيات ليعالجوها. فلابد أن تتسم هذه الزيارات الميدانية بمصارحة المواطنين والبعد عن إعطاء الوعود غير القابلة للتنفيذ نظراً لعدم توافر الإمكانات اللازمة لذلك. لكن هناك بصفة عامة كثيراً من المشاكل التى يمكن التغلب عليها بأساليب الإدارة الحديثة ومناهج التخطيط العلمى والمشاركة الإيجابية للمواطنين.

وهذه المصارحة ليست حكراً على المسئولين فحسب، بل هى حق مكتسب للمواطنين أيضاً بعد أن زالت كل المخاوف المرتبطة بها والتى تدفع

بالمواطنين إلى الحذر وتجنب التعبير الحر عن آرائهم. ففي ظل الممارسة الديمقراطية العقلانية يمتد الحوار بين كل الأطراف المعنية دون خوف أو حرج أو حساسية. فليس هناك حجر على أى رأى أو عقاب ناتج عن التعبير عنه بحرية. وبالتالى يتحتم على المواطنين والعاملين والمرءوسين فى مواقعهم أن يصارحوا المسئولين بكل معطيات الموقف الذى يعايشونه حتى تتضح أمامهم كل ملامح الصورة مما يساعدهم على اتخاذ القرار الصحيح الذى يمكن تطبيقه دون عقبات طارئة.

وعندما يؤكد مبارك باستمرار على ضرورة الرقابة والمتابعة، فإنه بذلك يضع يده على ظاهرة سلبية لا يمكن السكوت عليها أكثر من ذلك وتتمثل فى أن الإدارة الحكومية اعتادت أن تعمل على أعلى مستويات الكفاءة فى حالة متابعة السلطة العليا لها، مما يشكل تبعات إضافية تقع على كاهل القائد الذى لا يجد مناصاً من تحملها مع المسئوليات القومية الجسيمة على مستوى الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والحضارية محلياً ودولياً. ففى عالمنا المعاصر يعتمد القائد على الشعب فى تنفيذ كل خططه وأهدافه طبقاً للمفهوم الديمقراطى للسلطة. لكن يبدو أننا فى مصر لم نتشرب بعد بتقاليد الممارسة الديمقراطية العلمية والعملية التى تحتم التوازن بين الحقوق والواجبات. فالشعب يعتمد على القائد فى الحصول على حقوقه طبقاً للمبادئ الديمقراطية المعلنة والمطبقة بالفعل، لكن هذا يعنى فى الوقت نفسه أن يصبح القائد مسئولاً عن توافر الخبز واللحم والبيض والملبس بنفس درجة مسئوليته عن قضية السلام الشامل العادل فى الشرق الأوسط، والانطلاق إلى آفاق القرن الحادى والعشرين.

وهذا وضع لا نجد له مثيلا فى دول الحضارة المعاصرة، لكنه يرجع إلى السنوات التى تسلمت فيها السلطة مقادير الأمور والضبط والربط فى كل كبيرة وصغيرة. وعندما أصبحت الحرية والديمقراطية حقا مكتسبا لكل المواطنين علي حد سواء، ظن الكثيرون أنها حرية المطالبة بالحقوق التى حرموا منها فى سنوت ماضية. ونسوا أو جهلوا أن حرية المطالبة بالحقوق تقتضى فى الوقت

نفسه ضرورة الالتزام بأداء الواجبات. فالجميع يطالبون السلطة بالحصول على التعليم الجامعى، ثم الحصول على الوظيفة المستقرة والمسكن المناسب، فى الوقت الذى لايفكر فيه أحد فى تحديد نسله برغم أن هذا لن يكلفه أى جهد، بل سيساعده على الارتقاء بمستوى معيشته، لكنه لايكلف خاطره مساعدة السلطة فى مجرد تخفيف الأعباء المتزايدة التى ينوء بها كاهلها.

وعندما يواجه مبارك الشعب بخطورة مشكلة الانفجار السكانى فإنه يتبع نفس منهجه العقلانى الديمقراطى فى المصارحة وكشف الحقائق مهما كانت مريرة. فمن الملاحظ أنه لايستخدم مصطلح «تنظيم الأسرة» الذى لايحمل فى طياته أية نية جادة أو حسم سريع لمواجهة مشكلة تكاد تأتى على الأخضر واليابس فى بلادنا. فلا يعقل أن نترك الأمور على ما هى عليه تحت لافتة «تنظيم الأسرة» ظنا منا أن على الحكومة أن تحل مشكلاتنا فى حين نقوم نحن بوضع المزيد من العقبات فى طريقها، وبعد ذلك نشكو مر الشكوى من عجز الحكومة عن إيجاد الحلول وكأنها تملك عصا موسى أو خاتم سليمان أو مصباح علاء الدين لتقدم الحلول السحرية لكل المشكلات فى لمح البصر؛ فى حين أن المنهج العقلانى يؤكد لنا أن هذه المشكلات المتراكمة والمتكلسة فى حاجة إلى صبر جميل، وعقل مستنير، وجهد متجدد، وعرق متدفق حتى نقضى عليها فى النهاية وننطلق إلى آفاق المستقبل بلا عوائق أو عقبات أو قيود تكبل مسيرتنا الحضارية.

واستخدام مبارك لمصطلح «الانفجار السكانى» يحمل فى طياته منهجه فى المصارحة والمواجهة. فالانفجار بطبيعته لابد أن يؤدى إلى التدمير والخراب، أى أننا نجلس على فوهة بركان يفور ويمور من تحتنا دون أن نفعل شيئا ملموسا كى نتفادى هذه الاحتمالات المأسوية التى إذا وقعت ـ لاقدر الله ـ فلن نجد من نلومه سوى أنفسنا. وبالتالى يصبح مصطلح «تنظيم الأسرة» غير ذى معنى، إذ إن القضية أخطر بكثير من مجرد عملية تنظيمية تقليدية.

إن مشكلة الانفجار السكانى مجرد مثال على افتقاد جماهيرنا عنصر المبادرة الذاتية فى حل مشكلاتها الملحة والآنية لأنها لا تزال فى انتظار الحل

الحكومى تماما مثل الطفل الذى يعتمد على أبيه فى كل كبيرة وصغيرة. ولذلك يقول حسنى مبارك فى خطابه فى عيد العمال فى أول مايو ١٩٩١:

«إن إعادة البناء فى حياة الشعوب لاتتم بين يوم وليلة، ولاتحققها فئة معينة من فئات الشعب دون أخرى، بل إنها تتطلب تحركاً قومياً واعياً تكون له فلسفته المتفق عليها ومنهجه المتكامل، كما أنها تستلزم ترابطاً قومياً وتضامناً وثيقاً بين كافة الفصائل السياسية والاجتماعية فى موكب واحد يتقدم نحو الأهداف التى ينعقد عليها إجماع الأمة».

وحسنى مبارك يطبق هذه الاستراتيجية العلمية العملية على المشكلات التى تعترض مسيرته الحضارية وفى مقدمتها مشكلة الانفجار السكانى. ففى الكلمة التى ألقاها فى ختام المؤتمر القومى للسكان فى ٢٩ مارس ١٩٨٤ قال:

«إن القضية السكانية فى مصر كانت فى طليعة القضايا التى أوليتها اهتمامى منذ الأيام الأولى لتولى المسئولية من منطلق إيمانى بأن التزامنا الأسمى أمام الله والوطن هو إقامة مجتمع قوى قادر على مواجهة تحديات العصر بجسارة واقتدار، والتغلب على الصعاب القائمة فى طريق التنمية، والتطوير بالاعتماد على النفس، وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المادية والمعنوية التى نملكها، والقضاء على نقاط الضعف فى حياتنا الفردية والجماعية، وابتكار أنماط ملائمة للسلوك بما يخدم أهدافنا القومية الكبرى، ويجعلنا قادرين على تحديد رؤيتنا ورسم سياستنا على أسس راسخة تجمع بين المنهج العلمى والاعتداد بتراثنا الحضارى الأصيل».

هكذا يحتم المنهج العقلانى الذى يحلل الأسباب والنتائج مجتمعة أن تحل المشكلة ليست كوحدة مغلقة على ذاتها بل كجزء عضوى من نسيج ممتد عبر ثقافة الأمة وعاداتها وتقاليدها ورواسبها وأفكارها ومشكلاتها الأخرى التى يمكن أن تكون سبباً أو نتيجة للمشكلة المطروحة للدراسة والتحليل. فالانفجار السكانى المتزايد والمتصاعد تدمير متواصل لإمكاناتنا القومية لتوفير المأكل والملبس والمسكن والعمل والدواء والتعليم والثقافة لكل فرد من أبناء مصر.

ولذلك يحدد مبارك نوعية العلاقة المنشودة بين عدد السكان من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى فيقول :

«التنمية الاقتصادية تستوجب أن يكون عدد السكان متناسباً مع حجم السلع المنتجة والخدمات التى تقدم بافتراض الاستخدام الأمثل للموارد، هذا هو الوضع المطلوب أو الأمثل، فما هو الوضع القائم؟ إن المعدل الحالى للتضخم السكانى يعوق جهود التنمية ويبدد آمالنا فى تغيير نوعية الحياة لكل مصرى، ويجعل طموحنا قاصراً على الحيلولة دون تدهور الأوضاع وتفاقمها، وهذا أمر لا نرتضيه».

ونظراً لأن المنهج العقلانى العلمى يعتمد أساساً على الحسابات والإحصاءات الدقيقة فإن حسنى مبارك يوضح فى نفس خطابه السابق خطورة استمرار الزيادة السكانية التى ستؤدى إلى أن يصل تعدادنا فى عام ٢٠٠٠ إلى سبعين مليوناً، ثم يتضاعف العدد إلى مائة وأربعين مليوناً بعد خمسة وعشرين عاماً، وتلك حقيقة يجب أن ننظر إليها بكل جدية لأنها تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرتنا على توفير المأكل والملبس والمسكن والعمل والدواء والتعليم والثقافة لكل فرد من أبناء مصر. وإذا لم يحصل كل فرد على النصيب المعقول من هذه الضروريات، فإن الممارسة الديمقراطية نفسها تصبح أمراً صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً. ذلك أن تدهور مستوى هذه الضروريات سيجعل من الديمقراطية والحرية رفاهية يمكن الاستغناء عنها مما يشعل الصراعات والأحقاد والتقلبات العشوائية البعيدة تماماً عن العقلانية.

وقد لا يدرك البعض العلاقة الخفية بين الديمقراطية ومشكلة الانفجار السكانى، لكن إذا طبقنا المنهج العقلانى العلمى عند مبارك على نوعية العلاقة بين التطبيق الديمقراطى والمستوى الاقتصادى للمواطن المصرى، سندرك أن الانفجار السكانى تهديد مباشر ومتصاعد للممارسة الديمقراطية. فمن المستحيل بناء الإنسان الديمقراطى فى الوقت الذى لا يحمل فيه هذا الإنسان هماً سوى البحث عن قوته اليومى. والإنسان ـ بصفة عامة ـ على استعداد لكى يسكت صوت عقله وفكره إذا كان هذا ثمناً لإسكات صراخ معدته. وإذا

صمت العقل والفكر فإن الديمقراطية تتلاشى، وتصبح الكلمة العليا لمن يتحكم فى القوت اليومى للإنسان. ولذلك فإن تبصير مبارك الدائم بأخطار الانفجار السكانى نابع أساساً من حرصه على نجاح تجربته الديمقراطية الرائدة ومسيرته الحضارية الصامدة.

ولا جدال حول أهمية وجود الإنسان بصفته صانع الحضارة والتقدم والرخاء، فهذه بدهية من العبث إثباتها أو إنكارها. لكن القضية هى متى وكيف يكون هذا الإنسان صانعاً للحضارة والرخاء؟ لأنه يمكن أن يتحول إلى مجرد فم مفتوح ليأكل ويتكاثر، مثله فى ذلك مثل الجراد الذى يهبط على حقل أخضر ليحيله إلى أرض قاحلة. وحسنى مبارك يربأ بالإنسان المصرى أن يصل إلى هذا المستوى الهزيل من الوجود البشرى بعد أن منح العقل المصرى الإنسانية كلها العلم والحضارة والثقافة والفلسفة والفكر والعقيدة.

ولعل أخطر عنصر سلبى غير عقلانى فى هذه القضية المصيرية أننا لا نفرق بين التوكل على الله عز وجل والتواكل المؤدى إلى التراخى والتكاسل والجمود والبلادة. فلقد منحنا الله عقلاً لكى نستخدمه وندبر به أمور دنيانا، ونفرق به بين الصالح لنا والضار بنا. وهذا المنهج العقلانى أو القدرة العقلية هى التى تحدد الفرق الجوهرى بين الإنسان والحيوان. واليوم الذى يستغنى فيه الإنسان عن هذه القدرة العقلية أو يتجاهلها، هو اليوم الذى يقنع فيه بما يقوم به الحيوان من وظائف بيولوجية وفى مقدمتها الأكل والتناسل، فالحيوان لا تقلقه قضايا الفكر والحرية والديمقراطية والحضارة والتقدم لأنه يعيش ليأكل فقط. وعندما يصل الإنسان إلى هذا الحد الخطير من القناعة، فإنه يرجع كل ما يصيبه من شرور وكوارث ومصائب ومحن إلى القوى الغيبية التى يطلق عليها مسميات مختلفة مثل القدر والنصيب والقسمة والمكتوب ... إلخ، وكأنه لم يمهد من قبل بتصرفاته الجاهلة ووعيه الغائب ونظرته القاصرة لوقوع مثل هذه الكوارث والمصائب.

إن المنهج العقلانى ينهض على قانون السبب والنتيجة الذى يسير هذا الكون، وهو قانون صارم لا يرحم الجاهل أو الغبى أو المتغابى. وقد تعلمنا منذ

صبانا فى التعليم الابتدائى أن الجزاء من جنس العمل. ولا يعقل أن نترك الأمور تجرى فى أعنتها فى مجال الانفجار السكانى ثم نقول بمنتهى البساطة: «إن المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين»، فإذا كان هناك شئ مكتوب على الجبين فقد كتبناه نحن بأفعالنا ولابد أن نراه.

وإذا سلمنا جدلاً بأن كل فم جديد يخلقه الله عز وجل، يخلق معه القوت اللازم له. فهذا فى حد ذاته لا يعنى سوى ضرورة مضاعفة الإنتاج القومى عن طريق المزيد من إعمال العقل والكدح والعرق. لكن البعض منا يتناسى هذه الضرورة القاسية لأن المعونات الغذائية ترد إلينا من بلاد العالم المتحضر مما يدل على أن الله عز وجل لا ينسى الأفواه الجديدة ويقوتها بطريقة أو بأخرى. أما العمل الشاق الجاد المثمر المتواصل لمضاعفة الإنتاج القومى فليس من شأن هذا البعض الذى يرى أن مهمته تتمثل فى زيادة النسل ولتفعل به الأقدار ما تشاء بعد ذلك.

إن قضية الانفجار السكانى فى مصر لا يمكن أن تحسم إلا بالحلول الجذرية، أما المسكنات المؤقتة فلا تؤدى إلا إلى زيادة مضاعفاتها، ولعلها التحدى الحضارى الأساسى الذى يواجهنا. وهو يحتاج إلى شوط طويل من البحوث الميدانية والدراسات العلمية التحليلية التى تعتمد على علم الاجتماع والنفس والاقتصاد والتاريخ والسياسة، وخاصة أن خطورة الانفجار تتضاعف يوماً بعد يوم وعلينا أن نواجهها بمنتهى الحسم والصراحة والوضوح. وقبل هذا كله وبعده يجب أن نرسخ الوعى الحضارى داخل المواطن حتى يستوعب أبعاد الأخطار التى تحدق به، ويدرك فى الوقت نفسه أنه من المستحيل أن تظل الدولة مسئولة إلى الأبد عن تصرفاته العشوائية وأفكاره التقليدية التى عفى عليها الزمن. وكفانا اعتماداً على الدولة إذا كنا نريد حقاً إقامة حياة ديمقراطية سليمة. فالدولة لا تملك المعجزات التى مازلنا نحلم بوقوعها يوماً ما، وهو تفكير غير عقلانى تماماً. فالمال الموجود فى خزانة الدولة هو العائد الذى يأتى من المواطنين فى صورة إنتاج وضرائب. وإذا أصبح المواطنون عاجزين عن زيادة الدخل بسبب زيادة النسل التى تبتلعها أولاً بأول، فستصبح الدولة بدورها

عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها فى مجالات المأكل والملبس والمسكن والمواصلات والتعليم والعلاج وغير ذلك من ضرورات البنية الأساسية. ولذلك يقول مبارك فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣:

«إن الدراسات التى أعدها علماؤنا وخبراؤنا تؤكد أننا نواجه على صعيد المشكلة السكانية ثلاثة تحديات أساسية، يتحتم أن نتصدى لها خلال المرحلة القادمة بكفاءة واقتدار وحسم.

الأول: يتمثل فى زيادة السكان بمعدلات لم تزل تعتبر عالية. فرغم الجهد المنظم الذى بذلناه فى الفترة الماضية والذى أسفر عن انخفاض معدلات النمو السكانى إلى حدود ١٨ر٢٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة، فإنه لازال هناك الكثير الذى يتعين علينا القيام به فى هذا الصدد.

والتحدى الثانى الذى يواجهنا هو مشكلة تركز السكان على رقعة محدودة من الأرض، لا تكاد تصل إلى ٦٪ من المساحة الكلية للأرض المصرية. ورغم أننا استثمرنا ما يقرب من ٤ مليارات جنيه فى إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة كى تستوعب مليون مواطن، فإن هذا الجهد على ضخامته يحتاج إلى المضاعفة فى إطار برنامج شامل، يضمن لنا إقامة مجتمعات عمرانية فى مناطق جديدة قادرة على جذب السكان، وتخفيض العبء السكانى المهول عن المدن والقرى القديمة.

وهنا نجد أننا بحاجة إلى مشاركة أساتذة الجامعات وأصحاب الرأى فى بحث تلك المشكلة، من خلال إجراء حوار بناء حول اقتصاديات التعمير فى المناطق الجديدة، والسياسات التى تغرى على التدفق السكانى إليها بمعدلات أسرع من ذى قبل. وبالتحديد فإننى أطرح أمام حضراتكم فكرة السماح لأى مستثمر مصرى.. هذا يحتاج إلى تشريع إذا ما وافقتم.. يعتزم إقامة مشروع لا يتجاوز رأسماله خمسة ملايين جنيه، بالشروع فى تنفيذه، وفقط إخطار الهيئة العامة للاستثمار، بشرط أن يقام المشروع فى المجتمعات الجديدة والمناطق الصناعية والجهات النائية، دون الأرض الزراعية خاصة فى جنوب الوادى،

والتى هى فى مسيس الحاجة إلى فرص العمل لكى تستوعب طاقة الشباب الهائلة. وأقصد بذلك كل من له فكرة فى تنفيذ مشروع من جنيه إلى خمسة ملايين، يختار الأرض فى غير المناطق الزراعية، يبدأ فوراً بالمشروع دون اتخاذ اجراءات أو موافقات من الجهات الحكومية، ويخطر هيئة الاستثمار وإخطار هيئة الاستثمار فقط حتى يستفيد من الإعفاءات المقررة فى هذا القانون.

أما التحدى الثالث الذى يواجهنا على صعيد المشكلة السكانية فهو تطوير المناطق العشوائية وتحويلها إلى مناطق سكانية معترف بها، بعد أن تتوافر لها الخدمات اللائقة التى تحفظ للمواطن آدميته وكرامته، وتوفر له احتياجاته الأساسية».

هذا هو المنهج العقلانى، العلمى، الديمقراطى عند حسنى مبارك. فهو يواجه الجماهير بكل أبعاد المشكلة ومخاطرها دون مواربة أو تهوين أو تهويل، فيوضح ما تم إنجازه بالفعل ثم يركز على ما يجب إنجازه واضعاً كل الإمكانات والاحتمالات والتوقعات فى الاعتبار. وكعادته فهو يجد نفسه دائماً فى حاجة إلى حوار علمى من أهل الاختصاص ولذلك يطلب على الملأ مشاركة أساتذة الجامعات وأصحاب الرأى فى بحث تلك المشكلة. وعندما يعرض على أعضاء مجلسى الشعب والشورى فكرة السماح لأى مستثمر مصرى بتنفيذ مشروع لا يتجاوز خمسة ملايين جنيه فى المناطق غير الآهلة بالسكان دون إتخاذ إجراءات أو موافقات من الجهات الحكومية، ويكفيه فقط أن يخطر هيئة الاستثمار، فإن حسنى مبارك يؤكد لهم فى الوقت نفسه إن هذا يحتاج إلى تشريع إذا ما وافقوا. فالقرار الذى يخرج من القنوات الشرعية مدروساً بمنهج علمى متكامل وبروح ديمقراطية ناضجة، من شأنه أن يضع كل المسئولين عن تنفيذه أمام مسئولياتهم، وفى الوقت نفسه يمنحهم السلطات الكفيلة بتنفيذه على الوجه المطلوب، وبالتالى تدور عجلة الإدارة دون معوقات أو حواجز أو مفاجآت ليست فى الحسبان.

والمنهج العقلانى عند مبارك يسعى دائماً إلى التحام الحكومة بالشعب فى كل القضايا التى تهم الأمة وفى مقدمتها القضية السكانية. فالأمم الديمقراطية تنظر إلى الحكومة على أنها أداة وجدت لخدمتها، أى أنها منها واليها ولها. وغالباً ما تكون الحكومة صورة مصغرة للشعب نفسه فى حياته اليومية. لكننا للأسف مازلنا نعانى فى بعض الأحيان من الانفصال بين الإدارة الحكومية والإرادة الشعبية فى حين أنهما يكملان بعضهما بعضا على المستوى القومى من هنا كان إصرار حسنى مبارك على الالتحام بين المنهج العلمى والممارسة الديمقراطية حتى يتم التفاعل بين الإدارة الحكومية والإرادة الشعبية فتصبح القرارات والمشروعات والإنجازات قومية بمعنى الكلمة.

لكن هذا الالتحام الذى قد يصل فى بعض الأحيان إلى درجة التوحد لا يعنى أن تصبح الأمة كتلة صماء مثلما يحدث فى النظم الديكتاتورية. فالممارسة الديمقراطية بطبيعتها تجمع بين التنوع والتعاون الذى يصل أحياناً إلى درجة التوحد خاصة فى المواقف المصيرية ونقاط التحول التاريخية. أما الديكتاتورية فتفرض التوحد قسراً على الجماهير من أعلى وعليها أن تتحول إلى كتل متراصة سواء على المستوى الحكومى أو المستوى الشعبى وهو ما يمكن تسميته بروح القطيع. ولابد أن يتلاشى المنهج العقلانى، الواعى، الموضوعى، العلمى بفعل هذا النمط الخطير الذى يمكن أن يقرر مصير أمة بأسرها تحت وطأة جنون اللحظة الراهنة.

والممارسة الديمقراطية ليست بالمهمة السهلة التى تحتوى على آلياتها التى تعمل من تلقاء نفسها حتى فى الدول التى ترسخت فيها وأصبحت لها تقاليدها العريقة. فعلى الرغم من التقدم الذى أحرزته الديمقراطية فى عصرنا بحيث أصبحت من أهم حقائقه، فإن تكنولوجية العصر المتقدمة فى مجال وسائل الإعلام تشجع انتشار روح القطيع من خلال الإلحاح المستمر الذى تمارسه على آذان وعيون الجمهور بحيث أوشكت أن تقضى على أى ميل للتفرد عنده. بل نستطيع القول بأن أجهزة الإعلام تلك أصبحت تفكر نيابة عن الجمهور، ثم تقوم بنقل أفكارها إليه لكى يتبناها على أنها أفكاره دون أن

يدرى، ثم ينتقل من مرحلة تبنى الأفكار إلى مرحلة التعصب لها واكتساح كل من يحاول مناقشتها. ولاشك أن استمرار هذا الاتجاه يؤدى إلى سيادة الروح النازية والفاشية التى لا ترضى إلا بالرأى الواحد والاتجاه الواحد، وتتهم كل من يعارض هذا الرأى بالخيانة والمروق. وفى جو مثل هذا لابد للديمقراطية أن تختنق، لأنها لا تستطيع أن تنطلق إلا من الكيان المستقل والمتفرد للإنسان.

ومن الطبيعى أن يقضى روح القطيع على كل ملكات الإبداع والابتكار والأصالة عند الإنسان، فلا يكفى أن يكون لدينا عقل سليم، كما يقول الفيلسوف الفرنسى رينيه ديكارت، بل ينبغى أن نستخدمه استخداماً سليماً. وإذا كان هناك ثمة اختلاف بين الناس فى مستوى الذكاء، فلا يرجع هذا إلى تفاوت فى ملكاتهم وإنما إلى اختلاف المناخ الفكرى الذى يتأثرون به، سواء أكان هذا المناخ ديكتاتورياً فاشيا أو ديمقراطياً ليبرالياً.

وإذا كان حسنى مبارك يرفض تماماً روح القطيع فهو يرفض أيضاً مبدأ «خالف تعرف» الذى يغرى الإنسان بمعارضة الآخرين لمجرد المعارضة وحب الظهور. فهذا مبدأ لا يقل فى أثره الضار عن روح القطيع الذى يقضى تماماً على الكيان الفكرى المتفرد للإنسان. إن مبدأ «خالف تعرف» مبدأ طفولى غير ناضج ولابد أن تنتج عنه المهاترات والتشنجات التى قد لا تخطر على بال أحد. فهناك بون شاسع بين المعارضة والاستعراض، بين حمل المسئولية وحب الظهور، بين المنهج العقلانى الرصين والنرجسية النابعة من ضيق الأفق والأهواء الشخصية. ولذلك فالحياة الحزبية أنضج وأشمل بكثير من مجرد إبداء الرأى المعارض أو المخالف.

يقول حسنى مبارك فى كلمة له فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ : «إننا يجب أن ندرك دائماً أن النظام الحزبى ليس مجرد أسماء ولافتات وشعارات، بل إنه تجميع لشرائح اجتماعية على أساس وحدة الفكرة وتقارب المصالح، وتشابه الرؤية للمنهج المناسب للنهوض بالمجتمع. وحتى تنهض الديمقراطية لابد أن تنهض الأحزاب، ولا نهضة حزبية بغير مبادئ وأفكار وبغير التزام صارم

بمصلحة المجموع والمصالح العليا للوطن، وتقدير واعٍ ، لأن الحزب هو مدرسة للعمل السياسى الرشيد وساحة لإعداد أجيال متعاقبة من الشباب المتمرس على هذا العمل بفهم وإقناع بعيداً عن المتاجرة بالمبادئ والمواقف».

وبناء على هذا المنهج العقلانى الموضوعى فإن شخصية المعارض من أجل المعارضة فقط تتحول إلى شخصية مثيرة للضحك والسخرية بل للرثاء وذلك فى البلاد التى تتمتع بكل الضمانات الديمقراطية التى تحفظ للمواطن أمنه وكرامته ومستقبله، والتى تمنحه فرصة التعبير الحر عن رأيه دون خوف من أذى أو إرهاب أو بطش. وبالتالى ليس ثمة بطولة فى تقديم الرأى الآخر أو الاتجاه المخالف. فالمعارضة تلبس أثواب البطولة فقط فى الدول ذات النظم الشمولية والديكتاتورية، ذلك أن الذى يجرؤ على معارضة أو مخالفة الاتجاه الشمولى المسيطر يعرض نفسه وأسرته ومستقبله للسجن أو النفى أو التعذيب أو الموت. أما فى البلاد التى تقدس حقوق الإنسان فإن المعارضة تتحول إلى مهمة عقلانية ومسئولية علمية عملية بحيث تساهم فى الإضافة والتخطيط والدراسة والبناء ودفع عجلة الإنتاج والتطور والتقدم، لا أن تعارض منهج الحكومة لمجرد أنها خارج الحكم والسلطة.

وقد أكدت كل الممارسات الديمقراطية العقلانية التى قام بها حسنى مبارك فى كل المجالات أنه لا رجعة فى الديمقراطية والحرية. وبهذا لم تعد هناك ثمة بطولة فى إبداء الرأى المعارض. فصاحب الرأى الآخر ـ فى عهد مبارك ـ يستطيع أن يعبر عن رأيه ما شاء له التعبير وهو متأكد تماماً أن شيئاً لن يمس أمنه وحياته من قريب أو بعيد. هنا تكمن المعارضة كمسئولية عقلانية تساند وتدعم وتوجه وتختلف إذا رأت أن هناك ما يدعو إلى الخلاف أو الاختلاف من أجل المصلحة القومية العليا. فهذه المصلحة هى العبرة أو الإطار الذى لابد أن تتحرك داخله كل تيارات الرأى العام.

ويؤمن مبارك بأن أحزاب المعارضة تشكل جزءاً من نظام الحكم جنباً إلى جنب مع الأغلبية. فالأقلية المعارضة والأغلبية الحاكمة عنصران أو

دعامتان ينهض عليهما النظام الحاكم، ولذلك يؤكد فى كلمته فى ٢٦ أبريل ١٩٩٣ على أن:

«الوصول إلى الحكم أمر مشروع لأى قوى سياسية وله أسلوبه الذى يحدده النظام الديمقراطى الذى يقوم على الاقتناع والحجة واكتساب الجماهير والقدرة على الحصول على أصوات الناخبين».

وفى خطاب مبارك فى ٢٠ يوليو ١٩٨٦ أمام المؤتمر العام الرابع للحزب الوطنى أعلن أنه:

«لا يوجد أدنى قيد على حرية الأحزاب فى النشر والتعبير وأننا لن نلجأ إلى أية أساليب ملتوية لإعاقة مهمتها أو إجهاض رسالتها، بل إن سبيلنا هو التنبيه بالاتصالات التى يبيحها العمل السياسى إلى ما هو خاطئ أو ضار يهدد مصلحة عامة».

من هنا كان حرص مبارك الدائم على التشاور وتبادل الرأى مع قادة أحزاب المعارضة فى كل الظروف التى تقتضى اتخاذ موقف قومى موحد وتستلزم تضافر كل أبناء مصر. فأهل الثقة عند حسنى مبارك هم أهم الخبرة والعلم والثقافة العقلانية. فالثقة والخبرة هما وجهان لعملة واحدة هى المنهج العلمى السليم. لذلك فإن تعميق الممارسة الديمقراطية يعنى أساساً مفهوماً حضارياً وعلمياً وعقلانياً لمعنى المعارضة السياسية سواء أكانت فى جلسات مجلس الشعب أو الشورى أو فى اجتماعات النقابات المهنية أو على صفحات الصحف أو على موجات الأثير أو فى المحافل العامة.

ويدعو مبارك كل المؤسسات القومية والمتخصصة فى مختلف المجالات المهنية والعلمية والثقافية والإعلامية والنيابية إلى المشاركة بكل طاقتها فى تعميق الممارسة الديمقراطية وذلك من خلال «عقد ندوات وإعداد بحوث وإجراء الحوار للتوصل إلى أفضل مقترحات محددة تمثل حصاد فكر الجميع.. هذا هو المنهج الحضارى الذى يؤدى بالفعل إلى حل المشاكل». وهى الدعوة التى أعلنها مبارك فى حديثه لجريدة «الأهرام» فى ٢١ أكتوبر ١٩٨٨، وهو

نفس التوجه الذى أكده من قبل فى حديثه لصحيفة «الرأى العام» الكويتية فى ١٠ مارس ١٩٨٦ والذى قال فيه: «أنا مؤمن بحرية التعبير ووجود الرأى والرأى الآخر، أقدر الرأى المعارض». وقد فسر دلالة هذا التوجه فى حديث لمجلة «كل العرب» فى ٢٤ يناير ١٩٨٧ بقوله :

«بدلاً من أن يظل الرأى المعارض مكبوتاً تترك له حرية الإفصاح والتعبير والمشاركة، نقول للمعارض قل ما تريد أن تقوله للناس، وإذا وجدت فى هذا الرأى الصالح أناقشه وأتبناه وإن لم أجد فيه ذلك فالشعب هو الذى يحكم».

أى أننا نعيش فى عصر العلم بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان. وأهم ما يميز العلم هو بحثه المتجرد عن الحقيقة الموضوعية أينما كانت حتى لو لم تكن متمشية مع الأهواء الذاتية والأغراض الشخصية. وهذا المنهج العقلانى ينطبق على الحكومة كما ينطبق بنفس الدرجة على المعارضة. وهذه الحقيقة الموضوعية تتمثل فى المصلحة القومية العليا، وهى حقيقة لا يختلف حولها اثنان فى دول الديمقراطية العريقة. قد يختلف طريق الوصول إليها، أو قد تختلف النظرة إليها بحكم قوانين النسبية التى تتحكم فى حياتنا، لكن جوهرها يظل واحداً فى النهاية طالما أن النيات خالصة، وطالما أن المنهج عقلانى والتفكير موضوعى والمنظور علمى، وطالما أن حب الوطن هو رائد الجميع. فالاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية. وكل من يرغب فى المعارضة من أجل الشهرة والنجومية عليه أن يدرك أن الصمت من ذهب إذا كانت الحكومة تطبق المنهج العلمى السليم فى تنفيذها للأهداف القومية الاستراتيجية، بل على صاحب الرأى المعارض ـ فى هذه الحالة ـ أن يساند وأن يقدم كل المساعدات الممكنة حتى تنطلق المسيرة الحضارية بأقصى سرعتها. لا يعنى هذا حجراً على حرية إبداء الرأى المعارض، وإنما يعنى أ ن يكون الرأى علمياً وموضوعياً قبل أن يكون رأياً معارضاً ومخالفاً.

وإذا كان من الثابت أن حرية المعارضة مكفولة، ولكل إنسان حرية التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو غير ذلك من وسائل

إبداء الرأى الحر، وأن النقد الذاتى والبناء ضمان لسلامة البناء الوطني، إلا أنه من المقرر كذلك أن تكون هذه الممارسة الديمقراطية فى حدود القانون. فالحرية لا تعنى غياب القانون، كما أن سيادة القانون لا تشكل حجرا على الحرية. فالحرية جوهر والقانون سياج من حولها يحميها، ويحمى ممارسيها، كما يحمى القيم والمقومات الأساسية للمجتمع.

ومهما كان الاختلاف حول مفهوم المصلحة القومية العليا، فإن وعى الشعب المعزز بسلطة الدولة النابعة من إرادته، قادر على أن يبت ويحسم بما يضمن حق إبداء الرأى الآخر لكل المواطنين فى ظل سيادة القانون. وهو ما يفسر قول حسنى مبارك لمجلة «كل العرب» فى ٢٤ يناير ١٩٨٧ أنه إذا وجد فى الرأى المعارض ما يصلح فإنه يناقشه ويتبناه وإن لم يجد فيه ذلك فالشعب هو الذى يحكم. فذلك وحده هو الذى يشكل حدا فاصلا بين الحق والباطل، بين الأصالة والزيف.

ولا شك أن المعارضة السياسية المتحضرة يمكن أن تمارس بالقدر الذى يتكون به الرأى العام بحرية، يعبر عن نفسه تعبيرا صادقا كاملا. وهذه الحرية فى التعبير والتصرف يجب أن تكون قائمة على الإدراك العلمى الواعى بجميع الحقائق المتعلقة بالقضايا ذات النفع العام، بذلك يكون تصديق الرأى العام على القانون تصديقا واقعيا وعقلانيا وعلميا. وبدون مساندة الرأى العام للقانون فلا يمكن أن تصبح له سيادة من أى نوع، وأيضا فإنه بدون تكوين رأى عام، يصعب المحافظة على القيم الاجتماعية، والضرورات الأخلاقية، والمصداقية الإعلامية بل والبنية الأساسية أيضا، لأنه سيصبح من الصعب على السلطة التشريعية ممثلة فى مجلس الشعب، والسلطة القضائية ممثلة فى الهيئة القضائية، والسلطة التنفيذية ممثلة فى الأجهزة الحكومية، أن تقوم بواجبها على الوجه المنشود. لذلك يتحتم على المعارضة أن تستوعب أبعاد الرأى العام ثم تتحرك على هديه لأنه التعبير الصادق عن المصلحة القومية العليا، وهو النسيج الذى تصنع من مادته القوانين فى المجتمع الديمقراطى الحق. لهذا اشترطت الدول الديمقراطية فى دساتيرها أن تعرض القوانين التى

تصدرها السلطة التنفيذية فى غيبة البرلمان على الهيئة التشريعية فى أول دورة مقبلة فإذا وافقت عليها استمر العمل بها، وإذا لم توافق عليها ألغيت على الفور.

وتبدو ثقة مبارك فى الرأى العام والوعى الشعبى ثقة وطيدة حين يقول فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢:

«كنت دائماً على يقين من أن مصر تستطيع أن تنهض من كبوتها إن توافر لها الأمن والاستقرار، وواجهت بشجاعة أخطاء مسيرتها السابقة، وأحسنت استخدام مواردها، ووظفت العلم فى تخطيط حياتها، واستطاعت أن تحدد بوضوح أولوياتها واهتماماتها. كنت على يقين من أن المصريين قادرون على صنع المعجزات إن ركزوا اهتمامهم على قضايا المستقبل وتركوا خلافات الماضى ومعاركه الجانبية، وتهيأ لهم مناخ المشاركة الذى لا يستبعد أحداً، وتحرروا من رواسب الأفكار القديمة التى أعاقت خطاهم، وارتضوا توازن المصالح بين كل الفئات، والتفوا حول الوطن يعملون من أجله ويموتون فى سبيل عزته وكرامته».

وفى الواقع فإن هناك تفاعلاً عضوياً بين الحكومة والمعارضة فى الدول الديمقراطية العريقة، فكلاهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به فى أثناء الممارسة الديمقراطية. فالمعارضة حين تحمل مسئوليتها القومية وتحدد موقفها الوطنى فإنها تؤثر فى الجماهير كما تؤثر فى الحكومة. وفى الوقت نفسه تحس نبض الجماهير من خلال مدى التجاوب ودرجاته معها. لذلك تتأثر المعارضة بميول واتجاهات الجماهير وبالتالى فإنها تعدل سياستها وفقاً لمتطلبات الرأى العام. أما المعارضة المغرضة أو الجاهلة فتحاول فرض سياستها على الحكومة وعلى الرأى العام بهدف التأثير فيهما دون التأثر بهما. وهو توجه غير عقلانى لأنها لا تملك سلطة الفرض دون التجاوب وبالتالى تدخل فى طرق مسدودة، أما المعارضة الوطنية الموضوعية العقلانية التى تدخل تغييرات حيوية فى المجتمع، فهى التى تعتمد على الرأى العام الموجود بالفعل أو المتوقع مستقبلاً.

وهذا النوع من المعارضة ذو عقلية موضوعية، وبصيرة ثاقبة، ونظرة علمية واقعية تعرف مقدماً أن هذه التغييرات ستلقى تأييداً من الجمهور.

وفى هذا العصر الذى يخضع كل شئ للحسابات الدقيقة، لا يوجد مكان للمواقف البطولية الجوفاء التى قد يجد فيها بعض المعارضين نجومية مغرية وشهرة متألقة، لأن المعارضة لم تعد مجرد استعراض بل أصبحت مسئولية قومية خطيرة قوامها المنهج العقلانى والتخطيط العلمى والتفكير الواقعى الذى يؤمن أن الصالح العام للوطن هو المحصلة النهائية للمصالح الفردية للمواطنين، وأنه لا تعارض بين الجزء والكل، وإنما تتفاعل كل العناصر الصحية لما فيه خير الأمة وأمنها ورخائها. ولذلك يقول حسنى مبارك فى خطابه فى عيد العمال فى ١ مايو ١٩٩٢:

«لن تتحقق النهضة دون تغيير شامل فى علاقات المجتمع، يضع كل مواطن أمام مسئوليته حتى يرسخ فى أذهان الجميع أن تقدم المجتمع هو مسئولية كل أفراده، وأن تقدم الأفراد لن يتم بغير تقدم المجموع الوطنى. إن الوطن لا يحرز تقدمه إلا بتكاتف كل قواه وإسهام كل أفراده .. هو وطن الجميع : العامل وصاحب العمل القادر وغير القادر، المستأجر والمالك، القطاع العام والقطاع الخاص، نبنيه معاً بالمحبة والجهد المشترك وبالحفاظ على توازن المصالح بين جميع المواطنين وترابط المجموع الوطنى فى مسيرة خير يظللها السلام الاجتماعى».

ولذلك يؤكد حسنى مبارك باستمرار أنه رئيس لكل المصريين دون أية تفرقة من أى نوع. إنه يرفض التفرقة وإن كان يرحب بالتنوع الخلاق فى الاجتهادات حول الوسائل والأساليب. وطالما أنه لا ينحاز لفريق ضد آخر، فإن باب الاجتهاد العقلانى الحر مفتوح على مصراعيه لكل الاجتهادات الإيجابية الموضوعية الخالصة لوجه الله والوطن. يقول مبارك فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١:

«الشعب يريد وحدة فى الأهداف والغايات تحمى مسيرة الوطن، وتنوعاً خلاقاً فى الاجتهادات حول الوسائل والأساليب يثرى الممارسة ويطور الأداء، ونحن جميعاً مع الشعب».

فالحياة الحزبية ليست مباراة كل طرف فيها يحاول هزيمة الطرف الآخر، وجلب أكبر عدد ممكن من المشاهدين والمصفقين له. فكلنا مصريون أولاً وأخيراً، والعبرة بمن يعمل أو لا يعمل من أجل مصر. فهى فوق كل الأحزاب والتجمعات والحزازات والاتجاهات والطبقات والفئات. ولذلك يهدف مبارك إلى تحقيق أكبر قدر من الشورى فى المجتمع حتى يأتى القرار صواباً. فالديمقراطية جماع للحرية والمساواة والعدالة، وهذه هى القيم الضرورية لإحداث النهضة. يقول مبارك فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ : إن الوطن الحر لن يبنيه سوى الإنسان الحر، ويتطلب هذا إتاحة الفرصة الكاملة للجماهير لكى تشارك فى اتخاذ القرار فى كل التجمعات الدستورية والديمقراطية، والاحترام الكامل لاستقلال القضاء، وقيام الحياة الحزبية الكاملة دون أدنى رقابة ومن غير أية شبهة حجر على انطلاق الأقلام فى جميع الاتجاهات.

والحياة الحزبية لا تنهض على الجدل العقيم مهما تسربل بأردية المنطق المتماسك والحجة الدامغة، لأنها قضية علمية أساساً وتخضع لكل قوانين العلم الحديث، وأى تجاهل لهذه القوانين يجعل من الجدل المنطقى مجرد كلام أجوف، ومناقشات بيزنطية، وضجة لا معنى لها. ونحن لا نريد لعالمنا المعاصر أن يقول عنا: إننا نستسهل الكلام، ونستمتع به فى حد ذاته أكثر من القيام بالعمل الإيجابى المثمر. فالأمم لا تحقق وجودها بالشعارات الطنانة، لأن عهد العنتريات والقصائد المشتعلة مضى وولى، وأصبح الناس يستمعون فقط لصوت العقل والعلم والعمل وحده.

ويحتم المنهج العقلانى أن يعالج الواقع المعاصر بموضوعية علمية قائمة على تحليل الجوانب المتعددة لهذا الواقع دون محاولة لفرض مبادئ مسبقة أو مقاييس مستوردة. فلابد أن يوضع فى الاعتبار قانون السببية، وقانون النسبية، وقانون الاحتمالات والثوابت والمتغيرات، ولابد من الاستعانة بعلم التاريخ والسياسة والاقتصاد والاجتماع وكذلك علم النفس وعلم الحياة وكل العلوم التى يمكن أن تساهم فى تطوير الأمة وتقدمها دون مساس بخصائصها الجوهرية، وأصالتها الفكرية، وشخصيتها القومية التى تعد من الثوابت التى حرص عليها

المفكرون والقادة على مر العصور وفى مختلف البقاع عن طريق التأصيل والبلورة والتجسيد فى كل مظاهر حياة الأمة.

والوحدة الوطنية تشكل القاعدة الراسخة لتبلور هذه الشخصية القومية، والسياج المتين الذى يحميها من كل محاولات المساس بها وتشويهها. ولذلك يقول مبارك فى خطابه فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩:

«أول أهدافنا وحدة وطنية متماسكة لا يتسرب إليها وهم ولا يخلخلها عجز أو دس أو وقيعة. دعونا إذن من المعارك الوهمية، فالمعارك ليست بيننا وبين أنفسنا حول ما هو زائل، معاركنا هى التى نقف فيها صفاً واحداً لكى نتحدى معاً كل العقبات ونتصدى معاً لكل ما يعيق بناء التطور، ولا نسير بكتائب مبعثرة وفرق متضاربة وقيادة تسخر كل قواها من أجل مصالح شخصية هى صغيرة متضائلة أمام مصلحة الوطن وصالح الملايين، فالنصر بالإرادة الموحدة».

ولا يوجد شعب على وجه هذه الأرض يستطيع أن يحيا بأصالة دون هذه الثوابت التى يفخر المواطن بالانتماء إليها. وهذا لا ينطبق على شخصية الأمة فحسب، بل ينطبق أيضاً على شخصية الفرد. وحكم الناس على شخصية فرد معين ينهض على الخصائص الثابتة المميزة لشخصيته، أما إذا فقد هذه الخصائص فإن حكم الآخرين يصدر فوراً بأنه عديم الشخصية. ونحن نعلم جيداً كم يحمل هذا الحكم فى طياته من إهانة بالغة. ولنا أن نتخيل ماذا سيكون حكم الأمم الأخرى على أمة ما إذا فقدت خصائصها القومية بحكم التبعية أو المحاكاة أو فقدان الثقة بالذات أو تفتت الوحدة الوطنية؟ واضح تماماً أنه سيكون نفس الحكم الذى يصدر على الفرد عديم الشخصية.

إن انعدام الشخصية القومية لا يعنى إلا فقدان كل الضوابط والمقاييس والمعايير والأطر التى يمكن لأية أمة أن تعبر عن نفسها من خلالها، وبالتالى تصبح إمعة بين الأمم التى تفخر بأصولها وجذورها وتقاليدها. ومن الواضح أيضاً أن هناك بونا شاسعاً بين التقاليد والتقليد. فالتقاليد القومية تعنى المحافظة

على تراث الأمة وحضارتها وثقافتها مع نظرة علمية واقعية على منجزات العصر والاستفادة من كل ما يمكن أن يضيف جديدا نافعا إلى هذا التراث، أى أن التقاليد الحقيقية تعنى الأصالة مع المعاصرة. أما التقليد فيعنى المعاصرة فقط، أى المحاكاة العمياء التى تجعل الأمة لا فى العير ولا فى النفير، مما يفقدها وزنها بين مختلف شعوب العالم.

هذا هو المنهج العقلانى العلمى الذى يتحتم على كل حزب سياسى أن يطبقه، لأن أى منهج آخر ينادى بغير هذا لابد أن يكون مغرضا وحاملا فى طياته الاتجاهات المسمومة، المدسوسة، الدخيلة التى لن تؤدى إلا إلى التبعية والمحاكاة والصراع والحقد وفقدان الثقة بالنفس وبالمستقبل وبالوطن، لأن أبناء الوطن الواحد سيشعرون أن لهم أولياء أمور يعيشون فىَ وطن آخر لا يمت إليهم إلا بصفة المعاصرة. ومن الطبيعى لأولياء الأمور هؤلاء أن يفكروا ويخططوا لهم كما لو كان الوطن قد فقد كل الكفاءات القومية، والعقول الوطنية، والإمكانات الأصيلة. إن أى منهج عقلانى بسيط لابد أن يرفض هذه التبعية التى لا تهدف إلا إلى تدمير الشخصية القومية وتفتيت الوحدة الوطنية التى نمت وترعرعت عبر آلاف السنين منذ عصر بناة الأهرام حتى الآن.

ويرى مبارك أن تحقيق نهضة الأمة يشترط توحد كل القوى الوطنية حول الأهداف القومية العليا،وأن تسود المجتمع نظرة متسقة تكاملية ترفض التناقض والصراع وتأخذ بالتضامن والوحدة طريقا فى الحياة، وأن يتكافل أبناء المجتمع حتى يشعر الجميع أنهم أبناء أمة واحدة. من هنا كان الخط الأساسى فى المنهج العقلانى عند حسنى مبارك متمثلا فى العمل الدءوب الشاق من أجل الوحدة الوطنية والتضامن والتكافل الإجتماعى، وتعميق قنوات الإرسال والاستقبال بين الشعب والحكومة، ورفض الصراعات والأحقاد بين أبناء الوطن. ولذلك يقول فى ا مايو ١٩٨٦ :

«إن الروح القومية هى التى يجب أن تسيرنا جميعا مهما اختلفت مواقفنا وتباينت آراؤنا لأن المصالح العليا للبلاد يجب أن تكون فوق كل اعتبار».

وليس المقصود بهذا التوجه العقلانى إشعال النخوة الوطنية أو إثارة الشعور على طريقة شعراء العرب القدماء حين أرسلوا القصائد حمما نارية لإلهاب الحماس القبلى حتى يهب أبناء القبيلة الواحدة للذود عن حياضها، بل المقصود به تمهيد الطريق الذى ستقطعه الأمة للحاق بركب العصر الحضارى. هذا الركب الذى لا يفسح مجالا للتابعين والمتسلقين والانتهازيين والمتخلفين والمقلدين واللاهثين وراء أمجاد الآخرين. وإذا أردنا أن نلحق بالركب وأن نتبوأ مكانتنا العالية القديمة فلابد من دراسة واقعنا وتاريخنا وشخصيتنا دراسة علمية، عملية، موضوعية، منهجية تستفيد من إنجازات الآخرين دون الوقوع تحت أية مؤثرات دخيلة أو إيحاءات مدسوسة.

والمقياس الوحيد الذى يمكن أن نقيس به صلاحيات أى حزب سياسى قائم أو قادم يكمن فى الأعمال التى ينجزها بالفعل وليست فى الأقوال التى ينشرها ذات اليمين أو ذات اليسار. لقد آن الآوان أن نسمع عن حزب وضع برنامجاً ضخماً لمحو الأمية، وأنه قائم على تنفيذه بالفعل من خلال فروعه ومكاتبه المنتشرة فى المحافظات والقرى، وأن نرى حزباً آخر يتبنى المشكلة السكانية حتى يجنب البلاد الانفجار السكانى الذى يدق الأبواب فى عنف وقسوة بعد أن أصبحنا نزداد أكثر من مليون نسمة كل عام. كما نتمنى أيضاً أن يقوم حزب آخر باستغلال طاقات الشباب لتعمير الصحارى، وشق الترع والقنوات، وتمهيد الطرق والشوارع كإثبات عملى لقداسة العمل اليدوى التى أهدرتها دهاليز المكاتب الحكومية التى تجلس إليها معظم الطاقات المنتجة فى البلاد. وعلى سبيل المثال فإنه يكفى أن يتبنى حزب واحد قضية الأمن الغذائى وأن يقوم على تحقيقها عملياً لكى يدخل تاريخ مصر المعاصر من أوسع أبوابه. فالحياة الديمقراطية لا تعنى الاكتفاء بحرية الكلام والتعبير عن الرأى المختلف، بقدر ما تعنى حرية السلوك المادى الملموس، وضرب المثل الأعلى فى المجال العملى المثمر لخدمة الوطن.

ويصر المنهج العقلانى الواقعى عند حسنى مبارك على الابتعاد عن المجال النظرى المريح والخوض فى الميدان العملى الشاق. فالأمم لا تبنى

بالأقوال والشعارات مهما كانت براقة ومتألقة، بل تنهض على الإنجازات المادية التي يلمسها المواطنون في كل أرجاء الوطن. ولذلك لا يقتنع مبارك بمعسول الكلام أو حلو المنطق أو علو الصوت الذى يمكن أن يلجأ إليه أى حزب من الأحزاب. فنحن لا نملك إمكانية الترف الفكرى الذى تتصارع فيه النظريات السياسية والعقائد الاجتماعية المتعددة، ذلك أن القضية السكانية، ومشكلة محو الأمية، وترسيخ الأمن الغذائى، والنهوض بالتعليم، ونشر التأمين الصحى والاجتماعى وغير ذلك من قوائم البنية الأساسية، لا يختلف حولها اثنان، وليست فى حاجة إلى اجتهادات اليمين أو اليسار. فنحن نعيش عصر الثورة العلمية التى لا تلتفت إلى الصبغة الأيديولوجية بقدر ما تنهض على المنهج العلمي والعملي والعقلانى الذى يدرس الأسباب ويحللها وصولاً إلى النتائج الحضارية المرجوة.

ومن الواضح أن المنهج العقلانى عند حسنى مبارك قد جنبه الانبهار التقليدى بالأيديولوجيات التى سادت العالم الحديث بصفة عامة والعالم العربى بصفة خاصة، وامتزجت كثيراً بالغوغائية والشعارات التى تضرب على الأوتار الانفعالية المشدودة داخل الجماهير دون توظيف حقيقى لعقولها من أجل إرساء قواعد التقدم الحضارى على أسس علمية راسخة. وهو التوجه الذى أصاب عالمنا العربى بكثير من أمراض التخلف. فإذا أخذنا لفظ «الثورة» على سبيل المثال فسنجد أنه تردد وتكرر لدرجة الملل فى المنطقة العربية. فهذا يصرخ بالثورة السياسية، وذاك يصيح مردداً شعارات الثورة الاجتماعية، وثالث يدق طبول الثورة الاقتصادية، ورابع ينادى بالثورة الإدارية، وخامس يصم الآذان بثورته الأيديولوجية.. إلخ.

وهذه الظاهرة – إن دلت على شئ – فإنها تدل على أن عقولنا وأفكارنا لاتزال تعيش العصر الذى بدأ بالثورة الفرنسية، واستمر حتى تقسيم العالم إلى معسكرين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التى انتهت أخيراً بتفتت الكتلة الشرقية. وهو العصر الذى شهد أكبر قدر ممكن من الثورات التى تمنهجت فى أيديولوجيات سياسية بدأت بشعارات الثورة الفرنسية

الشهيرة: الحرية ـ الإخاء ـ المساواة، وتفرعت بعد ذلك لتأخذ ألواناً ونماذج وتنويعات تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعيشها المنطقة التى اندلعت فيها الثورة. وأصبحت الأيديولوجيات والشعارات وأحياناً اللافتات ضرورة ملحة كلسان حال الثورة، والواجهة التى تقدم بها نفسها للعالم، بل وتحاول تصديرها أو فرضها على المناطق المجاورة إذا كانت تملك أسباب القوة اللازمة.

ونظراً للحمى الأيديولوجية التى أصابت مناطق عديدة من العالم، خاصة فى الدول الفقيرة أو النامية مع بداية الحرب الباردة، تحولت الأيديولوجيات إلى أصنام مقدسة يستحيل أن تمس أو أن تتغير أوضاعها واتجاهاتها إلا بثورة مضادة ترفع بدورها شعارات وأيديولوجيات مضادة. وهكذا أصبح البشر فى خدمة الأصنام الجديدة بل وقرابين على مذبحها فى بعض الأحيان، وذلك بدلاً من أن تصبح الأيديولوجيات مناهج علمية وعملية لخدمة التقدم الحضارى للبشر.

ووجدت الديكتاتوريات الحديثة فرصة ذهبية فى هذه الأيديولوجيات السياسية التى أصبح الطغاة والحكام والزعماء كهنتها القائمين على طقوسها والتى لا يعرف أسرارها وتفاسيرها أحد سواهم. والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يحاول أن يفسرها تفسيراً مختلفاً وليس على هوى الديكتاتور والوصى عليها. وكان هذا مناخاً صالحاً لانتشار الانتهازيين والمتسلقين والطفيليين وحملة المباخر الذين يعدون من أهل الحظوة أو أهل الثقة بالتعبير المصرى الشهير. أما أهل الخبرة والعلم الذين يرون أحياناً فى خبرتهم وعلمهم توجهات قد تتناقض مع أيديولوجيات السلطة المعلنة، فعليهم أن يكتموها ويخفوها، بدلاً من أن تقوم السلطة بإخفائهم هم شخصياً فى السجون والمعتقلات التى قد لا يعودون منها.

من هنا وضع العلم فى خدمة الأيديولوجية، بحيث لا يزدهر أحد فروعه إلا إذا كان الساسة فى حاجة إليه، وغالباً ما يكون هذا النوع مرتبطاً بتكنولوجيا الإنتاج الحربى أو غير ذلك من الإنجازات التى تبهر الشعوب الأخرى أو

تهددها، فإما أن تعتنق الأيديولوجية المرتبطة بهذه الإنجازات العسكرية أو تقبع في عقر دارها طلباً للسلامة من هذه القوة الطاغية. أما الإنجازات العلمية الخاصة بتطور حياة المواطنين العاديين وتقدمها داخل الوطن فلا تهم كثيراً، فهم قانعون بالتطبيق الحرفي للأيديولوجية حتى لو بلغ بهم حد الكفاف أو تعدى بهم خط الفقر. ولا خوف منهم لأنهم لا يشكلون أي تهديد للسلطة، إذ أنهم يعلمون جيداً أن أجهزة المخابرات والمباحث والأمن بالمرصاد لكل من يزين له عقله فكراً أو سلوكاً مختلفاً.

ولعل أشهر نموذج لهذا التوجه، وضع علم الاقتصاد في خدمة الأيديولوجية بحيث يتم تقنين نظرياته ومناهجه طبقاً لها، وذلك بصرف النظر عن الامكانات أو الظروف التي ترتبط بهذا الاقتصاد. وكان من المعتاد أن نجد دولة تعاني من متاعب اقتصادية، وتستورد أضعاف ما تصدر، بل وتقترض بفوائد عالية، لكنها في الوقت نفسه تهرع لتقديم معونات عينية أو مساعدات مالية أو دعم عسكري لدولة أخرى تعتنق نفس أيديولوجيتها وتدور في فلكها. وبذلك أصبح الاقتصاد تحت رحمة السياسة، ونسي هؤلاء الأيديولوجيون المتحمسون أن الاقتصاد هو القاعدة الصلبة التي تنهض عليها أية سياسة، لأنها بدون هذه القاعدة تصبح شعارات فارغة وطبولاً جوفاء، بل وتخريباً مستمراً للبنية الاقتصادية، حتى يأتي في النهاية على البقية الباقية فيها، وينهار البناء كله ويتناثر أشلاء هنا وهناك.

وهذا يفسر لنا السر في أن كل الأيديولوجيات والانقلابات التي منيت بها دول العالم الثالث على وجه الخصوص ـ ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال ـ تحولت إلى نكسات أو نكبات، ولم تؤد إلا إلى مزيد من التخلف والانهيار والدخول في حلقات مفرغة من الصراع على كراسي السلطة. صحيح أن كثيراً من هذه الثورات والانقلابات كانت ذات نيات طيبة، بل ورغبات جامحة في التغيير والإصلاح والتقدم، لكن الحماس وحده لا يكفي، والطريق إلى الجحيم ممهد بالنوايا الطيبة. وأية خطوة أو حركة بدون علم أو دراسة أو معرفة هي قفزة في الظلام أو نكسة إلى الوراء، وذلك في عصر

تنطلق فيه أمم الحضارة والعلم إلى آفاق المستقبل بسرعة مذهلة لم يعرفها العالم من قبل.

وحتى عندما انقسم العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى قوتين عظميين تنادى كل منهما بمبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة اختلافاً أدى إلى المواجهة العسكرية بينهما، إلا أن السباق بينهما كان فى جوهره سباقاً علمياً. فقد حاولت كل قوة منهما استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول النامية أو الفقيرة أو المتخلفة إلى معسكرها تحت أعلام الأيديولوجيا البراقة التى تعد بجنة الغد المرتقب. فهذه تنادى بالحرية والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، وتتهم الأخرى بمعاداة هذه القيم والمبادئ الإنسانية، وتلك تنادى بحقوق الشعب العامل، ورفع شأن الكادحين، والمساواة والإخاء، وتتهم الأخرى بتحويل العالم إلى غابة يأكل فيها القوى الضعيف، والغنى الفقير.

وظل السباق على هذا المنوال المحموم بلا حسم ولا رجحان كفة إحدى القوتين على الأخرى، ذلك أن الأيديولوجيات فى جوهرها شعارات مرفوعة لزوم الإعلام والدعاية، أما التطبيقات العملية فغالباً ما تأخذ مسارات مختلفة. ولذلك كان الحسم الذى وقع أخيراً بينهما نتيجة للتفاوت العلمى وليس للاختلاف الأيديولوجى. وعندما نذكر التفاوت العلمى فإننا نعنى بالضرورة علم الاقتصاد المرتبط بكل العلوم الطبيعية والإنسانية التى تساهم فى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتدعيم القاعدة السياسية. والمبدأ الذى يقول بأنه لا كرامة لجائع مبدأ صحيح تماماً. وهذا الجائع لن يقتات على الأيديولوجيات والشعارات واللافتات؛ إنه يريد أن يملأ بطنه، ويستر جسده، ويقيم فى مسكن، ويعلم أولاده، ويجد العلاج وغير ذلك من المتطلبات والحاجات التى لن يوفى بها سوى العلم وتطبيقاته، ولا يهم فى هذه الحالة إذا كان هذا العلم وتطبيقاته على النهج اليمينى أو اليسارى، بالأسلوب الرأسمالى أو الاشتراكى. فالعلم فى جوهره واحد، وقادر على حل كل المشكلات بشرط أن تتحول الأيديولوجية

إلى أداة إنسانية حقيقية وفعلية فى يده، لا أن تصبح قيداً على تحركاته وإنجازاته.

وكان التدهور والانهيار والتفتت الذى جرى للمعسكر الشرقى أخيراً نتيجة للاقتصاد الذى ظل تحت رحمة الأيديولوجيا منذ ما يقرب من نصف قرن، حتى أنهك تماماً. وعندما تداعت القاعدة الاقتصادية لم تفلح الأيديولوجية وسدنتها فى صد الطوفان الذى اجتاح فى طريقه كل شئ. حتى الترسانة النووية والعسكرية الجبارة وقفت مشلولة فى مواجهة الانهيار الاقتصادى الجارف، ولأول مرة فى التاريخ يتداعى نظام سياسى وإدارى عملاق ويتحول إلى أنقاض وركام وهو لا يزال يحتفظ بقوته العسكرية فى عنفوانها، مما يدل على أن لقمة العيش أكثر خطورة وتأثيراً وفعالية من الرءوس النووية التى تسببت تكاليفها الباهظة فى ضياع لقمة العيش التى لم تجد قاعدة اقتصادية تقف عليها.

وكان من الممكن أن تقع نفس الكارثة للمعسكر الغربى لو أنه وضع العلم فى خدمة الإنتاج الحربى وغزو الفضاء والكواكب الأخرى، وتحت رحمة الأيديولوجية الرأسمالية. لكنه أطلق العنان لكل طاقات العلم فى جميع المجالات، بل إنه كان مركز جذب للعلماء القادمين من الدول الأخرى بصفة عامة، والدول الشرقية بصفة خاصة. كما تحرص المؤسسات الرأسمالية الضخمة على إمداد مراكز الأبحاث العلمية بالدعم المالى، كل فى مجال تخصصه، وعندما يثبت نجاح التجربة بما تحويه من ابتكارات جديدة، تهرع المؤسسة المعنية إلى تطبيقه عملياً على أوسع نطاق ليدر عليها أرباحاً طائلة. كل هذا يجرى فى ظل ممارسة ديمقراطية تتيح للمسئولين والخبراء والقادة التخلص من السلبيات ودعم الإيجابيات أولاً بأول من خلال قنوات الإرسال والاستقبال المتواصلة والمتبادلة بين أصحاب القرار الاستراتيجى وبين القائمين على تنفيذه فى المواقع المختلفة.

ولذلك لم يكن الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى صراعاً سياسياً أو عسكرياً أو أيديولوجياً كما يتبدى لأول وهلة، فهذه كلها مظاهر خارجية لجوهر

الصـراع العلمى الذى دار بينهـمـا. إن كل اخـتـراع جـديد أو نظرية مـتطورة مستحدثة لا يعنى سوى أن أصحابها قد أحرزوا نقطة ضد الطرف الآخر فى حلبة الصراع، وعلى هذا الطرف أن يلحق بالركب باختراع أو نظرية أخرى حتى لا يتخلف، لأن التخلف لا يلد سوى التخلف، والتقدم لا ينتج عنه سوى التقدم وهكذا! وبصرف النظر عن أنظمة الحكم الرأسمالية والاشتراكية، فإن نجاح هذه أو فشل تلك يتمثل فى علوم الإدارة الحديثة ومدى الاستفادة العملية فى مجال تطبيقاتها.

وعلوم الإدارة لا تهتم بالأيديولوجية التى يعتنقها المواطن، لأنها تركز عليه كطاقة يجب أن تتاح لها كل الفرص والإمكانات للإنتاج بحيث يصبح السؤال الذى يطرح نفسه هو: ماذا ينتج الإنسان وكيف؟! وليس: ما نوعية الأيديولوجية التى يعتنقها هذا المنتج؟! وبذلك تصبح الإجابة البدهية: له أن يعتنق أية أيديولوجية بشرط أن تتحول إلى طاقة منتجة، بل ومنهج للوصول إلى أعلى وأرقى معدلات الإنتاج، وتكون قابلة للتعديل المستمر كلما جد جديد فى مجال التطبيق العملى.

وبصرف النظر عن المعسكر الشرقى أو المعسكر الغربى، واللذين اتجها إلى التآلف، بل والاندماج على المستويين العلمى والعملى، فإن دول العالم الثالث لم تدرك أبعاد الثورة العلمية التى يخوضها العالم المتقدم الآن، فتركت الجوهر وتمسكت بالمظهر، أهملت اللباب وسعت وراء القشور. فإذا كان يحق لنا استخدام لفظ «الثورة» الذى تردد على مسامعنا مراراً وتكراراً لدرجة الملل، فإننا نستطيع القول: بأننا نعيش عصر الثورة العلمية بحق، لأن ثوار اليوم هم العلماء فى معاملهم، والخبراء فى مراكز أبحاثهم، والأساتذة فى قاعات محاضراتهم، والمؤلفون فى كتبهم ودراساتهم، والفنانون والأدباء والمثقفون الذين يطورون عقل أمتهم بالفن والأدب والثقافة.

ولابد أن يسجل التاريخ للمنهج العقلانى عند حسنى مبارك السبق فى هذا المجال الحضارى الحيوى. فمنذ أن تولى مسئولية البلاد فى عام ١٩٨١ وهو يتبع مناهج الإصلاح الاقتصادى والسياسى والإدارى والاجتماعى

بأسلوب علمي هادئ ومن خلال منظومة متكاملة متناغمة، وذلك إيماناً منه بأن الثورة العلمية التى يمر بها عالمنا المعاصر ليست فى حاجة إلى حناجر عالية، أو لافتات ضخمة، أو مظاهرات صاخبة، أو شعارات رنانة، أو طقوس أيديولوجية لا يعرف أسرارها سوى كهنتها، بل فى حاجة إلى إعمال العقل بكل الوسائل والمناهج لما فيه خير الوطن والبشرية جمعاء.

ومنذ فجر الحضارة الإنسانية نهض العلم والتكنولوجيا على مبادئ واحدة مترتبة على تطورات الفكر العلمي وليس الأيديولوجى، إذ إن الفكر الأيديولوجى كان يركز دائماً على العنصر الإنسانى المتعامل مع الإنجاز العلمى والعملى، ولذلك لم يتعد هذا الفكر حدود القيم الإنسانية التى تعارف عليها البشر منذ بداية إدراكهم للحياة المحيطة بهم، ومهما تغيرت ألوانه وأنماطه وتبدلت مفاهيمه وتوجهاته فإنه فى النهاية يعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان وكرامته فى مواجهة الطغيان التكنولوجى وتعقيداته المتنامية. وفى أحيان كثيرة يعمل هذا الفكر ضد حقوق الإنسان وإن كان يدعى عكس هذا.

ولذلك أصبحت الدول المتقدمة تنظر إلى الفوارق بين الأيديولوجيات السياسية على أنها حواجز مصطنعة طالما أن الأسس العلمية واحدة. فلا حرج من أن يستفيد نظام رأسمالى من بعض المبادئ الاشتراكية، وأن ينطلق نظام اشتراكى إلى آفاق العصر بوسائل رأسمالية. ويكفى للتدليل على هذا أن نذكر دولة مثل بريطانيا لها ماض عريق فى الإمبريالية والرأسمالية، لم تتردد فى تأميم الطب كمبدأ إنسانى اشتراكى يتيح فرصة العلاج المجانى لكل المواطنين، بل ولكل المقيمين على أرض بريطانيا. ذلك أن الدولة تعتبر صحة المواطن العادى ثروة لها فى معركة الإنتاج والتقدم، ويجب عدم التفريط فيها بأى حال من الأحوال.

كذلك من السهل تتبع بعض الملامح الاشتراكية فى قوانين العمل الأمريكية مثل التأمينات ضد البطالة والعجز والشيخوخة، والتعويضات، والقروض والدعم الحكومى للمشروعات. بل إن عيد العمال الذى يحتفل به

العالم كله فى أول مايو، وفى مقدمته الدول الاشتراكية أو التى كانت اشتراكية، بدأ فى مدينة شيكاغو التى تعتبر إحدى معاقل الرأسمالية الأمريكية.

أما المعسكر الشرقى، فبمجرد انفراط عقده سارعت معظم دوله إلى السير على نهج السوق الحرة، وتشجيع القطاع الخاص، والتخلص من كل القيود الأيديولوجية التى تعوق تقدمها، بحيث أصبح من الصعب الآن معرفة اليمين من اليسار. ومع ذلك لاتزال معظم دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تلعب لعبة اليمين واليسار، وبينهما سقط المنهج العلمى العقلانى فى هاوية لا قرار لها. بل إن هذا الصراع العقيم بين اليمين واليسار عاد ببعض الدول إلى عصر الصراع القبلى الذى يعتبر مرحلة سابقة على الإقطاع وبالطبع الرأسمالية وبعدها الاشتراكية. وهكذا تتسع الفجوة وتتعمق الهوة بين الدول المتقدمة الغنية وبين الدول المتخلفة الفقيرة، بحيث لم يعد العالم ينقسم إلى غرب رأسمالى وشرق شيوعى، بل ينقسم إلى شمال غنى متقدم وجنوب فقير متخلف.

وقد أدركت اليابان هذه الحقيقة الجوهرية فنبذت الصراعات العقائدية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التقليدية التى لا ينتج عنها سوى ضياع الوقت، وتشتيت الفكر، وإهدار الجهد فى زمن تحتاج فيه الأمم إلى كل لحظة من وقتها. وإذا طفت بعض هذه الصراعات على السطح من حين لآخر، مثل منظمة الألوية الحمراء، فهى على هامش المجتمع لا تؤثر على مسيرته الحضارية. ولم ترفع اليابان شعار الثورة العلمية، وإنما طبقتها على كل مناحى الحياة فى البلاد، بحيث تستفيد من كل معطيات التراث القديم الإيجابية، وفى الوقت نفسه تنفتح، بل وتبتكر أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا. وبذلك تحولت اليابان إلى خلية نحل لإنتاج كل ما يمكن إنتاجه برغم ندرة المواد الخام فى أرضها، فيما عدا ثروتها السمكية!

رأت اليابان أن الإنسان هو الثروة القومية الحقيقية فى الثورة العلمية المعاصرة، وأن عقله هو خير مطور ومستثمر لهذه الثروة، وأن سلاحه فى هذا الاستثمار هو أحدث ما بلغه العلم والتكنولوجيا. والآن بعد هذه الثورة العلمية الشاملة لا نجد ركناً من أركان الأرض إلا وفيه أنواع متعددة من منتجات

اليابان فى معظم المجالات. وكما أخذت اليابان من تراثها القديم ومن عصرها الحديث كل الإيجابيات بلا حرج أو حساسية، فإنها بنفس المفهوم العلمى الشامل أخذت كل الإيجابيات من المفاهيم الاشتراكية والنظم الرأسمالية. فالعامل اليابانى فى مصنعه يتمتع بكل التأمينات والضمانات والمساعدات والتسهيلات، فى حين ينافس مصنعه أعتى المؤسسات الرأسمالية فى الغرب.

والثورة العلمية لا تحمل فى طياتها نفس الخلافات والصراعات التى تتولد غالباً عن الثورة الأيديولوجية التى تلعب فيها وجهات النظر وزوايا الرؤية دوراً لا يمكن تجاهله أو إنكاره. ذلك أن أسس العلم والتكنولوجيا لا تعترف بوجهات النظر المجردة بقدر ما تعتمد على الحقائق الموضوعية الملموسة، والتحليلات والدراسات الميدانية التى لا تترك مجالاً حقيقياً للأهواء الشخصية أو الميول الطارئة أو العصبيات الطبقية أو الإقليمية. وحتى فى مجال تطبيق هذه الأسس العلمية والتكنولوجية على المجتمع، لم تعد الفوارق فى التوجهات ووجهات النظر واضحة كما كانت فى عصر الأيديولوجيات السياسية، ذلك أن العقول العلمية الموضوعية لا تختلف تحزباً أو تعصباً، وإنما من أجل المزيد من التطور العلمى. وهى لا تؤمن بالرأى والرأى الآخر فحسب، بل وبالرأى الثالث الناتج عن التفاعل بين هذين الرأيين. فليس هناك صراع أو انفصام أو توازٍ بين الآراء العلمية، وإنما تفاعل مستمر من أجل خطوات جديدة.

وقد يبدو من حين لآخر فى دول الحضارة المعاصرة بعض الاختلافات بين أحزاب اليمين واليسار، لكنها لم تعد تلك الخلافات التى يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية، بل أصبحت من قبيل الرفاهية الفكرية التى تطمح إلى المزيد من التقدم. وسواء جاءت إلى الحكم حكومة يمينية أو يسارية أو وسط أو يسار اليمين أو يمين اليسار، فالمسيرة الحضارية مستمرة فى طريقها حتى لا تتخلف فى حلبة السباق المحموم. وعلى هذا نستطيع القول بأن الولايات المتحدة هى أيديولوجية الأمريكيين، كما أن اليابان هى أيديولوجية اليابانيين، وفرنسا هى أيديولوجية الفرنسيين، والصين أيديولوجية الصينيين وهكذا.

من هذا المنطلق الحضارى المعاصر يسعى المنهج العقلانى عند حسنى مبارك كى تصبح مصر أيديولوجية المصريين، ليس بمعنى العرقية الضيقة، ولكن بمفهوم الثورة العلمية المعاصرة. لقد أهملنا فى عهود سابقة أساسيات التقدم العلمى والحضارى، ورحنا نلعب لعبة اليمين واليسار، ونمارس نفس الرفاهية الفكرية التى تمارسها دول الحضارة المعاصرة التى نجحت ثورتها العلمية فى القضاء على التخلف والجهل والأمية والمرض والفقر وغير ذلك من المجالات والتحديات التى نواجهها بطاقات غير كاملة لأننا أهدرنا طاقاتنا فى مواجهاتنا السياسية التى سمحت بها التعددية الحزبية وحياتنا الديمقراطية الجديدة. فقد ظن البعض منا أن التعددية تعنى الصراع والمواجهة فى حين أنها فى جوهرها تسعى إلى أفضل الحلول الحضارية من خلال تفاعل كل الآراء الوطنية والاجتهادات القومية المخلصة. فالتعددية تفاعل علمى عملى عقلانى وليست صراعاً سياسياً.

ونظراً لأن الممارسة الديمقراطية فى مصر وليدة ولم تترسخ جذورها فى حياتنا السياسية حتى الآن، فقد ظن البعض أن الكفاح السياسى هو اجترار للماضى والتقليب فى حساباته، ونقد للحاضر مع التركيز على السلبيات دون الإيجابيات، وإيراد الحجج الدامغة والبراهين الساطعة لتأكيد صحة توجه هذا الحزب أو ذاك، وكأن تقدمنا العلمى والحضارى كلام فى كلام دون بادرة مبشرة بعمل إيجابى حاسم تلمسه كل الأطراف المعنية داخل الحلبة السياسية. ولذلك كانت قضايانا مثار الجدل قضايا وهمية يمكن أن يصل الخلاف حولها إلى آفاق لا يعلم مداها سوى الله. أما محو الأمية، والانفجار السكانى، والتأمين الصحى، وزيادة الانتاج، واستصلاح الأراضى، وغزو الصحراء.. إلخ، فكلها قضايا علمية عملية ليست فى حاجة إلى جدل أيديولوجى أو اجتهادات فكرية سواء من اليمين أو اليسار، وإنما إلى عمل جاد، وإيجابى، ومثمر. فإذا انتهينا من حل هذه المشكلات القومية المصيرية، عندئذ يحق لنا أن نمارس كل مظاهر الرفاهية الفكرية وفى مقدمتها لعبة اليمين واليسار.

أما الآن فيرى المنهج العقلانى عند حسنى مبارك أن طريقنا هو الخط المستقيم إلى قلب كل مشكلة على حدة. وهى ليست فى حاجة إلى تشخيص أو فتاوٍ أيديولوجية إذ إنها واضحة لكل ذى عينين، فقد قتلناها تشخيصاً ودراسة من قبل ولم يتبق سوى التطبيق العملى والتنفيذ الميدانى. وقيمة العلم الملموسة تبدو فى نتائجه العملية وليس فى مجرد دراساته الأكاديمية النظرية. من هنا كان تأكيد حسنى مبارك، فكراً وقولاً ومنهجاً وسلوكاً، على هذه البدهية الخطيرة التى غابت عن أذهاننا طويلاً برغم أنها ألف باء التطور الحضارى الذى يعتمد أولاً وأخيراً على هذا المنهج العقلانى الذى لا يعترف إلا بالعلم فكراً وبالعمل سلوكاً.

وبهذا يعود هذا المنهج العقلانى بالأيديولوجية إلى أصولها الجوهرية الأولى التى كانت تحرص على قيام الفكر الإنسانى على أسس علمية خاضعة لقواعد منهجية. ونظرة تاريخية سريعة على الاستخدامات المختلفة لمصطلح الأيديولوجيا تؤكد هذا التوجه. فقد كان الفيلسوف الفرنسى أنطوان دى تراسى (١٧٥٤ ـ ١٨٣٦) من أوائل الباحثين فى مصطلح الأيديولوجيا، وقد تأثر دى تراسى بنظرية الفيلسوف الانجليزى جون لوك التجريبية، كما تأثر بمذهب الفيلسوف الفرنسى كونديلاك الذى يرد كل معرفة أو إدراك إلى أصول مادية حسية بحتة. أى أن قيمة أى أيديولوجيا تكمن فى قدرتها التجريبية على أرض الواقع بحيث تتحول إلى إنجازات مادية حسية يلمسها كل الناس. وبناء على هذا المفهوم وضع دى تراسى كتابه «عناصر الأيديولوجيا» عام ١٨٠١، وكان هدفه من البحث فى مصطلح الأيديولوجيا ابتكار منهج علمى للأفكار، ودراسة أصولها، ودلالاتها اللغوية، ومظاهر السلوك البشرى المترتب عليها.

وقبل نهاية القرن التاسع عشر، انتقلت كلمة الأيديولوجيا إلى معظم لغات أوروبا بعد أن تبلورت فى المفهوم الذى يحددها بأنها محاولة لإقامة الفكر الإنسانى على أسس علمية خاضعة لقواعد منهجية. وهو المفهوم الذى عاد للتربع على عرش الفكر الإنسانى بعد سقوط الأيديولوجية الشيوعية بانهيار

الاتحاد السوفييتى، وهو نفس المفهوم الذى سبق إليه حسنى مبارك قبل ذلك بحوالى عشـر سنوات ووضع الخطط القومية والعلمية المتتابعة لتطبيقه.

وحتى منتصف القرن التاسع عشر ظل هذا المفهوم لكلمة الأيديولوجيا سارياً فى المجال الفلسفى حتى اتخذت الكلمة مفهوماً جديداً هو الدعوة للثورة والحرية على أساس أوهام فكرية بعيدة عن الواقع. وكان ذلك بتأثير هجوم نابليون ودعاة الفكر المطلق على الأيديولوجيين، وبذلك أصبحت الأيديولوجيا تعنى فى تلك الفترة التعصب الفكرى والابتعاد عن الواقع الاجتماعى.

ثم اتخذ المفهوم الأيديولوجى دلالة جديدة فى لغة الفلسفة على يد كارل ماركس وفردريك إنجلز، وكان تعريفهما الأول للأيديولوجيا صادراً من منظور الهجوم على فلسفة هيجل المثالية، وتبلورت رؤيتهما فى أن الأيديولوجيا هى نظام للأفكار الباطلة غير المتصلة بحقيقة ثابتة حيث إنها امتداد للبناء العلوى للطبقة الحاكمة، وأنها محاولة لتبرير السيطرة الطبقية على بقية المجتمع. وقد عبر إنجلز عن ذلك بالوعى الزائف. وبذلك تبلورت دلالة الأيديولوجيا فى أنها نتاج مجموعة معينة من المصالح الاقتصادية لطبقة معينة، أو جماعة معينة تسعى لفرض سيطرتها على الطبقات أو الجماعات الأخرى فى المجتمع نفسه.

وفى قاموس أوكسفورد ـ فى الملحق المطبوع عام ١٩٧٦ ـ نجد تعريفاً للأيديولوجيا مطابقاً للدلالة التقليدية، فقد نص على أن «الأيديولوجيا هى منظومة منهجية للأفكار تتصل بالسياسة أو المجتمع أو السلوك الطبقى أو الجماعى، يمكن اعتبارها تبريراً للقيام بأعمال معينة. وهذه المنظومة موضع اعتناق ضمنى أو عام، برغم مما يتمسك به الإنسان الفرد وبصرف النظر عن اتجاه مجرى الأحداث».

أما دائرة المعارف البريطانية فقد ركزت على الجانب التطبيقى للأيديولوجيا عندما حددتها بأنها شكل من أشكال الفلسفة السياسية أو الاجتماعية، تظهر فيها العناصر التطبيقية بنفس الأهمية التى تظهر بها

العناصر النظرية، أى أنها منظومة فكرية تدعو إلى تفسير الدنيا وإلى تغييرها فى آن واحد.

ثم جاء كل من بيير ماشرى ولوى التوسير ليطورا مفهوم الأيديولوجيا باعتبارها وهما وتلفيقاً منبثاً فى المؤسسات المادية للحياة، خاصة بعد أن فقدت القدرة على تطوير نفسها طبقاً لمتغيرات الحياة المتجددة دائماً، وأصبحت تفرض نفسها عسفاً على هذه المتغيرات فى محاولة يائسة لإيقافها وإجبارها على أن تصب نفسها فى القالب الأيديولوجى حتى لو كان لا يناسبها، مما يدل على قصور الأيديولوجيا وتناقضها. وفلسفة التوسير تدعو إلى تغيير العالم بمنهج علمى عقلانى وليس إلى تفسيره بمنهج أيديولوجى نظرى. فالاقتصاد من منظوره هو العامل المحدد للحقيقة الكلية، أو الواقع الاجتماعى الكلى. فالأيديولوجيا عند التوسير هى: تمثيل لتلك العلاقات الخيالية التى تربط الأفراد بظروفهم الحقيقية والعملية فى الحياة.

ونفس المفهوم يتضح فى المنهج العقلانى عند حسنى مبارك الذى ركز على الآليات الاقتصادية منذ بداية توليه مسئولية البلاد. وهى آليات لابد أن تعمل فى تناغم ومرونة بعيداً عن التناقض والصراع، لأنها القاعدة الراسخة التى ينهض عليها بنيان المجتمع كله، فكيف يصح أمر المجتمع وقاعدته مليئة بالشروخ والشقوق الناتجة عن التناقض والصراع؟ لذلك لا يؤمن حسنى مبارك بالبنية الاقتصادية التى تقوم على الأحقاد والصراعات، ويعلن فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ عن إيمانه:

«بالمجتمع الذى يوازن بين الحق والواجب، ويحترم حق الفرد وحق المجتمع على أفراده، ويناشد الجميع أن يؤدوا واجبهم لصالح الوطن ككل دون أن تطغى فئة على فئة، ودون أن تثور الفتنة ويحتدم الصراع الذى يهدم ولا يبنى، ويقوض ولا يضيف، ولا يهدى فيه أحد إلى سواء السبيل».

وعندما تصدى حسنى مبارك لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادى، لم يسمح للفتاوى والصراعات الأيديولوجية بأن تشتت المسيرة التى مرت بأربع

مراحل رئيسية حددها مبارك فى خطابه فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ على النحو التالى:

«المرحلة الأولى: مرحلة إعداد البنية الأساسية اللازمة للنهوض الاقتصادى، وقد استغرقت هذه المرحلة جانباً كبيراً من العقد الماضى.

المرحلة الثانية: مرحلة توفير المناخ لتكثيف النشاط الاقتصادى وزيادة مساهمة القطاع الخاص فيه بعد القضاء على التناقض الذى كان قائماً فى الأذهان بينه وبين القطاع العام.

المرحلة الثالثة: مرحلة البدء بتنفيذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية التى ترسم طريق الإصلاح وتحدد ملامحه الأساسية. وقد بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٨٧ .

المرحلة الرابعة: هى مرحلة الإصلاح الهيكلى الشامل التى بدأت فى عام ١٩٩٠ بالتحرك على أصعدة مختلفة فى نفس الوقت بإيقاع منسق وعلى نحو متجانس».

بهذا التخطيط العلمى الواعى بظروف الواقع وإمكاناته عاد حسنى مبارك بالأيديولوجيا إلى أصولها الجوهرية الأولى التى جعلت منها محاولة لإقامة الفكر الإنسانى على أسس علمية خاضعة لقواعد منهجية. وبالتالى أصبحت جزءاً عضوياً من الممارسة الديمقراطية التى تجعل منها مجرد وسيلة إلى غاية قومية كبرى تتمثل فى تقدم الوطن وقدرته على مواكبة إنجازات العصر فى كل المجالات. ولذلك فالأيديولوجيا لابد أن تكون مرنة وقابلة للتعديل والتغيير طبقاً لمتطلبات الواقع وظروفه وملابساته المتطورة. فهى فى خدمة المنهج العلمى والعملى بهدف استشراف آفاق المستقبل والانطلاق إليها بعيداً عن قيود الماضى ورواسبه وقضاياه وجدلياته التى تجاوزها الزمن بحكم دورته الحتمية التى لا تتوقف أبداً.

وبهذا الأسلوب العلمى فى التخطيط استطاع حسنى مبارك أن يواكب النظرية العامة للتقدم الإنسانى والتى يشغل التخطيط فيها مقاماً عالياً. ولذلك

تكاد الرؤية الاستراتيجية المرنة تحل محل النظرية الأيديولوجية التقليدية. فالسياسة لها جوانب متعددة. فهناك سياسة تعليمية، وهناك سياسة بنائية وإسكانية، وهناك سياسة زراعية، وهناك سياسة تجارية، وهناك سياسة صناعية، إلى غير ذلك من جوانب السياسة التى تتنوع وتتعدد بتنوع وتعدد قطاعات الحياة فى المجتمع. على أن المفهوم الشامل للاستراتيجية السياسية هو ترتيب صور النشاط الإنسانى كافة وربطها ببعضها البعض فى تفاعل عضوى لبلوغ الهدف القومى المشترك. وتنطوى كل سياسة على تأمل لأحوال الناس والنظر بمنهج عقلانى موضوعى إلى فوارقهم وقدراتهم الفعلية نظرة تمكن من إدراج الأفراد فى التركيب الشامل للتنظيم المرجو تحقيقه.

والواقع أن الاستراتيجية المنظمة للمجتمع تستخدم الفرد طالما أنها تتوقع منه المواقف والإنجازات التى يسعى التنظيم الاجتماعى لتحقيقها. ولا تنازع الاستراتيجية فى تشابك هذه المواقف والإنجازات وتعقدها فى الحياة اليومية، كما أنها لا تنازع فى وجود حرية الفرد، لكنها تدرس وتحلل ما يمكن أن تعود به تلك الحرية من فائدة على المجتمع إذا سيرت فى طريق معين. وهذه الاستراتيجية لا تعنى بالضرورة تدخل الدولة فى كافة الأنشطة السياسية، والآليات الاقتصادية، والروابط الاجتماعية. فهذا يتنافى مع المبادئ الأولية للممارسة الديمقراطية. ولذلك فإن الإحجام المقصود عن التدخل هو بدوره استراتيجية سياسية. وسواء أكنا إزاء «مذهب التدخل» أو «مذهب الامتناع عن التدخل» فإننا يجب أن نسلم بوجود استراتيجية سياسية من نوع ما لتقنين مظهر من مظاهر الحياة فى المجتمع. ولذلك كان التفكير الاستراتيجى ـ وليس التنظير الأيديولوجى ـ هو الشغل الشاغل لحسنى مبارك فى جميع مجالات الحياة فى مصر.

وهكذا يظهر مبدأ التخطيط بوصفه وسيلة لتحقيق التوازن بين حاجات المجتمع وبين ما يستطيع أن ينفقه على هذه الحاجات من موارد. فالتخطيط فى أساسه جهد يبذل من أجل التخلص من فوضى الإنتاج، ومن أجل تحقيق النظرة الشاملة إلى موارد المجتمع وتوزيعها، حسب الأولويات، على مطالبه

وحاجاته. فالممارسة الديمقراطية لا تعنى أن تسعى كل صناعة، وكل شركة، وكل مؤسسة إلى نفعها الخاص، حتى ولو كان ذلك على حساب الآخرين، لأنها بذلك تحول الحرية إلى فوضى لا يمكن ضبطها ولا معرفة اتجاهاتها العشوائية.

ومن الواضح أن لمبدأ التخطيط فى المجتمع قيمة معنوية كبرى، إلى جانب قيمته المادية، فهو من جهة يساعد على ترشيد الإنتاج فى المجتمع على النحو الذى يضمن له نمواً متوازناً لا يطغى فيه جانب على جانب إلا بمقدار ما يلبى من حاجات حقيقية للمجتمع. وهو من جهة أخرى يساعد على انتشار مبادئ إنسانية حضارية لا غنى عنها لكل مجتمع يسعى إلى تقدم حقيقى: كمبدأ النظرة الكلية إلى الأمور، بدلاً من النظرة الجزئية، والبحث عن نفع المجتمع ككل بدلاً من نفع قطاعات معينة منه، والتخلص من أنانية الأجيال عن طريق التخطيط للمستقبل القريب والبعيد.

والتخطيط منهج علمى وقومى بطبيعته لا ينفرد به حزب من الأحزاب، بل هو نتيجة ممارسة ديمقراطية على كل الأصعدة الوطنية. ومنذ العام الأول لرياسته أكد حسنى مبارك هذه الحقيقة أمام مجلس الشعب الذى يتحتم عليه القيام بأعباء هذه الاستراتيجية الحضارية القومية الشاملة. إن نواب الشعب لا يعبرون عن مصالح إقليمية ضيقة، بل إنهم يمثلون الضمير الجمعى للأمة ولسان حالها الصادق الذى يدافع عن قضاياها ويعبر عن آمالها وآلامها وأحلامها. فالنائب هو نائب لكل الشعب وليس لأهل دائرته أو محافظته، وبذلك ترقى نوعية القضايا والمسائل والمشكلات إلى المستوى القومى ولا تتوقف عند المستوى الإقليمى فحسب. وبذلك يبتعد المجلس عن تفاصيل ومشكلات يمكن أن تحلها المجالس الشعبية المحلية فى منطقتها، مما يوفر جهداً ووقتاً للمجلس كى يتفرغ للقضايا الاستراتيجية القومية الكبيرة، ومما يمكن أعضاء المجالس الشعبية المحلية القيام بدورهم، وبذلك يتم انتشار الديمقراطية أفقياً وتدعيمها رأسياً، وينهض كيان سياسى نشط وفعال لأعضاء المجالس المحلية تمهيداً لدخولهم مجلس الشعب فيما بعد. وعلى ذلك يتوافر لدينا نواب

على مستوى النضج والوعى والنشاط والخبرة والحنكة التى تؤهلهم للمستوى القومى المطلوب.

ويحتم هذا ع'ـ النواب أن يتمسكوا بالمنهج الموضوعى العقلانى، إذ يرى حسنى مبارك أن البعض يركز على المطالب الإقليمية من خلال أسئلة أو طلبات إحاطة أو استجوابات فى حين أنه يمكن الاستجابة لهذه المطالب على مستوى المحافظة، ومع هذا فإن هذا التلميح الديمقراطى من مبارك لا يمنع أو يحجر على حق النائب فى أى سؤال يتقدم به أو أى تعبير يراه قومياً أو إقليمياً، لأنه تلميح يقتصر على طرح تصوره ورؤيته. ومع ذلك يجب أن يركز العمل التشريعى على القاعدة لا الإستثناء حتى لا تضل الاستراتيجية القومية طريقها. يقول مبارك فى الخطاب نفسه مركزاً على:

«تخطيط عملية التشريع بحيث تتمشى مع حركة المجتمع فلا تشتط ولا تتخلف إنما تكون معبرة عن تطلعات الجماهير وطموحاتها. وهذه الأخيرة تأتى بالالتحام بالجماهير وتبنى مواقفها وقضاياها. وإذا كان هذا التزاماً على كل من يتصدى لمسئولية العمل العام فإنه يتوافر بدرجة أكبر بالنسبة لمن يختارهم الشعب لتمثيله فى المجالس النيابية والدفاع عن حقوقه ومصالحه. فالمطلوب ـ فى التحليل الأخير ـ هو زيادة الإنتاج لا لمواجهة الاستهلاك المتزايد فحسب، بل لتحقيق زيادة ملموسة فى التصدير. وتلك عملية متكاملة لابد أن يتعاون فيها القطاع العام والخاص دون عقد أو حساسيات».

وتتجلى الممارسة الديمقراطية العقلانية عندما يتحدث مبارك عن عبدالناصر والسادات ونفسه بمنتهى الموضوعية فيقول:

«لقد كان للستينيات ظروفها المحلية والإقليمية والدولية الخاصة، وكانت تجربة الرئيس عبدالناصر نتاجاً لهذه الظروف بكل إيجابياتها وسلبياتها، وكذلك الأمر بالنسبة لتجربة الرئيس السادات، فقد حملت التجربة طبيعة الظروف التى عاشتها، وكان لها أيضاً إيجابياتها وسلبياتها. وأقول لكم بكل الوضوح أيضاً أنه سوف تكون لتجربتنا إيجابيات وسلبيات، وبقدر ما نتكاتف

جميعاً من أجل صنع المستقبل، فسوف ترجح كفة الإيجابيات. فذلك أمر مرهون بجهد الجميع لا جهدى وحدى».

ولذلك يؤكد مبارك دائماً على ضرورة توافر النية الخالصة والإرادة الصلبة والرؤية السليمة من خلال خطة قومية شاملة للنهضة والتنمية، وعلى ضرورة إحساس المسئولين بالظروف التى يعيشها المواطن العادى، وأنه:

«علينا أن نزرع الأمل وألا نمسك بمعاول الهدم لكل بناء، وألا يشغلنا التشكيك عن العمل من أجل مستقبل الوطن. فكل رأى جاد وموضوعى علينا أن نستفيد منه ونستمع إليه، ولكن الهدم مرفوض والتشكيك ليس من صالح بلدنا، ولن أبدأ بالمساس بمصالح المواطنين. فكل أعمالنا وما نفكر فيه واضح ومعلن ولا تستر على خطأ ولا مجال لقرار خاطئ أو قرار أرعن غير مدروس، ولذلك لابد أن يصدر القرار بعد الدراسة الكاملة واستكمال المعلومات السليمة المتكاملة، وتداول الرأى حول البدائل المطروحة».

وكانت نتيجة هذا المنهج العقلانى أن سار مبارك على نهج التغيير التدريجى، لا أسلوب الطفرة أو المفاجأة أو الصدمة الكهربية، لأن القضية فى نظره ليست تغيير الأشخاص، وإنما تغيير النظرة والمنهج والممارسة والأسلوب تبعاً للتطورات المستجدة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومبدأ التغيير من أجل التغيير مرفوض تماماً، فالتغيير مجرد وسيلة لتطوير دفة الإدارة وتجديدها، وليس هدفاً لشغل الناس بشائعات حول مسئولين ذاهبين وآخرين قادمين. ومع ذلك يقول مبارك:

«إننا سوف نكون مستعدين لقرار التغيير فى أى موقع إذا ثبت أن المسئولين فى هذا الموقع لا يقومون بواجبهم».

ويعبر مبارك عن مفهومه للتغيير فى خطابه إلى عاطف صدقى بتكليفه برئاسة الوزارة الجديدة فى ٩ نوفمبر ١٩٨٦ فيقول:

«لاشك أن السنوات الأخيرة قد شهدت جهداً كبيراً بُذِلَ لتحقيق هذا الهدف (تغيير نوعية الحياة فى مصر فى الحاضر والمستقبل)، تبلور فى وضع

خطتين خمسيتين للتنمية دخلت أولاهما عامها الخامس وأصبحت الثانية على الأبواب، وبذلك أمكن وضع برنامج شامل للتصدى للمشاكل الأساسية التى يواجهها المجتمع المصرى على أساس علمى مدروس وطبقاً لأولويات محددة متفق عليها. غير أن الموقف مازال يتطلب معدلات أكبر للإنجاز والتقدم فى المجالات الأساسية التى تتصل مباشرة بمصالح الشعب وقدراً أكبر من التجانس والتنسيق داخل المؤسسات التى تضطلع بدور رئيسى فى وضع هذا البرنامج وتنفيذه.

ونظراً لما عهدنا فيكم فى كافة المواقع التى توليتموها من جلد على العمل الشاق وقدرة على الالتزام بمنهج التخطيط، وتفان فى أداء الواجب، وحرص على متابعة التنفيذ بالنسبة للبرامج التى تضعها الحكومة بمشاركة نشيطة من ممثلى الشعب ومؤسساته المختلفة مع تمسك صارم بالنزاهة والحرص على المال العام، فقد قررنا تكليفكم بتشكيل وزارة جديدة تعطى دفعة قوية لمسيرة الإصلاح والتقدم وتضيف إلى ما تم تحقيقه من إنجازات، وتفتح الباب لمزيد من البناء، وتكون أكثر استجابة لمطالب المواطنين وآمالهم».

هكذا يصبح التغيير عنصراً من عناصر الاستراتيجية القومية الشاملة لابد أن يأتى فى زمانه ومكانه المناسبين، وليس قراراً مفاجئاً من وحى اللحظة ولشغل الرأى العام بما يبعده عن القضايا الحيوية والمصيرية. فقد اختار مبارك أسلوب مواجهة الواقع بمشاكله وأزماته، مواجهة صريحة سافرة دون مسكنات أو إجراءات تشغل الناس إعلامياً دون نتيجة إيجابية مثمرة، خاصة وأن الجماهير العريضة قد سئمت حديث الوعود بتحقيق الآمال. ومن هنا كانت المواجهة العقلانية، العلمية، العملية للواقع بلا شعارات براقة أو عبارات بلاغية عن الجنة الموعودة.

إن نظرة مبارك للواقع نظرة شاملة لحلقات مترابطة تؤثر بعضها فى بعض. ونقطة البداية والحلقة الرئيسية بين هذه الحلقات، هى القدرة الذاتية والإرادة المصرية التى تعد النواة لكل عمل أو سياسة نتجه بها من الحاضر بأزماته الراهنة إلى المستقبل كما نريد أن نحققه. وقد عبر توفيق الحكيم عن

هذه النظرة الشاملة بأسلوب رشيق عند افتتاح مبارك للمسرح القومى بمسرحية «إيزيس» لتوفيق الحكيم بعد تجديده وتطويره فقال:

«تعجبنى فيك ـ يا سيادة الرئيس ـ فضائل كثيرة، لكن أبرز ما يعجبنى أمران اكتسبتهما من كونك طياراً، الأمر الأول: تلك النظرة الكلية المحيطة التى تنظر بها إلى الأشياء والتى تعودتها من إطلالاتك وأنت محلق ترى فى شمولية واستيعاب، ولا تركز بصرك على ناحية دون أخرى، أو على وضع دون سواه. أما الأمر الثانى: فهو التدقيق فى الحسابات والتخطيط السليم قبل اتخاذ القرارات؛ لأن الطيار يدخل فى حسابات عمله الناجح تقدير الثوانى فى مجال الزمان، ورعاية المليمترات فى مجال المكان. وكل هذا محكوم عندك ـ يا سيادة الرئيس ـ بشجاعة المحارب الباسل وفدائية الطيار المقاتل ووطنية المصرى الغيور».

ويتجلى المنهج العقلانى عند حسنى مبارك فى تعليقه على مسرحية «إيزيس» عندما يؤكد أن أحداً لا يستطيع تزييف التاريخ حتى ولو كان تاريخ أسطورة. ولذلك أبدى إعجابه بفكر توفيق الحكيم وأسلوبه فى تصوره للوصول إلى الحكم عن طريق المبادئ وأنه مع المبادئ لأنها هى التى تنتصر فى النهاية. فالقدوة الحسنة هى أقصر الطرق إلى الإقناع، والثبات على المبدأ، واحترام الحقيقة والمصارحة بالواقع هو احترام لوعى الشعب ودعوة مخلصة إلى مشاركة الجماهير فى تحمل المسئولية والإسهام فى الحلول. ولا يمكن ليد واحدة أن تعمل لأن شخصاً واحداً لن يحقق ما تؤديه مجموعة مترابطة متماسكة لأن مشروعات البناء هى معارك الوطن كله من أجل الحياة الجديدة التى نرجوها جميعاً.

وكان هذا المنهج العقلانى من السمات الرئيسية فى فكر مبارك لدرجة أن الساسة والكُتّاب والمفكرين والصحفيين فى العالم الخارجى عبروا عن إعجابهم به مراراً وتكراراً لأنه قدم للعالم نموذجاً فكرياً وسياسياً وثقافياً وحضارياً جديداً على المنطقة العربية التى عرفت عندهم بانفعالاتها الجامحة وفوراتها المتجددة. بل وأدركوا هذا المنهج عنده منذ بداية توليه مسئولية

البلاد. فمثلاً قال عنه السفير الأمريكى فى القاهرة هيرمان أيلتس فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨١ إنه: «رجل القوة والقدرة»، والسياسى البريطانى المخضرم دوجلاس هيوم فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨١ : «دبلوماسى محنك ويملك قدراً كبيراً من التجارب العملية والشخصية»، وصحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية فى ٩ يناير ١٩٨٢ : «يتصف بالهدوء العميق فى التفكير وإذا اتخذ قراراً يكون مستعداً لتنفيذه بشكل حاسم»، ومجلة زى تشايت الألمانية فى ٨ فبراير ١٩٨٢ : «مبارك رجل لا يحب الشعارات ولا الكلام الكثير ومبدؤه هو الانتظار ثم تحليل المواقف قبل التعامل معها»، ومتحدث باسم الخارجية الأمريكية فى ٨ فبراير ١٩٨٢ : «مبارك له خطوات ثابتة تثبت أنه رجل له تفكيره الخاص، وأنه طراز مختلف من الزعماء، فهو يحب حياة الأسرة ولا يحب الجرى وراء الأضواء»، ومجلتا تايم ونيوزويك فى ١١ فبراير ١٩٨٢ : «أكد استقلاله فى القرارات وحاز إعجاب العالم»، وصحيفة هندوستان تايمز الهندية فى ١ مارس ١٩٨٢ : «مبارك ذو مهارة وبراعة كسياسى ورجل دولة ونجح فى تأييد وكسب المعارضة بصدقه وصراحته»، ثم هيرمان أيلتس مرة أخرى فى ٧ مايو ١٩٨٢ : «مبارك رجل قوى عرف ما ينبغى وما لا ينبغى عمله»، وصحيفة بوليتيكا اليوغوسلافية فى ٤ يوليو ١٩٨٢ : «تتسم سياسته بالديناميكية والقوة واستطاع بناء جسور جديدة لعلاقاته مع الدول العربية»، وصحيفة تريبيون دى جنيف السويسرية فى ٨ يونيو ١٩٨٣ : «يتحلى بقدر من الواقعية والعملية فى النظر إلى الأمور، فهو يجمع بين ليبرالية محمد نجيب وقومية عبدالناصر وعقلية وواقعية السادات»، وجريدة فاينانشيال تايمز فى ٧ مارس ١٩٨٤ : «يتصف مبارك بالنزاهة ولا يحاول احتكار الأفكار والسياسات وأنه يثبت وجوده»، وصحيفة وول ستريت جورنال فى ٨ مارس ١٩٨٦ : «مبارك رجل وطنى شريف ويقول كل شئ بوضوح وجميع المصريين يلتفون حوله».. الخ.

وهذه التعليقات والتصريحات وغيرها تدل على أن المنهج العقلانى، العلمى، الموضوعى هو مفتاح فكر حسنى مبارك. وتقارن مجلة «الإيكونوميست» البريطانية الصادرة فى ٤ أبريل ١٩٨٧ بين عبدالناصر

والسادات ومبارك فتقول : إن عبدالناصر والسادات من الزعماء الذين لا يمكن التكهن بمضمون سياستهم أو توقع ما سيفعلون. فالرئيس عبدالناصر أربك وأذهل بريطانيا عندما أعلن سيطرة مصر على قناة السويس، والرئيس أنور السادات أصاب إسرائيل بالذهول مرتين: الأولى عندما شن حرباً عليها، والثانية عندما توجه إليها لصنع السلام. أما الرئيس حسنى مبارك فإنه يبدو هادئاً يحسب مواقع أقدامه وهو يشق طريقه بثبات، وخلال السنوات الست الماضية من رئاسته يعترف كل المصريين بأنه يتميز بقدرة على التحمل. وهذه السمة فى شخصيته مكنته من تحقيق إنجازات كثيرة.

ونظراً لأن المنهج العقلانى العلمى هو لغة العالم المتحضر، فقد كان من السهل لهذا العالم أن يستوعب فكر مبارك واستراتيجيته الحضارية. فهو يثق فى مواجهة الشعب بالحقائق، وقدرته على أن يعمل وينتج، وأن يقرر مصيره بإرادته المستقلة، وعلى أساس من الفهم الموضوعى للواقع والحقائق. ولذلك فهو لا يتملق الشعب كما أنه لا يتملق أية قوة خارجية لأنه لا يتجه إلى الخارج بحثاً عن علاج للمشاكل فى مكان آخر غير مصر، بل يحرص على الاتصال المباشر بكل فئات المواطنين فى مواقع العمل والإنتاج. وفى اللقاءات الجماهيرية فى شتى أرجاء مصر. فالمنهج العقلانى عملة ذات وجهين هما: التنظير والتطبيق. ومن هذا المنطلق يقول مبارك فى كلمته أمام مجلس الشعب عندما قبل قرار المجلس لترشيحه لرياسة الجمهورية لفترة ثانية:

«إننى أدرس كل فكرة تطرح من مختلف جوانبها، ومن واقع البيانات الدقيقة التى تتوافر لى من مصادر مختلفة. وبعد ذلك أزن الأمور بموضوعية تامة وبضمير وطنى خالص، ومن زاوية تأثيرها إيجاباً أو سلباً على المصالح العليا للوطن، لا من منطلق استرضاء فريق وإغضاب فريق آخر. ولست أتردد على الإطلاق فى الاستجابة لما أتأكد من أنه يحقق الصالح العام للبلاد. على أن يكون مفهوماً لنا جميعاً أن لكل قرار توقيته، ولكل قرار أوانه وظروفه، وأن الخطأ فى توقيت القرار لا يقل ضرراً عن الخطأ فى محتواه وموضوعه. وكم عانت الأمم والشعوب من قرارات صدرت فى غير أوانها السليم المحسوب

بأدق المقاييس، وكم عانت شعوب أيضاً بأسرها من قرارات انفعالية سريعة تتخذ كرد فعل متسرع لأن مصائر الشعوب لا تحتمل هذا الأسلوب فى معالجة قضاياها ومشاكلها التى أصبحت بالغة التعقيد فى هذا الزمان. ولا يجوز أن يستبيح أحد لنفسه أن يفرض على المجتمع اختياره لتوقيت الاستجابة لما يطرحه من آراء وأفكار، أو يحتكر بالقول أو الفعل تقدير ملاءمة إصدار قرار معين وتحديد موقفه المناسب. ولكل شئ أولويته وميقاته، وأمانة المسئولية تقتضى من القائد أن يستمع إلى نداء الواجب والضمير قبل أن يستجيب إلى الأصوات العالية التى ترتفع بالمطالبة الانفعالية الملّحة».

وعنصر التوقيت من العناصر التى لا يمكن أن يتجاهلها المنهج العقلانى ولذلك يحرص مبارك على دقته فى كل القرارات التى يتخذها. فالقرار الذى يصدر قبل أوانه يمكن أن يتحول إلى صرخة فى وادٍ خال تماماً من إمكانات تنفيذه سواء على المستوى البشرى أو المستوى المادى، والقرار الذى يصدر بعد أوانه يفقد قوة الدفع اللازمة لتوصيله للمنوط بهم تنفيذه، إذ إن المتغيرات المتجددة باستمرار لا تقف أو تتجمد عند فترة أو لحظة معينة، فيأتى القرار بعد الأوان كالمسافر الذى فاته القطار ويريد أن يلحق به عدواً.

أما تحديد لحظة اتخاذ القرار فتختلف من موقف لآخر اختلاف بصمات الأصابع، طبقاً للملابسات والظروف والمتغيرات وغير ذلك من الاعتبارات التى لابد أن يحسب حسابها عند إصدار القرار. ولاشك أن تداخل هذه الاعتبارات وتشابكها وتعقدها لا يمكن أن يرضى جميع الناس خاصة أصحاب الأصوات العالية التى ترتفع بالمطالبة الانفعالية الملحة، ذلك لأن مؤشر البوصلة عند القائد الاستراتيجى لا يتحدد اتجاهه بفورة اللحظة الراهنة وإنما بالنظرة الشاملة البعيدة من منطلق المسئولية القومية الكبرى.

وهذا الحرص على عنصر التوقيت فى الإدارة السياسية له سابقة شهيرة فى التاريخ ترجع إلى حوالى إثنى وعشرين قرناً من الزمان عندما قرر القائد القرطاجى الشهير هانيبال غزو الإمبراطورية الرومانية فى عقر دارها. واجتمع مجلس الشيوخ فى روما لوضع خطة التصدى له، لكن الحيرة أمسكت

بخناق المجلس لأن الجيش الرومانى فى تلك اللحظة لم يكن يملك القدرة على مجابهة جيش هانيبال الجرار الذى استخدم فيه الأفيال لأول مرة فى التاريخ. وتناثرت أصوات الأعضاء بين متحمس للقائه وصده بأى ثمن وبأسرع ما يمكن وبين متشائم يرى فى الصلح والمفاوضة خير وسيلة لإتقاء شره. وبين هذه الأصوات المتنافرة خرج الصوت العقلانى الذى خلده التاريخ بعد ذلك على لسان عضو مجلس الشيوخ فابيوس الذى أوضح للحاضرين أن هانيبال لايزال أمامه مئات الأميال التى لابد أن يقطعها فوق جبال الألب تحت وطأة الصقيع وبين كتل الجليد حتى يصل إلى أبواب روما. ثم قال فابيوس:

«فلنتحالف مع جبال الألب والصقيع والجليد ضد هانيبال الذى لن تنفعه أفياله الجبّارة عندما تصل منهارة بعد هذه الرحلة المميتة. فلننتظره حتى يصل إلينا وعندما تحين لحظة المواجهة التى سنحددها نحن، لابد أن نضرب بمنتهى القسوة والشراسة، لأن الجندى الرومانى المستريح سيعادل فى تلك اللحظة عشرة جنود قرطاجيين منهكين، وبذلك ترجح كفة الجيش الرومانى الجيش القرطاجى. أما إذا فاتتنا تلك اللحظة الحاسمة فلن نلوم سوى أنفسنا لأن هانيبال سوف يسترد أنفاسه اللاهثة وسيجتاح روما ليسحقنا سحقاً بجيشه الجرار».

وبالفعل تم التوقيت بمنتهى الدقة واستطاع الجيش الرومانى أن يضرب جحافل هانيبال فى مقتل، ودخل فابيوس التاريخ من أوسع أبوابه، واستمر الإعجاب بفكره العقلانى حتى عصرنا هذا لدرجة أن الساسة والمفكرين فى بريطانيا فى أواخر القرن الماضى وأوائل الحالى أسسوا جمعية سياسية باسم «الجمعية الفابية» نسبة إلى فابيوس، وكان من أعضائها الكاتب المسرحى الكبير برنارد شو، وكان هدف الجمعية ترسيخ المنهج العلمى العقلانى فى السياسة البريطانية حتى لا يظن أقطاب الإمبراطورية فى ذلك الوقت أن العالم كله قد أصبح تحت رحمة انفعالاتهم وشطحاتهم ونزواتهم الطارئة والمسلحة بجيشها الذى تحكم فى نصف العالم.

ومن الواضح أن البدايات الأولى للدقة الفائقة فى عنصر التوقيت ترجع إلى عمل حسنى مبارك كطيار فى قواتنا الجوية منذ فجر شبابه. فالطيار ـ بطبيعة عمله ـ يعمل ألف حساب للثوانى فى مجال الزمان وللمليمترات فى مجال المكان، وأقل خطأ فى مثل هذا الحساب يمكن أن يؤدى إلى كارثة حقيقية. ولذلك فعقل الطيار ـ مع طول المران والممارسة ـ يتحول إلى ساعة دقيقة أو رادار يلتقط كل ملابسات الحاضر واحتمالات المستقبل فى لحظة حاسمة ليصدر قراره المصيرى. وإذا كان مبارك قد اعتاد أن يقود طائرته بهذه الدقة الحسابية سواء فى السلم أو الحرب، فإنه يقود مصر الآن بنفس الدقة برغم اتساع أفق المشكلات وتعقيداتها المتشابكة والمتجددة باستمرار. وإذا كان فى قيادته للطائرة مؤمناً بقدرته الذاتية على القيام بهذه المهمة، فإنه فى قيادته لمصر مؤمن بالقدرة الذاتية والإرادة المصرية فى اقتحامه لكل العقبات وانطلاقه فوق كل الحواجز. فهى القاعدة الراسخة لكل عمل أو سياسة تتجه بمصر من الحاضر بمشكلاته الراهنة إلى المستقبل كما نريد أن نحققه.

وأول مظاهر هذه القدرة الذاتية المصرية، هى العمل والإنتاج وتوفير مناخ الأمن والاستقرار اللازمين للعمل والإنتاج. وهذا هو المغزى الأساسى لاهتمام مبارك البالغ بأوضاع الأمن المصرى داخلياً وخارجياً، ذلك أن توفير الأمن هو المطلب الأول للمنتجين والمستثمرين للانطلاق فى مشروعاتهم الإنتاجية لتحقيق التنمية على كل المستويات والقطاعات سواء أكانت خاصة أو عامة، فاضطرابات الأمن والقلاقل والتقلبات السياسية، تصيب الجميع بالشلل وتعطل قدراتهم على التصرف أو التخطيط للمستقبل، إذ يتحول أى نشاط إلى مغامرة واندفاع غير محسوب فى المجهول.

ونظراً لأهمية الأمن القومى البالغة فى تجربة مبارك الديمقراطية سواء على مستوى التنظير أو التطبيق، ونظراً لتعدد أبعاده وجوانبه التى لا تغطى المتطلبات التقليدية للأمن سواء فى الداخل أو الخارج فحسب، بل تمتد لتشمل البنية الأساسية، والآليات الاقتصادية، والوعى الثقافى، والمصداقية الإعلامية، والسياسة الخارجية، والرؤية المستقبلية، كما تشمل عوامل الاستقرار والانضباط

والحسم والحرية والوحدة الوطنية وسيادة القانون؛ فقد آثرنا أن يكون الفصل التـالى فى هذه الدراسـة عن عنصـر الأمن القـومى فى تجـربة مـبـارك الديمقراطية.

الفصل الثانى

الأمن القومى

الأمـن القـومـى

يشكل الأمن القومى فى تجربة مبارك الديمقراطية قاعدة راسخة لا يمكن تجاهلها أو عدم التركيز عليها بأية حال من الأحوال، لأنه بدون أمن قومى شامل لا يمكن للديمقراطية أن تنمو وتزدهر، وبدون ديمقراطية يتحول الأمن إلى مجرد اجراءات قمعية أو بوليسية على أحسن الفروض، فى حين أن مفهوم الأمن القومى عند حسنى مبارك ليس ذلك المفهوم التقليدى الذى لا يعرف سوى إجراءات الضبط والربط سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، وإن كانت ضرورية بطبيعة الحال؛ بل هو مفهوم شامل يضع فى اعتباره الضمانات الحضارية والإنسانية الكفيلة بتدعيم البنية الأساسية، وتنشيط الآليات الاقتصادية، وتأصيل المصداقية الإعلامية، وبلورة السياسة الخارجية، وتمهيد الطريق وتأمينه نحو مستقبل واعد لكل أبناء الأمة.

فالأمن والديمقراطية عند حسنى مبارك يشكلان وجهين لعملة واحدة هى الاستقرار الذى بدونه لا يمكن أن نحصل على الأمن أو الديمقراطية. فالاستقرار هو المقدمة الطبيعية لأية نهضة حضارية، وهو ضرورة ملحة لإحلال النظام محل الفوضى، ولم الشمل بدلا من البعثرة والتشتت من أجل الإمساك بزمام الواقع والسيطرة على مسيرته. ولذلك درجت النظم القانونية منذ قديم على أن كل ما يعرض الاستقرار القومى للخطر يجب أن يهدر بلا تردد.

والاستقرار لا يعنى الجمود أو السكون كما أنه لا يعنى بقاء الحال على ما هى عليه، لأن بقاء الحال من المحال، بل يعنى توفير المناخ الملائم لكل

عوامل النمو والازدهار. وهو المناخ الذى تتمتع به كل الدول التى تقود المسيرة الحضارية فى عالم اليوم. أى أن الاستقرار منظور وتوجه وفلسفة وليس مجرد كلمة تطلق بطريقة عابرة. إنه منهج أو مبحث فى أكثر من مجال من مجالات القانون، سواء على مستوى التنظير أو التطبيق، وهو مفهوم أساسى عند دراسة مصادر القانون، والمنهج القانوني، وفض النزاعات أمام القضاء، وتقنين العلاقات سواء بين الأفراد أو الجماعات.

وقد يفهم الاستقرار فهما ظاهريا على أنه مجرد الطاعة. والطاعة فى غير الحدود المستهجنة هى خصيصة لا غنى عنها من خصائص الحكومة، إلا أنه إذا وجب أن تطاع الحكومة فليس ذلك من أجل ذاتها بل للتوصل إلى تحقيق غرض آخر.

وقد يفهم الاستقرار فهما ظاهريا آخر على أنه القضاء على لجوء كل فرد إلى اقتضاء حقه من خصمه بالقوة، فيقال إن الاستقرار مستتب فى بلد ما عندما يكون شعب ذلك البلد قد كف عن متابعة خصوماته الخاصة أو العامة بالعنف، ودرج أفراده على أن يعهدوا بالفصل فيما ينشأ بينهم من منازعات وبالاقتصاص لما يقع عليهم من إيذاء، إلى السلطات العامة.

على أن جوهر الاستقرار ينحصر فى أنه مهما تعددت وتنوعت الروابط بين الأفراد فإنه يقوم على اعتراف متبادل بوجود الآخرين فى نطاق المجتمع. وهو ما ينتج عنه ضرورة تعيين الحدود لما لكل ولما عليه. وتصدر هذه الضرورة عن أوضاع الحياة الاجتماعية ذاتها. فهناك:

أولا: الإحساس بأن حرية الفرد لا تعنى سيطرته المطلقة إزاء الآخرين، وإنما تعنى فحسب احترام شخصيته الإنسانية فى إطار روابط تقلل من امكاناته النابعة من الأثرة دون مساس بطبيعته الإنسانية أو بالأهداف التى تسعى إليها إنسانيته.

وهناك ثانيا: الأوضاع الاجتماعية التى تؤكد للفرد أن تعيين الحدود لكل ولما عليه إنما هو بمثابة الاستقرار اللازم لاستمرار حياته ونموها وازدهارها.

ولذلك يؤكد مبارك دائما أن الحرية والمسئولية هما وجهان لعملة واحدة هى الاستقرار والنمو والتقدم والازدهار. فالاستقرار ضرورى لإنجاز الصحوة الكبرى التى ينادى بها، وهى فى حاجة ملحة لاستمرار زمنى عبر الحاضر، صوب المستقبل، لتحويل خطة التنمية والتقدم إلى واقع مادى ملموس فى كل أرجاء الوطن. فالاستقرار هو المنهج الحضارى الضرورى كى تثمر عملية البناء وتزدهر قيم الإنتاج والإبداع والابتكار والعدالة والمساواة والوعى بالكرامة الإنسانية والقدرة على حمل مسئوليات المستقبل. ولذلك يؤكد مبارك فى خطاب له بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ على أنه ليس هناك انفصال بين الماضى والحاضر والمستقبل، لأن شخصية الأمة لا تتبلور ولا تتجلى إلا من خلال تواصل تاريخها الحضارى واستمراره عبر الزمن. والاستقرار شرط أساسى لهذا الاستمرار لأنه التوازن بين عناصر المجتمع المختلفة كى تعمل وتتفاعل فى تناغم مثمر. يقول مبارك فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ :

«إننا نؤمن بالمجتمع الذى يوازن بين الحق والواجب، ويحترم حق الفرد وحق المجتمع على أفراده، ويناشد الجميع أن يؤدوا واجبهم لصالح الوطن ككل دون أن تطغى فئة على فئة ودون أن تثور الفتنة ويحتدم الصراع الذى يهدم ولا يبنى، ويقوض ولا يضيف، ولا يهدى فيه أحد إلى سواء السبيل».

وبذلك يبلور مبارك قيمة انسانية وقانونية فى الوقت نفسه وهى أن الحياة الإنسانية لا يمكن أن تترك للتحكم الفردى ولا لمجرد تلاقى الأنشطة المستقلة، فليس أمام الإنسان من سبيل إلى تحقيق الأغراض التى تتوق إليها إنسانيته إلا فى الحدود التى يحترم فيها الأفراد بعضهم بعضا، ويتعاونون بغية تحقيق هدف مشترك بما يقتضى إخضاع سلوكهم لقاعدة عليا تسرى على الجميع. والاستقرار شرط جوهرى لسريان هذه القاعدة كما أن هذا السريان شرط أساسى للاستقرار، فالعلاقة بينهما عضوية.

والديمقراطية عند مبارك لا تنشأ ولا تنمو ولا تزدهر إلا فى ظل الإحساس بالأمن والحرية والاستقرار. يقول فى ٢٥ يناير ١٩٩٣ :

«إن أول واجبات الرافعين لراية الديمقراطية هو أن يحرصوا على الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى، لأنه السبيل الوحيد إلى البناء الديمقراطى الذى يتحقق بتراكم الخطوات الإيجابية فى شتى جوانب الحياة المصرية، ويتطلب تضافر جهود كل الوطنيين الشرفاء أيا كانت مواقعهم».

فالديمقراطية عنده هى حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب، أى أن من حق كل مواطن أن يشارك فى القرار بالانتخاب الحر والرأى الحر. فالحرية هى جوهر الديمقراطية أو كما يحددها مبارك فى كلمته فى ٢٨ مايو ١٩٨٣:

«الحرية من أجل الشعب وللشعب ـ الحرية التى تجعل من الديمقراطية وسيلة فعالة لاتخاذ القرار عن طريق الأغلبية، وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية فى تقرير السياسة العامة، وصنع القرارات، وتوجيه الحكم لمصلحة السواد الأعظم من الشعب، وإتاحة الفرصة للأقلية لكى تعبر عن رأيها وتسهم فى رسم السياسة، واحترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، والمساواة أمام القانون».

ويقول صول ل. بادوفر فى كتابه «معنى الديمقراطية» إنه على الرغم مما للديمقراطية من شعبية فى شتى أنحاء العالم فإنه يجب الاعتراف بأن الكثرة الغالبة من الأمم ليست محكومة اليوم حكما ديمقراطيا. وثمة صراع فى بلدان عديدة للوصول إلى درجة من الديمقراطية، وهناك بلاد أخرى لا تسمع فيها كلمة الديمقراطية إلا همسا. لكن كل ما يمكن أن يقال بثقة إنه إذا توافرت أوضاع معينة متناسقة كالزعامة الحضارية، والتعليم العام، والعدالة الاقتصادية والمناخ الثقافى فقد يتاح لجذور الديمقراطية أن تنمو حتى فى تربة قد لا تبدو فى الظاهر خصبة وجاهزة لها.

والديمقراطية ضرورة ملحة للأمن القومى والاستقرار الاجتماعى لأنها نظام سياسى واقتصادى واجتماعى ينهض على احترام كرامة الإنسان، وتوفير كل سبل العدالة الممكنة له، وفتح كل أبواب الأمل أمامه. ولهذا السبب تثير الديمقراطية إعجاب الناس بها فى شتى أنحاء العالم، حتى حيث لا يفهم الناس

مضمونها ومشكلاتها. وفى الواقع فإن المساواة والحرية والعدالة تملك من القوة ما يجعلها تلقى قبولا فى نفوس الناس الذين يسعون إلى تحقيق ذاتهم وإثبات وجودهم بغض النظر عن اللون أو العقيدة أو المركز الاجتماعى. ولذلك أصبحت الديمقراطية من القيم الإنسانية التى تزداد جاذبية وقوة مع الأيام.

والأمن القومى الحقيقى لا يمكن أن يستغنى عن الديمقراطية لأنها نظام ينفرد بتوفير الاستقرار السياسى والاجتماعى. ولقد حيرت التجربة الحديثة نقاد الديمقراطية الأوائل، إذ ظل خصوم الديمقراطية، طيلة قرون عديدة، يذهبون إلى أن الديمقراطية معناها الاضطراب وحكم الغوغاء. ولكن أثبتت الأيام والتجارب المتتالية أن هذا المفهوم غير صحيح. ففى كل أنحاء العالم نجد أن الاضطرابات وأعمال العنف والفوضى لا تقع إلا فى البلاد غير الديمقراطية لسبب رئيسى هو أنها غير ديمقراطية. وثمة قرائن قوية تدل على أن الأنظمة الديمقراطية هى الأنظمة المعمرة والمستقرة والمتجددة فى حين تزول الحكومات الاستبدادية والشمولية مهما بدت قوية وجبارة من الظاهر، وانهيار الاتحاد السوفييتي وتفتته أكبر دليل على ذلك. فمفهوم الأمن القومى لم يكن نابعا من إيمان المواطن به حتى يعمل ويهرع لحمايته فى ساعة الخطر، بل كان مفروضا عليه من أجهزة السلطة، وبالتالى فهو أمن مصطنع ومرتهن بجبروت هذه الأجهزة، لكنه جبروت لا يمكن أن يصمد إلى الأبد فى مواجهة متغيرات العصر وحتمياته.

وحتى فى حالة وقوع أحداث عنف فى المجتمعات الديمقراطية، فهى أعمال صادرة عن فئات خارجة على إجماع المجتمع، فئات فاشية تكن أشد العداء للديمقراطية وتسعى إلى البطش بها وإحلال منهجها الديكتاتورى الشمولى محلها؛ ونادرا ما تنجح هذه الفئات لإيمان المواطن فى المجتمع الديمقراطى أن البديل الوحيد للحرية والمساواة والعدالة التى يستمتع بها هو البطش والاستبداد والطغيان، ولذلك فإن دفاعه عن ديمقراطية مجتمعه هو دفاع فى الوقت نفسه عن أمنه الشخصى ومستقبل أبنائه. من هنا كانت الحيوية التى يتمتع بها جسم المجتمع الديمقراطى والتى تمنحه المناعة ضد كل

أنواع البثور التى يمكن أن تطفح على جلده، وكل أنواع الفيروسات التى يمكن أن تهاجم أعضاءه وتصيبها فى مقتل.

والديمقراطية نظام سياسى يخضع لرقابة المواطنين الذين يستخدمونه لأنفسهم. فالقوانين الديمقراطية تدعو إلى اشتراك أفراد الشعب فى الحكم، وتمكنهم من الإدلاء بأصواتهم، دون أن يتعرضوا لأى ضغط، وإجراء انتخابات دورية لاختيار من يشغلون أهم المناصب. كذلك تقضى تلك القوانين بأن تتولى الأغلبية الحكم، وأن تلتزم الأقلية بقرارات الأغلبية. وهذا كله معناه أن الشعب هو الذى يحكم، وأنه لا يسع الحكام أن يستخدموا أية وسائل غير مشروعة للبقاء فى الحكم إلى الأبد، مادام الشعب يقبل النظام الدستورى القائم ويعتز به. فالحاكم حيث يريده الشعب بمحض إرادته الحرة.

ويرى مبارك ضرورة أن تتسلح الديمقراطية بالأمن القومى الذى يشكل درعها الواقية ضد كل هجمات الفاشيين المتربصين بها. فالأوضاع الداخلية والخارجية فى العصر الحاضر تقتضى التنبيه إلى أهمية الأمن القومى عند التفكير فى التصور الملائم لسلطة الشعب. وكما كان الاهتمام بالتعبير والعمل، أو بالكلمة الحرة والفرصة المتكافئة فى مجال البحث عن الرزق كذلك يأتى الاهتمام بالأمن القومى كعنصر مكمل من عناصر تجربة مبارك الديمقراطية. يقول فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١:

«أصبح المزج بين عناصر الديمقراطية السياسية ومتطلبات العدل الاجتماعى غير كاف لضمان مسيرة تقدم المجتمعات ما لم يصبح كل ذلك مرتبطا بالحفاظ على الأمن الوطنى لأن الإخلال بأى من هذه العناصر الثلاثة أو بالتوازن الدقيق الذى يجب أن يقوم بينها كفيل بتهديد المصالح القومية العليا وتخريب النسيج الاجتماعى للوطن».

وهذا التوازن مرادف آخر لمعنى الاستقرار الذى عالجته كل القوانين التى نهضت عليها المجتمعات فى مختلف العصور. ذلك أن القانون قاعدة اجتماعية أو بعبارة أدق قاعدة تستهدف ضمان قيام مجتمع منظم، وأن

الحاجة إلى الأمن والنظام والاستقرار هى خاصية لصيقة بمدلول القانون ذاته، فلا قائمة للقانون إلا على أساس من نظام اجتماعى موثوق به وغير مضطرب أو مثير للاضطراب. وبغير هذا لا يستطيع النظام القانونى أن يحقق هدفه من ضمان الصالح المشترك ممثلا بصفة خاصة فى عنصرى العدالة والتقدم. ذلك أن الاستقرار فى الحقيقة إنما يعبر عن رغبة ملحة فى ايجاد مجموعة من القواعد اليقينية، تلبى الحاجة إلى تدارك الأمر قبل إتيانه أو تصرف قبل إبرامه، بحيث يعرف كل مواطن ما له وما عليه فى الحياة الاجتماعية التى يحياها مع الآخرين. وهذا الوضوح أمر ضرورى لإرساء الحياة الاجتماعية التى تتألف من علاقات متشابكة لكل منها انعكاساته القريبة والبعيدة على الشركاء الآخرين فى الجماعة.

والحياة لا يمكن أن تنمو وتزدهر بدون هذه القواعد اليقينية التى تجنب الديمقراطية الدخول فى متاهات الفوضى حيث تضيع المعايير ويختلط الحابل بالنابل، وهى التى تسمح بالسلوكيات والتصرفات التى لا تصطدم بقيم المجتمع التى لا خلاف حولها، وتحيلها إلى حقائق ملموسة، وهى التى تتيح للفرد أن يعبر عن طاقاته الذاتية فى إطار اجتماعى مقر له بما يفعل. ولذلك يتمتع المجتمع الديمقراطى بصحة نفسية لا تتأتى للمجتمع الشمولى الذى يحصى الهمسات ويسجلها على مواطنيه.

فمن الناحية السيكلوجية يكفل النظام الديمقراطى التقليل من عدم الرضا إلى أقصى حد. أما فى الأنظمة الديكتاتورية فيلجأ الناس، إن عاجلا أو آجلا، إلى العنف، إذ إنهم يعجزون عن التعبير عما يشكون منه أو يغضبهم بوسائل أخرى. أما فى المجتمع الديمقراطى فليس هناك أى سبب أو مبرر للناس الغاضبين لأن يستخدموا الرصاص مادام فى وسعهم أن يعبروا عن آرائهم بحرية. ولذلك يزدهر الأمن وينمو ويستتب فى المناخ الديمقراطى كما تتفتح الزهور فى الربيع، وفى الوقت نفسه تترسخ الديمقراطية وتتعمق على كل المستويات مع انتشار الحرية والأمن والطمأنينة. وكان مبارك حريصا على

تأكيد هذه العلاقة وبلورتها منذ توليه مسئولية البلاد. فمثلا يقول فى خطاب عيد الشرطة فى ٢٥ يناير ١٩٨٥:

«إن التوازن والتكامل بين ضرورات الأمن ومتطلبات الديمقراطية هو النهج القويم الذى لا يضحى بالصالح العام وفى الوقت نفسه لا يجور على حق قانونى أو دستورى».

وإذا كان الأمن ضرورة ملحة لا غنى للديمقراطية عنها، فإن إعلان قانون الطوارئ منذ أكتوبر ١٩٨١ لم يكن المقصود به إعاقة التنمية الديمقراطية بل «القضاء على الإرهاب ومواجهة أى عملية ضد أمن البلاد» على حد قول مبارك فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠. وكان قد تعهد فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨١ - أى منذ بداية توليه مسئولية البلاد - «بتطبيق هذا القرار فى النطاق المحدد الذى تحتمه المصلحة القومية ويفرض حق الشعب فى حريته وأمنه وأمانه».

والاستقرار عنصر جوهرى من عناصر الديمقراطية لأنه يتيح للفرد حرية الحركة والنمو والإبداع والابتكار. أما تحت وطأة الديكتاتورية فقد يبدو الاستقرار واضحا والأمن مستتبا، لكن هذا فى الظاهر فحسب، لأن قمة البركان تبدو هادئة بل ومغطاة بالجليد لكن باطنه يغلى بالمعادن المنصهرة ويفور بالحمم، ومهما طال الزمن بالقمة الجليدية الهادئة فلابد أن يأتى اليوم الذى تطير فيه شظايا متناثرة تتجاوز السحاب ثم يأتى الانفجار وانطلاق الحمم على كل السفوح والسهول المحيطة. أى أن الديكتاتورية لا تتمتع بالأمن الذى تدعيه دائما ولا بالاستقرار الذى تحاول الإيحاء بعجز الديمقراطية عن تحقيقه. فالاستقرار الديكتاتورى هو الجمود والتحجر أما الاستقرار الديمقراطى فهو الحركة والحيوية الطبيعية ولذلك فهو باق ومستمر ومتجدد ومتطور. يقول عنه مبارك فى خطابه فى ٣ نوفمبر ١٩٨٢:

«الاستقرار لا يعنى الجمود أو الإحجام عن الحركة لأن التقدم لا يتم إلا بالحركة المستمرة إلى الأمام والإضافة اليومية إلى ما تحقق بالفعل، ولذلك فإن

الاستقرار المطلوب هو الاستقرار الديناميكي الخلاق الذى لا يعادى التطور والتجديد ولا يقف حجر عثرة فى وجه التقدم».

وقد وصف فقيه القانون الفرنسى موريس هوريو الاستقرار بأنه الحصن الذى يحمى الوطن من الخراب، ويدفع عجلة التقدم الذى لا يتأتى إلا عن طريق التطوير السلمى للإنجازات والمصالح. كما وضع حدا فاصلا بين الاستقرار والجمود الذى ربما ترتب على المبالغة فى الحفاظ على الأوضاع والمصالح الموجودة على ما هى عليه، دون اعتداد بما يتحتم عليها من تطوير يكفل التقدم الذى هو قيمة اجتماعية ضرورية كالاستقرار سواء بسواء. ولذلك يصفه مبارك فى خطابه فى ٢١ يوليو ١٩٨٣ بأنه:

«الاستقرار الراسخ الواثق الذى يهيئ الأجواء الصالحة للتغيير الذى ننشده ونسعى إلى إحداثه بالدراسة المتأنية والتخطيط العلمى المدروس والتماسك الاجتماعى والتسامح الدينى والفكرى».

وإذا كان الاستقرار هو العنصر المحافظ على نمو المصالح المشتركة، فإنه يدعم أيضا عنصر العدالة سواء على المستوى القانونى أو المستوى الاجتماعى، لأن العدالة لا يمكن أن تصبح حقيقة ملموسة إلا فى جو من الاستقرار، بل إن العدالة نفسها هى وعد باستقرار قائم على دعائم أفضل وأرسخ، وبالتالى فإن الاستقرار والعدالة هما وجهان لعملة واحدة، فالعدالة تقنن الاستقرار وتجعله مقبولا من الجميع عن اقتناع، والاستقرار يرسخ قيم العدالة فى نفوس المواطنين الذين يجدون فى وطنهم الكرامة الإنسانية بكل معانيها. أى أن الاستقرار يجسد معانى العدالة التى يتجاوز نداؤها باستمرار حدود الحفاظ على الأوضاع والمصالح كما هى عليه. ولا يمكن أن يتحول الاستقرار إلى جمود فى ظل العدالة التى تتفاعل معه دائما كقوة تجديد مطردة.

وهذا يؤكد الوحدة العضوية بين الاستقرار والعدالة والتقدم، بحيث لا يمكن لأحد هذه العناصر أن يرسخ ويتطور ويتقدم فى غيبة العنصرين الآخرين. فالعلاقة بين الاستقرار كواقع وبين العدالة والتقدم كتصورات قابلة

للتطبيق هى علاقة الموجود بشرط الوجود. فالاستقرار هو شرط وجود التقدم والعدالة، وإذا بدا أى تعارض فى أية لحظة من لحظات الحياة الاجتماعية، فهو تعارض عابر ووقتى من ناحية، وظاهرى غير جوهرى من ناحية أخرى. ولذلك يصف مبارك الاستقرار فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٧ بأنه الطريق للتنمية وهو الوسيلة لتعزيز الأمن للوطن والسلامة والكرامة والتقدم للمواطنين لأنه السياج الحامى للإنجازات التى حققها الشعب.

من هنا كان الاستقرار دعامة أساسية فى تجربة مبارك الديمقراطية. فالديمقراطية ضمان متجدد لترسيخ الاستقرار الذى يعتبر بدوره المناخ الصحى الذى تعمل فيه الديمقراطية وتتقدم فيه التنمية. يقول مبارك فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧:

«إن الحكم الديمقراطى هو أداتنا إلى حماية الاستقرار والازدهار. إن المواطن الذى يحميه القانون فى الدولة الديمقراطية يكرس نفسه لحماية القانون من أعداء القانون والديمقراطية».

وتنبع قيمة الاستقرار من تصور للحياة الاجتماعية يعتبر الأمن والسلام شرطا أساسيا للوجود الإنسانى. وإذا كانت مفاهيم العدالة والتقدم تحتمل الكثير من الجدل نتيجة لتعدد التصورات التى ترد بشأنها وتدور حولها، فإن النظام القانونى إذا ما فتح الباب على مصراعيه لهذه التصورات فإن التخبط لا يلبث أن يغزو الحياة القانونية، فتنعدم الثقة فى أعقابه مما يصيب الدعائم الاجتماعية بصدع يهدد بالانهيار. ولهذا كان اللجوء إلى فكرة الاستقرار الاجتماعى بداية ضرورية وواجبة حتى تمكن القدرات الإنسانية من الابتكار والإبداع، مما يثرى الحياة الاجتماعية ويرتقى بها إلى مدارج أعلى. وهو المعنى الذى ركز عليه مبارك فى خطابه فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩:

«إن نظامنا الديمقراطى هو فى خدمة الاستقرار. الديمقراطية تأمين للوطن والمواطن، تتمثل فى الحرية واحترام الإرادة، والمشاركة فى اتخاذ القرار على كافة المستويات، وفى كافة مجالات العمل الوطنى. الوطن الحر يجب أن

يعيش على أرضه مواطن حر. الوطن الذى يملك إرادته يمارس هذه الإرادة تعبيرا عن إرادة المواطنين. الوطن الذى يبنى بالشورى لا يحجب المواطنين عن صنع القرار. هذا دستورنا، وطن حر ومواطن حر». ولذلك فإن الديمقراطية بهذه المقومات الأساسية التى لا يختلف عليها اثنان تكون حماية للاستقرار، والاستقرار هو ركيزة لكل تطور».

ولا يعنى الاستقرار سوى إعلاء القانون الوضعى باعتباره ترجمة لتصور معين لاحتياجات العدالة والتقدم فى لحظة اجتماعية معينة. وهذا التصور لا يمكن أن يتكامل إلا فى جو من الاستقرار. وعلى أساس من إعلاء لمطلب الاستقرار تستمد المدرسة الوضعية شرعيتها ومبررات قوتها الإقناعية النابعة من «يقينية القانون الوضعى». ومع ذلك يحتم الواقع أن يوضع الاستقرار فى مقامه الصحيح فى إطار القيم القانونية، فلا نعتد بمظهره الوضعى فحسب بل بجوهره الغائى أيضا، باعتباره عنصرا من عناصر الاستراتيجية الاجتماعية للنظام القانونى يسير جنبا إلى جنب وفى توازن لازم ومرغوب مع العنصرين الأصوليين الآخرين: العدالة والتقدم. إذ إن القانون، والقانون الوضعى على الأخص، لا يوجد لذاته وبذاته، وليس استقلاله إلا أمراً نسبيا إلى حد بعيد. وفى هذا يقول مبارك فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١:

«لدينا سلام اجتماعى مستقر وأمن مستتب، رغم كل محاولات تلك الفئة الخارجة عن الإجماع الوطنى التى تسعى للنيل من أمن البلاد وتعريضها للخطر والمساس بسلامة الجبهة الداخلية التى هى ركيزة العمل الوطنى»

ولا شك أن رسوخ العدالة يشكل القاعدة الصلبة لهذا السلام الاجتماعى المستقر. وهو مفهوم شامل عند حسنى مبارك يعبر عنه فى حديثه فى الاحتفال بالمولد النبوى الشريف عام ١٩٩٢ فيؤكد على أن العدالة هى تحرى الإنصاف إلى أبدع حدود التحرى. فالناس جميعا سواء أمام القانون وهم سواء أمام القاضى. والسلام باعتباره قيمة هو تأمين حياة الناس من الحرب، هو تحريم دم العبد وتجريم إزهاق الأرواح إلا بالحق. فالقتال وهو الاستثناء مشروط

بردّ العدوان، بل إن حسن المعاملة والسلوك الحميد مع غير المسلمين أمر مطلوب جدا من المسلمين. ولذلك فإن حرص مبارك على السلام والاستقرار نابع من حرصه على كل قيم العدالة والتقدم والحضارة. يقول فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩:

«كان إقرار السلام، وتطهير الأرض من العدوان، ورفع الأعلام على كل شبر من التراب الوطنى، كان ذلك كله إيذانا بعملية إعادة بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا».

ومن الواضح أن قيم الاستقرار والعدالة والتقدم لا يمكن أن تنمو وتتطور وتزدهر إلا فى ظل سيادة القانون التى يؤكدها مبارك دائما سواء على مستوى التنظير أو مستوى التطبيق. والقانون هو بمثابة القلب من النظام الديمقراطى حيث مبدأ سيادة القانون على الجميع، لا أحد فوق القانون ولا تفرقة ولا تمييز فى مجال تطبيقه. أو كما يقول مبارك فى ٢٣ يناير ١٩٨١، أى منذ بداية حكمه، إن «سياستنا المحددة والقاطعة هى أن المواطنين أمام القانون سواء». وهو نفس التوجه الذى أكده أمام مجلس الشعب فى ٣ أكتوبر ١٩٨٢ حين أعلن أنه:

«ينبغى أن يستقر فى نفوسنا وأذهاننا جميعا أننا أمام القانون سواء بصرف النظر عن مواقعنا وآرائنا ومواقفنا لأن الوطن ـ كما سبق أن قلت مراراً ـ وطننا جميعا، والقانون مرجعنا الأول والأُخير فى تحديد الحقوق والواجبات، وتحقيق التوازن بين المصالح المشروعة للأفراد والجماعات».

وبعد ذلك بما يزيد على عشر سنوات يعود فى ٧ يوليو ١٩٩١ إلى التأكيد على:

«أن سيادة القانون هى أساس الحكم فى الدولة، وأن استقلال القضاء وحصانته هى الضمان الأساسى لحماية الحقوق والحريات لجميع أفراد الشعب».

وسيادة القانون لا تكمن فى مجرد فرضه على الأفراد فحسب، بل هى فلسفة جوهرية ابتكرها العقل البشرى كسياج لحماية الحياة من شطحات الجانب الغريزى والهمجى فى النفس الأمارة بالسوء. فقد وضع القانون للقضاء على الاستغلال فى كل صوره ومطاردته أينما كان حتى لا ينتهك الجانب الخير فى الإنسان. ومن شأن سيادة القانون - على أساس من سند مشروع - أن تجعل الإنسان أكثر تطهراً من سطوة الغريزة الحيوانية المتأصلة فيه. وإذا كانت قوى الخير والشر تتنازع الإنسان وتوقعه فى صراع يمكن أن يقضى على أمن حياته وأمن الآخرين فى الوقت نفسه، فإن القانون يغلب قوى الخير على الشر، ويكبح جماح الغريزة، وينتقل بالإنسان من مرحلة الذاتية الأنانية الضيقة إلى مرحلة الموضوعية الجمعية الرحبة.

وهذا هو ما تنتهى إليه نظرية جان جاك روسو فى «الإرادة العامة» التى يرى وجوب تغليبها، باعتبارها الصواب بعينه، على كل نزوات الإرادة الفردية وشطحاتها العشوائية. وبرغم كل مظاهر التحضر التى حققها الإنسان عبر مسيرته الطويلة، فإنه لا يزال يحمل فى داخله كائنا همجيا. وليس للقانون من هدف إلا أن يكسر بقدر الإمكان من شوكة الكائن الهمجى الكامن فى أعماق الإنسان المتحضر، أو على الأقل أن يغل يد هذا الكائن ويحول بينه وبين الإمساك بالزمام.

وهذه مهمة لا تنتهى أبداً لأن هذا الكائن الهمجى يولد مع كل إنسان عبر كل الأزمان، ولذلك تكمن الهمجية البربرية فى قلب العالم المتحضر التى ورثها ضمن موروثاته العديدة. وفى هذه المهمة الشاقة اللانهائية تتمثل الغاية من سيادة القانون. وهى مهمة ليست قهرية ومفروضة على الإنسان رغما عنه فى النهاية، بل إنها تعتمد بحق على ما يتوق إليه الجانب الخير فى الإنسان من صورة مثلى للمجتمع الذى يحيا فيه. فمن هذا التطلع إلى أعلى يكتسب القانون مثاليته أيضا، وتصبح القيم الاجتماعية المجردة توجهات عملية تضبط حركة المجتمع وتؤمن مسيرته الإنسانية الحضارية ضد كل ما يتهددها.

من هنا كانت المكانة الأساسية التى تحتلها المؤسسات التشريعية فى الحياة الديمقراطية. فالدستور هو أساس الديمقراطية والتقدم والأمن القومى. يقول مبارك فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧:

«الديمقراطية لا تتحقق بحكم الفرد ولا تستقر بحكم الصفوة المميزة، بل إنها تولد وتنمو وتترعرع فى ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية، وحيث يكون لكل فرد موقعه ودوره فى توجيه أجهزة الحكم وتحديد مسار السياسة العام».

وهذه المشاركة الجماعية هى تجميع متناغم للمشاركات الفردية، كل على حدة، وتقريب مسافة الخلاف بين القاعدة الملزمة وبين الملزمين بالخضوع لها. وهو ما يلقى مسئولية قومية على عاتق المشرع فى مجال تقنين العلاقة بين القانون والحرية، وبين السلطة والفرد حتى يصبح الأمن القومى منظومة لا تعرف الصراع أو التناحر. فالأمن لا يبدأ بالسلطة التنفيذية وإنما ينبع من الفكر الإنسانى المستنير للسلطة التشريعية.

من هنا كانت ضرورة الديمقراطية فى إرساء القواعد المنظمة للروابط الاجتماعية؛ فهى أداة إنسانية لامتصاص عوامل التذمر والامتعاض والضيق بما تزود به القاعدة القانونية من مناقشة سابقة وارتضاء يصاحب لحظة وضعها. ومن ثم تظهر آثاره عند دخول تلك القاعدة إلى حيز التنفيذ حيث يشعر الفرد أن تضحيته من أجل الجماعة مبررة وواجبة لأنها ستعود عليه فى النهاية بالنفع غير المباشر بصفته أحد أعضاء هذه الجماعة. ومن المعروف أن فرض تضحية باسم الصالح العام دون أن تكون هذه التضحية مبررة أخلاقيا سواء لإفراطها أو لتجاوزها الحدود اللازمة للمجتمع وأمنه، إنما يعنى فى النهاية التضحية بالفرد على مذبح الجماعة، وهو ما يستبعده ويرفضه مفهوم الصالح العام باعتباره صالح الجميع من ناحية وباعتباره منطويا من ناحية أخرى على أكبر شحنة صوابية فى النظر إلى ما يجب أن تكون عليه العلاقات الاجتماعية، وهى علاقات إنسانية قبل كل شيء أيضا.

من هنا كان تأكيد حسنى مبارك فى اجتماعه بالمكتب السياسى للحزب الوطنى فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٣، على أن التصدى للإرهاب لا يكون على حساب التفريط فى احترام الدستور وإعمال القانون والحفاظ على ما تحقق من مكاسب فى الحرية والديمقراطية واحترام كافة حقوق المواطنين فى الحياة الآمنة المستقرة. كذلك ركز مبارك على ضرورة إجراء حوار وطنى من أجل صالح مصر ومستقبل أبنائها، والارتفاع بمستوى الأداء السياسى والاقتصادى والاجتماعى لتحقيق الصالح العام للشعب كله .وكانت دعوة مبارك لحوار وطنى باسم الملايين ومن أجلها، على أساس المشاركة الجماعية لكل القوى السياسية والفكرية والثقافية فى مصر، من أجل قضايا الوطن ومستقبله بعيدا عن أى صراع أو تناحر أو منافسة بين الأحزاب بهدف فرض الرأى على الآخرين. إن أمن مصر واستقرارها فى نظره فوق كلّ الأحزاب، خاصة فى ظل ما تحقق من حرية وديمقراطية وتعددية وإصلاح اقتصادى وغير ذلك من قضايا الوطن التى لها كل الأولوية والأسبقية.

ويحرص مبارك على أن سياسة الحزب الوطنى الديمقراطى تهدف إلى الحوار والتعاون والتنسيق مع بقية الأحزاب المصرية، خاصة وأن نقاط الاتفاق أكثر وأوسع من نقاط الاختلاف مع غالبية الأحزاب. ولذلك يطالب بضرورة أن يسمو الحوار الوطنى ويرتفع فوق كل الخلافات المرحلية، ويبحث القضايا بضمير وطنى متجرد، وأن تحرص كافة أطراف الحوار، من حزبيين ومفكرين وسياسيين ومثقفين ومتخصصين وخبراء، على أن يضعوا مصلحة الملايين من أبناء مصر فى اعتبارهم.

ولا شك أن الهدف من هذا الحوار الوطنى هو تعميق الثوابت والإيجابيات المستقرة ثم تطويرها وتحديثها نحو الأفضل على كافة محاور قضايا العمل الوطنى، خاصة أن هذا الحوار ينطلق من واقع سياسى ودستورى وتشريعى وتاريخى مستقر. فالمواطن المصرى هو الهدف، وأى عمل أو أداء أو إصلاح لابد أن يرتبط بهذا الهدف. وهذا هو دور الأحزاب وفى مقدمتها الحزب الوطنى الديمقراطى بصفته حزب الأغلبية، إذ عليه أن يواجه المعادلة الصعبة

ذات المحاور المتداخلة لتحقيق التطور السياسى والديمقراطى، وتعميق الاستقرار والأمن، ودفع عجلة الإصلاح الاقتصادى، وإعادة تشييد البنية الأساسية فى ظل انفجار سكانى وأفكار متطرفة ومحاولات لضرب الاستقرار والأمن القومى.

كل هذا يجرى فى ظل سيادة القانون الذى يحمى عناصر الخير فى المجتمع من طغيان عناصر الشر عليها. فما يأمر به القانون شىء مرتضى من الجميع، سواء صراحة من قبل الأغلبية التى أعطت موافقتها الصريحة على القانون، أو من قبل الأقلية التى يفترض أن فى هذا الذى يأمر به القانون صلاحها مما لا محل ازاءه إلا رفضه. أى أن ثمة «قرينة صواب» ـ إذا استخدمنا المصطلح القانونى ـ خلف كل أمر أو نهى يصدر به القانون.

يتضح من ذلك خاصية أصولية من خصائص القيم الإنسانية والاجتماعية، فهى وإن كانت غير جلية من الجميع إلا أنها الهدف المبتغى من القانون على أساس من الاقتناع الصريح أو المفترض بما هو الصواب عينه، بل إن هذه القيم هى المعيار الذى تقاس به شرعية المسالك الاجتماعية العامة منها والخاصة على نفس الأساس أيضا. وعلى ذلك فإن الإجبار الذى يتصف به القانون ليس قهراً تحكمياً بل هو ارتضاء بصورة أو أخرى بما يفترض أنه الصواب. لهذا فإن الخضوع للقانون بافتراض أنه الصواب بعينه لا يمكن أن يكون إلا عملاً حراً يقوم به إنسان حر. وقد اتخذ أنصار «المدرسة المثالية» روسو وكانط وهيجيل (١٧٧٠ ـ ١٨٣١) من هذه الفكرة أساسا لنظريتهم فى «الالتزام السياسى».

ولذلك يريد مبارك للممارسة الديمقراطية تحت قبة مجلس الشعب أن تصل إلى أقصاها من الغالبية والمعارضة، مما يقتضى إرساء التقاليد البرلمانية الرشيدة التى تحقق التعاون الايجابى الفعال بين الرأى المؤيد والرأى المعارض. يقول مبارك فى ١ فبراير ١٩٩٢:

«إن التناحر والصراع لا يترتب عليهما إلا إضاعة الجهد وإهدار الموارد وتوقف التنمية، وهما يؤديان فى كثير من الأحيان إلى الخراب والدمار، وسفك الدماء، ودفع الحياة والأحياء إلى مهاوى الفناء».

ونظرا للنسيج المتناغم القوى الذى يمتد عبر تاريخ مصر كلها، فإن قوى الغدر المتربصة بها حاولت مراراً وتكراراً أن تمزقه حتى يهترىء، مما يعجز الشعب المصرى على الصمود. ولذلك ينبه مبارك ويحذر فى ١ مايو ١٩٩٣ أبناء وطنه بقوله:

«بدأت محاولات تصدير الفتنة الطائفية، ثم كانت موجة الإرهاب الأخيرة لعلها تستطيع أن تخترق جدار الصمود المصرى».

ولا شك أن محاولات تصدير الفتنة والإرهاب إلى مصر، خاصة بعد استتباب السلام فى المنطقة، تهدف إلى زعزعة الاستقرار وإعاقة التنمية حتى لا تستطيع مصر أن ترفع رأسها بين دول العالم المتقدم. فالتنمية الشاملة المستمرة والمتصاعدة لا يمكن أن تحقق أهدافها القومية إلا فى مناخ السلام والأمن والاستقرار الذى يتيح حشد الموارد البشرية والمادية التى يمكن أن تتشتت وتتبعثر نتيجة الفتنة والإرهاب. ولذلك يقول مبارك فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٤ إن «السلام فتح باب التنمية والبناء والإصلاح والنهضة من أجل الحاضر والمستقبل». لكن السلام الخارجى عند مبارك لا يكفى بل لابد من الأمن القومى والاستقرار الداخلى حتى تؤتى التنمية ثمارها. يقول فى ٢٥ يناير ١٩٨٤: «إذا لم يتوافر الأمن والاستقرار الخارجى والداخلى بالنسبة لمصر، فإن تنفيذ خطة التنمية يمكن أن يواجه صعوبات كثيرة».

وكان من الممكن أن يلجأ مبارك إلى إجراءات غير ديمقراطية لحماية التنمية وهى هدف قومى ينشده الجميع ولاجدال حوله، لكنه رفض أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب التنمية الديمقراطية والسياسية. فالأمن والديمقراطية عنده وجهان لعملة واحدة هى المستقبل المشرق الراسخ للأمة كلها. قد تكون الممارسة الديمقراطية أصعب وأشق وأكثر تعقيدا من

الاجراءات الديكتاتورية التى تختصر المسائل فى أمر يصدر من أعلى لينفذ على مستوى القاعدة دون مناقشة، لكن نتائج الممارسة الديمقراطية مضمونة وإن كانت تحتاج إلى وقت طويل وصبر جميل، لأن جميع أبناء الوطن يشاركون فى اختيار نوعيتها وتحمل مسئوليتها عن طيب خاطر. فالانتماء فى هذه الحالة للوطن كله، أما الانتماء تحت نير الديكتاتورية فهو انتماء مزيف لأنه مرتبط ظاهريا بالنظام الحاكم بدافع الخوف والرعب؛ انتماء يتبخر مع أول بوادر لتصدع النظام. ولذلك فالممارسة الديمقراطية قادرة على مواجهة الفتنة والإرهاب والقضاء عليهما، لأنهما يهددان مكاسب الشعب الذى لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدى فى مواجهة العدوان على الاستقرار والأمن والحرية والتنمية والتقدم. ومن هنا كانت سيادة القانون قاعدة لا تقبل أى استثناء.

وفى عام ١٨٣٨ أصدر المفكر والروائى الأمريكى جيمس فينيمور كوبر كتابه «الديمقراطى الأمريكى» الذى نادى فيه بالديمقراطية لأن لها عدداً من الميزات والمحاسن الإنسانية والتنظيمية. فمن الناحية الإنسانية تتجلى رفعة الديمقراطية فى رقى أخلاق الشعب بصفة عامة. ومن الناحية التنظيمية توفر الديمقراطية العدالة والحرية السياسية. ومادامت النظم الديمقراطية تعمل فى جو من العدالة الطبيعية فإنها لا تنحرف بحس الإنسان العادى بالخطأ والصواب. ومن ثم لا يشعر المواطن الديمقراطى بالمرارة وخيبة الأمل، ولا يضمر عداء للحكومة. ولعل حماس كوبر للديمقراطية نابع فى المقام الأول من قدرتها على توفير عوامل الاستقرار الذى يندر أن يكون له وجود فى النظم الأخرى، وذلك لأنها تهيئ للشعب فرصا منسقة ليعبر عن آرائه السياسية. يقول كوبر:

«إن الديمقراطيات أقل تعرضا للشغب الشعبى من أية نظم حكم أخرى، لأن الشعوب فى ظلها تملك وسائل شرعية تمكنها من إصلاح الخطأ، ولهذا لا يجد المواطن الديمقراطى ما يشجعه على الأخذ بأى نظام آخر. ومن النادر أن يلجأ المواطن الذى يملك إثبات حقه بالانتخاب إلى استخدام البندقية».

ونستطيع أن نضيف إلى كلام كوير أن أى شغب يحدث فى ظل الديمقراطية صادر من أعداء الديمقراطية نفسها، والذين يكرهون أن تستقر وتتعمق، لأنها تسد فى وجوههم إمكانات ممارستهم لأساليبهم الفاشية والاستبدادية. لكن مشكلتهم تتمثل فى أن الشعب نفسه هو حامى حمى الديمقراطية، فهل يمكن أن يحاربوا شعبا بأكمله؟! إن فرصتهم الوحيدة تتمثل فى احتمالات خفوت أو تلاشى الوعى الديمقراطى عند الشعب، عندئذ يمكنهم الانقضاض على كل المكاسب الديمقراطية بلا هوادة ولا رحمة.

من هنا كانت قوة القانون وقدرته على الردع هى السلاح الماضى الذى تحمى به الديمقراطية نفسها من أعدائها المتربصين بها الذين لا يفهمون سوى قانون القوة. فالفرق بين قوة القانون وقانون القوة هو الفرق بين الديمقراطية والديكتاتورية، بين العدل والظلم، بين الحرية والطغيان، بين المساواة والقهر، بين مجتمع الإنسان ومجتمع الغابة. لكن القانون كقيمة إنسانية أخلاقية لابد أن يجد من القوة ما يسانده وإلا أصبح فكرة مجردة ليس لها وجود مادى ملموس فى صراعات عالمنا المعاصر سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى.

ومن أجل ترسيخ سيادة القانون وتدعيم قوته لابد من العمل على كل المستويات، والبذل دون حدود. فالقوة هى اللغة الوحيدة التى يمكن لكل البشر على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم أن يفهموها دون لبس أو سوء فهم أو سوء نية. وقد يتفق الجميع على أن الحق حق، وأنه لا يصح إلا الصحيح، وأن الممارسة الديمقراطية لا رجعة فيها، ومع ذلك تظل القوة المادية الذاتية هى اللغة العالمية الوحيدة المسموعة بين دول العالم. وإذا لم يتسلح الأمن القومى بهذه القوة فإنه يصبح مجرد شعارات براقة جميلة لا تصمد فى مواجهة أول اختبار لمصداقيتها.

والديمقراطية بطبيعتها ممارسة عملية على أرض الواقع. وإذا كانت تدافع عن حق الإنسان فى حياة كريمة تليق بانسانيته، فإنها ترى أنه إذا لبس هذا الحق أردية القوة المادية، فلن تقف فى سبيله أية عوائق أو عقبات.

والحسابات العلمية والعملية التى تهدف إلى استعادة الحق لابد أن يكون شرطها الأول كيفية استخدام القوة المادية فى الزمان والمكان المناسبين، وكيفية الوصول بهذا الاستخدام إلى أعلى درجات الكفاءة والقدرة الفعالة. أما المطالبة بالحق عن طريق الخطب الرنانة، والحناجر المدوية، والشعارات المتشنجة، فكل هذا مضاد بطبيعته لمنطق الاستعادة العملية للحق المسلوب. وأقل ما يمكن أن يقال إنه تنفيس عن الشحنات العاطفية المكبوتة بحيث تضيع الطاقة النفسية للأمة إذا ما حانت ساعة العمل المصيرى. ولعل حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت أروع مثال على ذلك، ففيها تسلح الحق بكل عوامل القوة الممكنة والمتاحة بحيث أصبحت نقطة تحول مصيرية وتاريخية لاتزال تمارس قوة دفعها حتى الآن برغم مرور عشرين عاما على وقوعها. فلم يعد الأمن القومى المصرى على المستوى الخارجى مهددا مما أتاح كل عوامل الاستقرار الضرورية للتنمية فى كل المجالات. يقول مبارك فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١:

«الذين صنعوا أكتوبر المجيد، يجسدون إرادة شعب عظيم يأبى الهزيمة والانكسار ويرفض الجور والظلم، يقدر على التحدى ويستطيع أن يصنع المعجزات. كانت حرب أكتوبر وسوف تبقى إلى الأبد وهجا يضىء طريق المستقبل، نكتشف من نوره عناصر قدرتنا يقينا بأننا قادرون على تحمل أعباء النهضة. كشفت معركة أكتوبر معدن هذا الشعب العظيم وصلابته كى تعيد لكل مصرى الثقة فى قدرته على صنع غد جديد ينطلق بمصر إلى آفاق عصر جديد إذا أحسن العطاء بقلب عامر بالإيمان خالص لوجه الله والوطن، يحاسب نفسه قبل أن يحاسب غيره، يرعى صالح الأجيال القادمة ويعرف بضمير يقظ أن تقدم حياته رهن بتقدم مصر كلها، وبهذه الروح أنجزت مصر نصر أكتوبر العظيم، وبهذه الروح نستطيع أن ننجز كل أهداف النهضة لأن أكتوبر هو نهضة الوطن كله».

هكذا يبدو الأمن القومى فى مفهوم حسنى مبارك منظومة متكاملة وضمانا ضد كل احتمالات الانتكاسات والارتداد إلى الوراء. وهذا المفهوم لا يتحول إلى طاقة فعالة إلا من خلال عوامل القوة الذاتية ومقاييس الأخلاق

الإنسانية والقومية. ويرى مبارك أن المقياس الأخلاقى بلا قوة وبلا أمن يحميه ويدعمه يصبح مجرد شعارات جميلة لكنها غير قادرة على التحول إلى إنجازات مادية ملموسة، وبالتالى يفقد القانون قدرته على التطبيق الشامل والعام، وتتحول نصوصه الأخلاقية والإنسانية الرائعة إلى مجرد حبر على ورق. أى أن المقياس الأخلاقى فى الإنجاز القومى هو العمل المثمر الفعال لأنه الشيء الوحيد الملموس الذى يمكن الحكم عليه. وهذا العمل بدون ضمانات الأمن القومى لا يمكن أن يؤتى ثماره لأنه سيظل مهددا بالتشتيت والبعثرة فى أى وقت. ويعد الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز من أبرز المفكرين المنادين بهذا المبدأ، إذ يقرر أن القوة، إن لم تكن جوهر الحق، فهى على الأقل مقياسه. وهذا يعنى أن سيادة القانون هى فى الوقت نفسه قوة القانون فى أن يمد سلطانه على الجميع دون استثناء.

ولا يستقيم المفهوم الإنسانى للأمن القومى إلا من خلال تقنين العلاقة بين الفرد والمجتمع على أسس ديمقراطية. وهذا المفهوم يتمثل فى التضحية التى يمكن أن يتطلبها القانون من الفرد ويفرضها عليه، أى فى ضرورة التناسب بين ما يقتضى وبين ما يحتاج إليه المجتمع. وقد سعت النظرية الفردية التقليدية إلى إحاطة الفرد بخندق فسيح يحميه من تهجمات الجماعة، وذلك بمحاولتها تشييد نظرية محكمة للحقوق الفردية التى لا تمس ولا تنتقص، وذلك أيضا باسم الصالح المشترك الأسمى والذى إنما وجد المجتمع لحمايته وتعهده بالرعاية.

ولكن ما لبث الفكر القانونى أن عدل عن هذا التطرف فى مواجهة الفرد بالجماعة، مسلما من ناحية أولى بأن الحقوق الفردية أو حقوق الأفراد العامة هى أمر لازم لتشييد البنيان الاجتماعى على أساس وطيد، وتدخل هذه الحقوق بصفتها لبنة أساسية فى مفهوم الصالح المشترك، ولكن من ناحية ثانية يجب ألا توضع العربة أمام الحصان عندما تصبح هذه الحقوق عقبة فى سبيل الوصول إلى تنظيم مثالى للمجتمع وترتيب أكمل للعلاقات الاجتماعية. وبناء على ذلك لا تقف هذه الحقوق - وهى فى جوهرها حريات - بمنأى عن متناول

التنظيم الاجتماعي بل داخلة في إطار ذلك التنظيم ومنحدرة من القاعد القانونية الموضوعية. ولذلك يؤكد حسني مبارك في خطابه إلى عاطف صدقي بتكليفه برئاسة الوزارة الجديدة في ٩ نوفمبر ١٩٨٦ على ضرور الاستمرار في تعزيز أمن الوطن والمواطنين وعدم السماح بأي خروج على الشرعية والنظام، وفي الوقت نفسه يصر مبارك على تعليماته المشددة بأن يعامل الجميع وفقا لقاعدة أن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، وفي هذ ضمان وتأكيد بأن أحداً لن يضار، أو يتعرض لتعسف السلطة في إطار مباشرتها لصلاحياتها دفاعا عن الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي. يقول مبارك في كلمته أمام مجلس الشعب بعد أن قبل قرار المجلس بترشيحه لرياسة الجمهورية لفترة ثانية استجابة لرغبة الجماهير:

«لن يهتز إيماننا بالديمقراطية وحكم القانون حماية للاستقرار ودفاعا عن حق الوطن والمواطن في الأمن والسلام، نعم سوف يمضي ركب البناء، بناء الوطن والمواطن بالإيمان صادقا، والقيم الدينية النبيلة سياجا، والعلم المتطور مناراً، نعم إلى الأمام ولا خطوة إلى الوراء».

وبهذا تواكب تجربة مبارك الديمقراطية الفكر القانوني المعاصر الذي يعتبر الحقوق الفردية نوعا من المراكز القانونية للأفراد يستطيعون بمقتضاها أن يطالبوا الدولة بأن تمتنع عن التعرض لهم في بعض نشاطهم المادي والمعنوي مفسحة المجال لهم للتعبير الحر عن آمالهم وتطلعاتهم. ومن الطبيعي أن يقتضي الصالح المشترك إتاحة الفرصة لإمكانات الأفراد كي تنشط، فطالما كان الفرد كائنا اجتماعيا بطبعه لا يحيا إلا في نطاق الجماعة فإن أساس حريته ومداها يتوقف على تكوين البنيان الاجتماعي. ومن ثم كان الفرد مقيدا في سلوكه بالشروط التي لا غنى عنها لقيام الحياة الاجتماعية وتطورها وتقدمها. فالأفراد في المجتمع كالخلايا في الجسم الحي، تستمد حياتها من حياة الجسم كما يستمد الجسم حياته من نشاط خلاياه. وبذلك أصبحت الحرية عبارة عن وظيفة اجتماعية في خدمة التضامن الاجتماعي وضمان ضد كل ما يهدد الأمن القومي، فالوطن كله يقف في خندق واحد ضد كل ما يمس

أمنه وسلامته ومستقبله. وهو نفس المفهوم الذى عبر عنه مبارك فى لقائه بوفد مجلس الشعب فى ٢١ يوليو ١٩٩٣ لإبلاغه قرار المجلس بترشيحه لفترة رئاسية ثالثة حين قال:

«إن نداء الواجب يملى علىّ قبول هذا الترشيح فى ظروف تفرض الحفاظ على وحدة الوطن وتعزيز صموده حماية لحاضره وضمانا لمستقبله. لقد كان وعدنا لهذا الشعب الوفى أن نحفظ أمنه واستقراره، وأن نهيىء المناخ الصحيح ونحشد الجهود الممكنة كى نضمن له تنمية شاملة متواصلة تعود بالخير على كل أبناء الوطن، وأن تزيل كل العقبات التى تحول دون قيام ديمقراطية صحيحة تفتح للجميع أبواب المشاركة.

وأحمد الله، أن أصبحت هذه الأهداف التى أجمع عليها الشعب المصرى، واقعا راسخا يفتح الطريق لنهضة شاملة، تضع مصر فى مكانها الصحيح بين شعوب العالم المتقدم. لقد أنجزنا خلال السنوات العشر الماضية ما يستحق فخر كل مصرى، لكن هذه الإنجازات العظيمة التى حققها شعب مصر على امتداد ساحة العمل الوطنى فى الداخل والخارج، تتعرض للتهديد من فئات لا تريد لهذا الوطن الاستقرار أو التقدم، أو لمصر المنعة والقوة. لا خيار لنا فى هذه الظروف الدقيقة إلا أن نكون جميعا فى خندق واحد نواصل المسيرة، ونواجه التحديات، وندرأ الأخطار حتى لا تعوق الانطلاق والتقدم، ونحفظ الوعد لبناء وطن آمن مستقر، فى الحاضر والمستقبل، يزدهر بالرأى الحر والديمقراطية الصحيحة».

وهذه التحديات والأخطار - فى نظر مبارك - لا تشكل ذريعة على الإطلاق للحجر على حرية المواطن. بل إن أجدى تبرير للحرية الفردية وأكثرها أخلاقية وثراء يكمن فى أن الدافع إلى اعتراف كل تنظيم اجتماعى إنسانى سليم بحرية المواطن، يرجع إلى أن هذه الحرية تمكن من إثراء الحياة المشتركة وانطلاقها وتقدمها. فالحرية ضرورة ملحة للحياة الديمقراطية السليمة لأنها لا تتمثل فى حرية الأخذ فحسب بل فى حرية العطاء أيضا.

والإنسان الحر الذى تربى تربية ديمقراطية حقيقية قد يجد متعة فى العطاء أكثر من الأخذ والاستحواذ. ومع انتشار هذا النوع الديمقراطى من التربية الحضارية يصبح الأمن القومى قيمة نابعة من المواطنين أنفسهم وليست مفروضة عليهم من السلطة. ومع رسوخ مفاهيم الأمن القومى بكل فروعها يصبح الاتفاق حول برامج التطوير والتقدم والتنمية أمراً تلقائيا ويملك قوة الدفع من الجماهير ذاتها لزوال الحواجز بين مصلحة المواطن الفردية والصالح العام للوطن. وفى هذا يقول مبارك فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣:

«إن فاعلية أى برنامج تتوقف على وجود أهداف واضحة مستقيمة له، ومكونات محددة لمراحله المختلفة، وموارد كافية لتمويله، ومنفذين أكفاء يخلصون العمل على تنفيذه، وجهود صادقة واعية، مهمتها المتابعة والتقييم المستمر، لدفع عجلة التنفيذ قدما فى توقيتاتها المحسوبة. وأحسب أننا لا نختلف على شيء من ذلك، لكن نقطة البدء الصحيح، هى أن يكون اتفاقنا واضحا لا يحتمل الشك حول أهداف هذا البرنامج، التى تتمثل فى ثلاث غايات أساسية:

الأولى: أن نحفظ لهذا البلد أمنه واستقراره، حتى يكون كل مواطن آمنا على حياته وأمواله وممتلكاته.

الثانية: الحرص على تحقيق التوازن بين احتياجات ومطالب المواطنين، وقدرة المجتمع على الوفاء بهذه الاحتياجات، من خلال تنمية شاملة مستمرة مثمرة.

الثالثة : توسيع قاعدة المشاركة بالرأى والعمل فى كل ما يهم الوطن من قضايا، ابتداء من المشاركة فى عملية صنع القرار، إلى المشاركة فى التصدى لمشاكل الجماهير.

فى إطار هذه الأهداف الواحدة يمكن أن نناقش أولوياتنا، كى نتفق على إطار عمل يوازن بين آمالنا وقدراتنا، ويوزع الأدوار فى إطار رؤيته القومية

الشاملة بين الحكومة من جانب، والمؤسسات الدستورية والشعبية من جانب آخر، ويجد فيه كل مواطن صدى لنبض الشارع المصرى، الذى يأمل فى تنفيذ أفضل وأسرع، ورقابة أشمل وأعمق».

تلك هى منظومة الأمن القومى كما يراها حسنى مبارك. تبدأ بالحفاظ على أمن البلد واستقراره، وتحرص على التنمية الشاملة المستمرة المثمرة التى تنهض على التوازن بين احتياجات المواطنين وقدرات المجتمع، وتعمل دائما على توسيع قاعدة المشاركة بالرأى فى صنع القرار والتصدى لمشاكل الجماهير. كل هذا فى ظل سيادة القانون التى تحتم على الدولة أن تخضع للقانون بحيث لا تتخذ أى إجراء أو قرار إلا بمقتضى القانون وتنفيذا له، وتسلم بوجود حريات وحقوق للأفراد فى مواجهتها سواء أكانت حريات عامة وحقوقا فردية أم كانت حقوقا اقتصادية أم كانت حقوقا اجتماعية. ولضمان تمتع الأفراد بحقوقهم وممارسة حرياتهم، تخضع السلطة للرقابة سواء أكانت سياسية أم إدراية أم قضائية. وهو ما يعرف بمبدأ الشرعية الدستورية التى تحتم اللجوء إلى الوسائل الديمقراطية والقانونية لإجراء أى تغيير فى نظم المجتمع.

وعندما ينادى مبارك برقابة أشمل وأعمق، فإنه لا يقصد رصد كل شاردة وواردة فى حركة الانطلاق نحو تحقيق الأهداف القومية، بل يقصد تدعيم الرقابة الإدارية والرقابة السياسية والرقابة القضائية تجنبا للتجاوزات وإسراعا بعجلة التطور والتقدم. وهذه الرقابة تنطبق على الأفراد كما تنطبق على الدولة. فالحق الأوحد فى القانون العام هو أن يعامل الجميع، مواطنين أو مسئولين، على قدم المساواة. فإذا كان هذا هو الأساس الذى تنهض عليه العلاقة بين الفرد والسلطة، فإن انصياع الفرد للدولة وطاعته لها بعد ذلك يكون أمراً لا محل لإنكاره.

فالرقابة القضائية مثلا هى التى تضمن شرعية تطبيق مبدأ سيادة القانون لأنها تمثل ضمانة حقيقية للأفراد فى مواجهة السلطة. وهذا لا يتأتى إلا بكفالة استقلال القضاء وتوفير كافة الضمانات المادية والأدبية للقضاة الذين يكفلون بدورهم تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى.

أما الرقابة البرلمانية فتعتبر من أهم صور الرقابة السياسية. وتكتسب هذه الرقابة فاعليتها فى ظل نظام تعدد الأحزاب، بحيث يستطيع الحزب المعارض أن يكشف أخطاءِ الحزب الحاكم فى حينها، وهو ما يدفع الحزب الحاكم إلى تجنب الوقوع فى الخطأ خشية ضياع الأغلبية التى يتمتع بها. وهذا لا يتأتى إلا بوجود أحزاب قوية ذات برامج متباينة. ولذلك يقول مبارك فى حديثه إلى جريدة «الأهرام» فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«لقد شهدت مصر أول تجربة تعددية فى العالم العربى بعد مرحلة سادت خلالها أنظمة الحزب أو التنظيم السياسى الواحد. وقد أسهمت فى دعم مناخ التحول إلى التعددية السياسية فى المنطقة، رغم المشكلات التى واجهتها، ومازال الأمل يحدونا فى تعزيز الديمقراطية المصرية، لتكون مصر قدوة ومثالا لغيرها كما كان انتقالها من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والسياسية قدوة ومثالا لدول أخرى فى المنطقة وفى العالم الثالث، بعد أن زاد عدد الأحزاب المشروعة من ٤ فى عام ٨١ إلى ١٣ حزبا الآن.

ونتطلع فى الفترة القادمة إلى توفير الظروف التى تساعد على مزيد من التطور الديمقراطى، ويرتبط ذلك بمواجهة ظاهرة العنف والإرهاب، وتحقيق أوسع مشاركة شعبية فى التصدى لها ومحاصرتها وعزلها. وينطلق هذا الالتزام من اقتناع راسخ بأن علاج مشكلات المجتمع، بل ومشكلات الديمقراطية نفسها إنما يتحقق بالمزيد من الديمقراطية وليس بتضييق نطاقها أو الرجوع عنها.

فقد أثبتت التجارب العالمية أن النظام الديمقراطى هو النظام الوحيد القادر على تصحيح المسار ومواجهة الأخطاء. وهدفنا هو الوصول إلى نظام ديمقراطى كامل تدريجيا يتيح ممارسة العمل العام المشروع للجميع - دور بناء الآراء - ويكفل أفضل الضمانات للانتخابات العامة، ويكفل الاحترام الكامل للحقوق والحريات الفردية والجماعية لأبناء الشعب جميعا وبلا استثناء».

هذا هو منظور مبارك الحضارى للأمن القومى، وهو المنظور الذى يتيح التعددية الحزبية والمشاركة الشعبية فى إطار الوحدة الوطنية التى تضمن التفاعل الصحى والسليم بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بعيدا عن الصراعات الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الاقتصادية. فالوحدة الوطنية تنهض على احترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع حسبما حددها الدستور، وعلى وجه الخصوص تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة، حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الآخرين. كما تعنى الوحدة الوطنية التضامن والتفاعل بين كافة القوى والفئات والقطاعات لتحقيق الأهداف القومية المشتركة، والاعتماد على الحوار الديمقراطى الحر فى حل ما يظهر فى المجتمع من متناقضات، وعدم تمكين إحدى القوى من الاستئثار بالسلطة على حساب مصالح بقية القوى. والأحزاب - طالما أنها لا تقوم على أساس فئوى أو طبقى أو عرقى أو طائفى - لابد أن تستهدف رعاية كل أبناء الوطن.

والوحدة الوطنية لا تنهض على أسس سياسية فحسب، بل تشمل بالإضافة إلى المضمون السياسى مضمونا اجتماعيا واقتصاديا - فهى ليست مجرد جبهة وطنية تقوم بين قوى سياسية أو أحزاب متعارضة لمواجهة موقف طارىء تلتقى كلمتها حوله ثم تنفض بعد ذلك. فهذه الجبهة مجرد خطوة تكتيكية، أما الوحدة الوطنية فهى منظور استراتيجى شامل ومتجدد بهدف الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع سواء أكانت مقومات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو حضارية. وهذا المنظور الاستراتيجى لا يتأتى ولا يترسخ إلا من خلال تطبيق الديمقراطية، وتحقيق التنمية بمعناها الشامل، وحماية الأمن القومى. يقول مبارك فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩١:

«إن النظرة المعاصرة للمنهج الديمقراطى التى بلورها بعض المفكرين والساسة فى القارة الأوروبية إثر الأحداث المثيرة التى شهدتها أوروبا خلال

السنوات الأخيرة، أصبحت تربط بين عناصر ثلاثة تأكدت ضرورتها لضمان مسيرة التقدم فى هذه المجتمعات، هذه العناصر هى:

أولا : تطبيق الديمقراطية.

ثانيا : تحقيق التنمية بمعناها الشامل.

ثالثا : حماية الأمن الوطنى.

جاءت هذه النظرية الجديدة للمنهج الديمقراطى محصلة لتطورات غير مسبوقة، غيرت كثيرا من المفاهيم التى ظلت تؤخذ كمسلمات غير قابلة للنقاش لا يمكن الاقتراب منها أو المساس بها. أصبح المزج بين عناصر الديمقراطية السياسية ومتطلبات العدل الاجتماعى غير كاف لضمان مسيرة تقدم هذه المجتمعات، ما لم يصبح كل ذلك مرتبطا بالحفاظ على الأمن الوطنى، لأن الإخلال بأى من هذه العناصر الثلاثة أو بالتوازن الدقيق الذى يجب أن يقوم بينها كفيل بتهديد المصالح القومية العليا وتخريب النسيج الاجتماعى للوطن.

ولعلنا نحن شعوب العالم الثالث نكون أحوج من غيرنا إلى الاهتمام بهذه القضايا بحيث نصوغ رؤية جديدة تتفق مع ظروفنا واحتياجاتنا، وتتجانس مفاهيمها مع الاتجاهات الحديثة فى الفكر العالمى المعاصر لأننا نعيش بالفعل هذه المشكلات الثلاث ولأنه لم يعد فى وسع أحد أن يحيا فى جزيرة منعزلة مقطوعة الصلة بما يدور فى العالم من أحداث وتطورات».

وفى مراحل التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى تلجأ نظم الحكم عادة إلى اتباع أسلوب الإجراءات الاستثنائية لحماية الوحدة الوطنية من الصراعات المحتملة، لكن حسنى مبارك يؤمن أن المبدأ لا يتجزأ خاصة وأن المجتمع المصرى فى عهده دخل فى مرحلة الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى، ولذلك صرف النظر عن أسلوب ما سمى بالشرعية الثورية، وسار على نهج الشرعية الدستورية إيمانا منه بأن الحرية هى التى تضمن للمواطن المصرى كرامته، وترسخ ثقته فى نظام الحكم، وتطلق له جميع

إمكاناته وملكاته الخلاقة المبدعة. لكن تظل ممارسة الحرية داخل إطار الوحدة الوطنية ضرورة أمنية وقومية حتمية حتى لا تتحول الحرية إلى فوضى تهدم ما تم بناؤه، وتدمر طاقات الشعب فى وقت هو فى أشد الحاجة لاستخدامها. ولذلك فإن العنف السياسى والإرهاب من ألد أعداء الوحدة الوطنية كما أوضح مبارك فى حواره مع الإعلاميين فى يونيو ١٩٨٧ حين قال إن حل كل مشاكل مصر الاقتصادية فى العمل والإنتاج، وأنه لا عمل ولا إنتاج إلا بالاستقرار الذى يقدم مناخا صالحاً ومناسباً للعمل، كما يمنح الثقة لكل من يريد التعامل معنا. وبالتالى فإن تدمير الاستقرار هو هدف العنف السياسى والإرهاب، وإذا ما دمر الاستقرار فإنه من الطبيعى أن يتعثر العمل والإنتاج.

هنا تبرز ضرورة الوحدة الوطنية وحتميتها فى مواجهة كل ما يتهددها خاصة وأن الإرهاب يهدد المواطنين أجمعين فى لقمة عيشهم. والمواجهة الشعبية للإرهاب هى السبيل الوحيد لمحاصرته وتحجيمه لأن القضية لا تكمن فى مجرد اجراءات بوليسية وأمنية. يقول مبارك فى خطابه أمام المؤتمر العام الأول لشباب الحزب الوطنى فى ٢٤ يوليو ١٩٨٣:

«نحن نعيش جميعا فى خندق واحد، فإما أن نخطو نحو النصر وإما أن نسير فى طريق مظلم.. لابد من تأكيد سيادة القانون، وتشجيع المواطنين على اتخاذ المبادأة فى مجال العمل العام، فإننا مواطنون لا رعايا، مكترثون بكل ما يجرى على أرض الوطن، مشاركون فى توجيه الأحداث ورسم السياسة واتخاذ القرارات. وبغير هذا لا يمكن أن تتحقق الأحلام التى تدور فى أفئدتنا لمصر المستقبل».

وحماية الوحدة الوطنية مسئولية الأمة كلها بحيث يتحتم عليها أن تقف بالمرصاد لكل من يحاول زعزعة كيان الأمة، وبث الفرقة بين طوائفها، وإثارة الكراهية بين فئاتها، وإشاعة الشكوك فى قدرة الشعب على مواجهة التحديات، وتشتيت طاقات الجماهير بتثبيط الهمم. كذلك فإن أية محاولة من أى فرد أو جماعة لأخذ سلطة الدولة قسراً، أو فرض الرأى عسفاً، أو تهديد

الأمن القومى بشكل أو بآخر، يعد تحديا لمؤسسات الدولة الدستورية والشرعية، خاصة وأنه فى ظل التعددية الحزبية أصبح من حق الحزب المعارض أن ينتقد سياسة حكومة الحزب الحاكم كما يشاء بحيث يمكن التفرقة بين النقد الموضوعى البناء وبين النقد الهدام الذى يعرض الوحدة الوطنية للخطر.

وفى ظل النظام الديمقراطى لا يملك أحد أية ذريعة للجوء إلى العنف لأن السلطة فى الدولة الديمقراطية هى فى خدمة المواطنين لأنها تعرف كيف تفرق بين السلطة والتسلط. فمفهوم السلطة الديمقراطية فى الواقع هو بلورة القيم الاجتماعية والإنسانية التى تنهض عليها حياة القانون وتستقى منها معناها وروحها. وهذه القيم هى فى حقيقتها أفكار تثبت فى عقل الجماعة ووجدانها تبعا لما بلغته من مستوى حضارى فى حاجة ماسة إلى قوة بشرية تتبينها وتتبناها وتجسدها فى تنظيم اجتماعى يعبر عنها تعبيرا ملموسا. وتلك القوة هى السلطة التى لابد أن تكون فى خدمة فكرة موجهة أو توجه فكرى يحدد الطريق لقيادة الجماعة فى التقصى عن القيمة الاجتماعية الشاملة لكل القيم الأخرى، عن الصالح العام، وقادرة إذا اقتضى الحال على أن تجبر الأعضاء على التزام التوجهات التى تأمر بها، ذلك أن الأمن القومى للبلاد هو مسئوليتها التى لا تهاون فيها. يقول مبارك فى حديثه إلى جريدة «الأهرام» فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«إن البناء لا يمكن أن يكون آمنا إذا كان معرضا للخطر، حتى ولو كان هذا الخطر محدوداً. ولكنى أريد أن أطمئنك على أن هذا الخطر غير موجود، فلا يمكن لفئة قليلة مأجورة أن تهدم شعبا طيبا أصيلا تعداده ما يقرب من ستين مليونا، لا يمكن لفئة قليلة أن تهزم مجتمعا لديه شرطة وجنود، شهد العالم بكفاءتهم وقدراتهم على هزيمة الأعداء. لن نسمح باستخدام القوة للدعوة لأى فكر أو رأى، وسوف نقضى على أى محاولة لإثارة أى شكل من أشكال الفتن أو السيطرة على أى جمعية أو تنظيم بأسلوب غير مشروع. لن نسمح بوجود أى تنظيم يدعو إلى الفتنة والفرقة والتخريب، فى نفس الوقت لابد وأن نكون قادرين على اجهاض أى محاولة للغدر والخيانة وقبل أن تحدث. سوف

نحافظ على منجزات ومكاسب هذا الشعب من المحاولات اليائسة لتدمير بعضها وقطع أرزاق الآلاف من المواطنين.. تحديداً إذا أردت أن تعرف خطة التحرك فى المرحلة القادمة، سيتم توفير جميع احتياجات جهاز الشرطة وأجهزة الأمن حتى تكون قادرة على القضاء فى المهد على ما يحاك للمواطن من مؤامرات. سوف تكون لهذه الأجهزة القدرة على أخذ زمام المبادرة دائما.. الحوار متصل ولم ينقطع، ولن ينقطع مع جميع التنظيمات الشعبية والأحزاب الشرعية لاقتلاع جذور الفتنة وصياغة برامج التنمية والقضاء على الإرهاب. الحوار فقط مع الذين يستخدمون الحوار سبيلا إلى تبيان الحقيقة».

هذا هو مفهوم مبارك الديمقراطى والحضارى والإنسانى للسلطة. مفهوم يبرز التحام السلطة بالتوجه الفكرى والقانون الوضعى بحيث لا يمكن فهم السلطة إلا على أنها الفكرة الموجهة فى حالة الحركة، والقانون الوضعى إلا على أنه نتاج الفكرة الموجهة فى حالة حركتها متجسدة فى السلطة. وأن تتابع هذه الظواهر الثلاث هو تتابع طبيعى متداخل، إذ ليس هناك إلا مفهوم واحد للقانون، فهو تصور الجماعة لنظام متفق مع الصالح المشترك. وبعد أن تستجلى السلطة الصالح المشترك، تجسد تفسيرها له فى أوامر ونواه يطلق عليها القانون الوضعى، وهى إذ تفعل ذلك تحيل القيم من مجرد مطالب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية إلى حقائق قانونية تتمتع بحماية ما لدى السلطة من قوة إجبار فعالة.

ويرتبط الخضوع للسلطة فى ظل النظام الديمقراطى ارتباطا وثيقا باعتقاد لدى المواطنين بصلاحية القائمين بالحكم للوفاء بمقتضيات القيم الاجتماعية العليا. وإذا كانت الصلاحية أساس الخضوع للسلطة، فإنه ليس خضوعا من طرف لطرف آخر، بل إنه خضوع مزدوج، فهناك خضوع الشعب للسلطة، ولكن هذا الخضوع مرده وفاء القائمين بالسلطة بمتطلبات الفكرة الموجهة، أى أن أساس الخضوع للسلطة فى النهاية وشرطه هو خضوع السلطة لمقتضيات الفكرة الموجهة. وبدون هذا الخضوع المزدوج لا يمكن للأمن القومى أن يستقر

ويستتب على أساس من العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. ولذلك يقول مبارك فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ عن العدالة الاجتماعية أنها :

«الأساس الراسخ للحكم لأن العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب المختلفة هى التى تحفظ استواء اتزان مسيرة المجتمع، وتصون وحدة الوطن، وتقصى عنه عوامل التناحر والشقاق، وتزيد من ترابط النسيج الاجتماعى وتماسكه. لا تفريط فى هذا الواجب الذى هو جزء من تعاليم الله عز وجل، ولا خروج عنه أو تقليل من أهميته ومكانته فى أصول الحكم».

ويرى مبارك أن الدولة العصرية والفئات القادرة والواعية تدرك مسئوليتها الوطنية والاجتماعية عن حماية محدودى الدخل فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته. ولذلك فإن الالتحام بين السلطة والشعب يصبح حقيقة راسخة عندما تثبت السلطة قدرتها على تحقيق القيم الاجتماعية العليا وفى مقدمتها العدالة الاجتماعية، أى على خدمة التصور السائد فى المجتمع للصالح المشترك. والقانون بدوره هو أداة السلطة فى تجسيم الصالح المشترك ووضعه موضع التنفيذ. أما الصلاحية التى ينطوى عليها القانون باعتباره أداة لتحقيق الصالح المشترك فتتمثل فى انطوائه على طاقة تنظيم اجتماعى لا يستطيع الأفراد إقامة حياة آمنة مستقرة بدونها.

والتنظيم الاجتماعى عبارة عن ترتيب الحياة الاجتماعية طبقا لما يقتضيه تصور الصالح المشترك. وهو الذى يعين لكل مكانه فى المجتمع، ويحدد المجال الذى يترك حرا أمام النشاط الفردى، والمجال الذى يخضع للقيود. وإذا كان القانون يهدف إلى إقامة تنظيم اجتماعى على نمط معين، فإنه يعد بمثابة أداة التنظيم الشامل الكامل للمجتمع وليس أداة طيعة لخدمة زمرة معينة من الناس. وليس الربط بين القانون والسياسة ابتكاراً حديثاً وإن كانت المفاهيم السياسية المعاصرة قد أكدت حقيقة القانون كأداة فى خدمة سياسة مرسومة من أجل التنمية والتقدم والاستقرار والأمن القومى.

وإذا كان الأمن القومى الداخلى مسئولية جهاز الشرطة الذى يتم توفير جميع احتياجاته له حتى يظل زمام المبادرة فى يده دائما، فإن الأمن القومى الخارجى مسئولية القوات المسلحة التى تشهد بدورها تطوراً شاملاً اشتمل على زيادة أفرادها والارتقاء بأدائهم، وتزويدها بأحدث أنواع الأسلحة، واجراء تدريبات مشتركة مع دول أجنبية، والحصول على تراخيص بإنتاج بعض الأسلحة التقليدية، وزيادة صادرات مصر من الأسلحة، وتعدد علاقات مصر العسكرية بكثير من الدول خاصة العربية والأفريقية، وتطوير طائرات الاستطلاع والتدريب، ورادارات الدفاع الجوى بإدخال أنظمة جديدة، ومضاعفة صواريخ الدفاع الجوى.

وكانت أبرز التطورات فى مجال تدريب القوات المسلحة قد تمثلت فى زيادة الاعتماد على المقلدات والأجهزة المساعدة للحد من استهلاك المعدات والذخيرة. كذلك تزايدت علاقات مصر العسكرية بكثير من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وأسبانيا وإيطاليا. وتم إرسال خبراء عسكريين مصريين إلى دول عربية كثيرة فى حين حضر دارسون منها إلى المعاهد العسكرية المصرية. كما قامت مصر بتنظيم دورات تدريبية لدارسين عسكريين من أفريقيا.

ولم تقتصر مسئولية القوات المسلحة على الأمن القومى الخارجى بل امتدت لتشمل تدعيم الأمن القومى الداخلى على المستوى المدنى مستغلة فى ذلك خبراتها العديدة فى مختلف فروع البنية الأساسية. فقد شملت خدمات القوات المسلحة قطاعات مدنية مختلفة منها مجال الأمن الغذائى والتدريب والتصنيع والإسكان والمواصلات والطرق والإنشاءات. ولعل أبرز هذه المجالات هو تشييد الكبارى، وانشاء الطرق، وتجديد خطوط السكك الحديدية، وإنشاء شبكات المواصلات التليفونية، وبناء مجمعات المخابز، وبناء قرى جديدة أو إعادة بناء أخرى تهدمت، وإقامة مصانع عديدة مثل مصانع الغذاء والأسمنت والبصريات والعبوات واحتياجات المساكن.

ولعل هذا التلاحم بين الحياة العسكرية والحياة المدنية يشيع روح الانضباط فى أرجاء حياتنا بصفة عامة. يقول مبارك:

«إننى أعلم أن الانضباط هو أكثر الأشياء صعوبة فى الحياة المدنية، أما فى الحياة العسكرية فهو أمر سهل للغاية، إذ تستطيع أن تصدر الأمر. والأمر ينبغى أن ينفذ. وإذا لم ينفذ فإن العقاب سيكون أمراً ضرورياً فى هذه الحالة».

ثم أضاف فى حديثه إلى الصحفى الأمريكى الشهير وولتر كرونكايت قائلا:

«إننى أحب الانضباط.. ينبغى أن يكون هناك انضباط. وطالما كان هناك انضباط فإن كل شىء سيسير فى مجراه الصحيح. وعندما يسير كل شىء فى مجراه الصحيح فإن النتيجة ستكون أفضل بكثير».

وبناء على ذلك يؤكد: «إننى سأكون حازما للغاية تجاه أى شخص يفكر فى خلق المشاكل فى هذا البلد.. وسأكون حازما تجاه الذين سيخرجون على القانون والانضباط».

وبذلك يضع مبارك يده على نقطة ضعف نعانى منها أشد المعاناة، وتتمثل فى أن الانضباط خاصية عسكرية، أما الحياة المدنية فلا تكترث كثيرا بهذه الخاصية، فى حين لا يشكل الانضباط قاعدة راسخة للأمن القومى فحسب بل للانطلاق الحضارى كله بما فيه من جوانب مدنية أو عسكرية. ويكفى أن نلقى نظرة عابرة على دول الحضارة المعاصرة لنكتشف أن الانضباط هو القاسم المشترك فيما بينها. وإذا أخذنا اليابان على سبيل المثال سنجد أنها لا تفرق بين الانضباط العسكرى والانضباط المدنى، فالانضباط واحد فى كل زمان ومكان. هو النظام نفسه فى أوضح صوره وأروعها. ولا يعقل أن يحدث أى تقدم أو تطور أو انطلاق إلى آفاق المستقبل فى غياب النظام. وإذا كان الانضباط فى الحياة العسكرية شرطا أساسيا لتحقيق أى نصر أو إنجاز، فمن باب أولى يصبح الانضباط بنفس الدرجة من الحتمية والضرورة

فى الحياة المدنية، خاصة إذا اعتبرنا أن الحرب هى الاستثناء فى حين يشكل السلام القاعدة الدائمة والمتجددة.

ويؤكد لنا تاريخ الحضارة الإنسانية أن معظم الانتصارات العسكرية الفاصلة والتى شكلت نقطة تحول حاسمة فى حياة الأمم لم تقتصر على المجال العسكرى فحسب بل انتقلت بالضرورة إلى ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، وكانت بمثابة فاتحة لعهد جديد يختلف تماما فى كل سماته عن العهد الدى سبق هذه النقطة الفاصلة. وهذا المفهوم ينطبق أشد الانطباق على انتصارنا التاريخى العظيم فى أكتوبر ١٩٧٣ لأنه من الانتصارات التى لا تنطوى تحت بند الجدل ما بين مؤيد ومعارض. فلقد اعترف به العدو قبل الصديق، فقد كان صورة مجسدة للانضباط فى أروع صوره.

وعلى الرغم من الانتصار الباهر الدى أذهل به المصريون العالم فى أكتوبر ١٩٧٣، وكان إعجازا عسكريا بمعنى الكلمة؛ فإن حياتنا المدنية لم تتشرب بعد قيم الانضباط والدقة والمنهج العلمى من هذا الانجاز المعجز. فمن الممكن تتبع مظاهر التواكل والارتجال والعفوية فى الأداء المدنى والبيروقراطى خاصة فى الجهاز الحكومى المتضخم والمترهل والمتورم. ولنا أن نتخيل ماذا كان يمكن أن يحدث لنا فى حرب أكتوبر لو أننا اتبعنا الأساليب الحكومية فى إصدار الأوامر وتنفيذ التعليمات؟! كما نملك أن نتخيل أيضا التغيير الجذرى الذى يمكن أن يطرأ على الجهاز الحكومى إذا طبقنا عليه نفس الأساليب التى تتبعها قواتنا المسلحة فى إصدار الأمر من أعلى مستوى قيادى كى يصل وينفذ بنفس الحيوية على أصغر مستوى.

لا يعنى هذا أن نطالب بهيمنة الحياة العسكرية على الحياة المدنية، بل يعنى حاجتنا الملحة والضرورية إلى تطبيق أساليب الانضباط التنفيذى الذى يميز الحياة العسكرية. فإذا كان الانضباط من أهم سمات الحياة العسكرية، فهو من أهم خصائص الحياة المدنية أيضا. بل إن أهم خاصية من خصائص

الديمقراطية أنها تحدد الفواصل بين الحرية والمسئولية حتى تصل فى نهاية الأمر إلى الحسم الذى يضع الأمور فى نصابها. والديمقراطية أبعد ما تكون عن التسيب والتميع والتساهل والارتجال والتواكل والعفوية. فهذه كلها كفيلة بادخال حياتنا المدنية فى متاهات جانبية، وطرق مسدودة، ودوائر مفرغة يصعب الخروج منها، مما يؤثر على ثمار الانتصار العسكرى نفسه.

وهذه الثمار لا تتمثل فقط فى استعادة الأرض المحتلة وتحريرها، أو فى استتباب السلام فى المنطقة، أو فى إعلاء كلمة القيم الحضارية والمثل الإنسانية العليا، وإثبات وجود الإنسان المصرى على أعلى مستويات العصر، بل تكمن فى مجالات الاقتصاد والإنتاج وإتاحة فرص الرفاهية لكل مواطن. فالثمار المادية اليومية للانتصار لا تقل أبداً عن النتائج الأدبية التاريخية له، لأنه بدون الجانب المادى الملموس يصعب على الإنسان إدراك القيمة الأدبية المجردة فى حد ذاتها.

والانضباط هو أول شرط أساسى وضرورى لكى نصل إلى هذه النتيجة المادية الملموسة ونثبت للعالم أن انتصار أكتوبر لم يكن إعجازا عسكريا فحسب بل كان فاتحة لعهد حضارى جديد يتيح للأمة الانطلاق إلى آفاق العصر. فالانضباط كفيل بدفع عجلة الإنتاج بكل سرعتها وطاقتها، وإزالة كل المعوقات التى يمكن أن تعترض طريقها. وهذا الانضباط هو فى حقيقة أمره استراتيجية حضارية لا تقل فى حسمها وفاعليتها عن الاستراتيجية العسكرية التى مهدت وواكبت انتصار أكتوبر العظيم. وهذا شىء منطقى وطبيعى لأن جيشنا الذى صنع الانتصار لم يكن سوى الابن البار بهذا الشعب.

وإذا كان أكتوبر روحا وسلوكا قبل أن يكون تاريخا نفخر به أمام العالم، فإن الانضباط بدوره هو روح وسلوك نابعان من الذات قبل أن يكون مجموعة من الأوامر والنواهى مفروضة عليها من أعلى. بهذا الروح والسلوك والمنهج عبرنا أصعب مانع مائى فى التاريخ بعد أن مهدت ضربة الطيران الخاطفة الساحقة أرض المعركة لهذا العبور وتحطيم أضخم خط دفاعى خلف هذا المانع

المائى، ثم توالت التداعيات التى غيرت تاريخ المنطقة وجغرافيتها، ثم غيرت منظور العالم الخارجى كله تجاهها. ولا يعقل أن نستطيع تغيير العالم كله فى حين نعجز عن تغيير أنفسنا خاصة بعد أن أصبحت إرادتنا ملكنا فى ظل نظامنا الديمقراطى الحر على المستوى الداخلى وبعد تحقيقنا لهذا الانتصار التاريخى على المستوى الخارجى.

والانضباط تربية مستمرة ومتجددة، لا تعتمد فقط على القوانين التى تصدرها الدولة، بل تعتمد أيضا على التوعية المستمرة والمكثفة من خلال الأجهزة والمؤسسات المعنية بذلك. من هنا كان الدور الذى يتحتم على أجهزة الإعلام أن تقوم به فى مجال توعية المواطنين بأسلوب يجمع بين الروح الديمقراطى والإقناع العلمى، بحيث يترسب فى وعيهم ولا وعيهم على حد السواء أن الانضباط ليس قيدا على فكرهم وسلوكهم، إنما هو تنظيم حضارى لحياتهم اليومية بحيث يمكنهم من خلاله ممارسة حريتهم بأفضل الوسائل الممكنة. فالانضباط هو بمثابة إشارات المرور التى تمنع التناقض والتصادم بين الأفراد بصفة خاصة والفئات بصفة عامة، وبالتالى تقلل من احتمالات المعاناة والصراع فى المجتمع إلى أقل قدر ممكن. أى أن الانضباط يشكل روح الديمقراطية على الرغم من أنه يرتبط بالديكتاتورية فى ذهن ضيقى الأفق، ذلك لأن الانضباط تحت وطأة الديكتاتورية مفروض من السلطة على المواطنين، أما الأنضباط فى ظل الديمقراطية فنابع من داخل الإنسان نفسه وبملء إرادته الحرة.

ولا تقتصر توعية الجماهير على أجهزة الإعلام فحسب، بل تمتد لتشمل كل تنظيمات المجتمع ومؤسساته، بحيث يبدأ الطفل فى تشرب روح الانضباط من أبويه وأسرته، ثم يتعمق وعيه بعد ذلك من خلال المدرسة أو المعهد أو الجامعة. بعد ذلك تصبح مهمة الانضباط مهمة سهلة إلى حد كبير على مستوى أجهزة الدولة أو مشروعات الأفراد، إذ إن القائمين عليها قد تشربوا بروح الانضباط ومعناه وقيمته منذ نعومة أظافرهم، وبالتالى فإن سلوكهم الاجتماعى والإنسانى قد تشكل على هذا الأساس، حتى بصرف النظر عن

القوانين التى تنص على الانضباط وتعاقب من يخرج عن تقاليده وأصوله، إذ إن الانضباط فى هذه الحالة سيكون من الداخل بدافع من المواطن نفسه، وليس من الخارج نتيجة للخوف من الوقوع تحت طائلة القانون.

ويضرب مبارك المثل بالدول الآسيوية الثمانى التى تمسكت بالانضباط فحققت انجازاً مذهلاً دفع بها إلى الصفوف الأولى من دول الحضارة المعاصرة لدرجة أن أطلق عليها مصطلح «النمور الآسيوية». يقول فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣:

«لقد استطاعت الدول الآسيوية الثمانى التى حققت طفرة هائلة فى النمو الاقتصادى وفى القدرة التصديرية خلال العقدين الأخيرين، أن تنجز هذا الحجم المذهل من التقدم الاقتصادى من خلال وجود فاعل لدور الدولة أسهم فى تحقيق الانضباط فى العمل وفى توجيه الائتمان إلى الصناعات الاستراتيجية وفى السيطرة على التدفقات الرأسمالية. لم تحقق الدول الثمانى انجازها الضخم من خلال التمسك بصيغة محددة للنظام الديمقراطى، أو من خلال الالتزام بالنهج الليبرالى المطلق لقوانين الاقتصاد الحر، استنادا إلى مبدأ دع الأمور تمضى دون تدخل بل إنها حققت هذا الإنجاز من خلال دور فاعل للدولة، استطاع أن يعبىء الموارد البشرية والطبيعية لخدمة أهداف التنمية والتطوير. وقد اقتضى تحقيق ذلك كله، فى تلك الدول أعلى درجات الانضباط والتنظيم فى حركة المجتمع وسلوك الأفراد من أجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادى».

فإذا كان الانضباط يمثل استراتيجية حضارية شاملة بهذا الشكل، فإنه يشكل دعامة رئيسية للأمن القومى الذى لا يستطيع أن يستغنى عنه. ولذلك من الخطأ أن نحصر مفهومنا للانضباط فى الشارع المصرى وفى الحفاظ على مظهره الحضارى. فإذا كان هذا المظهر من الأهمية بمكان فإنه لا يتعدى كونه أحد مظاهر روح الانضباط الذى يعد قيمة جوهرية قبل أن يكون مجرد قانون ومظهر. لذلك تحتاج ممارسته إلى الاستمرار والإصرار حتى يتحول إلى

جزء حيوى وعضوى من شخصيتنا القومية وفكرنا الديمقراطي وسلوكنا اليومي. وهذا ليس بالأمر العسير علينا خاصة وأن حضارتنا ـ التي كانت الحضارة الأم لكل الحضارات الإنسانية ـ قامت أساسا على روح الانضباط. يكفى أن نسأل أنفسنا ببساطة عن الأسلوب الذى بنى به الفراعنة الأهرامات أو المعابد العملاقة، والأسلوب الذى بسط به تحتمس الثالث ورمسيس الثانى الإمبراطورية المصرية حتى امتدت إلى حدود تركيا شمالا، وتونس غربا، والسودان جنوبا. ألم يقم كل هذا على روح الانضباط والنظام الذى بدونه لا يمكن أن تقوم قائمة لأية حضارة؟!

وعندما يؤكد مبارك قيمة الانضباط وضرورته فذلك لثقته أننا لسنا عاجزين عن الالتزام به، لكن مشكلتنا أننا لم نمارسه بما فيه الكفاية، في حين أن الشعوب التى سبقتنا فى مضمار الحضارة تربى أبناءها على أنه من المقدسات التى يجب ألا تمس، لأن أى مساس به معناه ضياع الحد الفاصل بين الحقوق والواجبات، وبالتالى ضياع الديمقراطية واختلاط الحابل بالنابل، وتحويل الحياة إلى غابة يفترس فيها القوى الضعيف، والغنى الفقير. إن روح الانضباط لا ينهض على الخوف من العقاب أو الطمع فى الثواب، بل تمارس لأنها متعة فى ذاتها بفعل التعود عليها منذ الصغر. وإذا كانت التربية الصالحة للفرد من الضرورة بمكان، فإن ضرورتها تتضاعف بالنسبة للشعب ككل. خاصة أن جانب التربية والتوعية فى مجال النظام والانضباط أخطر بكثير من إصدار القوانين التى تفرض على المواطنين من السلطة. وغالبا ما يعنى الفرض العلوى عدم الاقتناع مما يؤدى إلى ابتكار حيل وأساليب لم تكن تخطر على بال بشر للتهرب من تطبيق هذه القوانين أو من العقاب الذى تنص عليه. وأى إهدار أو تلاعب بالانضباط لابد أن يسد مسالك الممارسة الديمقراطية ويضع الأمن القومى فى مهب رياح لا يستطيع أحد أن يتنبأ باتجاهاتها. يقول مبارك فى ١٥ نوفمبر ١٩٩١ :

«إن إيمانى العميق بالديمقراطية لا ينبع فقط من إعجابى بالمقدمات النظرية التى تقوم عليها، لكنه يعود بنفس القدر إلى اقتناعى العميق بأن

الديمقراطية هى أفضل السبل لترتيب الأوضاع السياسية فى البلاد، وإحاطتها بسياج قوى يصون مسيرة الوطن ويعصمها من الهزات، والأنواء، وأكثر ما يؤلمنى أن البعض منا لم يزل يتصور الديمقراطية مسخا مشوها من فوضى السلوك والمواقف دون التزام بالضوابط التى ينعقد عليها الإجماع الوطنى ودون اعتبار لمصالح الوطن العليا».

ولم يحدث أن اهتز إيمان مبارك لحظة واحدة بالديمقراطية التى يرى فيها البعض سببا مباشرا لبعض الظواهر السلبية المؤسفة. فهو يؤكد دائما أن العيب يكمن فى هؤلاء الذين يتشدقون بالديمقراطية ويتمسحون بأهدابها وهم أبعد ما يكونون عنها فكراً والتزاماً وممارسة، بل إنهم - فى نظره - خصوم للديمقراطية التى لا تمت للفوضى بصلة وإنما هى إطار ارتضاه المجتمع لصيانة العمل الوطنى عن طريق تعدد الاتجاهات والاجتهادات التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف القومية، وإفساح مجال المشاركة النشطة أمام كل مواطن صالح مستعد لأداء ضريبة العمل العام ووضع مسئولية الوطن فوق كل اعتبار. يقول مبارك فى نفس خطابه السابق ذكره :

«الديمقراطية ليست أشكالا فارغة، أو قوالب صماء تفتقر إلى الجوهر والمضمون، وليست شعارات كاذبة أو هتافات جوفاء تلبس الزور ثياب الحق، انحرافا عن الصالح العام، لهؤلاء أقول: كفاكم تشدقا بالديمقراطية وتعلقا بأهدابها. كفاكم استخفافا بوعى الجماهير واستهزاء بقدرتها على التمييز بين الحق والباطل والغث والسمين».

ولا شك أن هؤلاء الصائدين فى الماء العكر هم الأعداء الفعليون للديمقراطية والتقدم والأمن والانضباط. ولذلك فنحن فى أشد الحاجة إلى استراتيجية طويلة النفس لكى تنجح سياسة الانضباط التى نهدف إلى تطبيقها على أساس ديمقراطى سليم. فلابد من القيام بالدراسات السيكلوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لطبيعة شعبنا وشخصيته الحضارية ونوعية الظروف الراهنة التى يمر بها. فإذا كانت هذه الطبيعة من الثوابت التى

صمدت للزمن آلاف السنين، فإن المتغيرات التى تتمثل فى الظروف الراهنة لابد أن تتفاعل مع هذه الثوابت بطريقة أو بأخرى، مما يحتم تحليل العلاقة العضوية بين الطبيعة الثابتة والظروف المتغيرة لاختبار المعدن الحقيقى للشعب المصرى. بعد ذلك يمكننا أن نضع استراتيجية شاملة للنظام والانضباط بحيث تحتوى الأمة كلها.

والانضباط لا يمكن أن يكون حملة طارئة أو مؤقتة مركزة على مظاهر التسيب فى الشارع المصرى فقط، بل يجب أن ينتقل إلى داخل الإنسان المصرى. وبطبيعة الأمر فإن التطور الذى يأتى نتيجة للتوعية الديمقراطية والتربية الوطنية يستغرق وقتا طويلا حتى يؤتى ثماره المرجوة. فليس بسن القوانين يتغير السلوك الإنسانى، بل لابد من استخدام سلاح الإقناع القائم على المصداقية الحقيقية، أى الأسلوب الديمقراطى الذى يشعر المواطن أن المسئولين يحترمون عقليته، ويقدرون ظروفه، ويحسون بمشاعره، ويتحركون معه فى هذا النطاق من أجل المزيد من الانضباط الحضارى. خاصة وأن رئيس البلاد وقائدها يضرب القدوة العملية فى هذا المجال، فهو يشعر بنبض المواطن العادى ويحترم عقليته، ويقدر ظروف الطبقات الكادحة ويضعها دائما فى اعتباره سواء على مستوى القرارات أو القوانين.

هنا يتحتم على القادة والمسئولين، كل فى موقعه، أن يحذوا حذو رئيس البلاد. فالتوعية ليست مجرد تعليم أو وعظ أو إرشاد، إنما تتمثل أساسا فى تقديم القدوة الحسنة والسلوك العملى الذى يجبر الآخرين على احترامه والاقتناع به نتيجة لمصداقية القدوة التى لا يخطئها أحد، وبالتالى على ممارسته والسير على نهجه. ومع مرور الزمن تتحول الممارسة إلى جزء لا يتجزأ من السلوك اليومى للفرد، ومن الشخصية القومية للأمة. إذ إن الانضباط فى هذه الحالة سينتقل إلى العقل الباطن للإنسان ثم إلى الضمير الجمعى للأمة بحيث يصبح التصرف على أساسه تلقائيا بلا تكلف أو افتعال.

بهذا المنهج لن نحتاج إلى القيام بحملات طارئة للانضباط لأننا سنلمسه فى كل مناحى حياتنا سواء فى الشارع أو البيت أو المدرسة أو المصنع أو الحقل

أو المصلحة أو المؤسسة أو الشركة. ولا شك أن حياتنا ستصبح أكثر يسراً وبهجة عندما يحصل كل واحد منا على حقوقه كاملة فى مقابل قيامه بأداء واجباته كاملة أيضا. إذ إن روح الانضباط - شأنه فى ذلك شأن جوهر الديمقراطية - تحتم التوازن الدقيق بين الحقوق والواجبات لكى يصبح الانضباط نابعا من داخل الإنسان وغير مفروض عليه من خارجه.

ومن الطبيعى أن تضرب قواتنا المسلحة المثل الأعلى للانضباط فى حياتنا، وبالتالى يجب أن تنتقل هذه القدوة إلى حياتنا المدنية لعدم وجود أية حواجز بينها وبين الحياة العسكرية. فالعسكريون والمدنيون أبناء شعب واحد، وأى إنجاز لقواتنا المسلحة هو دفعة لحياتنا المدنية إلى الأمام، وأية انطلاقة لحياتنا المدنية هى تدعيم لقواتنا المسلحة. وقد يظن السذج أن المهمة القومية للقوات المسلحة قاصرة على زمن الحرب وعليها أن تتراجع إلى الظل فى زمن السلم. وهذه سذاجة لا تدرك أن القوات المسلحة هى الدرع الواقية لأمن الوطن سواء فى الحرب أو السلم الذى تبدو فيه الحياة المدنية فى أشد الحاجة إلى الخبرات العسكرية خاصة فى مجالَ تشييد البنية الأساسية. وفى هذا يقول مبارك:

«إنه لابد أن تكون لمصر دائما قواتها المسلحة القادرة على حماية مقدرات هذه الأمة وحماية استقلال القرار الوطنى والإرادة الحرة، لأننا بدون قوات مسلحة قادرة، نكون قد تركنا مصير الأمة وإرادتها عبثا فى مهب أية ريح قادمة من الشرق أو من الغرب، من الشمال أو الجنوب. إن حاجة مصر إلى جيش قوى لا تتعارض مع السلام الذى لايزال أمامه شوط كبير حتى يصبح سلاما شاملا وعادلا، والذين يطلقون التكهنات الكاذبة حول تقليص حجم الجيش المصرى، لا يدركون أنه بدون هذا الجيش القوى، يصبح الحديث عن الاستقلال والإرادة الوطنية، مجرد أوهام فارغة. إن الجيش هو جزء من الشعب، ولابد أن يساير أوضاع الشعب ومشاكله. والجيش ليس طبقة بذاتها ولكنه من نسيج هذه الأمة ومن صلبها».

قال مبارك هذا الكلام إبان التحرير الكامل لسيناء، وقد أكده مرة أخرى فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة العيد الثلاثين لثورة ٢٣ يوليو (يوليو ١٩٨٢) حين قال إن مصر ذات القدرة الذاتية التى تعمل وتنتج فى جو من الأمن الداخلى والخارجى، تستطيع أن تؤدى دورها وأن تقوم بمسئولياتها كدولة عربية تؤمن بأن من أهم واجباتها حماية الأمة العربية من الأخطار التى تداهمها وتهدد كيانها فى الصميم، وتمس الأمن الاستراتيجى المصرى. ولابد أن يضع الجميع فى اعتبارهم أن نقطة الارتكاز الصحيحة تتمثل فى الإرادة المصرية، والقوة الذاتية المصرية التى تحافظ على أمنها واستقرارها، وتتجه بنوايا صادقة للمصريين للعمل والإنتاج. فهذا هو مصدر القوة الرئيسى لصوت مصر القادرة على التصدى للمغامرات والأطماع والنوايا الشريرة التى تتربص بنا. وهذا هو الضمان الأكبر لقدرة مصر على رفض المساومات المشبوهة والصفقات الباطلة لقهر إرادة الأمة العربية.

وقد مرت السنوات منذ ذلك الحين كى تثبت صدق الرؤية المستقبلية ودقتها عند حسنى مبارك. فبرغم استقرار السلام بين مصر واسرائيل، فإن تيارات أخرى، لم تكن تخطر ببال أحد، قد عصفت بالأمة العربية، ولولا وجود مصر وقواتها المسلحة كنقطة ارتكاز للأمة العربية كلها، لتفتت المنطقة العربية وأصبح من الصعب رسم خريطة لها متميزة الملامح. من هنا كانت نظرة مبارك إلى الأمن القومى المصرى على أنه الركيزة الأساسية الصلبة للأمن القومى العربى. يقول فى خطابه أمام مجلس الشعب فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧:

«إن دور مصر فى المجال العربى هو الإسهام فى حماية الأمن القومى للأمة العربية والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها. وهذا يتطلب توفر العناصر الآتية:

١ ـ التوصل إلى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العربية.

٢ ـ الحفاظ على استقلال الإرادة العربية.

٣ ـ التزام كل قطر عربى باحترام المواثيق الأساسية للحركة العربية الواحدة.

٤ ـ الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل وبعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى.

٥ ـ التوصل إلى صياغة الأساس الذى يحكم العلاقات بين الدول العربية والدول غير العربية الموجودة بالمنطقة.

٦ ـ تعزيز الجبهة العربية عن طريق تعميق التضامن العربى.

٧ ـ الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية فى الوطن العربى».

هذه هى استراتيجية الأمن القومى العربى كما يرسمها مبارك، لكن التمزق العربى كثيرا ما يشوش على هذه الاستراتيجية. ومع ذلك لم يمل مبارك التذكير بضرورة هذه الاستراتيجية التى تصد عن الأمة العربية أخطاراً كثيرة إذا ما تم تطبيقها. ففى حديث لصحيفة «لوفيجارو» الفرنسية فى ١٤ يناير ١٩٨٤ قال مبارك:

«أقول دائما: يا عرب! يجب أن تجلسوا لتصنعوا استراتيجية موحدة.. اتفقوا على الأهداف، على أن تكون طريقة التنفيذ مرنة، فالأمن القومى موضوع هام».

وفى المؤتمر الصحفى المشترك فى طبرق فى ٢٤ مارس ١٩٩٠ قال مبارك:

«إن مصر تبذل أقصى ما فى وسعها كى يتفق العالم العربى على استراتيجية واحدة، يجب أن ننهى خلافاتنا وتوحد كلمتنا على الأقل».

وموقف مبارك من حرب الخليج أكبر دليل عملى على حرصه على حماية الأمن القومى العربى بكل الوسائل الممكنة. فقد وقفت مصر بكل طاقاتها العسكرية والمدنية لمساندة العراق ضد العدوان الإيرانى عليها حتى استطاعت أن تحرر أراضيها وأن يستعيد الأمن القومى العربى رسوخه عند البواية الشرقية للوطن العربى. ومن نفس المنطلق الأمنى القومى وقفت مصر مع الكويت ضد العدوان العراقى عليها. فهى إحدى دول جامعة الدول العربية وأحد أعضاء المنظمات الدولية. وقد أدى العدوان العراقى على الكويت إلى تأثير سلبى هائل على مكاسب التضامن العربى فى الثمانينيات كلها سواء فى مجال الأمن القومى أو بناء الثقة بين دول وحكومات العالم العربى سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى.

ويحلل مبارك التداعيات الخطيرة التى ترتبت على عملية غزو الكويت فى لقائه مع كبار الكتاب بالقاهرة فى ٨ يناير ١٩٩١ فيقول:

«لقد مكثت ثمانى سنوات أبنى وأعيد بناء التضامن العربى. كان الباقى سوريا فقط حتى جاءت عملية صدام فورطت الدنيا. الموضوع يحتاج منا أن نبدأ من نقطة الصفر».

كانت القضية بالنسبة لمبارك أشمل من غزو العراق للكويت، كانت قضيته هى الأمن القومى العربى برمته، إذ أصبحت الأمة العربية بعد الغزو معرضة للاختراق من كل المتربصين بها. فقد كان هذا الغزو بمثابة خلية سرطانية نبتت فى الجسم العربى وجعلته مهددا من الداخل والخارج على حد سواء. وقد بذل مبارك المستحيل لوقف انتشار هذه الخلية فى بدايتها حتى لا يحتاج الأمر إلى عملية استئصال ضخمة يمكن أن تصيب الجسم العربى بالتشوه والعجز. ولذلك كانت المهمة الأولى عقب عملية الغزو العراقى للكويت هى قضية الأمن القومى العربى التى تأتى على رأس القضايا التى عانت أشد المعاناة من العدوان العراقى. يقول مبارك فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ٣ مارس ١٩٩١:

«إن قضية الأمن العربى، قضية بالغة الأهمية، جديرة بالأولوية بعد أن تعرضت الأمة العربية لأخطر تهديد فى الكيان والمصير بالغزو العراقى للكويت، وكل ما تبع ذلك من كوارث وأهوال. لن يكون الأمن العربى إلا عربيا فيه كل الحصانة والحماية لهذه المنطقة من العالم».

وكانت المهمة القومية التى تصدت لها القيادة المصرية بعد أزمة الخليج هى العمل على استعادة جو الثقة وبنائها فى العلاقات بين الدول العربية. يقول مبارك فى نفس الخطاب:

«علينا أن نبذل قصارى جهدنا لاستعادة الثقة فى محيط الأسرة العربية فى أقرب وقت ممكن حتى لا تستشرى الشكوك وتتعمق الفرقة فى صفوفنا، فلا يمكن أن تقوم أمة بأى عمل مشترك إذا كان الشك والريبة يسيطران على عقول أبنائها».

فلا يمكن أن يكون للأمن القومى العربى وجود فى ظل الشكوك والخلافات وغير ذلك من عوامل الفرقة. يضيف مبارك قائلا فى نفس خطابه السابق:

«علينا أن نضاعف الجهد خلال الأشهر والأعوام القادمة من أجل تسوية الخلافات القائمة بين كافة الأقطار. فى مقدمتها الخلافات على الحدود، حتى إذا تطلب الأمر ابتكار آليات جديدة تزيد من قدرتنا على التغلب على المشاكل والصعاب التى تعكر صفو العلاقات العربية».

وقد عاد مبارك إلى تأكيد نفس التوجه فى خطابه فى عيد العمال فى ١ مايو ١٩٩١ عندما قال:

«أول ملامح هذه المرحلة هو تزايد الحاجة إلى تعزيز الأمن الفردى والجماعى لدول المنطقة، وتزايد الأخطار التى أصبحت الشعوب ترى أنها تهدد سلامتها واستقرارها.. إننا نرحب بالنظر فى أى مدخل يطرح لتحقيق هذا الغرض طالما كان متفقا مع مبادئنا وسياستنا، ومؤديا إلى تعزيز الأمن القومى

للأمة العربية بمفهومه الواسع الذى يتجاوز البعد العسكرى، ويمتد إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والنسيج الاجتماعى فى الوطن العربى على امتداده».

هذا هو المفهوم الاستراتيجى الشامل للأمن القومى العربى عند مبارك. فهو ليس أمنا عسكريا فحسب بل هو أيضا أمن سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى للوطن العربى كله. يضيف مبارك قائلا فى نفس الخطاب السابق:

«أحمد الله أن لقاءنا اليوم يجرى ومصر تضطلع بدور أساسى فى بناء جديد يحقق الأمن العربى على أسس جديدة تقوم على روابط حقيقية من الأخوة العربية والمصالح المشتركة، ويمثل نقطة بداية لحياة عربية جديدة تسعى إلى تعويض ما فات، وتأخذ الدرس والعبرة من كل تجارب الماضى والحاضر القريب.. وهى ترسم صورة واقعية لمستقبل تتحقق فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة بما يؤدى إلى استقرار عربى يدعم دوراً يجب أن تؤديه فى بناء النظام العالمى الجديد».

وقد تجلى مفهوم الأمن القومى العربى عند حسنى مبارك فى معالجته لأزمة الخليج. وهو مفهوم كشف عن رؤيته المستقبلية التى استشفت كل الاخطار المحتملة نتيجة الغزو العراقى، وكان من الممكن أن تتجنب الأمة العربية كل هذه الكوارث لو اقتنع القادة العراقيون بنداءات وتحذيرات مبارك. لكن مواصلة العناد أدت إلى كل ما سبق أن حذر منه مبارك الذى حاول قدر استطاعته الحفاظ على أمن الكويت وأمن العراق فى آن واحد. وقد أثبتت كل التداعيات المأسوية التى وقعت للكويت ثم للعراق أن توجهات مبارك ونداءاته وتحذيراته كانت قراءة فى صفحات المستقبل. وكان هذا شأنه منذ بداية الأزمة إذ يقول فى كلمته لافتتاح القمة العربية الطارئة بالقاهرة فى ١١ أغسطس ١٩٩٠:

«إننا جميعا حريصون على العراق بكل ما يمثله الشعب.. الحضارة.. القدرة.. الدور. وليس منا من يقبل التفريط فى أى عنصر من هذه العناصر

الأساسية فى البنيان العربى. ويعلم الله أن هذا الحرص على العراق ومنجزاته وسيادته كان هو السبب الذى دفعنا جميعا إلى التسابق من أجل احتواء الأزمة التى ثارت بسبب خلافات بين العراق ودولة الكويت الشقيقتين والتى تحتل فى قلوبنا جميعا مكانة لا تختلف عن مكانة الآخر. ولذا فنحن لا ننحاز لطرف على حساب الآخر لأن مفهوم الأمة لدينا يستلزم أن نسلم أولا وقبل كل شىء بأن جميع الأقطار العربية تحتل نفس الموقع فى الإطار العربى بصرف النظر عما تملكه من عناصر القوة البشرية أو المادية أو العسكرية لأن القوة هى قوة العرب جميعا وليست قوة طرف أو آخر أو قوة دولة على حساب دولة أخرى. وبغير هذا لا ينبغى لنا أن نستخدم تعبير الأمة العربية».

وكان مبارك قد بذل جهودا جبارة لجمع الشمل العربى فى هذه القمة العربية الطارئة بالقاهرة لاحتواء الأزمة قبل انفجاراتها الدولية المحتملة. وقام باتصالات لا حصر لها، ومؤتمرات صحفية متتابعة، ونداءات متكررة تؤكد هول الكوارث المقدمة عليها الأمة العربية لو تركت تفاعلات الأزمة المتصاعدة على ما هى عليه. كان فى سباق رهيب مع الزمن منذ اليوم الأول لوقوع الغزو العراقى للكويت إذ سرعان ما عقد مؤتمرا صحفيا عالميا بمقر الرئاسة بمصر الجديدة قال فيه:

«تمر البلاد أو الأمة العربية ـ ولقد عهدتم منى فى جميع المواقف أن أتكلم معكم بصراحة تامة عن أى حدث داخلى أو خارجى يمس مصر أو يمس الأمن القومى العربى. لا يحدونى فى هذا سوى الحفاظ على المصالح الحيوية للأمة العربية وتوفير الشروط الضرورية لحماية حقوقها ومقدساتها، وتمكينها من مواجهة التحديات التى تعترض مسيرتها فى هذا العصر الحافل بالإنجازات والأخطار فى نفس الوقت.

واليوم، أجد لزاما على أن أطرح عليكم تصورى لموقف ينذر بأخطار بالغة.. بل قد تكون مدمرة وصعبة لكافة شعوب الأمة العربية دون استثناء.. هى أخطار لها أبعاد اقليمية ودولية لم نشهد لها مثيلا من قبل، ولذلك فإنه

يجب علينا جميعا أن نأخذها بما تستحقه من اهتمام وحذر بالغ، وأن نتعرف معا على الآثار الوخيمة التى يمكن أن تنتج عن استمرارها».

لم تكن أزمة الخليج بالنسبة لمبارك أزمة سياسية تقليدية بل كانت شرخا خطيرا فى جدار الأمن القومى العربى. وكانت كل محاولات مبارك منذ وقوع الأزمة بمثابة سد وترميم هذا الشرخ قبل أن ينهار الجدار بأكمله وتتعرى الأمة العربية ظهراً وصدراً أمام السهام المسمومة لخصومها. يقول فى ١١ أغسطس ١٩٩٠ فى افتتاحه للقمة الطارئة:

«إن مفهوم الأمن القومى العربى وهو موضوع فى غاية الأهمية لأن الأمن هو أساس الوجود. وهو الشرط الأساسى الذى لا غنى عنه للبقاء والتطور والتقدم والعنصر الذى يجعل الإنسان قادرا على الإنجاز والإبداع. وقد بذلت محاولات عديدة للتوصل إلى رؤية مشتركة للأمن القومى العربى نتفق عليها ونتبناها ونلتزم بها. لقد تطرقنا إلى هذا الموضوع فى كثير من مداولاتنا فى مؤتمر قمة الرباط الأخير. ومازال هناك الكثير الذى يمكن إضافته حتى تتبلور تلك الرؤية المتكاملة مستوحاة من المواقف التى وقفناها ومن إيماننا بالعلاقة المصيرية التى تربطنا وتعرفنا بالأخطار التى تواجهنا. وعندما نتوصل إلى صياغة هذا المفهوم الموحد للأمن العربى فإنه يكون طبيعيا عندئذ أن نتفق على اقتسام المسئولية والتبعات، كل فى حدود قدرته وطاقته طالما أننا سوف نقتسم المكاسب الناتجة عن اقامة نظام منيع للأمن القومى العربى يحمى مصالحنا ويذود عن ديارنا ومقدساتنا».

ولو استمعت القيادة العراقية إلى صوت الحكمة والمنطق الذى ظل مبارك يعلنه على رؤوس الأشهاد طوال فترة الأزمة لما جرى ما جرى، ولما وقعت العراق فى هوة المحنة التى لاتزال تعانى منها. لكن عندما بلغت المحنة العراقية حدود تقسيم أرض العراق إلى دويلات تصدى مبارك لهذا المخطط وكشفه للعالم أجمع، وأصبح فى مقدمة المدافعين عن وحدة أراضى العراق كما كان فى طليعة المؤيدين لتحرير أراضى الكويت. فالأمن القومى العربى عنده

استراتيجية شاملة لا تتجزأ ولا تنحاز إلى طرف ضد آخر، وإنما تنحاز إلى جانب الحق العربى وأمنه القومى.

وهى نفس الاستراتيجية التى احتوى بها القضية الفلسطينية التى رأى فيها جوهر الصراع فى الشرق الأوسط ومصدره على حد قوله فى حفل عشاء أقيم لرئيس الوزراء اليابانى فى ٢٤ فبراير ١٩٨٦ . وهو نفس التوجه الذى أكده من قبل فى ٢٨ يناير ١٩٨٢ فى حديث للتليفزيون الإيطالى عندما قال إنه إذا توصلنا إلى حل شامل للمشكلة الفلسطينية فسوف يسود السلام جميع أنحاء المنطقة التى نعيش فيها. كما قال فى مؤتمر صحفى فى بون فى ٢٨ فبراير ١٩٨٢ إن حل القضية الفلسطينية هو مفتاح الحل الشامل فى الشرق الأوسط وبالتالى فهو المدخل الطبيعى للسلام والاستقرار فى المنطقة.

والسلام العادل هو الترجمة العملية للأمن القومىّ العربى عند حسنى مبارك أو كما قال فى خطابه فى مؤتمر دول عدم الانحياز فى ١٥ فبراير ١٩٨٣ إنه يتحتم علينا أن نمضى قدما فى بناء السلام بكل ما نمتلك من قوة وعزيمة، ونعمل على توسيع نطاقه حتى ينشر آثاره الحميدة على كافة شعوب المنطقة وفى مقدمتها الشعب الفلسطينى. خاصة وأن دور مصر التاريخى والقومى كان دائما دور صانع السلام وحامى الأمن القومى العربى. يقول فى ٢٢ يوليو ١٩٩١:

«آن لنا أن نتوصل مع الأقطار العربية الشقيقة التى تشاركنا الحرص على المصالح القومية العليا إلى صياغة مشتركة للأسلوب الأمثل لتحقيق استراتيجية عملية ملموسة على طريق العمل العربى الموحد».

وإذا كان هدف استراتيجية مبارك هو تحقيق السلام العادل الدائم فى المنطقة كلها، فإن الوسيلة إلى تحقيق هذا الهدف هى الوسيلة السلمية المتحضرة: المفاوضات. وهى وسيلة ديمقراطية بطبعها لأنها تعتمد على تبادل الآراء مهما تباعدت، والتحلى بالصبر وسعة الصدر، والاتفاق على أن الحرب الحديثة أصبحت ضرراً يحيق بكل الأطراف المتورطة فيها بحيث لا

نستطيع أن نقول على وجه التحديد أن هذا منتصر وهذا منهزم. خاصة وأن الأمن القومى ذاته لا يستطيع أن يستقر إلا على أسس ديمقراطية تنال رضاء كل الأطراف المعنية.

من هنا كانت العلاقة العضوية بين الممارسة الديمقراطية والأمن القومى فى تجربة مبارك الديمقراطية التى شكلت القاعدة الراسخة التى نهض عليها الأمن القومى المصرى الذى شكل بدوره القاعدة التى انطلقت منها السياسة المصرية لحماية الأمن القومى العربى ودعمه.

ومع ذلك فإن تجربة مبارك الديمقراطية ليست مجرد مبادىء نظرية يطالب بتطبيقها بل هى منهج عملى يحيل كل المبادىء إلى إنجازات مادية ملموسة على أرض الواقع. فالأمن القومى المصرى مثلا لا يمكن أن ينهض على مجرد شعارات وخطب وتصريحات، بل لابد من وجود القاعدة المادية الراسخة التى تدعمه وتمنحه القوة الفعالة والطاقة التى تمكنه من الاستقرار والاستتباب والاستمرار. من هنا كانت البنية الأساسية والآليات الاقتصادية تلعبان دوراً حاسماً وحيوياً فى ترسيخ الأمن القومى وتعميق التجربة الديمقراطية. ولذلك آثرنا أن يكون الفصلان التاليان فى هذه الدراسة عن البنية الأساسية والآليات الاقتصادية فى تجربة مبارك الديمقراطية التى تشكل منظومة حضارية وفكرية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وإنسانية متكاملة.

الفصل الثالث

البنية الأساسية

البنية الأساسية

تنهض البنية الأساسية فى تجربة مبارك الديمقراطية على دعامتين أساسيتين لا غنى لإحداهما عن الأخرى هما: بناء الإنسان على المستوى الفكرى والعقلى والوجدانى والروحى والبدنى، وبناء المجتمع على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. وهى استراتيجية لا تحتاج إلى دوى إعلامى أو شعارات رنانة أو ومضات تبهر العيون ولو مؤقتا بقدر ما تحتاج إلى منهج عقلانى، وصبر جميل، وطول نفس، وجهد دءوب قد يستغرق سنوات طويلة.

والأضواء الإعلامية والسياسية تلهث وتدور حول القمة البارزة أو الحدث المدوى، أما القاعدة المتوارية عن العيون أو الآذان فلا تشكل إغراء قويا لها. وبرغم ذلك فإن هذه القاعدة أو البنية الأساسية تعد الشغل الشاغل لحسنى مبارك الذى يرى فى الزعامة والقيادة خدمة علمية عملية مستمرة لكل قطاعات الشعب، خاصة تلك التى تربض عند القاعدة وتسعى إلى تحسين أحوالها المعيشية بقدر الإمكان. أما النجومية المتألقة على القمة فى أعقاب حدث مدو قد يكون قد افتعل لدويه الذى يصم الآذان ويشغل الأذهان عن أساسيات المعيشة وضروراتها، فهذا النوع من النجومية لا يبهر حسنى مبارك ولا يسعى إليه لأن الأمم فى نظره لا تنهض على الإبهار الإعلامى وإنما على البنية الأساسية الراسخة والمتطورة والمتجددة فى دأب وصبر وهدوء.

وفى الدول التى تتمتع بمناخ ديمقراطى حر جديد عليها، يرى الإعلام أن العنصر المثير الزاخر بالتوابل فى البنية الأساسية يكمن فى السلبيات التى قد

تقع بين الحين والآخر فى عملية البناء، ولذلك فهو يركز عليها الأضواء وكأنها سبق صحفى يهم القراء. وبالطبع فالممارسة الديمقراطية تمنح الإعلام هذا الحق بل إنها تعتبره وظيفته التى يجب أن يحرص على أدائها حتى لا تنحرف المسيرة عن جادة الصواب. لكن المشكلة أن هذا الإعلام الذى يتنفس نسمات الديمقراطية الندية ويستمتع بها، يرى فى ايجابيات البنية الأساسية أمراً مفروغاً منه أو تحصيل حاصل لا يستحق تركيز الأضواء عليها أو حتى الالتفات إليها. فكم من مشروع كبير يفاجأ به المرء عندما يراه بعينه جديدا شامخا فى شتى أرجاء البلاد، وهو يفاجأ لأن ذكره لم يرد من قبل من خلال أجهزة الإعلام، خاصة إذا كان من المشروعات التى لم يفتتحها الرئيس بنفسه. ولا يعقل أن يقوم الرئيس بافتتاح كل المشروعات الجديدة حتى يلتفت إليها الإعلام.

والجدير بالذكر أن إيجابيات البنية الأساسية ليست أمراً مفروغا منه أو تحصيل حاصل على الإطلاق، خاصة أنها تنجز فى ظروف بالغة الصعوبة، يكفى أن نذكر المشاكل الاقتصادية الخاصة بالتمويل على سبيل المثال. بل إن المشاكل التى وقفت عقبة فى سبيل الإنجاز وتم التغلب عليها بحيث أصبح المشروع حقيقة راسخة على أرض مصر، هذه المشاكل والعقبات يمكن أن تصبح مادة إعلامية مثيرة للغاية تؤكد للجمهور أن الإرادة المصرية قادرة على تذليل العقبات التى تقف فى وجه مسيرتها. لكن يبدو أن الحرمان الطويل من نقد السلبيات أدى إلى فتح شهية الإعلام عليها حتى يستمتع بالمناخ الديمقراطى الجديد بقدر إمكانه. ولم يفعل مبارك شيئا فى هذا المجال سوى التنبيه إلى حق الإيجابيات أيضا فى أخذ نصيبها من الأضواء الإعلامية حتى يطمئن المواطنون إلى أن البنية الأساسية بخير، وأن السلبيات التى قد تقع بين الحين والآخر هى ظواهر طبيعية لأن الكمال لله وحده. فإذا كانت الديكتاتورية تعنى التركيز فقط على الإيجابيات والتسبيح بحمدها ليل نهار، وهى إيجابيات كثيرا ما تنقلب إلى كوارث، فإنه ليس من المعقول أن تعنى الممارسة الديمقراطية بمجرد نقد للسلبيات، لأن المصداقية الإعلامية تحتم توضيح كل

جوانب الصورة السلبى والإيجابى منها على حد السواء. وإذا كانت الديكتاتورية تميل إلى استخدام أساليب التهييج الإعلامى الذى يؤكد فى كل لحظة أن الزعيم قد أتى بما لم تأت به الأوائل، وافتعال الإثارة التى تشغل الأذهان بلا مبرر موضوعى؛ فإن الممارسة الديمقراطية الحقيقية تميل إلى العقلانية الرصينة التى تخاطب العقل وتحلل كل القضايا والمشاكل والاعتبارات بمنهج علمى عملى موضوعى، خاصة وأن الزعيم الديمقراطى لا يسعى إلى شعبية جماهيرية قد تتأجج نتيجة التهييج الإعلامى ثم تنطفىء بنفس السرعة إذا واجهت حقائق الحياة الراسخة كالجبال التى لا يمكن أن يزحزحها الدوى الإعلامى مهما حاول أن يصم الآذان.

ومن الواضح أن البنية الأساسية التى يكرس لها مبارك جهوده لم تنل حظها من تعريف الجمهور بها، مجرد التعريف وليس الدعاية لها. وقد يكون للإعلاميين بعض العذر فى هذا لأن البنية الأساسية تشكل منظومة معقدة ومتداخلة ومتشابكة بحيث يصعب الإلمام بها فى كثير من الأحيان، وبالتالى يصبح من الصعب تقديم صورة متكاملة لها يمكن أن ترسخ فى فكر الجمهور بطريقة مؤثرة فعالة. بل إن الأمر يزداد صعوبة فى حالة البنية الأساسية المصرية على وجه الخصوص نظرا لما عانته من إهمال وتدهور وانهيار عبر حقب طويلة شهدت من الصراعات والحروب ومظاهر الاستبداد والقهر ما يشكل سلسلة متصلة الحلقات.

والعبرة بالنظام الديمقراطى ليست فى مجرد وجود الهياكل الديمقراطية، وإنما بتوظيف تلك الهياكل فى تدعيم البنية الأساسية وتطويرها حتى يشعر الشعب بالثمار المادية الملموسة للتجربة الديمقراطية. ولذلك كانت تجربة مبارك الديمقراطية بمثابة نسق ثقافى، حضارى، ديمقراطى، يتضمن عناصر متشابكة ومتساندة وظيفيا، أبرزها الإيمان بالمشاركة السياسية، وتوفر روح المبادرة، والتسامح الفكرى المتبادل.

ولعل السبب فى إصرار مبارك على المشاركة السياسية الفعالة يرجع إلى ضرورة شعور كل أو أغلب أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير فى مجريات

الحياة السياسية سواء من خلال توجيه النقد الهادىء البناء إلى أى مسئول حينما يخطىء دون خوف من عقاب أو لوم، أو من خلال إبداء الرأى فى مختلف القضايا المحلية والقومية مع الإيمان بأن لهذا الرأى قيمة والإنصات إليه عملية مفيدة لاحتمال الاستنارة به أو بجزء منه نتيجة تفاعله مع الرأى الآخر. وهذا الشعور لا يتأتى له أن ينمو ويترسخ دون بنية أساسية اجتماعية واقتصادية تكفل لكل مواطن التحرر من الحاجة والعوز والتبعية من خلال إطار سياسى ديمقراطى يسمح بحرية الرأى والمعارضة على كافة المستويات، وتنشئة اجتماعية قوامها الحوار والنقاش والإقناع والاقتناع وليس الأوامر الصادرة من أعلى لتنفيذها بحذافيرها.

وإذا أردنا أن نتعرف على الضغوط والانهيارات التى عانت منها البنية الأساسية فى مصر، فإن نظرة سريعة على مراحل التاريخ الاجتماعى المصرى توضح لنا ضخامة السلبيات التى عانت منها. فمثلا كانت الأرض الزراعية، وهى المورد الرئيسى للرزق، موضع احتكار الصفوة الحاكمة طوال عصور امتدت من بداية الدولة المصرية القديمة حتى إقرار حق الملكية الزراعية فى النصف الثانى من القرن الماضى، فى حين كان الفلاحون (سواد المصريين) ملزمين بفلاحتها لقاء الحصول على ما يكاد يقيم الأود من ثمارها. وبعد صدور التشريعات التى أقرت حق الملكية، استحوذ كبار الملاك، وكانوا من أصحاب المناصب السياسية والإدارية الكبرى فى البلاد، على نصيب الأسد من الأراضى فى حين ظل الفلاح على وضعه الاجتماعى السفلى مالكا صغيرا أو مستأجرا أو أجيرا زراعيا أو كل ذلك فى آن واحد. ولذلك كانت البنية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية فى الريف محكومة بعلاقات سيطرة واستغلال من أعلى، وتبعية وفقر من أسفل بما يعنى افتقار الفلاح إلى عنصر الأمن الاقتصادى، فاستشعر الهوان والضآلة بازاء أصحاب القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الواضح أن الوضع لم يختلف كثيرا بالنسبة للعمال والموظفين. فقد افتقدوا بدورهم الاستقلال الاقتصادى، فالعامل مضطر إلى بيع قوة عمله

للقطاع الأعلى المملوك لحفنة من الأفراد الذين يرتبطون بجهاز السلطة على نحو مباشر أو غير مباشر، والموظف يعمل لدى جهاز الدولة فى المعتاد لضآلة حجم القطاع الخاص، ويعتبر وظيفته مصدر حياته هو وأسرته. والمثل الشعبى الشهير يقول: «إذا فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه». وانعكس هذا التوجه بطبيعة الحال على أداء كل من الفلاح والعامل والموظف بحيث تحولوا إلى مجرد تروس تدور فى هذه الآلة الصماء، ونظرا لضياع عنصر المشاركة السياسية والحافز الاقتصادى والوضع الاجتماعى المرموق فغالبا ما أصاب الصدأ هذه التروس وبالتالى تعثرت آلة الإنتاج، مما انعكس بدوره على البنية الأساسية التى اهترأت وتداعت تحت وطأة هذه التوجهات المتناقضة.

كما تبرز مراحل التاريخ الاجتماعى المصرى انحراف نظام الحكم فى كثير منها إلى استخدام أساليب الاستبداد والطغيان والبطش والتعسف والعنف بالرعايا، خاصة من جانب رجال السلطة الحكومية على كل المستويات. ولم يتوقف الأمر عند هذه الأساليب من القهر الاجتماعى والسياسى، بل أدت أساليب التنشئة الاجتماعية إلى عجز شبه كامل عن المشاركة السياسية الفعالة. فمثلا كان الابن ينشأ داخل العائلة على الإذعان المطلق لمن هم أكبر منه سنا، ولم يكن هناك مجال لتبادل الرأى والمشورة، فرب العائلة هو صانع القرار الوحيد بغض النظر عن اتساقه أو عدم اتساقه مع رغبات الزوجة والأبناء. كذلك اتخذ أسلوب شيخ الكتاب والمدرس فى تعليم الأطفال طابعا سلطويا قوامه الأمر القطعى المصحوب بالعقاب البدنى واللفظى.

ونتيجة للاعتبارات السابقة وغيرها تضاءل الشعور بإمكان المشاركة السياسية الفعالة، ونظر المصريون إلى أصحاب السلطة نظرة إجلال أو خوف، ولم يستشعروا فى أنفسهم القدرة على نقدهم أو ذكر أخطائهم علنا. وحتى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ التى نادت بالحرية الاجتماعية لكل الشعب، استمر الطابع السلطوى للنظام وخضوع التنظيمات الديمقراطية الجديدة فى معظم القرى لسيطرة الأعيان، ورسوخ نمط السلطة الأبوى فى أجزاء من الريف، والتزام أعداد كبيرة من أعضاء هيئات التدريس فى مختلف المراحل التعليمية بأسلوب

تربوى أوتوقراطى. وترتب على هذا كله استمرار الشعور التقليدى بالخوف من السلطة الحكومية والعجز عن التأثير عليها فى نفوس الكثيرين مما جعل المشاركة السياسية تبدو جهدا بلا جدوى أو محاولة للنفاق وركوب الموجة وتسلق السلم الاجتماعى بوسيلة أو بأخرى. وبالتالى فإن كل المتغيرات التى طرأت على البنية الأساسية متغيرات مظهرية فى اللافتات والشعارات والأسماء والعناوين، أما البنية ذاتها فظلت مطمورة تحت السطح تعانى من عوامل التحلل والانهيار والاندثار.

ويؤمن مبارك أن الحديث عن الممارسة الديمقراطية الحقيقية يصبح مجرد لغو فارغ ما لم يشارك أغلب الأفراد على الأقل بوعى وايجابية فى صياغة السياسات والقرارات المتعلقة بشئون مجتمعهم واستراتيجيته الأساسية، وفى اختيار حكامهم وممثليهم داخل المجالس المحلية والمؤسسات النيابية. وتتدرج مستويات المشاركة بدءا من مزاولة حق التصويت الذى يعد أدنى درجات الاهتمام السياسى لارتباط عدم مزاولته بعقوبة معينة فى بعض الأحيان، وانتهاء بالوصول إلى السلطة الذى يعكس أقصى درجات الانغماس فى النشاط السياسى مرورا بالمشاركة فى الاجتماعات العامة والسعى نحو الانضمام إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية وشبه السياسية. ولا شك أن الإقبال على هذه المظاهر من المشاركة السياسية يتطلب اقتناعا بضرورة وجدوى هذه المشاركة بحيث ترتفع إلى درجة الالتزام النابع من الذات.

ويرى مبارك أن البنية الأساسية الراسخة والقوية شرط أساسى لكى تصل المشاركة السياسية إلى هذه الدرجة من الديمقراطية الناضجة، إذ إنه لكى يتولد هذا الاقتناع ويستقر فى أذهان المواطنين، فلابد من وجود بنية اقتصادية واجتماعية توفر للجميع فرصا معيشية ملائمة بحيث لا يستغرقون تماما فى التفكير والبحث عن لقمة العيش، ويجدون بالتالى فسحة من الوقت للمشاركة السياسية الفعلية. ولعل إصرار مبارك على اقامة نظام حكم ديمقراطى يحترم رأى الجماهير ويحرص على إشراكها فى تقرير شئون المجتمع، يرجع إلى إيمانه بأن البنية الأساسية هى مسئولية الشعب بالدرجة الأولى، أما دور السلطة

فهو دور منظم وموجه لأنها فى موقع يمكنها من رؤية الخريطة كاملة. وهى خريطة يمكن أن تصبح حبرا على ورق إذا لم يشارك الشعب فى رسمها وتخطيطها.

كذلك تبرز أهمية التنشئة الديمقراطية داخل الجماعات الأولية كالأسرة والمدرسة. وكما يقول جون ديوى فى كتابه «الديمقراطية والتربية» إن خبرات التنشئة المبكرة تسهم فى خلق الاهتمام السياسى والوعى الديمقراطى إذا كانت ذات منهج ديمقراطى، وتعرقل نموه إذا كانت ذات طبيعة استبدادية. كذلك تتوقف المشاركة السياسية بدرجة ما على التعليم حيث أظهرت دراسات ميدانية عديدة أن الشخص المتعلم أكثر اهتماماً واستعداداً للمشاركة السياسية من الشخص الأمى. وهذا يعنى أن تجربة مبارك الديمقراطية - شأنها فى ذلك شأن معظم التجارب الديمقراطية الحضارية - تشترط وجود بنية أساسية قوية وراسخة كى تنهض عليها وتمتلك القدرة على مواجهة كل العواصف أو التيارات المضادة والمتربصة بها.

وإذا كان الإنسان هو أداة أو وسيلة البنية الأساسية وهدفها أو غايتها فى الوقت نفسه، فإن ما تعرض له الإنسان المصرى عبر عصور طويلة ومتتابعة من ضغوط وكبت وطغيان، جعل البنية الأساسية عاجزة عن استخدام أداتها الرئيسية وعاجزة فى الوقت نفسه عن تحقيق هدفها وبلوغ غايتها. فما جرى للفلاح والعامل والموظف جعلهم يعيشون على هامش المجتمع الذى خلا بوجه عام من التنظيمات الشعبية التى تستطيع قيادة الجماهير وتوجيهها نحو الحركة الديمقراطية الفاعلة. وباستثناء حزب الوفد الذى امتدت تشكيلاته إلى سائر أنحاء مصر بمدنها وقراها، ظلت الأحزاب والتنظيمات السياسية حضرية بصفة عامة، وبالتالى لم تمارس أى تأثير إيجابى على البنية الأساسية. وعادة ما كان التنافس الحزبى يدور عند مستوى القمة، أى بين قادة الأحزاب، ولم تكن الجماهير تؤخذ بعين الاعتبار إلا حينما يحين موعد الانتخابات التى لم تكن يمارس فيها حق التصويت بحرية ووعى نظرا لعلاقات السيطرة والخضوع التى أفرزتها البنية الاقتصادية آنذاك، ونظرا للأمية المتفشية أيضا.

ولذلك يرى حسنى مبارك أن الأمية من ألد أعداء الديمقراطية التى تحتاج إلى تعليم وعلم وتربية ووعى. فلا يعقل أن ينهض أميون بمسئولية البنية الأساسية التى سيشيد عليها صرح الوطن كله. ولا شك أن الأمية هى إحدى الأمراض المستوطنة منذ مدة طويلة، وتشكل عقبة فى سبيل الإسراع بتشييد البنية الأساسية. فلم تحفل الصفوة الحاكمة وبالذات منذ عباس الأول بتعليم أبناء الشعب، والذى يروى عنه قوله: إن الشعب الجاهل أسلس قياداً من الشعب المتعلم، ويبدو أن هذا القول ظل موضع احترام من جاء بعده من الحكام، خاصة فى ظل الاستعمار البريطانى وسياسة دنلوب التعليمية التى أحالت المدارس إلى مجرد معامل لتفريخ الموظفين الحكوميين. أما فى القرية فقد اقتصر التعليم على الكتاب الذى كان أداة تعذيب للتلاميذ الذين هرب معظمهم منه، والذى اقتصر على تعليم الذكور دون الإناث. كذلك فإن العائلة لم تكن ترسل كل أبنائها الذكور، بل واحد منهم على سبيل التبرك بحفظ القرآن الكريم، أو من به عاهة تقعده عن العمل فى الزراعة. وكانت المدارس الإلزامية التى انشئت خلال العقود القليلة السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢ محدودة فى عددها وفصولها بحيث لم تستوعب جميع من هم فى سن الإلزام، بل إن انقطاع التلاميذ عن المدرسة كان شيئا مألوفا بسبب مساعدة الآباء فى الزراعة أو العمل لدى الغير لزيادة دخل الأسرة.

فإذا كانت الأمية بهذا الانتشار بين السواد الأعظم من المصريين، فمن الطبيعى أن يصبح بناء الإنسان بناء هشا يفتقد إلى دعائم الوعى السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وهى الدعائم التى تنهض عليها البنية الأساسية للمجتمع. وعلى الرغم من العقود العديدة التى تفصل بين تلك العهود وعهد مبارك، فإن هناك من التراكمات والرواسب ما يشكل نوعا من الحواجز والعوائق فى سبيل تشييد البنية الأساسية على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى. ومع ذلك فقد قبل حسنى مبارك هذا التحدى التاريخى وخاض معركة تشييد البنية الأساسية بكل القوى المادية والمعنوية المتاحة على أساس أنها خطوة حضارية ضرورية وملحة ولا رجعة فيها، فالنكوص عنها لا يعنى

سوى السقوط تحت قاطرة الحضارة المعاصرة التى تدور عجلاتها بلا رحمة ولا هوادة على قضبان تمتد فى قلب المستقبل.

ومن المعروف أن النظام المصرى بعد ثورة يوليو قد عمد إلى رفع مستوى معيشة الجماهير، إلا أن ضآلة الحيازة الزراعية وتناثرها، وبدائية وسائل الإنتاج تجعل من الزراعة عملا شاقا يبتلع وقت وطاقة الفلاح بحيث لا يكاد يجد وقتا أو جهدا ينفقه فى المشاركة السياسية. ولذلك فإن المتاعب الاقتصادية الممسكة بتلابيب الأجير الزراعى والعامل الحرفى أو الصناعى والموظف الصغير تجعل من المشاركة السياسية أمراً ثانويا أو غير وارد أحيانا. مما أدى إلى انتشار نوع من اللامبالاة السياسية، وربما رسخ فى الأذهان أن السياسة هى عمل الصفوة المختارة.

وكان النظام الحزبى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ قد اهترأ تماما، وعندما قامت الثورة لم تسع إلى اصلاحه وتطويره، بل اختارت الطريق السهل وحلت الأحزاب كلها وأقامت بدلا منها التنظيم السياسى الواحد الذى بدأ بهيئة التحرير فالاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى أطول التنظيمات الثلاثة عمراً. وشرعت منذ مطلع الستينيات فى تطبيق نظام الحكم المحلى. وكانت القيادة قد أعلنت أن وظيفة لجان الاتحاد الاشتراكى والمجالس المحلية ومجلس الأمة تتمثل فى القيام بدور القنوات للمشاركة السياسية الشعبية فى صنع القرار السياسى. غير أن هذه المشاركة لم تحدث من الناحية الفعلية. فقد كان الاتحاد الاشتراكى جهازا تابعا للسلطة، وسيطرت عليه التقاليد البيروقراطية، وخضعت لجانه فى معظم القرى للأعيان الذين حولوها إلى أدوات لخدمة مصالحهم. وهو ما ينطبق على المجالس المحلية، وفازت بالمقاعد المخصصة للفلاحين والعمال فى البرلمان عناصر أبعد ما تكون عن تمثيل قطاعات الفلاحين والعمال.

هذا بالإضافة إلى ضعف التنظيمات النقابية ودورانها فى فلك التنظيم السياسى الواحد، مما جعل الديمقراطية فى تلك الفترة ديمقراطية تأييد لقيادة وطنية فى تحركاتها الداخلية والخارجية، وليست ديمقراطية مشاركة فى القرار

السياسى. وهذه نتيجة طبيعية لغياب الاهتمام بالبنية الأساسية التى تعتمد على بناء الإنسان القادر على حمل تبعاتها. فإذا كانت هذه البنية تتجلى، فى مظاهرها المادية، فى المشروعات والمنشآت القومية مثل المصانع العملاقة، والطرق التى تربط البلاد طولا وعرضا، والمرافق التى تيسر الحياة، والجامعات والمعاهد التى تنير العقول، وتشييد المدن الجديدة، واستصلاح الأراضى وغير ذلك من الإنجازات التى تجدد شكل الحياة على أرض مصر، فإن هذه المظاهر المادية فى حاجة إلى الإنسان المؤهل للقيام بها والحفاظ عليها وتطويرها دائما إلى الأفضل.

وقد أدت ديمقراطية التأييد هذه إلى غياب المشاركة السياسية الفعالة، بالإضافة إلى انهماك القيادة الثورية فى معارك داخلية وخارجية متتابعة استنزفت قواها وقوى الشعب فلم تترك لها طاقة أو وقتا كافيا لرعاية البنية الأساسية وتطويرها، هذا باستثناء مشروع السد العالى ومصانع السماد والحديد والصلب والأسمنت والمصانع الحربية وغيرها، لكنها لم تكن كافية لإقامة بنية أساسية شاملة، خاصة أنها ظلت على ما هى عليه منذ إنشائها دون تجديد أو إحلال. كذلك عمل المسئولون عنها والمشرفون عليها بروح الموظفين التقليديين الذين ينفذون التعليمات العليا كما ترد إليهم دون مناقشتها من واقع تجربتهم العملية على أرض المشروع.

ولذلك كانت البنية الأساسية أحد الأهداف الاستراتيجية لتجربة مبارك الديمقراطية. ذلك أن الثقافة السياسية التى يمكن أن تبثها الأحزاب والتنظيمات وأجهزة الإعلام ليست العامل الوحيد المحدد لنجاح أو فشل الممارسة الديمقراطية حيث تتضافر معها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية مرتبطة عضويا بالبنية الأساسية التى يجرى عليها الآن تطوير جذرى يكفل رفع مستوى معيشة الإنسان المصرى، ويحد من الفوارق المادية بين المواطنين، ويساعد بالتالى فى خلق المشاعر والاتجاهات والقيم الدافعة لديمقراطية المشاركة التى تتحقق تدريجيا من خلال النشاط السياسى الديمقراطى.

ولا شك أن مفهوم البنية الأساسية يتطور مع الزمن الذى لا يتوقف أبداً. فما كان كافيا فى عقود سابقة أصبح فى منتهى التواضع الآن ولا يكفى لمواكبة إيقاع العصر اللاهث. يقول مبارك فى خطاب له فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠:

«إنه عصر التقدم العلمى الكبير والتكنولوجيا المتقدمة، عصر حقوق الإنسان وأولها حقه فى المشاركة السياسية النشيطة وحقه فى التعبير الحر وحقه فى الحياة الكريمة، عصر التجمعات الاقتصادية والتكتلات التى تحمى الكيانات المتقاربة، وتخلق كيانا أكبر وأقدر على التمييز فى الإنتاج والمنافسة، عصر العلاقات الدافئة بدلا من الحرب الباردة، عصر اختارت فيه شعوب عديدة أن تغير مسارها الاقتصادى والاجتماعى فأسقطت الحوائط والأسوار، وتحدت جمود النظريات والفلسفات، وانطلقت نحو تحولات شاملة لكى تتعامل مع واقع جديد».

فلابد لعملية تشييد البنية الأساسية أن تضع فى اعتبارها كل هذه المتغيرات على الساحة الدولية. فالبنية الأساسية عند أية دولة الآن هى القاعدة التى تستند إليها هذه الدولة عند تعاملها مع الدول الأخرى، وكلما كانت هذه القاعدة راسخة وصلبة ومتجددة كان الدور المؤثر الذى تلعبه الدولة فى مجريات الأمور الدولية المعاصرة. فلم تعد العبرة بالشعارات البراقة التى ترفعها دولة ما، ولا بالمبادىء التى تعلنها وتريد أن تصدرها إلى البلاد الأخرى لفرض سطوتها عليها، ولا بالمؤامرات التى تحيكها بليل للإيقاع بكل من يرفض السير فى ركابها، بل أصبحت العبرة بمدى رسوخ البنية الأساسية لهذه الدولة أو تلك، بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية. فهذا هو النهج الذى تسير على هديه كل دول الحضارة المعاصرة. فلو أخذنا اليابان على سبيل المثال سنجد أن المكانة الدولية التى تتمتع بها الآن ترجع إلى البنية الأساسية الراسخة والشامخة التى شيدتها على أرضها، والتى غزت بمنتجاتها كل أرجاء المعمورة. لم تملأ الدنيا ضجيجا إعلاميا أو شعارات طنانة أو خطبا نارية بل عمدت إلى بناء الإنسان على أرضها، وبعد

ذلك تحول هذا الإنسان إلى طاقة متفجرة بالبناء والإنتاج فى كل المجالات.

والإنسان فى مصر لا يقل أبداً عن نظيره فى اليابان. ولذلك فإن إيمان مبارك بقدرات الشعب المصرى إيمان بلا حدود، إيمان يمنحه من التفاؤل والعزيمة والإرادة ما يستطيع به أن يتخطى كل العوائق والعقبات فى طريق البنية الأساسية التى يرى فيها «إعادة بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا» (١١ نوفمبر ١٩٨٩) وهى أيضا «عملية تنمية مستمرة وشاملة» (١ مايو ١٩٩٣)، وهو نفس الخطاب الذى قال فيه: «كانت وظيفة مصر على طول التاريخ أن تبنى وتعمر لا أن تهدم وتخرب». أما عن الوضع الحالى فيقول مبارك فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١:

«لدينا قاعدة عمالية ضخمة ذات سجل حافل بالإنجاز والعطاء. كانت الصرح الشامخ الذى قامت على أعمدته حركة التصنيع الكبرى التى بدأت مع قيام الثورة، وكانت السواعد الفتية التى بنت السد العالى، وكانت كتائب العمل التى قامت بدور كبير فى إعداد الجبهة الداخلية لخوض معركة العبور فى أكتوبر عام ١٩٧٣ وهى التى تضطلع اليوم بمهمة وطنية كبيرة وهى تحويل صحراء مصر إلى جنة خضراء تستخدم فيها أحدث وسائل الزراعة والرى وتعطى ثمارها لأبناء مصر فى كل مكان.

«لدينا طاقة هائلة من شباب مصر الذى أثبت أنه قادر على تحقيق ما كان الكثيرون يعتبرونه معجزة فوق طاقة البشر.

«لدينا جموع من المثقفين طبقت شهرتهم الآفاق، ونالوا احترام العالم وتقديره بإنتاجهم الرفيع وشموخهم الأخلاقى والمعنوى، لدينا حشد من المبدعين فى شتى مجالات الأدب والفن الذين يغرسون فى المجتمع أرقى القيم الجمالية ويسهمون فى النهوض بمستوى الوعى الاجتماعى بالكتاب الرصين والرواية الهادفة والعرض المسرحى والسينمائى الذى يعين الجماهير على رؤية طريقها إلى المستقبل.

«لدينا مؤسسات عريقة فى الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحوث تستطيع إذا أحسن ربطها بالمجتمع ككل أن تغير صورة الحياة فى ربوع مصر الواسعة.

«لدينا قضاء عادل يحتكم إليه المواطن فى كل المنازعات بكل ثقة وإجلال وبإيمان جازم بأن قضاة مصر هم ضميرها الحى وحماة العدالة.

«لدينا صحافة قديرة تشكل قوة ضارية لنشر الفكر، تعبر عن الرأى والرأى المخالف، وتكشف عن آمال الجماهير وآلامها بحرية واقتدار.

«وفوق كل هذا، لدينا شعب أصيل صادق يستطيع أن يواجه الأهوال بقلوب واثقة وعزيمة من حديد.

«لدينا سلام اجتماعى مستقر وأمن مستتب، رغم كل محاولات تلك الفئة الخارجة عن الإجماع الوطنى التى تسعى للنيل من أمن البلاد وتعريضها للخطر والمساس بسلامة الجبهة الداخلية التى هى ركيزة العمل الوطنى».

هذه هى دعائم البنية الأساسية التى يعتمد عليها حسنى مبارك فى خوض معركته الحضارية. فإذا كان الإنسان المصرى هو هدف البنية الأساسية فى كل مجالاتها، فإنه هو نفسه أداة البنية ذاتها، حيث يتوقف نجاحها وتطورها وتنميتها وتجديدها على مبلغ وعيه وحجم طاقته ورصيد علمه وخبرته. فلم يعد هناك جدل حول ضرورة تنمية الإنسان لأن ذلك أصبح من المسلمات الأساسية على المستوى النظرى والمنهجى والتطبيقى، وإنما قد يثور الجدل حول منطلقات هذه التنمية وأساليبها التى تعتبر شروطا ضرورية لأية بنية أساسية ينهض عليها كيان الوطن كله.

وإذا كانت مصر تقف الآن على أعتاب صحوة كبرى كما أكد مبارك مراراً سواء بالقول أو بالعمل الإيجابى المثمر فى شتى المجالات، فإنه ليس من المعقول أن نواجه ما واجهته المجتمعات الأوروبية، خلال هذا العصر من مصاعب ومتاعب كانت آخرها النظم الشمولية التى أطبقت على بلاد أوروبا

الشرقية والتى تخلصت منها مع مطلع عقد التسعينيات، ولا أن نمر بمراحل المعاناة التى تولدت عن التجريب المستمر بناء على مبدأ المحاولة والخطأ، فقد استقرت مبادىء العلم والتكنولوجيا التى دفعت بالحضارة الغربية إلى آفاق بعيدة بكل ما تحمله من عناصر إيجابية صنعت التقدم والاستقرار والرفاهية. وهذه المبادىء العلمية والتكنولوجية التى لا تقوم للبنية الأساسية قائمة بدونها، تحت أمر كل من يطلب استخدامها وتوظيفها فى بلده. فهى إنسانية عالمية بطبيعتها ولا تحمل أية جنسية معينة، وبالتالى فهى ملك مشاع للبشرية جمعاء. ونحن فى مصر أولى بها خاصة إذا تذكرنا أن مصر كانت أول أمة فى التاريخ تمنح العالم كله العلم والتكنولوجيا والحضارة.

إن العلم الذى فى أيدينا الآن والذى نستطيع أن ندعمه ونوسع آفاقه هو سلاح المصرى الآن خاصة فى مناخ الاستقرار والسلام الذى يرسخ تقاليده فى التربة المصرية. بهذا السلاح يستطيع قهر المشاكل وتخطى الصعوبات وإنجاز مشروعات البنية الأساسية مهما تعددت نماذجها أو ميادينها. بل إن العلم وحده هو الذى يستطيع تقديم أفضل الحلول والبدائل، وأن يطرح على أعلى مستوى من الدقة، أعمق تحليل للمشروعات الكبرى التى ترتبط بقدر مصر الآن ومصيرها، خاصة إذا كان الأمر متعلقا بتأمين الغذاء، أو توسيع قاعدة الإنتاج بصفتها الركيزة الجوهرية للبنية الأساسية، أو بناء المدن الجديدة لمواجهة الاختناقات السكانية فى المدن الكبرى، التى أدت إلى كثير من المشاكل التى أثرت بالسلب على البنية الأساسية وأضعفت من قدرتها على التحرك والتوسع والرسوخ.

ولم يجد مبارك منهجا لرفع هذه القدرة ودعمها وتنميتها إلا فى التخطيط العلمى سواء على المدى القصير أو الطويل. فكل مشروع اقتصادى، صناعى أو زراعى أو تجارى، وكل تنمية اجتماعية سواء على المستوى المحلى الاقليمى أو المستوى الوطنى القومى، لم يعد التفكير فيه أو التخطيط له أو تنفيذه مجرد اجتهاد منعزل عن الخريطة العامة للبنية الأساسية، أو مجرد تطلع لبث أمل لا يستند إلى واقع متاح وممكن. فأى مشروع محلى أو قومى

فى مجال الإنتاج أو الخدمات هو جزء من بنية أساسية، وهو فى الوقت نفسه عمل متكامل تتوازى أبعاده فى الأهمية، وهى أبعاد تنطوى على مجموعة متداخلة من العوامل: اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وعقائدية، تتفاعل جميعا داخل إطار علمى وتستند إلى معطيات تاريخية. وفى كل الأحوال يظل الإنسان والكفاح من أجل بنائه وتنميته شرطا ومعيارا ونتيجة لكل جهد يبذل فى هذا المجال الحيوى المصيرى. وقد حلل مبارك أبعاد منهجه هذا فى خطابه فى أكتوبر ١٩٨٧ عندما تكلم عن:

«سياسة اقتصادية محددة الإطار والمضمون، قامت على خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة حققت فى مرحلتها الخمسية الأولى فى مشروعات الإنتاج والخدمات ما حاز على تقدير الدوائر العالمية المحايدة. وقد التزمنا بسياسة اقتحام المشكلات الكبرى من جذورها، فنحن لا نؤمن بإعطاء المسكنات الوقتية لأن المشكلات تتفاقم بعد زوال المسكنات، وتهتز الثقة بين الشعب والقائمين بمسئولية الحكم. واتجهنا إلى القطاع العام، تجديدا لمصانعه وترشيدا لإدارته فكانت الجودة مع زيادة الإنتاج. وتناقص عدد الشركات الخاسرة. وبدأت عجلة التصدير فى الدوران السريع، وأزلنا كثيرا من المعوقات كما بدأ انطلاق القطاع الخاص بتشجيع كامل من الحكومة، وظهرت صناعات جديدة، وازدهرت صناعات قائمة، واستكمل إنشاء المدن الصناعية، وتوهج شعار «صنع فى مصر». وجرى كل هذا ونحن نواجه مشكلة الديون العاتية التى تقصم ظهر معظم دول العالم الثالث. وتم تقييد الالتجاء إلى القروض، فوضعت لذلك ضوابط محكمة ومعايير قاسية، لا تسمح بالاستدانة إلا فى حالات الضرورة القصوى أو استكمال المرافق الحيوية الأساسية، وحتى فى هذه الحالات أصبحنا نشترط وضع جدول زمنى للحد من اللجوء لعقد القروض تمهيداً لوقف ذلك كلية».

وإذا كان من الصعب للبنية الأساسية أن تنمو وتتطور بدون تنمية زراعية، خاصة فى بلد زراعى كمصر، فقد احتلت هذه التنمية دورا حيويا فى استراتيجية مبارك، وأصبح غزو الصحراء خطة طويلة الأجل. ومن السهل

على المسافر بالطرق الصحراوية أن يلحظ على يمينه وشماله الخضرة التى تمتد حتى خط الأفق بعد أن كانت صحراء موحشة على مرمى البصر منذ عشر سنوات أو يزيد قليلا. فالزراعة هى المدد الرئيسى للغذاء والإنتاج الصناعى والنشاط التجارى. يقول مبارك فى نفس خطابه السابق:

«إذا انتقلنا إلى مجال الانتاج الزراعى لوجدنا أنه رغم تناقص مساحة الأرض المزروعة فى فترات سابقة بسبب التوسع العمرانى وتجريف الأرض المزروعة، فقد تمكنا من إيقاف هذا النزيف، وتحقيق زيادة ملموسة فى الإنتاج الزراعى فى عدد من المحاصيل الهامة، وأصبحنا نصدر فائضها إلى الأسواق الخارجية، كما أننا بصدد تنفيذ برنامج علمى لزيادة الإنتاج من المحاصيل الأخرى التى شهدت انخفاضا بسبب تغير التركيب المحصولى رغم أن إنتاجية الفدان الواحد من هذه المحاصيل قد ارتفعت. وإلى جانب هذا فإننا نسير بخطى حثيثة ثابتة فى اتجاه زيادة المساحة المنزرعة و تحويل الصحراء إلى أرض خضراء مباركة تحمل إلينا الخير وتوفر لنا الأمان».

والمستهلك العادى يمكن أن يلمس ثمار هذه الاستراتيجية. فقد اختفت أزمات الغذاء سواء فى مجال اللحوم أو المحاصيل أو الخضراوات أو الفواكه وهى الأزمات التى كانت ظاهرة روتينية متكررة فى عقدى السبعينات والسبعينيات برغم أن عدد السكان فى هذين العقدين تراوح بين الخمسة والعشرين والخمسة والثلاثين مليونا، فى حين أن عدد السكان الآن قد أوشك على أن يتم الستين مليونا. وهذا الفارق الشاسع يوضح مدى الإنجاز الضخم الذى تم فى مجال التنمية الزراعية والغذائية. ولا شك أن المناخ الديمقراطى الذى أشاعه مبارك فى كل أرجاء البلاد قد أطلق الطاقات الفردية المكبوتة على مستوى القطاع الخاص الذى دخل فى منافسة شريفة مع القطاع العام، وكانت محصلة هذه المنافسة توافر الغذاء لكل المواطنين.

وقد أوضح مبارك فى خطابه فى نوفمبر ١٩٩٢ أن من أهم أهدافه التى لم يحد عنها منذ أن تولى مسئولية البلاد: «التجديد الشامل للبنية الأساسية التى

كانت قد شاخت وتهالكت، والتجديد الشامل لمعدات المصانع التى استهلكت وأصبحت مهددة بالتوقف، وتحرير الإرادة والإدارة المصرية من أثقال عديدة عرقلت النمو الاقتصادى، وحرمت مصر من طاقات يمكن أن تضاعف قدرتها، وأهدرت إمكانات عديدة يمكن بحسن استثمارها أن يضطرد النمو المصرى إلى المراتب التى ننشدها، والإسراع بربط قواعد الإنتاج المصرى بمواقع التقدم العلمى فى العالم وتحديث وتطوير المؤسسات التعليمية والتربوية والتدريبية التى تشارك فى إعداد وتكوين مهارات وقدرات الإنسان المصرى».

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التعليم الجامعى لم يعد جزءا من رسالة الدولة فى مجال الخدمات، لأن كل إنفاق عليه أصبح استثمارا مضمون العائد فى الأمد القصير أو الطويل، ولهذا أصبح من الضرورى فى اقتصاديات أى مشروع، رصد نسبة معينة فى ميزانيته للبحث العلمى والتدريب ورفع الكفاءة الإنتاجية، تتراوح فى عدد كبير من دول العالم ما بين ١٪ إلى ٥٪.

هنا يبرز الدور الذى يمكن أن يلعبه التعليم والبحث العلمى فى مصر فى نجاح مشروعات البنية الأساسية خاصة فى مجال الأمن الغذائى، وتدعيم القطاع العام، والتوسع الزراعى والصناعى والتجارى، وبناء المدن الجديدة، وتجديد المرافق العامة. يقول مبارك فى خطابه فى نوفمبر ١٩٩٢:

«إن التحديين الأساسيين اللذين يواجهان مصر وهى على مشارف مرحلة الانطلاق هما التحدى الأول: توسيع قواعد الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، والثانى الارتقاء بقوة العمل المصرية، ولا يمكن أن يتحقق هذان الهدفان بغير الالتزام الثابت الذى لا يعرف التردد أبداً بتنفيذ سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادى الذى أثبت التطبيق العملى جدواها والتى تحث على المنافسة وتشجيع المستثمرين وتهتم بإقامة مشروعات البنية الأساسية وتطوير قدرتها حتى تستوعب آلاف المشروعات الجديدة.

«يبقى التحدى الثانى الذى يتعلق بتطوير قوة العمل المصرية كى ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والانضباط والإتقان، وتتمكن من

التعامل مع أحدث الأساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة. هذا هو التحدى الخطير الذى يتطلب تغييرا وتطويرا شاملا فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر ابتداء من التعليم الأساسى إلى الجامعة، كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الإنتاج ومراكز البحث العلمى، وتعزيزاً مستمراً لقدرتنا على استيعاب التكنولوجيا فى مختلف جوانب حياتنا. إن إصلاح التعليم يجب أن يحتل أولوية فائقة فى قائمة اهتماماتنا العامة، وأن نجعله مشروعنا القومى فى السنوات التى تبقت من هذا القرن».

وبذلك يكون حسنى مبارك قد حسم الجدل الذى دار قبل ذلك بين الرأيين المتعارضين فى هذا الصدد، وكان أولهما يذهب إلى أن الاهتمام ببناء الإنسان هو مرحلة لاحقة لهذه المشروعات، ويعنى أنه يوم أن تبنى المدن الجديدة ويتحقق التوسع الصناعى والزراعى والتجارى على الوجه المنشود، فإن الإنسان يتغير بطريقة تلقائية. وبناء على هذا الرأى فإن أغلب الاستثمارات يجب أن توجه إلى هذه المشروعات التى تشكل فى مجموعها البنية الأساسية كلها، أما قطاع التعليم والبحث العلمى فيجب ألا يزيد بمعدل الزيادة فى هذه الميادين.

أما الرأى الثانى فيذهب إلى أن الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى عامل جوهرى فى بناء الإنسان المصرى وتطويره وفى توفير ضمانات التحديث ودعم متطلبات البنية الأساسية واحتياجات التنمية الشاملة فى كل هذه المجالات.

وقد ساد الجدل بين هذين الرأيين فى عقد السبعينيات، ولم يحدث لقاء بينهما عند المتخصصين فى وضع ميزانية الدولة. وكان لابد أن يتغلب أحدهما على الآخر فى توجيه الاستثمارات فى الدولة كلها. لكن بمجرد أن تولى حسنى مبارك مسئولية البلاد، حسم القضية كلها على أساس أنه لا يوجد أى نوع من التعارض بين الرأيين بل هما يتكاملان بعضهما بعضا لأن العلاقة بينهما علاقة تأثير وتأثر متبادلين. فالإنسان هو الأداة والوسيلة فى إقامة البنية

الأساسية وهو فى الوقت نفسه هدف هذه البنية وغايتها. فإذا كان لابد من استيعاب التكنولوجيا الحديثة، فإنه يتحتم بناء الإنسان الذى يتمكن من استيعابها وتوظيفها فى تشييد البنية الأساسية. يقول مبارك فى نفس خطابه السابق إنها:

«قضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والصناعة على أوسع نطاق ممكن على النحو الذى اتبعته بعض الدول النامية فى القارة الآسيوية فى العقدين الأخيرين، وتمكنت بذلك من اللحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق فائض متزايد فى ميزان مدفوعاتها. والمقصود هو تبنى خطة قومية شاملة لإدخال التكنولوجيا العصرية ولو تدريجيا فى مختلف جوانب الحياة المصرية وفقا لبرنامج محدد».

هنا تبدو ضرورة التعليم الجامعى والبحث العلمى لكل مشروعات البنية الأساسية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة متجددة ومتطورة دوما من خلال إعداد جيل من المتخصصين لا غنى عنهم فى إدارة أى مشروع صناعى أو زراعى أو اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى، وبناء القوى العاملة فى مصر، وتدريب القيادات الجديدة على إنجاز المشروعات التى ترتبط بها الدولة، وتوفير المهارات الفنية الذى لا يتأتى إلا عن طريق التدريب الذى لا يمكن الاطمئنان له إلا باشراف من متخصصين جامعيين، واتاحة فرص الابتكار والتجديد لحسن استخدام الموارد والامكانات بأقصى كفاءة ممكنة، وتقدير الموازنات الضرورية عندما تكون الأولويات مطروحة للاختيار لتجنب فاقد التنمية وتوجيه الاستثمارات نحو ما يبنى المجتمع لآماد طويلة.

أما متطلبات إنجاز أى مشروع من مشروعات البنية الأساسية فتنحصر فى توافر الإمكانات المادية، والخبرة الفنية والعلمية، والقوى العاملة المدربة والمعدة إعداداً كفؤاً؛ وإجراء الدراسات والبحوث عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع، وحرية إبداء الرأى الفنى والعلمى حتى لو كان من الصغير للكبير، ودراسة العائد وتقييمه سنويا.

وهكذا يتبين أنه عند تحليل عناصر أى مشروع، فإن عناصر التعليم الجامعى والبحث العلمى والممارسة الديمقراطية تدخل فى كل المراحل التى ينطوى عليها. فليس هناك أهل للثقة وأهل للخبرة وإنما فى ظل الممارسة الديمقراطية الفعلية يصبح أهل الخبرة أهلا للثقة، وأهل الثقة أهلا للخبرة. أى أن العلم هو أساس الثقة. ومن هنا كان الدور الحيوى والضرورى الذى يلعبه التعليم الجامعى فى مشروعات البنية الأساسية. فهو الذى يقدم المتخصصين على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والإدارى والتكنولوجى، ومن خلاله يتم إجراء الدراسات الحديثة التى تساند المشروعات الجديدة وتدعم المشروعات القديمة، وقد تستدعى هذه الدراسات إنشاء أقسام أو فروع جديدة متخصصة فيما يستجد من متطلبات قومية لمصر.

من هنا كانت دعوة مبارك لإصلاح التعليم والتى تجسدت فى عقد المؤتمر القومى لإصلاح التعليم فى ١٩٨٧، ثم دعوته فى نوفمبر ١٩٩١ إلى «وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم وإصلاحه بحيث يأتى هذا الإصلاح جذريا متكاملا مستجيبا للاحتياجات المتزايدة، وأن تكون السنوات القادمة هى أعوام تطوير التعليم والنهوض بالثقافة فى مصر لأن هذا العمل الكبير هو الذى يحدد مستقبل مصر ومصير أبنائها ويرسم الصورة الحقيقية لدورها فى عالم الغد».

وفى نوفمبر ١٩٩٢ قدم مبارك تصورا استراتيجيا حول تطوير قوة العمل المصرية كى ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والانضباط والإتقان، وتتمكن من التعامل مع أحدث الأساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة. فهذا هو التحدى الخطير الذى يتطلب تغييرا وتطويرا شاملا فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر ابتداء من التعليم الأساسى إلى الجامعة، كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الإنتاج ومراكز البحث العلمى، وتعزيزا مستمرا لقدراتنا على استيعاب التكنولوجيا فى مختلف جوانب حياتنا. وقد تمثل هذا التصور الاستراتيجى الحضارى فى سبع

نقاط طرحها مبارك بأسلوبه الديمقراطى المعتاد على أهل العلم والخبرة وجموع الشعب كالآتى:

١ ـ إعداد تقرير أولى بعنوان «نظرة إلى المستقبل» يضم الخطوط العريضة لبرنامج يحقق الإصلاح الشامل للتعليم ويتطرق إلى شتى جوانب العملية التعليمية سواء من حيث ترميم وإصلاح وبناء المدارس وتحسين أوضاع المعلمين وتطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة فى التعليم وعودة الأنشطة التربوية وغير ذلك من زوايا الإصلاح.

٢ ـ بدأ تنفيذ هذه الخطة بالفعل، فتم إصلاح ٧٥٠٠ مدرسة بتكلفة بلغت ٣٠٠ مليون جنيه وتلك أرقام تفوق ما أنجز فى هذا المجال قبل الزلزال خلال ثلاثين عاما.

٣ ـ أُتخذت قرارات عديدة لإصلاح أحوال المعلمين وقام مجلس الشعب بإصدار ما لزم من تشريعات لتقنين هذا الإصلاح.

٤ ـ تم وضع برنامج طموح لتطوير أداء المعلم المصرى وإعادة تدريبه، تشارك فى تنفيذه وزارة التعليم والمجلس الأعلى للجامعات ومؤسسات التعاون الثقافى التابعة لدول صديقة سبقتنا فى هذا المجال.

٥ ـ بدأت عملية تغيير المناهج فتم حذف كثير من الموضوعات الزائدة عن حاجة التعليم فى هذا العصر، ووجه مزيد من الاهتمام إلى العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات بما فى ذلك لغتنا القومية التى نعتز بها ونحرص على الحفاظ عليها.

٦ ـ وجه اهتمام كبير إلى النهوض بالتعليم الفنى فى مصر وتلك مسألة حيوية لتأثيرها المباشر على مستقبل الإنتاج وأوضاع العمالة فى مصر، بل وفى كثير من الدول العربية والأفريقية الشقيقة التى ترحب بمشاركة شباب مصر فى تنميتها وتطوير الحياة فى ربوعها.

٧ ـ عقد اتفاقية مع ألمانيا فى فبراير (١٩٩٢) الماضى تنص على مشاركة ألمانيا فى هذا العمل الكبير، واستقبلت مصر بالفعل عدة وفود فنية

أجـرت الدراسات اللازمـة بحسابات علميـة دقيـقة. ويقـوم هذا المشـروع فى جوهره علـى أن تتولى مسئولية التعليم الفنى جهتان فى نفس الوقت: المدرسة بعد أن يعاد تجهيزها، والوحدات الإنتاجية والخدمية التى يلتحق بها الطلاب يوميا بعد انتهاء الدراسة النظرية فى المدرسة. ويعنى هذا أن تشارك الصناعة فى تنفيذ هذا البرنامج كما هو الحال فى ألمانيا، وتتدخل حتى فى إصدار الشهادات بعد انتهاء مراحل التعليم والتدريب».

ولم يبدأ هذا التطبيق الفعلى لاستراتيجية إصلاح التعليم فى التسعينيات التى يتحدث عنها مبارك هنا فحسب، بل شهد عقد الثمانينيات جهوداً كبيرة فى مجال إصلاح التعليم فى مصر بهدف التوصل إلى مؤسسة علمية وتعليمية تشارك فى عملية تحقيق المرحلة الراهنة والقادمة من مراحل البنية الأساسية. ذلك أن الارتباط بين خطط التنمية والتعليم ليس مجرد ارتباط عامل من عوامل التغيير مواكب لفروع التنمية المختلفة، بل يمثل فى الواقع ارتباط السبب بالنتيجة. فإذا كانت التنمية هى إحداث التغيير صوب أهداف مرسومة تستهدف البنية الأساسية للمجتمع، فإن عملية التغيير ترتبط بمجموعة من النماذج والعمليات التى تستدعى مفاضلة لا يمكن التوصل إليها إلا بدراسات متعمقة ومناهج علمية.

ويعتبر التعليم نقطة البدء، خاصة فى مجتمع نام كمصر، ليس لإعطاء الخبرة العلمية والفنية فحسب، بل أيضا لتجديد أنساق القيم بهدف استيعاب منجزات العصر من ناحية وتمثل حصيلة التنمية النهائية من ناحية أخرى. وإذا كانت التنمية تتطلب تقييما مستمرا لمنجزاتها، فإن العلم لابد أن يكون صاحب الكلمة النهائية فى كل جزئية من جزئيات هذا التقييم. وهذا لا يتأتى إلا بتربية الكوادر العلمية والفنية التى تعمل من خلال مراكز البحث العلمى.

ولا يمكن أن ينظر إلى التعليم على أنه جزء من الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين دون انتظار مردود له، فإذا كانت هذه هى نظرة بعض الدول فى العالم الغربى نظرا لاستقرار نظم التعليم فيها وارتباطها بمصالح مستقرة

فى المجتمع ويمكن أن يكون تطوير التعليم بالنسبة لها شكلا لعائد أو فائض يتراكم دون حاجة ملحة فورية إليه، إلا أن التعليم فى العالم النامى، ومصر من دول هذا العالم، هو استثمار أصيل لأنه يشكل القاعدة لكل استثمار آخر ولكل مشروع من مشروعات البنية الأساسية. وبدون هذا التعليم والبحث العلمى أو مع قصورهما فإن هذه المشروعات لابد أن تصاب بدورها بقصور سواء فى التوسع أو الأداء وقد تضل الطريق تماما لغياب المتابعة العلمية الضرورية.

وكان التعليم قد عانى فى عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من خلو الموازنات السنوية من العناية بالتعليم من حيث الكيف وتوفير الإمكانات المادية والبشرية لتنميته. وكانت الزيادة التى تطرأ على موازنات التعليم لا تقاس بنسبة الزيادة فى القطاعات الأخرى فى الإنتاج والخدمات. ولهذا انفصل التعليم عن متابعة احتياجات البنية الأساسية، وهى البنية التى لم توجه إليها الجهود ولذلك أصابها الكثير من عوامل الانهيار والتدهور. من هنا كان إصرار مبارك على إجراء موازنات سنوية من خلال إطار تخطيطى يمتد لسنوات قادمة ويمنح للاستثمار المطلوب اعتماده نفقات التعليم واحتياجاته فى إطار البنية الأساسية.

ولا تقتصر نتائج التعليم على دعم الاقتصاد وتوفير المناخ الأفضل لإنجاح التنمية الاجتماعية، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة بناء الشخصية المصرية داخل محتوى ثقافى يجعله واعيا بقضاياه، مدركا لمشاكله، مستعدا للمشاركة الإيجابية فى مواجهتها. وبالتالى فإن شرط نجاح أية تجربة ديمقراطية أن ينتشر التعليم فى كل أرجاء البلاد، وتجربة مبارك ليست استثناء من هذه القاعدة. فالمواطن الأمى لا يمكن أن يعى أبعاد أية ممارسة ديمقراطية، ولذلك أعلن مبارك أن العقد الأخير من القرن العشرين سيكون عقد محو الأمية. هذا على مستوى القاعدة الشعبية أما على مستوى البنية الأساسية الشاملة فقد أكد مبارك فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ الحاجة إلى:

«خطة قومية لاستيعاب مزيد من التكنولوجيا الحديثة فى المجالات المختلفة بحيث لا تترك هذه المسئولية الخطيرة للمبادرات الفردية والاجتهادات

التى تعتمد على الصدفة وإنما نقتدى بالدول التى حققت طفرة هائلة فى هذا المجال خلال سنوات معدودة وخاصة فى القارة الآسيوية.

ولعل من بين العوامل الإيجابية التى عززت قدرة مصر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة أمام العالم أجمع، كانت حرب أكتوبر المجيدة. فقد استوعبت قواتنا المسلحة أعقد أنواع الأسلحة والأجهزة الحديثة وتعاملوا معها ليس بندية فقط مع الطرف الآخر وإنما بتفوق أيضا أثبتته نتائج الحرب الإيجابية. وكان خريجو الجامعات فى الطليعة وقت الاقتحام والعبور واختراق خط بارليف الحصين والتوغل فى أرض سيناء. وإذا كانت حرب أكتوبر اختبارا لقوتنا العسكرية فقد كانت اختباراً لقدرتنا العلمية أيضا لدرجة أن الدوائر العسكرية العالمية وصفتها بأنها أول حرب إلكترونية فى التاريخ. فإذا كنا قادرين على استيعاب تكنولوجيا الحرب بكل تعقيدها وصعوبتها وحرجها، فمن باب أولى لابد أن نتفوق فى استخدام تكنولوجيا السلام.

ومن المعروف أن الإنسان المصرى الذى تلقى تعليمه الجامعى فى جامعاتنا، استطاع بكفاءة واقتدار أن يقود التنمية ويشيد البنية الأساسية فى عدد كبير من البلاد العربية والأفريقية وفى سنوات قليلة عندما توفرت له إمكانات التحرك المادى والعلمى. فقد اختصر سنوات النضال مع التخلف فى معظم هذه البلاد برغم أن جهده فى هذا المجال لا يمكن أن يقيم بالعائد الذى يحصل عليه على شكل مرتبات أو أجور. وبالتالى يستحيل أن يعجز الإنسان المصرى عن أن ينجز فى بلده ما أنجزه فى البلاد الأخرى.

ولقد أصبح من بدهيات حياتنا المعاصرة أن الإنسان هو وسيلة البنية الأساسية وغايتها فى الوقت نفسه، وأن بناء الإنسان ينبغى أن يكون مواكبا فى تطوره لتطور التنمية بكل أبعادها وجوانبها. فسوف يظل العنصر الإنسانى أهم عنصر فى التنمية، ولذلك فإن وضعه فى المسار الحديث لاستيعاب علوم العصر ومنجزات التكنولوجيا أمر حيوى لإدارة مشروعات البنية الأساسية وانجازها على الوجه المنشود.

والتعليم ليس مجرد حشو العقول بالمعلومات. فإذا كان يعلم الناس التفكير العلمى فلابد أن ينهض هو نفسه على المنهج العلمى والفلسفة الوطنية التى تضع كل احتمالات الواقع فى اعتبارها. من هذا المنطلق يستطيع أن يدعم إيجابيات الشخصية المصرية وأن يطورها لمزيد من الإيجابيات، كما يستطيع أن يمكن الإنسان المصرى من اكتشاف سلبياته ويعينه على التخلص منها والانطلاق إلى آفاق المستقبل.

وإذا كانت الدولة الآن تضع أنشطة وسائل الإعلام والنشر داخل إطار من الحرية المسئولة كى تتحرر من القيود أو التنظيمات البيروقراطية، فإن هذا ليس أمراً سهلاً عفوياً وليس شعاراً يرفع لمجرد أن له بريقا، وإنما أريد لهذه الأجهزة والوسائل أن تسهم بكفاءة وموضوعية فى دعم مشاعر الانتماء للمجتمع المصرى، وخلق المجتمع الديمقراطى الجديد. وهذه المهمة القومية الجليلة لن يستطيع أن يقوم بها على خير وجه سوى العلم القادر على تشخيص المعوقات وطرح البدائل وتقييم نتائج التنفيذ. فحتى قضايا الانتماء والديمقراطية والحرية والمسئولية هى قضايا علمية فى الدرجة الأولى مثلها فى ذلك مثل قضايا الغذاء والإسكان والعلاج والملبس والمواصلات ومشروعات البنية الأساسية بصفة عامة.

فإذا كانت الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمى هى المعامل التى تخرج الكوادر والقادة الذين يقودون جماهير الشعب نحو الارتباط الدائم بخطة التنمية و التقدم والتفاعل المستمر مع تطورات البنية الأساسية، فمن الطبيعى أن تحصل هذه المؤسسات على الإمكانات المادية والمعنوية المتجددة، وفى الوقت نفسه لابد أن تستجيب الدولة لنتائج البحوث التى تجريها حتى يمكن تجنب كل أوجه القصور التى تعتور التنفيذ والمتابعة والتطوير، ذلك أن أى ابتعاد عن المنهج العلمى هو بمثابة الدخول فى متاهات جانبية، وطرق مسدودة، ودوائر مفرغة، وإضاعة للوقت والطاقة والمال والجهد فى زمن يقاس فيه التقدم التكنولوجى والحضارى بالأيام والساعات وليس بالشهور والسنوات. ولذلك يقول مبارك عن التعليم فى ٢٣ يوليو ١٩٨٧ أنه:

«محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. نعم هو حجر الأساس للبناء الشامل، ولهذا فإن قضية التعليم هى قضية أساسية جوهرية يجب أن تكون لها مركزيتها فى فكرنا وفى حركتنا».

ولذلك يرى مبارك ضرورة إتاحة العلم لكل المواطنين كحق دستورى مكتسب، كما يؤمن بمجانية التعليم باعتبارها علاوة اجتماعية، وباعتبارها ضرورة لفئات عريضة من الشعب لا تستطيع تحمل أعباء وتكاليف أبنائها، وباعتباره وسيلة تزويد سوق العمل بالعمالة المدربة المتعلمة التى لم تكن لتدخل سوق العمل بهذا الوصف دون مجانية التعليم التى يتحمل المجتمع بأكمله من خلال دولته أعباءها. يقول مبارك فى ٢١ يناير ١٩٨٨:

«نحن ورثنا التعليم مجانا، وهذا ميراث طيب. وعندما كنت صغيراً أدرس بقريتى فرحت بهذا، لأنها تمثل علاوة اجتماعية. لا يصح اليوم فى ظل ظروف الناس الصعبة أن أسحب هذه العلاوة. هناك فئات عريضة لا تقدر على الدفع. ثم يجب ألا ننسى أن هذه المجانية قد أضافت إلى سوق العمل آلافا من الفنيين من خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة والذين تمكنوا من الحصول على فرص عمل فى الخارج. وبدون التعليم المجانى لم تكن لتتاح لهم هذه الفرص. ونصف العمالة الموجودة فى الخارج من ثمار مجانية التعليم. لذلك كله، فضلا عن أنها حق دستورى، أنا ملتزم بالحفاظ على مجانية التعليم».

إن إصرار مبارك على الالتزام بمجانية التعليم، وإعلانه لعقد مبارك لمحو الأمية فى التسعينيات، والتزامه المستمر بالعدالة الاجتماعية، وعنايته الفائقة بالبنية الأساسية سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى، كل هذا يعنى أن استراتيجيته متواصلة لتعميق تجربته الديمقراطية وتطويرها إلى مراحل أكثر تقدما وانطلاقا. إذ إن هذه العوامل تتفاعل باستمرار داخل منظومة حضارية متكاملة تتسم بالعقلانية التى تبث

فى الشعب الوعى والانتماء والقدرة على المبادرة فى شتى المجالات مما يعنى المزيد من الديمقراطية التى تدعم سلطة الشعب حتى يمسك بمقدراته كاملة فى يديه. فهذه المنظومة تسعى حثيثا إلى تحقيق معدلات عالية للتنمية تفوق معدلات الزيادة فى السكان، وتشغيل الطاقات العاطلة، وصيانة الطاقات القائمة، وزيادة الاعتماد على الذات.

فعندما أعلن مبارك شعار «صنع فى مصر» كان يسعى إلى تأكيد الشخصية المصرية وتفجير طاقاتها وتدعيم البنية الأساسية للوطن كله. إذ إن قيام صناعة وطنية يعنى قيام منظومة حضارية متكاملة. فالصناعة لا تعنى الإنتاج المادى فحسب بل تهدف أيضا إلى تحقيق تنمية اقتصادية وانطلاقة اجتماعية وقوة سياسية تمكن مصر من مسايرة تطور العصر ومواكبة إيقاعه السريع اللاهث. وفى الوقت نفسه فإن ازدهار الصناعة الوطنية سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى لا يحقق الاكتفاء الذاتى فحسب بل يعطى القرار السياسى استقلاله التام البعيد عن أية مؤثرات خارجية. فالبنية الأساسية القوية الراسخة هى القاعدة التى يقف عليها القرار السياسى بأقدام ثابتة أمام العالم أجمع.

والبنية الأساسية فى شكلها المبسط هى تجميع للطاقات الشعبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى والانطلاق السياسى والازدهار الثقافى، وذلك من خلال تكاتف الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية فى إطار هذه الاستراتيجية. وكان مبارك حريصاً ومصراً عليها منذ توليه مسئولية البلاد إذ أصدر القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء جهاز التنمية الشعبية الذى تنص مادته الأولى على إعداد خطة للتنمية الشعبية الشاملة، وتنفيذ خطط وبرامج المشروعات التى تقرها اللجان الوزارية، والإشراف على هذه المشروعات ومتابعتها فى إطار الخطة العامة للدولة. وقد خولت المادة الثانية للجهاز أن يتصل بجميع أجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى للقيام بالمهام الموكولة إليه وفى مقدمتها معاونة الجهاز فى القيام بالدراسات

والبحوث العلمية اللازمة. أى أن عمل الجهاز ليس قاصراً على المسئولين عنه بل يمتد ليشمل القطاعات الحكومية والشعبية على حد سواء، وهذا يتطلب وعيا ومبادرة ذاتية من نوع جديد. يقول مبارك فى ٢ مايو ١٩٨٣ :

«لا شك أن على الأجهزة الرسمية أن تقوم بدور كبير فى هذا الصدد، غير أننا جميعا مطالبون بالإسهام فعليا فى تصحيح المعادلة بزيادة الإنتاج والحد من الاستهلاك، والإقلاع عن الإسراف والبذخ والمظاهر الكاذبة. ولا يقتصر الأمر على وجوب الحد من الكميات التى نستهلكها من الأغذية والسلع، بل إن الأهم من هذا فى تقديرى هو تغيير عاداتنا الاستهلاكية وأساليبنا المعيشية، واتباع منهج جديد للحياة أساسه الاعتدال فى الإنفاق والتخطيط للمستقبل، بصرف النظر عن تفاوت الدخول والموارد لأننا جميعا نشترك فى مسايرة تلك العادات الاستهلاكية والأنماط المعيشية. ومن ثم فلابد أن يسهم كل فرد منا فى تصحيح الوضع. والمهم أن تكون هناك مشاركة حقيقية من الجميع فى تحمل هذه الأعباء، وأن يخف العبء بقدر الإمكان عن الفئات الكادحة التى عانت وتحملت. وبقى أن يتقدم القادرون الصفوف، ويثبتوا جدارتهم بشرف الانتماء لمصر، وقدرتهم على حمل الأمانة وإعترافهم بفضل هذا البلد عليهم، وإمكاناتهم الكبيرة التى حباهم بها فلا يكونون من الجاحدين الذين ختم الله على قلوبهم وأعمى أبصارهم وبصائرهم لأن الجحود ليس من المصرية فى شيء. ويهمنى أن يكون واضحا لدينا جميعا أنه رغم جسامة الصعوبات التى نواجهها فإن المجال فسيح للإصلاح والإنجاز».

هنا تبرز ضرورة الممارسة الديمقراطية لتدعيم البنية الأساسية واضطراد توازنها. ففى النظم الديكتاتورية تتشكل هذه البنية طبقا لرغبة السلطة وبصرف النظر عن رأى الشعب فيها، فالاستراتيجية هى استراتيجية السلطة وما على الطاقات والقوى الشعبية سوى التنفيذ الحرفى سواء بفتح الحاء أو كسرها. أما فى النظم الديمقراطية فمشاركة الشعب فى البنية الأساسية ليست قاصرة على التنفيذ فحسب بل تمتد لتشمل إبداء الرأى والمشورة وتعديل المسار إذا كان هناك ما يستدعى هذا التعديل. فالديكتاتورية تقسم الدولة إلى شعب

وحكومة وإن كانت تدعى غير ذلك، إذ إنها تصر على أن الأمة كلها صف واحد، قلبا وقالبا، وراء الزعيم، أما الديمقراطية فتنظر إلى الحكومة والشعب على أنهما وجهان لعملة واحدة هى الأمة كلها. والبنية الأساسية لا تستقيم ولا تتطور ولا تزدهر إلا بالتفاعل المستمر والمتصاعد بين هذين الوجهين. من هنا كانت العلاقة العضوية بين الممارسة الديمقراطية الحقة والبنية الأساسية الراسخة والمتطورة إلى الأفضل دائما.

ومنذ أن تولى مبارك مسئولية البلاد وهو يرفض الاحتكار فى كل صوره، احتكار السلطة أو احتكار العمل أو احتكار أى شىء. فلا يستطيع أحد أن يحمل العبء وحده، ولذلك فهو يطلب دائما من الجميع الاشتراك فى وضع الحلول لجميع المشاكل. ويؤكد على أن مستقبل مصر هو مسئولية المعارضة بقدر ما هو مسئولية الحزب الحاكم، لأن مصر للجميع. من هنا كان إصراره المستمر على أنه رئيس لكل المصريين، وأن خطه السياسى واضح وثابت ويتمثل فى رفاهية الإنسان المصرى والمجتمع المصرى، وأنه لا وسيلة إلى ذلك إلا بزيادة الجهد والإنتاج، جهد وإنتاج الحكومة والشعب، الفرد والمجتمع. وقد تبلورت هذه النظرة الشاملة إلى البنية الأساسية فى خطاب مبارك إلى عاطف صدقى بتكليفه برئاسة الوزارة الجديدة فى ٩ نوفمبر ١٩٨٦:

«وإذا جاز لى أن أخص بالذكر مجالات معينة أطرحها عليكم وعلى زملائكم للتركيز عليها فى الفترة القادمة فإننى أذكر ما يلى:

أولا: تعبئة كافة الموارد الداخلية والخارجية لمواجهة الموقف الاقتصادى بأسلوب فعال بما يخدم قطاعات الإنتاج ويلبى الاحتياجات الأساسية للجماهير.

ثانيا : تنشيط الاقتصاد المصرى وإطلاق الطاقات المتوفرة لدينا للأغراض الإنتاجية.

ثالثا : تقديم مزيد من التشجيع للصناعة الوطنية فى القطاعين العام والخاص.

رابعا : وضع خطة محكمة للسيطرة على الأسعار بالنسبة للاحتياجات الأساسية للمواطنين.

خامسا : استخدام الطاقات الوطنية المتاحة فى مجال الزراعة والصناعة للحد من الواردات وزيادة الصادرات وذلك بمعدلات سنوية محددة.

سادسا : تحقيق طفرة ملموسة فى برنامج استصلاح الأراضى وزيادة الغلة الرأسية للإنتاج الزراعى.

سابعا : وضع خطة متكاملة لإصلاح نظام التعليم فى مصر مع ما يقتضيه هذا من تغيير مناهج الدراسة وإعداد للمدرسين بحيث يكون الهدف هو تكوين قدرة المواطن على التفكير والعمل فى شتى جوانب الحياة، وصقل شخصيته وأسلوبه فى البحث والنقاش بدلا من التركيز على اختزان المعلومات وحفظها.

ثامنا : إعادة النظر فيما يحصل عليه المواطن من مصادر الثقافة المختلفة، يستوى فى ذلك المؤسسات التعليمية والتربوية وأجهزة الإعلام والمنابر الدينية ومؤسسات الثقافة، بما يضمن زيادة وعى الأجيال الجديدة بمسئوليتها فى عملية البناء الوطنى وصقل رؤيتها للمستقبل.

تاسعا : تركيز الجهود المبذولة فى مجال تنظيم الأسرة بما يتيح لنا استخدام الموارد المتاحة لبناء مجتمع قوى متماسك قادر على التصدى للمشكلات التى تواجهه من منطلق الاعتماد على النفس.

عاشرا : تحقيق تحسن ملموس فى الخدمات الصحية سواء برفع مستوى هذه الخدمات أو التوسع فى نظام التأمين الصحى للسيطرة على تكاليف العلاج.

حادى عشر : تحقيق الاستغلال الأقصى للطاقات الموجودة فى قطاع السياحة لصالح ميزان المدفوعات بما يخدم أهداف التنمية.

ثانى عشر : الاستمرار فى تعزيز أمن الوطن والمواطنين وعدم السماح بأى خروج على الشرعية والنظام.

ثالث عشر : تحقيق تفهم أعمق لدور القاعدة العمالية العريضة فى زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات والإسهام فى التصدى للمشكلة الاقتصادية.

رابع عشر : السير بخطى أوسع فى محاربة البيروقراطية والروتين وتبسيط الإجراءات للجمهور».

وقبل هذا الخطاب بخمس سنوات كانت الدولة قد بادرت إلى إصلاح وتحسين وتطوير كل ما يسهم فى تدعيم البنية الأساسية من صرف صحى وطرق وكبارى وشبكة مواصلات واتصالات وطاقة ومياه وكهرباء وتعليم وإسكان وعلاج.. إلخ. ولا شك أن المواطن العادى البسيط قد شعر بالتطور الذى طرأ على بنية المجتمع الأساسية بصفتها الركيزة الأساسية للإنتاج والخدمات. ولا يعنى خطاب مبارك بتكليف صدقى بالوزارة الجديدة فى ٩ نوفمبر ١٩٨٦ سوى استمرار الاستراتيجية وتعميقها وتطويرها حتى يصبح اليوم أفضل من الأمس، والغد أفضل من اليوم وهكذا.

وقد شهد العالم لمبارك بهذه الإنجازات إذ تقول جريدة «واشنطن تايمز» فى ٨ مايو ١٩٨٣ إن: «مبارك يقدم لمصر الاستقرار الاقتصادى والسياسى ويعد أحد أبرز عشرة من زعماء العالم وله بصمات واضحة على عملية السلام». كذلك قالت وكالة رويتر فى ٦ أكتوبر ١٩٨٤ : «مبارك زعيم مثابر يسعى إلى تخفيف الأعباء عن الشعب المصرى»، وجريدة «الفيجارو» فى ١٤ فبراير ١٩٨٧ : «مبارك أثبت قدرته على تحقيق الاستقرار لمصر وتثبيت دعائم الديمقراطية». وجريدة «واشنطن بوست» فى ١٦ يونيو ١٩٨٧ : «مبارك يعمل بإخلاص لإعادة بناء مصر بخطوات ثابتة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية».

وبالفعل فإن كل يوم يشهد إقامة بناء جديد بعد أن كانت هناك مصانع غزل لم تتجدد آلاتها منذ عام ١٩٣٨ . والآن تتم عمليات مستمرة من الإحلال

والتجديد بتكنولوجيا جديدة من أجل زيادة الإنتاج. ويحرص مبارك بقدر الإمكان على زيارة المشروعات الجديدة لتعريف المواطنين بما يجرى على أرض بلدهم من صناعة وإنتاج سلعي ينافس المستورد. ولذلك تأتي قضية زيادة الإنتاج على رأس الأولويات فى خطط التنمية بحيث أصبح قطاع الإنتاج السلعى المحور الرئيسى لدفع عجلة التنمية وبالتالى تتزايد طاقات الاعتماد على الذات مع استمرار الدولة فى تشجيع الاستثمار الإنتاجى ومنحه كل فرص النجاح باعتباره أحد ركائز البنية الأساسية.

ونحن لا نبالغ إذا قلنا إن هذا إنجاز قومى رائع بكل المقاييس، خاصة إذا تذكرنا أن مصر خرجت من حروبها المتوالية منهكة القوى، تشكو من تدهور خطير فى بنيتها الأساسية فى معظم أدوات الإنتاج ومرافق الخدمات المتصلة بالصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات والزراعة والصناعة، بالإضافة إلى معاناتها من معدلات عالية للتضخم، وميزانية مثقلة بعجز كبير فى ميزان المدفوعات، وتدنى الإيرادات كثيرا عن الوفاء بالمصروفات، التى ظلت تتزايد عاما بعد عام، لمواجهة الزيادة السكانية المطردة، بما جعلها عاجزة عن ملاحقة سداد مستحقات الديون الخارجية من فوائد، إلى الحد الذى هدد بتوقف الدول الدائنة عن منح مصر مزيدا من القروض، تعينها على مواجهة وضعها الاقتصادى المتأزم وعلى تدعيم بنيتها الأساسية المتدهورة.

وكانت المواجهة على كل المستويات فى ولايتى مبارك الأولى والثانية من خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية اللتين قدمتا الكثير لدعم البنية الأساسية، وإحلال وتجديد مرافق الخدمات وآليات الإنتاج الزراعى والصناعى. وكانت هذه التحديات كفيلة بتبرير قيام نظامى شمولى لا يعرف المعارضة أو الرأى الآخر الذى قد يعوق فى مراحل التحول المصيرى سرعة إصدار القرار، ومع هذا آثر مبارك أن يختار الأسلوب الصعب لكنه الأسلوب الأصح والأسلم والذى تمثل فى تجربته الديمقراطية التى لا يمكن لأحد أن يتجاهلها وهو يستمع إلى كل الآراء التى تنتقد وترفض وتشجب ليس فقط فى صحف المعارضة بل فى الصحف القومية أيضا. ولم يحاول مبارك أن يحجر

على رأى أو أن يقصف قلما، بل إن كل ما يفعله فى هذا الصدد هو النصح والتنبيه إذا ما وقع تجاوز لحق النقد الموضوعى وأصوله وتقاليده فى أية مناسبة وإزاء أى قرار.

ولا شك أن البنية الأساسية تشكل معضلة بمعنى الكلمة وذلك لارتفاع تكاليفها، واستغراقها وقتا طويلا حتى تستقر دعائمها، وحاجتها لاستنفار كل طاقات الأمة بلا هوادة ولا استرخاء، وعدم بروز عائدها فى الأفق بوضوح بعد فترة قصيرة. ولذلك كانت البنية الأساسية تشكل أصعب تحدٍ لمبارك فى التركة المثقلة التى ورثها، ومع ذلك وضعها فى مقدمة الأولويات دون أى تأجيل، ولم يلجأ إلى المسكنات الوقتية بل شرع فى المواجهة والمصارحة، ووضع أمام الشعب الأرقام الحقيقية لتبعات الإصلاح دون أن يعده برخاء قادم أو أحلام وردية أو جنة موعودة. فهو لم يحد عن تجربته الديمقراطية التى تحتم عليه المصارحة وتحتم على الشعب المشاركة فى تبعات تشييد البنية الأساسية التى ستكون ركيزة لآلاف المشروعات الكبيرة والصغيرة التى ستفتح أبواب الرفاهية سواء للجيل الحالى أو الأجيال القادمة.

وقد أصبحت هذه البنية الآن قادرة على استيعاب برامج طموحة لتوسيع قواعدها الإنتاجية، بعد أن نجحت عبر سياسات مالية واقتصادية رشيدة فى تهيئة مناخ جديد من الثقة أدى إلى تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية فى عديد من المشروعات الجديدة، وبعد أن استطاعت أن تتخطى أصعب مراحل الإصلاح الاقتصادى من خلال برنامج متدرج عالج بنجاح أوجه الخلل والتدهور فى البنية الأساسية. فقد أعاد هذا البرنامج تأهيل الهيكل الإنتاجى وتعزيزه بأدوات التقنية الحديثة، ونجح فى زيادة الاستثمار المعتمد على مدخرات حقيقية، ودعم وطور التصنيع المحلى، وبدأ فى عملية الانتشار السكانى المخطط المنتج فى المجتمعات العمرانية الجديدة.

كان لابد من مواجهة المعدلات السريعة فى نمو السكان التى أصبحت تجاوز المليون نسمة كل عشرة أشهر تقريبا، وسوء التوزيع الجغرافى للسكان

وارتباطه بظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن وظاهرة التضخم الحضرى، واختلال التركيب العمرى للسكان وما يرتبط به من ارتفاع معدلات الإعالة نظرا لزيادة نسبة المستهلكين إلى المنتجين، وانخفاض مستوى خصائص السكان، وسوء توزيعهم على الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية، وإيجاد فرص العمل للطاقات المعطلة من خلال علاج واضح المعالم ولو تدريجي لمشكلة البطالة خاصة بين خريجى المدارس والجامعات، وفقدان التوازن فى التنمية بين المحافظات المختلفة خاصة فى مجالات التنمية الاقتصادية وضرورة توفير الخدمات الأساسية.

وبالإضافة إلى كل هذه التحديات فإنه يتحتم فى الوقت نفسه أن نحافظ على مشروعات البنية الأساسية التى تم تنفيذها وأصبحت من أكبر الثروات الموجودة على أرض مصر وأكثرها مساهمة فى التنمية. وفى نوفمبر ١٩٩٢ قيم مبارك ذلك الإنجاز الذى تحقق طوال السنوات السابقة والذى يجب أن نحافظ عليه وأن نطوره فقال:

«أنجزنا للحاضر والمستقبل عملا ضخما يستحق الفخار، أمام أجيالنا القادمة. جددنا شباب مصر كى تصبح أكثر قدرة على تحمل أعباء المستقبل، واستعدنا لها طاقات ضخمة لم تكن تسهم أو تشارك، ورفعنا عنها أثقالا وقيودا كبلت انطلاقها، وفتحنا أمام مسيرتها طريق التقدم واضحا لكل عيان. يولد هذا الجهد الضخم ما يعزز تفاؤلنا بمستقبل قريب تدخل فيه القدرة المصرية مرحلة النمو المطرد، وتنطلق فيه المسيرة المصرية إلى مشارف القرن الحادى والعشرين».

ومن أهم قطاعات البنية الأساسية، قطاع النقل والمواصلات، قطاع الكهرباء والطاقة، قطاع الإسكان والمرافق العامة، قطاع التعمير والمجتمعات العمرانية والمدن الجديدة. وقد أولى مبارك اهتمامه لها مما جعلها تحقق طفرة فى حجم الإنجازات، وارتفاعا فى مستوى الأداء بصورة غير مسبوقة نتيجة لتوجيه القدر الأكبر من استثمارات الدولة لهذه القطاعات، إذ بلغ ما تم انفاقه

منذ بداية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٣ على مشروعات البنية الأساسية ١٩٨ مليار جنيه.

ففى قطاع النقل والمواصلات بلغ حجم الاستثمارات منذ تولى مبارك عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩٢ حوالى ٣٠ مليار جنيه وذلك لتوفير الطاقات النقلية لمواجهة احتياجات الطلب على المستوى القومى، والتنسيق بين شبكات النقل المختلفة، وتنفيذ امتدادات شبكة النقل حيث مواقع الإنتاج الزراعى والصناعى والمناطق السياحية الجديدة، والاهتمام بالنقل المتعدد الوسائل بهدف الاستفادة من ميزة كل وسيلة، ورفع كفاءة موانى الجمهورية والربط بينها، وتطوير وتدعيم بعض الموانى النهرية وإمدادها بوسائل الشحن والتفريغ، والتركيز على تشغيل القطارات الموحدة فى نقل البضائع بأقصى كفاءة ممكنة، والاستفادة من ميزة السكك الحديدية فى توفير استهلاك الوقود، واستكمال إنشاء شبكة مترو الأنفاق لحل مشكلة النقل بإقليم القاهرة الكبرى، وتشجيع الشركات الخاصة التى تمتلك الوحدات الكبيرة، والشروع فى استخدام الغاز الطبيعى فى تسيير مركبات النقل بديلا عن أنواع الوقود التقليدية، ورفع كفاءة العنصر البشرى حتى يمكن الوصول بتطوير أسلوب النقل والاستغلال الكفء للطاقات إلى أقصى درجة ممكنة. ذلك أن دور النقل والمواصلات بالنسبة للبنية الأساسية لا يقل عن دور الشرايين فى جسم الإنسان والتى تنقل الدم لكل أعضاء الجسم ليحتفظ بقوته وحيويته وقدرته على أداء وظائفه.

ويحتل قطاع الكهرباء والطاقة، إلى جوار قطاع النقل والمواصلات، مركز الصدارة بين عوامل نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المعروف أنه كلما تقدم المجتمع تزايد حجم استهلاكه من الطاقة خاصة الكهرباء التى أصبح استهلاك الفرد سنويا منها معيارا تتحدد به درجة تقدم المجتمع الذى يعيش فيه. ولذلك تمت إتاحة الطاقة الكهربائية لجميع أوجه الاستخدامات المختلفة بالقدرات والمواصفات الفنية الملائمة، مع استمرارية واستقرار التغذية الكهربائية، ومواجهة النمو الطبيعى فى الأحمال سواء على المدى القريب أو البعيد، وزيادة نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية، والاستغلال

الأمثل لكافة المصادر المحلية المتاحة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وخصوصا المصادر المائية منها والغاز الطبيعي ومصادر الوقود السائل (المنتجات البترولية) مع التركيز على المصادر الأخرى البديلة مثل الطاقة الشمسية والفحم مع دراسة جدوى المحطات النووية، وأيضا ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والحد من الإسراف فى استخدامها، والتوسع فى إنشاء الصناعات الكهربائية المحلية وتطوير القائم منها بهدف الاعتماد على الذات والحد من الاستيراد من الخارج، وحصر وتقييم مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والعمل على دعم انتشار استخداماتها وتطوير نظمها لإمكانات الصناعة المحلية، وتطوير نظم المعلومات لمتابعة ورقابة تشغيل الشبكة الكهربائية الموحدة حتى ينتظم سد كل احتياجات البنية الأساسية من الطاقة والكهرباء.

ثم يأتى قطاع الإسكان والتعمير والمدن الجديدة الذى شهد منذ ولاية مبارك الحكم تقدما فى معدلات تنفيذ الوحدات السكنية من خلال الخطتين الخمسيتين (٨٢ ـ ١٩٩٢) بهدف تعويض العجز القائم فى الوحدات السكنية وتنفيذ جانب من الإحلال الضرورى، بحيث تم انشاء حوالى ٧٨٢ر١ مليون وحدة سكنية موزعة وفقا لمستويات الإسكان المختلفة، ولمواجهة تضاعف السكان خلال هذه الفترة. وهو التضاعف الذى ضاعف بدوره العبء على المرافق العامة فى مجال المياه والصرف الصحى. فكان لابد من زيادة ضخ المياه من المحطات بطاقة أكبر من طاقة الشبكات مما أدى إلى عدم قدرة شبكات الصرف الصحى على مواجهة هذه الزيادة. فقد نتج عن اتساع الفجوة بين استهلاك المياه والصرف الصحى انتشار ظاهرة الطفح، لذلك أولت الخطتان الخمسيتان الأولى والثانية عناية خاصة لقطاع المرافق بشقيه مياه الشرب والصرف الصحى حيث احتل أولوية خاصة فى إطار دعم البنية الأساسية وإصلاحها. وتم بالفعل تنفيذ مشروعات الإحلال والتجديد والتوسيع بالإضافة إلى إنشاء المشروعات الجديدة.

أما بالنسبة للتعمير والمدن الجديدة فقد تم إقامة ركائز عمرانية للتنمية المتكاملة لرفع العبء عن الهياكل العمرانية الحالية بحيث تتكامل معها

وتدعمها، وتنمية مناطق التعمير بسيناء والساحل الشمالي والوادي الجديد وبحيرة ناصر والبحر الأحمر ومنطقة السويس، وذلك على أساس الدراسات الإقليمية التي تمت لمختلف هذه المناطق والتي تمثل حوالي ٩٥٪ من المساحة الكلية للبلاد، وحل مشاكل المراكز العمرانية والمدن القائمة وفي مقدمتها مشاكل تكدس السكان ومشاكل الخدمات والمرافق، وحماية الأراضي الزراعية من التجريف والزحف والتهديد المستمر نتيجة للامتداد العشوائي والنمو غير المخطط، ومواجهة مشاكل الزيادة السكانية والانفجار الحضري، وتشجيع الامتداد العمراني إلى المجتمعات الجديدة تخفيفا من الضغط على المدن الكبرى.

وتمتلك مصر الموارد اللازمة لتحقيق التوسع العمواني اللازم، ومن أهم هذه الموارد مياه السد العالي، والزيادة المتوقعة من المرحلة الأولى لقناة جونجلي، والأراضي القابلة للزراعة والتي تم تحديد مساحة قدرها ٢ر٨٨ مليون فدان منها. أما الموارد التعدينية فمتوافرة في مصر على شكل معادن وخامات معدنية عديدة كالحديد والفوسفات والمنجنيز والفحم وخامات أخرى مثل حجر الطلق بالصحراء الشرقية والذي تحتاج إليه صناعة الورق والخزف والمطاط الصناعي والمبيدات وغيرها. وكذلك البنتونيت من شمال بحيرة قارون لأعمال المسابك والحراريات والرخام. أما على ساحل البحر الأحمر فقد تم اكتشاف النيوبيورم والتنتالم مقترنا بالقصدير؛ أما البريليوم والكبريت وأملاح البوتاسيوم فقد اكتشف على خليج السويس.

أما الموارد السياحية فمنتشرة في معظم أنحاء مصر سواء في الوادي أو الدلتا أو الصحراء الغربية أو سيناء أو الساحل الشمالي أو ساحل البحر الأحمر. وتجمع هذه الموارد السياحية بين التراث الحضاري القديم الذي أبدعه المصريون القدماء وحضارات العصور اليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية الحديثة، وبين الموارد الطبيعية والطبية والصحية، وانخفاض الرطوبة والدفء والشمس الساطعة طوال العام.

وإذا كنا قد ركزنا جهودنا خلال الاثنى عشر عاما الماضية على إعادة تشييد البنية الأساسية، وتحديث المنشآت الإنتاجية، وتطوير القوانين والتشريعات بما يخدم ويدعم الأهداف الاستراتيجية الشاملة للإصلاح الاقتصادى، فإنه من الضرورى أيضا تدعيم الإدارة العلمية العملية الحديثة التى تستطيع أن تحول الأهداف والطموحات من خطط على الورق إلى واقع مادى ملموس. الإدارة التى تضع نفسها فى خدمة البنية الأساسية وتطويرها إلى الأفضل، وليست الإدارة البيروقراطية التقليدية التى تضع البنية الأساسية تحت أوامرها ورهن إشارتها. وهى القضية التى يعالجها مبارك بنفس منهجه العقلانى الرصين. فهو لا يستخدم الشعارات الكبيرة والرنانة كالثورة الإدارية وغيرها بل يرى أنه من الواجب الفعلى والعملى أن نركز فى المرحلة المقبلة على التحديث الإدارى للمزيد من المرونة فى مجال الإنجازات الوطنية. فالنجاح الحقيقى لأى مشروع من مشروعات البنية الأساسية، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، لا يتوقف عند مجرد وضع الخطط العلمية المدروسة، بل يتمثل فى مدى القدرة على التنفيذ المنضبط والمتابعة النشيطة الدقيقة والرقابة الواعية الحريصة على الأداء المتقن الخالى من الثغرات والأخطاء بقدر الإمكان.

وإذا كان الهدف الاستراتيجى من تجربة مبارك الديمقراطية يتمثل فى إطلاق المبادرات الفردية والطاقات الجماعية لتحقيق المزيد من الإنتاج، والمزيد من التوسع والتعميق والتطوير للبنية الأساسية، فإن ترهل الجهاز الإدارى سواء فى مؤسسات الإنتاج أو الخدمات يشكل عائقا فى وجه تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى على أكمل وجه. فإذا كنا نشكو من البطالة الصريحة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الحكومية على استيعاب كل خريجى الجامعات والمعاهد، فهناك أيضا بطالة مقنعة تتمثل فى مشكلة العمالة الزائدة التى تتحملها الأجهزة الحكومية دون فائدة عملية منها وبالتالى فهى عبء حقيقى على البنية الأساسية. وهذه المشكلة لابد أن تعالج بمنهج عقلانى، علمى، عملى يحول هذه الطاقات المعطلة إلى طاقات منتجة. فإذا كان الإنسان

المصرى هو عملتنا الصعبة الحقيقية، فليس من المعقول أن تتسرب هذه العملة الذهبية من بين أصابعنا وتتحول إلى قطع معدنية تآكلت نتيجة الصدأ المتراكم عليها.

وأسلوب تسريح العمالة الزائدة هو أسلوب الضعفاء والعاجزين، لأن الأقوياء الذين يعتمدون على المنهج العلمى والرؤية المستقبلية يسعون دائما إلى توظيف هذه العمالة وليس إلى تسريحها. فالمنهج العلمى كفيل بابتكار الحلول غير التقليدية لإعادة توزيع هذه العمالة توزيعا سليما يحقق الانضباط ويلبى الخدمات الجماهيرية ويوظف كل الطاقات فى مشروعات البنية الأساسية. فلا يعقل ونحن نخوض هذه المرحلة التاريخية من التحولات المصيرية أن يقال إن ساعات العمل أو الانتاج التى يمضيها الإنسان المصرى يوميا من أقل عدد الساعات بالنسبة للدول المتقدمة. ولعل إنجازنا لمشروعات البنية الأساسية فى فترتى حكم مبارك يؤكد قدرتنا على الإدارة الواعية والحاسمة التى يمكن تعميمها على كل مرافق البلاد ومؤسساتها وإداراتها ومشروعاتها. فالإصلاح الاقتصادى لابد أن يواكبه إصلاح إدارى يخلصه من كل العقبات التى يمكن أن تعوق مسيرته.

والإدارة الحديثة لم تعد مجرد حزم إدارى تقليدى بل هى علم نظرى وتطبيقى يعتمد على نظم المعلومات، وتوزيع السلطات والصلاحيات على مختلف مستويات الإدارة، وتربية قيادات جديدة بمفاهيم معاصرة، والتوعية والإقناع قبل الجزاء والعقاب، وتبسيط النظم وإجراءات التعامل، وتدريب العمالة على أحدث وسائل الإنتاج، وغير ذلك من الأساليب الديمقراطية التى تشعر الجميع بالانتماء الحقيقى إلى المؤسسة التى يعملون بها. فالفكر الديمقراطى لا يؤمن بأن الثروة الحقيقية والفعلية لأى بلد تكمن أساسا فى مصادره الطبيعية سواء فى باطن الأرض أو فى البحار والمحيطات بل تكمن فى الإنسان أو الوحدة الأساسية التى بدونها لا يمكن للبنية الأساسية أن تقوم لها قائمة. فلولا الإنسان بفكره وعقله وجهده لما وصلت البشرية إلى ما هى عليه اليوم، ولما استطاع أحد استغلال تلك الثروات الطبيعية المدفونة، بل إن

الإنسان المبتكر يستطيع بما منحه الله إياه من علم وفكر أن يوجد الثروات القومية من جهده وعرقه حتى لو كانت الطبيعة قد ضنت عليه بثرواتها. واليابان أكبر دليل معاصر على ذلك.

واليابان درس موجه بصفة خاصة إلى هؤلاء الذين ينعون على مصر أنها لا تملك الثروات الطبيعية مثل البترول كى تعيش على مستوى شقيقاتها العربيات. فهم لا يعلمون أن الثروات الطبيعية إذا لم يستوعبها الوعى الحضارى، فإنها قد تنتهى أو تتبدد وتعود الأمور إلى أسوأ ما كانت عليه قبل اكتشافها. فلا توجد ثروة فى الطبيعة غير قابلة للنفاد باستثناء الإنسان الذى هو فى حقيقة أمره ثروة متجددة إذا ما أحسن استغلال طاقاته وقدراته. بل هو الثروة الوحيدة التى تزداد وتتضاعف كلما استغلت واستخدمت، ولذلك كانت الممارسة الديمقراطية ضرورة ملحة على كل مستويات الإنجاز الوطنى لأنها تمنح الفرصة كاملة للإنسان كى يفجر كل طاقاته الإيجابية من أجل الانطلاق ببلده إلى آفاق المستقبل المنشود. فلا يعقل أن يصنع الإنسان المصرى الحضارة الأم لكل الحضارات البشرية ثم يتحول هذا الإنسان العظيم المبتكر إلى كائن شائه ممسوخ يجلس فى كهوف الإدارات الحكومية المظلمة بين الملفات والأقفال والدواليب والفئران والأتربة، لا ينتج إلا مزيدا من الأضابير والدفاتر، ولا يجهد فكره إلا فى إضافة المزيد من الإمضاءات والاعتمادات.

إن هذا الإنسان الذى هو عملتنا الصعبة لا يمكن أن يتحول إلى عملة أصابها الصدأ وهبط سعرها فى سوق البشر. وإذا كنا نصدر الخبرة المصرية إلى الخارج فيجب علينا أن نحصل على ما يساويها. فالإنسان المصرى لا يمكن أن يقل فى قيمته عن الدولار الأمريكى أو الجنيه الاسترلينى أو البترول العربى. ولا شك أن الهدف الأساسى من تجربة مبارك الديمقراطية يكمن فى إعادة الثقل الحضارى والقيمة الاقتصادية إلى الإنسان المصرى. ذلك أن الإنسان الذى ينتمى إلى بلد ديمقراطى يقابل بالاحترام والتقدير فى أى بلد آخر، فالإنسان الديمقراطى يوحى بالثقة حيثما حل، وكلنا يعلم خطورة الدور

الذى يلعبه عامل الثقة فى دوائر المال والاقتصاد سواء على المستويات الإقليمية أو العالمية.

وتؤكد التجربة الديمقراطية على ضرورة أن يكون فكر الإنسان وحركته بدافع ذاتى منه هو، لأنه فى ظل النظم الشمولية يفكر ويتحرك كمجرد صدى أو انعكاس لأجهزة السلطة. لذلك يرى مبارك فى الإصلاح الإدارى شرطا أساسياً لتعميق تجربته الديمقراطية حتى لا تعوقها سدود البيروقراطية العالية والراسخة. ولعل التفاؤل المواكب لهذه التجربة يرجع إلى إيمان مبارك بقدرة الإنسان المصرى وجدارته التى أثبتها فى عالمنا المعاصر بكل علومه المتشعبة وتكنولوجيته المعقدة. ففى أرقى البلاد الأوروبية والأمريكية يقف على قدم المساواة إن لم يبز أقرانه الأوروبيين والأمريكيين. يكفينا للتدليل على ذلك أن نذكر أسماء مثل الدكتور فاروق الباز، والدكتور مجدى يعقوب، والدكتور محمد الوكيل وغيرهم من الرواد والعلماء الذين رفعوا رأس مصر عاليا فى الخارج. فإذا كان هذا هو وضع الإنسان المصرى خارج حدود وطنه وعلى أعلى المستويات العلمية والحضارية العالمية، فمن الطبيعى أن يتحول إلى طاقة خلاقة ومبدعة من نوع نادر إذا ما منح الفرصة كاملة داخل وطنه.

لعل الخطوة الأولى المؤدية إلى هذه الآفاق تكمن فى إعادة الاحترام والتقدير إلى العمل الفكرى والميكانيكى واليدوى، والقضاء على خرافة العمل الإدارى أو الحكومى. فقد ترسبت فينا عقدة الوظيفة الحكومية برغم المرتب الهزيل الذى يحصل عليه الموظف عند نهاية كل شهر مما يدفعه فى كثير من الأحيان إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل بصرف النظر عن نوعيتها. لكن المشكلة الفعلية تتمثل فى خجل أصحاب المهن والحرف والمهارات الميكانيكية من أن يستمر أبناؤهم فيها من بعدهم. فهم يعملون كل ما فى وسعهم لكى يلحقوهم بالجامعة حتى ينضموا بعد ذلك فى السلك الحكومى برغم أن حرف آبائهم تدر عليهم الأموال التى لا يعرفون كيف ينفقونها على الوجه الصحيح.

وقد يكون لهم العذر فى هذا لأن مجتمعنا الذى افتقد الديمقراطية الصحيحة زمنا طويلا، لايزال ينظر إلى الفارق بين الطبيب والمهندس والمحامى والمدرس وبين الميكانيكى والسمكرى والفلاح والبناء نظرة طبقية ضيقة الأفق، برغم أن احتياج البنية الأساسية إلى الحرفى الماهر يزيد درجات عديدة عن حاجتها إلى الموظف الحكومى. ومع ذلك مازلنا نتكالب على الوظيفة الحكومية برغم دخلها الهزيل، وننأى عن الحرفة اليدوية أو الميكانيكية برغم عائدها المجزى والمغرى بسبب العقد الطبقية التى تحكم تفكيرنا وسلوكنا، والتى تتنافى تماما مع الوعى الديمقراطى الناضج الذى يحترم كل إنسان منتج فى المجتمع بصرف النظر عن نوعية إنتاجه. ذلك أن قيمة الإنسان عند الآليات الاقتصادية تتحدد بنوعية إنتاجه وإنجازه الفعلى وليس بنوعية الطبقة التى ينتمى إليها.

فقد آن الأوان لكى يدرك المواطن أنه لا يمكن أن يعيش طيلة حياته عالة على الحكومة. إن حياة خاملة من هذا النوع لا يمكن أن نتوقع منها الإنتاج المطلوب، ناهيك عن الابتكار والإبداع. ومن هنا كان اهتمام مبارك بالمدارس والمعاهد الفنية التى تخرج العمال المهرة ذوى المهارات الحرفية التى تحتاج إليها مشروعات البنية الأساسية، ففى كل دول العالم المتقدم يشكل العمال والحرفيون المهرة القاعدة الرئيسية للإنتاج فى حين يشكل خريجو الجامعات نسبة أقل بكثير منهم. ومن المعروف أن الإدارة الحكومية وجدت أصلا للتنسيق بين هذه الأعمال والمشروعات الإنتاجية، أى أنها مجرد أداة وسيطة أو وسيلة وليست هدفا يسعى إليه الجميع، لذلك فهى تأتى فى نهاية المطاف لأنها لا تنتج السلعة المادية الملموسة التى يمكن أن نتعامل بها مع الآخرين، ولا يعقل أن يتضاءل عدد العمل المنتجين فى الوقت الذى يتزايد فيه أعداد الموظفين بنسبة مخيفة يمكن أن تخل بتوازن البنية الأساسية.

ولعل من أهم ملامح تجربة مبارك الديمقراطية أنها تسعى لإقامة المجتمع المتجانس بين كل فئاته وطبقاته وطوائفه، المجتمع الذى ينهض على التفاعل الإيجابى المثمر ويرفض الصراع السلبى المخرب، المجتمع الذى يعين

الغنى فيه الفقير ويساند القوى فيه الضعيف ويرشد الكبير فيه الصغير ويرعاه، أو كما يقول مبارك فى أول مايو ١٩٩٣:

«جزء من مسئوليتنا الوطنية، أن نسعى إلى تحصين جبهتنا الداخلية وتعزيز تكاتفنا الوطنى، لأن هناك من سيحاولون بكل السبل تفكيك الوطن وتمزيق تكاتفه حتى لا يبلغ أهدافه فى النهضة والتقدم. إن أثمن ما تمتلكه مصر الآن هو وحدتها وتكاتفها الوطنى ووعيها المتزايد بترابط المصالح بين فئات شعبها، وإدراكها الناضج لطبيعة الدور الإيجابى الذى يمكن أن يلعبه كل المصريين فى مشروعات التنمية، وحرصها الواجب على ضرورة استثمار كل طاقة جهد وطنى. ينبغى أن تظل عين الوطن ساهرة ترعى الفئات الأقل قدرة، والأحياء الأكثر ازدحاما، والأقاليم الأكثر فقرا. ومن ثم فإن عدالة توزيع الاستثمارات على الأقاليم المصرية طبقا لأوضاعها الاقتصادية، وعدالة توزيع الخدمات بين أحياء المدن المختلفة يضمن تعزيز أواصر السلام الاجتماعى، ويضمن تنمية متوازنة تعزز روح الانتماء الوطنى».

وفى ضوء هذه النظرة الحضارية والإنسانية والديمقراطية الشاملة و النابعة من خصائص الشعب المصرى عبر العصور، اكتسبت الآليات الاقتصادية طابعاً خاصاً بها غير مسبوق أو منقول حرفيا من تجارب اقتصادية أخرى. صحيح أنها استفادت من تجارب الآخرين لكنها وضعت معاناة الإنسان المصرى فى اعتبارها دائما، فكان التحول التدريجى الهادىء الذى تجنب الفجوات المخيفة التى وقعت فى هاويتها دول أخرى بحيث اعترف خبراء الاقتصاد العالمى بنجاح التجربة المصرية وتفردها ونصحوا دولا أخرى بأن تحذو حذوها تجنبا للانهيارات الاجتماعية التى يمكن أن تحدث لها نتيجة للتطبيق الحرفى المنقول عن تجارب أخرى. فالآليات الاقتصادية ليست آليات صماء بل لابد أن تتفاعل مع العامل أو العنصر الإنسانى، ولابد من التوقف والمراجعة وإعادة التقييم والتقدير عند أول بوادر تصادم أو صراع بينهما. فالآليات الاقتصادية ابتكرت لكى تكون فى خدمة الإنسان وليس العكس. فلا يعقل أن تتحول الآليات الاقتصادية إلى تروس جبارة فى آلة جهنمية تلتهم

سنونها البشر بحجة تطبيق نظرية اقتصادية حديثة تكفل الانطلاق السريع للإنتاج القومى وعائده المجزى.

وهذه الآليات ليست مطلقة وليست مقدسة بل تخضع للظروف الإنسانية التى يمر بها المجتمع، وبالتالى تختلف تطبيقاتها من مجتمع لآخر، بل من مرحلة لأخرى فى نفس المجتمع من حيث الإيقاع والتوقيت والمستوى والمدى والوسيلة والغاية. ولذلك أصر حسنى مبارك على وضع الآليات الاقتصادية فى خدمة الظروف الإنسانية. قد يستغرق الإصلاح الاقتصادى وقتا أطول نظرا لمراحله التدريجية، لكنه يحافظ فى الوقت نفسه على قيمة أثمن وأغلى هى الاستقرار والسلام الاجتماعى والأمن القومى فى إطار المنظومة الفكرية لتجربة مبارك الديمقراطية سواء على مستوى التنظير أو التطبيق. فالإنسان عنده هو أداة تجربته الديمقراطية وهدفها فى الوقت نفسه، وكل الاعتبارات الأخرى لابد أن تدور فى فلكه لخدمته ولرفاهيته ولرخائه. ونظرا للارتباط العضوى بين الرخاء الإنسانى والآليات الاقتصادية فقد آثرنا أن يدور الفصل التالى حولها.

الفصل الرابع

الآليات الاقتصادية

الآليات الاقتصادية

من الواضح أن الممارسة الديمقراطية تشكل صمام أمن لكبح جماح الآليات الاقتصادية إذا ما اعتبرت الإنسان مجرد أداة من أدواتها. ولذلك يقول مبارك فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ إننا «وضعنا أساسا راسخا للبناء الاقتصادى والبناء الديمقراطى»، مما يدل على إيمانه بحتمية المواكبة الديمقراطية للإصلاح الاقتصادى. ذلك أن تجربته الديمقراطية تعنى التفاعل الإيجابى المثمر بين القوى البشرية والإمكانات المادية والاقتصادية والقيم الروحية والحضارية. ولا يمكن لأى إصلاح اقتصادى أن ينهض بالأمة بدون رسوخ هذه المنظومة الفكرية لأنها المعيار الموضوعى الشامل لمدى نجاح عملية التفاعل بين كل المعطيات الإنسانية والقومية وفى مقدمتها مستوى الوعى والمعرفة فى المجتمع، ودور النظام التعليمى وأجهزة البحث العلمى والتحديث التكنولوجى، والنظام المصرفى، والنظام الإدارى، وتوافر روح المبادرة والكشف والابتكار، والوحدة الوطنية، والنظام الأخلاقى، والنظام القانونى، والاستقرار الاجتماعى، والأمن القومى. فإذا كانت الآليات الاقتصادية هى القضية الأساسية التى لابد أن نحسمها، فإن شرط التجربة الديمقراطية أن يتم هذا الحسم من أجل رفاهية الإنسان، وبالتالى فإن إصلاح الوضع الاقتصادى وتطويره شرط للتجربة الديمقراطية ذاتها. يقول مبارك فى ٢٠ يوليو ١٩٨٨ إن «نهضتنا الاقتصادية هى نتاج نهضتنا الديمقراطية، وازدهار الديمقراطية ينميه ازدهار الثقافة». ثم أضاف فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ موضحا أن:

«القاعدة لأى بناء اقتصادى أو اجتماعى هى النظام السياسى الذى يقوم على تعدد الأحزاب وحرية التعبير والعمل بكل الوسائل على إتاحة الفرصة الكاملة للجماهير لكى تشارك فى اتخاذ القرار».

وكان مبارك قد شرع منذ مطلع ولايته الأولى فى الإصلاح الاقتصادى وليس لديه ملايين أموال التأميم بأسعار الخمسينيات كما كان لجمال عبدالناصر، وليس لديه عوائد النفط العالية بعد حرب أكتوبر والمساعدات العربية كما كان لأنور السادات. وبرغم كل هذه العقبات والسلبيات أصر على أن الإصلاح الاقتصادى بغير مراعاة للبعد الإنسانى والاجتماعى للطبقات المتوسطة والكادحة يعنى مزيداً من الدخول الطفيلية التى قد تتدفق من بين تروس الآليات الاقتصادية على شكل رخاء كاذب. كذلك أصر على أن مراعاة البعد الإنسانى والاجتماعى بدون إصلاح اقتصادى جذرى حقيقى ليست سوى توزيع للفقر، لا يمكن أن يقيم العدل الاجتماعى أو يرسخ الاستقرار الاجتماعى.

وفى فبراير ١٩٨٢ انعقد المؤتمر الاقتصادى الكبير بدعوة من مبارك لإيجاد استراتيجية شاملة للمشكلة الاقتصادية التى وضعها فى صدر اهتماماته القومية. وكانت دعوته لكبار خبراء الاقتصاد فى مصر لوضع تصور علمى عملى، نظرى تطبيقى للمسار الذى يجب أن تشقه الآليات الاقتصادية التى لم تكن فى الحسبان لسنوات طويلة مما أدى إلى إهمال البنية الأساسية وتدهور قطاعات المرافق والخدمات والإنتاج.

شعر مبارك أن عجلة الزمن تدور فى غير صالحنا، ولذلك سرعان ما بدأ العمل بالخطة الخمسية الأولى فى أول يوليو ١٩٨٢ وسط متغيرات اقتصادية عالمية ومحلية كبيرة. وقد تمثلت استراتيجية الخطة فى زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات عالية للتنمية تفوق معدلات الزيادة فى السكان، وتشغيل الطاقات المعطلة، وتدعيم الطاقات العاملة، وزيادة الاعتماد على الذات، وتصحيح أوضاع الاقتراض، والاتجاه نحو تفضيل القروض طويلة الأجل وترشيد

استخدامها لحين التوقف النهائى عن الاقتراض، وتوظيف الاستثمارات التى نفذت قبل الخطة ولم تؤت ثمارها، واستكمال المشروعات التى تعثرت لسبب أو لآخر، وتجديد وإحلال مصانع القطاع العام، وتحسين المرافق، ونشر الخدمات فى كل المجالات، والحد من التضخم، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية بفتح مجالات الاستثمار لصالح كل من الاقتصاد المصرى والمستثمر معا.

وإذا انتقلنا فى الزمن أحد عشر عاما بعد بداية الخطة الخمسية الأولى فى أول يوليو ١٩٨٢، سنجد أنها تحولت إلى استراتيجية متجددة ومتطورة فى إطار منظومة فكرية ومستقبلية لا تحيد عن طريقها نتيجة أية ظروف طارئة أو عقبات مفاجئة. ففى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣ يقول مبارك:

«يدخل ضمن أولوياتنا القومية، استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى لأسباب عديدة:

أولها: أن الاقتصاد هو عصب الحياة، ومعيار القوة فى هذا العصر، الذى نعيش فيه، وضمان التقدم، وفى غيبة اقتصاد قوى يصعب أن نتحدث عن مجتمع آمن مستقر، أو دولة قوية قادرة على أن تلبى مطالب شعبها، وتنعم بديمقراطية صحيحة. إن الوطن لا يكون عزيزا قويا، يملك استقلال قراره ويحفظ إرادته الوطنية، إن أقعده العجز عن أن يواجه أوضاعه الاقتصادية المختلة، واستمر على حاله، يستهلك بأكثر مما ينتج، ويستورد بأكثر مما يصدر، ويستدين بما يفوق طاقته على السداد. لقد كان الإصلاح الاقتصادى - ولم يزل - ضرورة مصرية وطنية، بدونه كان من المقطوع به أن تصبح الأوضاع أكثر سوءا، وتتضاعف معاناة الجماهير إلى حد يهدد السواد الأعظم فى لقمة العيش، وينهار البنيان الوطنى بأكمله. لقد انهارت امبراطوريات ودول كبرى رغم جيوشها الجرارة وأساطيلها الضخمة، لأنها لم تستطع تصميم قدرتها على نحو يكفل اقتصادا قويا قادرا على الوفاء بحاجات الجماهير، يملك أسباب تطوره ونموه».

هذا السبب الأول الذى يحلله مبارك يدل على مدى الرؤية المستقبلية الثاقبة التى استشعرت بوادر المتغيرات الاقتصادية الكبيرة عالميا ومحليا عند البدء فى العمل بالخطة الخمسية الأولى فى ١٩٨٢، وكانت النتيجة أن أخذت مصر زمام المبادرة الاقتصادية فى حين أفلت هذا الزمام من يد إمبراطوريات ودول كبرى ظلت تتبع الآليات الاقتصادية التقليدية التى درجت عليها لأجيال عديدة. ولم تعد قادرة على مواكبة متغيرات الاقتصاد العالمى. وعند أول مواجهة مع هذه المتغيرات سقطت الآليات القديمة، وكان البحث عن آليات جديدة فى حاجة إلى جهد شاق ووقت طويل ومعاناة قاسية دفعت ثمنها الشعوب التى لم يكن لها ذنب أصلا فى تطبيق الآليات القديمة. أما مصر فشرعت منذ عام ١٩٨٢ فى استشراف آفاق المستقبل وابتكار الآليات الاقتصادية الجديدة التى تواكب المتغيرات العالمية وفى الوقت نفسه تضع العدل الاجتماعى والإنسانى فى اعتبارها. ومن هنا كان السبب الثانى الذى تحدث عنه حسنى مبارك:

«وثانى هذه الأسباب التى تضع الإصلاح الاقتصادى على قمة أهدافنا، أن الاقتصاد هو أكثر العناصر حسما فى تأثيرها على المواطن أيا كان موقعه، كما أنه العامل الأساسى فى تشكيل رؤيته لحاضره ومستقبله، لأن استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى يعنى فى النهاية، وفرة السلع فى الأسواق إلى حد يضمن استقرار الأسعار، وتزايد فرص العمل فى مواجهة مشكلات البطالة، وتحسين ظروف الخدمات إلى حد تستشعر معه الجماهير أن تحسنا ملموسا قد طرأ على حياتها. إن إحساسى أيها الأخوة بالمصاعب التى تلقاها نسبة كبيرة من المواطنين، يدفعنى إلى أن أؤكد دائما على أنه ما من شىء يمكن أن يسبق أولوية استكمال الإصلاح الاقتصادى».

هنا تبرز النظرة الواقعية العقلانية عند مبارك الذى يتكلم بلغة العصر التى تفهمها جميع الأطراف المعنية سواء فى الداخل أو الخارج. فقد أصبح التعامل فى هذا العصر بين قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية وأحيانا عسكرية وليس بين مبادىء مثالية وشعارات براقة تومض بين السحاب لكنها

لا تملك سيقان للسير على أرض الواقع بكل صخورها وأحجارها ومنحنياتها. إن قيمة الدولة الآن فيما تملكه وفيما تستطيع أن تفعله وتنجزه وتترك به بصماتها واضحة على صفحة العصر، وليس فيما تقوله وتملأ به الآذان. وقد أصبحت الآليات الاقتصادية من الخطورة بمكان لدرجة أنها تؤثر على كل جزئيات الحياة البشرية ابتداء من أبسط الناس فى المجتمعات القبلية وانتهاء بأكبر الدول والتجمعات الدولية التى تتحكم فى مصير العالم. ولذلك خاض مبارك بالشعب الشوط الأكبر والأصعب فى مسيرة الإصلاح على الصخور وبين الأحجار وحول المنحنيات واضعا عينيه على هدف استراتيجى لا يحيد عنه وهو زيادة الإنتاج كماً والارتقاء به نوعا من أجل رفاهية الإنسان المصرى. من هنا كان السبب الثالث الذى تكلم عنه مبارك:

«أما السبب الثالث الذى يدفعنا إلى تقديم هذا الإصلاح على ما عداه فهو أننا قطعنا الشوط الأكبر والأصعب فى مسيرة الإصلاح، وأصبح لدينا أساس قوى يمكن أن نبنى فوقه آمالاً كباراً. وربما كان من حقنا أن نتعجل النتائج والثمار، لكن ثمار أى برنامج إصلاحى فى المجال الاقتصادى لا تظهر بين عشية وضحاها، بل تستغرق أعواما لكى تظهر وتتضح، بعد سنوات عجاف ولدّت الكثير من المعاناة، وأحسب أن السنوات العجاف قد أوشكت على الانتهاء، لأننا أنجزنا الجزء الأكثر مشقة وصعوبة ومعاناة. جددنا البنية الأساسية، وأنجزنا برنامجا ضخما للتجديد والإحلال، وبدون هذين الانجازين الكبيرين اللذين تكلفا ١١٤ مليار جنيه، كان يستحيل أن نحلم بأى تقدم قط».

وربما لا يشعر المواطن بالخطوات التدريجية للإصلاح الاقتصادى لأنها تستغرق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً ومعاناة قاسية، وهى بطبيعتها خطوات علمية وعملية ومتشابكة ومعقدة وقد تبدو غامضة وغير مفهومة للمواطن العادى، وهى أيضا لا تملك البريق الإعلامى الذى يومض فى عيون الناس ويبهرهم بما يدور. فالآليات الاقتصادية تعمل غالبا فى الظل، ولا يدرك قوة الدفع الكامنة وراء حركتها سوى الخبراء والعلماء من أهل الاختصاص، بالإضافة إلى حاجتها إلى وقت طويل حتى تؤتى ثمارها، والمواطن العادى الذى لا

يدرك أبعادها قد يصاب بالملل أو باليأس بحيث يصرف النظر عنها متصوراً أن كل شيء «محلك سر». أما الآليات السياسية التى تسعى للجذب الإعلامى ثم الجماهيرى فيمكن أن تحدث دوامات تستغرق الناس فكرا وسلوكا وتشغلهم عن أهدافهم الاستراتيجية بمواقف مفاجئة عابرة سرعان ما تنقشع كسحب الصيف إذا لم تكن منطلقة من قواعد اقتصادية راسخة. ومن الواضح أن النظم الشمولية مغرمة بمثل هذه «الفرقعات» الإعلامية حتى تلهى جماهيرها بعيدا عن حقوقها وحرياتها الضائعة. فالسياسة بدون قاعدة اقتصادية تقف عليها، مجرد شعارات ونداءات لا يصدقها حتى من يطلقونها، فما بالك بالذين يسمعونها! أما النظم الديمقراطية فتعمل على تدعيم الآليات الاقتصادية بكل طاقتها حتى لو أصبحت الآليات السياسية مجرد أداة من أدواتها. فهى تسعى دائما إلى امتلاك القوة الذاتية التى تفسح لها مكانا يليق بها على خريطة العالم المعاصر الذى يزخر بالنمور المتوثبة على المكاسب الاقتصادية. ولذلك فالنظم الشمولية التى تكشر عن أنيابها وتملأ الدنيا ضجيجا وصراخا، فى حين تثقل الديون كاهلها وهى تمد يدها للاقتراض من هنا وهناك، تبدو فى مظهر عبثى مثير للضحك والرثاء والسخرية، فلا أحد يخاف أو يعمل حسابا للنمور الورقية. يقول مبارك:

«وانتهينا من تنفيذ مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية، التى رسمت طريق الإصلاح وحددت ملامحه الأساسية، قبل أن ندخل مرحلة الإصلاح الهيكلى الشامل التى بدأت على أصعدة مختلفة فى نفس الوقت، بإيقاع منسق وعلى نحو متجانس. ونحمد الله أننا نجحنا فى تسوية قضية الديون، الأمر الذى رفع عن كاهل مصر خمسين فى المائة من حجم ديونها، وهو ما يعادل أكثر مما أنفقناه بالنقد الأجنبى على مشروعات البنية الأساسية والإحلال والتجديد، لتتراجع قيمة الدين المصرى إلى ما كان عليه عام ١٩٨١».

ولم تكن تسوية قضية الديون مع الدول الدائنة تعتمد على الصداقة المتبادلة بقدر ما تنهض على المصلحة المتبادلة بحكم أنها اللغة العالمية

المفهومة لدى الجميع. فمنذ البداية كان مبارك مؤمنا بأننا لن نستطيع اجتذاب تلك الدول ومساندتها بصورة أكثر فعالية إلا إذا نجحنا في خلق مصالح حيوية لهم تشجعهم وتغريهم على الإسراع في مد يد العون لمصر ومساعدتها اقتصاديا. فليس هناك أخذ بدون عطاء، وكلما امتلكت الدولة القدرة الكبيرة على العطاء فإنها تصبح بنفس النسبة قادرة على الأخذ. ولا تتأتى هذه القدرة إلا من خلال توسيع القواعد الإنتاجية في كل المجالات. يقول مبارك:

«سوف يكون علينا في مرحلة استكمال الإصلاح الاقتصادى، أن نركز الجهد على عدد من القضايا المحورية، التى تترجم هدفنا الواضح في بناء اقتصاد قوى، إلى خطط وبرامج محددة، تركز على توسيع قواعدنا الإنتاجية في الزراعة والصناعة، استثماراً للجهد الضخم الذى بذلناه خلال السنوات الماضية. إن توسيع قواعدنا الإنتاجية في الصناعة والزراعة، هو وحده الذى يتوج نجاح إصلاحنا الاقتصادى وبدونه يصبح الإصلاح عقيما، وتصبح الأموال التى أنفقت والجهود المضنية التى بذلت في تجديد البنية الأساسية وفي مشروعات الإحلال والتجديد سدى بغير طائل، لأن توسيع قواعد الإنتاج يعنى زيادة الإنتاج السلعى كما وكيفا، وذلك هدف لن يتحقق على الوجه الصحيح ما لم نسارع في تنفيذ المشروعات الكبرى التى تتضمنها خطة التنمية الثالثة، وهي خطة طموح، تصل تكاليفها إلى حدود ١٥٤ مليار جنيه، تتيح ما يقرب من ثلاثة ملايين ومائتى فرصة عمل جديدة، يشارك القطاع الخاص في النهوض بجزء كبير من مشروعاتها».

وهذا التوجه نابع من حرص مبارك على أن يكون للإنسان المصرى دور هام وفعال، وبالتالى يجب على كل مواطن أن يحرص بدوره على روح المبادأة. فلا يصح التواكل والاعتماد على ما تقوم به الأجهزة الحكومية. كما أنه يجب عدم الركون إلى السلبية وانتظار الفرد لدعوة توجه إليه للقيام بأى نشاط اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى. بل يجب أن يتمسك الإنسان المصرى بحقه وقدرته على المبادأة الفردية أو الجماعية. فالاقتصاد القومى في النهاية هو حصيلة المبادآت الفردية والجماعية متفاعلة ومنتجة لقوة دفع جديدة

تحرك الآليات الاقتصادية إلى آفاق أبعد، وهو أيضا آليات متبادلة لقطاعاته المختلفة تنهض علاقاتها على التأثير والتأثر المتبادلين، يستوى فى ذلك ما ينتجه القطاع العام أو القطاع الخاص، لأنه منظومة متكاملة ويجب أن يكون تحليلها ودراستها على هذا الأساس.

وعندما نتكلم عن تعقد الآليات الاقتصادية وتشابكها وصعوبة إدراكها بالنسبة للمواطن العادى، فإننا نشير إلى اعتمادها على المنهج الرياضى فى الأبحاث الخاصة ببناء نماذج الاقتصاد الكلى، أى تلك الدراسات العميقة للعلاقات بين التوسعات العامة للنظام الاقتصادى، وكذلك لصياغة مناهج جديدة لدراسة العلاقات بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، ولإيجاد حل لمشاكل البرامج المطبقة فى المجال الاقتصادى. وقد أطلق على هذه المناهج باللغة الاقتصادية المعاصرة مصطلح تحليل الآليات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية من خلال البرامج الاقتصادية المتتالية. ويرجع استخدام الرياضة فى الأبحاث الاقتصادية التى تدرس المشاكل وتبحث لها عن حلول إلى الحاجة لتوفير تحديد كمى للعلاقات بين التوسعات الاقتصادية التى تدرس بواسطة النظرية، ذلك لأن العلاقات عادة ما تكون متغيرة ومعقدة بحيث تصعب دراستها بدون استخدام الطرق الرياضية. فالعلاقات المنطقية بين عناصر نظام التوازن الاقتصادى العام يمكن تحديدها بصورة دقيقة إذا ما مثلت على شكل ارتباطات رياضية بين التوسعات السابق دراستها والتوسعات الجارى دراستها، فهى اللغة الصالحة للتعبير عن العلاقات الكمية التى تميز الظواهر الاقتصادية.

وقد تفرع من الاقتصاد الرياضى ما عرف باسم الاقتصاد القياسى الذى يهتم بتحديد القوانين الكمية المجردة التى تعمل فى الحياة الاقتصادية من خلال المناهج الإحصائية، ويهدف إلى إعطاء تعريف كمى للعلاقات التخطيطية فى النظرية الاقتصادية مازجا فى ذلك الاحصاء والنظرية الاقتصادية معا. فإذا كانت هذه النظرية تدرس بعض العلاقات بين متغيرات الدخل القومى والطلب على بعض السلع فى الأسواق، فإن الاقتصاد القياسى يتخذ من هذه الدراسات ركيزة لتقنين المرونة التى تميز الدخل القومى، أى

أنه يدرس الطريقة التى تتغير بها الكمية المطلوبة لبعض السلع وفقا لتغير الدخل فى الداخل أو وفقا لتغير الإقبال عليها فى الخارج. وهذه دراسة ضرورية للمشروعات الخاصة الكبيرة ولتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بحيث يمكن التكهن بمسيرة الحياة الاقتصادية وحركة آلياتها، ومعرفة الآثار والنتائج التى يمكن أن تترتب على بعض إجراءات السياسة الاقتصادية. ومن الواضح أن الهدف من ذلك كله هو ترشيد حركة الآليات الاقتصادية. فمثلا أصبحت دراسة مرونة الطلب على بعض المنتجات، ومستوى الأسعار الذى يحقق أكبر ربح للمشروع، دراسة ضرورية للتجمعات الاقتصادية الكبيرة، مما أدى بدوره إلى تطور الأبحاث الاقتصادية القياسية التى تحلل وتنظم بعض عناصر الآليات الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة مثل تطوير فروع جديدة للإنتاج وضمان التوريدات اللازمة واجتياز مظاهر الضيق الاقتصادى المؤقت.

وإذا كانت الآليات الاقتصادية فى حالة توسع مستمر بحكم ديناميكيتها، فإن علم الاقتصاد الحديث يدرس ظروف التوازن فيما بينها بأسلوب ديناميكى أيضا. وبالطبع فإن مشاكل جديدة تطرأ باستمرار نتيجة لديناميكية العلاقات بين التوسعات الإجمالية سواء فى مجال الاستثمارات أو الاستهلاك أو الدخول... الخ، ولابد من حلها أولا بأول حتى لا يصيب الآليات تبعثر أو خلل. ولذلك فالفروض والنظريات التى توضع لا يمكن أن تنفصل عن المتغيرات فى القدرة الانتاجية أو الناحية التقنية، بل يجب أن تستوعبها وتدمجها فى المسار وبذلك تفتح الآفاق لنوع آخر من العلاقات بين التوسعات الإجمالية. وبصفة عامة فإن هذه الفروض والنظريات المبدئية تتخذ من النماذج الاقتصادية الكلية آليات جديدة يمكن الوصول عن طريقها إلى تحقيق التوازن، خاصة بين الاستيراد والتصدير، هذا إذا لم تحتمل الآليات الاقتصادية زيادة التصدير عن الاستيراد فى فترة من الفترات، وإن كانت هذه الزيادة هدفا استراتيجيا لكل آليات ناجحة فى دورانها نحو التفوق. يقول مبارك فى نفس خطابه السابق:

«على أن توسيع قواعدنا الإنتاجية ينبغى أن يكون مقرونا بضرورة مضاعفة قدراتنا على التصدير خلال سنوات محدودة، لأن التصدير وحده هو الذى يحقق للاقتصاد المصرى قوته وانطلاقته المنشودة، ومن ثم تصبح جودة الإنتاج عاملا حاسما لا يجوز إهماله، لأن جودة الإنتاج هى جواز مرور أى سلعة إلى السوق العالمية الكبرى. إن نقطة البدء الصحيحة، هى أن يكون لدينا إنتاج جديد قابل للتسويق، قادر على الصمود فى حلبة المنافسة الدولية مع إنتاج دول أخرى عديدة سبقتنا إلى هذا الطريق».

ولا شك أن استخدام المنهج الرياضى قد ساعد بصورة فعالة فى تحديد كمى لتحليل العلاقات التى تربط وظيفيا المتغيرات فى نظام اقتصادى معين؛ وساعد أيضا فى تحديد كيفى للعلاقات بين جودة الإنتاج ومدى الإقبال عليها سواء فى داخل البلد أو خارجه. وهذا المنهج يضع فى اعتباره أيضا النتائج المترتبة على بعض المتغيرات والتى قد تؤثر فى العلاقات الوظيفية أو الآليات الاقتصادية بالنسبة لخطوط الإنتاج واحتمالات الاستهلاك فى المستقبل. ولذلك يهتم تحليل الاقتصاد القياسى بالبرامج المتتالية والمدخلات والمخرجات حتى يتمكن بالتالى من تحليل الارتباطات المتبادلة للقطاعات والذى ينصب على العلاقات أو الآليات العاملة بين عوامل الإنتاج والإنتاج نفسه، وذلك حتى يمكن تحديد العلاقات بين قطاعات الإنتاج المختلفة للاقتصاد، وبالتالى تحديد النتائج التى تترتب على زيادة الإنتاج أو نقصه فى أحد القطاعات أو فى بعضها على القطاعات الأخرى، يستوى فى ذلك القطاع العام أو الخاص بما يحتويان عليه من قطاعات فرعية تنضوى تحت لوائهما.

وفى الواقع فإن هذا التحليل للآليات الاقتصادية صالح لمواجهة مشاكل التخطيط الاقتصادى المتعلقة بتحديد بعض الأهداف مثل زيادة الدخل والاستثمارات وأوجه الاستهلاك ومستوياته وغير ذلك من المسائل الاقتصادية. كما يتيح هذا التحليل القدرة على التكهن بالمتغيرات فى المستويات الانتاجية التى يجب أن تتحقق حتى يمكن الوصول إلى الأهداف المحددة. ولذلك فإن كل دراسات الجدوى الاقتصادية تعتمد على هذا التحليل سواء بالنسبة

للمكونات الموجودة فى الماضى أو المستجدات التى يشهدها الحاضر أو الاحتمالات التى يمكن أن تقع فى المستقبل.

ونظرا لأن الآليات الاقتصادية عندما تعمل فى انسجام وتفاعل،فهى تشكل منظومة متكاملة، فإن أى تغير فى أحد القطاعات سيكون له أثر ايجابى أو سلبى على جميع القطاعات الأخرى. وإذا أخذنا فى الاعتبار هذه العلاقات فى مجموعها وكذلك بالنسبة لوجودها وتفاعلها بين هذه القطاعات، فإنه يمكن التكهن بالنتائج الإجمالية التى قد تتحقق عندما تتغير الظروف الإنتاجية لبعض منها، وبالتالى يمكن مواجهتها لأن عنصر المبادأة فى هذه الحالة سيكون فى يد الخبراء الاقتصاديين الذين يضعون كل الاحتمالات والبدائل فى اعتبارهم، ذلك أن وضوح الرؤية المستقبلية خير ضمان لتجنب الأزمات الاقتصادية قبل وقوعها. ولذلك يقول مبارك فى نفس خطابه السابق فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣ والذى يعد وثيقة اقتصادية لابد من التصدى لها بالدراسة والتحليل:

«سوف يكون علينا أيضا خلال المرحلة القادمة، أن نتسلح بالمزيد من وضوح الرؤية، كى لا تختلط المفاهيم، خصوصا وأن برنامجنا للإصلاح الاقتصادى، يستلزم الأخذ ببعض مفاهيم اقتصاديات السوق، وتحرير التجارة، وإتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص، كى يكون شريكا على قدم المساواة فى مشروعات التنمية، وإعادة تنظيم قطاع الأعمال، كى يكون أكثر كفاءة وقدرة، وتلك عملية صعبة ومعقدة فى غياب سوابق تاريخية كافية، تعطى صورة نموذجية أو دروسا مستفادة لكيفية الانتقال من اقتصاد قائم على تدخل الدولة، إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق».

وفى حالة غياب النماذج المسبقة والدروس المستفادة يمكن الاعتماد أيضا على منهج تحليل الارتباط المتبادل للقطاعات من خلال ما يعرف باسم «معاملات الارتباط الفنية» الثابتة والمتعلقة بالإنتاج، أى تلك الآلية التى تعتبر فيها العلاقة بين استخدام كل عامل للإنتاج وبين مستوى الإنتاج علاقة ثابتة

غير متغيرة. ويمكن الوصول إلى تلك الآليات الاقتصادية إحصائيا عن طريق ارتباطات البيع والشراء بين مختلف القطاعات الإنتاجية. وهكذا يسمح المنهج التحليلي بالمدخلات والمخرجات بتحديد ظروف التوافق أو الالتحام الداخلى للآليات الاقتصادية، والتى يوضع للأهداف المختلفة المحددة فيها مستويات إنتاجية فى جميع القطاعات تتفق مع تلك الأهداف السابقة.

وإذا كان المفهوم السائد عن الآليات الاقتصادية الناجحة أنها تعمل بقوة دفع ذاتية من خلال القوانين التى تحكم السوق،مثل قانون العرض والطلب، إلا أننا يجب ألا ننسى دور الفكر الإنسانى والإرادة أو الإدارة البشرية فى هذا المجال. ذلك أن هذه الآليات إذا ما تركت لنفسها فإنها ستتحول إلى حركة فيزيائية خالية من المنظور العقلانى مثلها فى ذلك مثل البراكين والزلازل والأعاصير. لكن إذا كان الإنسان عاجزا عن التحكم فى مثل هذه الظواهر أو الكوارث الطبيعية، فإنه لايزال قادرا على توجيه آليات السوق لما فيه خير الإنسانية، لأنه إذا ترك هذه الآليات تدور على نهج «دعه يمر. دعه يعمل» بلا شروط مقننة للمرور أو العمل فإن الآليات الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى آلة صماء تدوس فى طريقها كل من يحاول التحكم فيها، ثم ينتهى الأمر بها إلى القضاء على نفسها بنفسها بحيث ينفرط عقد الحياة الاقتصادية تماما. ولعل نموذج الانهيار الاقتصادى العظيم الذى وقع فى الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ١٩٢٩ أكبر دليل على ذلك، إذ امتد إلى كثير من عناصر الاقتصاد العالمى لدرجة دفعت بخبراء الاقتصاد فى بلاد كثيرة إلى البحث عن آليات اقتصادية جديدة، لا يصبح الإنسان تحت رحمتها بل تصير هى فى خدمته.

والآلية الاقتصادية مثل أية آلية أخرى فى حياتنا لا عقل لها. فهى تعمل بناء على قانون التتابع الآلى للأسباب والنتائج. هنا يبرز دور العقل البشرى الذى ينظمها ويقننها ويعيد توظيفها بل ويعيد صياغتها حتى يمكن الاستفادة منها واستخدام طاقاتها على أفضل وجه. وتركها لتعمل تلقائيا على علاتها تماما مثل ترك محرك آلى يعمل دون إشراف بشرى عليه، فإما أن يحترق المحرك أو ينفد وقوده أو يتعطل أحد أجزائه مما يؤثر على أدائه أو يعطله

تماما، أو ينفجر فى وجه صاحبه الذى أهمله. وإذا كانت النتائج من جنس الأسباب، فإن صياغة الأسباب فى ضوء احتياجات الهيكل الاقتصادى العام من شأنه تحقيق النتائج القومية والمنشودة التى تحددها القيادة السياسية بحكم جلوسها على القمة التى تمكنها من رؤية الخريطة كاملة. أما رجال الأعمال المنهمكون، كل فى مجاله الجزئى، فلا يملكون هذه النظرة الاستراتيجية الشاملة لكل الآليات الاقتصادية. من هنا كان دور الدولة التى تمثل فى هذا المجال العقل الجمعى والإرادة القومية العاملة من أجل الصالح العام. يقول مبارك:

«إننى مع كل التقدير لآراء هؤلاء الذين يتصورون أن دور الدولة سوف يتلاشى مع انتقال الاقتصاد إلى مرحلة آليات السوق، أقول إن دور الدولة لن يتلاشى. قد تتغير طبيعة الدور والمهمة، وقد تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى كى تضبط مسار الاقتصاد فى وجهته الصحيحة، من خلال سياسات وقواعد تستبعد الأوامر والنواهى التحكمية، ولكن دور الدولة يظل مطلوبا ومستمرا، لأن التحول إلى اقتصاد السوق، لا يتم بصورة مطلقة جامدة، ولا يتم بضربة واحدة تنقل الأمور فجأة إلى أوضاعها الجديدة، وإنما يتم التحول من خلال سلسلة من الإجراءات الطويلة التى قد تستغرق سنوات عديدة، بحيث تتراكم آثارها على نحو متدرج، طبقا لأوضاع كل بلد وظروفه الاقتصادية والسياسية التى يصعب تجاوزها».

هنا يكمن الفرق بين الآليات الاقتصادية فى ظل الديمقراطية وبينها تحت وطأة الديكتاتورية. فالزعيم الديمقراطى لا يصدر الأوامر والنواهى وعلى خبراء الاقتصاد أن يلووا عنق الآليات الاقتصادية لتلبية أوامره ونواهيه، بل يحرص دائما على استشارة أهل الاختصاص والخبرة، والاستنارة بآرائهم وتحليلاتهم فى رسم الاستراتيجية الاقتصادية العامة للدولة. فالاقتصاد والسياسة عنده وجهان لعملة واحدة هى صورة الأمة فى نظر العالم المعاصر، ولذلك فالعلاقة بينهما علاقة عضوية تنهض على التأثير والتأثر المتبادلين. أما الديكتاتور فيعتقد أنه لاراد لأوامره ونواهيه وعلى الجميع الرضوخ الكامل

لها وتلبيتها من منطلق الطاعة العمياء. فليس عنده أى اعتبار لأية قوانين أو معادلات أو آليات، بل يمكن ابتكار الجديد منها كى يساير أوامره ونواهيه. وقد يحدث ازدهار اقتصادى تحت وطأة الديكتاتورية نتيجة لانضواء الشعب كله فى خطوط الإنتاج التى يحددها الزعيم، لكن اندفاع الزعيم بدون كوابح أو صمامات أمن ديمقراطية يصيب الآليات الاقتصادية بنفس الاندفاع. ومن هنا كان الدمار الاقتصادى والعسكرى الذى تنتهى إليه معظم النظم الديكتاتورية والشمولية. وهذا النهج الديمقراطى يتبدى فى توجه مبارك عندما يقول:

«وليس معنى هذا أن نتردد فى التحول التدريجى المحكوم إلى اقتصاديات السوق، أو أننا نتمسك بدور الدولة كما كان قائما فى الماضى، فلم يعد هذا أمرا متاحا أو مجديا، فضلا عن أنه يتعارض مع فلسفة العصر وآلياته. وكما أن هناك من يتصورون خطأ أن دور الدولة سوف يتلاشى مع التحول إلى اقتصاد السوق، هناك أيضا من يتصورون خطأ أن قطاع الأعمال لم يعد له مكان فى النظام الجديد. وهذا طرح خاطىء تماما، وبعيد عن الحقيقة. إن علينا أن نأخذ فى اعتبارنا كثيرا من العناصر الجوهرية ونحن نعيد تحديد دور قطاع الأعمال، ونبحث فى الانتقال التدريجى لبعض أنشطته إلى القطاع الخاص».

وهذا التوجه يحتاج إلى نظرة موضوعية شاملة تضع كل زوايا الرؤية فى اعتبارها. ولذلك يعتبر خبراء الاقتصاد أن أفضل الظروف المناسبة لتوافر هذه النظرة ورسوخها يتمثل فى الآليات الاقتصادية الخالية من المصالح الخاصة والمكاسب الذاتية التى تعارض إدخال مناهج البحث والتحليل وتطبيقها بصورة فعالة. فمن الخطورة بمكان أن تعمل الآليات الاقتصادية لصالح طبقة أو فئة أو طائفة محددة بالذات وتهمل بقية طوائف الأمة وفئاتها وطبقاتها، فهذا من شأنه أن يخل بالتوازن الاقتصادى للأمة مما قد يؤدى إلى إعاقة هذه الآليات الجزئية نفسها. فهى تكاد تعمل فى فراغ لا تقوى على شغله، أما الآليات الكلية فمن شأنها توظيف كل ديناميكيات الهيكل الاقتصادى العام مما يعود بالخير على الجميع. وهذه النظرة الموضوعية الشاملة تعمل على تشغيل الآليات الاقتصادية على أفضل وجه واستغلال طاقاتها إلى أقصى حد، وفى الوقت

نفسه ترعى العنصر البشرى العامل فيها حتى يعطى أفضل ما عنده من جهد وفكر وإنجاز من خلال إحساسه المتجدد بالاستقرار والرعاية والأمان، خاصة فى مراحل التحولات الاقتصادية مثل عمليات الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص. يقول مبارك:

«علينا أن ندقق فى اختيار الشركات والمشروعات المعروضة للبيع، وأن نتأكد من سلامة تقدير أصولها وسلامة إجراءات البيع، وأن نعطى الأولوية والأفضلية لتوسيع دائرة ملكية هذه الشركات، بطرح أسهم جديدة لأفراد المجتمع والعاملين بهذه الشركات. وفى كل الأحوال، ينبغى أن نكون على يقين من أن هذا التحول لن يشكل مساسا بحقوق العاملين فى المشروع، لأن الهدف فى النهاية وواجبنا هو إسعاد العمال وتأمينهم من الخوف والحاجة».

وإذا كان خبراء الاقتصاد قد صاغوا منهج تحليل الآليات المتبادلة بين القطاعات لحل مشاكل التخطيط الاقتصادى ولبلوغ أهداف محددة مثل رفع المستويات الإنتاجية لبعض القطاعات، أو مضاعفة الدخل، أو زيادة الاستهلاك.... الخ، لكن هذا المنهج التحليلى عجز عن تحديد أفضل الحلول الممكنة بالنسبة للمشاكل المتعلقة باستخدام المصادر الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية أو تخفيض نفقات الإنتاج فى إطار الشروط المقيدة أو الحدود الموضوعية لأفضل استغلال للآليات الاقتصادية المناسبة. وهو ما أطلق عليه علماء الاقتصاد «مشاكل الحد الأمثل»، إذ تبدو مسألة اختيار الحد الأمثل الذى تحل عنده المشكلة هى المشكلة التى تحتاج للحل.

ولم يتوقف علماء الاقتصاد عند حدود هذه المشكلة بل تجاوزوها بابتكار طريقة «التخطيط المتتالى أو المتتابع» التى تعمل على حل جميع المشاكل فى حدها الأدنى وحدها الأقصى إذا كانت من النوع الذى يشكل وظائف متتالية فى تتابع واحد، وخاضع أيضا لقيود متتالية، بحيث يمكن تبسيط نظم الحساب المطلوبة من معايير الاختيار الخاصة بكل مشروع وبالتالى يمكن الوصول إلى أفضل نوع من المتغيرات وأفضل استخدام للمصادر الاقتصادية. ولذلك فإن

التخطيط المتتالى من أفضل أدوات التحليل التى ابتكرها علماء الاقتصاد، فإذا كان يركز على معايير تحليل الحل الأمثل لمجموعة المشاكل الاقتصادية، فإنه بذلك يسعى إلى حل مسائل تتعلق بكفاية القطاعات الإنتاجية كل على حدة أو بكفاية النظام الاقتصادى كله.

لكن هذه الآليات الاقتصادية يمكن ممارستها على مستوى المشروعات والشركات، إلا أنها تجد صعوبات وعقبات عند محاولة التوسع فيها بحيث تشمل الاقتصاد القومى كله إذا ما ترك اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات وبالإنتاج للمؤسسات والشركات الخاصة التى تمسك بأقدار الاقتصاد فى النظام الرأسمالى التقليدى. ولكى يمكن الوصول إلى الحلول المثلى على مستوى الاقتصاد القومى لابد من توافر شرط إمكان القيام بجميع التعديلات والتحويلات المطلوبة لتحقيق تلك الحلول المثلى. وما ينطبق على التحول من النظام الرأسمالى التقليدى إلى النظام الاقتصادى العلمى الذى يضع كل الاعتبارات الآلية والبشرية فى اعتباره، ينطبق أيضا على التحول من النظام الاشتراكى التقليدى إلى نفس النظام الاقتصادى العلمى. ولعل هذا يفسر لنا السر فى التقارب الجارى الآن بين مختلف الأنظمة الاقتصادية فى عالمنا المعاصر. فقد أصبحت الآليات الاقتصادية خاضعة لقوانين علم الاقتصاد الحديث ومعاييره بعد أن تخلصت من خضوعها بل وعبوديتها للأيديولوجية السياسية سواء أكانت أيديولوجية رأسمالية أو أيديولوجية اشتراكية، والتى تركت مكانها للمناهج الرياضية التى تحلل كل شىء بالجداول والإحصائيات ودراسة الجدوى وقانون الاحتمالات، وتجعل من توجهات المؤسسات والشركات الخاصة ومن قرارات المؤسسات القومية العامة منظومة اقتصادية تتحرك فيها كل الآليات الاقتصادية بأقصى مرونة مطلوبة بشرط توفير الظروف الملائمة لمرحلة التحول الجديدة. ولذا يقول مبارك:

«لقد أنجزنا الجزء الأكثر مشقة وصعوبة، ووفرنا الظروف الملائمة لمرحلة جديدة يتحقق فيها ما يتمناه شعبنا من استقرار فى الأسعار، وزيادة حقيقية فى دخل الفرد، وانخفاض ملموس فى عدد العاطلين. ومن هنا، يصبح

ضروريا أن نتفق على أهمية الحفاظ على الإنجازات الكبيرة التي تحققت خلال المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، حتى نستطيع أن نمضى قدما فى تنفيذ خطة تنمية شاملة، عمادها الأساسى توسيع قواعدنا الإنتاجية فى الزراعة والصناعة، واستثمارها على النحو الأمثل، حتى يكون المجتمع أكثر قدرة على الوفاء بمطالب أبنائه. ثمة التزامات أساسية تتطلب استمرار الجهد وتواصله حتى تؤتى الخطة ثمارها كاملة. وفى مقدمة هذه الالتزامات السيطرة على عجز الموازنة، بحيث تتوازن إيرادات الدولة وإنفاقها السنوى، خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات».

أى أن التوازن بين الإيراد والإنفاق يمكن أن يتحقق فى أواخر عام ١٩٩٦، ولولا ثقة مبارك فى خبرائنا الاقتصاديين الذين يعتمدون على المناهج الرياضية التى تحلل كل شيء بالجداول والإحصائيات ودراسات الجدوى وقانون الاحتمالات، لما استطاع أن يدلى بتصريحه هذا فى خطابه فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣ ويحسب فترة السنوات الثلاث على وجه التحديد. فهذه المناهج الرياضية كفيلة بمواجهة تعقيد الآليات الاقتصادية، والتوسع السريع للقوى الإنتاجية، وصعوبة عمليات الاختيار فى التنمية الاقتصادية المخططة والتى تخص مثلا العلاقات بين تجمع رأس المال والاستهلاك، وتوقع معدلات التنمية فى البرامج الاقتصادية طويلة الأمد، واجراءات تكوين الاستثمار وأحجامه، واختيار الآليات الاقتصادية ذات الكفاية الأعلى من وجهة نظر المناهج الرياضية، وبالتالى اختيار نظام أكثر منطقية للتكاليف والأسعار.... وهكذا. وقد صار لهذه المشاكل ومثيلاتها الأخرى أهمية فى الوقت الحاضر سواء من الوجهة النظرية أو التطبيقية، وهى أهمية تزيد بالتأكيد على تلك التى كانت لها فى الماضى وخاصة فى مجال خبرة التخطيط الذى لم يعد قاصراً على الأيديولوجية الاشتراكية بعد أن ثبت عدم تعارضه مع آليات السوق. بل ثبت أنه العين الواعية الرقيبة على هذه الآليات حتى لا تنحرف بعيداً عن مسيرتها الحضارية الديمقراطية وتدوس فى طريقها البشر الذين ابتكروها كى تكون فى خدمتهم وأداة لتحقيق رفاهيتهم.

ففى مجال الاستثمارات مثلا يلعب التخطيط دورا حيويا فى عملية الاختيار والتوزيع على القطاعات والمناطق الاقتصادية على أساس معيار الأفضلية طبقا لحاجة التنمية الاقتصادية، وذلك فى وجود الآليات الاقتصادية الآخذة فى التحرك لتنفيذ أهداف الاستراتيجية، والتى تؤثر على العلاقات بين الصناعة والزراعة ودرجة التنمية... الخ. كما يقوم التخطيط أيضا بتوفير عنصر المرونة عند اتخاذ القرارات بشأن كميات وأنماط منتجات الوحدات الاقتصادية الأساسية. وتتجلى هذه المرونة فى نقل صلاحية اتخاذ القرار بشأن تنوع المنتجات وكميتها إلى القطاع الخاص على أساس الظروف المحلية للسوق والمصادر الاقتصادية المتوافرة، مما يؤدى إلى مرونة أكبر فى الخطط الإنتاجية المقترحة لكل شركة على حدة.

ولا شك أن اللامركزية تزدهر فى ظل النظام الديمقراطى الذى يرفض أى حجر على أية طاقة. ولذلك يمكن للأجهزة المحلية أيضا أن تخطط للاستخدام الأمثل للمصادر الاقتصادية المحلية، ولاختيار أموال الاستثمار المحلى، ولتقديم خريطة اقتصادية توضح للمستثمرين إمكانات ومواقع الاستثمار الأمثل، ودراسة التعديلات التى تهدف إلى تشكيل الآليات الاقتصادية وتطويرها بحيث تعمل داخل نطاق التخطيط القومى بطريقة تجعلها أكثر سهولة ومرونة وارتباطا بعمليات التنمية الاقتصادية، بشرط أن توضع فى الاعتبار الأوضاع المحلية ورغبات الشخصيات الاقتصادية ذاتها.

ومما يدل على ضرورة التخطيط أن مشروعات القطاع الخاص التى تحتفظ بسلطة اتخاذ القرار داخل وحداتها الاقتصادية، تحرص فى الوقت نفسه على بناء شبكة اتصال فيما بينها ذات خصائص إنتاجية وتسويقية تساعدها على تجنب المنافسة العقيمة فيما بينها والتى تؤدى إلى التصادم والصراع المضاد لصالح كل الأطراف المعنية. فالتخطيط لا يمنع المنافسة المشروعة من أجل صالح المستهلك بل يتيح للآليات الاقتصادية كل فرصة ممكنة لتحقيق كل الإنجازات المنشودة دون صدامات أو صراعات لا تعود على المستثمرين ورجال الأعمال إلا باهدار الوقت وتشتيت الجهد والدخول فى طرق مسدودة

ومتاهات جانبية ودوائر مفرغة. فالتخطيط لا يعنى سوى إدخال التكنولوجيا المتقدمة، وأنظمة الإدارة الحديثة، والاعتماد على العلم وتطبيقاته العملية، وتحقيق معدلات عالية فى الكم والجودة، وحل المشاكل القائمة والاستعداد للمشاكل المتوقعة. أى أنه يتغلغل فى كل نواحى حياتنا الاقتصادية ابتداء من أصغر وحدة اقتصادية خاصة إلى أكبر وحدة اقتصادية قومية وانتهاء بالآليات والعلاقات التى تربط كل هذه الوحدات فى المنظومة الاقتصادية القومية الكبرى. ولذلك يقول مبارك:

«إذا كان استكمال الإصلاح الاقتصادى وتواصل مسيرة التنمية الشاملة، يمثلان أولوية قصوى فى برنامجنا خلال المرحلة القادمة، فإن هذه الأولوية تفرض علينا أن نولى اهتماما كبيرا لضرورة وضع خطة شاملة لإدخال التكنولوجيا المتقدمة، وأنظمة الإدارة الحديثة فى شتى جوانب الحياة المصرية، لأن التقدم العلمى والتكنولوجى قد أصبح عنصرا حاسما فى قضية الإنتاج وفى جودة الخدمات على السواء. وإذا كنا نتهيأ الآن لإنجاز ثلاثة مشروعات زراعية عملاقة، تستهدف إصلاح مليون و٢٠٠ ألف فدان جديدة، خلال السنوات الخمس القادمة، فإن هذه المساحات ينبغى أن تكون المدخل الصحيح لتطوير الزراعة المصرية على أسس جوهرية تعتمد على العلم وتطبيقاته العملية، وتستهدف تحقيق معدلات عالية فى الكم والجودة، تمكن الإنتاج المصرى من الصمود فى سوق المنافسة الدولية، خصوصا وأننا نتوقع فائضا فى بعض المحاصيل يفوق احتياجات السوق المحلية».

ونظرا لأن الآليات الاقتصادية متحركة ومتطورة دائما سواء على المستوى المحلى أو الدولى، والتفاعل أو الصراع أو الصدام محتمل دائما بين المستويين، فإن المتابعة والدراسة المستمرة لهذه المتغيرات ضرورة ملحة لتحديد المسار الاقتصادى من مرحلة إلى أخرى. ولذلك يحرص مبارك على الاجتماعات المنتظمة مع وزراء المجموعة الاقتصادية أو المجموعة الوزارية الموسعة أو أى تشكيل متخصص آخر للاستنارة برأى الخبراء والمختصين خاصة فيما يتصل بالمستجدات على الساحة الاقتصادية محليا وعالميا. فمثلا

عقد اجتماعا فى ٩ يناير ١٩٩٤ مع المجموعة الوزارية الموسعة لمناقشة تأثير اتفاقية الجات ونظام الحصص التقديرية على السياسات التصديرية فى ظل اتفاقيات الجات، وأثر إلغاء التدريج للحصص الذى تشير الاتفاقيات إلى أنه سيتم خلال عشر سنوات. وكذلك الموافقة على مذكرة مصر فى اتفاقية الجات على حماية صناعات الملابس فى مصر ووقف استيراد الأقمشة والملابس الجاهزة فى المراحل الأولى. كما ناقش مبارك نتائج إلغاء الدعم على السلع الغذائية الزراعية تدريجيا خلال ست سنوات وأثر ذلك على ارتفاع أسعار تلك السلع.

وفى الاجتماع نفسه حرص مبارك على أن تعمل الآليات الاقتصادية على تدعيم الإيجابيات والتخلص تباعا من السلبيات طبقا لسياسات اقتصادية مستقبلية على المدى القريب والمتوسط والبعيد على أن تقدر الدول المنتجة والمصدرة نتائج إلغاء الدعم على السلع التى تستوردها مصر كالقمح، مع وضع سياسة اقتصادية ومالية وزراعية لمواجهة ذلك. كذلك طالب مبارك بزيادة حجم التصدير للسوق العربية والأفريقية من خلال إزالة العقبات وتسهيل الإجراءات أمام المصدرين، ومن خلال زيادة حجم السلع التى تصدرها مصر، خاصة وأن لديها ميزة نسبية فيها كالمنسوجات والقطن والملابس الجاهزة وعدد من السلع الأخرى.

وقد مكنت التجربة الديمقراطية حسنى مبارك من أن يضع يده على كل السلبيات الاقتصادية دون حرج أو حساسية من المسئولين والمختصين الذين يناقشون معه كل شىء بصراحة ووضوح، ولذلك تأتى تقاريرهم التى يرفعونها إليه صورة صادقة ودقيقة للواقع الاقتصادى بكل إيجابياته وسلبياته. ففى ذلك الاجتماع ناقش مبارك موقف الشركات الخاسرة على أساس من الحقائق الموضوعية التى تصلح لتكون خطة لتصحيح أوضاعها ولدراسة ما اتخذ من إجراءات فى سبيل ذلك، كمحاسبة المسئولين عن الإهمال فى الأداء أو فى الإدارة فى بعض الشركات، والقرارات التى اتخذت سواء بعزل رؤساء ومجالس ادارات تلك الشركات أو حل تلك المجالس، والتحقيق القضائى مع بعضهم فيما وقع من أخطاء.

كما تتجلى التجربة الديمقراطية أيضا فى حرص مبارك على الإنسان المصرى وتواجده فى كل مجال الإنتاج والاستثمار، ذلك أن رعاية الإنسان والحفاظ على مستواه الاقتصادى وبالتالى على كيانه وكرامته من أهم أهداف الديمقراطية. ولذلك أكد مبارك فيما يتعلق بسياسة تمليك الشركات لقطاع الأعمال العام التى تطرح للبيع، أن يكون التملك لأكبر قاعدة عريضة من مساهمات المصريين لتكون الملكية لأبناء مصر، وأن تكون أية زيادة فى رؤوس أموال الشركات أو التوسعات المستقبلية من خلال أسهم تطرح، وتعطى الأولوية والأسبقية أيضا لأكبر قاعدة من المصريين. كذلك فإن عائد بيع الشركات لا يدخل ضمن موارد الدولة ولابد أن يجنب ولا يجوز استخدامه إلا بقرار من مجلس الوزراء فى إعادة إقامة مشروعات استثمارية جديدة تتيح فرص عمل، وتسهم فى دفع الآليات الاقتصادية القومية، طبقا لمقترحات ودراسات يتقدم بها وزير قطاع الأعمال لمجلس الوزراء.

ويؤمن مبارك بضرورة المتابعة الدورية والتقييم المستمر لأداء المسئولين عن إدارة الشركات القابضة والتابعة على فترات متقاربة حتى لا يكون هناك تريث أو انتظار يؤدى إلى تفاقم مشاكل الإدارة والأداء. فلابد أن يتم الانتقال إلى نظام آليات السوق من خلال منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات التى تتجنب التحولات الفجائية حتى لا يهدد التحول الاقتصادى دعائم البنيان الاجتماعى ويسقط الجميع فى هاوية الفوضى والضياع. خاصة وأن تجربة مبارك الديمقراطية تقدم لنظام الحكم بوصلة تلزمه بأمن الوطن والمواطن. وضياع هذه البوصلة لا يعنى سوى الدخول فى طرق مسدودة ودوائر مفرغة قد يصعب الخروج منها فى عصر يحسب فيه الزمن بالساعات والأيام. ولذلك فإن أية صيحات رفض أو استنكار أو شجب تهدف إلى التأثير على مؤشر هذه البوصلة هى فى حقيقة أمرها محاولات تخريبية سواء عن قصد أو جهل، ويجب تعريتها فى الحال أمام الرأى العام.

وعندما يتكلم حسنى مبارك عن نموذج الإصلاح الاقتصادى المصرى، فهو لا يتحدث عن أمنيات يتمنى تحقيقها، بل يناقش آليات اقتصادية فعلية

امتلكت قوة دفع جديدة منذ توليه مسئولية البلاد فى أكتوبر ١٩٨١، وبرزت نتائجها الواقعية الإيجابية عاما بعد عام. وهو نموذج فريد بمعنى الكلمة لأنه حافظ على كيان الدولة ولم يؤد إلى تفكيك أوصالها كما وقع لبلاد أخرى عديدة. فمثلا تصف تقارير المنظمات الدولية التحولات الاقتصادية الفجائية فى دول أمريكا اللاتينية بأنها جعلت منها «وادى الدموع الاقتصادية». بل إن بعض دول النمور الاقتصادية الآسيوية لم تنج من سلبيات هذا الانفلات الاقتصادى لدرجة أن آخر طبعة من دائرة المعارف البريطانية تصف بانجكوك بأنها إحدى عواصم الدعارة فى عالمنا المعاصر، بحيث أدى الانفلات الاقتصادى إلى انفلات أخلاقى لابد أن يؤدى إلى تدهور فى الصحة العامة وفى نوعية الإنسان بصفة عامة.

هنا لابد أن نسجل للنموذج المصرى فى الإصلاح الاقتصادى تفرده وتفوقه. فقد استطاع أن يتجنب كل هذه السلبيات برغم كل الضغوط التى تبهظ كاهله والمشاكل التقليدية أو التى تطرأ مع كل خطوة جديدة. فإذا كانت الخطوات الجديدة تؤدى إلى حلول جديدة فإنها يمكن أن تؤدى إلى مشاكل جديدة أيضا. فنحن نعيش فى عالم معقد تتشابك فيه المشكلات الاقتصادية مع المشكلات السياسية مع المشكلات الاجتماعية. وليست هناك حلول سهلة أو جاهزة لكل مشكلة. لكن ميزة الممارسة الديمقراطية أنها تشجع تعدد الآراء وبالتالى تقدم خيارات متعددة، وبدائل متنوعة، لا يمكن الاختيار الواعى من بينها بغير دراسة وتحليل وحوار علمى، لا يتخذ من الشعارات الرنانة والخطابة الفارغة سلاحا لفرض توجهه، وإنما يقوم بدوره العقلانى المنطقى على أساس من المعلومات الموثقة علميا ونظريا وتطبيقيا، والدراية العميقة بالتحولات الدولية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد تجلى هذا الاختيار الواعى فى الحرص على التوازن بين الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى من خلال المزج بين الحرية الاقتصادية والتوعية الديمقراطية. وبالتالى نجحت تجربة مبارك الديمقراطية فى تجنب سلبيات كل من البلاد التى سبق فيها الإصلاح السياسى الإصلاح الاقتصادى

مما أصابها بخلخلة اجتماعية ذات نتائج خطيرة، والبلاد التى منحت الإصلاح الاقتصادى أسبقية على الإصلاح السياسى ما أدى إلى جمود مضاد لروح العصر نتج عنه تمزقات اجتماعية أيضا تجلت بصفة خاصة فى تجمعات الشباب. لكن التوازى والتفاعل بين كل من الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى فى النموذج المصرى عاد بالفائدة العملية لكل منهما، ذلك أن قوة الدفع فى أى منهما هى قوة دفع للآخر وهكذا. فمثلا كان استقرار سعر الدولار، وسعر الصرف من خلال الآليات الاقتصادية الناجحة، قد منح قوة دفع سياسية لمفاوضينا أمام بعثة صندوق النقد الدولى، بحيث تحول الثقل الاقتصادى إلى ثقل سياسى أدى بدوره إلى مزيد من الثقل الاقتصادى وهكذا.

هنا يبرز الجانب الاقتصادى لتجربة مبارك الديمقراطية. فالعلاقة بين الازدهار الاقتصادى والوعى الديمقراطى علاقة عضوية لم تغب عن معظم التجارب الديمقراطية الإنسانية التى عرفها الفكر الإنسانى عبر عصوره، وإن كان قد برزت بوضوح شديد فى العصر الحديث. فمثلا يقول تشارلز بيرد فى كتابه «أسس الديمقراطية» عام ١٩٣٩ إنه «من العبث التحدث عن استقرار الديمقراطية، إلا إذا استطاع زعماء الحكومة والمؤسسات التجارية والزراعية والعمال أن يتفقوا على وسائل وإجراءات توسع نطاق الإنتاج، وتكفل توزيعا رحبا للعمل، والسلع والخدمات الضرورية لمجتمع ديمقراطى».

وفى العام نفسه (١٩٣٩) أصدر إرنست بيفن دراسته عن «الديمقراطية المتقدمة» التى أكد فيها المرونة الاقتصادية الفائقة التى تتمتع بها الممارسة الديمقراطية حين قال إنه «يجب علينا ألا نخلط بين الديمقراطية وبين العمل بنظام اقتصادى ومالى معين، ذلك أن من مقتضيات الديمقراطية إمكان تغيير هذا النظام نفسه إذا ثبت عجزه عن تلبية متطلبات العصر».

ويقول المفكر الأمريكى جون لويس فى دراسته «العمل والديمقراطية» عام ١٩٣٧، إننا إذا أقمنا ديمقراطية صناعية فى الولايات المتحدة، استطعنا أن نضمن دوام ديمقراطيتها السياسية». أى أن الديمقراطية فى نظره ليست مجرد

نشاط سياسى بل نشاط اقتصادى أيضا يدعمه ويطوره ويمنحه القدرة على مواجهة متغيرات العصر.

أما السياسى الأمريكى هنرى والاس فيقول فى خطاب له فى ١٣ مايو ١٩٤١ إن «الديمقراطية السياسية لم تكن كافية لصون الحرية والمسلك القويم للذين يؤمنون بأنهما المثل الأعلى لحياة البشر. فلقد اتضح أنه يجب أن تكون لدينا ديمقراطية اقتصادية أيضا». وهو نفس الرأى الذى أكده المفكر والروائى البريطانى سمرست موم فى كتابه «شخصى جدا» عام ١٩٤١ والذى قال فيه:

«إذا اعتزت أمة بشىء أكثر من اعتزازها بالحرية، فإنها تفقد حريتها. ومما يثير السخرية أنها إذا حرصت على الراحة والمال أكثر من حرصها على الحرية فإنها ستفقدهما أيضا».

والحرية بطبيعتها تتنافى مع الفقر لأنها تطلق كل الطاقات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والابتكارية من عقالها. فالفقر لا يتولد إلا تحت وطأة القهر والكبت الذى يولد الانفجار بدوره. أى أن الممارسة الديمقراطية ضمان لتجنب كل الانفجارات والانهيارات سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وفى هذا يقول الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون فى خطاب بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩١٢: «أوثر أن أكون مواطنا فى أمة فقيرة حرة على أن أكون مواطنا فى أمة غنية كفت عن عشق الحرية وممارستها. لكننا لن نصبح فقراء إذا أحببنا الحرية وحرصنا عليها».

بذلك تحتل تجربة مبارك الديمقراطية مكانة مرموقة على خريطة الديمقراطية الإنسانية العالمية، ليس بالشعارات التى ترفعها ولكن بالإنجازات المادية الملموسة على أرض الواقع، وبالتفاعل الفريد بين الاقتصاد والسياسة دون وقوع أى تناقض أو صراع بينهما. وهذه التجربة يمكن أن تنضوى تحت بند «السهل الممتنع» لأنها تصل مباشرة إلى جوهر الأمور بعيدا عن السفسطات السياسية والأيديولوجية المغرمة باستعراض العضلات الفكرية واللفظية *والنظرية التى تؤدى فى أحيان كثيرة إلى صراع مفتعل بين الاقتصاد*

والسياسة اللذين هما فى حقيقة أمرهما صنوان لا يفترقان أو توأمان ولدا سويا ويعيشان سويا.

فالاقتصاد هو العلم الذى يدرس حصول الإنسان على حاجاته بأقصر وأسهل طريق مع تحقيق وسائل الراحة والرفاهية له ، وسد حاجاته المتزايدة بالمزيد من وسائل الإنتاج والتخطيط والعمل والتوزيع والاستهلاك . أما السياسة فهى علم السلطة وتنظيم حياة الجماعات السياسية ، وبناء صروح الدولة وترميم تصدعها وتدعيمها لمجابهة أحداث الحياة السياسية وأعاصيرها فى المجالين الداخلى والخارجى . أى أن الاقتصاد بدون قيادة سياسية حكيمة هو مجرد آليات لا عقل لها ، يمكن أن تخرب نفسها بنفسها ، فى حين أن القيادة السياسية الحكيمة بدون قاعدة اقتصادية راسخة هى مجلس للحكماء لا يملكون سوى توجيه النصيحة الخالصة التى لا تنفذ لأنها لا تملك الوسائل التى تحولها إلى حقيقة مادية ملموسة ولذلك يقول مبارك فى ٢٠ يوليو ١٩٨٨ :

«إن الاقتصاد هر مصدر القوة المادية الرئيسية فى الدولة والمجتمع ، وهو المعبر النهائى عن مدى تقدم البلاد أو تخلفها . ولا ينفصل الاقتصاد عن قضايا المشروع الوطنى الأخرى كالثقافة والتكوين الاجتماعى والسياسة والعلاقات الخارجية ، بل هو المؤشر النهائى على تقدم هذه القضايا أو ما تعانيه من مآزق، وهو المحصلة النهائية للتفاعل الصحيح الإيجابى بينها جميعا وبين الموارد المادية».

ولا شك أن زيادة الواردات على الصادرات مشكلة مؤرقة لمبارك الذى يواصل دأبه وإصراره على العمل المستمر، وعلى كل المستويات، حتى يقترب اليوم الذى تتعادل فيه كفتا الواردات والصادرات إيذانا برجحان كفة الأخيرة، حتى لا يشكل الاستيراد قيداً من أى نوع على الإرادة السياسية. ويكفى أن نذكر مشكلة استيراد الغذاء التى درستها لجنة الرد على بيان الحكومة فى مجلس الشعب، فى تقريرها الصادر فى ٨ يناير ١٩٩٠ حين قالت:

«إن مشكلة الغذاء أصبحت تمثل التحدى الأكبر بالنسبة للمجتمع المصرى. فاعتماد مصر على العالم الخارجى فى توفير جزء كبير من احتياجاتها الغذائية يزيد من حدة تبعيتها للسوق الخارجية ويجعلها عرضة للتقلبات والتطورات التى تشهدها هذه السوق ، ويتمخض عن اضطراب ميزان مدفوعاتها و واستنزاف حصيلتها من النقد الأجنبى ، الأمر الذى يعوق مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . كما أن هذا الاعتماد على العالم الخارجى يؤثر على استقلال إرادتنا السياسية ، فى وقت بات فيه سلاح تجويع الشعوب هو أقسى أسلحة القهر والإذلال».

وكان مبارك فى ١٥ أغسطس ١٩٨٣ قد أوضح أن أسباب الصعوبات الاقتصادية التى نواجهها ترجع إلى «عوامل خارجية أهمها اختلال العدل فى هيكل الاقتصاد العالمى ، وإلى عوامل داخلية فى مقدمتها نقص الموارد مع الزيادة الرهيبة فى عدد السكان ثم مشكلة الديون» . ويضع مبارك هذه الحقائق أمام الشعب تطبيقا لتجربته الديمقراطية التى تنهض على المصارحة الكاملة ، فالمسئولية هى مسئولية القيادة السياسية والقاعدة الشعبية بنفس الدرجة . ذلك أن هذه المشاكل الاقتصادية كانت نتيجة لتراكمات ترسبت وتحجرت عبر سنوات طويلة ماضية» وفى حاجة إلى قدرات وطاقات لابد من حشدها وشحنها سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى للتخلص من هذه التراكمات المتحجرة تباعا ، لاستبدالها بآليات اقتصادية جديدة تناسب روح العصر وإيقاعه اللاهث .

وقد فصلت لجنة الرد على بيان رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب فى تقريرها السابق ذكره ، الأسباب التى أدت إلى هذه التراكمات ، منها على سبيل المثال الحروب التى فرضت على مصر وأدت إلى إهدار شطر لا يستهان به من مواردها الاقتصادية ، وتدهور علاقة مصر مع أغلب الشقيقات العربيات فى أعقاب معاهدة كامب ديفيد ، وسياسات اقتصادية ومالية ونقدية خاطئة ضاعف من آثارها السلبية الخطيرة النظام الاقتصادى الشمولى الذى فرض على البلاد وأدى إلى إهدار مواردها وطاقاتها ، وزرع الضغينة بين فئات المجتمع ، وحرم اقتصادها القومى من طاقات وطنية خلاقة.

وبناء على منهجه العقلانى العلمى لا يضع مبارك فى حسابه اعتبارات التفاؤل أو التشاؤم ، فليست هناك أحلام وردية أو حقائق كابوسية ، بل هناك وقائع فى حاجة إلى مواجهة علمية وعملية دقيقة ». وهى ليست مسئوليته وحده بل مسئولية الشعب أيضا ، ولذلك ينبه فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ إلى ضرورة :

« أن نتوقف معا أمام مشكلة الانفجار السكانى التى تهدد بأوخم العواقب لأن معدلات النمو السكانى لا زالت مرتفعة إلى حد كبير ، إذ إن مجموع السكان يتزايد بمقدار مليون و ٣٠٠ ألف نسمة سنويا . ومعنى هذا - وأكرر - معنى هذا أنه مهما حدث من تقدم فى الأداء الاقتصادى فسوف يكون مقضيا عليه بالانتكاس والفشل بعد سنوات معدودة إذا استمر هذا التزايد السكانى الرهيب بالمعدلات الحالية ».

هكذا يضع مبارك كل الحقائق أمام الشعب . فليس من المعقول أن تستميت القيادة السياسية فى حل المعضلات الاقتصادية التى تواجهها والتى تهدد الآليات الاقتصادية بالتعثر أو التوقف ، وفى الوقت نفسه يستميت الشعب فى تحويل الانفجار السكانى إلى بركان يلقى بحممه الحارقة على كل الإنجازات الاقتصادية فيحيلها إلى هباء منثور . هكذا كانت تجربة مبارك الديمقراطية ولا تزال ، تعرى الحقائق وتفتح العيون على كل احتمالات الهاوية التى تهددنا بالسقوط اذا ما واصلنا السير معصوبى الأعين ، مسدودى الآذان ، غائبى الوعى . فليست هناك عصا موسى أو خاتم سليمان أو مصباح علاء الدين أو البساط السحرى الذى نطير به فوق مشاكلنا الاقتصادية لنتجاوزها صوب الجنة الموعودة . بل هناك فكر وجهد وعرق وعلم ووعى ودأب وإصرار وصمود ومعاناة وتخطيط وتجديد وتطوير. ذلك أن الآليات الاقتصادية هى الدينامو أو المحرك الذى يدير الآلة السياسية والاجتماعية والحضارية كلها ، فإما الحياة تجرى فى عروق الأمة أينما امتدت ، وإما الشلل والموت والضياع ، ولا خيار أو بديل ثالث لهما. من هنا كانت المهمة القومية الثقيلة التى كان لابد من مواجهتها بكل الوسائل والأدوات والطرق والمناهج والبرامج والخطط الممكنة . يقول مبارك فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ :

«إننى ركزت فى بداية التحرك فى هذا المجال على قضيتين أساسيتين لا يمكن أن يبدأ الإصلاح بدونهما ، وهما إعادة بناء البنية الأساسية اللازمة للنهوض بعملية الإنتاج ، والثانية تسوية مشكلة ديون العالم الثالث بصفة عامة ومصر بصفة خاصة. كانت البداية الحتمية هى ضرورة التجديد الشامل لقاعدة البناء الاقتصادى المتمثلة فى شبكات المرافق والطرق والمواصلات والموانى والمطارات ومحطات الكهرباء وخطوط المياه ، لأنه كان مستحيلا أن نطمع فى تنمية حقيقية تقوم على بنية أساسية متهالكة تفتقد كل الضرورات اللازمة لعمليات الإنتاج.

«أما فيما يتعلق بمشكلة الديون ، فقد كانت شغلى الشاغل ومحور اهتمامى الأساسى منذ عام ١٩٨٣ ، حين بدأت اتصالاتى المكثفة مع رؤساء الدول الصديقة بهدف إقناعهم بضرورة التوصل إلى حل جذرى شامل لهذه المشاكل يتجاوز مسكنات إعادة الجدولة التى لا تمس أصل المشكلة بل تتسبب فى كثير من الأحيان فى زيادة عبء الديون وخدمتها وفى تفاقم الأوضاع وتدهورها عاما بعد عام . وقد عنيت عناية خاصة بهذه المشكلة فى خطابى أمام مجلسكم الموقر فى العاشر من نوفمبر ١٩٨٨ أن قلت أن الأوان قد آن كى يواجه المجتمع الدولى تلك المشكلة على نحو حافل ليس فقط لأن تلك المواجهة هى شروط لازم لتمكين الدول النامية من خوض معركة التنمية التى تعتبر حيوية لبقائها ، ولكن أيضا للحفاظ على التوازن المطلوب للنظام الاقتصادى الدولى وتعزيز قدرة الدول النامية على مواصلة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى مع الدول الأوفر حظا».

هكذا ترشد السياسة الاقتصاد ، ويدعم الاقتصاد السياسة . أما الذين يحاولون منح أولوية للإصلاح الاقتصادى على الإصلاح السياسى ، أو أفضلية للإصلاح السياسى على الإصلاح الاقتصادى ، فإنهم لايفقهون شيئا فى هذا أو ذاك ، إذ إنهم يجادلون فى قضية حسمت منذ أن عرف الإنسان الاقتصاد والسياسة . ففى العصور القديمة نظمت الحكومات اقتصاديات الشعوب وكان لتنظيم المعاملات وتخزين الحبوب والأغذية ، وتوزيع الأعمال ، ورفع مستوى

الإنتاج الزراعي والصناعي ، والاهتمام بالتعمير ، الفضل في تدعيم قواعد الاستقرار ومجابهة متطلبات الحروب . فكان من الأهمية بمكان عند الفراعنة والبابليين والآشوريين واليونان والرومان والهنود والصينيين أن تتوفر الحاجات سواء للمدنيين أو الجنود ، وينتظم تموينها ، ويتوفر لها السلاح والعتاد. وكان ربط سوس عاصمة امبراطورية فارس بالطريق الإمبراطوري الطويل المؤدي إلى آسيا الصغرى وشاطئ البحر المتوسط لأسباب عسكرية وسياسية لأغراض الفتح والدفاع عن الإمبراطورية وأيضا لأسباب مدنية واقتصادية مثل التجارة والبريد وبالمثل طريق الحرير من قلب الصين إلى شاطئ الأطلنطي في الغرب الأقصى . كذلك احتكرت الدولة منذ اليونان القديمة المعروفة بريادتها في الممارسة الديمقراطية ، ضرب النقود ، وتدخلت الدولة حفظا للأمن والاستقرار ووقاية للشعب من الهجمات الخارجية والمجاعات ، وقامت بحماية السهول والمدن وضفاف الأنهار من الفيضانات . وفي مصر القديمة كانت أهم الدلائل على قوة الحكومة أو ضعفها انتظام الفيضان والري وتقوية الجسور ، أما إهمال وسائل الري والإعراض عن حمايتها ودعمها ، وترك وسائل الصرف والقنوات تحت رحمة الفيضان والعطش فكان ذلك إنذارا باضمحلال كل مرافق الدولة بعد ذلك.

فإذا كان هذا هو الوضع السياسي الاقتصادي منذ فجر الحضارة الإنسانية، فما الداعي إلي مثل هذه المناقشات البيزنطية حول أفضلية الإصلاح السياسي على الاقتصاد أو العكس ؟! هل هذه القضايا العقيمة تثار عن سوء قصد أم عن غفلة وجهل ؟! هل هي رغبة في إثبات الذات بالجدل والصوت العالي أو أنها محاولة مشبوهة لإدخال التجربة الديمقراطية في متاهات وطرق مسدودة ؟! إن أكبر كارثة يمكن أن تحيق بنا تتمثل في الإصرار على مناقشة البدهيات وتحليلها متصورين أننا رواد في إرساء تقاليد جديدة في حين أننا لا نفعل سوى الدوران حول أنفسنا في دوائر مفرغة . فهل يعقل أن نبتكر تناقضات وصراعات بين تيارات متناغمة ومتحدة ومتفاعلة بطبيعتها مع بعضها بعضا ، في حين تسعى دول الحضارة المعاصرة إلى ابتكار التناغم

والتفاعل بين تيارات متصادمة ومتصارعة ومتناقضة ؟! إن عامل الوقت عند هذه الدول هو أثمن ما تملكه ، فهل أصبح الوقت عندنا من الرخص والتفاهة بحيث نضيعه فى مثل هذه المجادلات العقيمة على طريقة البيضة الأول أم الكتكوت ؟! فى حين أننا فى أشد الحاجة إلى الوقت والجهد والعلم والفكر لمواجهة المشاكل الاقتصادية العويصة التى يمكن أن تشكل حجر عثرة فى سبيل الحركة المتناغمة للآليات الاقتصادية.

من هذه المشاكل مثلا أن التقدم العلمى والتكنولوجى لا يزال مقصورا على دول كبرى أو كبيرة معينة ، والدول النامية محرومة من هذا التقدم الذى يساعدها على الاكتفاء الذاتى فى مجالات حيوية والإقلال ما أمكن من الواردات، مما يضطرها إلى طلب العون العلمى والتكنولوجى من الدول المتقدمة التى لا تقدم هذه المعونة الفنية والاقتصادية لوجه الله ، بل ترى فيها وسيلة جديدة لبسط نفوذها. من هنا كانت المعادلة الصعبة التى تحاول التوفيق بين الحصول على المعونة الفنية والاقتصادية وبين الحفاظ على الإرادة السياسية . فقد أصبحت التكنولوجيا الإلكترونية الحديثة قادرة على تصنيف المعلومات وتوظيف العلوم على نحو أكسب العلاقة بين المتقدمين الذين يملكون القدرة على التحكم ، والمتخلفين الذين يقعون تحت وطأة هذه القدرة ، خصائص جديدة تأتى فى مقدمتها الفجوة أو الهوة الآخذه فى الاتساع والعمق بينهما يوما بعد يوم. فقد وقفنا على أبواب مرحلة حرجة تتيح لمن يتجاوزها تقدما متصاعدا فى سرعته ، فى حين يصاب من يعجز عن بلوغها بمزيد من أمراض التخلف ، مما يضاعف من تخلفه ولو بشكل نسبى.

ولابد أن ندرك أن آليات التقدم التكنولوجى تختلف كثيراً عن آليات السوق التى أصبحت هدف كل بلاد العالم بعد تفتت الكتلة الشرقية وسقوط الشيوعية. فقد اتفق الخبراء الاقتصاديون المتحمسون لآليات السوق على أنها التنظيم الاقتصادى الأفضل للجميع، اتفقوا على أنها قادرة على تصحيح نفسها بنفسها من خلال آلية العرض والطلب. فهى تملك من المرونة ما يمكنها من القضاء على أوجه عدم التكافؤ من خلال إطلاق كل الطاقات الممكنة، على

أساس أن مجال المنافسة مفتوح للجميع وعلى من يريد السبق والتفوق عليه أن يستخدم كل آليات السوق بكفاءة وجدارة حتى يلحق بالذين سبقوه ويتجاوزهم، لكنه إذا تعثر لسبب أو لآخر فلن ينقذه أحد فى السباق المحموم. أما آليات التكنولوجيا فلن تسمح لأحد من المتخلفين بالسبق أو حتى بالمواكبة، لأنها لا تصحح نفسها بنفسها لصالح المتنافسين والمتسابقين، بل تزيد من عمق الهوة بين المتقدمين والمتخلفين. فالأولون يستخدمون الآليات المتقدمة التى تختصر الوقت والفكر والجهد والطاقة لبلوغ آفاق جديدة وتحقيق إنجازات ما بعد الحداثة، والآخرون يستخدمون الآليات المتخلفة التى قد تكون آليات يدوية أو ميكانيكية بدائية تهدر الوقت والفكر والجهد والطاقة. وبمرور الوقت ينطلق التقدم إلى آفاق تحقق أحلام الخيال العلمى فى حين يسقط التخلف فى هاوية لا قرار لها. أى أن آليات السوق تفقد قيمتها تماما فى مواجهة اكتساح آليات التكنولوجيا لها.

ولعل المفارقة العجيبة تتجلى فى أن الذين يبشرون فى كل أنحاء العالم بآليات السوق هم الذين يملكون آليات التكنولوجيا المتقدمة التى يضنون بها على الآخرين، وإذا سمحوا بتصديرها فبشروط خاصة جدا تجعل مفاتيح الموقف فى أيديهم. ويترتب على ذلك لدى المتخلفين إحساس بالمرارة والإحباط لعجزهم عن مقاومة هذه الهيمنة المراوغة التى يتعذر فرز خيوطها وادراك آلياتها، خاصة وأن هذا النوع من الهيمنة المعاصرة لا يستفز روح النضال عند المتخلف الذى لا يستطيع أن يدرك أبعادها وأعماقها، وبالتالى يجد نفسه فى متاهة لا نهاية لها. وإذا حاول أن يتحدى هذه الهيمنة فإنه سيصبح دون كيشوت جديد، يحارب طواحين الهواء ظنا منه أنها عمالقة أو مردة هبطت من عوالم بعيدة لسحق البشر الضعفاء.

وليس العيب فى التكنولوجيا، بل ربما كان فى الإيمان الأعمى بأن آليات السوق وحدها، تشكل أفضل ركيزة لازدهار التكنولوجيا الحديثة. فأى نوع من الآليات يوصف بأنه قادر تماما على تصحيح نفسه بنفسه هو وهم كبير إذا لم يتدخل العقل البشرى فى عملية التصحيح. ذلك أن التصحيح الآلى لا يضع

فى حسابه الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية مما قد يؤدى إلى إهدارها. من هنا كانت ضرورة أن يبحث الإنسان عن تنظيم اجتماعى جديد لا يتجاهل مقتضيات العدالة الاجتماعية والإنسانية، ويسعى إلى تحقيق مزيد من التكافؤ بين المجتمعات البشرية. لكن قد يستغرق هذا البحث زمنا طويلا وبالتالى يتحتم على الدول النامية امتلاك التكنولوجيا بطريقة أو بأخرى، ليس بالضرورة أغلى وأعلى درجات التكنولوجيا، بل يمكن استخدام المنهج التدريجى الذى يساعد على صعود السلم التكنولوجى درجة درجة. يقول مبارك فى حديثه لجريدة «الأهرام» فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«نأتى للحقائق التى تفرضها ظروف العصر والتى أصبحت واضحة أمامى تماما، والتى كانت موضع حوار مستمر بينى وبين الكثير من زعماء العالم وتتركز فيما يلى: أداء العامل المصرى إنتاجا وجودة وابتكارا. لابد أن يصل إلى مستوى المنافسين له فى العالم. نحن فى سباق مع الزمن، فقد سبقنا فى هذا المجال عدد ليس بقليل من الدول، سوف نعيد ترتيب أولويات الاستثمارات الحكومية لنعطى الأولوية للإنفاق على تطوير التعليم من خلال زيادة عدد المدارس فى جميع مراحل التعليم، وكذلك إصلاح وتحديث المدارس القائمة لتكون قادرة على تقديم العلوم وتطوير المهارات الأساسية للشباب. والتوجه من الآن سوف يكون للإعداد المبكر للمهارات والقدرات التى تجعل شباب مصر قادرا فى المستقبل على المشاركة فى زيادة الإنتاج المصرى وتطويره... ندرس الآن تطوير المدارس الفنية لتحويلها إلى مؤسسات للتعليم والتدريب معا. سنبدأ بالتجربة فى عدد محدود من المدارس. وقد تم الاتفاق مع الأصدقاء فى ألمانيا على مشاركتهم وإشرافهم على هذا التطوير، ثم نتوسع فى التجربة تدريجيا بعد أن نوفر لها كافة الظروف اللازمة لنجاحها.

«سوف نقدم المساندة المالية والتيسيرات لمراكز التدريب التى تقام فى وحدات الإنتاج، جميع المنشآت فى بلدان العالم المتقدم والدول الساعية للتقدم تعطى اهتماما خاصا لما يسمونه بالتدريب المستمر، وتتسابق على أن يكون التدريب جاداً وأن يسعى إلى التعريف بكل جديد ومبتكر، وأن يشمل كافة

العاملين من القاعدة إلى القمة. على أن نعطى الأولوية عند إعداد اتفاقيات التعاون مع الدول المتقدمة لتوفير المعونات اللازمة لتطوير مراكز التدريب المهنية والفنية والإدارية، كما سوف ننشيء مراكز للتدريب على التقنيات الحديثة فى المناطق التى توجد بها الصناعات الحرفية. وسوف أناقش مع قطاع الأعمال المصرى فكرة إقامة مراكز متخصصة لرعاية المبدعين والمبتكرين والموهوبين، وسوف نعطى لهؤلاء فرصة استكمال التدريب فى المراكز المتطورة فى العالم وعلى نفقة الدولة بها وفى اتجاه موازنة سوف تدعم جهود الشركات الوطنية لرفع إنتاجية عمالها وتحديث منتجاتها والارتقاء بمواصفاتها إلى المستوى العالمى، إلى جانب إعطاء التسهيلات للإيفاد المنتظم لقوافل قيادات قطاع الأعمال، وقيادات العمل الحكومى إلى المؤتمرات المتخصصة فى تطوير المنتجات والارتقاء بالجودة. وسوف نشارك فى تمويل إنشاء الشركات المتخصصة فى تدريب المتخصصين فى تصميم المعدات والآلات والمنتجات الوسيطة ومحطات الكهرباء ومكونات الأجهزة الإلكترونية».

هذه هى استراتيجية مبارك للتطوير التكنولوجى ووضع آلياته فى خدمة آليات السوق حتى تنطلق بأقصى قوتها إلى آفاق العصر. استراتيجية تؤمن بأن التدريب مهمة ليست قاصرة على المدرسة أو المعهد العلمى المتخصص، بل هى مهمة متجددة ومتطورة لمواكبة كل الإنجازات التكنولوجية الحديثة. مهمة ممتدة بطول حياة المواطن المنتج ولا تتوقف عند مرحلة معينة من مراحل حياته. والتنمية عند حسنى مبارك ليست مجرد زيادة فى بعض المتغيرات الاقتصادية، بل إنها حالة تغير شامل، يتناول كل جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية. وإن كان مبارك يركز على النمو الاقتصادى فلأنه يشكل عاملا رئيسيا من عوامل التغير الاجتماعى والسياسى والثقافى.

وإذا كان خبراء الاقتصاد على اختلاف مذاهبهم يرون أن عوامل النمو الاقتصادى ثلاثة: العمل ورأس المال والطبيعة، فإن حسنى مبارك يعتبر العمل بمثابة عامل النمو الرئيسى، العمل بكل أنواعه: العمل العقلى والفكرى والثقافى

والآلى والعضلى واليدوى. فالطبيعة مهما كانت غنية فإنها لا تقدم للإنسان أموالا أو ثروات جاهزة للاستغلال الاقتصادى، إذا لم يبادر هو للعمل من أجل توظيفها وتحويلها إلى مواد أو أموال قابلة للتداول، أى إذا أصبحت متاحة للاستخدام بفضل العمل البشرى الذى يعتبر أساس أى تنمية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية.

وهذا التوجه الاقتصادى يذكرنا بمفهوم الاقتصادى الألمانى بوكه الذى حدد خصائص الاقتصاد المتخلف بأنها تتمثل فى التكنولوجيا الراكدة المشلولة القديمة التى عفى عليها الزمن وأصاب الصدأ آلياتها، وأساليب الإدارة البيروقراطية التى لا تعترف بالنهج الديمقراطى فى الاستشارة والاستنارة بالآراء العلمية الجديدة، لأنها لا تعرف سوى الأوامر الصادرة من القمة للقاعدة للتنفيذ الحرفى، واستخدام محدود لرأس مال جبان لا يرى هدفا سوى الربح ويتجنب أى نوع من المغامرة لاكتشاف آفاق جديدة، وعدم توافر فائض اقتصادى للتسويق نظرا للقيود التى تشل حركة التنمية الاقتصادية وتعوق دوران آلياتها.

وإذا أمعنا النظر فى خصائص الاقتصاديات المتخلفة هذه سنجد أنها ترجع إلى عامل واحد، وهو نقص كمية العمل المبذول، أى قانون الجهد الأقل كما يصفه علماء الاقتصاد. فإذا كان العمل هو الأداة الرئيسية فى كل نمو اقتصادى، وبالتالى فى كل تغيير اجتماعى وسياسى وثقافى، فإن كل عامل سلبى من شأنه أن ينقص من كمية العمل ويهبط بنوعيته لابد أن يؤدى إلى ظاهرة التخلف وفقدان الآليات الاقتصادية لقوة الدفع المحركة لها. فهذه الآليات لا تعمل ولا تنتج إلا إذا عمل الإنسان وأنتج أولا. ذلك أن كل السمات التى يتصف بها الاقتصاد المتخلف لابد أن تؤدى إلى تقليص كمية الجهد المبذول، على اختلاف أنواع هذا الجهد، سواء أكان عقليا أو عضليا. ونظرا لأن الآليات الاقتصادية لا تملك عقلا وإنما تستمد نوره من عقل الإنسان، فإذا ركن عقل الإنسان إلى الركود والكسل والتراخى وفقدان الرغبة فى الطموح والتطوير والتجديد، فسرعان ما يصيب الصدأ هذه الآليات أو تتحول إلى آليات عشوائية تتعثر وتتخبط بدلا من أن تتناغم وتنطلق.

والفرق بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة أن الآليات فى الأولى تعمل بكامل طاقتها بل وتتسارع فى تصاعد نتيجة لحرص الإنسان فيها على تحقيق طموحات متجددة ومتطورة، أما فى الاقتصاديات الأخرى فتتعثر الآليات وتعمل بجزء بسيط أو ضئيل من طاقتها نتيجة للتواكل أو القناعة السلبية التى يركن إليها الإنسان. والقناعة ليست كنزا لا يفنى فى نظر الآليات الاقتصادية الحديثة، بل يجب على هذه القناعة نفسها أن تفنى من أجل العثور على كنوز الإنتاج المتجددة والمتطورة. ولذلك فإن قيم المجتمع الزراعى التقليدى لم تعد تصلح لإيقاع هذا العصر اللاهث الذى تجاوز قيم المجتمع الصناعى إلى قيم المجتمع الإلكترونى.

فالإنسان فى المجتمعات المتخلفة لا يدرك معنى الطموح الحضارى الذى ينهض على الإنتاج المتصاعد كما وكيفا مما يجعل المجتمع خلية من النحل الذى لا يعرف الكسل أو التواكل أو إضاعة الوقت أو الجهد فيما لا يفيد ولا يثمر. فهو يميل إلى عيشة الكفاف، ولا يحاول توظيف عقله وفكره فى الارتقاء بحياته، ويردد الأمثال التى تحض على التواكل والتذرع بحجج القسمة والنصيب والمكتوب حتى يبرر لنفسه خموله وسلبيته. فالفلاح مثلا يكتفى بزراعة محصول واحد، أو قطعة محدودة من الأرض، ولا يبادر إلى استخدام الآلات الحديثة إلا إذا نبهته الدولة لذلك، ولا يحاول أن يعمل كل وقته لزيادة دخله، وإذا فكر فى هذه الزيادة فإنه يلجأ إلى مبدأ الجهد الأقل بحيث يهرع إلى أية دولة نفطية ليعود محملا بأجهزة الترفيه الإلكترونية وليس بالثروة التى تساعده على المزيد من استثمار أرضه بالتكنولوجيا الحديثة. وكذلك الحال بالنسبة للعامل الذى إذا اكتفى بأجر أربعة أيام عمل فى الأسبوع، فإنه لا يعمل خمسة أو ستة أيام كما هو الحال بالنسبة للعامل فى المجتمعات المتقدمة. وهكذا قس على جميع فئات المجتمع، إلا قلة منهم، يمثلون بذور مجتمع التقدم والتنمية فى محيط التخلف الاقتصادى الاجتماعى، لدرجة أن غالبية المجتمع تتهم هؤلاء بالمادية والطمع والركض وراء الثروة وعدم الشبع من جمع المال.... الخ.

أما رجال الأعمال فى المجتمعات المتخلفة فهم أيضا تنقصهم روح الريادة والمغامرة والاستكشاف، فغالبا ما يكتفون بجمع ثرواتهم بأيسر السبل، دون السعى إلى دخول مجالات جديدة أو مجهولة، قد تعود عليهم بالربح الوفير، ذلك أن روح بناء الإمبراطوريات الاقتصادية التى سادت فى العالم الرأسمالى المتقدم، والتى دفعت كبار رجال الأعمال الرواد إلى ركوب المجهول وفتح عوالم جديدة، غائبة أو تكاد تكون غائبة لدى رجال الأعمال فى المجتمعات المتخلفة. فقد ظلوا بعيدين عن روح الريادة والمغامرة والتجريب والاستكشاف، وبناء المؤسسات الاقتصادية الطليعية، القادرة على إرساء قواعد التنمية الاقتصادية الطليعية، القادرة على إرساء قواعد التنمية الاقتصادية فى بلادهم، واكتفوا بأساليب الإنتاج التقليدية المضمونة إلى حد كبير، لكنها خالية من الطموح وعاجزة عن مواكبة روح العصر.

وسلوك الكثيرين من رجال الأعمال فى المجتمعات المتخلفة محكوم أيضا بأسلوب معيشة الكفاف، أى بمجرد أن يحصل أحدهم على مصدر دخل يكفيه العيش بالأسلوب الذى يراه كافيا له، فإنه يركن إلى الاكتفاء بما حصل عليه ويفقد الرغبة تماما فى توسيع نشاطه الذى يمكن أن تستفيد منه قطاعات عريضة من المجتمع. ذلك أن نظرته الضيقة لا تتيح له النظر إلى خارج دائرته الشخصية أو الأسرية. وغالبا ما يميل إلى اللهو، والانصراف إلى إنفاق الأموال فيما لا يفيد ولا يثمر، والتفاخر بالمظاهر الكاذبة، والتمسح بالطبقات الأعلى ومحاكاتها. وهو لا يدرك أنه بهذا السلوك المتخلف يعرقل عملية التنمية لأن الآليات الاقتصادية لا تفرق بين المال الخاص والمال العام، فهى بوتقة تنصهر فيها الثروة القومية كلها لتخرج ذهبا أنقى وأغلى، يمنح عجلة الإنتاج المزيد من القوة والسرعة والكفاءة فى الأداء.

إن سلوكيات الفلاح والعامل والرأسمالى والموظف وكل الفئات الأخرى تؤدى بالفعل إلى قانون الجهد الأقل، مما يؤدى بدوره إلى تناقص الفائض الاقتصادى الذى يعد الأساس الضرورى لاستخدام وسائل تكنولوجية متقدمة لمزيد من الإنتاج، وتضييق الاعتماد على رأس المال بصفته العامل الرئيسى

فى تطوير إنتاجية العمل كما وكيفا، وإبطاء الآليات الاقتصادية وإضاعة جزء كبير من طاقتها. فهذه الآليات لا تعمل بكفاءة من تلقاء نفسها ولكن بناء على شروط وظروف يجب أن تتوافر أولا، فى مقدمتها سلوكيات وقيم وأفكار تقدس قيمة الفكر والوقت والجهد. أى أن هذه الآليات هى انعكاس للملامح العملية للشخصية القومية.

من هنا كان إصرار حسنى مبارك على العمل الدءوب كقيمة وسلوك وفكر ومنهج لا غنى لنا عنه. وهو لا ينادى بها فحسب بل يجعل من نفسه قدوة فى هذا المجال. فحياته كلها فكر متواصل وعمل مستمر، واليوم بطوله لا يكاد يكفى ما يريد أن يتجزه فيه. والوقت عنده عنصر محايد يمكن أن يكون قوة جبارة تساند الإنسان إذا ما أحسن استغلاله، ويمكن أن يكون بنفس القوة الجبارة ضده إذا ما قنع بالتراخى عند هامشه. إنه فى سباق مع الزمن ويسعى بكل جهده وطاقته إلى الإسراع بمصر حتى تلحق بموكب العصر الذى لا يتوقف لأحد. يقول فى حديثه لجريدة «الأهرام» فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«أريد لمصر فى المرحلة القادمة أن تنتقل من قائمة الدول النامية محدودة الدخل إلى مجموعة الدول متوسطة الدخل، وهذا لن يتحقق إلا إذا تحول المجتمع المصرى إلى مجتمع قادر على زيادة إنتاجه بشكل متعاظم ومستمر، وقادر أيضا على بيع الجزء الأكبر من هذا الإنتاج فى الأسواق العالمية، ببساطة شديدة لن يتحقق هذا إلا إذا زاد الإنتاج الوطنى زيادة ضخمة ومتعاظمة سنويا، وارتقت جودته إلى المستوى العالمى، وزادت صادراتنا أضعافا مضاعفة لما هى عليه الآن. وأقصد هنا صادراتنا السلعية، بالذات: الصناعية والزراعية».

وتتجلى الرؤية المستقبلية عند مبارك فى سعيه الاستراتيجى المستمر إلى الاعتماد على النفس وليس على المعونات الواردة من الخارج. فمن خلال منهجه العقلانى نستطيع أن نرى هذه المعونات فى ضوء موضوعى خال من المثاليات التى هى من قبيل الأوهام الاقتصادية. فالمعونة لا تعنى الصدقة أو

المنحة لوجه الله بل هى فى الغالب الأعم قروض خارجية بأسعار فائدة مرتفعة وفترات سماح قصيرة بالإضافة طبعا إلى الشروط السياسية والعسكرية. ونتج عن ذلك أن المدفوعات الهائلة التى تتحملها الآن البلاد النامية لخدمة أعباء ديونها الخارجية تبطل تماما قيمة هذه المعونات وفائدتها العملية. وقد أصبح من الطبيعى والمعتاد أن تفوق تلك المدفوعات حجم هذه المعونات أضعافا مضاعفة. ولعلها مفارقة زاخرة بالسخرية المريرة أن الجنوب الفقير هو الذى يساعد الآن الشمال الغنى.

هذا عن الماضى والحاضر، أما عن المستقبل الذى هو الشغل الشاغل لمبارك، فإن انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطبية الثنائية باندثار الاتحاد السوفييتى لابد أن يغير من وسائل المعونات وأهدافها. فقد كانت المعونات أداة رئيسية فعالة فى عملية الاستقطاب وأيضا فى الدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدولة المانحة. وتوزيع المعونات لا يتم على أساس الدول النامية المحتاجة إليها بل على أساس الدول المانحة لها. والدليل على ذلك أن دولا نامية فازت بنصيب الأسد فى معونات كثيرة لم تكن فى حاجة ملحة إليها، بل وجدت فيها الدول المانحة مصالح استراتيجية دفعتها إلى الإغداق عليها بهذا الشكل، فى حين أن هناك دولا أخرى تعيش تحت خط الفقر وتعانى من المجاعات والأوبئة ولا يرد ذكرها - مجرد ذكرها - على خريطة الإعلام الدولى.

ومن الواضح أن المعونات هى فى حقيقة أمرها قنوات نحو أسواق جديدة تصرف فيها الدول المانحة فائض منتجاتها الصناعية والزراعة والخدمية، بالأسعار التى تحددها، وبذلك تتجنب الركود الاقتصادى بها بزيادة صادراتها، وتنمية معدلات تشغيل الطاقة، وفتح آفاق جديدة للعمالة، ورفع الدخل القومى إلى مستويات أعلى. أما المعونات الخدمية والفنية فهى بند رئيسى فى السياسة الخارجية التى تسير عليها الدول المانحة لتشجيع المستثمرين فيها للذهاب إلى الدول الممنوحة وإقامة مشروعاتهم فى جو من الاستقرار الاقتصادى تضمنه المعونة الممنوحة. من هنا كانت العلاقات الحميمة بين حكومات الدول الممنوحة وشركات الاستثمار فى الدول المانحة.

واستراتيجية مبارك واضحة فى هذا الشأن ويعلنها بصراحة سواء فى الداخل أو فى الخارج حين يقوم برحلاته وزياراته لعواصم الاقتصاد العالمى بهدف دعم الاستثمار الإنتاجى والخروج تدريجيا من دائرة القروض التى أبهظت كاهل الاقتصاد المصرى على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال قام برحلة إلى العاصمتين بون وباريس فى ديسمبر ١٩٨٦ لإجراء محادثات اقتصادية هامة فى إطار العلاقات الثنائية بين القاهرة وبين كل من ألمانيا وفرنسا. وهى زيارة عمل متحررة من بروتوكول الزيارات الرسمية، فلا تتقيد بجدول أعمال محدد أو بإصدار بيانات رسمية مشتركة، وتهدف فى الوقت نفسه إلى تنفيذ خطة التنمية المصرية، والاستعانة بالخبرات ورؤوس الأموال الألمانية والفرنسية فى إطار المبدأ المصرى الحاسم بتوسيع قاعدة جذب رؤوس الأموال الأجنبية لمشاريع الاستثمار على أرض مصر دون أن تشكل قيدا على القرار المصرى، لأن الهدف الأساسى هو خدمة البنية الأساسية مع التضييق فى دائرة القروض سواء ذات سعر الفائدة المنخفض أو طويلة الأجل.

وكان مبارك مدركا تماما لعدم التوازن فى العلاقة بين الدول المانحة والدول الممنوحة ولذلك طالب فى مؤتمر عدم الانحياز فى الهند فى أغسطس ١٩٨٦ بإقامة نظام اقتصادى جديد يقوم على أساس العدالة والمساواة. وإذا كانت معظم دول عدم الانحياز من الدول التى تتلقى معونات بصفة شبه منتظمة، فإن تجمع هذه الدول فى توجه اقتصادى موحد يمكن أن يكسبها ثقلا اقتصاديا وسياسيا فى مواجهة الدول المانحة، وبالتالى يمكنها من إقامة النظام الاقتصادى الجديد الذى يقوم على أساس العدالة والمساواة، والذى يدعو إليه مبارك ليس من منطلق الحماس الإنسانى ولكن من منطلق أن الكيف ليس القوة الوحيدة المحركة للآليات الاقتصادية الدولية بل الكم أيضا. ودول عدم الانحياز تتمتع بكم يمكن أن يمنحها دوراً فعالاً فى حركة الآليات الاقتصادية الدولية.

وقد ثبت عدم وجود علاقة مؤكدة بين الحصول على المعونة ودعم النمو الاقتصادى فى الدولة الممنوحة. فهناك دول حصلت على معونات ضخمة،

مالية وعينية، ومع ذلك لم تستطع أن تحقق تنمية ملحوظة أو نمو اقتصادى يذكر. وعلى النقيض من ذلك هناك دول لم تحصل على معونات، أو نالت قدراً يسيراً منها، ومع ذلك تحقق فيها نمو عال. ويمكن ضرب المثل بمصر فى هذا المجال، فمنذ أن تولى مبارك مسئولية البلاد وهو يواكب تطوير وتدعيم الآليات الاقتصادية وترسيخ وتجديد البنية الاقتصادية بالحد من القروض الخارجية حتى يأتى اليوم الذى نستغنى فيه عنها تماما. فالتنمية الداخلية على كل الأصعدة لا تتم بعوامل خارجية وإنما بالعمل القومى الدءوب والمستمر، ولا يبنى الأمم سوى عقول أبنائها وسواعدهم. ولذلك يقول مبارك فى حديثه لجريدة «الأهرام» فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«المرحلة القادمة بالتحديد سوف تشهد تعاونا وثيقا بين الأطراف الثلاثة المشاركة فى تحقيق التطور المنشود فى الإنتاج الوطنى والصادرات المصرية. هذه الأطراف هى الحكومة وقطاعا الأعمال العام والخاص، والعمال. سوف تشهد المرحلة القادمة حواراً متصلاً وبناء ومخلصا، واقتناعا بحتمية الاستماع إلى الرأى الآخر بين جميع الأحزاب والقوى الوطنية، فضلا عن أن مناهج التنمية وسياساتها وبرامجها وآليات تنفيذها لن تصاغ بشكل نهائى بواسطة طرف بعينه، بل سيتم الحوار حولها مع جميع فئات هذا الشعب وتنظيماته الشرعية. أريد لجميع أبناء مصر وتنظيماتهم الحزبية والنقابية أن تشارك بالرأى والدراسة فى قضايا جذب الاستثمار، وتنشيط المدخرات، وتيسير تدفق الأموال إلى القادرين على تشغيلها، واستخدام الطاقات الموجودة لدينا بكفاءة، والالتزام بالقيم التى تفرض الجدية والانضباط والجودة».

ويرى مبارك أن الأمم تزدهر بتقمصها روح التحدى والإصرار على تجاوز العوائق والعقبات مهما كانت صعبة. مما يذكرنا بنظرية التحدى التى نادى بها المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى عندما أكد أن كل الحضارات التى عرفها الإنسان لم تكن نتيجة توفر الثروات الطبيعية أو الظروف الملائمة للإنتاج بل كانت على العكس من ذلك تماما. فقد كانت نتيجة لإرادة الإنسان فى قهر كل التحديات وفى مقدمتها الطبيعة البرية الوحشية التى يمكن أن

تبطش بالإنسان فى لحظات. ولذلك لم تكن مصر هبة النيل كما قال المؤرخ الإغريقى هيرودوت، بل كانت هبة المصريين الذين قبلوا التحدى ونجحوا فى ترويض النيل الذى كان عبارة عن سلسلة متواصلة من المستنقعات والأحراش، فوضعوا نظاما للرى، وهندسوا ضفافه، وأقاموا الجسور، وابتكروا التقويم الزراعى المطبق حتى يومنا هذا. ومن هنا قامت الحضارة المصرية الأم لكل الحضارات الإنسانية، شاهداً على عبقرية العقل المصرى وإرادة الأجداد الذين واجهوا المستحيل وصنعوا المعجزة. اعتمدوا على أنفسهم تماما واستخرجوا من أعماقها كل الطاقات الممكنة فكان لهم ما أرادوا.

ولعل هذا المثل الأعلى الذى ضربه المصريون فى الاعتماد على النفس منذ آلاف السنين، يذكرنا الآن بما فعلته المعونات الخارجية بالدول النامية التى اعتمدت عليها وتركت عقلها وطاقتها وإرادتها لكل عوامل الصدأ والتحلل والتشتت لتفعل بها ما تشاء. فقد أفقدتها المعونات روح التحدى وأصابتها بحالة مرضية من الاسترخاء المريض الذى قد يبدو لذيذاً وممتعاً فى البداية لكن ثماره المرة سرعان ما تسقط فى الأفواه المفتوحة للمتكاسلين الذين فاتهم موكب العصر. فالمعونات تأتى لتنفق على نواحى الاستهلاك اليومى، وبذلك تتوقف برامج الاستثمار والنمو والتقدم، لدرجة أن ضخامة حجم المعونة لم تعد تعنى سوى ضآلة معدل الادخار المحلى. وبسقوط نظام القطبية الثنائية لم تعد الدول الغنية فى حاجة إلى إغداق المعونات على هذه الدولة أو تلك، بل أوشكت الدول الغنية على الانغلاق على ذاتها لمزيد من دعم بنيتها الأساسية، وتحولت المعونات إلى قروض صريحة وبأسعار فائدة عالية مما أدى بكثير من الدول النامية التى عاشت على المعونات طويلا إلى الغرق فى مستنقع الديون الخارجية، مما أدى بدوره إلى أزمة مديونية خارجية خانقة لها. أى بدلا من أن تصبح المعونات عوامل للنمو والتقدم أصبحت وسيلة لمزيد من التخلف والتدهور.

كما أدت اقتصاديات المعونة الخارجية فى حالات كثيرة إلى إعاقة نمو الطاقات الإنتاجية المحلية بل وتدميرها فى بعض الأحيان. وغالبا ما انهار

الإنتاج الزراعى فى الدول الممنوحة نتيجة لتدفق المعونات الغذائية ذات الأسعار الرخيصة والمدعومة التى أعجزت المنتج المحلى عن مواجهتها، خاصة وأن أدوات إنتاجه أقل فى الكفاءة وحوافزه أضعف من قدرات الشركات الضخمة التى تصدر المعونات إلى بلده. وفى مناخ اقتصادى مثل هذا لا يمكن أن تعمل الآليات الاقتصادية المحلية على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء. ونحن نعلم جميعا أن لقمة العيش المهددة بالتضاؤل أو الانقطاع هى أخطر ما يواجه أية أمة فى أى زمان أو مكان. من هنا كانت المحاور التى اقترح مبارك أن نعمل عليها جميعا حكومة وشعبا خلال المرحلة القادمة، وذلك فى نفس حديثه السابق لجريدة «الأهرام». من هذه المحاور:

«توفير موارد أكثر وجهود أكبر لرعاية منشآت الإنتاج فى مصر، والمستثمرين الحاليين والراغبين الجدد فى الاستثمار، ولعمال مصر. وسوف تشهد المرحلة القادمة فى هذا المجال بالتحديد جهدا متصلا من الدولة لمعاونة المشروعات الوطنية، وتنشيطا للاستثمار بهدف تحقيق زيادة ملموسة ومستمرة فى الإنتاج فى جميع القطاعات. وسوف تكون الصناعة المصرية هى القطاع القائد للتنمية تواكبه وتسانده قطاعات الزراعة والسياحة والبترول. واستكمال البنية الأساسية المطلوبة لاستصلاح ملايين الأفدنة من الأراضى. سوف يزرع قبل نهاية هذا القرن كل فدان قابل للزراعة على أرض مصر، وسوف ندفع بالجهود التى تبذل الآن لنشر التطبيق للتكنولوجيا الحديثة فى الزراعة. ومراجعة لأنظمة الاستيراد لحماية الإنتاج الوطنى من كافة أشكال المنافسة غير المشروعة، وتوفير الطمأنينة والأمان للمنتجين. حرية التجارة مبدأ مسلم به بما فى ذلك استكمال تحرير التجارة الخارجية تدريجيا ولكن ليس على حساب الإنتاج الوطنى، ولا يمكن أن نقبل إجهاض الإنتاج المصرى من خلال المنافسة غير المشروعة».

هذه هى استراتيجية مبارك الاقتصادية الشاملة لتحرير كل الآليات الاقتصادية المصرية من كل ما يعوقها حتى نصل إلى المرحلة التى نعتمد فيها على أنفسنا تماما. خاصة وأننا نملك حرية التجارة مع مختلف دول العالم مما

يتيح لنا مجالا أوسع وحرية للاختيار أكبر. فقد تمكن مبارك من إخراج مصر من دوامة المعونات التى تشكل قيدا على حريتها فى التعامل مع العالم الخارجى. فقد كان مدركا منذ بدء ولايته لعدم التكافؤ أو التوازن فى العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المانحة والدول الممنوحة التى انحازت تجارتها الخارجية سواء فى مجال التصدير أو الاستيراد نحو الدول المانحة مما حرمها من حرية الاتصال بالأسواق الخارجية الأخرى، والقدرة على تنويع معاملاتها الاقتصادية الدولية.

ولم يكن الهدف من منح المعونات دائما تدعيم البنية الأساسية عند الدول الممنوحة، بل كان ينص فى أحيان كثيرة على تخصيص جزء ضخم من تلك المعونات للأغراض العسكرية وشراء الأسلحة وتكديسها، مما يساعد على دوران الآليات الاقتصادية الحربية فى الدول المانحة، ومما يعود على مصانع الأسلحة بمكاسب ضخمة. كما أن استخدام هذه الأسلحة لا يتم إلا فى النطاق الذى تراه الدولة المانحة متمشيا مع مصالحها وأهدافها الاستراتيجية.

والمفارقة العجيبة أن معظم الدول المانحة تنادى بالديمقراطية وتؤكد أن الهدف من معوناتها هو تدريب الدول الممنوحة على ممارستها. لكن الواقع الفعلى للمعونات يوحى بغير ذلك. فكثيرا ما ارتبطت المعونات بتدعيم أنظمة حكم غير ديمقراطية فى البلاد النامية، خاصة الحكومات التى تضع نفسها فى خدمة مصالح الدول المانحة وتعمل على حمايتها فى منطقتها. وكانت النتيجة بروز الانتهازيين والمتسلقين والمتعلقين بأهداب الدول المانحة على سطح الحياة السياسية فى بلادهم، وتحول بعضهم إلى زعماء يتحكمون فى مقدراتها، وهم فى حقيقة الأمر عملاء للدول المانحة. و الاضطرابات الواسعة النطاق التى تمتد بطول الدول النامية وعرضها نتيجة مباشرة لأنظمة حكمها التى ركنت إلى قانون الجهد الأقل، وعاشت على المعونات التى شرعت منابعها فى الجفاف فاختل توازنها وأصبحت ريشة فى مهب الرياح. أما الدول النامية التى تمسكت بالديمقراطية، وسعت جاهدة حاسمة من أجل الاعتماد على الذات، واعتبرت المعونات مجرد عوامل مساعدة لآلياتها الاقتصادية وليست المحرك

الرئيسى لها، فقد استطاعت أن تتجنب الطوفان الذى يجتاح النظم الشمولية فى البلاد النامية التى توقفت عنها المعونات أو كادت، ففقدت بذلك الدعامة الرئيسية التى كانت تستند إليها.

ولذلك يفرق مبارك بين الاستثمار والمعونة. فالاستثمار له آليات اقتصادية تعمل برضاء كل الأطراف المعنية ولفائدتهم أيضا. فليس به شبهة أى ضغط أو توجيه من أى نوع. وهو لا يتم بين الدول الغنية والدول النامية فحسب بل يتم فيما بين الدول الغنية ذاتها بحيث تحصل على نوع من التكامل الاقتصادى، وبالتالى يمكن أن يتم فيما بين الدول النامية أيضا. فالدولة التى تملك قدراً من الخبرة التكنولوجية يمكن أن تتعامل بها مع الدولة التى تملك ثروة أو ثروات طبيعية وهكذا.

وبرغم أهمية الاستثمار الأجنبى الخارجى، فإن الاستثمار الوطنى فى الداخل يأتى فى المقام الأول من حيث الأهمية والأفضلية لأنه الركيزة الثابتة التى تعمل على أساسها الآليات الاقتصادية للوطن كله. وهو ما أكده مبارك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ حين قال:

«سوف نعطى حوافز خاصة لإقامة المؤسسات المتخصصة فى خدمة صغار المنتجين وتوفير التمويل الميسر لمشروعات الإنتاج الصغيرة فى القرى والمناطق والأحياء الفقيرة، وكذلك للمؤسسات التى ستعمل على نقل التجارب الناجحة فى مجال تنمية ورعاية المشروعات الصغيرة.

«سوف نستمر فى استثماراتنا فى إقامة المناطق الصناعية والعمرانية الجديدة، وسوف نعطى حوافز خاصة للقطاع الخاص من أجل المشاركة فى إقامة وتنمية هذه المناطق.

«سوف نطرح على المؤسسات المتخصصة ثم على مجلس الشعب التشريعات والبرامج والسياسات اللازمة لتنشيط الصادرات المصرية السلعية إلى أسواق العالم. لدينا طاقات ضخمة ومتزايدة، فى قطاعات الصناعة

والسياحة، بل تؤكد التقارير التى أمامى أن لدينا فائضا فى بعض المحاصيل الزراعية مثل القطن والأرز. ولابد من تصدير هذا الفائض، كذلك يجب أن تزيد صادراتنا من الخدمات مثل خدمات البنوك والتأمين والنقل الخارجى وتطبيق تكنولوجيا المعلومات».

وتتواصل استراتيجية مبارك الاقتصادية فيعقد اجتماعا برئاسته للأمانة العامة للحزب الوطنى فى ١٢ يناير ١٩٩٤ ليشرح للشعب كله كيف فرضت الآليات الاقتصادية نفسها كأهم قضية من قضايا المجتمع ومؤسساته منذ بدء الثمانينيات، فهى تعنى الحياة والمعيشة وتوفير الغذاء وفرص العمل والتنمية الشاملة، وتوفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وثقافة ونقل ومواصلات وإسكان ومرافق... الخ. ولا يمكن مواجهة هذه القضايا الحيوية بدون آليات اقتصادية تعمل بنفس الحيوية والتناغم، سواء على مستوى سياسة مصر الداخلية أو الخارجية. فكانت مرتبطة بقدرة مصر على استعادة وضعها الدولى والعربى، واستثمار العلاقات الدولية وتعاملها وتفاعلها مع قضايا المنطقة، مما كان له أثر إيجابى عميق فى المواكبة الدولية للآليات الاقتصادية المصرية، والدليل على ذلك إسقاط الديون على سبيل المثال. وقد نجحت هذه الآليات فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات، وخفض قيمة العجز فى الموازنة، وتثبيت قيمة الجنيه المصرى فى سوق النقد، والحد من التضخم، وتحرير الاقتصاد المصرى، والتحول إلى نظام آليات السوق دون الاضطرابات والمشاكل المقلقة التى وقعت فيها الدول الأخرى، وتحرير القطاع العام، وقيام قطاع الأعمال العام، وزيادة فرص الاستثمار، وتوسيع قاعدة قطاع الأعمال الخاص، ومنح كل الإمكانات لدعم السلع الزراعية والصناعية سواء فى مجال إنتاجها أو تصديرها.

ويؤكد مبارك دائما أن سياسة الإصلاح الاقتصادى ليست سياسات إصلاح مالى فقط، بل تستهدف تحقيق التنمية الشاملة التى تجلت فى تطوير الصناعة المصرية، والطفرة التى تحققت ليدخل المنتج المصرى مجال التصدير والمنافسة العالمية، إلى جانب توفير احتياجات المجتمع من السلع

الزراعية. أما الآثار الجانبية لسياسة الإصلاح الاقتصادى فيجرى التعامل معها سواء على المستوى التنفيذى أو المستوى الشعبى، مثل زيادة أسعار بعض السلع والخدمات التى تواجه بالزيادة المتكررة للمرتبات كل عام سعيا إلى تحقيق قدر مقبول من التوازن.

وقد تم الشروع بالفعل فى إعطاء أولويات للتنمية فى صعيد مصر وتحسين خدماته، ومواجهة السلبيات فى الأحياء والمناطق العشوائية على مستوى المحافظات، وكذلك فتح آفاق فرص العمل لحل مشكلة البطالة تدريجيا، وغير ذلك من الإيجابيات الاقتصادية على المستوى الداخلى؛ أما على المستوى الخارجى فيعتبر برنامج الإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى اتفاقا غير مسبوق لأنه وضع فى حسبانه التدرج والبعد الاجتماعى، بحيث لم تقبل مصر سوى ما يتفق مع مصلحة الاقتصاد المصرى وآلياته الآخذة فى التناغم والعطاء المتزايد.

ويتبدى المنهج العقلانى الديمقراطى عند مبارك فى موقفه من اتفاقية تحرير التجارة الدولية «الجات». فقد تولت لجان الحزب الوطنى مناقشة أثر الاتفاقية، وكيفية التعامل معها، وتدعيم الايجابيات وتقليص السلبيات، من خلال ورقة العمل التى تقدمت بها اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى حول الاتفاقية كأساس لمناقشة متكاملة يشترك فيها الخبراء من كل الجوانب من لجان الحزب الوطنى، بحيث تتسع دائرة المناقشة والتحليل والدراسة لمجموعات العمل بعد أن توضع أمامها كل الوقائع والحقائق والظروف والملابسات والآليات الاقتصادية الجديدة، وذلك لابتكار منظومة جديدة بمنهج علمى يستوعب كل هذه المتغيرات.

ولكى ندرك الأبعاد والأعماق العقلانية والديمقراطية لاستراتيجية مبارك الاقتصادية فى مواجهة قضية مثل اتفاقية «الجات»، يجب علينا أن نلقى نظرة على ما فعلته هذه الاتفاقية فى الدول النامية الأخرى. وهى اتفاقية ليست جديدة بل تستهدف تنظيم التجارة بين الدول الأطراف منذ عام ١٩٤٦ . وقد

دخلت مصر عضوا فى هذه الاتفاقية منذ عام ١٩٧٠ . وطوال هذه الفترة كانت الدول المتقدمة تقوم بصياغة الاتفاقيات بشأن التجارة فيما بينها ثم تطرحها على الدول المشاركة فى الاتفاقية. ومن حق هذه الدول أن تقبلها أو ترفضها أو تتحفظ عليها. ثم وقع تحول تاريخى فى عام ١٩٨٦ فى أورجواى حيث عقدت أول جولة للمفاوضات اشتركت فيها الدول النامية ومنها أورجواى. وتتابعت هذه الجولات للتوصل إلى صيغة نهائية مقبولة بين الأطراف كلها المتقدمة منها والنامية على السواء، وذلك بعد مفاوضات استمرت لسنوات انقسمت فيها الدول إلى ثلاثة مستويات: مستوى الدول المتقدمة، ومستوى الدول النامية، ومستوى الدول المتخلفة. وبرغم اختلاف المستويات فإن الدول كلها تتساوى فى الحقوق، كما أن إعلان بنتادلست عام ١٩٨٦ أكد عدم تحمل الدول النامية التزامات تتعارض مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها. لكن بعد تنفيذ هذه الوثيقة التى تتضمن ثمانية وعشرين اتفاقا ستنتقل اتفاقية «الجات» ووثيقة أورجواى إلى شكل جديد يتمثل فى مؤسسة تتضمن آليات التجارة الدولية وهى المؤسسة التى ستعرف باسم المنظمة العالمية للتجارة.

ومن الواضح أن تجربة مبارك الديمقراطية العقلانية جنبت مصر الحيرة التى وقعت فيها الدول النامية فى مواجهة هذه الآليات الاقتصادية العالمية الجديدة. وهى تجربة تسير على النهج العلمى الموضوعى التحليلى بعيدا عن عوامل التشاؤم أو التفاؤل الانفعالية التى أدت إلى وصف البعض للدول النامية بالفريسة أو الضحية التى وقعت فى شباك الاتفاقية التى نصبتها لها الدول المتقدمة حتى تظل تحت رحمتها وسطوتها فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد. فالدول النامية لا تملك آليات اقتصادية قادرة على الصمود فى وجه الاكتساح العاتى للدول الصناعية المتقدمة بكل قواها وإمكاناتها المادية من سلع وموارد وطاقات، عندما تسقط الحواجز الجمركية ويصبح العالم كله سوقا واحدة تعمل بآليات موحدة.

هذا عن موقف المتشائمين أما المتفائلون فيرون أن عنصر المبادرة فى هذه الآليات الجديدة لم يفلت من أيدى الدول النامية التى لن تفتح أسواقها بالكامل كى تتحول إلى لقمة سائغة فى أفواه الدول المتقدمة التى لا تريد بدورها أن تفقد هذه الأسواق التى تصرف فيها انتاجها، خاصة وأن هناك تحريرا تدريجيا للتجارة بالنسبة للدول النامية، كما أن الالتزامات التى تفرضها الاتفاقية تختلف حسب درجة نمو كل دولة بدليل أن بعض الدول حصلت فعلا على معاملات خاصة فى بعض الجوانب وفى مقدمتها مصر نتيجة لسياستها الاقتصادية الموحية بالثقة والرسوخ.

وإذا كانت الاتفاقية تتطلب من الدول النامية الاعتماد على نفسها لإثبات ذاتها، فهى بهذا الشكل لا تعد مفاجأة لمصر التى شرعت فى هذا المنهج الاقتصادى منذ عام ١٩٨٢ من خلال خطوات تدريجية متتابعة. وإحدى هذه الخطوات تمثلت فى لجان شكلها وزير الاقتصاد لمتابعة المفاوضات العالمية فى مختلف فروعها سواء فى تجارة السلع أو الخدمات. وظلت هذه اللجان تجتمع بصفة منتظمة طوال السنوات الماضية لدراسة نتائج المفاوضات أولا بأول، وتم التفاوض بشأن ٩٥٪ من هذه النتائج خلال شهرى ديسمبر ١٩٩١ ويناير ١٩٩٢، ولم يتبق سوى ٥٪ فقط من نتائج المفاوضات، تمت خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى الإعلان عن الاتفاقية فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣. أى أن مصر لم تفقد زمام المبادرة فى متابعة هذه التطورات الاقتصادية الجذرية والاستعداد لمواجهتها والتعامل معها.

وقد تجلت تجربة مبارك الديمقراطية مثلا فى لجنة الخدمات التى تشكلت من مندوبى ثلاث وعشرين جهة وهيئة حتى تحتوى تقاريرها على رؤية كل المتخصصين وكل من لهم صلة بكل فروع التجارة سواء أكانت سلعا أم خدمات. فالموقف لابد أن يواجه من كل جوانبه عندما ترفع الدول المتقدمة الدعم عن إنتاجها مما سيرفع الأسعار على كل أنواع المنتجات، وهو ارتفاع لن ينجو من مشاكله إلا من يزيد إنتاجه ويقل استيراده. وهو ما يتفق تماما مع الآليات الاقتصادية الجديدة التى يسعى مبارك إلى تطويرها وترسيخها فى

مجال الاقتصاد الوطنى. صحيح أن هناك منحا وقروضا ومبيعات ميسرة التزمت بها الدول المتقدمة لتخفيف آثار إلغاء الدعم، لكنها تظل مرحلة مؤقتة واستثناء من قاعدة تؤكد أن الاعتماد على النفس هو الأساس سواء فى مواجهة ارتفاع الأسعار أو منافسة الإنتاج الأجنبى الذى زالت أمامه الحواجز التقليدية القديمة أو بيع الخدمات لمن يشترى. فالاتفاقية بكل فروعها تستوعب حياتنا كلها لأن آليات التجارة الدولية قد شملت كل شىء ينتجه الإنسان سواء أكان سلعا أم خدمات.

ويرجع الفضل إلى استراتيجية مبارك الاقتصادية التدريجية ذات النفس الطويل فى النجاحات التى حققها المفاوض المصرى بشأن الآثار المترتبة على اتفاقية «الجات» على مصر خاصة والدول النامية عامة. فمنذ عام ١٩٨٩ استطاع المفاوض المصرى أن يحقق اعتراف الدول المتقدمة بضرورة مراعاة ظروف الدول المستوردة للغذاء التى قد تتضرر من احتمالات ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة لإلغاء الدول المتقدمة لدعمه. فقد صدر إعلان يضع هذا المفهوم فى شكل برنامج محدد لتعويض هذه الدول من خلال المنح والمعونات الغذائية والمبيعات الميسرة أو من خلال القروض التى تعمل على زيادة الإنتاج.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من خلال المفاوضات التى استغرقت سنوات وسنوات، بل امتد ليضع هذا الإعلان كجزء من عمل اللجنة المشرفة على تنفيذ اتفاق الزراعة فى المستقبل، وكذلك بتحويله إلى قرار وزارى بما يضيف إليه التعهد السياسى من الدول الكبرى بتقديم هذا التعويض فى المستقبل خلال مدة تنفيذ الاتفاق وهى ست سنوات. كما رأت اللجنة ضرورة النظر فى العروض التى قدمت لفتح الأسواق وإلغاء الدعم والتى قدمتها الدول الغنية بحيث يدرس مدى استفادة صادراتنا من السلع الزراعية فى أسواق الدول المختلفة، خاصة الأرز والقطن والخضراوات والفواكه، مع عدم تجاهل ارتباط مصر باتفاق ثنائى مع دول الاتحاد الأوروبى. كل هذا جارٍ دراسته فى ضوء الآثار التى ستترتب على إلغاء ضوابط الدعم والتى تمنح الدول الحق فى تخفيض دعمها الداخلى بنسبة ٢٠٪ على مدى ست سنوات بشكل إجمالى.

كـذلك لم يحـدث تـعديل لالتـزامـات الدول فى فتح الأسواق فى نص الزراعة والذى ينفذ بتحويل القيود الكميـة إلى رسوم جمركيـة، بحيث يتم تخفيض هذه الرسوم بنسبة ٣٦٪ على ست سنوات وأن تكون التزامات الدول النامية ٢٤٪ فقط على عشر سنوات. كما أن التزاماتها بتخفيض الدعم تمثل ثلث التزامات الدول المتقدمة بالإضافة إلى إعفاءات من ضوابط الدعم للدول النامـيـة تفوق مـا تحـصل عليه الدول المتقـدمـة. وهناك اتفـاق آخر فى جـولة أورجـواى نص على منح الدعم بما فـى ذلك دعم التـصـدير والممنوع وفـقـا للجـات، طالما أن دخل الفـرد فى مـثل هذه الدول لا يزيد على ألف دولار سنويا. وهو الاتفاق الذى يمكن أن تستفيد منه مصر أيضا.

وعلى أساس من الدراسات المستفيضة التى قامت بها الأجـهزة الرسمية والعلمية المختصة فى مصر، استطاع وفد مصر أن يقدم فى المفاوضات عرضا يتـضـمن مـا يمكن أن تلتـزم به فى إطار اتفـاق الزراعـة من حـيث الرسـوم الجمركية أو الإقلال من الحواجز غير الجمركية. وهذا العرض المصرى لم يتجاوز حدود إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى الجارى على أرض مصر.

وفى مجال قطاعات الخدمات قدمت مصر التزامات محددة تناسب قدرتها التنافسية، وهى القطاعات التى تم تحريرها بالفعل وفقا للضوابط والقـوانين والقـواعـد التى تحكم أنشطتـهـا وآلياتـهـا. وكـان لتـجـربة مـبـارك الديمقراطية الفضل فى إتاحة الفرصة كاملة لإعداد هذه الالتزامات بمشاركة تامة من الخبراء والمختصين لمراعاة الآراء والجوانب الفنية والقانونية فيها، ثم إقرارها من الوزراء المختصين بهذه القطاعات. وهى التزامات متمشية مع القوانين والقواعد المصرية التى تحكم تجارة الخدمات دون الحاجة إلى إجراء تعديلات فى هذه القوانين أو تحمل أعباء التزامات تفوق الإمكانات القومية. كذلك حرصت مصر على تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال السماح بإنشاء الشركات أو الوحدات الخدمية المشتركة طبقا لأحكام قانون الاستثمار.

ولا شك أن الإصلاح الاقتصادى الذى بدأه مبارك منذ عام ١٩٨٢ مهد البلاد لمواجهة كل المتغيرات الاقتصادية على الساحة الدولية. فقد أتاحت

التزامات التحرير التى قدمتها الدول الأعضاء فى اتفاقية «الجات» فرصا أمام الصادرات المصرية من الخدمات، خاصة القطاعات التى بلغت مرحلة كبيرة من القدرة على المنافسة مثل فروع البنوك المصرية فى بعض دول أوروبا الغربية ودول المجموعة الأوروبية وسويسرا والولايات المتحدة، وكذلك جماعات المهنيين المصريين وكبار الإخصائيين سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية. كما أن قطاع الإنشاءات يمكنه أن يمارس نشاطه فى الدول العربية والأفريقية الأعضاء فى اتفاقية «الجات»، نظرا للخبرة الكبيرة التى اكتسبها هذا القطاع من قبل فى تلك الدول.

وهناك أيضا إمكانية فتح أسواق الدول المتقدمة أمام الأيدى العاملة، وفى مقدمتها العمالة المصرية المشهورة بالمهارة وقوة التحمل. وبالفعل قدمت إلى لجنة المفاوضات فى جنيف قائمة الطلبات المصرية وفقا لنتائج دراسة القطاعات، بالإضافة إلى قائمة استثناءات شرط الدولة الأكثر رعاية، حماية لمصالح مصر التى لا يمكن أن تستغنى عن استمرارية الاتفاقات الثنائية المبرمة مع دول أخرى. كذلك فإن اتفاق الخدمات يتيح لمصر من خلال التزامات محددة الحصول على التكنولوجيا الحديثة، والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات فى مجال تجارة الخدمات وأنشطتها، فضلا عن استفادة مصر من قوانين الدول الأخرى فى تنظيم قطاعات الخدمات فيها، والاستنارة بتجاربها من خلال الاطلاع على كافة النظم والقواعد التى تطبقها سواء الدول المتقدمة أو النامية.

واستطاعت مصر أن تتحرك بنفس المنهج العلمى العقلانى فى مفاوضات «الجات»، بحيث حقق الوفد المصرى ميزات لصالح الدول صغيرة الحجم فى التصدير وعدم فرض الإجراء الوقائى ضدها طالما لم يزد حجم صادراتها على ٣٪ من إجمالى واردات الدولة المستوردة وما لم يصل حجم صادرات الدول النامية مجتمعة إلى ٩٪. كذلك حصلت مصر على ميزة محددة كدولة نامية إذا ما أرادت استخدام إجراءات الوقاية، وهذا أمر محتمل لحين انتهاء المبرر القانونى لفرض القيود الحالية فى ضوء تحسن ظروف ميزان

المدفوعات فى مصر، ومدة استخدام هذه الإجراءات الوقائية تزيد سنتين عن المتاح للدول الأخرى، مع تكرارها مرة أخرى إذا ما أرادت ذلك.

أما بالنسبة لا تفاقى الإغراق والدعم فإن مصر تنظر إلى نصوصهما من زاويتين: الزاوية الأولى هى احتمال استخدامها ضد صادراتنا، وقد حدث هذا بالفعل فى سنوات ماضية، وإن لم يفرض على صادرات مصر أى رسوم إغراق أو دعم. أما الزاوية الثانية فهى شروع مصر فى إقامة نظام لحماية الإنتاج المحلى من الواردات التى قد ترد إلى مصر بأسعار مغرقة أو مدعومة. وكان للاستقرار الاقتصادى الذى تتمتع به مصر الفضل فى حصولها على حق إعفاء لصادراتها دون الالتزام بالضوابط والحدود المفروضة على الدول الأخرى، وذلك من خلال إعطاء الدول النامية الحق فى الدعم لمدخلات الإنتاج. بالإضافة إلى حصول مصر على ميزة أخرى بعدم خضوعها لإجراءات مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية إذا لم تزد صادراتها عن نسبة معينة من حجم واردات الدولة المستوردة أو إذا لم يزد هامش الدعم والإغراق عن نسبة معينة أيضا.

ولم تتم هذه الإنجازات الاقتصادية داخليا وخارجيا إلا بناء على استراتيجية شاملة اشترك فيها كل علماء مصر وخبرائها بالدراسات والتحليلات العلمية المسهبة التى تضع كل الاحتمالات فى اعتبارها. فليس هناك أى حجر على أى رأى علمى أو موضوعى لأن القيادة السياسية لا تتحرك إلا بعد الاستنارة بهذه الآراء والدراسات التى تمكنها من التحدث مع الآخرين بلغة العلم التى هى لغة العصر. وهذه اللغة تؤكد أن الآليات الاقتصادية تعمل طبقا لقوانين وقواعد علمية تحكمها ولابد من عمل حسابها قبل العمل على تطابقها مع التوجهات السياسية. ولذلك يقول مبارك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«يعمل الآن فريق من الخبراء لإعداد تشريع موحد للنشاط الاقتصادى حتى يتم توحيد قواعد التعامل مع جميع المشروعات الاقتصادية، ويتحقق الاستقرار لهذه القواعد، ويتوافر المناخ النموذجى للاستثمار فى مصر.. سوف

تخصص المزيد من الاعتمادات ونكثف جهود التطوير فى المؤسسات التى تعمل فى مجال تقديم الرعاية لعمال مصر، وسوف نزيد أيضا الاستثمارات المخصصة للتدريب المهنى، والتدريب التكنولوجى والإدارى».

ويرى مبارك أن الاستقرار هو استقرار الاستراتيجية وليس جمود القرارات، هو استقرار المناخ المناسب للاستثمار خاصة وللآليات الاقتصادية عامة كى تعمل بأقصى طاقاتها. من هنا كان التركيز على تطوير الأداء الاقتصادى المصرى بما يستهدف دعم طاقته الإنتاجية. لا فرق فى هذا بين قطاع عام أو قطاع أعمال أو قطاع خاص. والتشريع الموحد للنشاط الاقتصادى من شأنه تحرير القطاع العام وتطويره بتغيير الهيكل الإنتاجى لوحداته خاصة وأن هناك مشروعات لا يستطيع القيام بها سوى الدولة؛ وترسيخ قطاع الأعمال الجديد بحيث يمتلك آليات تمثل قوة دفع جديدة للآليات الاقتصادية القومية، وتحفيز القطاع الخاص من خلال توسيع حيز الملكية الخاصة فى الشركات المشتركة والعامة القائمة منها والجديدة، ومن خلال وضع السياسات المالية والنقدية التى تدعم أنشطته.

ولم تقتصر جهود مبارك فى تشجيع الاستثمار على فتح الأبواب المغلقة وتوفير الخدمات للمستثمرين، بل امتدت أيضا لتشمل تبسيط قواعد التعامل معهم، والتعريف المسبق لهذه القواعد مقدما. ومن أهم التشريعات التى تم تبسيطها كانت التشريعات المنظمة لبدء النشاط وكذلك التشريعات الضريبية. فلابد من زيادة كم الإنتاج والارتقاء بكيفه على جميع الأصعدة الممكنة لأن صادرات مصر من السلع مازالت متواضعة. ومن هنا كان إصرار مبارك على أن تبدأ تنظيمات قطاع الأعمال المصرى بالتعاون مع التنظيمات النقابية ومؤسسات الدولة المسئولة عن تنشيط الصادرات فى صياغة السياسات والبرامج التى يتم الالتزام بها لزيادة حجم الصادرات المصرية.

وقد أسفرت هذه السياسة الاقتصادية عن آليات إيجابية عديدة منها استقرار سعر صرف الجنيه المصرى، وزيادة المدخرات الوطنية، وتحول جانب

كبير من المدخرات بالنقد الأجنبى إلى العملة المصرية، واختفاء السوق السوداء، وزيادة المعروض من النقد الأجنبى من خلال الجهاز المصرفى ليغطى تمويل احتياجات القطاعين العام والخاص، وتحول ميزان المدفوعات من العجز إلى الفائض، وانخفاض معدلات التضخم بصورة مستمرة تؤكد قدرتنا المتزايدة للسيطرة عليه، وانخفاض عجز الموازنة العامة، وتزايد الاستثمارات الكلية فى مصر لترفع معدل النمو لأول مرة منذ سنوات إلى ما فوق نسبة التزايد السكانى، وقيام القطاع الخاص بدور الشريك الأساسى فى التنمية، والتضييق المستمر للفجوة الغذائية الضخمة التى كانت تتزايد عاما بعد عام، وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى فى القمح والذرة واللحوم، وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال الصناعة بل وتصدير الفائض الزائد على احتياجات الاستهلاك المحلى.

هكذا تميز الإصلاح الاقتصادى بخاصيتين أساسيتين: الأولى: النظرة الشاملة التى تضع كل مشاكله وعقباته وقضاياه فى منظومة علمية تطبيقية تسعى لتشغيل الآليات الاقتصادية بأقصى طاقتها؛ والخاصية الثانية تتمثل فى المرحلية التدريجية بحيث تمهد كل خطوة جديدة تنتجها الآليات لما بعدها وتكون له أساس وقاعدة. بهذا الوضوح الاستراتيجى يقول مبارك فى ١٣ مارس ١٩٩٣: «نحن وضعنا برنامجا متدرجا، وفيه سننفذ كل شىء بالتدريج، ولن أغامر كما حدث فى الاتحاد السوفييتى».

وقد أثبتت الآليات الجديدة التى ابتدعتها التجربة الاقتصادية المصرية قدرتها على مواجهة التحديين الأساسيين المتمثلين فى توسيع قواعد الإنتاج إلى أقصى حد والارتقاء بقوة العمل المصرية. فقد استطاعت هذه الآليات إحياء روح المنافسة، وتشجيع المستثمرين، وإقامة مشروعات البنية الأساسية وتطوير قدراتها حتى تستوعب آلاف المشروعات الجديدة، وجذب الاستثمارات العالمية والوطنية حتى يمكن إقامة المناطق الصناعية الحرة فى الموانى المصرية المطلة على البحر الأحمر والقريبة من الأسواق العربية والأفريقية، وعلى موانى البحر الأبيض المتوسط التى تمثل العمق الجنوبى لأوروبا.

ويرى مبارك أن الآليات الاقتصادية المصرية الجديدة قد أتاحت فرصة ذهبية لتنمية المناطق الصناعية الوسيطة بين القارات الثلاث، ولاستصلاح ما تبقى من أراض قابلة للاستصلاح بتشجيع المواطنين على زراعتها وتعميرها، ولاستكمال بناء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة التى تستوعب آلاف المصانع، ولتنمية المناطق السياحية فى سيناء والبحر الأحمر مع تكرار نماذجها الناجحة فى المناطق الأخرى المتبقية على خريطة التنمية السياحية لمصر، ولتطوير قوة العمل المصرية كى ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والانضباط والإتقان لتتمكن من التعامل مع أحدث الأساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة مما يتطلب تغييرا وتطورا شاملا فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر، ويتطلب أيضا علاقة وثيقة بين مراكز الإنتاج ومراكز البحث العلمى. أما المعونات والمساعدات الأجنبية فيقول عنها مبارك فى ١ مايو ١٩٨٥:

«إن المعونات والمساعدات الأجنبية ليست هى التى تصنع التقدم، بل هى عوامل مساعدة فى ظروف معينة ولفترة زمنية محددة، وما من دولة حققت تقدماً إلا بالاعتماد على أبنائها فى العمل: أى أن الاعتماد على القوة الذاتية هو أساس أى تقدم فى أية دولة فى العالم».

ويؤكد مبارك فى أول مايو ١٩٨٨ «أن أحداً لن يحل لنا مشاكلنا.. الحلول لن تقدم لنا على أطباق من ذهب أو فضة، فلا حل إلا بعقولنا ولا بناء إلا بسواعدنا، ولا نهضة إلا إذا صحونا ونهضنا بإرادتنا وتصميمنا». ولذلك فإن تجربة مبارك الديمقراطية تسعى جاهدة لإطلاق كل طاقات الفرد من عقالها التى فرضت عليها عقوداً طويلاً. وإذا كان مبارك يدعم تجربته الديمقراطية بأسلوب مباشر على المستوى السياسى والإعلامى، فإنه يدعمها بأسلوب غير مباشر من خلال تطبيق شروط التحول الديمقراطى التى تتمثل فى رفع مستوى المعيشة، وتوفر السلع والخدمات الناتجة عن عملية التوسع الزراعى واستصلاح التربة وتحرير التسويق وتعميق التصنيع وتعزيزه. وبذلك تستهدف التنمية الاقتصادية مباشرة رفع مستوى المعيشة الذى يؤدى إلى تزايد رقعة

الطبقة الوسطى فى المجتمع وهى التى يقوم على أكتافها عملية البناء الديمقراطى.

هنا يبرز الدور الحيوى لأجهزة الإعلام التى يجب أن ترسخ، من خلال وسائلها الواسعة الانتشار، قيم العمل الإيجابى المثمر على كل المستويات العقلية والفكرية والآلية واليدوية. فالعمل هو الطاقة الأساسية المحركة لكل الآليات الاقتصادية. «وإذا كنا فى سباق مع الزمن فلابد أن نستغل كل دقيقة فى وقتنا فى توظيف كل طاقاتنا الكامنة أو المعطلة. والمثل العربى يقول: الوقت كالسيف إذا لم تقطعه قطعك. صحيح أن الآليات الاقتصادية لا تملك بريقاً إعلامياً مبهراً نظراً لخطواتها التدريجية المتأنية، وتعقيدات علومها التى تضم الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة المتوارثة بالإضافة إلى التكنولوجيا والكيمياء والفيزياء والرياضيات والجبر والميكانيكا والإلكترونيات.. إلخ. لكن علوم الإعلام الحديث لم تعد تلهث خلف الجاذبية المبهرة بقدر ما تركز الأضواء على الإنجازات الفعلية على أرض الواقع من خلال مصداقية عقلانية علمية منطقية عملية. فقد تجاوز الجمهور مرحلة المراهقة الانفعالية التى تستمتع بالإثارة فى حد ذاتها، وأصبح يقيم كل ما يستوعبه بحسابات عقلانية لا تسمح بأية استهانة بعقله، مهما كان حظه ضئيلاً من الثقافة. ونحن نملك الآن تجربة اقتصادية رائدة فى مجالها، وتشكل أبعادها وأعماقها المتعددة مادة إعلامية خصبة ومتجددة لابد من أن يتعرف عليها العالم. وهو نفس التوجه الذى عبر عنه مبارك فى حديثه فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«لاشك أن سياسة الإصلاح الاقتصادى تمثل أحد أهم مجالات العمل خلال الحقبة القادمة خاصة بعد أن نجحت المرحلة الأولى منها فى إظهار الاقتصاد المصرى أمام العالم بصورة جديدة تختلف تماماً عن الصورة السابقة. فقد تم التعامل مع القضايا الاقتصادية بالدراسات الجادة والمتأنية، ووضعت الحلول الملائمة لها، بصورة غير تقليدية. وقد لمس الشعب كله ما تم من تجديد شامل للبنية الأساسية فى المجتمع من كهرباء، وطرق، ومواصلات، ومرافق عامة، وتليفونات، واتصالات، وأعتقد أن ذلك عاون كثيراً فى تهيئة

أنسب الظروف لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. وصاحبت هذه الإصلاحات مجموعة هائلة من التغييرات الهامة التنظيمية والقانونية والإدارية بالمجتمع، والتى جاءت سياسة الإصلاح الاقتصادى فى إطارها.

وليس مطلوبا من الإعلام الدعاية لهذه الإصلاحات والتغييرات الهامة، فإن تجربة مبارك الديمقراطية تتيح كل ألوان النقد الذاتى، والبناء، والإيجابى، فهو يطلب الرأى الآخر دائماً من أجل التشاور فى حل المشاكل، وإزالة العقبات، وسد الثغرات، والتخلص من السلبيات، فمصر هى هدفنا جميعاً فى النهاية. ولذلك أشار فى لقائه بالطلاب والطالبات المتميزين بالجامعات فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٣ إلى أنه بدأ استراتيجيته للإصلاح الاقتصادى بالمؤتمر الاقتصادى الذى طرحت فيه كل الأفكار والتوجهات والآراء التى تحولت فيما بعد إلى سياسات من أجل الإصلاح على كل الجبهات الاقتصادية، ولذلك تعجب مبارك لمن يقف بعد ذلك ليقول: «ليس لدينا سياسات للإصلاح الاقتصادى، وإننا نحتفظ بأفكارنا وسياساتنا حتى نتولى مسئولية الحكم».

ففى ظل التجربة الديمقراطية الشاملة لم يعد هناك مجال لمثل هذه المزايدات والعنتريات التى فات أوانها ولم تعد تنطلى على أحد. فالحديث الموضوعى الحر متاح للجميع سواء على موجات الأثير أو على صفحات الصحف، سواء بالكلمة أو بالصورة أو أية أداة تعبيرية أخرى. وإذا كان من حق الإعلام الديمقراطى أن ينتقد ويكشف ويعرى السلبيات، فإن من واجبه أيضاً أن يلقى الأضواء الموضوعية على الإيجابيات، لأن المصداقية الموضوعية لا تتأتى لأجهزة الإعلام إلا إذا قدمت الصورة بكل أبعادها وأعماقها للجمهور الذى لابد أن يشعر بنزاهتها العلمية ورغبتها الأكيدة فى توعيته وتنويره، وبالتالى تكتسب احترامه واقتناعه اللذين يشكلان أهم دعامتين للمصداقية الإعلامية التى رأينا أن نفرد لها الفصل التالى فى تجربة مبارك الديمقراطية.

الفصل الخامس

المصداقية الإعلامية

المصداقية الإعلامية

لا شك أن الإعلام فى الدول الديمقراطية يختلف فى وظيفته وغايته اختلافا جذريا عنه فى الدول الديكتاتورية والشمولية . فالإعلام الديمقراطى يعتمد على الرأى الحر وصداه عند الرأى الآخر بحيث يطور نفسه اعتماداً على جس نبض الجماهير والتعبير عن آمالها وطموحاتها. فليست هناك قواعد مقدسة أو أوامر صارمة تطبق على الجميع ، بل هناك إطار مرن من القيم والمثل والمبادئ والتقاليد التى تشربها الجميع بحيث لا يخرجون عنها من تلقاء أنفسهم . ومن أهم هذه القيم احترام عقلية المتلقى أو المواطن بحيث يعتمد الإعلام على الإقناع العلمى الذى يعقبه الاقتناع المنطقى ، ثم قياس مدى هذه المصداقية لتطوير وسائل الإعلام من أجل مزيد من التوعية والتربية الديمقراطية .

أما الإعلام فى الأنظمة الشمولية فيتراوح بين الإعلان والدعاية وإصدار التعليمات بصرف النظر عن صداها عند الجمهور الذى يتظاهر فى أحيان كثيرة باقتناعه بها بل وحماسه لها فى حين أنه يرفضها من أعماق قلبه ، لكنه يدرك أن عليه أن يطيع وينفذ الأوامر الصادرة إليه دون مناقشة حتى لا تلتصق به شبهة المعارضة . لذلك يعتمد الإعلام الشمولى على تقديم الرأى الواحد الذى هو رأى السلطة ، وهو فى الواقع ليس برأى على الإطلاق لأنه فى حقيقته أمر . أى أنه إعلام ينهض على الإرسال دون الاستقبال ، لأن الصدى معروف مقدما ويتمثل فى الطاعة الكاملة لأوامر السلطة وتوجهاتها .

أما الإعلام الديمقراطي فيهتم باستقبال الرأى العام نفس اهتمامه بإرسال الآراء الخاصة التى يدلى بها أصحابها من موقع المسئولية أو العلم أو الخبرة أو التجربة . ذلك أن وسائل الإعلام الديمقراطى تعتمد فى أداء وظائفها عللى التفاعل الحى بين الرأى العام القومى والرأى الخاص العلمى . فهو يستمد أسلوبه فى العمل من الظروف الحضارية والتاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يمر بها الوطن . فلا يوجد نموذج ديمقراطى فى الإعلام جاهز للاستيراد من أى مكان آخر مهما كانت عراقته فى الديمقراطية. فالأنماط الديمقراطية فى الإعلام تختلف من بلد لآخر اختلاف بصمات الأصابع ، والنمط الذى يصلح لبلد ما ، قد يفشل تماماً فى بلد آخر ، بل وقد يقضى على ديمقراطية الإعلام نفسها فى مثل هذا البلد .

إن الديمقراطية مبدأ إنسانى مرن وشامل وعميق ينهض على احترام كيان الإنسان وكرامته وعقليته . ومن هذا النبع الحضارى العريق يمكن لكل بلد أن يشكل أسلوب إعلامه بما يتفق مع ظروفه الراهنة بصرف النظر عن الأنماط الديمقراطية التى طبقتها الدول الأخرى فى مجال وسائل الإعلام . فنحن يمكننا السير على نهج الدول المتقدمة فى أساليب وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والصناعة مع مراعاة بعض الفروق بيننا وبينها، خاصة بالنسبة للموروثات والمفاهيم التراثية المختلفة التى تتحكم فى عقلية الفلاح والعامل وسلوكهما . أما فى مجال الإعلام بصفة خاصة فإنه من المستحيل الوصول إلى عقل المتلقى ووجدانه دون أن تأخذ قناة التوصيل فى اعتبارها الظروف البيئية والمحلية ، لاعتمادها أساساً على المحاكاة والتقليد بصرف النظر عن الفروق الشاسعة بيننا وبين النظم التى تحاول أن تنقل عنها . وهى فروق لا تقتصر على الجانب الإعلامى والثقافى فحسب بل تمتد لكى تشمل بالضرورة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية .

إن العبرة ليست باستحسان أو تفضيل نمط إعلامى أو ثقافى معين ، ذلك لأن الأمر ينهض أولا وأخيرا على الدراسة العلمية الموضوعية الميدانية من خلال لجان خبراء متخصصين يقومون بتحليل كل أبعاد الموضوع ثم يقدمون

نتيجة دراستهم للمسئولين لتنفيذها فى إطار التجربة الديمقراطية الوطنية كما يحدث فى بلاد العالم الديمقراطى . ولابد أن تضع هذه الدراسة الظروف البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى يتحرك الإعلام فى إطارها وفى مقدمتها انخفاض مستوى المعيشة نتيجة لما عانته البنية الأساسية من حروب الاستنزاف المتتالية ، وانتشار الأمية التى تمثل مشكلة لها جذور عميقة والتى خصص مبارك لها هذا العقد الأخير من القرن العشرين لاستئصالها ، ووقوع مصر جغرافيا وسط منطقة زاخرة بتيارات التخلف الحضارى التى قد تغرى المعارضة السياسية داخل البلاد باللجوء إلى المزايدات والعنتريات وافتعال المعارك الديمقراطية الوهمية بهدف تشويه التجربة كلها . إن هدف مبارك الأساسى من الإعلام هو التوعية والتنوير والتثقيف والحوار الديمقراطى الحر حتى نصل إلى الصيغة الديمقراطية النابعة من ظروفنا الخاصة فى مجال الإعلام نفسه. ولذلك فإن أجهزة الإعلام متاحة للجميع للتعبير الحر عن آرائها، وهى حرية يستغلها البعض فى المساس بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى دون أن يمسهم سوء، على أساس أن التجربة الديمقراطية حديثة لكن مع استمرار ممارستها وتعميقها فإنها تصبح قادرة على تصحيح نفسها بنفسها عندما تملك الآليات الكفيلة بذلك خاصة مع تعميق الوعى الديمقراطى عند كل العاملين فى حقل الإعلام، وعدم الخوف والتهرب من المسئولية طالما أنهم يعملون فى إطار القيم والعناصر والعوامل التى تشكل التجربة الديمقراطى. فالمؤسسة الإعلامية تستمد أهميتها ومصداقيتها من وظيفتها كأداة جماهيرية لتوصيل الحقيقة، ووسيلة الوفاء بحق الشعب فى أن يعلم حتى تأتى مشاركته صحيحة، وقناة للإرسال والاستقبال بين الحكومة والشعب. يقول مبارك فى أول مايو ١٩٨٩ :

«إن الحقيقة بكل أضوائها وظلالها هى الحق الأول للمحكوم على الحاكم، وهى السبيل الأقوى والأفضل لبناء الثقة، وهى اللغة الوحيدة التى لن أتحدث بغيرها مهما كانت قسوة الظروف التى تواجهنا».

هذا هو مفهوم المصداقية الإعلامية عند حسنى مبارك. قد تكون الحقيقة مبهرة بأضوائها ومحبطة بظلالها، لكن الشعب الذى يعرف الأضواء المبهرة لابد أن يتخلص من إحباطه ويواجه الظلال الكثيفة حتى يفسح مكانها لمزيد من الأضواء وهكذا. فليس لدى القائد الديمقراطى ما يخفيه خاصة وأنه يرى فى الوعى بالحقيقة سلاحا حاسما للشعب فى كل معارك التخلف والتمزق والضياع. بل يضيف مبارك حقيقة أخرى وهى أن الإعلام الصحيح ليس فى مجرد نقل الخبر الصحيح أو نشر الفكرة التى تعبر بأمانة عن اقتناع كاتبها، بل إن الإعلام الصحيح يتطلب من رجل الإعلام وعيا بالاتجاه الصحيح الذى يتحتم عليه اختياره. ويحدد مبارك هذا الاتجاه فى ٤ مارس ١٩٨٥ بقوله:

«هذا الاتجاه هو خير المجتمع والتطور به إلى الأفضل والأصلح وتنمية مقوماته الأساسية والتى تقوم على أسرة فاضلة، وتجمع مترابط، وعدل سياسى، وأمان اجتماعى، واحترام للحقوق والواجبات».

ولا جدال فى أن الإعلام من أخطر وأهم الوسائل التى تنمى عقلية الشعب، وتعبر عن رغباته، وتوصل الرأى العام إلى المسئولين، وترسم للجماهير طريق المستقبل، وتبين لهم خطة العمل. أى أن الإعلام الديمقراطى الحر بالنسبة للشعب هو بمثابة تربية اجتماعية وثقافية وسياسية وفكرية يومية. وفى هذا المناخ الصحى الحر يملك الإعلاميون حركة الفكر والتصرف بقدر الإمكان إشعارا لهم بالمسئولية حتى يعملوا بوحى من ضمائرهم وليس بضغط من القانون أو السلطة.

وإذا كانت تجربة مبارك الديمقراطية تصر على منح الإعلام حريته وتعصمه من تعسف السلطة فذلك لأنها تنظر إليه كإعلام واع رشيد يلتزم بالفكر الموضوعى والمنهج العقلانى والصالح القومى للأمة. وهذه الحرية تلقى بمسئوليات خطيرة على عاتق الإعلام، فهى تستلزم وجوب الاضطلاع بها لخير الوطن، وفى حدود القانون والنظام العام، حتى يتم التعادل بين كفتى الحرية والمسئولية. كذلك يصر مبارك على منح الإعلام القدرة على التأثير ثم التغيير بحيث يمكن أن يشكل ضغطا فكريا وتنويريا تجاه قضية معينة، يترتب

عليه إعادة النظر في هذه القضية من جديد قبل اتخاذ القرار النهائي، وذلك من خلال استخدام الإعلام لأساليبه الفنية والعلمية في كشف الاختلاسات أو الرشاوى أو العمولات أو المحسوبيات أو أية انحرافات تترتب على إساءة استخدام السلطات. فليس هناك في عهد مبارك أى تستر على أى فساد. ففي خطابه في أول مايو ١٩٩٢ يقول:

«إننا نعتبر حرية الصحافة واحدة من المقومات الأساسية لنظامنا الديمقراطي، ونحن نناصر حقها في أن تكشف عن أوجه القصور ومواطن الزلل بالخبر الصحيح والرأى النزيه، والنظرة الصادقة الموضوعية بعيدا عن أساليب الإثارة والتهويل».

وفي الواقع فإن الفصل بين الخبر والرأى فصل مصطنع لأن أسلوب صياغة الخبر يحمل في طياته رأى الصحيفة تجاه الحدث الذى يتضمنه الخبر. وهذه الصياغة تحتمل التلوين أو الإسهاب أو الإيجاز أو الحذف أو الوضوح أو الغموض، بل إن الصياغة تتأثر أيضا باختيار المفردات والنبرات التى قد توحي بما لا تعنيه الألفاظ مباشرة، كما أن الرأى في حقيقته تحليل وتعليق على الخبر أو الأخبار التى تتحدث عن أحداث الساعة ومجريات الأمور. لكن سواء أكان الأمر في مجال صياغة الخبر أو كتابة الرأى ، فإن المهمة الأساسية للإعلام والصحافة تتمثل في التوعية العامة للجماهير حتى تقبل على الممارسة الديمقراطية دون خوف أو جهل. وفي الدول الحديثة العهد بالديمقراطية قد تطغى مساحة الرأى على مساحة الخبر على أساس أنه أحد الدعائم الأساسية للتوعية الديمقراطية في مواجهة الذين يرفضون الحوار الديمقراطي الحر باعتباره تعريضا وتشكيكا في أمانتهم القومية. وغالبا ما يكون هؤلاء من المسئولين في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية الذين قد يحاولون الضغط على منتقديهم من رجال الإعلام والصحافة.

من هنا كان إصرار مبارك على حرية الإعلام والصحافة، أو كما قال في ٢ ابريل ١٩٨٨ إنه لم يعد هناك قيد على هذه الحرية سوى الالتزام بالمسئولية

الوطنية نحو قضايا المجتمع كما أن العلاج الوحيد لأخطاء الديمقراطية والحرية لا يكون إلا بالمزيد منها».

ولذلك لا خوف على الصحافة من ضغط السلطة، فإن القانون الذى يقنن عمل الصحافة هو الذى يحميها فى الوقت نفسه من أى تهديد لحريتها . فقد وصفها مبارك فى أول مايو ١٩٩٣ بأنها «صحافة حرة تمارس دورها فى الرقابة والتقدم لا سلطان عليها سوى القانون». ثم يضيف قوله فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٣ فى لقائه بالطلاب والطالبات المتميزين بالجامعات:

«إنه فى مصر لفترة طويلة فى ظل غياب حرية الصحافة وبعد بدايتها تعودنا أنه عندما تتطاول إحدى الصحف على مسئول، أو على هيئة أو جهة، أنه يطلب أو يلجأ إلى رئيس الجمهورية للتصدى، ولكننا انتقلنا إلى مرحلة بعد ذلك، إنه على كل مسئول، أو هيئة، أو جهة أن تتصدى بالرد بما يكشف الكذب أو التطاول عليها، ولكن أتفق مع أن هناك من يتعدى بالكلمة ولا يحافظ على أمانتها. ولذلك فهناك تفكير جدى فى تشديد العقوبات على كل صحيفة تتطاول على مواطن بغير سند أو بغير حق، وعلى غير أساس، بهدف الإساءة المقصودة، وسوف يكون تشديد العقوبات أسوة بما أتبع فى الدول الديمقراطية لحماية حقوق الفرد والمواطن، وكذلك حق المجتمع».

وقد يظن الذين يخلطون بين الديمقراطية والتسيب أن مثل هذه العقوبات مساس بجوهر الحرية. لكن الحرية لا تعنى الفوضى وإنما المسئولية. ولذلك لا تعنى هذه العقوبات أى مساس بحرية الصحافة ولا حرية التعبير ولا حرية أصحاب القلم فى أن يطرحوا ويناقشوا كافة القضايا بكامل حريتهم لكن مع حظر ما يسىء إلى المواطن والمجتمع دون سند من حقيقة. وهو دور ضرورى للغاية لأن الصحافة الحرة تلعب دوراً خطيرا فى أية تجربة ديمقراطية. فهى قادرة على قياس الرأى العام وتوجهه فى الوقت نفسه. وعلى هذا الرأى العام يعتمد رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة والأخلاق فى التخطيط للمجتمع الديمقراطى الذى يعتمد بطبيعته على توليد الآراء الحرة الجديدة دائما، مما يمكنه من التطور ومواكبه العصر. وبدون دراسة الرأى العام يمكن

أن تفشل خطط المستقبل، لأن البرامج والمناهج التى لا تنبع من أرض الواقع، بل تفرض عليه فرضا، لابد أن تتعثر بسبب المقاومة المباشرة أو غير المباشرة التى ستجابهها، وغالبا تكون النتيجة هى الإخفاق والتخلى عن مثل هذه البرامج فى نهاية الأمر بعد أن يكون قد ضاع من الوقت والمجهود والمال ما كان يمكن الاستفادة به فى تطبيقات واقعية أخرى.

ومن الواضح أن أصلح أنواع الرأى العام الذى يمكن للصحافة الحرة أن تنميه هو ذلك الذى ينشأ فى حماية الممارسة الديمقراطية التى تحيط المواطن بكل الحقائق الضرورية المشرقة منها والقاتمة على السواء، دون مواربة أو تغطية أو تعمية. وعلى قدر إحاطة المواطن بالحقائق الضرورية وحريته فى تكوين آرائه الشخصية، والتعبير عنها بحرية، يستطيع الرأى العام من خلال الصحافة الديمقراطية أن تقوم بوظيفته على خير وجه من خلال الممارسة الحرة للنقاش والفكر. ولذلك فالصحافة الديقراطية بالمرصاد لمحاولات الدعاية المغرضة وحذف الأخبار والقرارات التى قد تلجأ إليها السلطة التنفيذية. فهى أداة كشف وتوعية وتعرية وتنوير وبالتالى فهى قوة تصحيح مجددة بحيث يرى فيها مبارك إحدى القواعد الأساسية للمجتمع الديمقراطى. يقول فى ١ مايو ١٩٩٣:

«انطلاقا من إيمانى الثابت بأن الصحافة الحرة تمثل ركنا أساسيا فى المجتمع الديمقراطى، تحررت الصحافة المصرية من كل قيود الرقابة، وتعاظم دورها فى ترشيد العمل الوطنى، وتنوعت الاجتهادات والآراء على صفحاتها، وأتيحت الفرصة لكل صاحب رأى وفكر، وأصبح الرقيب على كتاب مصر هو ضميرهم الوطنى، وإحساسهم بطبيعة التحديات التى تواجه الوطن، وتقديرهم المسئول للخطأ والصواب دون تدخل أو اعتراض من أحد. ولم نسمح لأنفسنا أبدا بأن نتدخل كى نمنع قلما أو نحجب فكرا، لأننا نريد للممارسة الديمقراطية اكتمالها الصحيح، ولن تكتمل الممارسة الديمقراطية فى غياب فكر ناضج للرأى العام يريد الأمور على حقيقتها ويميز بين صحيحها وفاسدها».

وبهذا يؤكد مبارك من خلال تجربته الديمقراطية قدرة الصحافة الحرة على أن ترسخ فى ضمير الأمة ووجدانها الوعى والوضوح بأنه لا توجد سلطة شرعية بدون إرادتها ومشيئتها. من هنا كا ن دور الصحافة فى خلق الرأى الشجاع الذى يستطيع أن يعارض السلطة إذا انحرفت أو انحازت. بل إن الخصومة السياسية حق مشروع طالما أنها فى إطار الممارسة الديمقراطية التى تفرض سيادة القانون سواء على الأفراد أو الدولة.

وإذا كانت المسئولية واجبة على الأمة كلها، فإن الحقيقة كلها حق لها بغير منازع حتى تثق فى دقة حساباتها وما تبنيه على ذلك من قرارات.. ولا يوجد جهاز قادر على تقديم هذه الحقيقة وبلورتها مثل الصحافة بصفة خاصة والإعلام بصفة عامة. وهى بهذا تلعب دورها فى قيادة العمل السياسى للجماهير، والتعبير عن إرادتها وأمانيها الحقيقية. وهذا يفسر لنا ضرورة الصبغة القومية التى تميز كبريات صحفنا حتى تكون معبرة عن الخبرة الجماعية وليست عن الأهداف الخاصة بفئة أو مجموعة من الأفراد، وعلى أساس حق النقد والنقد الذاتى، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا بإطلاق حرية التعبير فى الرأى. وهذا ما أتاحته تجربة مبارك الديمقراطية سواء للصحف القومية أو لصحف المعارضة. بل إن الصحف القومية تمارس النقد والتعرية والكشف فى بعض الأحيان بحرية تزيد على الحرية التى تمارسها صحف المعارضة. فهى بالمرصاد لأية بادرة فساد سواء أكانت من الذين انحرفوا، أو خانوا الأمانة، أو تعالوا، أو كونوا مراكز قوى، أو حجروا على حرية الرأى، أو داسوا على المبادىء العامة للمسيرة الديمقراطية. وبذلك يكون مبارك قد حقق بالفعل «مجتمع الشورى والتعدد» وهو المجتمع الذى وصفه فى ٢٢ يوليو ١٩٩١ بأنه «المجتمع الجديد بالإنسان» الإنسان الذى ولد حرا لكى يستمتع بالحرية ويحترم حريات الآخرين».

والإعلام الحر ليس سوى المرآة التى تعكس المجتمع الحر بصفة عامة. وقد نجحت تجربة مبارك الديمقراطية فى إقامة دعائم مجتمع حر يمثل حركة رائدة فى مسيرة شعوب العالم الثالث نحو الحرية والديمقراطية، وهى خطوة

واسعة بكل المقاييس. فقد أصبحت الحياة السياسية فى مصر قائمة على أسس ديمقراطية لا ينكرها إلا مكابر ولا يحاول النيل منها سوى أعداء الديمقراطية. فالحكم كله من القمة إلى القاعدة يتحرك وينمو فى ظل حماية ديمقراطية تتيح لكل مواطن أن يناقش مشكلاته خلال القنوات الشرعية مثل النقابات والهيئات ومجلس الشعب وأجهزة الإعلام والصحافة بكل الوسائل الديمقراطية المشروعة. يقول مبارك فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩:

«لا أحد ينكر أن الكلمة الحرة فى صحافتنا القومية والحزبية على السواء هى الكلمة التى يقرؤها الناس فتسهم فى تشكيل آرائهم قبولا أو رفضا، تأييدا أو معارضة. إن جميع الأقلام فى مصر، كبيرها وصغيرها، تعترف بهذه الحقيقة التى أصبحت جزءا لا ينفصل عن كياننا الديمقراطى».

فالصحافة فى ظل هذه التجربة الديمقراطية تتحمل مسئولية خطيرة ورائدة فى الوقت نفسه لأنها تجس نبض الجماهير وتمهد الطريق للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية كى تمارس دورها. وهى لا تصول ولا تجول فى مجال الحرية السياسية فحسب بل فى مجالى الحرية الاجتماعية والاقتصادية أيضا. فالحرية السياسية فى الممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق كأسلوب للحكم والحياة إلا إذا تحققت أولا الحرية الاجتماعية والاقتصادية، إذ إن حرية رغيف الخبز هى الطريق إلى حرية الفرد. غير أن الحرية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تعيش بدون الحرية السياسية وضماناتها التى تنطلق معها كل ملكات الإنسان فى الخلق والإبداع. فهى منظومة متكاملة بحيث إذا تعطل أى عنصر منها فإنه يؤثر بالسلب على العناصر الأخرى. وبالتالى فإن مسئولية الصحافة تتضاعف فكريا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا فى المجتمع الذى يتخذ من الديمقراطية منهجا لفكره وأسلوبا لسلوكه. ذلك أن دورها لا يقتصر على الدعاية المباشرة كما يحدث فى المجتمعات الشمولية، بل ينطلق إلى استشراف آفاق المستقبل على مسئوليتها الخاصة. وإذا كان الدور الريادى يعتمد على المحاولة والخطأ، فإن الوعى القومى الأصيل الذى تتيحه الممارسة الديمقراطية للصحفيين ورجال الإعلام يجعل نسبة الخطأ تصل إلى أدنى درجة لها، مما

يضمن المساهمة العملية والفعالة للإعلام فى تطوير التجربة الديمقراطية وترسيخها للأمة كلها.

وإذا كانت البنية الأساسية والآليات الاقتصادية من أهم عناصر تجربة مبارك الديمقراطية، فإن المصداقية الإعلامية فى مجال التنمية الاقتصادية تبدو بنفس الأهمية والحيوية اللتين قد لا يدركهما الكثيرون. ذلك أن علاقة الإعلام والاتصال بالتنمية الإقتصادية يحتم التعمق فى دراسة وظائف هذه الأجهزة الإعلامية فى النشاط الاقتصادى بمختلف جوانبه كعنصر أساسى يرتكز عليه النشاط الاقتصادى، وكعامل توعية وتطوير ذهنى فمساهمة، وكأداة ضرورية لكل تصرف سليم لها مردودها المباشر، وكحافز للتعاون الإقتصادى الدولى الذى أوشك أن يخضع لآليات موحدة.

وقد يكون توسيع الأفق الذهنى أول مظهر من مظاهر وظائف أجهزة الاتصال، ففى إمكانها بفضل ما تكتسبه لدى الجماهير من مصداقية إعلامية أن تساعد البلاد النامية على معرفة نمط حياة البلاد المتقدمة، وعلى نظرتها إلى أساليبها الخاصة إذا كانت فى حاجة إلى المراجعة والتعديل والتطوير والتغيير. ذلك أن المجتمع المتخلف مجتمع غير واع بمجريات الأمور فى العالم المعاصر. ففى هذا المجتمع لا تتولد حاجات تدعو إلى ترابط المصالح الاقتصادية إلا نادرا. ولغياب هذا التفاعل فإن أفق كل فرد يقتصر على الإطار المحلى. والقرارات لا تهم إلا البعض من الأشخاص المعروفين والمعنيين مباشرة، وبالتالى فلا جدوى من أيديولوجية وطنية أو تجربة ديمقراطية تقرب بين المواطنين، وتساعدهم على تبادل الآراء أو الاتفاق حول الاختيارات الأساسية. أما المجتمع المتقدم فيقول عنه ويلبور شرام فى دراسته التى كتبها لليونسكو عام ١٩٧٨ بعنوان «أجهزه الاتصال الجماهيرية والتنمية الوطنية»:

«المجتمع الحديث مجتمع متفاعل لأنه يقوم على الاتفاق المتبادل إذ يتعين على متخذى القرار فى المسائل ذات المصلحة العامة أن يكونوا متجاوبين فى الغالب مع معظم أفراد المجتمع دون سابق معرفة بينهم حتى يصبح من الممكن تركيز سلطة ثابتة. والمفروض فى هذا المجتمع المتفاعل أن يتألف من

أناس لهم مستوى ثقافى ملائم، ولهم رأى فى المسائل العامة، ويحسب لهم حساباً فيما يقولون أو يفعلون. وهكذا، فإن وسائل الإعلام فى تقريبها للبعيد، وفى توضيحها للغامض، وفى توسيعها لأفق المواطن، تساعد على تيسير التحول من المجتمع المتخلف إلى المجتمع المتقدم، وتساهم فى تقريب مستويات المعيشة فى المجتمعات النامية، وتسعى إلى تحرير هذه المجتمعات من التواكل والجمود، وتشجع الطموحات الفردية، وتحث الخاملين المتكاسلين على تحسين ظروف حياتهم بالعمل البناء والمجهود الإيجابى المثمر.

ويوضح شرام أن الأشخاص ذوى النفوذ، الذين تؤثر آراؤهم وأفكارهم تأثيرا مباشرا فى صياغة القرار هم عادة من كبار المستهلكين للإعلام، وعن طريق قادة الرأى هؤلاء تستطيع أجهزة الاتصال التأثير فى مجرى الأمور سواء فى مجالات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية. لكن شرام يؤكد على أن أجهزة الإعلام الجماهيرى وضعت أساسا من أجل الاتصال العمودى النازل من مركز القيادة إلى القاعدة، والبلاد النامية لا تحتاج لذلك بقدر ما تحتاج إلى توطيد التدفق الأفقى للإعلام فى المستوى القاعدى. ذلك أن المفهوم المتداول للإعلام والاتصال بين الأشخاص هو أخذ وعطاء فى الوقت نفسه. وقد أتاحت تجربة مبارك الديمقراطية فى مصر التركيز على أهمية الاتصال القاعدى وأولته المكانة الملائمة فى السياسات الإنمائية.

ولا شك فى الدور الحيوى الذى تنهض به أجهزة الإعلام فى تحديث المجتمع عامة، والمساهمة فى شق قنوات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تحتمها ظروف العالم المعاصر. ولذلك أصبحت المعلومات الاقتصادية أساس كل تحرك وإنجاز. فما من بلد فى عالم اليوم يستطيع الاستغناء عن المعلومات الضرورية لبناء الإقتصاد الوطنى. فكلما طرأ أى تغيير على سعر المواد الأولية المطلوبة بكميات كبيرة، نشأت عنه تأثيرات مباشرة على اقتصاديات البلاد المستهلكة والبلاد المنتجة على السواء، وتنتج عنه آثار بعيدة المدى على المنتجات الجاهزة والآلات وغيرها، ولا ترتفع أو تنخفض أسعار الأسهم والسندات فى بورصة إحدى العواصم الكبرى إلا وتتأثر بمفعولها كل

بلاد العالم. أما إذا برزت ابتكارات فنية جديدة أو وسائل إنتاج تفوق ما سبقها من حيث الكفاءة والجدوى، فإن ذلك من شأنه أن يوحى بالتهافت على الإنتفاع بها واقتنائها. هنا يأتى دور الإعلام الذى يتمثل فى تشخيص وتسجيل وتحليل كل هذه المعطيات ونقلها بأقصى ما يمكن من الدقة، بل إنه من الضرورى لأجهزة الإعلام أن تقوم بالتعريف بالآثار السلبية التى يمكن أن تنتج عن هذه المعطيات، وأن تكشف كل الآثار التى قد تكون عائقا أمام الإقتصاد وتطوره.

أما الإعلان الإيجابى فيمكن أن يقوم بدوره كنموذج إعلام اقتصادى ذى تأثير مباشر وحافز على التنمية. فإذا استخدم بأسلوب علمى، فإنه يمكن أن يساهم فى بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة كتنمية الادخار والاستثمار والتنظيم السكانى وشراء المنتجات المطورة للإنتاج الزراعى والصناعى. لكن الإعلان قد يؤدى أحيانا أخرى إلى توليد الشعور بالحرمان لدى الكثير من الأفراد، أو إقبال القادرين على منتجات هامشية يمكن الاستغناء عنها تماما، فيضيعون فيها أموالهم ويعتادون أنماطا استهلاكية تستنزف طاقة البلاد الاقتصادية فيما لا يفيد. ولعل هذا يفسر لنا إصرار مبارك على تحويل ما عرف بالانفتاح الاستهلاكى إلى انفتاح إنتاجى يوازن فى البداية بين منابع الإنتاج ومصبات الاستهلاك لحين تفوق هذه المنابع على المصبات وبالتالى تفوق التصدير على الاستيراد.

والإعلام الذى يسعى إلى إثارة الرغبات الملحة فى الشراء والاستحواذ عند الجمهور، عليه أن يدرس أولا مدى قدرة الجمهور، ونوعية هذه القدرة على تلبية هذه الرغبات. فإذا فتحنا الباب أمام الشهوات العارمة فى الامتلاك والشراء والمظهرية وإثارة أحقاد غير القادرين دون أن نقدر على إرضائها أو إيجاد نوع من التوازن بين الإعلان والقدرة الاقتصادية، أصبح هذا الإعلان السلبى مصدرا لمخاطر يمكن أن تهدد البنية الاجتماعية. لذلك فإن أجهزة الإعلام مطالبة على المستوى الوطنى بالتحذير من مخاطر الاستهلاك المظهرى العشوائى المثير لعقد النقص، وتطوره السلبى الذى يمكن أن يعطل أو يبطل جزءا هاما من الآليات الاقتصادية.

ومن الواضح أن مظاهر الاستهلاك سواء المادية منها أو غير المادية فى أى مجتمع هى نتيجة لظروف التطور الاقتصادى والاجتماعى وغالبا ما تكون أجهزة الإعلام هى الحافز على الاستهلاك بمظهره الإيجابى وكذلك بمظهره السلبى، إذ كثيرا ما تكون السبب فى كل مظاهر النهم والشراهة الاستهلاكية والإنفاق المفرط فيما لا يفيد، وبالتالى فى خلق الصعوبات والعقبات فى طريق التنمية الاقتصادية إذ تستورد البلاد ما لا يلزم أو تنتج ما لا ضرورة لإنتاجه، مما يشكل تهديدات للآليات الاقتصادية فى البلاد النامية على وجه الخصوص. ولذلك فإن ديمقراطية الإعلام ليست نوعا من الديمقراطية العشوائية التى تترك الأمور تجرى فى أعنتها إلى حيث ألقت، بل هى ديمقراطية عقلانية واعية تضع نفسها فى خدمة الأغلبية التى تجسد المصالح القومية العامة للأمة.

وفى إمكان وسائل الإعلام الجديدة المساهمة بقسط وافر فى مجالات التطبيق العلمى وتوسيع المدارك العقلية، بعد أن أصبحت وسائل الاتصال الحديثة تمثل فى حد ذاتها طاقات جديدة غير محدودة. فالأقمار الصناعية الآن تفتح آفاقا لا حدود لها للدراسات الجغرافية والجيولوجية والجيوفيزيقية وغيرها، فى حين تعمل الكشوف الفضائية على تغيير وتصحيح المعلومات التى جمعها الإنسان منذ بداية التاريخ عن الأرض وما حولها، بالإضافة إلى تقصير المسافات الشاسعة التى تفصل ما بين البشر فى شتى أرجاء المعمورة، وفتح مجالات وآفاق عريضة لاكتشاف الثروات الكامنة فى خبايا الأرض وفى أعماق البحار وغير ذلك من خطوات الانطلاق الحضارى إلى حدود لم يحلم بها الإنسان من قبل. ولذلك فإنه فى إمكان وسائل الإعلام بمختلف أشكالها أن توسع الآفاق الذهنية وتفجر الطاقات الخلاقة التى تتوقف عليها المبادرات البناءة فى مجال التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة.

وتمتد آفاق الإعلام فى مجال التنمية الاقتصادية فتغطى الإقتصاد الوطنى المحلى والاقتصاد العالمى على السواء. فإذا كانت أجهزة الإعلام الديمقراطية

الواعية تحث المواطنين على الاعتماد على النفس كدعامة أساسية للتنمية الوطنية المحلية. فإنها في الوقت نفسه تركز الأضواء الموضوعية على دور التعاون الدولي كعامل رئيسي أيضا في تحقيق الأهداف القومية، وإقرار علاقات الدول النامية بالدول المتقدمة على أساس من العدل والاحترام المتبادل. لقد أصبحنا في أمس الحاجة إلى الوعي العميق بكل ما يجري حولنا من آليات اقتصادية، وبإعلام الآخرين بقضايانا ومنجزاتنا الاقتصادية، وقدرتنا على أن نفيد ونستفيد، بحيث يساهم الإعلام في فتح أسواق جديدة، وإتمام مبادلات تجارية بأكبر مكسب ممكن، وجذب تمويلات واستثمارات بأقل ما يمكن من تضحية . وبذلك يلعب إعلام الآخرين دورا هاما في إسماع صوتنا وإثبات وجودنا على خريطة الاقتصاد العالمي.

ومع إقرار النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يعتمد على آليات السوق وقوانين العرض والطلب، انطلقت دعوة عالمية لإقرار نظام جديد آخر في مجال الإعلام والاتصال يتيح للبعد الاقتصادي أن يزاحم الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية على الخريطة الإعلامية، وربما احتل مساحة أكبر من تلك التي تحتلها هذه الأبعاد. وهذا النظام الجديد يهدف إلى توعية الرأي العام العالمي بخطورة تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، وإقرار التعاون الاقتصادي الدولي على أسس من العدل والاحترام، والقضاء على التفاوت واختلال التوازن في مجال الإعلام والاتصال بين الدول المتقدمة والدول النامية، وإيجاد صيغ جديدة لتدفق المادة الإعلامية، لتحل محل الصيغ العمودية المتحركة في اتجاه واحد.

والنظام الإعلامي الجديد مثله في ذلك مثل النظام الاقتصادي الدولي الجديد، يتيح حرية الحركة ليس فقط بين الدول المتقدمة والدول النامية، بل فيما بين الدول النامية نفسها من أجل شق قنوات أفقية مفيدة للتبادل الإعلامي، وتجنب وساطات اقتصادية لا لزوم لها عندما تصبح كل الحقائق واضحة للجميع. ولعل هذا يفسر لنا إصرار مبارك على بلورة الآليات والتوجهات الاقتصادية المستجدة على الساحة المحلية والعالمية في معظم

خطاباته التى جعل منها ما يشبه الجهاز الإعلامى الذى يبصر وينير ويعمق الوعى بالاقتصاد الذى أصبح القاعدة التى تنطلق منها كل التيارات السياسية والاجتماعية والثقافية. ويبقى أن تواكب أجهزة الإعلام هذا التيار من خلال استغلال خبرات علماء الإقتصاد القادرين على تبسيط المعادلات الصعبة وشرح القوانين التى تحكم السوق المحلية والعالمية بأسلوب سهل وسلس وقادر على تربية وعى اقتصادى علمى عند المواطن العادى.

والمصداقية الإعلامية التى يسعى مبارك لترسيخها على كل المستويات ليست قضية وطنية محلية فحسب بل هى قضية عالمية تمس كل دول العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية. ولذلك يطالب العالم كله بالعمل على إيجاد إطار قانون دولى كفيل بضمان الحق فى الإعلام والاتصال، وليس فقط بالعمل على وضع إطار قانونى يلائم المستوى الوطنى المحلى. لكن ما يناسب المستوى المحلى يكاد ينطبق تماما على المستوى الدولى، فكلاهما يحتاج إلى الديمقراطية التى تجمع بين الحرية والمسئولية فى منظومة واحدة، وإلى الوسائل والإمكانات والتشريعات المحلية أو الدولية التى تحظى باحترام جميع الأطراف المعنية.

فالإعلام الديمقراطى يحرص على احترام المعاملة بالمثل، والحفاظ على السلم والأمن، وكفالة حرية التفكير والتعبير والإعلام، وحرية الانتفاع المادى والأدبى بالإعلام، واستخدام حق الرد، وحماية الحياة الخاصة، وحفظ الأسرار القومية أو الشخصية، وصون الذاتية الثقافية، والتصدى للدول الكبرى أو الشركات العالمية عندما تحاول فرض تصورها لمفهوم الحريات الإعلامية دوليا على حساب المجتمعات النامية التى قد لا تحتمل مثل هذا التصور الذى يتناقض مع إمكاناتها وظروفها.

وفى الوقت نفسه فإن الإعلام الديمقراطى يعنى الاعتراف بالواجبات تجاه الآخرين سواء على مستويات الأفراد أو الجماعات أو الأمم، خاصة تجاه الدول النامية التى تحفر طريقها بالأظافر فى ظروف غير مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوحدة الوطنية بين مختلف الفئات والطبقات، من أجل خلق

تيار قومى يحمل بين طياته العوامل الأساسية لهذه التنمية التى لا يمكن أن تتم على الوجه المطلوب إلا من خلال التعاون والتبادل وتوافر الموارد على أساس عادل وإلا سيظل الأمر لفائدة المحظوظين على حساب غيرهم وبالتالى على حساب الديمقراطية والحرية الحقة. وهذا يحتم بدوره إيجاد تشريعات دولية ملائمة، وقواعد أخلاقية وسلوكية تحظى باحترام الجميع على المستوى العالمى من خلال وجود هيئة دولية تفرض مثل هذا الاحترام. وبذلك يمكن لمختلف الأفراد والشعوب أن يسهموا فى العمل الإعلامى متمتعين بحرية التعبير فى مفهومها الواسع السليم.

وفى عالم اليوم تنظر الدول المتقدمة إلى الإعلام نظرة مادية بدون اعتبار للعوامل الاجتماعية والثقافية التى ينبغى أن تكون فى الواقع هى الأساس على مستوى العالم كله. فقد سعت الدول المتقدمة إلى احتكار وسائل الإعلام الكبرى والهيمنة على نسبة مرتفعة من تداول المعلومات بحيث لم تعد تراعى المبادىء التى قام عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان خاصة المادة رقم ١٩ المتعلقة بحق الإعلام. وبالتالى حرمت كثيرا من الدول النامية من المصداقية الإعلامية التى لابد أن يتوافر لها أكبر قدر ممكن من المعلومات حتى تملك أسلحةالإقناع المنطقى والعملى، ولا تضطر إلى اللجوء إلى المادة البلاغية والانفعالية التى يمكن أن تملأ بها الفراغ الإعلامى الذى تعانى منه.

ولم يعالج حسنى مبارك مثل هذا الفراغ الإعلامى بالصدمات الكهربائية أو الخطوات التى يمكن أن تحدث دوياً إعلامياً أو افتعال قضايا يمكن أن تشغل الناس بالجدل حولها، بل سعى منذ أن تولى مسئولية البلاد إلى دعم البنية الأساسية وتجديدها المتواصل، وتحريك الآليات الاقتصادية بأقصى طاقة ممكنة لها، وتشغيل الطاقات المعطلة فى المشروعات الجديدة، وغير ذلك من الإنجازات المادية الملموسة على أرض الواقع والتى تقدم مادة إعلامية زاخرة بالمصداقية الحقة. وبالتالى حل مشكلة نقص المعلومات التى تحتكرها الدول الكبرى. إذ يمكننا أن نستغل المعلومات التى بين أيدينا، وإن لم تكن الأحدث، فى صنع طفرات حضارية متتابعة. فالمنهج العقلانى، العلمى، الموضوعى

الذى يميز استراتيجية مبارك لا يلهث وراء المثال الذى قد لا يتحقق أبداً، بل هو تقنين للممكن الذى يمكن توظيف كل طاقاته وتفجيرها. فليس من المعقول أن نفترض أن تقدم لنا الدول الكبرى ما تملكه من معلومات حديثة على طبق من فضة ولوجه الله تعالى، خاصة وأن المعلومات هى نتيجة لاكتشافات وإنجازات علمية خاصة بها. ونحن بدورنا يمكننا توليد معلومات جديدة خاصة بنا من خلال الإنجازات التى نقوم بتشييدها فى بلادنا. فقد تبدأ هذه الإنجازات بمعلومات تقليدية معروفة للجميع ثم تتوالى خطوات التشييد والتعميق حاملة معها معلومات جديدة من واقع التجربة المعاشة. من هنا كان إصرار مبارك على العمل الدءوب، المتواصل، المتجدد كقيمة عملية تطبيقية كما هو قيمة علمية نظرية. ذلك أن التنظير والتطبيق عنده لا ينفصلان، فهما وجهان لعملة واحدة هى استراتيجيته الحضارية.

ويتبدى منهج مبارك العقلانى والواقعى فى نظرته إلى دور الإعلام. فهو لا ينظر إليه كعلم منفصل عن الواقع الذى يمكن تطبيقه عليه، بل يرى أنه يتشكل تباعا من خلال عمليتى التأثير والتأثر المتبادلين بينه وبين معطيات الواقع. ولذلك كانت تجربته الديمقراطية هى الأساس للمصداقية الإعلامية التى لم يتخل عنها أبدا، ولكل ما يتصل بها من حرية التعبير قولا وكتابة وحركة، وما ينبنى عليها من سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفى بداية واضحة لفترة ولايته الأولى، كانت المصالحة الوطنية بين الحكم وأحزاب المعارضة، وعودة صحف المعارضة، وأصبحت الأقلام تعبر عن نفسها دون حدود، ودون قصف لقلم واحد أو مصادرة لعدد واحد من أية صحيفة. فهذا التعبير بلا حدود يمكن أن يشكل رافداً لا ينضب من المعلومات والخبرات الجديدة التى بتفاعلها مع بعضها البعض يمكن أن تولد معلومات وخبرات أكثر جدة وهكذا.

وفى كل لقاء من لقاءات مبارك مع رؤساء تحرير الصحف والصحفيين، يؤكد دائما أنه لن يضيق ذرعا بالمعارضة برغم أخطاء الممارسة التى تظهر على بعض من صحفها، وأنه لن يلجأ أبدا إلى أية أساليب ديكتاتورية من أجل قمع الرأى الآخر، ولكنه فقط يناشد كل الأقلام المصرية صدق الخبر، وتحرى

الحقيقة، بحيث لا تنشر على الناس أنصاف حقائق وأنصاف أكاذيب. ذلك أن المصداقية الإعلامية تشكل رأس المال الحقيقى لكل العاملين فى حقل الإعلام الذى إذا فقد ثقة الجمهور، فقدِ دوره تماما وأصبح مجرد أبواق سيارات تنهب شارعا مزدحما بقدر الإمكان. ولابد أن يدرك الإعلاميون اللاهثون وراء الإثارة الصحفية أو الإعلامية المفتعلة أن استهانتهم بذكاء الجمهور لابد أن ترتد إلى صدورهم فى النهاية، ذلك أن انتشار الأمية الأبجدية أو الثقافية لا يعنى اندثار الوعى الحضارى المترسب فى الوجدان المصرى عبر القرون والعصور والأجيال، وهو وعى يصعب التلاعب به، وهو السبب أيضا فى إصرار مبارك على المصداقية الإعلامية التى تحترمه وتقدره والتى ترفض الافتعال سواء فى الذم أو المدح. فما يريده مبارك من الإعلام هو الصورة الموضوعية بكل إيجابياتها وسلبياتها. وفى هذا يقول:

«إننى لا أطلب من أحد أن يقدم فى افتعال صورة وردية، ولكنى لا أطلب العدالة والإنصاف عند معالجة المشاكل الضخمة التى تمسك بخناقنا. إن علينا أن نعرض المشاكل، وأن ننقد بشجاعة، ولكن علينا فى الوقت نفسه أن نجتهد فى اقتراح حلول هذه المشاكل، كما أن علينا أن ننظر بموضوعية إلى الإنجازات».

وبالتالى فإن الديمقراطية الإعلامية هى المقدمة الطبيعية للديمقراطية السياسية التى يصعب إنجازها على النحو المطلوب إذا لم يسبقها إعادة بناء العقل والوجدان والسلوك المصرى بناء على قيم ومفاهيم جديدة نابعة من تجربة مبارك الديمقراطية. ذلك أن بناء الشخصية القومية، الناضجة، الواعية، المدركة لحقائق العصر، والقادرة على التمييز، والمؤمنة بالوحدة الوطنية، والسلام الإجتماعى، والتماسك القومى، هذه الشخصية هى نتيجة للديمقراطية الإعلامية قبل أن تكون نتيجة للديمقراطية السياسية.

والعقل النقدى الموضوعى لا يمكن أن ينمو إلا فى ظل الديمقراطية الإعلامية بصفة خاصة والتنشئة الإجتماعية بصفة عامة. وهذا العقل النقدى ضرورة ملحة ومتجددة فى عالم يغلب عليه روح المبادرة والنقد والإبداع والمنافسة الضارية فى سباق لاهث صوب آفاق لم تعرفها الإنسانية من قبل.

ولعل مرفقي الإعلام والتعليم يشكلان أهم مرفقين تقوم عليهما مهمة بناء هذا العقل النقدى، الواعى، المستنير، الموضوعى، القادر على التفسير والتعليل والتحليل بناء على نظرة شاملة لأى شأن يقابله أو أى موضوع يطرح عليه، بحيث يصل إلى مرحلة إحقاق الحق بعد تمحيصه على كل وجوهه وجوانبه.

والشك المنهجي الذى يتسلح به العقل النقدى ليس من قبيل سوء الظن، بل هو نظرة علمية ثاقبة لا تقتنع بالشعارات أو المواقف أو التوجهات أو المبادىء إلا إذا امتلكت القرائن والأدلة الى تؤكد مصداقيتها على أرض الواقع. وهى ليست مجرد قضية إعلامية بل قضية تمس مستقبل الشعب كله، وتحدد موقعه ومساحته على خريطة الأحداث والتطورات الإقليمية والدولية، وتعيد تشكيل مراكز قوته ونوعيتها. فهذا العقل النقدى هو أحد مقومات استراتيجية التغيير والتجديد فى عالم اليوم والغد، فإذا نجحنا فى تربيته وتشكيله وتطويره ونشره فى كل مناحى الحياة، فإنه يشكل بدوره دعامة رئيسية من دعامات المنهج العقلانى، والأمن القومى، والبنية الأساسية، والآليات الاقتصادية، والمصداقية الإعلامية، والتنوير الثقافى، والتوجهات الأخلاقية، والعدل الاجتماعى، والسياسة الخارجية، والرؤية المستقبلية.

والإعلام الديمقراطى يعتمد أساسا على العقل النقدى أما الإعلام الشمولى فيعتمد على العقل التبريرى أو التلفيقى فى حين يعتمد الإعلام التقليدى على العقل الميكانيكى الذى لا يرى سوء الجزء منعزلا عن الكل. فإذا كان العقل النقدى يتجاوز اللحظة الراهنة متسلحا بالرؤية المستقبلية، ولا يزور الحقائق ولا يقصر فى استخلاص الدلالات وقراءة النذر فى الأفق، فذلك لأنه عقل قائم بالضرورة على التأليف والتركيب، ويدرك الأشياء والجزئيات فى تفاعلاتها وتداعياتها القصيرة وطويلة الأجل من خلال وعى شامل يستطيع رصد وظيفة كل جزء داخل إطار المنظومة الكلية الشاملة.

أما الإعلام الديكتاتورى الشمولى فيعتمد على العقل التبريرى التلفيقى الذى يسعى دائما إلى التجميل المثالى للواقع وتغطية عوراته وتبرير مشاكله والاستهانة بها على أساس أن حلها ليس معضلة على الإطلاق. أما الإعلام

التقليدى فيستخدم العقل الميكانيكى الذى لا يفكر تفكيرا خاصا به ونابعا من قناعته بل بناء على نصوص جامدة يفسر بها الأشياء والظواهر فى جزئياتها، ويعجز عن رؤية العلاقة الجدلية والتفاعلات الجارية بين الظواهر والأشياء، أو بين الكليات والجزئيات.

وإذا كان العقل النقدى هو دائما العقل الموضوعى، المستنير، الواعى، فإنه يظل الدافع الحقيقى وراء كل الحضارات المزدهرة التى عرفتها الإنسانية، أما العقل التبريرى التلفيقى فقد أدى إلى مظاهر سلبية أخرى مثل العقل الدعائى الذى يرى أن وظيفة الإعلام قاصرة على التصريحات والبيانات الرسمية التى لا تعترف بأى نوع من النقد، وتمجد الإيجابيات أو تختلقها وتتعامى عن السلبيات على أساس أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان وسيكون. وهناك أيضا العقل الفهلوى الذى يبسط القضايا ويسطحها، ويهون من المخاطر والعواقب، ولا يعرف أى حساب للتوقعات المحتملة مما يؤدى إلى كوارث. وفى الواقع فإن العقل التبريرى والتلفيقى والدعائى والفهلوى، نتيجة طبيعية للإعلام الديكتاتورى الذى هو فى حقيقته إعلان مباشر عن النظام الحاكم. وما يطلبه مبارك من الإعلام هو إعمال العقل النقدى الموضوعى حتى ينير الطريق أمام كل الوطنيين المخلصين الشرفاء فى كفاحهم المتواصل من أجل رقى الوطن. يقول:

«إن أحداً لا يستطيع أن يطلب من الصحافة أن تغمض عينيها عن أية أخطاء تراها، فذلك حقها إزاء الوطن. ولكننا نناشد الصحافة المصرية الموضوعية والإتزان، وأن ترعى العدالة فيما تعرضه من وجهات النظر، وأن يكون رائدها المصلحة القومية العليا».

وكثيرا ما كرر مبارك قوله بأن مهمة الصحافة القومية ليس أن تكيل المديح للحزب أو الحكومة أو الرئيس، وإنما مهمتها أن تقول أين الخطأ وأين الصواب. فنحن بشر ومعرضون لارتكاب الأخطاء، لكن فى ظل التجربة الديمقراطية الإنسانية يظل الصواب هو القاعدة والخطأ هو الاستثناء، لأن أضواء الديمقراطية كفيلة بكشف الأخطاء أولا بأول. ولذلك فإن ظهور الفساد هنا أو

هناك لا يعنى أبدا أنه عم البلاد، فالممارسة الديمقراطية كفيلة بحصاره وتعريته قبل أن يستفحل. يقول مبارك:

«إن على الصحافة أن تدرك، أنه لو كان هناك فى مصر، من أساءوا إليها بالإفساد، فإن هناك فى مصر العديد من الشرفاء الذين يعملون فى صمت، وإذا كان هناك بعض الذين أثروا على حساب الشعب، فليس معنى ذلك أن نأخذ الرأسمالية الوطنية كلها بجريرة هؤلاء. علينا أن نوفر جو الثقة والأمان لكل من يرغب فى المساهمة، بحيث لا يصبح التشهير سيفا مسلطا على الجميع».

فالصحف القومية ـ قبل الحزبية ـ تمارس ديمقراطية الإعلام عمليا عند نشر تفاصيل القبض على فاسد أو مرتش أو منحرف من كبار المسئولين أو صغارهم. وهذا يعنى أن عهد مبارك لا يحمى فاسدا، ولا يخفى جريمة، ولا يتستر على انحراف، بشرط توافر الأدلة على هذا الفساد أو هذه الجريمة أو هذا الانحراف. ذلك لأن الممارسة الديمقراطية الموضوعية لا تسارع بالقبض على أى مواطن بلا دليل، وإقصاء أى مسئول بلا قرينة، وإقالة أى وزير تلبية لرغبة حزب معارض افتعل معركة معه، أو إطلاق اتهامات ظالمة. فهذا ما تأباه تجربة مبارك الديمقراطية التى لا تسعى إلى التصفيق أو التهليل سواء من الصحف القومية أو الصحف الحزبية. وقد شهدت جريدة «فايننشيال تايمز» لمبارك فى ٨ أكتوبر ١٩٨٣ حين كتبت تقول إن مصر فى عهده تشهد ازدهاراً للديمقراطية لم يحدث من قبل.

وإذا كانت تجربة مبارك الديمقراطية البوتقة التى تنصهر فيها كل معطيات عهده من منهج عقلانى، وأمن قومى، وبنية أساسية، وآليات اقتصادية، ومصداقية إعلامية، وتنوير ثقافى، وتوجهات أخلاقية، وعدل اجتماعى، وسياسة خارجية، ورؤية مستقبلية، فذلك لأن هذه البوتقة تمنح للتفاعلات بين هذه المعطيات فرصتها الكاملة حتى تصل إلى المنظومة التى تبلور فلسفته فى الحكم والإدارة والتنمية والتقدم. وهو ما يتبدى على سبيل المثال فى العلاقة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية وبين الديمقراطية الإعلامية. فإن أى نظام ديمقراطى فى حاجة إلى تجانس وتوازن وتكامل بين

النظم الفرعية المكونة له. فإذا كان النظام السياسى والاقتصادى يتجهان نحو المزيد من الديمقراطية كما تتمثل فى التعددية الحزبية وحرية الصحافة وآليات السوق، فإن هذه التجربة الديمقراطية لابد أن تؤى إلى بروز قوى سياسية واقتصادية جديدة لها برامجها وسياساتها النابعة من توجهها، ولابد أن تحتاج هذه القوى إلى ديمقراطية مشابهة فى المجال الإعلامى تتيح لها فرصة التعبير عن المتغيرات التى تهدف إلى التطوير والمنافسة، والتعريف بفكرها السياسى وإنتاجها الإقتصادى.

ولعل هذا يفسر لنا تزايد عدد الصحف والمجلات فى عهد مبارك ليتجاوز المائتين والخمسين صحيفة ومجلة، انطلقت تمارس نشاطها الإعلامى والثقافى والتنويرى، وتساهم فى تكوين الرأى العام، وتعبر عن مختلف التوجهات السياسية والاقتصادية والإعلامية. ولا يزال مبارك يؤكد على أهمية المعارضة وحقها فى التعبير الحر فيقول: «يجب على الأغلبية أن تفسح صدرها لتقبل آراء الأقلية، وأن تقدم المعارضة عطاءها الوطنى بأسلوب موضوعى». ذلك أن مصر فى النهاية هى البوتقة التى تنصهر فيها كل هذه الاتجاهات والتفاعلات، وهى الحقيقة التى يجسدها قوله دائما بأنه رئيس لكل المصريين.

ومع ثورة التكنولوجيا فى مجال الاتصال والمعلومات أصبح العالم قرية صغيرة لا يستطيع سكانها تجاهل العلاقات العضوية فيما بينهم، كما لا يستطيعون الهرب من عنصر المنافسة المتصاعدة التى تحكم هذه العلاقات. وأى نظام يفكر أو يسعى إلى الانطواء أو العزلة لابد أن يحكم على نفسه بالضمور والموات. فالعالم محكوم اليوم بالترابط والصراع فى الوقت نفسه، وليس هناك بديل لمواجهة هذه المتغيرات إلا ديمقراطية الإعلام التى تمنحه المرونة الكفيلة بالتصدى للتفاعل والمنافسة فى ندية واضحة، خاصة وأنه لا توجد نظرية ديمقراطية يفترض تطبيقها بحذافيرها فى كل مكان. فالديمقراطية أساسا هى شكل ومضمون. يتمثل الشكل فى إحترام الدستور، وإباحة التعددية الحزبية، وإجراء الانتخابات بصورة دورية ، وتداول السلطة، لكن مضمون التجارب الديمقراطية ـ وهو الأخطر ـ رهن بالتاريخ

الاجتماعى الخاص بكل بلد على حدة، وهو تاريخ يختلف من بلد لآخر اختلاف بصمات الأصابع طبقا لمستويات التعليم والوعى والثقافة والاقتصاد والاجتماع... إلخ. أى أنه لا يوجد شكل أو نموذج جاهز للتطبيق بحذافيره، وأى إفراغ للشكل الديمقراطى من مضمونه الاجتماعى الخاص به، هو فى حقيقته إهدار للعدالة الإجتماعية. ولذلك يطالب مبارك أجهزة الإعلام بتوعية الجماهير بضرورة التوازن بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، فهو بحسه القومى والشعبى منحاز للطبقات والفئات الكادحة، وحريص على تجنيبها ويلات الآثار السلبية لكل من الإصلاح السياسى والإصلاح الديمقراطى.

ولعل تجربة مبارك الديمقراطية قد ألقت مسئولية خطيرة على أجهزة الإعلام التى يتحتم عليها أن تحل المعادلة الصعبة بين توسيع الممارسة الديمقراطية كما تتمثل فى حرية التعبير والنقد والحركة لدعم بناء الوطن على المدى الطويل، وبين اعتبارات الأمن والاستقرار على المدى القصير. فالتجربة تحتم حل هذه المعادلة لصالح البناء الديمقراطى الحقيقى الفعلى، وهى معادلة صعبة لأن حلها لا يقتصر على مجرد توافر الديمقراطية بل يكمن فى كيفية الوعى بها وتوظيفها من أجل صالح المواطن والوطن. ولذلك كانت من أهم أهداف الإعلام الوطنى تسليح المواطن بهذا الوعى فى مواجهة الإعلام المضاد أو المدسوس أو المسموم المتدفق من خارج الوطن. وفى هذا يقول صول. ك. بادوفر فى كتابه «معنى الديمقراطية»:

«إن الحرية بلا شك من محاسن المجتمع المتحضر. لقد أثبتت التجارب الحديثة أنه فى حين يبدى أناس كثيرون استعداداً للتضحية بأرواحهم فى سبيلها، فهناك آخرون لا يقدرونها وليسوا مستعدين للدفاع عنها. وهذا المفهوم نفسه يمكن أن ينطبق على المصالح المادية التى لا جدال حول فائدتها للفرد، لكن هناك أفراداً يتصرفون على نحو لا يتفق مع مصالحهم أو مع المنطق الطبيعى للأمور. وفى كثير من الأحيان نرى شخصا ديمقراطيا أو شخصا يعيش حياة ديمقراطية، يخضع لمؤثرات خارجية مصدرها وسائل الإعلام المضادة أو جماعات تشن حملات لتحقيق مآرب خاصة».

ومسئولية التوعية الملقاة على أجهزة الإعلام ترجع إلى أنها تشكل عاملا حيويا وضروريا فى مجال التنمية بشقيها الفكرى والمادى، وسببا من أسباب إسهام المواطن فى المجتمع بشكل نشط، وعنصرا متزايد الأهمية من عناصر الثقافة والتربية القومية، خاصة مع التزايد المطرد لعدد الأفراد الذين يخصصون جزءا كبيرا من أوقات فراغهم لقراءة الصحف والمجلات، أو للاستماع إلى الإذاعة أو المسجلات الصوتية، أو لمشاهدة التليفزيون أو الفيديو.

وقد أدركت الدول النامية ما لوسائل الاتصال والإعلام من دور حيوى فى نشر الأفكار والمعارف، فتبنت العلاقة الوثيقة القائمة بين التربية والإعلام حتى تواجه أخطر المشاكل التى تعانى منها وهى مشكلة الأمية. وباعتبار الإذاعة والتليفزيون ـ مثلا ـ وسيلتا إعلام لا يتوقف أثرهما عند حدود فئات أو طبقات أو أعمار أو مناطق جغرافية بعينها، فإنهما يمثلان أداتين ثمينتين لتحقيق هذه التربية المستمرة والمتواصلة بطول حياة الفرد. وهو ما يقتضى أن تكونا منظمتين بصورة متكاملة تتمثل فى اتجاهين مزدوجين، أحدهما عمودى من جهة (مدة حياة الفرد)، والآخر أفقى من جهة أخرى ويشمل مختلف القطاعات والبيئات (مجرى حياة الأفراد والجماعات).

وقد تناول هنرى آر. كاسيرار فى دراسة له عن علاقة التربية بالإعلام، تجاهل رجال التربية لدور أجهزة الإعلام فى تشكيل أفكار الأجيال وسلوكياتها. فهم يعيشون ـ بحكم العادة ـ وسط أفكار تنتمى إلى محيطهم الخاص ويطبقونها بأنفسهم على تلاميذهم وهكذا فإنهم ينزعون إلى تصور عملية التربية وتوجيهها كما لو كانت أجهزة الإعلام والاتصال غير موجودة أو موجودة بلا أى أثر فعال فى المعارف والسلوك وأساليب التفكير والتعبير. ويعلق كاسيرار على هذا التوجه بقوله إن هذا التجاهل لأجهزة الإعلام يتمشى تماما مع النزعة المتمثلة فى إعداد المتعلمين لدنيا الماضى بدلا من تأهيلهم للعيش فى عالم يتطور بسرعة وللتحكم فى هذه السرعة، فى حين إحدى أن مهام التربية هى تنمية استعدادات التلميذ حتى يصبح قادراً عل تقييم وضع المجتمع الذى يعيش فيه. ولا شك أن أجهزة الإعلام تقوم بدور حيوى للغاية فى هذه التنمية.

وهناك لجنة كونتها هيئة اليونسكو باسم «اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الإتصال» تواصلت اجتماعاتها بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩، وأعدت تقريرا بعنوان «أصوات متعددة وعالم واحد»، أكدت فيه على قيمة الإعلام التربوية وأثره فى تكوين الفكر، بحيث اشتق فرع جديد من علمى التربية والإعلام عرف باسم «الإعلام التربوى» الذى يساعد الفرد على التكيف مع الوسط الاجتماعى وتوعيته بدوره فى إطار التنمية الشاملة. كما أن توفر الاتصال الشامل والقائم فى المجتمع الحديث هو دليل على انبثاق محيط جديد ذى خاصية تربوية عالية تجعل المعرفة أمراً ميسوراً. فهو محيط قادر على التخلص من العوائق الاجتماعية التى تحول دون المعرفة. وبالطبع لا يمكن إنكار أهمية البرامج الإذاعية والتليفزيونية المعدة للطلبة والتلاميذ والتى تهدف إلى إكمال البرامج المدرسية والجامعية وتعميقها أو برامج التقنية المعدة لفئات مهنية مختلفة. وهذا ما حتم مراجعة وظائف المدرسة وتقسيم المهام بين معاهد التربية ووسائل الإعلام.

فقد أدرك خبراء التربية أن المؤسسة التربوية أخذت تبتعد أكثر فأكثر عن تدريب الأجيال على كيفية مواجهة الحياة وحل مشاكلهم اليومية، فى حين طغت وسائل الإعلام على المدرسة لأنها خلقت للتلاميذ محيطا لا تنسجم أشكاله ومضامينه فى أغلب الأحيان مع تصورات المدرسة ومضامين مناهجها. من هنا برزت ضرورة التفكير فى وضع خطة عمل للوصول بالمدرسة إلى مزيد من التفتح على ما تقدمه قنوات الإعلام والاتصال من معارف غزيرة متنوعة، والحيلولة دون تجاهل المدرسة لهذه المعارف والمعلومات. من أهداف هذه الخطة وضع برامج جذابة تمكن من إدراك أفضل الطرق لاستخدام وسائل الإعلام من جهة، ومن إدماج أساليب ومناهج تساعد على البحث وتحليل المعلومات المتوفرة وتنظيمها . أى أن التدريب على استغلال وسائل الإعلام لابد أن يضمن فى برامج التربية العامة وأن يقترن بتفكير حول الطرق التى يجب استخدامها لتحقيق هذا التكامل المنشود بين الإعلام والتربية. فى هذا يقول صفوت الشريف وزير الإعلام فى حديثه لجريدة «الأهرام» فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :

«لا أريد أن يعتمد علينا الآخرون تماماً ويعتبروننا البديل، لأننا لسنا بديلا عن المدرسة، وإن كنا ندرك أن لنا دورا أساسيا فى التربية، وأنه يجب ألا يتناقض ما يتلقاه الطفل فى المدرسة مع ما يشاهده أو يسمعه..... كما أننا لسنا بدائل عن المسجد أو الكنيسة أو النادى أو بقية مؤسسات الدولة التثقيفية والتعليمية والتربوية والخدمية. وكلنا مع بقية المؤسسات جميعها: نعاون ونشارك ونكمل بوعى تام، ولكن دون أن نكون البديل، وإلا كان ذلك هو الفشل بعينه».

ويقصد صفوت الشريف بهذا إيجاد آليات أو علاقات جديدة للتكامل بين التربية والإعلام للإستفادة القومية بالقناتين فى آن واحد، خاصة مع التطور التكنولوجى فى مجال الاتصال. وهو ما يفتح أفاقا جديدة أمام التربية، ويؤدى إلى توظيف وسائل الاتصال القديمة مثل الصحف والإذاعة، والجديدة مثل بنوك المعلومات وأقمار الاتصال الصناعية وشرائط الفيديو التعليمية. خاصة وأن الوسائل القديمة والجديدة قادرة على التكامل فيما بينها برغم الإمكانات المتميزة لكل منها.

وهناك مفارقة مثيرة للتأمل فى علاقة الإعلام بالتربية، ذلك أن التربية تتجاوز حدود الإعلام والاتصال وتقصر عنها فى الوقت نفسه. فعندما تنعدم التربية تتضاءل القدرة على الاتصال العقلانى الموضوعى، وعندما تنمو التربية فإنها توسع قاعدة الاتصال. ويؤدى هذا التكامل إلى ابتكار آليات تجعل علاقاتهما مثمرة وإيجابية. فإذا كانت طاقة المدرسة محدودة فى مجال توصيل المعارف والتجارب وتنظيمها وإدماجها فى عقل التلميذ، فإنه فى إمكان أجهزة الإعلام والاتصال توظيف لغة الصور بمختلف أنماط الاتصال المرسوم والمصور، وهو ما لا تستطيعه المدرسة فى معظم الأحيان . ولذلك يتجه العالم الآن إلى تدعيم هذا التكامل بين الإعلام والتربية، بعد أن نجحت معظم التجارب التربوية الموجهة عن طريق الإعلام إلى طبقات وفئات متنوعة فى توعيتها وتنويرها وتثقيفها وتعليمها بحيث يمكنها الإسهام فى ازدهار بلادها، إذ تتضمن هذه التجارب معلومات أولية بسيطة تغطى مجالات متنوعة للغاية مثل: الصحة والنظافة والتغذية والتكنولوجيا والتعليم.... إلخ.

وفى البلاد النامية على وجه الخصوص عجزت المدرسة بمفردها عن مواجهة أمية متفاقمة مما يحتم عليها الاستعانة بوسائل تكميلية أخرى خاصة وسائل الاتصال الجماهيرية، كأن تضع سياسة إعلامية تربوية لمساعدة الأطفال على تنمية معارفهم وصيانتها من المؤثرات الدعائية التى يبثها الإعلام المضاد لطمس الهوية الثقافية للأمة. خاصة وأن عدد المدارس لا يزال غير كاف، ونسبة المقبلين على المؤسسات التربوية محدودة بالنسبة لعدد السكان. ولذلك فإن مهمة الإعلام فى البلاد النامية مهمة صعبة وثقيلة لأنه يعمل وسط أمواج متلاطمة من البرامج الإعلامية الأجنبية والعالمية التى تغزو بها الأقمار الصناعية كل أركان المعمورة، والتى تملك إمكانات جذابة ومغرية غير متوفرة لدى هذه البلاد التى يتحتم عليها تنمية النظم التربوية الوطنية الخاصة بها، مثل توطيد الثقافة والسيادة الوطنيتين، والربط بين التربية وعملية التنمية، وبث الوعى الديمقراطى، وتنشيط الادخار على مستوى الأسرة والمجموعة، وتوجيه الإنتاج طبقا للأهداف القومية لكل بلد، وحماية الأخلاق من كل تفسخ، ومقاومة كل محاولات الاختراق الثقافى.... إلخ.

ولذلك يرى مبارك فى الديمقراطية خير وسيلة لتسليح أجهزة الإعلام بالمرونة الكافية للنهوض بهذه المهمة الصعبة. فإذا أخذنا حرية الصحافة كنموذج لهذه المرونة الديمقراطية فى مواجهة المد الإعلامى العالمى الذى يغرق سواحلنا محاولا اختراق بلادنا فى عمقها، نلاحظ على الفور إصرار مبارك على أن هذه الحرية هى الوسيلة المثلى للنقد والرقابة والتوعية والتنوير والتثقيف. فلا خوف على العقل النقدى الواعى، المستنير، المثقف من محاولات الغزو والاختراق أياً كان مصدرها. يقول مبارك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«إن حرية الصحافة هى أحد أهم عناصر التطور الديمقراطى، وقد شهدت فترة الثمانينيات تقدما جوهريا فى اتجاه هذه الحرية، انطلاقا من إيمانى العميق بأهمية دور الصحافة فى النقد والرقابة، وحرصى على ألا يكون هناك سلطان عليها سوى سلطة القانون. لقد تحررت الصحافة المصرية من قيود

الرقابة، وتعاظم دورها فى ترشيد العمل الوطنى، وتنوعت الاجتهادات والآراء، وأتيحت من خلالها الفرص الكاملة لكل صاحب رأى وفكر ليعبر عن معتقداته، ويسهم باجتهاداته، وقد أصبح الرقيب الوحيد على الكاتب هو ضميره الوطنى، وإحساسه بخطورة التحديات التى تواجه الوطن، وتقديره للخطأ والصواب، دون تدخل من أى جهاز أو جهة حكومية».

وهذا المفهوم الديمقراطى للإعلام عند مبارك نابع من إيمانه بأنه لم يعد مجرد نشاط لنشر الأنباء والمعلومات، وبث الأفكار والتعريف بالأحداث المحلية والعالمية، بل له وظائف متنوعة تعمل على تنوير العقل الجمعى، مثل تصنيف الأنباء والبيانات والتعليقات والصور وبثها بعد معالجتها فى إطار استراتيجية إعلامية تسعى لإستيعاب الظروف المحلية والعالمية، وتمكين متلقى الخبر من الوصول إلى وضع يسمح له بتكوين رأى عقلانى علمى، وتوفير رصيد مشترك من المعرفة يدعم التآزر والتماسك والتناغم بين أعضاء المجتمع بحيث يطلق طاقاتهم الخلاقة فى العمل القومى العام بلا قيود، من خلال تشجيع التطلعات الفردية والجماعية وخلق الحوافز والدوافع المؤدية إلى ذلك، وإيجاد المجال للحوار والنقاش، وتبادل المعلومات، وتفاعل الأفكار، وتوضيح مختلف وجهات النظر، وتمكين الأفراد والفئات من إبلاغ أصواتهم وآرائهم بما يكفل فرص الاطلاع والتفاهم والتعرف على ظروف حياة الآخرين ووجهات نظرهم وتطلعاتهم. وباختصار فإنه لم يعد فى إمكان أى مجتمع أن يحيا الآن حياة عصرية بمعنى الكلمة دون أن يتم إعلامه بأسلوب ديمقراطى منفتح على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية محليا ودوليا. وبرغم أن الانفتاح الديمقراطى قد يؤدى إلى بعض المشكلات والسلبيات إلا أن كفة إيجابياته ترجح كفة سلبياته إلى حد كبير. يضيف مبارك قوله عن حرية الصحافة على سبيل المثال:

«ورغم الشكلات الخاصة بأسلوب معالجة بعض الصحف لعدد من القضايا التى تنطوى على حساسيات خاصة، فلم يتجاوز موقف الحكومة إزاءه سوى مناشدة هذه الصحف أن تدقق فيما تنشره من أخبار، وأن تتجنب مبالغات

التعميم، لكن لم يمنع قلم أو يحجب رأى، لأن التطور الديمقراطى الذى نسعى لاستكماله لا يتعزز دون دور ناضج للرأى العام، قادر على التمييز والحكم على الأمور والاختيار الرشيد بينها. ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بتدعيم حرية الصحافة حتى ولو حدثت بعض التجاوزات من هذه الصحيفة أو تلك».

وأجهزة الإعلام ليست ضرورية للشعب فحسب بل هى أيضا كذلك بالنسبة للحكومة التى تحتاج إلى معلومات متنوعة فى كل المجالات كى تخطط للمستقبل على نحو مرض، لأنه بدون انفتاح إعلامى يوفر بيانات كافية عن أسواق السلع والأحوال المحلية والعالمية، فإن السلطة يمكن أن تتعثر فى خططها وأنشطتها ومفاوضاتها وسط متغيرات لا تتوقف. كذلك فإن المشروعات الاقتصادية فى حاجة متجددة لمعلومات سريعة من مصادر كثيرة لتتمكن من تحقيق زيادة كم الإنتاج والارتقاء بكيفه. وهو ما ينطبق أيضا على القوات المسلحة والأحزاب السياسية والجامعات ومعاهد البحوث وكافة الهيئات الأخرى التى لا يمكن أن تعمل بدون تبادل يومى كاف للمعلومات. مما يؤكد أن أجهزة الإعلام هى فى الوقت نفسه أجهزة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية بل وأجهزة ثقافية أساسا. ومن هذا المنطلق يقول مبارك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«ولهذا تتمتع جميع الأحزاب المشروعة فى مصر بحق إصدار أى صحف ومطبوعات دون قيود عليها أو رقابة تتدخل فيما تنشره. كما أصبحت الصحف القومية منابر مفتوحة لآراء وأفكار واجتهادات متنوعة تتفق وتختلف مع اجتهادات الحكومة وتوجهاتها. وما زال عليها أن تصبح أكثر انفتاحا على مختلف الاتجاهات فى الفترة المقبلة، التى نتطلع لأن تشهد المزيد والمزيد من حرية الصحافة وإسهامها فى بناء التطور الديمقراطى وحراسة مصالح الشعب الحقيقية، وأن تتأصل فى الفترة القادمة القيم التى نصت عليها مواثيق الشرف الصحفى».

ونظرا لهذه المهام القومية الثقيلة الملقاة على عاتق أجهزة الإعلام، فقد رفض مبارك منذ أن تولى مسئولية البلاد أن يبدد جهد هذه الأجهزة الحيوية فى المهاترات الإعلامية التى اشتهر بها العالم العربى والتى لا تحسم قضية بل

تزيد المشكلات تعقيدا وتوسع الثغرات وتعمق الفجوات بين الأشقاء. فالإعلام العقلانى الموضوعى هو عقل نقدى قبل أن يكون لسانا لاذعا. لكن ليس كل إنسان قادراً على تكوين العقل النقدى، الموضوعى، المستنير. ولذلك يقول مبارك فى حديثه للتليفزيون المكسيكى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨١، أى بعد توليه المسئولية بأيام معدودة:

«إن مصالحنا القومية تدعونا إلى عدم الهجوم على أى من أصدقائنا العرب حتى إذا هاجمونا فى إذاعاتهم وأجهزتهم الإعلامية، وأننا سنعطيهم الوقت لإعادة تقييم موقفهم».

ثم أكد نفس التوجه فى ١٣ ديسمبر ١٩٨١ فى حديثه إلى وفد المراسلين الأجانب المعتمدين بالأمم المتحدة حين قال:

«أريد أن أفتح صفحة جديدة، وقد أعلنت أننى لن أهاجم أحدا ولن أمسك يدى عن يد عربية تمتد لى بالتفاهم والمصافحة والمصالحة فى ضوء عملية السلم».

وكثيرا ما دعا مبارك الإعلاميين العرب ليضعوا استراتيجية إعلامية مستنيرة تضع الخصائص الذاتية لأمتنا فى اعتبارها الأساسى، وتدعم وسائل تنميتها وتأصيلها، وتزود شعوبنا بالإنتاج الإعلامى والثقافى الرفيع الذى يجسد قيمنا، ويحقق الحصانة والمناعة لأجيالنا وشبابنا. فليس هناك إعلام بلا ثقافة، وليست هناك ثقافة بلا إعلام. والنهضة الثقافية التى ينادى بها مبارك كأحد الأهداف الاستراتيجية لإعلامنا القومى، ضرورة ملحة للحياة بقوة وسط ثقافات الأمم الأخرى التى يجب أن ننظر إليها بعقلانية وموضوعية، خاصة الثقافة الواردة من العالم الصناعى المتقدم الذى ننكر عليه وجود قيم ومثل عليا نظنها حكرا علينا فى حين نقبل بنهم على استخدام العربات والسفن والملابس والطائرات التى أنتجها، ونتغذى بالغذاء الذى حصده، وبالأدوية التى صنعها وطورها. فقد اعتدنا ببساطة شديدة جدا أن نعتبر قيمهم منحلة ومجتمعاتهم متفسخة غارقة فى الجنس والمخدرات ومرض الإيدز وإهمال الأسرة وانهيارها

والرغبة الدائمة فى الانتحار. وهو تصور يحتاج إلى مراجعة ودراسة وتحليل موضوعى حتى لا نتخذ منه ذريعة واعية أو لا واعية لتخلفنا، بحجة أنهم يعملون من أجل الدنيا فحسب أما نحن فنعمل من أجل الآخرة.

إن من يتتبع تليفزيونات العالم المتقدم يكتشف أن المعرفة هى القيمة العليا فى حياتهم. فمن حق المواطن أن يعلم أولا وبعد ذلك تأتى حرية الاختلاف فى إطار القوانين التى يرتضيها المواطنون والتى لا تتغير إلا باتفاق الأغلبية على تغييرها من أجل مصلحة الجماعة، وكذلك حرية الفرد فى كل ما لا يضر غيره. أما فى سبيل الإنتاج والخير فليتنافس المتنافسون. ولعل النهضة الثقافية التى ينادى بها مبارك تدعونا إلى التعرف العقلانى والموضوعى على أنفسنا. ليس فقط على تلك القيم التى نحرص عليها ونراها مختلفة ومتناقضة مع قيم الغرب بل على نتائج اتصالنا بالغرب الذى لم ننعزل عنه بطريقة أو بأخرى. فقد سافر إليه مئات الألوف بل الملايين للتعلم والسياحة والتجارة، وعادت الأغلبية الأعم منهم ولم يهتز إيمانها العميق بقيمها الدينية، بل استعادت قيما علاها الصدأ عندنا مثل حب العمل والدقة فى المواعيد والإصرار على الكفاءة.

أما الذين لم يسافروا إلى الغرب ولا يعرفون لغات أجنبية، فقد تدفقت عليهم عبر الأثير وباللغة العربية، إذاعات العالم أجمع، فلا توجد دولة لا تبث برامج موجهة بالعربية ابتداء بالولايات المتحدة وانتهاء بألبانيا. وتعلم المصرى بحسه أن يفرق ويفرز المعلومات القادمة إليه، بين ما هو دعاية فجة وما هو تحليل موضوعى. ولا خوف على العقل المصرى من هذا الطوفان الإعلامى طالما أنه مسلح بالوعى والإستنارة والثقافة. ومن العيب أن نقول عن أنفسنا أننا بلا حول ولا قوة فى مواجهة مثل هذا الغزو الثقافى، وأننا يجب أن نسد النوافذ والآذان والعيون. فهذه محاولة مستحيلة فى عالم اليوم بالإضافة إلى أنها تتناقض جذريا مع مفهوم التجربة الديمقراطية التى نرسخها الآن فى تراثنا الفكرى والحضارى. فالحل ليس فى العزلة أو فرض الوصاية الإعلامية، بل فى التنوير الثقافى الذى يمنح العقل المصرى المناعة ضد الفيروسات الإعلامية المتدفقة من الخارج، والحصانة التى تمكن المواطن من التفرقة بين الغث والسمين، بين الباطل والحق، بين الزيف والمصداقية.

وربما يكون الخوف كله ليس مما سوف يأتى عبر الأقمار الصناعية، وإنما من أنفسنا لأننا لم نتعود على الديمقراطية كفكر وسلوك. ولذلك فإن البعض لا يعرف ماذا يفعل بتجربة مبارك الديمقراطية لأنه لم يتعود على ممارستها عمليا، ومن هنا كان إصرار مبارك على تأصيلها وترسيخها سواء فى خطبه أو أحاديثه أو تصريحاته أو حواراته، أو فى تحركاته وخططه وبرامجه وسياساته العملية. أما الذين تناولوا البث التليفزيونى المباشر على أنه غزو فكرى هابط علينا كالقدر من السماء، فيعرفون أن توافر المعلومات يمنع احتكار الحقيقة ومن ثم تزيد فرص الديمقراطية وترسخ جذورها، كما يفترضون فى المواطن غياب الوعى تماما مما يؤدى إلى اهتزاز إيمانه وضياع قيمه وانحلال مثله. ولذلك فهم يفضلونه دائما متقوقعا، معقما، منعزلا، متحصنا وراء الأسوار. وهذه ليست سوى حالة مستحكمة من فقدان الثقة بالنفس وبالمواطن وبقدرته على تحديد القيم التى يرغب فى استقبالها، وتلك التى يرفضها من تلقاء نفسه دون أية وصاية مفروضة عليه. والدليل على غياب الوعى الديمقراطى، حتى عند بعض المثقفين، أنهم هم أنفسهم يطالبون الدولة بفرض نوع من الوصاية على البث التليفزيونى المباشر وفى الوقت نفسه لا يملون المطالبة بالديمقراطية وحرية تداول المعلومات، ولا يجدون تناقضا فى سلوكهم بين هذا وذاك.

والأمر المثير للتأمل أن كثيرين من المثقفين فى بلادنا لا يثقون فى المواطن فحسب، خوفا عليه من الفيروسات الأجنبية، بل هم لا يثقون فى أنفسهم ولا فى الديمقراطية التى يتشدقون بها ليل نهار. والدليل على ذلك أنهم يتخلون عن رسالتهم الحقيقية فى التوعية والتثقيف والتنوير والتقييم لكل ما هو مطروح فى الداخل والخارج عن طريق البحث العلمى والمنهج العقلانى، ومقارعة الحجة بالحجة، ويهرعون إلى مقاومة البث التليفزيونى المباشر القادم إلينا من الخارج برغم استحالة هذه المحاولة لأن هذا البث كالهواء الذى لا يستطيع أحد الإمساك به ولا يمكن تنقيته، ولكن يمكن اكتساب المناعة ضد كل الجراثيم التى يحملها، والتى قد تتمثل فى القيم الرأسمالية الاستهلاكية أو القيم الغربية التى يظنها البعض منحلة. وفى فرنسا نفسها رعب حقيقى من هيمنة

القيم الأمريكية على الثقافة الفرنسية، لكنهم لم يحاولوا التقوقع وسد المنافذ بل عملوا على تطوير الأجهزة الإعلامية وتحريرها حتى تصل إلى كل مواطن ثم إلى العالم بأسره.

وإذا كانت المصداقية الإعلامية تشكل جزءا حيويا من تجربة مبارك الديمقراطية فذلك لأننا نعيش فى عالم يتغير بإيقاع لاهث ويندمج بسرعة كبيرة، ولابد أن نشارك فى هذه العملية التى لا مفر منها. أما إقامة الحدود وسد المنافذ فقد يبدو مهمة ممكنة لفترة وجيزة لكن سرعان ما يأتى الطوفان الذى لم نستعد له، عندئذ لن نلوم إلا أنفسنا. وفى تجربة مبارك الديمقراطية خير ضمان لترسيخ المصداقية الإعلامية التى تستوعب كل معطيات العصر بموضوعية تحليلية، وتهضمها بحيث تتمثل المفيد ثم تحوله إلى عصارة حيوية تسرى فى شرايين الفكر القومى وتجدد الثقافة المحلية. فالإعلام هو المحرك والمعبر عن مقومات النشاط الثقافى والاجتماعى، وهو الذى يعلو بالإنسان من دائرة اهتماماته الضيقة إلى الآفاق الحضارية للعصر، لأنه المنبع الذى ينهل منه الآراء والأفكار، والرابط بين الأفراد والموحى إليهم بشعور الانتماء إلى مجتمع واحد، وهو الوسيلة لتحويل الأفكار إلى أعمال، والمنهج الذى يساعد المتلقى على تكوين رأى خاص به وبالتالى يمنحه المناعة ضد الإصابة بالجراثيم الفكرية والثقافية الواردة من الخارج نتيجة لقدرته على الاختيار والفرز والمفاضلة والرفض.

وإذا كان من الصعب أن نتصور إعلاما بلا ثقافة، فإنه من المستحيل أن نتصور ثقافة بدون تعبير أو إبلاغ. فهى لن تصل إلى الجماهير إلا عبر أجهزة أجهزة الإعلام لدرجة أنه يمكن القول بأن هذه الأجهزة هى قناة التوصيل أو الشكل فى حين أن الثقافة هى المضمون والمحتوى الذى يشكل الرسالة الإعلامية والذى يشد اهتمام الجمهور ويسمح لها بابلاغ رسالتها فى مختلف المجالات. ولعل أهم رسالة يمكن أن تقوم بها أجهزة الإعلام فى هذا المجال تتمثل فى مساعدة الثقافات على التفاعل وتزويدها بالهواء النقى الذى يقيها شر الاختناق وهى فى الوقت نفسه مطالبة بوقاية هذه الثقافات من العواصف

الهوجاء والتيارات الهدامة. وإذا كان هناك ما يسمى بالثقافة العالمية، فإن مكونات هذه الثقافة محلية أساسا، والثقافة المحلية منحازة بطبيعتها إلى المنطقة التى نبعت منها. وقد عبرت جريدة «لوموند» الفرنسية عن هذه الحقيقة فى عددها الصادر فى ١٦ أكتوبر ١٩٨٢ حين قالت: «إننا كنا نعتقد أن الثقافة لا تنحاز، لأنها بعيدة عن السياسة كل البعد فظهر أن حيادها هذا ربما كان إزاء الأخلاق لا غير».

من هنا كانت المخاطر التى تحدق بالثقافة الوطنية فى مواجهتها للتيارات الهدامة الواردة من الخارج تحت أقنعة عديدة. وهى تيارات تخشاها الدول المتقدمة كالدول النامية تماما، وإن كان الطوفان الإعلامى المنهمر من الشمال نحو الجنوب يضع الدول النامية فى موقف حرج للغاية إذا لم تتسلح بالوعى الناضج الذى تتيحه الممارسة الديمقراطية، إذ إن هذا الطوفان يحاول فى طريقة تحطيم كل توازن طبيعى لا يخضع لسطوته، وهو التوازن المرتهن بالمصداقية الإعلامية التى إذا أصابها الخلل، فسرعان ما ينعكس هذا على نظرة الفرد إلى مقومات المجتمع الثقافية التى يستمد منها انتماءه إلى هذا المجتمع.

وإذا كان علينا أن نقف بالمرصاد لأية تيارات يمكن أن تهدد هويتنا الثقافية، فلا يعنى هذا أن ننغلق أو نتقوقع بل ننفتح على إيجابيات حضارة العصر بحيث تمنحنا قوة دفع كى نعيش على مستوى العصر نفسه. ولا خوف علينا من الغزو أو الاختراق طالما أننا مسلحون بالوعى الديمقراطى العقلانى المستنير. ومن إيجابيات الحضارة المعاصرة على سبيل المثال: سقوط الحتمية التاريخية، وانفتاح التاريخ الإنسانى، وتحطيم الأبنية الشمولية، سياسية كانت أم فكرية، واتساع دائرة الاختيار أمام البشر، وانتهاء طغيان وسيطرة العقائد الأيديولوجية الجامدة، وتحسين نوعية الحياة، ومجابهة تلوث البيئة.

فهذه كلها ليست مشكلات الفرد الغربى فحسب بل مشكلة الإنسان فى كل مكان. وعلى أجهزة الإعلام أن تتصدى بالتوعية والتنوير والتثقيف لهذه المشكلات من خلال تربية العقل النقدى على التحليل والتعليل والتفسير، حتى

نستطيع أن نتابع ما يجرى حولنا فى العالم، وفى الوقت نفسه نتصدى لحل مشكلاتنا المحلية.

هنا تتبدى الضرورة التاريخية لتجربة مبارك الديمقراطية سواء فيما يتصل بالمصداقية الإعلامية أو بالتنوير الثقافى، ذلك أنه بدون هذه التجربة لا نستطيع تحقيق أى منهما. ونظرا للعلاقة الوثيقة بين المصداقية الإعلامية والتنوير الثقافى بصفة عامة، وفى هذه التجربة الديمقراطية بصفة خاصة فقد آثرنا أن يكون الفصل التالى عن التنوير الثقافى.

الفصل السادس

التنوير الثقافى

التنوير الثقافى

أصبح من بدهيات الحضارة المعاصرة أنه لا توجد حياة ديمقراطية حقيقية بدون ثقافة إنسانية مستنيرة، وكذلك لا تستطيع هذه الثقافة أن تعيش وتنمو إلا فى ظل ديمقراطية تحترم عقل الإنسان وتسعى إلى تنويره وإنضاجه. فالثقافة هى الأساس الفكرى الذى ينهض عليه البناء الديمقراطى الذى يتيح بدوره كل فرص التعبير الحر عن آراء المثقفين وتوجهاتهم فى شتى مناحى الحياة. وبالتالى لا يعانى المثقفون من أية أزمة فى ظل الممارسة الديمقراطية الفعلية التى لا تقسمهم إلى أهل للثقة وأهل للخبرة. وتجربة مبارك الديمقراطية لا تعتمد على من لا خبرة له ولا ثقافة لأنهما شرطان ضروريان لأية ثقة. والجاهل أو الأمى أو عديم الخبرة لا يمكنه أن يتصرف بديمقراطية لأنه لم يتعود على الحوار الحر القائم على الإقناع واحترام رأى الآخرين الذى ينهض على أساس علمى وعملى. وإذا كان هناك من الأميين فى مصر من يتصرف بذكاء وحكمة وديمقراطية، فهذا يرجع إلى التراث الثقافى الخصب الذى انتقل إلينا من الحضارة المصرية العريقة. لكن هذا النفر من الناس يشكل الاستثناء فى حين أن القاعدة تؤكد أنه من المستحيل على الجاهل أو الأمى أو عديم الخبرة أن يستوعب التقاليد الديمقراطية فى التفكير والسلوك.

وعلاقة الديمقراطية بالثقافة تحتم إتاحة الثقافة للجميع. فالثقافة ليست حكراً على فئة معينة كما نجد فى الدول الشمولية التى تتيح وسائل الثقافة الرفيعة للفئة المتربعة على قمة السلطة فى حين تتيح ثقافة معينة لبقية أفراد

الشعب، وغالباً ما تكون دعاية صريحة وساذجة لتدعيم هيبة السلطان فى وجدان الجماهير، وهى هيبة صادرة عن خوف وليس عن اقتناع. أما تجربة مبارك الديمقراطية فتسعى إلى بناء الإنسان الديمقراطى الحر بنشر المنهج العقلانى، وترسيخ الأمن القومى، وتدعيم البنية الأساسية، وتحريك الآليات الاقتصادية، وتحرير المصداقية الإعلامية، وإشاعة التنوير الثقافى فى كل العقول، وبالتالى فإنه يتحتم على أجهزة الدولة أن تزيح العقبات والعراقيل من طريق المثقفين والكتاب والمفكرين لأنهم طليعة القوى التى تعمل على إنجاح التجربة الديمقراطية ونشرها بين أفراد الشعب من خلال الكتاب والإذاعة والتليفزيون والصحيفة والمجلة وغير ذلك من وسائل الإعلام التى تتيح للجميع حرية التعبير عن كل الآراء والتوجهات. وبدون ثقافة حقيقية وأصيلة يمكن أن يتحول الحوار الديمقراطى بين مختلف الآراء إلى جدل عقيم زاخر بالدوائر المفرغة والطرق المسدودة والمتاهات الجانبية والتشنجات الانفعالية التى قد تفقد ثقة الشعب فى جدوى الديمقراطية.

وكان مبارك قد بدأ عهده بمصالحة تاريخية بين السلطة والمثقفين الذين خرجوا من السجون والمعتقلات ليستقبلهم ويكرمهم بترحاب مؤكداً لهم بأسلوب عملى خال من الشعارات الرنانة أنهم فى قلب الأمة وعقلها لأنهم طليعة القوى الديمقراطية المستنيرة. ولم تكن هذه المصالحة التاريخية بهدف إحراز شعبية بين المثقفين فى بداية حكمه، بل تأكد بعد ذلك أنها بداية استراتيجية شاملة تتفاعل فيها الديمقراطية مع الثقافة تفاعلاً حضارياً لصالحهما معاً. فالثقافة عند مبارك غير قاصرة على الآداب والفنون والإعلام، بل هى أشمل من هذا بكثير، ولذلك تستطيع أن تتفاعل مع كل جزئيات التجربة الديمقراطية وآلياتها الدقيقة. فهى تتمثل فى كل الظواهر والرموز والدلالات التى تميز المجتمع فتشمل أنماط الحياة وطرق الإنتاج ومختلف القيم والعقائد والآراء بحيث تشكل محور المجتمع واستمراريته وتطوره وتجدده، وأى اختراق للبنية الثقافية للمجتمع هو اختراق للأمة كلها. ويحدد مبارك فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ خط الدفاع الأول ضد هذا الاختراق فيقول:

«إن القيم الدينية الروحية ومكارم الأخلاق، هى التى تحمينا وتصوننا فى مسيرة العمل الطاهرة.. ليكن بناء الروح بتعاليم الدين والأخلاقيات مواكباً لبناء العلم، ولتكن معاهد العلم هى ميادين بناء الإنسان الجديد، فلا ثمرة فى علم بغير خلق قويم».

وقد امتاز المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات بأنه كان، ولايزال، يجمع فى حياته بين العلم والإيمان. ذلك أن ثقافة المعرفة فى مصر تستند دائماً إلى أصالة الحياة الروحية والدينية، التى تعطى الإيمان معنى راسخاً، فى مجال الممارسة، وفى صلات الإنسان بأخيه الإنسان، وفى السير على نهج السلوك المهذب، وتقوى الله فى العبادات والمعاملات على حد سواء. فالثقافة فى مصر كانت على الدوام نمطاً للحياة، ولسلوك الفرد فى مجتمعه. وهى تستند فى ذلك إلى ما توارثناه من قيم وتقاليد، وإلى تربية الضمير والوجدان والذوق العام فى الحياة. وكانت تقوم على أساس العطاء قبل الأخذ، وعلى أساس التكامل والتكافل بين صاحب الثقافة يعطيها فى غير من، وصاحب الحق فيها يتقاضاها حقاً مشتركاً بينه وبين سائر الناس. من هنا جاء سلوكنا الشعبى العام معبراً عن مدى ازدهار ثقافتنا، وصدق المشاركين فيها عطاء وأخذاً. وهو ما تحرص عليه تجربة مبارك الديمقراطية فيما تترسمه من طريق للعمل الثقافى فى المستقبل. يقول مبارك فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨:

«إن العمل الوطنى لا يترسخ ويزدهر إلا إذا كان قائماً على قاعدة صلبة من القيم والأخلاق الرفيعة التى تدفع الإنسان إلى الإخلاص فى عمله، والحفاظ على حق المجتمع عليه، والحرص على المال العام، والتمسك بطهارة اليد والقلب، وتعميق الترابط والتكامل داخل المجتمع، وتلك كلها أخلاقيات يستمدها المرء من القيم الروحية والتعاليم الإلهية، ومن ثم فإن واجبنا ونحن نقود تلك المراحل الدقيقة من العمل الوطنى أن نعمل على تعميم المفاهيم الدينية السليمة».

أى أن التنوير الثقافى أمانة فى عنق قادة الثقافة والفكر والأدب والفن، وأيضاً كل من بيده سلطة على أى مستوى من المستويات. وأداء هذه الأمانة

وتلك إنما هو أداء لحق الحياة العامة. وسيكون الرقيب فى ذلك كله لضمير المواطن، وإن بقى بعد ذلك أن يكون الحساب للمجتمع والعرف والقانون. وإذا كانت تجربة مبارك الديمقراطية تؤكد معنى الحرية فهى ترسخ الإحساس بالمسئولية فى الوقت نفسه. ذلك أن أفراد المجتمع يتفاوتون فى حظوظهم من الملكات التى تبنى الثقافة، كما أن الفرص تتفاوت أيضاً بين هؤلاء الأفراد فيما يتاح لهم من أدوات المعرفة والثقافة. وبقدر ما يكون من حظ المثقف من التعليم والتثقيف الذى يشحذ ملكاته الفنية وقدراته الفكرية، بقدر ما ينبغى أن يقيم على نفسه من المسئولية فى أداء فرض العين الواجب عليه، فيعطى المجتمع بقدر ما أفاء عليه من الفرص.

وتحرص تجربة مبارك الديمقراطية على حق الانفتاح الحر على الفكر العالمى بحيث نأخذ منه ما نشاء، وما يلائم حياتنا، ويتفق مع سياق ثقافتنا الأصيلة. فنقتبس منه ما يثرى فكرنا وثقافتنا، ويوسع آفاق معرفتنا، دون أن نطمس بذلك أصولنا الفكرية والروحية والثقافية، أو نطغى عليها، أو نزعزع أصولها أو سماتها الأصيلة المميزة. فإذا كان العلم فى جوهره لا وطن له، فإن الثقافة لها مفهوم آخر. فالمعرفة العلمية واحدة بالنسبة للإنسانية كلها، إذ توارثها أبناؤها، وأضافوا إليها ما أصبح تراثاً مشتركاً بين جميع البشر، لا فرق بين علم اجتهد به أصحابه فى بلد من العالم، وعلم انتشر وتلقاه الناس فى بلد آخر. أما الثقافة فهى تعبير وتجسيد لذات الوطن الذى نبعت منه، وارتبطت بتراب أرضه وحياة شعبه الذى بناها ورعاها. وبذلك لايمكن أن نتصور مصر بدون ثقافتها التى تحمل فى طياتها كل المضامين الوطنية والتجارب القومية، فلا نستطيع أن نفرغها منها، أو أن نكتفى عنها بالإطار الإنسانى العام لمفهوم الثقافة. فقد نبتت بذور الثقافة المصرية فى تربة مصر، ونمت فيها شجرة الفكر، تغذيها الأصول والجذور الثابتة فى أعماقها، وتستشرف بأفنانها وفروعها آفاق العصر فى الوقت نفسه.

ولاشك أن مبدأ الديمقراطية هو حجر الزاوية فى بناء الشخصية الثقافية المصرية. وحرية الإنسان الفرد حق من حقوقه الأساسية، يولد معه هبة من

الخالق، لكن ممارسة الحرية فكراً وسلوكاً بين الناس تحتاج إلى ضوابط هى من ضرورات الحياة الاجتماعية. وإذا كان المصريون قد دافعوا عن الحرية دفاعهم عن الحياة ذاتها، فإنهم فى الوقت نفسه لم يعرفوا من حدود الحرية إلا ما فرضه المجتمع على أفراده، فجاءت هذه الحدود مرتبطة بالالتزام، بعد أن ارتبطت الحرية بالحق ارتباطاً لا انفصام فيه. وإذا كانت تجربة مبارك الديمقراطية تتمسك بألا سلطان على الحرية إلا للقانون، فإنها فى مجال الثقافة تجعل من القانون حسيباً على نقاء العمل الثقافى وقدرته على التنوير القومى، قبل أن يكون رقيباً على الفكر أو التعبير عن الذات. فالتنوير الثقافى أمانة تؤدى قبل أن يكون وظيفة تمارس، فهو حق وواجب وضريبة وشرف. يقول مبارك فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩:

«علينا أن نحرص على أداء الواجب قبل أن يرتفع صوتنا للمطالبة بالحق، وأن نجعل هذا المبدأ قيمة راسخة من القيم المصرية المعاصرة. فالحفاظ على التوازن الدقيق بين الحق والواجب هو ركيزة أساسية من ركائز التقدم. لذلك فإنه يستلزم أن يدرك المواطن، أياً كان موقعه، أن قدرة الوطن على العطاء تتحدد أولاً وآخراً بمجموع ما يحصل عليه الوطن من عطاء أبنائه».

ولن يصل المواطن إلى هذا الإدراك الحضارى إلا من خلال عملية التنوير الثقافى المتجدد والمتواصل. وتاريخنا الحضارى العريق يؤكد أن الثقافة كانت على مر الزمن قيمة باقية من قيم حياتنا، قبل أن تكون تعبيراً عن صيغة هذه الحياة أو مظهراً من مظاهر زينتها. ففى مصر القديمة سبقت الثقافة العلم والتعليم، وسبق العمل الثقافى الفنى الكتابة، ثم زاملها وعاصرها مع الزمن. وترسخ حق الثقافة فى مصر كأحد حقوق الإنسان المصرى منذ فجر التاريخ، يعطيه أهل المعرفة والثقافة والعلم والفن عطاء سمحاً بغير منّ ولا حدود، ويتلقاه أصحابه من أبناء مصر وغيرهم، ويأخذونه كما يؤخذ الحق، عزيزاً كريماً. فقد عاشت مصر حياتها العريقة المديدة برحابة ثقافتها، وقوة إيمانها، وصدق فكرها. وكانت بذلك أسبق المشاركين فى بناء ثقافة الإنسان.

وأمة بهذه العراقة الثقافية والحضارية، قادرة على أن تحفظ للإنسان ثقافته الراقية، وأن تتبنى هذه الثقافة وتنشرها فى الآفاق، ما صدق أهل الفكر فيها، وما ارتفعوا إلى مستوى مسئولية العصر، وما أخلص أهل التعبير والفن فيها، وعاشوا بكلمتهم الصادقة بين الناس ومع الناس ومن أجل الناس. ذلك أن صدق الأداء بالكلمة المكتوبة والمسموعة والمصورة هو مضمون الثقافة ولبها، بل هو عماد كل عمل حضارى باق على الزمن، وصدق الكلمة جزء لا يتجزأ من أمانتها، التى حملها الإنسان المصرى على اختلاف حظوظه من الثقافة، والتى عاش بها عيشة الإنسان المثقف، وعيشة منشئ الحضارة وناشرها فى العالم أجمع. فلا جدال حول دور مصر الريادى فى عالم الثقافة والفكر والفن والأدب، ودورها العربى والإسلامى التاريخى، ثم دورها الإنسانى بين ثقافات العالم، أمة تربط بثقافتها بين بنى الإنسان فى الشرق والغرب، وفى الشمال والجنوب. يقول مبارك فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠:

«كان تميز مصر فى المجال الثقافى هو العنصر الذى مكّنها من تبوء مكانة مرموقة إقليمياً وعالمياً على مر العصور، كما كانت قدرة الفرد المصرى على استيعاب ثقافته وثقافات الآخرين، وتحقيق التفاعل بينها دون التخلى عن أصالته الحضارية والروحية هى أقوى سلاح فى تثبيت الوجود المصرى فى مواجهة شتى التحديات».

تلك كانت معالم شخصية مصر الثقافية منذ قديم، وبهذا تصبح مسئولية جيل المثقفين فى مصر المعاصرة، أن يتكاتفوا لكى يبلوروا هذه المعالم، ويتمسكوا بما احتوته من أساسيات بقيت على الزمن، واتصلت حلقاتها وأسبابها على الأيام. فقد امتازت ثقافة مصر عبر العصور بأصالتها ورحابتها وتنوعها بحيث أخذت ما هو أصيل عن البيئة المصرية، وأضافت إليه ما أخذته عن الثقافة السامية والعربية، وعن ثقافة البحر المتوسط وما وراءه فى الغرب أو الشرق، ومع ذلك فإن هذا التنوع لم يطمس الهوية الثقافية المميزة لمصر التى كانت قادرة على استيعاب كل الروافد وهضمها وتحويلها إلى جزء عضوى من نسيجها الحضارى. فمثلاً تطور طابع الحياة فى العهد العربى والإسلامى

تطوراً كبيراً، حين تبنت مصر هذه الثقافة الجديدة التى طلع بها الإسلام على العالم، فأصبحت مصر بأزهرها الشريف قاعدة الفكر العربى والإسلامى ومنارته العالية. وحين احتضنت مصر الفكر الإسلامى كما احتضنت المسيحية من قبل، ودافعت عنها ضد طغيان الرومان، فإن ذلك كله ما كان إلا لأن مصر احتفظت بأصالتها ولم تحبس نفسها فى يوم من الأيام عن أن ترى نور الفكر فيما وراء الحدود، حتى إذا جاء العصر الحديث أخذت عن الفكر المعاصر ما أثرى حياتها وحياة العالم العربى من حولها. وبذلك صارت مصر نموذج الثقافة الإنسانية الحية، المستنيرة، المتطورة، التى تجمع فى صورة حضارية بين الأصالة والعراقة وبين المعاصرة والتجديد.

هذه هى معالم التنوير الثقافى الذى يجمع بين التنوع والوحدة فى عمل الأفراد وجماعات المثقفين على اختلاف فئاتهم. وهذه هى حدود هذا التنوير الثقافى وآلياته التى صقلتها الأيام، وضوابطه التى أحكمها الزمن، والتى من خلالها تتجلى مجالات الواجب والالتزام فى القيام بهذا التنوير الثقافى. وهى أربعة مجالات لابد من تحديدها حتى تبدو معالم الطريق واضحة صوب المستقبل. أولها ما هو من حق الله، وهو كل ما يتصل بالروح والدين والعبادة. وتلك كلها أمور ذات خصوصية شديدة بين الإنسان وخالقه. وثانيها ما هو من حق المجتمع، فيما يتصل بالسلوك والأخلاق، وضوابط الأداء فى العمل الثقافى. وثالثها ما هو من حق الوطن، فى الحفاظ على وحدة المجتمع برغم تنوع الأداء. ورابعها ما هو من حق الثقافة ذاتها، معرفة، أو فناً، أو أدباً، أو أداء، أو تعبيراً. وذلك ما يقتضى الإتقان والإجادة والارتفاع بالذوق العام، إعمالاً لسنة الترقى فى أداء رسالة الثقافة، بل رسالة الحياة. وفى هذا يضيف مبارك قوله:

«علينا أن نبذل أقصى جهد ممكن لتحقيق نهضة ثقافية كبرى، وتعميق دور الفنون والآداب فى صياغة الحياة المصرية، وفى تشكيل رؤية المواطن لموقعه من التطور السياسى والاجتماعى، وللعالم المتغير الذى يعيش حولنا. كذلك يجب فى هذا المقام أن نولى عناية خاصة للتربية الدينية لأن التنشئة

الدينية الصحيحة تعصم من الوقوع فى شرور مدمرة للفرد والجماعة، وتغرس فى نفوس النشء قيماً رفيعة ومثلاً عليا نبيلة، تحميهم من الزلل والشطط، وتعمق رؤيتهم لما فيه مرضاة الله وصلاح المجتمع. وجنباً إلى جنب مع هذين العنصرين علينا أن نوجه قدراً كبيراً من اهتمامنا لتعميق البناء الديمقراطى وترسيخ حقوق الإنسان فى الوجدان المصرى».

وإذا كان التنوير الثقافى بطبيعته على مستويات مختلفة ومتعددة تبعاً لاختلاف فئات الناس وتعددها، فإن هذا لا يجيز لمجتمعنا أن يكون مجتمع الأجيال المتعددة والمتعاصرة من المثقفين بحيث يقوم نوع من الانفصام الفكرى بين أهل الثقافة العليا وبين من دونهم حظا من عامة المثقفين، إذ لابد من فتح الأبواب والأسباب لحركة الاتصال الرأسى فى الفكر والفن والأدب وكل ألوان الثقافة. فالتجانس الثقافى هو الهدف الاستراتيجى لعملية التنوير كلها، فلا يكون هناك برج عاجى يعيش بمعزل عن الحياة وعن الأحياء، ولاتكون هناك جدران تحجب إبداعات الفكر والفن المصرى عن أعين وآذان عامة الناس. بل ينبغى أن تتاح الفرصة كاملة للأجيال الجديدة كى تستفيد من إبداعات الأجيال السابقة وتستوعبها وتهضمها، خاصة أن تلك الأجيال أتيح لها من الفرص والإمكانات الثقافية ما لم يتح لكثير من الأجيال الجديدة، حين طغت كثرة العدد على ما أتاحت الأيام من فرص الثقافة وإمكاناتها.

كذلك فإن من شروط التنوير الثقافى عدالة توزيع الفرص على كل المواطنين. فقد عرفت مدننا مثلاً من الثقافة والتقدم والتنوير ما لم تعرفه قرانا فى الريف. ولذلك تحرص تجربة مبارك الديمقراطية على عدم تأجيل تطبيق مبدأ العدالة فى مجال خدمات الثقافة والفكر، فكل يوم يتأخر فيه ركب الثقافة، يتأخر فيه بناء شخصية الإنسان المصرى الذى نريده أن ينطلق إلى القرن الحادى والعشرين. فلم يعد يكفى أن نبحث عن مواطن الضعف فى حياتنا فنقومها، وعن الثغرات فنسدها، بل يجب البحث أيضاً عن مكامن القوة فى حياتنا فنبعثها، وعن الإيجابيات فندعمها، ونتخذ منها أساساً قوياً للتنوير الثقافى الذى نملك كل طاقاته وإمكاناته لكننا لم نكشف عنها بعد. فمن

الضرورى أن نبعث القيم الثقافية التى عرفها المصريون فى فكرهم وفنهم وسلوكهم منذ فجر التاريخ الحضارى للبشرية، والتى توارثتها القرى والكفور، بل وحقول الزراعة فى أرض مصر، فنبعث كل هذا من رقاده، ومن مكامنه، حين جمع أجدادنا الرواد بين الفكر والعمل، وحين امتازت أعمالهم بالدقة والإتقان: الدقة فى القياس والتوقيت والإنجاز، والإتقان والإجادة فى كل ما أنجزوه من أعمال مدنية أو معمارية أو فنية أو زراعية أو تكنولوجية.

وإذا كانت تجربة مبارك الديمقراطية تحرص على التجانس الثقافى للشخصية المصرية، فإنها بذلك تضع يدها على آفة العمل الثقافى فى مصر الحديثة. فقد فصلنا بين العمل التثقيفى والعمل التعليمى فى معاهدنا ومدارسنا، وحتى فى أجهزة الإعلام نسعى إلى أن نعلم ولا نثقف. فنحن نحشد المعرفة حشداً فى عقول صغارنا وشبابنا، دون أن نربى القدرة على التفكير الخلاق، ونرعى ملكات التذوق والإحساس بالحياة، أو حتى بجمالها، فى بيئة لعلها من أجمل ما خلق الله على الأرض. وقد آن الأوان لأن نغير كل ذلك فى ظل تجربتنا الديمقراطية التى تتيح، بل تحتم تدريب العقل على ممارسة النقد والتحليل، وتهذيب الحس كى يصل إلى منابع الحق والخير والجمال فى حياتنا. وهذه التجربة لا تنبع من فراغ بل من تاريخ طويل امتاز فيه العمل الثقافى فوق أرض مصر بميزات ثلاث نكاد نفتقدها الآن، وعلينا أن نعمل على بعثها، وأن نؤكد معانيها الخالدة من جديد فى كل برنامج عمل نضعه لمستقبل الثقافة فى مصر: تلك هى الجدية والدقة والإتقان.

كانت الجدية هى الأسلوب الذى أخذ به أجدادنا أنفسهم فى كل عمل أتوه من أجل بناء الحضارة المصرية. وهذه الجدية تنهض على الصدق مع النفس أولاً، ثم على وضع العمل فى مكانه وزمانه المناسبين، ثم على اتخاذ الأسلوب الجاد فى العمل بغير هوادة ولا تراخ ولا تراجع بعد ذلك. وقد يصعب فى مجال العمل المادى أن ننصرف عن جادة الطريق بعد أن يبدأ العمل، لكن الأمر فى الثقافة يسهل فيه الانصراف عن الجدية، والركون إلى الاسترخاء والتكاسل. من ذلك أن يركن الكاتب مثلاً إلى الكتابة السهلة العابرة التى

يعتادها القارئ بدوره فيطلب القراءة السهلة أو الفجة أو ما دونها، وينصرف البنيان الثقافى كله إلى الخفة والسطحية فيما يُكتب وما يُقرأ على أساس أن الجدية الثقافية شئ ثقيل على القلب، لم يعد يحتمله إنسان هذا العصر اللاهث. لكن هذا ببساطة هو سبيل الانحدار والتعتيم الثقافى لأمة تريد أن تعيد بناء نفسها من خلال برامج التنوير الثقافى الجاد.

كذلك كانت الدقة هى القاعدة الأساسية التى قام عليها بناء الحضارة والثقافة فى مصر، والتى لا غنى لنا عنها فى مرحلة البناء الديمقراطى الثقافى التى تواجهنا الآن. وهى تشمل الأصل والتصميم والتنفيذ والهيكل والشكل جميعاً فى كل بناء ثقافى، وهى فى الوقت نفسه لابد أن ينهض عليها كل عمل يمكن أن تكون له قيمة ثقافية أو حضارية باقية. ولم ينجز المصريون القدماء أى مشروع مادى ملموس دون أن تكون له دلالة ثقافية وحضارية. كانت كل أبنيتهم الحضارية الشاهقة تجسد فكرهم وثقافتهم. فقد كانوا أول أمة عرفت فى عمارتها وبناء هياكلها دقة الوضع والاتجاه والزاوية فى كل حجر تقيمه على حجر آخر، وعرفت فى بنائها المعمارى فن البناء الدقيق، الذى يمثل الذوق السليم والبسيط. فالخطوط مستقيمة، والزوايا قائمة، والمسطحات ناعمة، والتصوير يذهل من يراه ببساطته المعجزة. وإذا كان شكل الهرم مثلاً هو أبسط الأشكال الفراغية، لأنه يتكون من أربعة أسطح تستند إلى قاعدة، تحدها أربعة خطوط أفقية مستقيمة ومتساوية، وتقوم عليها أربعة خطوط رأسية تميل إلى قمة واحدة، فقد استطاع المصريون الذين اكتشفوا هذا الشكل المتناهى فى البساطة أن يضمنوه أعمق الأفكار، وهى فكرة الخلود. وكذلك الحال بالنسبة للزمن، فقد كنا أول من عرف تقويم السنة وتقسيمها إلى اثنى عشر شهراً، وفكرة الساعات بالليل والنهار، وفكرة «البرهة» وهى أقل فترة زمنية يمكن قياسها. أى أن عبقريتهم الثقافية والحضارية استطاعت أن تنظم كلا من عنصرى المكان والزمان بمنتهى الدقة حتى يمكن استغلالهما أفضل استغلال فى خدمة الإنسان الذى حذف من قاموسه معانى الارتجال والعشوائية والتسيب والفوضى والإهمال والتواكل والتكاسل.

وامتاز المصريون القدماء على غيرهم بدقة التصوير والنحت والحفر وغير ذلك من أدوات التعبير التشكيلية، ثم انتقلت نفس الدقة إلى التعبير بالكتابة التى أصبحت فى حد ذاتها فناً دقيقاً استمر فى الاحتفاظ بروعته ودقته من عهد الهيروغليفية إلى عهد الخط العربى الكوفى والحديث، حتى بلغوا العصر الحديث بهذه الخلفية الثقافية والحضارية التى لا نجد نظيراً لخصوبتها وثرائها وتراكمها عند أية أمة أخرى. ومن هنا كان عنصر التنوير الثقافى فى تجربة مبارك الديمقراطية يسعى بإصرار إلى إعادة قيمة الدقة فى حياتنا سواء على مستوى المكان أو الزمان أو فى مجال التعبير الحر عن الرأى الموضوعى.

أما عن قيمة الإتقان فهى لب الإبداع فى أى عمل ثقافى، وبدونه لا يفسد الشكل وحده، بل يفسد المضمون نفسه. ولذلك لابد أن نأخذ أنفسنا بالجدية اللازمة فى نقد أعمالنا، وهو نقد تتيحه تجربة مبارك الديمقراطية بكل آلياتها. فقد أصبح من حقنا ألا نقر الكلمة ولا الصورة ولا الصيغة التى تتنكب الدقة وتنتهى بنا إلى عدم الإتقان والارتجال والعشوائية. ومن حقنا أيضاً أن نرفض العمل الذى لا يتقنه صاحبه، ويريد فرضه على الذوق العام بلا مبرر. وعلى العقل النقدى أن يقيم المقاييس الدقيقة فى الحكم على أعمالنا الثقافية غير الجادة وغير الدقيقة وغير المجودة وغير المتقنة حتى لا تفسد الذوق العام فى عهد لا يتحكم فيه الناس فيما يطرح عليهم من خلال وسائل الإعلام المتكاثرة، والتى تقرع الأسماع وتأخذ الأبصار فى كل لحظة من ليل أو نهار، مما قد ينحرف بالثقافة عن دورها التاريخى فى التنوير. يقول مبارك فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧:

«الثقافة هى نور يضئ الطريق لكى نتعرف على التاريخ الصحيح لبلادنا، ولكى نرتبط بجذورنا الحضارية ارتباط امتداد لتطور ورفعة لا امتداد تقويض وردة. والثقافة هى النوافذ المفتوحة على الكفاح الإنسانى العالمى من أجل حماية حق الإنسان فى حياة كريمة. والثقافة هى المكون الأساسى لبناء الوجدان الاجتماعى الذى يسهم فى إثراء الشخصية الإيجابية فى المجتمع، ويدفع عن هذا المجتمع نزوات الضلال والتضليل.. ودعوتى لأهل الثقافة

والفنون الذين تضعهم فى المجتمع مع العلماء فى أبرز مكان، أن يؤدوا رسالة النهضة، بما يقود إلى بناء مستمر، ويوثق روابط الانتماء، ويدعم مجتمع الإخاء والحب والعدل الاجتماعى».

وهنا يحق أن علينا أن نعيش عصرنا، وأن نعمل بإصرار وجدية على أن تعيش ثقافتنا عصرها الحديث. فالثقافة حياة، والحياة حركة وتطور، والمعاصرة ضرورة ملحة لا يتجاهلها أو يقاومها سوى الجهلاء والمغرضون وضيقو الأفق. إن الثقافة عندنا يجب أن تكون صورة منعكسة من حياة مصر الإقليمية واتصالاتها العالمية الواسعة فى قلب العالم الحديث. ومعنى هذا أن برامج التنوير الثقافى يجب أن تكون برامج مرنة متحركة، لا تعرف السكون ولا الجمود من خلال التمسك برحابة الفكر واتساع النظرة وعمق البصيرة التى عرفت بها مصر عبر الزمن، ومنح فرص التجديد للأجيال الجديدة من حملة مشاعل التنوير الثقافى والذين سيواصلون المسيرة صوب آفاق المستقبل. وهو ما يؤكده مبارك حتى يصبح ارتباطنا بجذورنا الحضارية ارتباط امتداد لتطور ورفعة لا امتداد تقويض وردة، بحيث نفتح النوافذ التى تسمح بأنوار الثقافة الإنسانية الرفيعة بأن تغمر أركان وطننا.

وغنىٌ عن القول أن الثقافة ليست لجيل واحد، وإنما هى للأجيال المتعاقبة وللمستقبل وللتاريخ. ولذلك فإن عنصر التواصل بين الأجيال ضرورة ملحة للتطور والتنوير الثقافى المتجدد، فكل جيل يتسلم الشعلة من الجيل الذى سبقه ليزيدها توهجاً. لكننا نلاحظ أن الجيل القديم والجيل الوسط والجيل الجديد فى مصر، لا يتلاقون فى مجال الفكر والثقافة إلا كما يتلاقى أصحاب الأجيال المختلفة برغم تعاصرها على أساس رأسى. أما على الأساس الأفقى فقد انقسمنا أيضاً فيما بيننا فى مجال الثقافة والتعليم، فمنا أصحاب التربية الأزهرية، وأصحاب التربية الحديثة، ومنا من تابع تعليمه العالى وثقافته العالية فى مختلف بلاد الغرب أو الشرق، وعاد باتجاهات لا يمكن تركها على اختلاف مشاربها دون أن تتلاقى تلاقى الوحدة الثقافية والفكرية والوجدانية فى الأمة الواحدة، بحيث لا يكون هناك مانع من تنوع الثقافة مع بقائها دائماً ثقافة

مصرية متجانسة تبلور الشخصية المصرية العريقة والمعاصرة في آن واحد. وتلك مسئولية المثقفين المصريين الذين يعيشون حياة مصر وفكرها وثقافتها التي يجب أن تكون متجانسة حتى لا تفقد قوة الدفع الكامنة في آلياتها نتيجة لتبعثر عناصرها، بل وتناقضها في بعض الأحيان.

هنا تبرز ضرورة النصيب المشترك الذي ينبغي أن يتوافر للمواطنين جميعاً من مقومات الثقافة القومية. وبدون هذا النصيب المشترك يتعذر بناء المجتمع الثقافي المتجانس. وهذا الالتزام لا يقع على عاتق الدولة فحسب، بل على أكتاف المثقفين وهيئاتهم وجمعياتهم أيضاً بحيث يصبح هذا النصيب المشترك بمثابة الحد الأدنى لحق الفرد على الجماعة في التعليم والثقافة على السواء. وهو الحق الذي تحتمه ديمقراطية الثقافة. فليس من المنطقي أو المعقول أن تحرم فئات الفلاحين والعمال من حق التعليم والثقافة خلال أجيال ثم نخصص لها نصف المقاعد في جميع مجالسنا المنتخبة التي تتولى التشريع والرقابة الشعبية في حياتنا السياسية، بكل ما ينعكس من ذلك على حياتنا الاجتماعية والاقتصادية، بل حياتنا الثقافية والحضارية كلها. فليس من العدل ولا الإنصاف أن نحمل هذه القاعدة أمانة التشريع دون أن نعينها ونمدها بالوسائل والإمكانات والأسباب.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن حق التعليم الأساسي لا يجُب حق الثقافة. فإذا كانت الدولة تعمل على تعميم التعليم الإلزامي والمجاني، فإن الثقافة أيضاً حق مكتسب كالتعليم تماماً، فهما حقان أساسيان ومتكاملان من حقوق الإنسان في العصر الحديث. وحق الثقافة لا يمكن أن يصل إلى مستحقيه من خلال قنواته الصحيحة إلا إذا بلورنا مفهومنا للعمل الثقافي ومقوماته ومسئولياته بمزيد من التنوير والتوضيح والاتفاق. وهذا أمر يتصل بمفهومنا الشامل للدولة وصلاتها بالعمل الثقافي. والدولة ليست هي الحكومة التي تشكل جزءاً منها، بل هي تتكون من الشعب كله؛ من رئيس الدولة، ومن المجالس المنتخبة كسلطة تشريعية، ومن الحكومة كسلطة تنفيذية سواء على مستوى الحكم في الداخل أو على مستوى السيادة في مواجهة العالم الخارجي،

ومن السلطة القضائية، ومن أجهزة الإعلام والثقافة، ومن الأحزاب والمنظمات السياسية والهيئات العلمية والجمعيات الثقافية والفنية والاجتماعية. وعلى هؤلاء جميعاً تقع مسئولية العمل الثقافى، مسئولية مشتركة ومتضامنة ومتكافلة، وليست فقط مسئولية العاملين فى أجهزة الثقافة بفروعها المختلفة. وبدون ذلك لا يمكن القيام بمهمة التنوير الثقافى المنشود القادر على تعبئة الدولة فكرياً وعقلانياً ووجدانياً بحيث تتحول كل الطاقات المعطلة إلى طاقات منتجة فعالة. وقد وصف مبارك فى ٢٥ يناير ١٩٩٣ رجال الثقافة المصرية على اختلاف توجهاتهم بأنهم:

«جيوش المثقفين والعلماء وكتّاب المعرفة والتقدم الذين يشكلون وجدان الشعب المصرى، ويلهمون حركته على طريق التنوير والتقدم، ويرسخون فى ضمير الفرد والجماعة سيادة العقل والعلم فى كل نواحى الحياة».

وعلى هذا ينبغى أن يشارك كل مصرى فى محصلة التنوير الثقافى، مهما كان نصيبه متواضعاً فى عملية التنوير، بل وحتى إن اقتصر نصيبه على أن يكون متلقياً لثمار هذا التنوير الذى يحمل شعلته غيره من القادرين. ذلك أن ديمقراطية الثقافة تقوم على الإيجاب سواء فى العطاء أو الأخذ. ومن الخطأ أن يتصور بعض الناس أن قليل الحظ من التعليم لا يستطيع أن يشارك فى العمل الثقافى، فكم من هؤلاء قد أثبت جدارته وقدرته على المشاركة الإيجابية فى صناعة الثقافة ، فكراً أو فناً أو أدباً شعبياً، أو فراسة ولماحية فى الفهم والتحليل تسترعى الأنظار، كما أثبت أيضاً أن التعليم الذاتى يمكن أن يطرح ثماراً قد لا تتأتى للتعليم الرسمى عند أشخاص كثيرين. فالتعليم الذاتى حق يمارس بمتعة وبحافز شخصى عند صاحبه، أما التعليم الرسمى فيبدو عند الكثيرين واجباً مفروضاً عليهم، تمنوا أن ينتهوا منه بأسرع ما يمكن. ولاشك أن ديمقراطية الثقافة لا تفرق بين التعليم الذاتى والتعليم الرسمى لأن الهدف فى النهاية واحد وهو بناء العقل الديمقراطى. ولذلك يقول مبارك فى خطابه أمام «مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠» فى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ بأن: «المواطن المتعلم عنصر أساسى لقيام الديمقراطية التى نسعى إلى تثبيت أركانها فى مجتمعنا».

وإيمان مبارك بديمقراطية الثقافة برز منذ بداية توليه مسئولية البلاد، ففى رسالته لمهرجان القاهرة السينمائى فى ١١ ديسمبر ١٩٨٢ أكد على أنه لا يمكن للديمقراطية أن تتحقق إلا بأن تتحقق ديمقراطية الثقافة. ولعل هذه الديمقراطية هى السلاح الذى يمكن أن نقضى به على الأمية الثقافية. فإذا كنا حريصين على القضاء على أمية القراءة والكتابة، فإن مناهج التعليم عندنا لاتزال تعلم أكثر مما تثقف. فهى تعلم القراءة مثلاً ، لكنها لاتكاد تربى النشء على حب ممارستها، فضلاً عن أن أسباب القراءة والثقافة المكتوبة قد لاتتاح بالقدر الكافى لمن تركوا المدرسة فى سن صغيرة. ولذلك فإن مسئولية أهل الثقافة مسئولية خطيرة، سواء أكانت فى مجال ثقافة الطفل، أم فى مجال ثقافة الكبار من الرجال والنساء.

ولاشك أن احترام عقل المتلقى؛ مهما كان حظه من الثقافة ضئيلاً، شرط أساسى من شروط نجاح مهمة التنوير الثقافى. فالعمل الثقافى الحق والصحيح يستند دائماً إلى المنهج العلمى فى التخطيط والتنفيذ والأداء. وبدون هذا المنهج فإنه يصبح عملاً سطحياً وعرضياً زائلاً لا يستطيع الصمود لاختبار الزمن. ذلك أن موهبة الكتابة الأدبية أو البناء الموسيقى أو الفن التشكيلى أو أى إبداع فنى، لا تكفى إذا لم تتسلح بأصول العلم والصنعة. فالقصيدة الشعرية مثلاً لا تستقيم بغير دراية علمية بالقياس الوزنى والحسى، وكذلك الحال بالنسبة للمقال الذى قد يجانب الاتساق المنطقى فى تتابع الأفكار والفقرات، فينتهى إلى انصراف القارئ عن سياق المعانى، وقد ينتهى إلى إشعاره بعدم احترام الكاتب لقدرته على اكتشاف النشاز من القول والسرد والتفسير، مما يؤدى إلى انعدام المصداقية بين من يتصدى للعمل الثقافى، وبين من يتلقاه من الجمهور، وتصاب عملية التنوير الثقافى بعقم وجدب شديدين.

وعندما تتصدى أجهزة الإعلام والصحافة للخبر والرأى السياسى والاجتماعى والاقتصادى، فيجب أن تضع فى اعتبارها أنها تقوم بعملية تنوير ثقافى جماهيرى وليس مجرد مهمة إعلامية لتوصيل معلومات أو توجهات معينة. فلابد من الحرص على البعد الثقافى لأى نشاط إعلامى أو تعليمى.

ولذلك لا يقتصر مفهوم مبارك فى التنمية القومية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل يمتد ليشمل التنمية الثقافية والعلمية والتربوية. يقول فى ١ فبراير ١٩٩٢:

«إنها التنمية الشاملة التى بدونها تصبح الجماعة ضعيفة عاجزة لا تجد لها مكاناً فى النظام العالمى الجديد. فإذا أردنا أن تأخذ أمتنا مكانها الجدير بها فى العالم الجديد، فعلينا أن نأخذ بالتنمية الشاملة التى توفر للأمة قوتها، وتلبى مطالبها، وتغنى مواردها، وتعزز استقلالها وحرية إرادتها».

فمن الآليات التى تحكم هذا العالم الجديد أن الثورة التكنولوجية المعاصرة قد حولت العالم إلى قرية كبيرة بحيث لا يستطيع أى بلد أن يعيش فى معزل عن أى بلد آخر، ولابد لأى حدث أو فكر أن يؤثر فى كل الأحداث أو الأفكار. أصبح العالم متشابكاً ملتحماً بحيث لا يمكن أن يغلق أحد عقله وعينيه وأذنه ورأيه على ما يقع فى أقصى مكان منه. وإذا ما أراد أن يثبت وجوده، فلابد أن يلحق بكل المتغيرات السريعة التى لا تتوقف. فلم يعد الانغلاق حصناً يحمى صاحبه من التيارات الجارفة والأمواج المتلاطمة لأنها سوف تغرق حصنه وتكتسحه فى النهاية. وكان غاندى من أوائل الزعماء الذين أدركوا هذه الحقيقة فى العصر الحديث حين طالب بفتح كل نوافذ الهند لكل هواء نقى ينعشها، لكنه لا يقتلعها.

وهذه قاعدة مصرية حضارية ثقافية عريقة فرضها موقع مصر ودورها التاريخى. وهى لم تبدع حضارتها المبهرة فحسب، بل تفتحت فى كل عصورها على الحضارات الإنسانية الأخرى، وأثرت بها حياتها، وجددت بها تراثها لكنها لم تفقد هويتها ولا ذاتيتها ولا أصالتها. كانت نوافذها مفتوحة دائماً لكل الإنجازات والإيجابيات التى يمكن أن تتمثلها وتستوعبها وتهضمها لتندمج بعد ذلك فى نسيجها الحضارى وتصبح جزءاً عضوياً منه. ولم تكن هذه النوافذ مفتوحة للأخذ فقط، بل للعطاء أيضاً. فقد نقل الإغريق والرومان عن مصر المناهج والعلوم والفلسفات والآداب والفنون، ثم فعلت أوروبا نفس

الشئ مع مصر والعرب فى بداية عصر نهضتها التى كانت المقدمة الطبيعية للحضارة الغربية الحديثة التى وقفت بالمرصاد للشرق بصفة عامة، ومصر والعرب بصفة خاصة.

فقد تعثر الشرق ثم سقطت دوله وامبراطورياته تحت السيادة الأوروبية لأنها تخلفت عن اللحاق بثورتين أوروبيتين غيرتا التاريخ وحياة الإنسان فى القرن الماضى وهما: الثورة السياسية الديمقراطية كما تمثلت فى الثورة الفرنسية، ثم الثورة الصناعية التكنولوجية التى حققها اختراع الآلة، والتى أدت إلى إنشاء الجيوش القوية بأسلحتها الميكانيكية فى البر والبحر. وإذا كانت الإمبراطورية العثمانية أكبر قوة شرقية استطاعت أن تواجه الغرب وأن تصده لبضعة قرون، إلا أنها ظلت دولة شمولية استبدادية، واقتصادها إقطاعياً زراعياً، وجيوشها فرقاً انكشارية مرتزقة. أى أنها كانت تحمل عوامل فنائها وتحللها فى داخلها برغم قوتها الظاهرية المادية الخارجية، ولهذا استطاعت أوروبا الحديثة التى تتمتع بالديمقراطية والثقافة والعلم أن تحاصرها وتمزقها ثم قضت عليها فى النهاية نتيجة لانغلاقها الفكرى وعزلتها الثقافية.

وقد ظل أساس الاستعمار الحديث وجوهره هو الحصار الفكرى والثقافى للشرق حتى لا تنفذ إليه أى من الثورتين، فلم يسمح الغرب أبداً بتصديرهما إليه حتى يظل متخبطاً بين طيات الظلام. لكن مع انتشار الفكر العالمى الإنسانى الحديث من خلال الصحافة والإذاعة، وهو ما لم يستطع الاستعمار أن يمنعه، اضطر إلى إقامة نظم شبه ديمقراطية زائفة ذات استقلال صورى، أو صناعة هزيلة ملحقة باقتصاده وتدور فى فلكه. ولذلك كان كفاح كل الحركات الوطنية فى الشرق يهدف إلى كسر هذا الحصار الفكرى والثقافى والحضارى، وخلع النظم الإقطاعية الاستعمارية، لإقامة ديمقراطية حقيقية، وتصفية التخلف للحاق بالثورة الصناعية، وحماية الاستقلال بإنشاء جيش وطنى عصرى، وفتح كل النوافذ لكل تيارات الثقافة الإنسانية الخلاقة.

وقد كانت مصر أول دولة فى الشرق كسرت الحصار واستطاعت أن تنقل نقلاً خلاقاً عن الثورة الفرنسية ثم الصناعية، لتقيم دولة وطنية صناعية

عسكرية فى عهد محمد على. وكانت النتيجة أن اتحدت كل أوروبا للقضاء عليها فى عام ١٨٤٠ . ومنذ ذلك التاريخ أصبح محور الكفاح المصرى والهدف الأول للحركة الوطنية المصرية متمثلاً فى استرداد حقوق شعب فى أن يبنى ويعيش حضارة العصر وثقافته. بعد أن ثبت أن الثورة السياسية التى حققتها الثورة الفرنسية قد دخلت فى طريق مسدود لأن الديمقراطية الاقتصادية لم تكمل الديمقراطية السياسية. كذلك تطورت الثورة الصناعية التى بدأت فى أوائل القرن الماضى إلى ثورة تكنولوجية بعيدة المدى ومتشعبة فى أشكال نووية وإلكترونية لا حدود لها.

هذا هو التحدى الذى تواجهه مصر الآن، خاصة وأن الدول المتقدمة تحتكر ثقافة هذا العصر الإلكترونى، وتقيم الموانع والحواجز أمام البلاد النامية كى لا تلحق بها فى هذا السباق المحموم. ولن نحطم أسوار هذا الحصار الجديد بالانغلاق والتقوقع والانعزال أو الاحتماء والاختباء داخل أسوار تراثنا، لأن التراث يحتاج إلى تنقية مما لحق به فى عصور التخلف وإلى تجديد ليلائم روح العصر، بل نحطم أسوار الحصار باستئناف منهجنا المصرى الحضارى العريق فى فتح كل النوافذ، والانطلاق إلى آفاق العصر الثقافية والحضارية، ونقد كل المذاهب والاتجاهات وتحليلها بلا تعصب أو تحيز، وهضم كل ما يغنى الروح والعقل المصرى. ولذلك يحدد مبارك مفهومه للثقافة المصرية المعاصرة فى ١ مايو ١٩٩٢ فيقول عنها إنها:

«ثقافة ذاتية قوية تحقق الوعى الجماعى من أجل المشاركة العامة فى أوسع نطاق ممكن، تحقق الصحوة من أجل النهضة والتقدم، ثقافة غير قابلة للاجتياح، قادرة على التفاعل الثقافى مع ثقافات العالم المتقدم، مؤثرة ومتأثرة فى حوار حر بين أنداد كأسلوب للإثراء الذاتى والدفع المتبادل بين أمم البشرية، ثقافة متأصلة الجذور، تحيى الحاضر والمستقبل، وهذه هى ثقافة بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث».

وهذا المفهوم يلقى مسئولية ثقيلة على كاهل المثقفين الذين يجب أن يتحلوا بالنقد الذاتى والنقد الموضوعى فى آن واحد. فليس من المعقول أن

يوجـهـوا النقـد إلى كل مـا لا يرضـون عنه فى حـرية كـاملة، فى حين أنـهم يرفضون أى بادرة نقد توجه إليهم وكأنهم معصومون من النقد وفوق مستواه. فالديمقراطية تفتح النوافذ لكل أنواع النقد البناء، فـالنقد عملية مـتبادلة بين الأخذ والعطاء، بين الاستقبال والإرسال، ومن خلال هذا التبادل تتولد الأفكار الجديدة بلا حساسيات لا لزوم لها. فإذا حاول المثقف أن يلزم الآخرين بتوجه فكرى معين، فأولى به أن يلزم نفسه به قبلهم. ذلك أن الثقافة قدوة عملية قبل أن تكون مفاهيم نظرية أو شعارات مرفوعة. والمثقف الذى يصاب بالنرجسية التى توحى إليه بأنه مركز الكون وسره، يظن أنه سيأتى بما لم تأت به الأوائل لأن لسانه لا ينطق إلا بالحكمة التى لا يمكن أن تتأتى للآخرين ولهذا يتحتم عليهم أن ينقادوا له لعلهم ينهلون من معينه. وهذه النرجسية تتنافى تماماً مع الموضوعية والأفق الواسع والصدر الرحبَ الذى تحتمه ديمقراطية الثقافة. إن ازدواجية النظرة إلى الذات والموضوع، ظاهرة تهدد الديمقراطية التى تسمح بالتـساوى فى الحـقـوق والواجـبـات لكل الأفـراد والفـئـات، لأن أية تجـزئة للديمقراطية كفيلة بالقضاء عليها تماماً. والمثقف الديمقراطى الحق يحترم، بل ويعتز بديمقراطية الآخرين مهما كان حظهم من الثقافة متواضعاً. وهو نفس المفهوم الذى أورده جون ديوى فى كتابه «الحرية والثقافة» عام ١٩٣٩ حين حلل العلاقة بين الديمقراطية والثقافة فقال:

«النضال من أجل الديمقراطية يجب أن يظل قائماً فى كل الجبهات التى للثقافة جوانب فيها: وهى الجوانب السياسية، والاقتصادية، والدولية، والتربوية، والعلمية، والفنية، والدينية».

وحرية التعبير فى ظل الثقافة الديمقراطية حق مكتسب للجميع وليس قاصراً على فرد دون آخر أو فئة دون أخرى. وهى بدهية لا تحتاج إلى نقاش أو جدل. وقد أدركها مفكرون كبار من أمثال فرانسيس بيكون الذى قال منذ حوالى أربعة قرون مضت فى كتابه «تقدم المعرفة» عام ١٦٠٥:

«إن حرية الكلام تدعو إلى استخدام الحرية فى مجالات أخرى، وبذلك تزيد من معارف الإنسان».

أى أن حرية التعبير شرط أساسى لنمو الثقافة وتطورها إلى الأفضل لأن الديمقراطية لا تعرف القيود والقوالب التى تفرضها الديكتاتورية على الثقافة فتوقف نموها وتصيبها بالعقم. فالديكتاتورية تمنح الحرية كلها لأصحاب السلطة والمتربعين على قمتها، وتحرم غيرهم منها تماماً حتى تظل القاعدة تحت رحمة القمة دائماً. وما ينطبق على الحرية ينطبق على الثقافة أيضاً. فالقاعدة الشعبية تنال منها مجرد الفتات المتساقط من مائدة أهل القمة أو الذى يسمحون له بأن يتساقط. وهذا يعنى ببساطة انسداد القنوات الثقافية مما يصيب ثقافة الأمة بتصلب الشرايين، ويفقدها التجانس الذى يعتبر ضرورة ملحة لكل ثقافة حيوية نامية متطورة. فإذا كانت الديمقراطية لا تتجزأ، فالثقافة كذلك. وهو ما عبّر عنه المفكر الإنجليزى جوزيف أديسون فى عدد مجلة «سبكتاتور» الصادر فى ٢٩ يناير ١٧١٢ :

«ينبغى أن تصل الحرية إلى كل فرد من الشعب، لأنهم مشتركون جميعاً فى طبيعة بشرية واحدة. وإذا لم تصل الحرية إلا إلى فئات معينة، فمن الأفضل ألا يكون لها وجود، لأن مثل هذه الحرية تضاعف شقاء المحرومين منها وتفجر أحقادهم».

فالحرية القاصرة على فئة معينة، تربة خصبة لتربية التعصب للرأى لدرجة الاعتداء على كل من يخالفه. وصاحب الرأى الواحد الذى لا يحتمل الرأى الآخر يمهد الطريق للتعصب والتطرف والديكتاتورية، إذ من السهل للرأى المتعصب أن يؤدى إلى رأى مخالف أشد تعصباً وعناداً، فيدخل الجميع فى دائرة جهنمية من الصراع الناتج عن الجمود العقلى والتعتيم الثقافى، فلا أحد يسمح لأحد بحرية التعبير أو السلوك تحت مظلة كلية من الوصاية الفكرية المتبادلة التى تقضى على كل أمل فى التنوير الثقافى. ولذلك يربط الفيلسوف الفرنسى فولتير بين حرية التعبير والاستنارة الثقافية بحيث يعتبر كلا منهما شرطاً أساسياً للأخرى. يقول فى كتابه «أسئلة عن المعجزات» عام ١٧٦٩ :

«بفضل حرية التعبير أصبحت الأمة الإنجليزية أمة حرة حقاً. ولو لم تكن مستنيرة ما أضحت حرة. ولو لم يكن من حق كل مواطن أن يذيع ما يشاء ما باتت مستنيرة».

وهذه الحرية تمنح المثقف شجاعة المبادرة على أن يراجع نفسه باستمرار عملاً بمبدأ الرجوع للحق فضيلة. فالثبات على موقف أو مبدأ أو شعار ثبت فشله وتعثر آلياته، ليس من الديمقراطية فى شئ، وإنما هو من باب العناد الطفولى الذى يخشى تشفى الآخرين. وهذه كلها مشاعر غير ناضجة بل ومعوقة لكل محاولات التنوير الثقافى الذى يسعى بطبيعته إلى كشف الأخطاء وتعرية السلبيات وتدعيم الايجابيات وتطوير الإنجازات. وإذا كان التطور هو سنّة الكون والحياة فإن الجمود هو علامة المرض ثم الموت. ونحن فى أشد الحاجة، فى هذه المرحلة بالذات، لإدراك هذه الحقيقة الراسخة، إذ إن العالم يتغير الآن بسرعة لم تحدث فى تاريخه من قبل. فالنظريات والأيديولوجيات القديمة تنهار ومعها الدول التى اعتنقتها فى عصر يراجع كل المبادئ والأفكار ليحدد الصالح منها للاستمرار ويلفظ الذى عفا عليه الزمن. ولذلك فالعقل النقدى أصبح يتمتع بسيادة جارفة داخل دول الحضارة المعاصرة، لكنه لايزال مطموساً عند بعض المثقفين المصريين الذين يقفون بالمرصاد لكل أفكار جديدة تحاول اكتساح أفكارهم القديمة التقليدية الأثيرة عندهم والتى صنعوا منها أصناماً لا تمس فى زمن تحول فيه التغيير إلى طوفان يجرف فى طريقه كل حفريات الماضى.

إن الثقافة الحقة المستنيرة هى المبادرة والريادة الفعلية فى كل مجالات التنمية الديمقراطية والعلمية والفكرية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهى ترفض كل أشكال الجمود والتحجر والتعتيم والتبرير والتذرع بحجج لا تصمد لاختبار الزمن، إذ إنها تجسيد حى لقيم العمل، والعطاء، والأداء، والإنجاز، والإبداع، والابتكار، والاجتهاد، والمثابرة، والتحمل، والإتقان، والمبادرة، والريادة، والصدق، والإخلاص، والأمانة، والإنماء، والمساواة، والعدالة، والحرية، وغير ذلك من القيم الأصيلة والمبادئ النبيلة التى تشكل مضمون النسق الأخلاقى الذى يشكل الضمير الفردى والجماعى. وإذا كانت الثقافة تورث الوعى الجماعى فإن هذا الوعى هو الذى ينمى الديمقراطية التى تعتبر

أساساً للنهضة الاقتصادية والاجتماعية من حيث توفيرها للإطار السليم لاتخاذ القرار الصائب والسياسة الصحيحة، أو كما يعبر مبارك فى ٢٣ يوليو ١٩٨٧ بقوله إن: «المسئولية الجماعية النابعة عن وعى جماعى هى التى تحمى موكب الاستقرار والتقدم» أو كما يقول فى ٢٠ يوليو ١٩٨٨ :

«الثقافة فى مقدمة أسلحة المعركة، والفنون الرفيعة هى الزاد الوجدانى الذى تصمد به القلوب فى تلك المعركة، والآداب الرفيعة هى المصابيح التى تضئ الطريق إلى النصر العظيم، والقائمون على هذه المسئولية الكبيرة من المفكرين والفنانين والأدباء هم أول الكتائب فى معركة النهضة حيث يجاهدون من أجل تعميق القيم الأصيلة والمبادئ النبيلة، وحيث يحفزون مسيرة التقدم نحو الآمال الكبار، ويبشرون بغد سعيد مشرق لا يسعد به إلا من يكدحون ويعرقون من أجل الوصول إليه».

والفن الراقى الناضج يعد من أهم أسلحة الديمقراطية لأن الإنسان فى صراعه اليومى من أجل متطلبات حياته المادية، يفتقر إلى المرآة التى تعكس له سلبياته التى يمكن أن تتراكم وتترسخ إلى أن تنخر كالسوس فى البنيان الحضارى والديمقراطى للمجتمع فينهار من أساسه دون أن يتنبه أحد لذلك. ولا تعنى المرآة هنا أن دور الأدب يقتصر على تقديم صورة أو نسخة مكررة لما يدور فى الواقع، إذ إن دوره الحقيقى يتمثل فى الجدل القائم بينه وبين الحياة. يؤثر فيها ويتأثر بها من أجل المزيد من التطور الديمقراطى نحو مستقبل أفضل. فالفن الواعى الرفيع لا يرضى بدور التابع للحياة، بل يصر على مهمته كرائد يستشف آفاق المستقبل من خلال نظرته الثاقبة إلى مكونات الواقع الراهن، وبهذا يستطيع تصحيح مسار الفكر الإنسانى إذا وجد أنه دخل أو على وشك أن يدخل فى قوالب فاشية أو دعائية بتوجيه من بعض مراكز القوى التى تسعى إلى السيطرة والسطوة.

ويتراوح الدور الديمقراطى الذى يقوم به الفن بمختلف فروعه من أدب وموسيقى وفن تشكيلى وسينما ومسرح بين الاتجاه التعليمى الصريح والإبداع

الجمالى المرهف للحس. وهو يزدهر كلما ازدهرت الديمقراطية التى لا تحاصره بالقيود الموجودة فى النظم الشمولية والتى تسعى لجعل الفن مجرد بوق لآرائها وأهدافها. لذلك غالباً ما يرتبط الاتجاه التعليمى الصريح فى الفن بالنظم الشمولية. وفى هذه الحالة يقنع بدور التابع للسلطة بتخليه عن دوره الريادى والطليعى الذى يمارسه فى ظل النظم الديمقراطية.

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين المذاهب الأدبية والاتجاهات الفنية، وهو الاختلاف الذى يصل إلى حد التناقض الظاهرى، فإن كل المذاهب والاتجاهات الواعية بقيمة الإنسان، تتفق حول المهمة الديمقراطية التى ينهض بها الفن منذ أن عرفه الإنسان. ولاشك أن الدور الديمقراطى للفنان يتشكل طبقاً للمناخ الثقافى والفكرى والحضارى لمجتمعه خاصة وعصره عامة، وهو موقف يتراوح بين التأييد شبه الكامل لإنجازات العصر والرفض شبه المطلق لها لدرجة الرغبة فى عدم الانتماء إلى المجتمع والعصر فى آن واحد. والرفض كأحد العناصر الديمقراطية والعوامل التصحيحية ليس سلبياً بالضرورة بل إن مجرد الرفض هو موقف محدد يفضح السلبيات التى تعتور الواقع والتى يتحتم على المجتمع أن يتخلص منها حتى يواصل مساره الديمقراطى الصحيح. كل ذلك يرجع إلى طموح الفنان إلى تحقيق المثل الأعلى، لأن الواقع ذاته كان مثالاً وحلماً واستطاع الإنسان تحقيقه فأصبح واقعاً، ولن يتأتى هذا إلا من خلال التصحيح الديمقراطى المستمر الذى تتيحه الأسلحة التى يستخدمها الإنسان وفى مقدمتها الفن على سبيل المثال.

والطاقة الديمقراطية التى يمتلكها الفن قوة مركبة ومعقدة، فهو ابن عصره، وفى الوقت نفسه يريد أن يقوم بدور الريادة فيه بالخروج عن حدوده التقليدية وإلقاء نظرة موضوعية وجديدة عليه، نظرة تمكنه من إضاءة مساره وتصحيحه إذا استدعى الأمر ذلك. وهذه الطاقة الديمقراطية لا تعتمد على التأثر وحده أو التأثير وحده، لكنها مزيج عجيب من العنصرين بحيث يستحيل الفصل فى بعض الأحيان بينهما ومعرفة حدود هذا من ذاك. لكن من الملاحظ أنه لا يوجد الأديب أو الفنان الذى يمكنه تصحيح مسار عصره وحده مهما

كانت الديمقراطية العريقة التى يتمتع بها مجتمعه. فغالباً ما يتركز دور ريادته فى أن دوره التاريخى يأتى فوق قمة الموجة السائدة. لكن هذا لا يعنى أنه مجرد راكب للموجة، بل متفاعل معها يتأثر بإيجابياتها ويمنحها من قوة الدفع ما تتيحه له ثقافته، وسعة أفقه، وقدرته على الرؤية الثاقبة، ويؤثر فى سلبياتها فيعريها ويكشفها بموضوعية، بل يمكن أن يتخذ منها مضامين لأعمال فنية تخلد عبر الزمن لأنها تمنح المتلقى تنويراً ثقافياً فكرياً ومتعة درامية فنية فى الوقت نفسه.

وهذه الطاقة الديمقراطية التى تستغل الأدوات والأشكال الفنية فى تجسيد المفاهيم الفكرية الحضارية هى نتيجة لعوامل سبقت فى الزمن، لكنها ظلت تتجمع وتتقارب بحكم التجاوب والتجاذب بينها إلى أن تحولت إلى قوة دفع قادرة على حركة المد التى تصل إلى قمتها فى هذه الطاقة. وبحكم أن فكر الأديب أو الفنان هو نتاج عصره فإنه يستلهم جذوره من العوامل والعناصر التى يرى فيها القوى الإيجابية البناءة التى تتجاوز السلبيات والعقبات ونقاط الضعف منطلقة إلى عالم الأقوياء، وبذلك يتجاوب مع قوة الدفع الكامنة فى هذه الطاقة. وكلما كانت ثقافته أصيلة وواعية وراسخة كان قادراً على مضاعفة قوة الدفع بحيث يمكن أن يتحول بمفرده إلى أحد المحركات الأساسية لهذه الآلية الديمقراطية التى يملكها الفن، طالما أن المجتمع يؤمن بالديمقراطية، ويتيح الفرصة لأمثال هذا الرائد لكى يبذل أقصى ما فى وسعه لتصحيح مسارها، ومنحها من الدفعات ما يساعدها على تجديد حيويتها وتنشيط آلياتها. ولذلك يؤكد مبارك باستمرار «أن رجال الفكر والأدب والفن هم دائماً حراس المسيرة الوطنية وحماة الانتصارات القومية»، ويطالب فى كلمته فى مهرجان جوائز الدولة فى ٤ مارس ١٩٨٤ بضرورة أن:

«يلتحم الأدباء ورجال الفكر والفن بالشعب، لأن الصفوة المثقفة القادرة على الإبداع هى المؤهلة لقيادة المسيرة القومية على طريق التقدم، لأن المطلوب هو الارتقاء بالمجتمع إلى آفاق أسمى ومراتب أعلى، حتى لا تدور حركة *هذا المجتمع فى فراغ*، ولا تتحول مسيرته *إلى تراكمات كمية لا أثر*

فيها للامتياز والإبداع والتفوق، ولكى تؤدى النخبة المبدعة هذه الفريضة الوطنية فلابد أن تتلاحم مع جماهير الشعب وتتفاعل مع أحاسيسها ومشاعرها.

ويرى مبارك فى الشعب المصرى شعباً عريقاً ارتبط وجوده فى شتى مراحل التاريخ بالرقى الحضارى والسمو المعنوى والتعطش المستمر إلى المعرفة. كما يرى أن الازدهار الحضارى والنهوض العمرانى كانا مقترنين على الدوام بالنهضة الأدبية والفنية، لأن تلك النهضة هى التى تفجر الطاقات الخلاقة الكامنةفى الأفراد والجماعات، وهى التى تشكل قدرة الشعب على استيعاب حقائق الكون وطبيعة حركة التاريخ ورسالة الإنسان على الأرض فى نشر السلام وصنع التقدم والمجد.

ومن الواضح أن تجربة مبارك الديمقراطية تهيئ مناخاً صالحاً لتربية طاقات الإبداع وتنميتها وانطلاقها إلى آفاق متجددة باستمرار. وإذا تقاعس فنان أو أديب عن خوض غمار هذه التجربة المتاحة لكل المبدعين، أو قصرت ثقافته عن مدها بحركة الدفع المتجددة، فسوف تتمكن آلياتها من تربية فنانين وأدباء آخرين قادرين على القيام بهذه المهمة. وإذا كان الفن فى ظل الممارسة الديمقراطية قادراً على تصحيح مساره بنفسه، فهذا دليل على عدم تفريطه فى قوة الدفع الكامنة فيه والتى تتيحها له الممارسة الديمقراطية. ولعل هذا يفسر لنا المذاهب الفنية التى تتوالد من بعضها البعض، ويبدو كل مذهب منها تصحيحاً للمذهب الذى سبقه وهكذا. وإذا كان الفن يملك القدرة على تصحيح مساره بنفسه، فمن باب أولى يملك القدرة على تصحيح مسار المجتمع الذى يؤثر فيه ويتأثر به.

إن دور الريادة الديمقراطية للفن يحتم على الفنان استيعاب أبعاد العصر واتجاهاته، وبعد ذلك يأتى التأييد أو الرفض أو التعديل أو التصحيح طبقاً لمفهوم الفنان لعصره ورغبته فى تطوير الإنسان إلى الأفضل. وفى هذا المجال تلعب النسبية دوراً كبيراً فى تشكيل نوعية العلاقة بين الفنان وعصره. فمثلاً

نجد مختلف الحركات الأدبية التى قد تبدو على طرفى نقيض، كالواقعية والمثالية على سبيل التدليل، هى فى واقعها إرهاص إحداها للأخرى وهكذا. ولعل هذا التعارض المستمر بين الحركات الأدبية المختلفة أكبر دليل على روح الديمقراطية الكامنة فى جوهر الأدب والفن. فهذا الاختلاف دليل الخصوبة والتنوع والحيوية والتطور بعيداً عن القوالب الجامدة. ومع ذلك فالحركات الأدبية المتناقضة هى امتداد طبيعى ضمن سلسلة طويلة تسير موازية للفكر الإنسانى. ونسبية النظرة الديمقراطية إلى العصر والمجتمع والحضارة والثقافة هى التى توحى بمثل هذا التناقض. والحركات والموجات الأدبية على اختلاف أنواعها وأهدافها وعصورها عبارة عن تجسيد حى للطاقة الديمقراطية التى يحركها الأديب الناضج الواعى وينشطها لصالح مجتمعه وعصره. ولذلك كان الأدباء والفنانون والمفكرون وراء معظم حركات التحول المصيرى فى تاريخ الشعوب. يقول مبارك فى خطابه فى حفل توزيع جوائز الدولة فى أبريل ١٩٨٦:

«إن حضارة الأمم تقاس بمكانة الفكر فيها ومنزلة الفن بها ودور الأدب فى حياتها، فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، وإنما يحيا الإنسان حياته الكريمة الراقية برقى عقله، وسمو نفسه، ويقظة ضميره، وإنما يصنع هذا الرقى والسمو ويحقق تلك اليقظة المفكرون والأدباء والفنانون، فهم الذين يصونون القيم العالية، ويحفظون التقاليد السامية، ويرتقون بأسمى ما ميز به الله البشر على سائر المخلوقات.. وكان الفكر والأدب والفن وراء كل الثورات الظافرة والانطلاقات الكبرى التى دفعت بالشعوب إلى الحياة الأفضل وصعدت بها إلى مستويات أعلى».

ويدلل مبارك على دور المفكرين والأدباء فى عملية التنوير الثقافى الذى يمهد بطبيعته لنقاط التحول الحضارى فى حياة الشعب، فيوضح أن كلا من ثورة عرابى، وثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢ كانت نتيجة طبيعية للمفاهيم والاتجاهات والأفكار والآراء التى بثها المفكرون والأدباء والفنانون داخل نفوس

الجماهير التى تحولت إلى طاقة ديمقراطية تطالب بالحرية والكرامة والعدالة والمساواة.. يقول:

«إذا نظرنا إلى ثورة عرابى التى قامت للمطالبة بحق الشعب فى التحرر من السيطرة الأجنبية، وصون حقوق أبناء مصر وكرامتهم لوجدنا أنها استندت إلى رجال الفكر والأدب الذين استطاعوا غرس هذه المفاهيم فى أذهان المواطنين وتمكنوا من بلورتها على رأس الأهداف القومية. وكذلك فليس مثال ثورة ١٩١٩ عنا بغريب، فبفضل المفكرين والأدباء والفنانين هب شعب مصر مع زعمائه السياسيين ليحطموا أغلال الاستعمار ويؤكدوا حق البلاد المقدس فى الحرية والديمقراطية والحياة الإنسانية. وكذلك كان الشأن فى ثورة يوليو ١٩٥٢، فقد مهدت لها أقلام الشرفاء من الأدباء وغيرهم، وإبداع الغيورين من الفنانين، ونضال الوطنيين الواعين من المفكرين».

ويرى روبين جورج كولنجوود فى كتابه «مبادئ الفن» أن الطاقة الديمقراطية للفن تكمن بداية فى قدرته على التنبؤ. فمن واجب الفنان أن يتنبأ، لا بمعنى قيامه بالكشف عن الغيب، بل بمعنى قيامه بإبلاغ الجماهير أسرار قلوبهم الغامضة التى لا يستطيعون وضع أيديهم عليها بوضوح وتحديد. فهو ينير لهم كل الكهوف والدهاليز المعتمة فى عقولهم، فيتحول البصر إلى بصيرة ينفذون بها إلى الأمام مخترقين حجب المستقبل، فتبدو معالم الطريق واضحة تحت أقدامهم الآخذة فى الخطو الراسخ. إن مهمته كفنان أن يقدم صورة أو خريطة عقلية، ثقافية، حضارية، إنسانية، وجدانية لما يجب أن يكون عليه المجتمع بحكم أنه لسان حاله. والسبب الذى جعل المجتمع فى حاجة متجددة إليه هو عدم إدراكه إدراكاً كاملاً كنه التيارات الثقافية والفكرية والوجدانية التى تجتاحه. وعندما يخفق المجتمع فى هذه المعرفة فإنه يخدع نفسه فى موضوع لا يعنى الجهل به سوى هلاكه. والفنان بقدرته على استشراف آفاق المستقبل لا يذكر علاجاً محدداً للشرور التى تترتب على هذا الجهل، وإن كان فنه يجسد هذا العلاج بالفعل. فالعلاج هو العمل الفنى نفسه. والفن هو الدواء الذى يعالج أبشع مرض يصيب الروح والعقل، أى فساد الوعى. يقول مبارك:

«إن رجال الفكر والأدب والفن هم دائماً حراس المسيرة الوطنية وحماة الانتصارات القومية الذين يقومون بدور الريادة والقيادة إلى الآفاق المضيئة والآمال المشرقة، وذلك بما لهم من قدرة على السمو إلى مراتب أعلى فى الفكر والتدبر فى أمور الكون والحياة والتطلع إلى المستقبل، وكذلك بما لهم من أحلام حضارية قد تأخذ صورة الخيال فى البداية، ثم تتحول بالقدوة الحسنة والكفاح الدائب والعرق الشريف إلى واقع حى وإنجازات ملموسة».

ولا يمكن أن يوجد النظام السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى الذى يستطيع أن يلغى وجود الفن فى حياة الإنسان، إلا إذا كان هذا النظام يتنافى فى جوهره مع الوجود الإنسانى ذاته. وهذا الوجود الإنسانى هو الوجود الحى الوحيد فى الكون الذى يستطيع تذوق الفن وممارسته. فلا وجود للفن فى الطبيعة غير البشرية. فالحيوانات والأشجار والبحار لم تعرف الفن يوماً وإن كانت تعد مادة خاماً لصياغة الأعمال الفنية. والفن ليس من سمات الكبار فحسب، بل نجد الأطفال يتذوقونه وإن كان ذلك يتم بطريقة شبه غريزية. ويمكننا القول أيضاً بأنه لا وجود للديمقراطية فى الطبيعة غير البشرية. فعالم الحيوان خاضع تماماً لديكتاتورية الأقوى، ولا مكان فيه للضعيف أو العاجز أو المريض أو الطاعن فى السن. من هنا كان التوازى الإنسانى الموجود بين الفن والديمقراطية.

وطبقاً لهذا المفهوم لا يمكن للديمقراطية كمذهب إنسانى شامل ومتطور أن تغفل الجانب الأدبى والفنى فى حياة الإنسان، وإلا فإنها بذلك تقف فى اتجاه مضاد للطريق التى تشقها الإنسانية، بل وضد الديمقراطية ذاتها لأن الفن بنظرته الثاقبة الموضوعية وأضوائه الكاشفة الساطعة يستطيع تعرية الانتهازيين والوصوليين والمتسلقين والمداهنين والآكلين على كل الموائد، وبذلك يعمل على خلق جو ديمقراطى صحى يستطيع أن يتنفس فيه المجتمع هواءً نقياً. إن للفن قدرة تصحيحية لا باعتباره سلاحاً مشهراً ضد الخارجين على قيم المجتمع وتقاليده فحسب، بل باعتباره وسيلة حاسمة لإنجاز التطور الاجتماعى والتعميق الديمقراطى، وشحن الطاقات من أجل تصحيح المسار،

ومضاعفة الإنتاج، وتقوية الرابطة الجماعية بين أفراد المجتمع الواحد عن طريق اتخاذ موقف معين ونظرة متجانسة تجاه ظاهرة اجتماعية محددة أو أنماط اجتماعية تمثل عقبة فى طريق التطور الحضارى للأمة. ولعل الاستجابة الجماعية التى تحدث بين متذوقى العمل الفنى الواحد خير من تلك الاستجابة التى يحاول دعاة الأفكار والفلسفات والأيديولوجيات بثها فى الجمهور عن طريق الوعظ والإرشاد والتوجيه المباشر الذى لا يحترم الوعى الديمقراطى والنضوج الفكرى عند المتلقى، بل ينظر إليه على أنه إنسان لا يعرف أى شئ عن دنياه، وعليه أن يتعلم من جديد ألف باء الحياة. وغالباً لا يتقبل الجمهور مثل هذا الفن الزاخر بالخطابة الرنانة والشعارات الجوفاء. إن الجمهور لا يحترم إلا الفن الذى يحترم عقله وإحساسه.

إن الديمقراطية بكل آلياتها المرنة والمتطورة والديناميكية تشجع الأدباء والفنانين على الانفتاح بدون حرج ولا حساسية على كل التيارات والتوجهات الحديثة فى الفن مثل السيريالية والتجريدية والعبث. فالفن المتجدد المرن الناضج فى ظل الممارسة الديمقراطية يحفز الجمهور على اتخاذ موقف تجاه ما يجسده العمل الفنى أكثر مما يفعله التوجيه المباشر الذى تميزت به النظم الشمولية. فبمجرد أن يتذوق الجمهور عملاً فنياً معيناً فإنه يسرى فى وجدانه، وبالتالى يتخذ موقفاً غير مباشر من مضمونه، يحفزه على انتهاج سلوك معين نابع من رؤية جديدة لأحد أبعاد الواقع المعاش. والتجاوب الذى يحدث بين الفن الناضج والجمهور الواعى، تجاوب بعيد عن العاطفية الساذجة المسرفة، لأن الفن يخاطب العقل والوعى والإدراك من خلال العاطفة التى تعد مجرد مدخل إلى التفكير الذى يتبعه السلوك السليم، فلا تستطيع أية تهويمات خادعة أن تصمد تحت ضوئه الموضوعى الساطع. فى هذه الحالة يشعر المتلقى أن العمل الفنى يحترم عقله لأنه يضعه فى موقف الحكم الذى يرغب فى الاستنارة برأيه.

وتكمن أهمية الدور الذى يلعبه الفن فى ظل الديمقراطية أنه يتوغل فى صميم وجودنا الخاص والعام، ويؤدى فى حياتنا النفسية دوراً صحياً لا نجد له

نظيراً فى كل ما تقوم به الأنشطة الإنسانية الأخرى من أدوار مختلفة ومتعددة فى صميم حياتنا. فالفن الواعى يجدد نشاطنا، ويقوّى من روحنا المعنوية، ويعيد إلينا ثقتنا بأنفسنا، ويدفعنا إلى المزيد من الإنتاج المثمر سواء على المستوى الفكرى أو المادى. إنه خير معين لانتشار روح الديمقراطية بين الناس لأنه يساعدهم على الإحساس بكيانهم الذاتى وتفردهم المميز.

وإذا كانت الحرية شرط ملازم للديمقراطية، فلابد أن نتوقع وجود الانتهازيين والمتسلقين والطفيليين الذين يهتبلون فرصة الحرية التى يتمتع بها المجتمع ليحيلوها إلى نوع من التسيب يحققون من خلاله كل أطماعهم. لكنهم لا يدركون أن الديمقراطية سلاح ذو حدين، فهى إذا كانت تحرص على حرية الفرد من ناحية، فهى تحرص من ناحية أخرى على حرية المجتمع فى محاربة كل من يهدد بنيته وأمنه واقتصاده. وهى فى هذا تملك أسلحة عديدة منها سلاح الفن الذى تشهره فى وجه كل مظاهر التسيب والتشتيت والنهب والسلب. خاصة وأن البلاد النامية عندما تشرع بالفعل فى ممارسة الديمقراطية فإنها تواجه بعقبات كثيرة منها الأطماع الأنانية والمصالح الشخصية التى يحاول متسلقو السلم الاجتماعى تحقيقها. ونظراً لأن الديمقراطية لم تتأصل أو تترسخ فى الوعى الجماعى بعد، فإن بعض الناس قد ينظرون إلى المتسلق الانتهازى على أساس أنه رمز النجاح والتفوق والمهارة وغير ذلك من الصفات البراقة التى تغلف الجشع والأنانية والانتهازية. ولاشك أن سيادة القانون التى تتيحها الديمقراطية ليست فى الميدان وحدها، بل هناك إلى جوارها الفن الواعى الذى يلعب دوره الحيوى فى رفع درجة الوعى الشعبى الواقف بالمرصاد لكل من يهدد مسيرته الديمقراطية. فالفن فى المجتمع الديمقراطى يملك زمام المبادرة فى يده، وهى الحقيقة التى يؤكدها مبارك عندما يقول:

«إننا فى أيامنا هذه أحوج ما نكون إلى أن تتضاعف جهود المفكرين والأدباء والفنانين. فنحن نبدأ عهد صحوة كبرى ننطلق بها وقد أصبح أمرنا بيدنا لنحقق لبلدنا ما فوتته علينا سنوات قاسية عانينا خلالها أربع حروب

طاحنة، فرضتها مؤامرات من لا يريدون لنا أن ننهض، كما عانينا أيضاً ما تقتضيه الثورات من إجراءات استثنائية ومعارك جانبية، كما عانينا كذلك ـ ومازلنا ـ ألواناً من الكيد والمقاطعة والتآمر، أرادت لنا أن نخضع، بل أن نركع، ولكن صمود شعبنا العظيم بوعيه الحضارى ورصيده من التقاليد العريقة وبفكر مفكريه وأدب أدبائه وفن فنانيه، هذا الصمود الرائع حفظ على مصر شموخها وارتفاع جبهتها وعلو كلمتها. وظلت مصر ـ رغم مآسى الحروب ومقتضيات الثورات ورغم كل المؤامرات ـ ظلت هى مصر العظيمة الكريمة، مصر القائدة الرائدة، مصر السباقة الخلاقة، مصر المبدعة الرائعة التى تضاعف المدارس والمصانع، وتنشر المتاحف والمزارع، وتنمى الجامعات والحاصلات، وتعد أشجع المقاتلين وأرق الفنانين، وتهتم بالكتاب اهتمامها برغيف الخبز. كما ظلت مصر بهذه الروح الخالدة التى يزكيها الفكر ويبدعها الفن ويعمقها الأدب، ظلت مصر ترفع راية الحرية وترسى دعائم الديمقراطية».

ويرى مبارك أن تلك السنوات القاسية قد تركت آثارها السلبية فى حياتنا، فلم تمض مسيرتنا بنفس الخطى التى كنا نأملها ونريدها، إذ اعترضتها بعض العقبات والمعوقات، وخيل للبعض أن الريادة الفكرية والأدبية والفنية قد انتزعت من يدنا، ومع أن فى هذا التخيل كثيراً من المبالغة، بل كثيراً من الظلم ومجافاة الحق، فإننا مطالبون لكى نتجاوز هذه العوارض السلبية التى فرضتها ظروف قاسية بأن نأخذ المبادرة، وأن ننطلق بكل العزم والتصميم لكى تؤكد للعالم من جديد أننا بدأنا مرحلة التحدى، وتجاوزنا كل السلبيات التى فرضتها السنوات الصعبة، وعادت بلادنا بكل الوضوح، عادت جامعة الفكر العالمى وموطن الفن الرفيع ومهرجان الأدب الحى. فهذا هو أحد الأهداف الاستراتيجية التى لا تحيد عنها تجربة مبارك الديمقراطية. وشواهد التاريخ المصرى، قديمه وحديثه، تثبت أن تفاؤل مبارك لا يصدر من فراغ. يقول فى حفل توزيع جوائز الدولة فى أبريل ١٩٨٦:

«إن العالم كله يعرف أن أهم الحركات والتحولات الفكرية والأدبية والفنية قد بدأت من هنا. فحركة بعث الشعر العربى التى قادها البارودى فى القرن الماضى ثم ما تبع تلك الحركة من اتجاهات ومذاهب شعرية ما بين نزعة بيانية مع شوقى ورفاقه إلى نزعة فكرية مع العقاد وأصحابه إلى نزعة وجدانية مع أبى شادى وجماعته. كل هذه الاتجاهات بدأت هنا من مصر. كذلك مسيرة تطور النثر الحديث، عرفت من هنا فى مصر، بدءاً من المنفلوطى وانتهاء بأعلام الكتاب المعاصرين ومروراً بطه حسين والعقاد والرافعى والزيات والحكيم وغيرهم من رجال الفكر المبدعين. كما أن ظاهرة اليقظة الفكرية قد بدأت أيضاً من هنا مع الشيخ محمد عبده وقاسم أمين ولطفى السيد، ثم نمت وازدهرت مع من جاء بعدهم من أجيال. ومثل ذلك يقال فى الفنون الرفيعة كفنون المسرح والسينما والموسيقى والرسم والتصوير والنحت وغيرها. فالذى لاشك فيه أن مصر قد أنبتت رواد هذه الفنون التى ازدهرت على أرضها، كما لم تزدهر فى أى أرض أخرى فى هذه المنطقة من العالم. فعلى أرض مصر فتح أول معهد للموسيقى، وعلى أرض مصر فتح أول معهد للفنون الجميلة، وعلى أرض مصر أيضاً فتح أول معهد للتمثيل وأول معهد للسينما. كما تبنت الدولة أول مسرح راق ومنحته صفة القومية، وجعلت الإشراف عليه لنخبة من كبار المفكرين والأدباء. فكان هذا المسرح القومى الذى مضى على إنشائه نصف قرن، مدرسة للفن التمثيلى الرفيع، خرجت الرواد وقدمت للأدب العربى قمم الأدب المسرحى الشعرى والنثرى.

«نعم أيها الإخوة والأخوات.. إن العالم يعرف لمصر هذه الريادة الفكرية والفنية والأدبية، ويعرف أن مطبعة بولاق كانت أول مطبعة فى الشرق أخرجت ذخائر التراث العربى للناس، ثم تبعتها فى ذلك مؤسسات مصرية أخرى، رسمية وأهلية، كدار الكتب ولجنة التأليف وهيئات كثيرة أسهمت فى إثراء الفكر المصرى والعربى الجيد مؤلفاً أو مترجماً أو محققاً. إن بلداً هذا تاريخه فى الفكر والأدب والفن لا يمكن أن يرضى بغير مكان الصدارة، ولايسمح بأن تطفو على سطح حياته الثقافية ولو بعض السلبيات، ولهذا أنتهز

هذه الفرصة لكى أناشد المفكرين والأدباء والفنانين أن ينطلقوا مع الصحوة الكبرى كما عهدناهم دائماً مشاعل نور تضئ الطريق إلى الغد الأفضل».

وبنفس المنهج العلمى العقلانى الحضارى لم تتوقف مناشدة مبارك للمفكرين والأدباء والفنانين عند هذا الحد، بل تحددت فى خمسة أهداف قومية ملحة طرحها على المجلس الأعلى للثقافة بهدف تحقيقها وهى:

«أولاً: إنجاز دائرة معارف مصرية بمكانة مصر الحضارية، وتقف على قدم المساواة مع دوائر المعارف التى أنتجتها دول لا تقل مصر عنها تاريخاً ولا معرفة ولا ثقافة.

ثانياً: تنسيق الجهود المتصلة بإحياء التراث وخاصة ما يتصل منه بمصر والمضى فى هذا السبيل وفق منهاج عمل يتم على أساسه إعادة طبع ما نفد من كتب التراث، ومواصلة التحقيق والنشر بكل ما هو جيد ومفيد منه ثم التصدى للحماية بما يقع من عدوان عليه.

ثالثاً: تنسيق الجهود المبذولة فى ميدان الترجمة بحيث نكثف العمل لأجلها وفق خطة علمية تختار على أساسها الكتب التى تترجم وتفتح من خلالها النوافذ على كل ما هو رائع من فكر العالم وثقافته وذلك لإضافة الجديد النافع إلى حياتنا الفكرية مع الحفاظ على الشخصية المصرية.

رابعاً: تنشيط الإبداع فى مجالات الفكر والأدب والفن بما يحقق نهضة شاملة وبما يثرى بالفكر الخلاق والفن الراقى والأدب الرفيع، يثرى عقل الجماهير ووجدانهم ويؤكد وحدتهم.

خامساً: العمل على إكمال حل مشكلة الكتاب المصرى، والتعاون مع كل الأطراف المتصلة بتحقيق هذا الهدف حتى تكتمل للكتاب المصرى جودة المضمون وجمال الشكل ورخص الثمن وسعة الانتشار».

تلك هى الاستراتيجية التى وضعها مبارك فى أبريل ١٩٨٦ من أجل التنوير الثقافى، والتى طرحها على المجلس الأعلى للثقافة كى ينهض بها

بحكم أنه الأداة التنفيذية المنوطة بذلك. والآن بعد مرور ثمانى سنوات نجد أن التنفيذ لم يكن على مستوى التخطيط فى حين أنه لو أنجز المجلس الأعلى للثقافة مجرد هدف واحد من هذه الأهداف الخمسة لدخل تاريخ الثقافة المصرية المعاصرة من أوسع أبوابه. لكن يبدو أن النشاط الفعلى لوزارة الثقافة ينهض أساساً على أكتاف أجهزتها الراسخة مثل الهيئة العامة للكتاب، والهيئة العامة للثقافة الجماهيرية، وأكاديمية الفنون، والمركز القومى للفنون التشكيلية وغيرها من الهيئات الأخرى المختصة بالمسرح والسينما والموسيقى والفنون الشعبية. ولو قسمت هذه الأهداف القومية الاستراتيجية على هذه الأجهزة والهيئات، كل فيما يخصه، لاستطاعت إنجازها منذ ذلك الحين تحت إشراف وزارة الثقافة وبإمكاناتها الضخمة التى لاتزال قادرة على الوفاء بهذه المهمة الحضارية خاصة وأننا:

«آخذون بتنمية شاملة لبلادنا فى الاقتصاد والصناعة والزراعة والتعليم وكل نواحى الحياة. والإنسان المصرى هو عماد هذه التنمية وبدونه نكون كمن يحرث فى البحر أو يبنى فى الهواء. وإذا كان الإنسان هو عماد تنمية الوطن فإن الثقافة هى عماد تنمية المواطن. وأنتم أيها المفكرون والأدباء والفنانون صناع هذه الثقافة والقادرون على تنمية الإنسان وذلك بما تقدمون من فكر يصقل العقل، وفن يسمو بالوجدان، وأدب يهذب النفس ويضاعف التجارب ويفتح الآفاق إلى عالم تحميه القيم الجمالية والأخلاقية».

هكذا يرى مبارك فى الثقافة آلية لا غنى عنها من آليات تجربته الديمقراطية. والفن يمثل أحد المحركات الأساسية لهذه الآلية. فهو لا يهدف أساساً إلى الدعاية والإعلان عن مبادئ الدولة كما يحدث فى النظم الشمولية، ولا إلى مجرد الترفيه والتسرية عن النفوس المنهكة، وإن كان لا يمانع فى القيام بهذه الأنشطة كمدخل لتوصيل رسالته الجادة والخطيرة إلى أكبر قطاع ممكن من الجمهور من خلال تعميق الوعى والديمقراطية وترسيخ قيم الثقافة الرفيعة والحضارة الإنسانية. ومن ثم يتحتم تعرية محترفى الفن الذين يعتنقون الاتجاه التجارى القائم على الترفيه والتسلية إلى حد السوقية والابتذال. فالفن

منذ أن عرفه الإنسان وهو يقوم بوظيفته الديمقراطية التى تتمثل فى المواجهة والنقد والتحليل والكشف. إن الفن الناضج الأصيل لا يعرف الهروب أو التخدير أو الضحك على الذقون كما يفعل مهرج البلاط أو مهرج السيرك. ولذلك يقول مبارك:

«أرجو أن نسلم جميعاً بأنه لا مجال لفكر خامل أو فن هابط أو أدب عابث، وإنما المجال كله للفكر الخلاق والفن السامى والأدب الرفيع. وإذا كان هذا مطلباً نحتاج إلى تحقيقه فى أى فترة، فنحن إلى تحقيقه فى هذه الفترة أحوج لأننا فى مرحلة إعادة البناء وتنمية الإنسان الذى لا تتم تنميته الحقة إلا بالثقافة الأصيلة».

ولذلك كان البند الثامن فى خطاب مبارك إلى عاطف صدقى بتكليفه برئاسة الوزارة الجديدة فى ٩ نوفمبر ١٩٨٦ ينص على:

«إعادة النظر فيما يحصل عليه المواطن من مصادر الثقافة المختلفة، يستوى فى ذلك المؤسسات التعليمية والتربوية وأجهزة الإعلام والمنابر الدينية ومؤسسات الثقافة بما يضمن زيادة وعى الأجيال الجديدة بمسئوليتها فى عملية بناء الوطن وصقل رؤيتها للمستقبل».

لكن هذا الكلام لا يعنى أن يكون الفن صارماً متجهماً، ينتهى دوره بتعرية أخطاء المجتمع وسلبياته فحسب، بل يتحتم عليه الخضوع للمقاييس الجمالية والمعايير التشكيلية التى تمنحه الخاصية والذوق المميزين له. فإذا كان يشكل واحدة من أهم آليات التنوير الثقافى، فإنه يجب عليه ألا يتخلى عن طبيعته، وأن يتعامل مع الحاسة الجمالية الرفيعة عند الجمهور بحيث لا يقتصر تأثيره على توصيل الأفكار ونشر الثقافات، خاصة وأن الفن يملك أدوات مختلفة ومتعددة مثل الشعر والمسرح والرواية والتصوير والموسيقى والسينما والرقص. وإذا تحول الفن إلى مجرد هجوم مسطح ومباشر وساذج فسوف تفقد هذه الأشكال الفنية دلالاتها الجمالية ويصبح تقسيمها إلى هذه الأنواع غير ذى معنى.

والفن الراقى ـ مثله فى ذلك مثل الديمقراطية الأصيلة ـ لا يمكن أن يأخذ من الهجوم والتجريح سلاحاً له، ولا يقسم المواطنين إلى فئات وقبائل، بل يهدف إلى المواطن الإنسان حيثما كان، مستخدماً سلاحه فى الإقناع المنطقى المتماسك، والتشكيل الجمالى للمضمون الفكرى بحيث يجد الجمهور نفسه وقد توحد مع الفكرة أو الموقف المتبلور سواء على خشبة المسرح أو بين صفحات رواية أو قصيدة شعر أو لوحة تشكيلية أو فى فيلم شاعرى أو فى مؤلف موسيقى. وعندما يحدث هذا التوحد فإن التغيير الذى يريد له الفنان أن يعتمل فى وجدان الجمهور يصير وقوعه وشيكاً. والفن العظيم قادر على إيجاد وحدة وجدانية للأمة قد لا تتأتى لأدوات ثقافية أو إعلامية أخرى. وهذه الوحدة هى خير مناخ يتولد فيه التجانس الديمقراطى المنشود. وعلى هذا الأساس يقول مبارك:

«إن مصر بلد الجميع ولن تنهض إلا بجهود الجميع. فلا تصنيف عندنا على أساس عقائدى أو مذهبى أو سياسى. فالكل أبناء مصر، وواجب الجميع أن يعمل لرفعة شأن مصر. كما أنتهز هذه الفرصة لكى أؤكد من جديد أنه لا قيد على فكر أو اتجاه أو مذهب ولا إلزام لأحد بأن يقول غير ما يؤمن به ويمليه عليه ضميره وانتماؤه لوطنه. فالمطلوب فقط هو الالتزام الذى يجب أن ينبثق من ضمير المفكر والفنان والأديب، هذا الالتزام الذاتى الأخلاقى الوطنى الذى يجب أن يكون وحده الرقيب والعاصم والحائل دون التورط فيما ينافس القيم أو يمس وحدة الوطن أو يسئ إلى سمعته. إننا نعيش عصر حرية شاملة وديمقراطية كاملة وانفتاح فكرى حقيقى، فيجب أن نعمل جميعاً على صون الحرية من أن تستغل كما لا ينبغى، فتؤدى إلى الفوضى، كما يجب أن نعمل جميعاً على حماية الديمقراطية من أن يعبث بها فتتحول إلى مشاحنات وصراعات، كذلك يجب أن نعمل جميعاً على رعاية الانفتاح الفكرى حتى لا يساء إليه بما يسبب التشكيك أو التمزيق أو التفريق. سنعمل بكل فكرنا المضئ وفننا الواعى وأدبنا الراشد من أجل تحقيق ما يطمح إليه شعبنا العظيم من حياة

راقية كريمة تتمتع بالكفاية، وتسعد بالرفاهية، وتطمئن إلى العدل، وتقوى بالوحدة، وتزدهر بالمحبة والنقاء».

ويركز مبارك على الجانب الأخلاقى لأنه يرى فيه التطبيق العملى للتنظير الثقافى. فالتنوير الثقافى بمفهومه الأصيل عمل لا يقف عند حد المعرفة ونشرها كما يفهم بعض الناس. وإنما عمل نؤديه بالعقل والحكمة والمعرفة وأيضاً بالضمير والإخلاص والتجرد. وإذا اقتصر المشتغل بالثقافة على أداء عمله كما تؤدى الوظائف العادية فى المجتمع، وإذا لم يضع عصارة عقله وفكره وقلبه وضميره فى تنويره للآخرين، وإذا لم يؤد هذا العمل بوازع من تقوى الله فى المجتمع الذى أنبته ورعاه، فإن عمله الثقافى لابد أن يكون فارغ المحتوى والمضمون. ولذلك تستهدف تجربة مبارك الديمقراطية إعادة بناء تاريخنا الثقافى وحياتنا الفكرية من خلال العمل الذى نؤديه بالعقل والضمير والوجدان جميعاً، بحيث يكون كل مشتغل بالثقافة حسيباً على نفسه قبل أن يحاسبه المجتمع أو الدولة، أو حتى قبل أن يحاسبه الله.

إن الدين والأخلاق والقيم الاجتماعية كانت كلها على الدوام أساس حياتنا وحضارتنا خلال آلاف السنين، ولذلك يؤكد مبارك أن متغيرات العصر لن تنال من هذه القيم الأخلاقية الراسخة فى حياتنا. ولئن كانت أمانة أهل الثقافة فى عصر المتغيرات أمانة ثقيلة وصعبة وحرجة، فإنهم بحكم تكوينهم وأصولهم الحضارية والفكرية العريقة أهل لهذه الأمانة فى الحفاظ على القيم وترسيخها، بحيث نستمسك بكل ما هو أصيل فى حياتنا، ونجارى العصر دون أن ننقض الأصول. وتلك معادلة قد تبدو صعبة، ولكن مصر كانت على الدوام أرض القوة الروحية والمثل الدينية والقيم الأخلاقية، التى وهبت لفكرنا وثقافتنا كل أسباب الحياة والبقاء والنماء.

ولذلك فإن التوجهات الأخلاقية تلعب دوراً ضرورياً وملحاً فى عملية التنوير الثقافى، فهو عملية أخلاقية بطبيعته. فليست هناك ثقافة فاسدة لأن مثل هذه الثقافة ـ إن وجدت ـ ليست جديرة أصلاً بحمل كلمة «ثقافة». من

هنا احتوت تجربة مبارك الديمقراطية التوجهات الأخلاقية بصفتها الجانب العملي والتطبيقي للتنوير الثقافي، وبصفتها الضلع الثالث في المثلث الذهبي المكون منها ومن المصداقية الإعلامية والتنوير الثقافي. ولكي تكمل أضلاع المثلث آثرنا أن يكون الفصل التالي عن ضلعه الثالث: التوجهات الأخلاقية.

الفصل السابع

التوجهات الأخلاقية

التوجهات الأخلاقية

من الأمور البدهية أن الأخلاق لا يمكن أن يكون لها وجود فعلى إذا لم تجد الأفعال المادية الملموسة التى تجسدها وتحيلها إلى واقع يعيشه الناس. وهذه الأفعال لا يمكن للفرد أن يقوم بها إلا إذا أتيحت له الحرية الكفيلة بممارستها التى تجعله مسئولا عنها أمام المجتمع. أما إذا لم يملك الفرد مثل هذه الحرية، فليست هناك أية مسئولية أخلاقية تقع على عاتقه. لذلك فإن الممارسة الديمقراطية الحقة تعد المناخ الصحى الوحيد الذى يمكن أن تزدهر فيه القيم الأخلاقية. فلا يمكن لمجتمع يعانى من الكبت، والحرمان، والطغيان، والبطش أن يهتم بالأخلاق لأن وجودها يتنافى مع وجود كل ما ينتهك حرمة الإنسان. وهذا ما شكا منه الفيلسوف والعالم الألمانى المعاصر ألبرت شفايتزر فى كتابه «انهيار الحضارة واحياؤها» عندما قال:

«لقد دخلنا فى عصر ضاع فيه الشعور بالقانون وقوته، وخلا من الإحساس بالالتزام الخلقى. فالمجالس النيابية تنتج لوائح تناقض فكرة القانون، والدول تعامل رعاياها دون مراعاة أو شعور بالقانون، والذين يقعون تحت وطأة دولة أجنبية يعاملون معاملة الخارجين على القانون، فلا احترام لحقهم الطبيعى فى الوطن وفى الحرية أو فى المنزل أو العمل أو الغذاء أو أى شىء آخر. نعم لقد أصبح الإيمان بالقانون أثراً بعد عين».

من هنا كانت تجربة مبارك الديمقراطية التى تنادى بالممارسة الديمقراطية وتطبيقها بالفعل من خلال سيادة القانون التى تحافظ على حرمة

الإنسان المصرى وتحميه من كل عسف. وهذا يؤدى بدوره إلى الالتزام الخلقى الذى يقع على عاتق الإنسان فى هذه الحالة التى ينتفى فيها أى عذر له بالخروج على الضرورات الأخلاقية التى التزم بها المجتمع وسار على هديها. والحضارة الإنسانية لا تتقدم إلا بالاعتماد على هذين العنصرين: الحرية والمسئولية. وأى التزام خلقى يرتبط بالمدى الذى يمارس فيه الإنسان حريته ثم مسئوليته عن حدود هذه الممارسة، بل إن الحضارة فى جوهرها أخلاقية، ومشكلة الحضارة مشكلة أخلاقية. وعلى الرغم من روعة ما بلغه العصر من تقدم فى النواحى الصناعية والمادية والتكنولوجية والالكترونية، ومن اتساع فى المعارف والقدرات العلمية، فإن كل هذا لا يشكل جوهر الحضارة. أى أنه لن تكون للإنسان قيمة حقيقية بصفته كائنا إنسانيا إلا من خلال كفاحه ليكون على خلق عظيم. فإذا ضاعت هذه التوجهات الأخلاقية من طريق الإنسان، انهارت الحضارة الإنسانية من أساسها، ولن يتمكن البشر من إعادة بناء حضارتهم على أساس ثابت وطيد إلا إذا أخذ الإنسان فرصته كاملة فى تحقيق ذاته ووجوده بلا أى عسف أو كبت.

وللحصول على هذه الفرصة الحضارية لابد من توافر شرطين، هما: ممارسة الحرية والالتزام بالمسئولية فى الوقت نفسه. وهو ما يسمى بسيادة القانون التى تعد الجوهر الحقيقى للممارسة الديمقراطية. فليس القانون سوى التقنين المركز للتوجهات الأخلاقية، لأنه يحدد دائرة الحرية التى يتحرك فيها الإنسان بالمسئوليات المحيطة بها، وبسيادة القانون تتوارى الفروق بين الحرية والضرورة، وتتسق فى ظلها الإرادة العامة والإرادة الخاصة، فليس الإنسان حراً بطبيعته حرية مطلقة لا تحدها عوائق أو تقف دونها سدود. فالتاريخ لا يعرف تلك الحرية المطلقة حتى فى حياة البداوة.

وسيادة القانون هى تنظيم للحرية فى إطار أخلاقى واجتماعى يكبح نوازع الشر، وطغيان الهوى، وضراوة الغرائز. فالقانون والآداب والأعراف والتقاليد العامة هى قوام التوجهات الأخلاقية التى تهدف صوب المثل الأعلى للحرية. ولا يناقض الحرية أن تكبح النوازع الشريرة، فإن فى كبحها وقمعها

سياجا ووقاية للحرية التى تتحقق فى ظل الممارسة الديمقراطية التى تفرض القانون على الفرد تماما كما تفرضه على الدولة. وبذلك تعترف بكرامة الفرد كما تحافظ على كيان المجتمع. وفى هذا يقول هارولد لاسويل: «إن الديمقراطية هى المجتمع الذى ينهض بنيانه على الاحترام المتبادل».

وتجربة مبارك الديمقراطية تهدف إلى احترام الإنسان وتقييمه موضوعيا مهما كان الاختلاف حول وجهات النظر، ولذلك تتطلب الصبر مع الذين يصعب إقناعهم، والاحترام لمن لم يتعودوا عليها ومازالوا يهابونها، والاعتدال مع ضيقى الأفق الذين لا يرون فى تناقضات الحياة سوى الأبيض والأسود. فهذه التوجهات الأخلاقية بطبيعتها تعتمد على القانون والإقناع والمنطق الإنسانى الشامل، وهذه كلها عناصر مضادة بطبيعتها للغرائز الحيوانية العشوائية التى تتحكم فى الكيان البيولوجى للإنسان، لذلك تتزايد العقبات فى طريق التوجهات الأخلاقية بتزايد طغيان تلك الغرائز.

وتواكب تجربة مبارك الديمقراطية الفكر الإنسانى الناضج الذى يدرك أن الممارسة الديمقراطية هى من أنبل التوجهات الأخلاقية، والقيم الاجتماعية، والمفاهيم السياسية، والآليات الاقتصادية، والمناهج الثقافية التى اهتدى إليها العقل البشرى، وأنه لا بديل لها، إذا أراد الإنسان المتحضر تجنب الفوضى، والعنف، والإرهاب، والقسوة، والاضطراب، والخوف، وعدم الاستقرار. بل إن الصعوبات التى تعتور طريقها تمثل تحديا للتقدم الحضارى والتطور الفكرى لإنسان القرن العشرين الذى أوشك على الرحيل. أما بالنسبة للإنسان المصرى فيشعر مبارك بالتفاؤل لقدرته على قبول التحدى ومواكبة تجربته الديمقراطية لكل ما تتطلبه من التزامات أخلاقية ومسئوليات تجاه بلده وأمته العربية وعالمه المعاصر. وليس هذا بجديد على الإنسان المصرى الذى منح البشرية الحضارة والفكر والعقيدة والعلم والفلسفة والفن. يقول مبارك فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨:

«إن العمل الوطنى لا يترسخ ويزدهر إلا إذا كان قائما على قاعدة صلبة من القيم والأخلاق الرفيعة التى تدفع الإنسان إلى الإخلاص فى عمله،

والحفاظ على حق المجتمع عليه، والحرص على المال العام، والتمسك بطهارة اليد والقلب، وتعميق الترابط والتكامل داخل المجتمع. وتلك كلها أخلاقيات يستمدها المرء من القيم الروحية والتعاليم الإلهية، ومن ثم فإن واجبنا ونحن نقود تلك المراحل الدقيقة من العمل الوطنى أن نعمل على تعميم المفاهيم الدينية السليمة».

وقد ثبت تاريخيا أن الضغوط التى يمارسها الحكم الديكتاتورى على المواطنين، تجعلهم يلوذون بالأساليب غير الأخلاقية، والطرق الملتوية حتى يمكنهم ممارسة حياتهم كما يحبون، بقدر ما تتيحه لهم الثغرات التى تعتور النظام الشمولى. بل أصبحت الحياة فى الظل أو فى الظلام جزءاً عضوياً فى معظم الأنظمة الديكتاتورية، فالجميع يخافون بعضهم بعضا، ولا يأمن أحد ليومه أو لغده، لذلك فهو يقتنص ما تصل إليه يدا ه بصرف النظر عما إذا كان هذا من حقه أم من حق الآخرين. فالحقد هو النتيجة الطبيعية للديكتاتورية، فى حين تولد الديمقراطية الصحيحة كل أحاسيس الحب عند الناس. ولحسن الحظ فإن هذا الحب موجود فى تراثنا المصرى بصفة عامة ولم يضمحل إلا فى العصور التى سادت فيها الديكتاتورية التى كانت تفسد نوعية العلاقات الإنسانية والاجتماعية التى يمارسها الناس فى حياتهم اليومية. والحب يحتاج إلى تدريب دائم للنفس حتى تتحول التوجهات الأخلاقية من إخلاص، وتضحية، وإيثار، وموضوعية، وتسامح، وغفران... الخ إلى ممارسة يومية على كل المستويات. عندئذ يمكننا أن نتأكد أننا بدأنا جنى ثمار تجربة مبارك الديمقراطية التى تسعى لإتاحة المناخ الصحى لبناء الإنسان المصرى المعاصر. يقول مبارك فى ١ مايو ١٩٩٢:

«أمامنا مرحلة جديدة تتطلب روحا جديدة تستلزم الإتقان وحسن الأداء، وتنبذ الأنانية، وتستأصل تغليب المصالح الذاتية، تذكى الطهارة ونظافة اليد، وتعلى قيمة العمل والخبرة. وتلك مسئولية كل مواطن إزاء نفسه لأن صلاح المجموع الوطنى إنما يكون بصلاح أفراده.

«أمامنا مهمة تغيير علاقات المجتمع على نحو يعزز تكاتفه من أجل إنجاز أهداف النهضة لأن الوطن القوى القادر يتحقق بجهد المجموع الوطنى، وبتوازن المصالح بين فئاته المختلفة فى إطار يعزز الوفاق الوطنى، ويزيد من روابط المصلحة المشتركة بين فئات الشعب المختلفة».

ويوضح المفكر الفرنسى دى لابويسيه فى كتابه «العبودية المختارة» الذى صدر فى القرن السادس عشر، العلاقة بين الديكتاتورية والفساد فيقول إن الديكتاتور لا يلقى الحب أبداً ولا هو يعرف الحب، ولا مكان للصداقة فى قلبه حيث الخيانة والقسوة والجور بدلا منها. والأغرب أن الناس لا تتعظ، ولا تقول ما قاله الثعلب للأسد الذى اصطنع المرض: «كدت أزورك طواعية فى عرينك، لولا أننى أرى وحوشا كثيرة تتجه آثار أقدامها إليك ولا أرى أثراً يعود». ومع ذلك فالرغبة فى الحرية لا يمكن أن تضيع ضياعا تاما، وإن كانت تستتر وراء النسيان والتجاهل الذى يغذيه الطغاة.

وعلى هذا فإن طريق الديمقراطية هو الطريق الوحيد المؤدى إلى التقدم الأخلاقى والازدهار المادى اللذين لا ينفصلان عن بعضهما البعض. والتوجهات الأخلاقية الديمقراطية لا تفرض من الخارج بقدر ما تتولد من الداخل. صحيح أنه من الضرورى الاستفادة من تجارب الآخرين كى نعيش على مستوى العصر، لكن هذا لا يكفى، فلابد من استيعاب هذه التجارب، وسبر غورها، وإدراك كنهها، واستخراج المنهج الذى أدى إليها. فالأخلاقيات الديمقراطية ترفض أن تأخذ الأمور بظواهرها، وتحتم ربط القول بالفعل، والذات بالموضوع، والتنظير بالتطبيق. كما ترفض هذه الأخلاقيات كل أنواع العبودية الفكرية، المختارة أو المفروضة على السواء، وكل ما تحمله من عقد ومركبات نقص يمكن أن تمهد الطريق لعودة الديكتاتورية من جديد.

وقد يظن بعض من يعتنقون الفكر السياسى التقليدى أنه لا توجد ثمة علاقة واضحة بين الأخلاق والسياسة التى تعتمد بطبيعتها على المناورات والحيل والألاعيب والخداع واللف والدوران وغير ذلك من تلك الأساليب

والوسائل التى تفنن فيها السياسيون على مر التاريخ. فقد كان مبدؤهم أن الغاية تبرر الوسيلة، وأنه لا توجد معايير محددة من القيم والمثل تجبر السياسى على الالتزام بها. فهو يملك مطلق الحرية فى استخدام الأدوات التى يجدها مناسبة لتنفيذ أهدافه وقهر خصومه بصرف النظر عن نوعية هذه الأدوات.

لكن دروس التاريخ أثبتت أن هذا النوع من السياسة يمكن أن يفرض نفسه وأن ينجح لكن نجاحه يظل رهنا بمرحلة عابرة، لأنه لا يملك المنهج الإنسانى والحضارى والأخلاقى الراسخ الذى يمكن أن يعتمد عليه رجال السياسة فى المستقبل. فالفكر السياسى فى جوهره فكرى منطقى، إنسانى، أخلاقى قبل أن يكون مجرد مناورة مؤقتة. هنا يبرز الفرق بين الزعيم المفكر الديمقراطى الذى يملك نظرة شاملة إلى عصره وإلى موقع بلده على خريطة الحضارة، وبين السياسى المحترف التقليدى الذى تستغرقه المشكلة الراهنة تماما بحيث يظن أن هدفه الوحيد هو حل تلك المعضلة بأية وسيلة تصل إليها يداه. وهكذا تعجز الأخلاق السياسية عن النظر بعيدا عن مواطىء أقدامها فى حين تستطيع السياسة الأخلاقية أن تستشرف آفاق المستقبل على المدى الطويل. ومن الواضح أن الفرق بينهما هو الفرق بين الديكتاتورية التى لا تعرف سوى الألاعيب والمؤامرات التى تحاك فى الظلام والطعن فى الظهر والاستهانة بحياة الإنسان وكرامته ومصيره، وبين الديمقراطية التى تفكر وتتكلم على رؤوس الأشهاد وتتحرك فى النور وتعمل دائما من أجل الرقى بالإنسان والحفاظ على كرامته وأمنه وسعادته.

إن السياسة الأخلاقية هى التى تنأى عن المطامع الشخصية والمصالح الأنانية التى تضع التطلعات السياسية فى خدمة التوجهات الشخصية، أما الأخلاق السياسية فهى التى تناور وتلف وتدور وتتآمر اعتمادا على أن الغاية تبرر الوسيلة، وغالبا ما ينتهى بها الأمر إلى وضع المصالح القومية العليا والتوجهات الأخلاقية الديمقراطية فى خدمة الأهداف الضيقة العابرة التى ترتبط بالأشخاص أو التجمعات التى لا تمثل المجتمع بصفة عامة. ففى كل نظام أخلاق ثنائية أساسية تتلخص فى مصدرين مختلفين للأخلاق: الأول

منهما يرجع إلى سلطان الجماعة، وهذا ما يسميه برتراند راسل المصدر السياسى للأخلاق. أما المصدر الثانى فأساسه العقائد الروحية والقيم الدينية والتوجهات الأخلاقية التى يقتنع بها الفرد بصفة شخصية دون أى ضغط خارجي مفروض عليه.

وإذا كان المصدر السياسى للأخلاق يحافظ على بقاء الجماعة واستمرارها، فإن المصدر الشخصى هو الذى يمنح المعنى والدلالة لمثل هذا البقاء. والحياة الاجتماعية السليمة هى حصيلة التفاعل بين هذين النوعين من الأخلاق. فالقيام بالواجبات تجاه الآخرين أمر تفرضه الأخلاق المدنية، لكن السمو الأخلاقى للإنسان لا يقتصر على مجرد أداء الواجبات، إذ إنه ينبغى ألا تستمد الأخلاق السامية دائما من مجرد القيام بالواجب كفرض بل كمتعة تنشد فى حد ذاتها. وهذا المجتمع الديمقراطى الإنسانى الأخلاقى يبرز فى خطاب مبارك فى ١ مايو ١٩٩٢ على النحو التالى:

«مجتمع متجانس متوافق متكامل، غير متناقض ولا متصارع ولا متصادم، يسوده ائتلاف عضوى، إذا اشتكى منه جزء تداعى له سائر المجتمع بالسهر والحمى إشفاقا له وحدبا عليه. مجتمع يؤمن الفرد فيه بأنه لا تقدم للفرد بدون تقدم الجماعة، والعكس صحيح فلا تقدم للجماعة دون تقدم مكوناتها من الأفراد. مجتمع يتماسك أفراده برباط وثيق قوى متين من قيم النهضة ومبادىء السمو الأخلاقى والمصلحة المشتركة الواحدة. مجتمع يتضامن أعضاؤه، غنيهم وفقيرهم، قويهم وضعيفهم. مجتمع لا يعرف التنابذ الطبقى أو التمايز الفئوى، مجتمع الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. وهذا هو مجتمع النهضة، مجتمع التوازن والحركة والفعل المؤثر لا مجتمع المتفرجين. المجتمع القادر على التنافس عالميا فى مجالات العمل والإنتاج والاكتفاء الذاتى والأسواق الدولية، أسواق السلع والخدمات والتكنولوجيا والعلوم، المجتمع القادر على تقديم المثال للأمم من حوله فى كيفية التكافل والتماسك والتضامن والعدالة».

ولقد أصبحت التوجهات الأخلاقية ضرورة ملحة للحياة السياسية المعاصرة حتى لا تنحرف الممارسة الديمقراطية عن مسارها الإنسانى البناء، وذلك لأن مشاعر الإنسان فى العصر الحديث أصبحت مسدودة النوافذ على قيم المحبة والتعاون والوفاء نتيجة للصراع اللاهث وراء المكاسب المادية التى أشعلت الأحقاد وقسمت الناس إلى أهل وأعداء. وهذا التطاحن البدائى المقنع بأقنعة الحضارة الحديثة لا يمكن أن يساعد المجتمع البشرى على أن ينعم بمستقبل مستقر مطمئن، بل ربما يكون مصير هذا المجتمع كمصير الديناصور الذى سيطر على الأرضِ فى عصور ما قبل التاريخ. تماما مثلما تسيطر الجيوش الحديثة والأسلحة الفتاكة على عالم اليوم. ولما كان الديناصور مجرد طاقة جبارة، لكنها عمياء طائشة فقد قضى على نفسه بنفسه. وهذا ينطبق بدوره على تضخم الإنجازات العلمية للإنسان دون أن تتناسب مع ارتقاء إرادته لصنع الخير، وسمو عاطفته تجاه الإنسانية جمعاء، مما قد يقضى على البشرية كلها كما فعل الديناصور بنفسه منذ ملايين السنين.

وفى كتاب برتراند راسل «المجتمع الإنسانى فى الأخلاق والسياسة» نجد توجها أخلاقيا يكاد يتطابق مع التوجه الأخلاقى لتجربة مبارك الديمقراطية، إذ يوضح راسل أنه آن الأوان لكى تعهد الشعوب بمقاليد أمورها إلى رجال يحملون لها كل تعاطف، وكل معرفة، وكل فكر، ولا يألون جهداً لتنميتها وإسعادها. فقد أدركت الشعوب فظاعة أولئك الساسة المستبدين الذين ليس لديهم ما يوحون به إلى شعوبهم إلا الكراهية والحقد والفرقة والتشتت والقسوة الزائدة. ولاهم لهم سوى العمل على إذلال شعوبهم دون أن يفطنوا بوعى موضوعى خال من النرجسية إلى طبيعة الأعمال التى يقومون بها. فمن الواضح أن هؤلاء الساسة لم يفكروا لحظة واحدة فى أنهم أصبحوا زعماء تاريخيين لأنهم رُفعوا على أكتاف شعوبهم، ولذلك لابد لهم من المساهمة فى تدعيم هذا التكاتف وتحقيق إمكانات الشعوب التى رفعتهم إلى قمة الصدارة، بدلا من العمل على قمعها.

وتبدو تجربة مبارك الديمقراطية فريدة فى نوعها لأن الكثيرين من قادة الدول النامية يرون أن الشعارات الديمقراطية والتوجهات الأخلاقية مطية جذابة ومريحة لأطماعهم السياسية الدفينة، وإذا وقفت هذه القيم عقبة فى سبيل تحقيق هذه الأطماع فلتذهب القيم إلى الجحيم. وهم لا يدركون أنهم بهذا يبعثون بشعوبهم إلى الجحيم الذى كان دائما النتيجة الطبيعية لأى حكم ديكتاتورى. ولعل ما يدور الآن فى بعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أكبر دليل مادى على الجرائم الجماعية التى ترتكب تحت شعارات الممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية. ومع ذلك فلا ينبغى أن نفقد إيماننا أن فى مختلف بقاع العالم عقولا مفكرة تستطيع أن ترقى بنفسها فوق هذه التوجهات غير الأخلاقية التى يدعى أصحابها غير ذلك. ولابد لأصدقاء الإنسان من أن يوجدوا هذه العقول على اختلاف أوطانها حتى تتحول إلى قوة فعالة من أجل إرساء تقاليد السياسة الديمقراطية الأخلاقية التى وجدت من أجل صالح الإنسان وسعادته.

وقد أثبتت تجربة مبارك الديمقراطية أن مستقبل الإنسان المصرى ومصيره قد أصبحا اليوم فى يد هذا الإنسان الذى يتحتم عليه أن يعمق إحساسه بضرورة العمل على تهيئة هذا المستقبل، والارتفاع بهذا المصير إلى المستوى اللائق بكيان الإنسان. ومثل هذه الغاية الإنسانية السامية لن تتحقق إلا إذا تضاعف فى العالم يوما بعد يوم عدد المؤمنين بالقيم الأخلاقية الديمقراطية من حرية وعدالة ومصداقية وشجاعة وحب ووفاء ومودة وترابط وسماحة وغير ذلك من الصفات والخصائص التى يجدها مبارك متوفرة فى الشعب المصرى عبر تاريخه الحضارى والروحى العريق. يقول فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠:

«نحن شعب مؤمن برسالات الأديان، وقد نشأت أجيالنا المتعاقبة فى مختلف مراحل نموها على الالتزام بالقيم الرئيسية، وأداء الفرائض الواجبة، كما أننا عشنا ونعيش بإيمان لا يتزعزع بأن الدين رحمة وتراحم ومودة وترابط ويسر وسماحة، ولن تفتر دعوتنا إلى الالتزام بفضائل الدين والتنشئة

الصالحة فى البيت ودور العلم بتعاليم الله سبحانه وتعالى، وما تبثه هذه التعاليم من نقاء روحى هو خير زاد فى رحلة الحياة لأبنائنا.

وهذه التوجهات الروحية والأخلاقية خير سياج لحماية الديمقراطية التى هى فى حاجة مستمرة إلى من يدافع عنها. فعلى الرغم من وجود بشر على مر العصور، أدركوا قيمة الديمقراطية فإنهم لم ينجحوا تماما فى تغيير نمط السلوك الإنسانى والارتقاء به إلى المستويات المنشودة. من هنا كان تطبيق الأخلاق الديمقراطية على السياسة أمراً شاقاً محفوفاً بصعوبات شتى، سواء أكانت متوقعة أم غير ذلك، خاصة فى البلاد التى لم يسبق لها ممارسة الديمقراطية عبر أجيال عديدة، ولم تترسخ تقاليدها العملية واليومية فى فكرها ووجدانها على كل المستويات. ومن هنا أيضا كان إصرار مبارك على التوعية المتجددة والتنوير المتواصل والترسيخ المستمر لهذه الحقيقة الحضارية الملحة، ليس فقط من خلال خطبه وتصريحاته وحواراته ولقاءاته، بل أيضا من خلال القدوة العملية التى يضرب أمثلتها فى كل خطوة جديدة يقوم بها، ذلك أن التنظير والتطبيق عنده هما وجهان لعملة واحدة هى تجربته الديمقراطية.

ولعل إصرار مبارك هذا يرجع أيضا إلى إدراكه أننا وصلنا فى التاريخ الإنسانى إلى عصر قلق، متوتر، متقلب، مضطرب، أصبح فيه استمرار الوجود الإنسانى نفسه رهنا بالمدى الذى يلتزم فيه الإنسان المعاصر بالمعايير الأخلاقية والقيم الإنسانية وفى مقدمتها الديمقراطية. فإذا أصر على الانقياد وراء الغرائز البدائية والشطحات الطاغية فإن مهاراته التى تتزايد بتقدم العلم ستنقلب وبالا عليه يفضى به إلى نفس خاتمة الديناصور فى عصور ما قبل التاريخ، إذ كلما ارتقى الإنسان فى السلم الحضارى، تضاعفت أهدافه وزادت حياته تعقيدا، ومن هنا كان البحث عن مناهج للأخلاق الديمقراطية فى المجتمع المتحضر أشد صعوبة منه فى المجتمع البدائى ذى العلاقات الاجتماعية البسيطة والمباشرة.

ولكى نحدد منهجنا فى تكوين وتشكيل منظومة أخلاقية للممارسة الديمقراطية فى مجتمعنا المعاصر، يجب أن نركز الضوء على ما نسميه

فى مستوى يحقق الخير والسعادة للمجتمع كله، حتى لو أدى هذا إلى إهدار بعض رغبات الفرد أو متعه الشخصية. هذه هى الأخلاقيات الديمقراطية التى تدفع عالما يجرى أبحاثه من أجل اكتشاف سر مرض خطير، فينفق من الوقت والجهد والتفكير ما يعد فوق احتمال البشر، ومهملا فى الوقت نفسه حقه الطبيعى فى الراحة والمتعة، بل معرضا حياته للخطر فى بعض الأحيان. هنا تبرز الضرورة الأخلاقية الملحة التى تؤدى إلى إنكار الذات من أجل صالح الجماعة. ولا شك أن مثل هذا العالم يجد متعة كبيرة فى مجال أبحاثه المضنية حتى إذا لم تعد على شخصه بفائدة ذاتية. وهو ما يؤكد الارتباط العضوى بين الكيان الذاتى للفرد والبنيان الموضوعى للمجتمع، أو بين الحق والواجب. وهو ما أكده مبارك فى خطابه فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ حين قال:

«الحفاظ على التوازن الدقيق بين الحق والواجب هو ركيزة أساسية من ركائز التقدم، كما أنه يمثل القاعدة الصلبة للعدالة الاجتماعية، وهو يقتضى أن يحاسب كل منا نفسه، قبل أن ينطلق فى توجيه اللوم إلى غيره وإلقاء المسئولية عليه، لذلك فإنه يستلزم أن يدرك المواطن أيا كان موقعه أن قدرة الوطن على العطاء تتحدد أولاً وآخراً بمجموع ما يحصل عليه الوطن من عطاء أبنائه».

ويقول برتراند راسل إن التوجهات الأخلاقية فى جوهرها تبدأ فردية ثم تتطور فتصبح جماعية، ولذلك لابد من تركيز الأضواء على الدور الحيوى الذى يلعبه الأفراد الذين يقومون بضرب المثل الأعلى والقدوة القيادية فى أداء الواجب، واحترام القيم أمام مواطنيهم. فعنصر الفرد فى الأخلاقيات الديمقراطية عنصر أساسى لا يمكن الاستهانة به على الإطلاق. فالفرد عندما يؤدى واجبه نحو الجماعة مضحيا فى سبيل أدائه براحته ومتعته ومصالحه المباشرة لابد أن يكون مقتنعا تمام الاقتناع بصواب سلوكه، وأخلاقية الوسائل التى يتبعها، وسلامة الغايات التى يهدف إليها. وكلما تأكد هذا الاقتناع الداخلى عند الفرد تكاملت الحياة الأخلاقية على مستوى المجتمع بصفة عامة، والتحم الصالح العام للأمة بالمصلحة الخاصة للمواطن، وأصبح ممكنا ما

يطالب به مبارك فى خطابه فى ١٥ يناير ١٩٩٢ وهو «تحقيق فائض فى الواجبات على الحقوق لمواجهة متطلبات التنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية».

فإذا كانت الواجبات نابعة من الصالح العام، والحقوق مترتبة على المصلحة الشخصية، فإن الصالح العام يعنى أن الأفعال التى تحفز إليه هى التى ترضى الجماعة وتثنى عليها، أى أنه يتحقق فقط فى حالة رضا الجماعة عنه. أى أنه من مصلحة كل شخص أن يفعل كل شخص ما يرضى كل شخص بنفس الطريقة، وبالتالى لا يوجد حق بدون واجب ولا واجب بدون حق، وإن كانت النسبة بين هذا وذاك تختلف تبعا للظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة. فعندما تكون متطلبات التنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية ملحة وفى حاجة إلى حشد كل الطاقات الممكنة فلابد أن تزيد الواجبات فى هذه الحالة عن الحقوق، لكن عندما تصل التنمية إلى درجة الوفرة التى تغدق على الجميع فيمكن عندئذ أن تتعادل الحقوق مع الواجبات أو تزيد عنها. وهى المرحلة أو الاستراتيجية التى تضعها تجربة مبارك الديمقراطية نصب عينيها. فهى تسعى إلى إشباع الرغبة الكلية للجماعة سواء من خلال القانون أو عن طريق التقاليد، وذلك بإعادة صياغة الكيان الاجتماعى وتغيير الروح المتحكمة فيه بحيث يصل المجتمع إلى الفعل الجماعى الذى ترضى عنه جميع الأطراف المعنية، أى أنه يمكن تحقيق الإشباع الكلى للرغبة الاجتماعية حين تكون الرغبات ممكنة معا. أما إذا كانت متنافرة ومتصارعة فإنه يصعب ايجاد ما يمكن تسميته بالصالح العام.

والزعيم الديمقراطى البارع هو من يدمج هذه الرغبات المتنافرة فى هيكل سياسى واجتماعى واقتصادى وثقافى بحيث يصل التصادم والاحتكاك إلى أقل الدرجات الممكنة، وبذلك تسنح الفرصة لتحقيق توجهاته الأخلاقية التى لا تحتمل وجود الصراعات والمناورات والألاعيب والمؤامرات التى عرفتها دنيا السياسة خاصة فى الأنظمة الشمولية. ولذلك يبذل مبارك أقصى ما فى وسعه لتحويل الرغبات المتصارعة إلى رغبات ممكنة تسهل عملية الوصول إلى الصالح العام. لذلك فالحب مأثور على الكره، والتعاون مفضل

على التصارع، والسلم مرغوب عن الحرب.... الخ. وهذا بدوره يحدد نوعية الرغبات من حيث هي خير أو شر، صواب أو خطأ. فالرغبات الصائبة هي القادرة على أن تتحقق معا مع أكبر قدر ممكن من الرغبات الأخرى. أما الرغبات الباطلة فهي التي تحقق إشباعها وحدها على حساب الرغبات الأخرى. وإذا استمرت الرغبات الباطلة في التضخم على هذا المنوال، فإن ذلك يشكل البذور الأولى للطغيان في مرحلة تالية، سواء أكان هذا الطغيان ممثلا في الحاكم أو الحزب أو الطبقة.... الخ.

وتسعى تجربة مبارك الديمقراطية إلى التوفيق بين رغبات الفرد وظروف المجتمع بقدر الإمكان، حتى لا يتعلل الأفراد مثلا بالفقر وانخفاض مستوى المعيشة كحجة لإهدار القيم الأخلاقية الضرورية لبناء المجتمع وتقدمه. فالواجب الاجتماعي لابد أن ينهض على حق اقتصادي. وكما أن الغاية لا تبرر الوسيلة، فإن الوسيلة أيضا لا تبرر الغاية. بل يجب أن يكون هناك توافق بين الوسائل والغايات حتى نتجنب كل المظاهر المحتملة للانحراف. وهذا لا يتأتى إلا في المناخ الديمقراطي الصحي الذي ينأى عن كل مظاهر الكبت والبطش والظلم والحقد، ويبلور كل أحاسيس الحب والاحترام المتبادل بين الناس. ومتى جاء الحب وتربع على عرش القلوب، فسوف يجلب معه كل التوجهات الأخلاقية والمثل العليا التي راودت خيال البشرية منذ أقدم العصور. يقول مبارك في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨:

«إن العمل الوطني لا يترسخ ولا يزدهر إلا اذا كان قائما على قاعدة صلبة من القيم والأخلاق الرفيعة التي تدفع الإنسان إلى الإخلاص في عمله، والحفاظ على حق المجتمع عليه، والحرص على المال العام، والتمسك بطهارة اليد والقلب، وتعميق الترابط والتكامل داخل المجتمع. وتلك كلها أخلاقيات يستمدها المرء من القيم الروحية والتعاليم الإلهية، ومن ثم فإن من واجبنا ونحن نقود تلك المراحل الدقيقة من العمل الوطني أن نعمل على تعميم المفاهيم الدينية السليمة في نفوس النشء لعلها تؤسس جيلا تعصمه من الزلل،

وتغرس فيه روح الوفاء والانتماء، وتعلمه السماحة ونبذ التعصب واحترام حقوق الآخرين، والشعور بالتضامن، والحرص على أداء الأمانة.

إن طريق السياسة الأخلاقية وعر وشاق وشائك، لكنه يؤدى فى النهاية إلى قطف أروع الثمار الحضارية، أما طريق الأخلاق السياسية فيهدف إلى الحصول على المغانم السريعة المؤقتة التى قد تبهر الناس نتيجة لألاعيبها ومناوراتها وحيلها، لكنها سرعان ما تتلاشى عندما يكتشف الناس أن الفائدة التى عادت إليهم كانت رهنا بحدود الفترة الزمنية التى حصلوا فيها عليها. فمناورات السياسة سرعان ما تترك مكانها للمناورات الأكثر منها حبكة وحنكة وهكذا. ولقد اختارت تجربة مبارك الديمقراطية الطريق الأول، طريق السياسة الأخلاقية التى تحتاج إلى صبر وتؤدة وحكمة ونظرة شاملة وثاقبة. لذلك يجب ألا يتطرق الملل أو الضيق إلى نفوسنا، فالثمار التى سنحصل عليها فى النهاية ثمار أصيلة وثابتة ومستقرة ومتجددة.

وإذا كان الحق يأتى فى مقدمة التوجهات الأخلاقية للديمقراطية، فإنه ليس مجرد قيمة إنسانية يستخدمها كل فرد على هواه. فالقوة كما تتمثل فى السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية هى التى تجعل من التوجهات الأخلاقية بصفة عامة والحق بصفة خاصة سياجا منيعا لحماية الإنسان والمجتمع من كل ما يتهددهما. كذلك فإن القوة المادية لكى ترتفع إلى مستوى الأهداف الإنسانية السامية لابد أن تتسلح بالحق، وأن توظف داخل إطار أخلاقى لا تخرج عنه، وخاصة أن القوة غير الأخلاقية من طبيعتها أن تدمر كل شىء فى طريقها، فإذا لم تجد ما تدمره فإنها تدمر صاحبها فى نهاية الأمر.

والدليل على العلاقة العضوية بين الحق والقوة أن القوة حينما تنبثق عن السلطة التشريعية فى الدولة، تتحول إلى مصدر من مصادر الحق الإنسانى. لكن هذه الدولة لا تشرع القوانين من حيث إنها مصدر السلطة والقوة، بل لأنها قد حصلت على ما يكفيها من الرضا الاجتماعى عن ذلك التشريع. فبعد

أن يتم انتخاب الحكومة بواسطة الشعب فإن الديمقراطية تعنى أن يحترم الشعب حكم الشعب، ومحاولة التخلص من حكومة منتخبة باستخدام وسائل العنف أو محاولة الحكومة التخلص من معارضيها بالعنف، تعد عملا مناقضا للديمقراطية. إن من حتميات الأخلاقيات الديمقراطية قبول الهزيمة إلى أن يحين الوقت لتحويل الهزيمة إلى نصر بوسائل شرعية ودستورية. وإذا لم يكن فى الإمكان فصل الوسائل عن الغايات فإنه بالتالى يتعذر فصل القوة عن القانون، فهما الجناحان اللذان تطير بهما أية أمة إلى آفاق العصر، وبهما تتحول التوجهات الأخلاقية والأساليب الديمقراطية إلى سلوك يومى ملموس للمواطنين.

وهذه التوجهات الأخلاقية والأساليب الديمقراطية تمثل ضرورة ملحة ولازمة لتقدم أية أمة. وهى ضرورة تنهض على وجود عنصرين متميزين فى الكائن البشرى: عنصر الفردية وعنصر الجماعية. والتوجهات التى لا تعبأ بالعنصرين فى آن واحد لا يمكن أن تصل إلى نظرة شاملة للآليات التى تحكم حركة المجتمع. وحاجة الإنسان إلى الأخلاق لا تنشأ فقط عن افتقاره إلى نزعة غريزية إلى التجمع، أو من فشله فى أن يعيش وحيدا بصفة مطلقة، بل تنشأ أيضا من اختلاف جذرى بين الإنسان من ناحية وسائر أنواع الحيوان من ناحية أخرى. أى أن الأخلاق من أهم الخصائص التى تدل على إنسانية المجتمع، وبالتالى لابد أن يرتبط السلوك المادى للإنسان بضرورة أخلاقية تميز بين ما هو صواب وما هو خطأ، بين ما هو نافع له وللآخرين وما هو ضار، لأن النفع لا يتجزأ وكذلك الضرر أيضا. وحتى يصبح هذا ممكنا فإن الأخلاقيات الديمقراطية تضع فى اعتبارها الحاجات الأساسية للطبيعة البشرية، وأى باحث فى الأخلاق لا يفهم أو يدرك هذه الحاجات، لا يمكن أن يقنع الآخرين بحاجتهم الملحة إلى الأخلاق التى يحتاج تحقيقها إلى حد أدنى من اشباع هذه الحاجات. وهذا يحتم على المنظرين للديمقراطية أن يتبعوا المنهج العلمى، حتى تكون موضوعية وشاملة ومنصفة وعملية من حيث إمكانية تطبيقها فى الحدود البشرية للمجتمع والبواعث الهامة التى تحكم سلوك

الأفراد كالغذاء والكساء والمأوى وغيرها من الاحتياجات الضرورية للإنسان، وإلا فإن التوجهات الأخلاقية يمكن أن تتحول إلى عبارات إنشائية بليغة غير قابلة للتنفيذ. وهذا ما يفسر لنا الأولوية التى يمنحها مبارك للآليات الاقتصادية التى يعدها الأساس الفعلى لكل نشاط بشرى.

ومع ذلك فليس هناك عذر أو حجة من أى نوع لمن يحاول أن يسير على طريق الفساد والإفساد لتحقيق مصالحه الشخصية. والديمقراطية كفيلة بكشف أى نوع من الفساد وتعريته ومحاسبته. ففى أول اجتماع لمبارك مع الأمانة العامة للحزب الوطنى بعد اعادة انتخابه رئيسا للجمهورية للمرة الثالثة أكد هذا التوجه الأخلاقى عندما قال:

«لا صداقة ولا قرابة فى الحكم وأنه لا تستر على فساد ولا حماية لفاسد أو منحرف. مبدئى رفض الوساطة على أى مستوى، وأرفض أن يستغل اسمى أو يدعى شخص القرابة لى أو الصداقة، وأن ميزة الحرية والديمقراطية أنها تكشف الفساد».

إن الديمقراطية فى جوهرها نظام اجتماعى أخلاقى قوامه المساواة والعدل والخير والحرية، أى أنها تستمد مقوماتها الأيديولوجية من الأخلاق والمثل والمبادىء الإنسانية. وتكمن قيمتها فى جانبها الأخلاقى والعمل فى آن واحد. فهى تستند إلى أسس أخلاقية قوامها التحرر من الخوف مع الضبط والربط، بحيث تتحول الحكومة إلى مجرد أداة لتنظيمها وتنشيطها وتشجيعها. أما الجانب العملى للديمقراطية فيكمن فى الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يتنافى بطبيعته مع أى مظهر من مظاهر التسيب أو الفساد الذى يترتب عليه النكسات أو الهزائم أو الصدمات أو الانهيارات. وبرغم الهجوم الشديد الذى واجهته الديمقراطية على أيدى دعاة الديكتاتورية والشمولية بحجة أن الديمقراطية لا تعنى سوى التسيب والفوضى والفساد، فقد أثبت التاريخ أن النكسات والهزائم والصدمات والانهيارات ومظاهر العنف والفساد لا تقع إلا فى البلاد التى تخنق الديمقراطية داخل حدودها. لذلك

فالدول الديكتاتورية والشمولية لا تتمتع بعنصرى الاستقرار والاستمرار برغم أهميتهما المطلقة فى التطور الحضارى، لأنه بزوال شخصية الديكتاتور ينهار النظام أو يتصدع على أحسن الفروض. ومن هنا تبدأ القلاقل والاضطرابات التى تثبت أن الديكتاتورية نظام ظاهره الضبط والربط وجوهره الفوضى والفساد.

وإذا كان الديكتاتور يعتمد فى حكمه على أسلحة الإرهاب والعنف والرعب والإذلال، فإن المجتمع تحت وطأته يتحول إلى تربة خصبة ومرتع لكل مظاهر النفاق والكذب والخداع والتسلق والزيف والانتهازية، لأنه تحت وطأة الطغيان يتخذ معظم الناس مواقف سياسية أو فكرية لا يؤمنون بها، فى سبيل تحقيق أو حماية مصالح أنانية شخصية. أى أن الديكتاتورية تجبر المواطن على تغيير مواقفه السياسية وتوجهاته الأخلاقية حسب تغير الظروف. فالطاغية نفسه يقول اليوم ما ينقضه غداً لأنه يعرب عن آرائه من خلال مواقف سياسية يومية تبعا لرغباته وأهوائه وشطحاته ونزواته المتقلبة، وليس من خلال عقيدة سياسية وفكرية متكاملة، لأنه يرى فى نفسه وشخصه المبدأ والعقيدة والصنم.

والمواطن الذى يعانى من هذا المناخ الخانق والفاسد، ليس عنده ما يقدمه للمجتمع سوى معاملات النفاق والكذب والادعاء والزيف والانتهازية وتسلق السلم الاجتماعى بصرف النظر عن نوعية الوسيلة. وهو سلوك غير قاصر على طبقة اجتماعية أو فئة مهنية معينة أو أى قطاع محدد من المجتمع، بل يجمع عينات متعددة ومتنوعة من كل الطبقات وجميع المهن. والطاغية هو محور التفكير والسلوك الذى يدور حوله كل الانتهازيين والمنافقين والمتسلقين. فكل منهم يتفنن فى تسخير قدراته وطاقاته فى سبيل تغذية كل منابع جنون العظمة داخل الطاغية، ذلك لأن أفراد البطانة المحيطة بالطاغية يستمدون سطوتهم ومغانمهم من قربهم منه.

فرجل الأعمال الكبير يضع مؤسساته وشركاته فى خدمة الطاغية من أجل التقرب منه والحصول على المزيد من الامتيازات، والكاتب الصحفى أو

رجل الإعلام يتفنن فى تسخير قلمه أو حديثه فى الغزل المكشوف أو غير المكشوف فى عبقرية الزعيم وتفرده وإعجازه وإلهامه. ويضيف كل يوم بريقا جديدا إلى صورته، ويواصل نفخه وحقنه غير عابيء باليوم الذى سينفجر فيه. وواضع البرامج التعليمية للمدارس والمعاهد يقحم آراء الزعيم وفلسفاته فى كل المواد حتى لو كانت فى الكيمياء أو الفيزياء أو البيولوجيا. بل هناك من يقومون بتأليف كتب يضعون عليها اسم الزعيم بصفته مؤلفها الأوحد.

كل هؤلاء وغيرهم على أتم استعداد لتغيير اتجاهاتهم ومواقفهم من النقيض إلى النقيض الآخر لو استطاع ديكتاتور آخر أن يستولى على الحكم كنوع من الانقلاب على الديكتاتور السابق. وكما أن مواقف الانتهازى والمنافق والمتسلق من الأوضاع السياسية والتيارات الفكرية شيء مؤقت قابل للتغيير، كذلك تجمع الانتهازيين والمنافقين والمتسلقين فى هيئة أو حزب أو تكتل شيء مؤقت يزول بزوال الظروف التى اقتضته، ثم يعود بنفس الشكل أو بشكل آخر أو بأشكال أخرى إذا ما طرأت ظروف جديدة وهكذا. والانتهازى الذى يغير موقفه من الأوضاع السياسية والتيارات العقائدية حسب تغير مصلحته الشخصية، مستعد لتغيير موقفه من الآخرين طبقا لمصالحه الجديدة، حتى لو كان هؤلاء الآخرون من رفاقه السابقين. هذا هو القانون الذى يحكم علاقات الانتهازيين والمنافقين والمتسلقين وهم يحومون كالذباب حول قطرات الشهد المتساقطة من مائدة الطاغية. ذلك أن أهم صفات الانتهازية والنفاق تتمثل فى التغيير والتلون المستمر، والانتهازى لا يحقق ذاته إلا إذا عرف من أين تؤكل الكتف؟!

ويكاد الفساد يكون صفة ملازمة للديكتاتورية، لأن الديكتاتور يحب كل الانتهازيين والمنافقين والمتسلقين والمتلونين لأنهم فى نظره الأتباع الأوفياء المخلصون السائرون على دربه، والمسبحون بحمده. خاصة وأن الانتهازية لم تعد مجرد المداهنة المباشرة أو الملق البدائى، بل أصبحت تستخدم الأساليب الحديثة فى التنظيم والدعاية والفكر، وذات مطامح سياسية واقتصادية بعيدة

المدى، تصل إلى حد السيطرة على الحكم من خلال ما عرف باسم مراكز القوى، في حين يظن الديكتاتور أنه المسيطر الأوحد.

والانتهازية في النظام الشمولي لا تقتصر على بطانة الديكتاتور، بل تمتد لتسرى في عروق المجتمع كله مسرى الدماء، وعلى كل المستويات، خاصة ذلك النوع من الانتهازية المباشرة قصيرة النظر التي تسعى لتحقيق غاياتها عن أي طريق قصير مهما كان نوعه طالما أنه يساعدها على تحقيق أهدافها. وهي انتهازية لا تصل إلى مستوى الديكتاتور الذي ينظر إليها من عل ولكن في رضا لأن الانتهازيين مشغولون بأنفسهم ومصالحهم الضيقة التي لا تترك لهم وقتا للاهتمام بالقضايا الوطنية الحقيقية. لكن الديكتاتور لا تشبعه سوى الانتهازية بعيدة النظر والتي تحرص على أن يكون الأسلوب مبطنا ومعميا وغير مباشر فتضرب عصفورين بحجر واحد: تحيطه بهالة قومية مبهرة على المستوى الظاهري، وتحقق أغراضها وأهدافها التي يعتبرها جزءا من هدفه في الحكم على المستوى الخفي. وهي إن احتاجت إلى القيام بأي عمل قد يستنكره الرأي العام، قامت به بأسلوب خفي، فتدفع إليه غيرها، أو تحرك عملاءها بين جموع الشعب بدلا من أن تقوم به هي بنفسها.

وإذا كانت الديمقراطية تتحرك في النور وعلى الملأ دون حرج أو حساسية لأنه ليس هناك ما تخفيه أو تخجل منه، فالديكتاتورية تعشق الظل أحيانا والظلام أحيانا أخرى. ولذلك يكثر في كهوفها ودهاليزها عدد البشر الذين يعيشون بوسائل غير مشروعة، تقوم على الاحتيال، واقتناص الفرص التجارية، والاحتكار والصفقات المشبوهة والسمسرة والوساطة والمحسوبية والعلاقات الحميمة بالشركات الأجنبية وغير ذلك من الوسائل والأساليب، خاصة إذا كان من يقوم بهذه المهام أقارب الديكتاتور وأصدقاؤه المقربون في التجارة والمقاولات والتهريب والمضاربة بالأراضي، وتوكيلات الشركات الأجنبية والعمولات المرتبطة بها، ويهمهم أن يتسع نطاق نشاطهم بحيث يحتوي على عدد كبير من العملاء والمستفيدين حتى يصبحوا كتلة مؤثرة في مجريات الأمور، مستغلين في ذلك حريتهم في الحركة لاستنادهم إلى سطوة

الديكتاتور. وبذلك تنفتح أبواب السلطة فى وجه المحتالين والمدعين والأفاقين وغيرهم من الذين يتخفون تحت أقنعة رجال الأعمال والمقاولين، وهم فى الواقع رؤساء عصابات وتجار مخدرات وكل الممنوعات الممكنة وغير الممكنة.

هذا على مستوى الآليات الاقتصادية فى النظام الشمولى، أما على مستوى الإعلام والثقافة فنجد أن الديكتاتورية أرض خصبة لظهور الإعلامى المنافق والمثقف الانتهازى الذى لا يرى فى ثقافته سوى سلاح لتحقيق مصالحه الشخصية الأنانية الضيقة. خاصة وأن الثقافة العالية، فى مجتمع يغلب عليه الجهل والأمية، وتقل فيه الخبرات النادرة، تساعد أولئك الأفراد على استغلال سلاح الثقافة، مدركين أن الديكتاتور لا يسعده شىء مثل دوران المثقفين فى فلكه. وهذه ظاهرة تكررت كثيرا فى بلاد نامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ذلك أن الفئة الانتهازية من المثقفين، مؤهلة بحكم ثقافتها لأن تنشط وتقتنص الفرص فى مجال السياسة. فهى تستطيع أن تضع أيديها على مفاتيح شخصية الديكتاتور نظرا لرؤيتها الثاقبة للاتجاهات والرغبات والميول التى يفضلها الديكتاتور والبطانة المحيطة به. وتستطيع أيضا أن تحول وعيها الثقافى إلى قوة اقتصادية من خلال انغماسها فى النشاط السياسى، فتؤيد هذا الاتجاه، وتتخلى عنه غداً، وتتبنى هذا المذهب ثم تتناساه لتتبنى مذهبا آخر حسب مقتضيات المصلحة الخاصة.

وخطورة الانتهازية عند المثقفين أنها لا تقتصر على فئة أو مهنة معينة، بل تشمل فئات الموظفين والمهنيين والعمال والمحامين والصحفيين والكتاب والشعراء والمفكرين وأساتذة الجامعة ومنظمات الشباب. فالمثقفون لا يشكلون طبقة أو فئة بعينها. والانتهازيون منهم يلتفون حول كل حكومة يشكلها الديكتاتور، ويؤيدون كل وزير أو مسئول، لأنه فى ظل الديكتاتورية يتحول كل مسئول إلى ديكتاتور صغير فى موقعه. أى أن الديكتاتورية سلسلة لا تنتهى من الطغاة والعبيد: طغاة على من هم أدنى وأضعف منهم، وعبيد لمن هم أعلى وأقوى منهم! حلقة جهنمية من القهر والجبروت تليها حلقة من الخنوع والتملق

بحيث تتكون السلسلة من حلقات متواصلة من الممارسات غير الأخلاقية وغير الإنسانية.

ومما يساعد على امتداد هذه السلسلة وتواصلها، حالة عصبية عامة تلازم المجتمع وتغلب العاطفة والانفعال والخوف من ارتكاب ما قد لا يعجب الديكتاتور، مما يجعل المجتمع فى حالة من التوتر والتوجس والقلق والهياج وعدم الاستقرار، وبالتالى تضيع معايير التمييز بين الخطأ والصواب، ويصعب تحكيم العقل والقانون والأخلاق فى المحاسبة والتقويم وإصدار الأحكام لأن الجميع فى انتظار إشارة الديكتاتور صوب الاتجاه الذى يراه مناسبا له فى اللحظة الراهنة. وتلك أوضاع قلقة وظروف عصبية تناسب الانتهازية وتشجع التملق والنفاق لأنها تضعف رقابة المجتمع وقدرته على التدقيق فى الأمور، والتفرقة بين الحق والباطل، بين الخير والشر، بين الصواب والخطأ.

والتربص بالآخرين هو أحد وجوه الانتهازية عندما يستفحل خطرها، خاصة بين أفراد البطانة المحيطة بالديكتاتور، لدرجة تهديده هو نفسه وطرح نفسها كبديل له، مستغلة فى ذلك الأخطاء التى يرتكبها الديكتاتور تباعا، والثغرات التى يفتحها بطيشه وعنجهيته وغروره وشطحاته ونزواته. لكن الديكتاتور اليقظ المتربص بهم دائما قبل أن يتربصوا هم به، يلجأ عادة إلى تصفية أعوانه ومساعديه من حين لآخر، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات! وهى عملية عادية ومتكررة فى النظم الديكتاتورية التى لا تقيم وزنا للروح البشرية التى تزهق دون أن ترمش عين الديكتاتور لحظة، وأحيانا يحضر بنفسه عمليات الإعدام بل ويشارك فى إطلاق الرصاص على الصدور المنتفضة رعبا وهلعا، وذلك على سبيل التشفى وتلقين درس العمر لكل من تسول له نفسه أن يتحداه حتى لو كان من طرف خفى.

والديكتاتورية والكذب وجهان لعملة واحدة. فالديكتاتور يعلن عن خططه وبرامجه وأهدافه بطريقة طنانة رنانة قد تصم الآذان، فيها كل شىء وتعد بكل شىء: الممكن وغير الممكن، السهل والصعب، وحتى المستحيل ليجذب السذج.

ولذلك غالبا ما يترك الإعلام دوره للدعاية المباشرة الصريحة. ونفس الوضع ينطبق على الانتهازية المواكبة للديكتاتورية، فهي لا يهمها أن تكيل الوعود سواء للديكتاتور أو الشعب لأنها تهدف للكسب السياسي المؤقت، وليس لتحقيق تلك الوعود. وبذلك تكون قنوات الكذب والخداع مفتوحة ذهابا وإيابا بين القمة التي يتربع عليها الديكتاتور وبين القاعدة التي يتحرك عليها الشعب بحثا عن ثغرات جديدة ينفذ منها لاقتناص ما تيسر من الفرص والمكاسب.

لكن في النهاية لا يصح إلا الصحيح. فمهما تتابعت مواكب النفاق والانتهازية والتملق والخداع والزيف والكذب والاغتياب والتآمر والطعن في الظهر، فإن دوام الحال من المحال. خاصة إذا كانت الحال تنهض على أوضاع غير طبيعية وغير إنسانية وغير أخلاقية، تتنافى مع قوانين الكون والمجتمع كما يجب أن يكون. ولابد أن يأتي اليوم الذي تتعرى فيه الحقائق من كل أقنعة الزيف، عندئذ يدركها الديكتاتور ولكن بعد فوات الأوان، ويكون السقوط العظيم لكن بعد أن يكون قد أثخن جسم الأمة بأبشع أنواع الجروح والقروح. ففي النهاية يتحتم على الشعوب أن تدفع «فاتورة» الديكتاتورية كاملة، لأنها نظام مضاد للأخلاق والقوانين والأعراف والقيم التي تجعل الوطن مكانا صالحا للعيش الكريم. فهو نظام لا يملك الكوابح أو صمامات الأمن التي تجنبه شر الوقوع في الهاوية. وهناك قانون يؤكد أن الفساد إذا لم يواجه من يقضي عليه، فإنه لابد أن يقضي على نفسه بنفسه في النهاية، ولذلك غالبا ما تتساقط الأنظمة الديكتاتورية من تلقاء نفسها كثمرات عفنة لابد أن تلفظها الشجرة حتى تواصل الإثمار.

وهذا لا يعني أن النظم الديمقراطية خالية من الفساد الذي يغري الطبيعة البشرية بالوقوع في براثنه منذ أن دب الإنسان على وجه هذه الأرض، لكن الديمقراطية بما تحتوي عليه من حرية ومصارحة ومواجهة وتعرية وكشف، كفيلة بملاحقة بؤر الفساد كلما ظهرت هنا أو هناك، وبالتالي فهي تستأصل جذوره أولا بأول. يقول مبارك في ٢٦ أبريل ١٩٩٣ إن:

«سمات النظام فى مصر وأداء الدولة لا يمكن أن يتهم بالفساد، فليس لدينا ما يسمح بارتكاب فساد على مستوى النظام أو الدولة، ولكن هناك أفراد بشر داخل مؤسسات الدولة قد ينحرفون ولكننا لا نتستر عليهم، وتكشفهم أجهزة الدولة الرقابية وتقدمهم للمحاكمة، ولا نفرق بين كبير أو صغير، والكل سواسية أمام القانون».

وتحت وطأة الديكتاتورية لا يجرؤ أحد على اتهام النظام بالفساد، بل الكل يتغنى بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان؛ برغم أن الكل يدرك أن الفساد يضرب أطنابه من القمة إلى القاعدة. أما فى ظل الديمقراطية التى تسمح بحرية النقد بل وتشجعها بحثا عن النظرة الموضوعية الأكثر شمولا والأقدر على محاربة الفساد كلما أطل برأسه القبيح، فهناك من يأخذ نتائج عمل الأجهزة الرقابية والقانونية فى التصدى للفساد كمدخلات لنقد النظام الديمقراطى نفسه وترويج الشائعات عن فساده، بحيث يظهر بصفته منقذ البشرية المعذبة من الفساد، والقادر على تطهير البلاد منه لوجه الله تعالى. وقد حدد مبارك هؤلاء الذين لا يحلو لهم سوى التشدق بأخبار الفساد الذى ظهر فى البر والبحر ولم يترك ركنا فى البلاد دون أن يعشش فيه، بقوله فى حديث له فى ١ مايو ١٩٩٣:

«هؤلاء يستهدفون إضعاف جبهة الداخل، لأنهم لا يريدون أن يروا غير بعض الظواهر السلبية المحدودة قياسا على ما يجرى فى دول أخرى قريبة أو بعيدة، وقياسا على حجم الإنجاز الضخم الذى تم فى مصر.... إن كل الذين يتحدثون عن مظاهر الفساد فى مصر يستندون فى أحاديثهم إلى وقائع وأحداث أخذت الدولة على عاتقها مهمة ضبطها وتعقبها. إننا جادون فى مطاردته وتعقبه، لكننا لا نملك فى ذلك أن نأخذ الناس بالشبهات، أو أن نتسلط على حياتهم نتسقط أسرارهم أو نتعامل معهم بغير ما يقضى به القانون. لا نملك سلطة تتجاوز سلطة القانون ولن نفعل، لا نملك قراراً يتجاوز حكم القضاء ولن نحاول».

إن سيادة القانون هي السلاح الذي تشهره الديمقراطية في وجه المفسدين، أما الديكتاتورية فليست لها سيادة سوى سيادة الزعيم الذي قد يضرب الفساد إذا وجد فيه تياراً مضاداً لتوجهاته أو تعرية لأهدافه التي يمكن أن تكون هي نفسها سببا في هذا الفساد، وقد يتغاضى عن هذا الفساد إذا وجد فيه لعبة يلهو بها الناس فينشغلون بها عنه. أما القانون في ظل الديمقراطية فيضرب الفساد على كل المستويات بلا استثناء. بل إن الديمقراطية لا تكتفي بعلاج المجتمع من الفساد باستئصال شأفته بل تأخذ بيدها زمام المبادرة وتشرع في الوقاية منه بتدعيم التوجهات الأخلاقية التي تستقر وتترسخ برسوخ الأمن القومي، والبنية الأساسية، والآليات الاقتصادية، والمصداقية الإعلامية، والتنوير الثقافي، والعدل الاجتماعي، والسيادة القانونية. وفي هذا يقول مبارك في ٢٣ يوليو ١٩٨٧ :

«الفساد هو أول خلل يصيب بناء الإنسان، ومن ثم بناء المجتمع. وكل مجتمع في هذا الوجود منذ أن وجدت البشرية يضم في أفراده الصالح والطالح، دعاة الخير وعملاء الشرور. إن الفساد هو في عدم مقاومة الفساد.. وعلينا دائما أن نهيىء الأجواء الصالحة اجتماعيا وقانونيا لكي نكبح جماح هذا الضعف الإنساني ونحاصره في أضيق الحدود، وهذا يقتضي العمل على سد أي ثغرات في القوانين ينفذ منها طلاب الكسب الحرام، وهي مسئولية مستمرة.. إن حصارنا للفساد لم يتوقف، وإن ما يضبط من وقائع الفساد لا يعبر عن خلل اجتماعي بقدر ما يعبر عن تسيب أفراد يحتاجون دائما إلى سيطرة الانضباط المستمر».

ولا شك أن الانتماء يأتي في مقدمة التوجهات الأخلاقية التي تسعى الممارسة الديمقراطية إلى ترسيخها. ويحدد مبارك مفهومه للانتماء في خطابه أمام المؤتمر العام الأول لشباب الحزب الوطني في ٢٤ يوليو ١٩٨٣ على أنه ليس مجرد شعار يرفع أو عبارة براقة تردد، بل كيان ديناميكي حي يجسد تعبيره في الواقع اليومي للفرد والجماعة ،ولكي يتحقق الانتماء والولاء يجب أن يضع كل مواطن، أيا كان موقعه، مصلحة الوطن فوق مصلحته

الشخصية. ولذلك يمكن اعتبار الانتماء البعد الأيديولوجي لتجربة مبارك الديمقراطية لأنه يسرى فى كل عناصرها الأساسية من أمن قومى، وبنية أساسية، وآليات اقتصادية، ومصداقية إعلامية، وتنوير ثقافى، وتوجهات أخلاقية، وعدل اجتماعى، وسياسة خارجية، ورؤية مستقبلية. ذلك أن مصر نفسها هى فى النهاية الأيديولوجية الفعلية لتجربة مبارك الديمقراطية.

فعلى مستوى الآليات الاقتصادية مثلا يتجسد الانتماء فى تفضيل المنتجات المصرية المصنوعة بأيد مصرية، وتأكيد الاستمرار والمتابعة لتشجيع كل ما صنع فى مصر، وترويج المنتجات المصرية وفاءً للوطن، وأداءً لواجبنا المقدس نحو عماله وصناعه وخبرائه وهم يسعون إلى تطوير صناعتهم، ولذلك يقول مبارك للشباب:

«إن كلا منكم يفاخر بأنه ولد فى مصر، وتعلم فى مصر، وشب ونما فى مصر. ليكن فخركم أن كل ما تنتجه بلادكم، صنع فى مصر وبأموال وعقول أبناء مصر وبسواعد عمال مصر. ولن يمل واحد منا عن الحديث عن مصر ورفعة مصر».

وعلى مستوى البنية الأساسية يرى مبارك فى قيمة الانتماء، إعادة بناء مصر وصياغة الحياة على أرضها من جديد بالعمل الجاد الصادق، والحركة الجماعية الرشيدة، والتخلص من اللامبالاة، وعدم الاستسلام لليأس، والإصرار على خوض الصعاب، ومواجهة التحدى، والعودة إلى القيم غير المادية التى يستمد منها الإنسان قيمته. يقول مبارك:

«إن العمل الوطنى ضريبة لا يجوز أن يتخلى عنها أى مواطن، أو يتواكل فيتركها للأجهزة الحكومية تعالجها كيفما شاءت، ويكتفى هو بموقف المتفرج القانع تارة، والساخط تارة أخرى، بل يجب أن نشترك جميعا فى التصدى لمثل هذه المسئولية لأن الأمر يخصنا جميعا».

والانتماء لمصر فى مفهوم مبارك ليس مجرد الارتباط بقطعة من الأرض أو بمجموعة معينة من البشر، بل هو أشمل من ذلك بكثير. فمصر

كيان حى متواجد داخل كل مصرى مخلص وعاشق لها، يحملها فى قلبه وعقله حيثما يذهب وحيثما يحل بعيدا عنها فى أقاصى المعمورة:

«مصر.. مصرنا جميعا.. مصر كل المصريين على أرض مصر.. وكل المصريين خارج أرض مصر.. ولو كانوا على بعد آلاف الأميال. إن الانتماء إلى تراب مصر المقدس لا يعرف الحدود الجغرافية والدولية ولا تحدده أزمان أو أجيال».

هذه هى عقيدة مبارك الحضارية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهى عقيدة شبيهة بتلك التى يكنها اليابانيون لوطنهم اليابان والتى وضعتها فى صدارة الدول المنتجة والمصدرة للتكنولوجيا فى عصرنا هذا. فعندما يتحول الوطن إلى عقيدة يصل الانتماء إلى قمته ومعه التقدم والازدهار والمجد. ولذلك يؤكد مبارك باستمرار:

«ليعلم الجميع أن هويتى الوطنية، هى أننى مصرى أولا وأخيرا. أعمل بوحى من ضميرى لصالح مصر».

وهذه الهوية أو العقيدة تمثل النغمة الأساسية فى تجربة مبارك الديمقراطية كمنظومة حضارية متكاملة، وقاعدة لانطلاقه سواء على مستوى التنظير أو التطبيق. ولذلك يرى أن نظامنا القيمى كله يحتاج إلى نظرة مدققة متأنية كفيلة بتنقيته من الشوائب التى علقت به تحت وطأة الظروف، والفصل بين عناصره الأصيلة والدخيلة وما يصلح للمستقبل وما لا يصلح. وخاصة فى المجالات المتعلقة بالإخلاص فى العمل، واحترام الواجب، والالتزام بالجدية والانضباط وطهارة اليد والقلب واللسان، والصرامة فى تطبيق القانون. وهى القيم الأخلاقية التى أكدها مبارك فى كلمته فى مهرجان جوائز الدولة فى ٤ مارس ١٩٨٤، والتى تنضوى فى النهاية تحت لواء قيمة الانتماء كقيمة أساسية شاملة:

«وإذا جاز لى أن أشير إلى قيمة معينة أرى أنها تأخذ أولوية على ما عداها، فتلك قيمة الانتماء لمصر والولاء لترابها المقدس، وتراثها العريق،

بحيث يكون أول ما ينطبع فى فؤاد المصرى وهو فى المهد أن مصر فوق الجميع، وأننا جميعا فداء لمصر».

وهذا التراث العريق يؤكد أن شعب مصر هو شعب الشخصية المتكاملة، وشعب العراقة الحضارية والروحية، وشعب الترابط والتكافل، وشعب الوحدة الوطنية. وإذا اكتملت هذه العناصر الحضارية والثقافية والأخلاقية فى شعب، فلن تفرق أبداً بين أبنائه أية تيارات مغرضة أو اتجاهات دخيلة أو خطط مدسوسة لابد أن تتلاشى أمام حصن الانتماء الحصين. يقول مبارك فى كلمته أمام مجلس الشعب بعد أن قبل قرار المجلس لترشيحه لرياسة الجمهورية لفترة ثانية:

«مصر الخالدة هى صانعة الرجال الذين يلتزمون بالمسئولية وفاءً وأداءً وتضحية وعطاءً. لقد أعطتنا مصر الكثير و علينا أن نعطيها لا بعض ما أعطتنا بل قدر ما أعطتنا ويزيد. إن ساحات العمل متسعة أمامنا جميعا لاستثمار كل الطاقات، ولا تمييز لمصرى على مصرى إلا بالعمل، وقدرة العطاء. الأمل كبير أمامنا، لا فى سراب أو خداع للنفس، بل هى منطلقة من واقع واضح المعالم والقسمات، تحرك وحقق، وتقدم وأنجز».

والانتماء بطبيعته سلاح فعال ضد الفساد بكل أنواعه. فالانتماء هو الصدق والمصارحة والمواجهة والمحبة والوفاء والتفانى والإخلاص والإيثار وغير ذلك من الفضائل والتوجهات الأخلاقية التى تسد كل المنافذ على الفساد. إن الانتماء عند مبارك هو احترام الحقيقة والمصارحة بالواقع وبالتالى فهو احترام لوعى الشعب ودعوة مخلصة إلى مشاركة الجماهير فى تحمل المسئولية والإسهام فى الحلول. ولذلك فإن سياسة مبارك هى التحدث بصراحة بحيث لا ينطق إلا بما يدور فى خلده، ولا يحب أن يحوم حول الأشياء، أو أن يغلف آراءه بمعسول الكلام. بل يرى فى الصدق أقصر الطرق إلى الإقناع. ولذلك فإن كثرة الحديث عن الفساد هو من قبيل إساءة استخدام الحرية التى نتمتع بها بعد طول كبت. من هنا كان تعليق مبارك على هذه النغمة النشاز فى افتتاح

معرض الكتاب الدولى وحواره مع الصحفيين والكتاب فى ٢٧ يناير ١٩٩٤ حين قال:

«يوميا نسمع عن الفساد فى الحكم. لسنا فى مجتمع ملائكة. نستطيع أن نقول الفساد إذا تسترنا على قضية فساد. ونحن لا نفكر فى التستر على الفساد إطلاقا، وإننى آمر بتحويل قضايا الفساد للنيابة العامة والتحقيق فيها فوراً. نحن الآن فى مجتمع قوامه ٦٠ مليون نسمة. ولم نكن فى الماضى نسمع عن وجود قضايا فساد. ولكن الآن لدينا الحرية والديمقراطية. لا توجد قضية فساد إلا وتم ضبطها عن طريق الدولة. نادرا ما يبلغ مواطن عن فساد بسبب المجاملة أو المصلحة.... والكلام عن الفساد عندنا أكثر من اللازم حتى إن بلاداً مليئة بالفساد تعايرنا بالفساد .. الكتابة فى الصحف تبالغ فى حجم الفساد الحقيقى..... لا يمكن أن نغطى على قضية فساد والذى يرى فساداً يجب أن يبلغ عنه فوراً.. تكاد لا توجد دولة فى أوروبا ليست فيها قضية فساد... لكن من الصعب جرح مشاعر إنسان وسمعته لمجرد كلمة قيلت.. يجب تحرى الدقة عند الكتابة عن أى إنسان. أسمع شائعات غريبة وفى النهاية يتبين أنها مجرد شائعة».

إن خطورة إساءة استخدام الحرية تكمن فى تشويه صورة الوطن الذى قد يبدو غارقا فى الفساد حتى أذنيه. ولو كانت هذه الصورة حقيقية لكان هذا الوطن قد انهار منذ زمن. لكنه على مستوى الواقع الملموس يتحرك ويحقق، ويتقدم وينجز فى عقد واحد من هذا القرن ما لم يستطع تحقيقه وإنجازه فى كل العقود السابقة عليه، مما يدل على أن هذه الصورة الإعلامية صورة وهمية كاذبة لا ينتج عنها سوى اهتزاز قيم الانتماء عند الشباب الذى لا يمكن أن يفخر بالانتماء لوطن بهذه الصورة المشوهة. وإذا ضاع الانتماء فقل على الوطن السلام.

ومشكلة الديمقراطية فى البلاد النامية التى عانت طويلا من الديكتاتورية، أنها عندما تعرى مظاهر الفساد فإن الناس يظنون أنه أغرق كل

الأراضى والمباد، ذلك لأنهم اعتادوا فى عهود الديكتاتورية أن كل شىء تمام بل وليس فى الإمكان أبدع مما كان. وعندما تهل عليهم الديمقراطية التى تعرى الفساد بل وتسرع بالتحرى أيضا عن أية شبهات فساد، تجتاحهم أحاسيس مخيفة بأنهم فى مواجهة طوفان طاغ من الفساد لأنهم لا يدركون أن الديمقراطية بسلاحها النقى تعمل على إخراج القيح من جسم الأمة فى حين تعمل الديكتاتورية على كتمه وكبته حتى لو انفجر فى الجسم الذى قد يحتاج فى هذه الحالة إلى بتر بعض أجزاء أو أعضاء منه لعله يصح ويواصل الحياة.

وسلاح الديمقراطية فى هذا المجال هو القانون الكفيل بردع كل المفسدين. وسلطته ينبغى أن تكون السلطة الوحيدة لمقاومة مظاهر الانحراف فى المجتمع. وإذا كان لابد من عقاب المفسد إذا ثبتت عليه تهمة الفساد، فإنه من الواجب أيضا إعلان براءته على الملأ إذا كانت تهمته مجرد شائعة كاذبة ملفقة حتى لا يدفع ثمنها طوال حياته. فالديمقراطية لا ترضى بأن يكون لها ضحايا أبرياء، فهى لا تعاقب سوى المذنب. وفى هذا يقول صول ك. بادوفر فى كتابه «معنى الديمقراطية».

«يستند النظام الديمقراطى إلى أسس أخلاقية. ولئن كان هذا النظام جهازا للحكم، فإنه أكثر من مجرد أداة. وهو من نظم الحكم النادرة الموضوعة للتقليل من قساوة القلب والوحشية، والوصول بالأمل إلى أعلى درجة. وهو أول نظام للحكم فى التاريخ يجعل من كرامة الإنسان مبدأ، ويضمن المساواة السياسية بين الناس. فهو يعترف بالفردية فى إطار حضارى لمجتمع مفتوح يتيح للجماهير فرصا سياسية واجتماعية واقتصادية».

واعتراف الديمقراطية بالفردية يعنى إرجاع الفضل لأصحابه دائما. لكن القادة والملوك والساسة فى مصر عبر قرون طويلة ومتتابعة لم يلتفتوا إلى هذا التوجه الأخلاقى الأصيل. فكان كل من ينجح منهم فى الجلوس على عرش مصر والتحكم فى مقدراتها، يسرع إلى شطب سجل إنجازات سلفه سواء من على جدران القصور والمعابد أو من أذهان الجماهير بالدوى الإعلامى

الصاخب. ويأتي مبارك ليرسخ هذا التوجه الأخلاقي الذي يرجع الفضل لأصحابه خاصة بعد أن رحلوا عن هذا العالم. ففي حديثه إلى التليفزيون النمساوي في ٣١ يناير ١٩٩٤ قال ردا على سؤال حول الدور البارز لمصر في عملية السلام منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وامكانية حدوث انفراج فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق «غزة - أريحا»:

«إن الخطوة الشجاعة الأولى التي تم اتخاذها وفتحت الباب أمام حل مشكلة الشرق الأوسط برمتها، كانت مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات، وأنه لولا هذه الخطوة ما استطاعت الدول العربية أن تقيم أية اتصالات مع إسرائيل أو تتوصل إلى أي حل».

وهو نفس المنهج الموضوعي الديمقراطي الأخلاقي الذي يطبقه مبارك على تاريخ مصر الحديث بصفة عامة. ففي خطابه في الاحتفال بالذكرى الحادية والأربعين لثورة يوليو في ٢٢ يوليو ١٩٩٣ وضحت النظرة الشاملة من خلال تحليله لثورة يوليو كحلقة وليدة من حلقات تاريخ مصر المتواصل في النضال والجهاد ابتداء من ثورة عمر مكرم إلى وقفة عرابي الشهيرة في ميدان عابدين، إلى نضال الوفد المصري تحت قيادة سعد زغلول ومصطفى النحاس، إلى مظاهرات العمال والطلبة التي عجلت بنظام كان يترنح، ناصب الحركة الوطنية العداء، وتآمر مع الاحتلال، وأهدر حقوق الأغلبية الساحقة للشعب المصري. وبالتالي لم يبتدع ثوار يوليو المبادىء الستة التي أعلنتها الثورة والتي كانت جزءا من ضمير مصر الوطني منذ أن بدأ نضاله في العصر الحديث، تضيء له الطريق كوكبة من المفكرين والمثقفين، حملوا عبء التنوير وأضاءوا بنور العقل طريق الخلاص الوطني، وغرسوا في أذهان المصريين حق الجماهير في العدالة والتقدم، ونشروا بين الناس مطالب الديمقراطية والعدل الاجتماعي واستقلال القرار الوطني».

ويرجع مبارك فضل تصحيح مسار الثورة إلى جمال عبدالناصر، وفضل توسيع نطاق الديمقراطية إلى أنور السادات فيقول:

«لم يتردد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر فى تصحيح أخطاء الثورة كلما وجدها تنحرف عن أهدافها، وكلما رأى فئة قليلة من أبنائها تدفعها إلى الخروج عن الطريق المستقيم. وواصل الرئيس أنور السادات مسيرة الإصلاح بتوسيع نطاق الديمقراطية، فبدأ تجربته الأولى فى التعدد الحزبى، وإعادة ترتيب الأوضاع المصرية، كى توافق عالما جديدا، يتطلب الحرص البالغ والحساب الدقيق، والتمييز الواضح بين الممكن والمستحيل وبين الطموحات والقدرات».

تلك هى النظرة النزيهة التى نظر بها مبارك إلى من سبقوه، ويبدو أن الغرب كان واعيا بهذه الخاصية فيه منذ مرحلة مبكرة بحيث قالت عنه جريدة «فاينانشيال تايمز» فى ٧ مارس ١٩٨٤ : «يتصف مبارك بالنزاهة ولا يحاول احتكار الأفكار والسياسات ولذلك فهو يثبت وجوده دون ضجيج أو افتعال».

ولذلك لا يقتصر مبارك على الدعوة إلى هذه التوجهات الأخلاقية بل يطبقها عمليا على سبيل ضرب المثل للآخرين. فهو يؤمن بالقدوة العملية قبل الدعوة النظرية. وإذا كان يطالب أبناء وطنه بالعمل الدءوب والجهد المتواصل من أجل مزيد من الإنتاج والتقدم، فقد ضرب بنفسه المثل قبل المطالبة به. فهو يأخذ نفسه بلا هوادة: فكر مبادر، وتفكير متجدد، وجهد مستمر، وحسابات دقيقة تضع كل الإمكانات والظروف فى اعتبارها. ولو سار المواطنون على نفس النهج الجاد، لتحولت البلاد إلى خلية من النحل المنتج للشهد. فالرفاهية لا يمكن أن تأتى أو يكون لها أى طعم أو مذاق إلا إذا جاءت نتيجة لمراحل شاقة من الكدح والكفاح والعرق والتفكير البناء المتواصل. وإذا كان المثل العربى يقول «وبضدها تعرف الأشياء» فإن الكسل لا يعريه سوى النشاط، والجمود لا يكشفه سوى الحركة، والمعونة لا تأتى من الآخرين بل من داخل الذات التى يجب على كل إنسان أن يكتشف بنفسه إمكاناتها حتى يستغلها أفضل استغلال. فلن يكشفها له أحد غيره. ولابد أن تتبع عملية الكشف هذه سلسلة من عمليات الصقل والتهذيب والترويض، والاعتماد على النفس، ومقاومة الانبهار بالبريق

الأخاذ الكاذب وغير ذلك من خصائص الإنسان الحر العقلانى الصادق مع نفسه ومع الآخرين والذى يرفض أن يترك بوصلته تحت رحمة الآخرين يتحكمون فى توجيه مؤشرها الوجهة التى تناسب هواهم. وقد عبر الفيلسوف اللاتينى هوراس عن هذه التوجهات الأخلاقية فى كتابه «هيجو» الصادر عام ٢٥ قبل الميلاد عندما تساءل:

«من هو الحر إذن؟ هو العاقل الذى يستطيع التحكم فى شطحاته، ولا يخشى العوز، أو الموت، أو الأصفاد، ويقاوم شهوته بقوة، ويستخف بأمجاد العالم، ويعتمد على نفسه كل الاعتماد، ويعالج كل ما فى أخلاقه من عيوب».

ولذلك تستدعى التوجهات الأخلاقية فى تجربة مبارك الديمقراطية تغييرا للذات الفردية وللذات الجمعية فى آن واحد حتى يمكن تحقيق العدل الاجتماعى بطريقة طبيعية تسعد كل الأطراف المعنية. خاصة وأن هذه التوجهات يجب أن تنبع من داخل الذات عن اقتناع وبمصداقية، لا أن تفرض عليها من خارجها بحيث ترتد عنها إذا ما غاب الضغط الخارجى. يقول مبارك فى ١ مايو ١٩٩١:

«إننى أضع التغيير الاجتماعى فى المقدمة لأنه تغيير فى السلوك الجماهيرى، يجب أن يكون عنوانا للانتماء إلى مصر الغد الجديد. وهو تعبير عن أخلاقيات جديدة فى معنى أداء الواجب، ومعنى الترابط الاجتماعى، ومسئوليات الأسرة والمدرسة، والالتزام بالقيم الروحية قولا وفعلا وتعاملا مع النفس أولا ثم مع الغير».

وإذا كانت التوجهات الأخلاقية، وفى مقدمتها الانتماء، لا يمكن أن تتحقق وتتبلور إلا فى بوتقة الترابط الاجتماعى الصحيح والصحى، وإذا كان هذا الترابط لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس متين وراسخ من العدل الاجتماعى، فقد آثرنا أن نخصص الفصل التالى عن عنصر العدل الاجتماعى فى تجربة مبارك الديمقراطية.

الفصل الثامن

العدل الاجتماعى

العدل الاجتماعى

إن من يتعرض لدراسة تجربة مبارك الديمقراطية، يدرك من خلال تحليل عناصرها أن مفهوم العدل الاجتماعى، لا يمكن استيعابه وتقنينه إلا من خلال الصالح العام المشترك بين أبناء الوطن الواحد. ولذلك يبدو العدل الاجتماعى فى الواقع وفى الجوهر كمصلحة إنسانية عليا ذات صلة وطيدة بالأخلاق، إذ لا يمكن تصور وجود قيم الخير والشرف والحب والانتماء والصدق والموضوعية فى غياب العدل الاجتماعى كقيمة أخلاقية شاملة لكل حوافز الإنسان سواء على مستوى الفكر أو السلوك. فالعدل الاجتماعى إنما يطلق على عدد معين من التوجهات الأخلاقية التى ينظر إليها جماعياً على أنها أعلى مقاماً من المصالح الشخصية للأفراد. إنه يصدر عن توازن حساس بين الحقوق والواجبات، توازن لا يهتم بالمصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية إذا كان الفرد يملك من الإمكانات والأسلحة والطاقات ما يمكنه من الحصول على حقه فى الحياة المرفهة، لكن هذا التوازن نفسه يرعى المصلحة الفردية إذا كان الفرد لا يملك من الحياة ما يمكنه من مواصلتها على نحو كريم لائق بإنسانيته.

وقد كان لجون ستيورات ميل فضل كبير فى تخليص مدلول العدل الاجتماعى من كثير من الأفكار الخاطئة التى شابته، وإبراز مدلوله كمصلحة اجتماعية تتكون من وحدات متفاعلة، تتمثل فى المصالح الفردية. فقد تضاربت الآراء والتفسيرات والاجتهادات حول تعريف المنفعة الاجتماعية. وبالتالى علاقتها بالعدل الاجتماعى، إذ ذهب البعض مثلاً إلى أنه ليس من

العدل أن توزع خيرات المجتمع على أساس آخر سوى المساواة الحسابية التامة، في حين ذهب آخرون إلى أنه من العدل أن يتم التوزيع على الأفراد بحسب حاجتهم، كما ذهب آخرون إلى أن العدل يقتضي أن يتم التوزيع على أساس مقدار العمل أو أهميته بالنسبة إلى المجتمع. وأدى اختلاف النظرة إلى المنفعة الاجتماعية إلى الفشل في تقديم تعريف جامع مانع للعدل الاجتماعي.

ومنذ بداية الوعي الإنساني بالقيم التي يجب أن تحكم المجتمع، كانت القوانين تعد هبة من الآلهة بحيث أصبحت هذه القوانين هي العدل نفسه، وأي إخلال بأحكامها لم يكن يعني سوى الظلم والجور. لكن بمرور الزمن اعتبرت القوانين من صنع البشر، وطالما أنهم بشر معرضون للخطأ، فإن قوانينهم تحتمل الصواب أو الخطأ، أي يمكن أن تكون عادلة أو ظالمة. وقد يقال إن الإنسان عندما يثور ضد موقف من المواقف، فإنه يتحرك بدافع من مصلحته الشخصية وليس بوحي من الصالح العام، لكن يظل هذا السؤال الأخلاقي الحيوي الضروري مطروحاً على الضمير الإنساني: هل التصرف المتخذ عادل أم غير عادل؟ مع اعتبار أن العدل قيمة أخلاقية لا تتجزأ بين الفرد والمجتمع. هنا تتضح لنا الإجابة على أساس أن التصرف يصبح غير عادل إذا كان مخلاً بقواعد السلوك التي تتمشى مع صالح المجموع طبقاً للمنطق العقلاني الذي فطر عليه الإنسان.

والحاجة الملحة إلى العدل الاجتماعي إنما هي الرغبة الفطرية لدى الإنسان في رد الإيذاء أو دفعه عنه أو عن الذين تربطهم به مشاركة وجدانية وعلاقة اجتماعية. وبفضل الفهم الإنساني المستنير للصالح الذاتي فإن هذه المشاركة الوجدانية ظلت تتسع مع الزمن حتى شملت كل أبناء الجنس الإنساني. ولم يظل الأمر قاصراً على المشاركة الوجدانية، بل انتقل إلى مرحلة «واجبات الالتزام الكامل» التي تختلف عن «واجبات الالتزام الناقص» التي تترك الالتزام لمحض اختيار الإنسان، كما في حالة الإحسان الذي يلتزم بأدائه، ولكن ليس قبل شخص معين أو أشخاص معينين.. أما العدل فلا

يقتضى شيئاً من الصواب إتيانه أو من الخطأ عدم إتيانه فحسب، بل أن يكون لهذا الشئ أيضاً شخص معين يمكن أن يطالب به.

من هنا انطوت فكرة العدل الاجتماعى على ثلاثة عناصر لابد من توافرها وهى: قاعدة سلوك مشتركة لدى المجتمع الذى سنت له وتهدف إلى صالحه العام؛ ورغبة عامة فى أن يحل الجزاء المناسب بمن أخل بالقاعدة؛ ووجود شخص معين مس صالحه الذاتى بالأذى بسبب الإخلال بالقاعدة. وهذه العناصر الثلاثة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تحقق الصالح المشترك كفكرة اجتماعية يقتنع بها الجميع سواء على مستوى التنظير أو التطبيق. لكن المشكلة أن جانبها المادى يلقى تفسيرات مختلفة فى كل مجتمع، بل إنه حتى فى المجتمع الواحد تثور عدة تفسيرات متباينة للصالح المشترك سواء فى المراحل المتوالية، أو حتى فى الحقبة الواحدة.

وإذا كان الصالح المشترك فى كل مجتمع ينهض على عناصر العدل والاستقرار والتقدم، فإن مضمون هذه العناصر يحتمل الجدل والنقاش لدرجة تجعل من فكرة الصالح المشترك مشكلة معقدة تحتاج إلى المزيد من التفكير والجهد لحلها. ذلك أن تعدد تفسيرات مفهوم الصالح المشترك، يأتى نتيجة طبيعية لتعدد الآراء حول مضمون الأهداف الاجتماعية، وتغير الظروف التى يمر بها كل مجتمع. ومع ذلك لا يمكن ترك الماهية المادية للصالح المشترك، للمعايير الذاتية التى لا تتيح المجال لتآلف اجتماعى واسع النطاق. فلابد من إيجاد أرض مشتركة يقف عليها أبناء الوطن الواحد.

وهذه الأرض المشتركة يمكن أن تتواجد إذا ركز تفسير فكرة الصالح المشترك على بلورة الجوانب المادية للعدل والاستقرار والتقدم بحيث يتعرف عليها الجميع ويقتنعون بها. كما يجب أن يتجرد هذا التفسير من الأنانية، بحيث يجب أن يتحلى بالنظرة الموضوعية الشاملة تجاه النظام الاجتماعى بدلاً من الميل تجاه الإيثارات الفردية والمصالح الفئوية. كذلك يجب أن يهدف هذا التفسير إلى تنسيق الروابط الاجتماعية أساساً لا إلى كمال الفرد فى حد

ذاته. فالصالح المشترك هو صالح المجتمع كما يجب أن يكون عليه هذا المجتمع. ويجب ألا يكون هناك تناقض بين صالح المجتمع وصالح الفرد. فالتقدم الذى يطرأ على الجماعة لابد أن يؤدى إلى تقدم حال أعضائها كأفراد، ومن ناحية أخرى فإن تقدم الجماعة غير ممكن بغير رفع مستوى الفرد الفكرى والمادى. صحيح أن الفرد والجماعة ليسا شيئاً واحداً، لكن الصالح المشترك هو المجال الملائم للفرد كى يحقق فيه صالحه هو. وفى الوقت نفسه فإن الجماعة ليست كائناً مستقلاً عن أفرادها، وإن كان صالحها يتميز عن صوالح أفرادها. ومعنى ذلك أن الصالح المشترك هو الصالح الذى يستهدفه الفرد، ليس بصفته كياناً مستقلاً، ولكن بصفته عضواً فى المجتمع.

ولما كانت الهيئة الاجتماعية لا توجد إلا بأفرادها ولهم، فإن المنافع التى تنتجها تعود حتماً وبقوة القانون على أفرادها. ولذلك فإنه عندما توزع منفعة مشتركة على الأفراد، يحصل كل منهم ـ على نحو ما ـ على ما هو مستحق له. ومن ثم لا يمكن، بغير إخلال بالعدل، إمساك تلك المنافع عن الأفراد، أو الانحراف بها عن مقصدها، أو توزيعها توزيعاً مبتوراً. فموقف العضو إزاء المجموع مثل موقف الجزء من الكل. فإذا كان هذا الجزء قوياً، فإن قوته تضاف إلى رصيد قوة الكل، وإذا كان ضعيفاً، فإنه يستمد قوته من الكل إلى أن يقوى بدوره وهكذا. يقول مبارك فى ٩ مارس ١٩٩١:

«إذا كان الهدف هو بناء المجتمع القوى القادر على تخطى العقبات والتغلب على التحديات، فإن تحقيق العدل الاجتماعى يشكل عصب الحياة بالنسبة لمسئولية الحكم. إن الميزان الأول لبناء الحكم هو الانحياز الكامل لكل ما ييسر الحياة ويؤمنها لمحدودى الدخل مع استثمار كل إمكانية متاحة فى هذا الشأن. إننا مع الفقراء حتى ينتصروا فى معركة الحياة الكريمة. ونحن مع القادرين وهم يقدمون عطاء الإنتاج وزيادة فرص العمل ويؤدون حق المجتمع عليهم. وبهذا الفهم يمكن أن تتعايش الطبقات بعيداً عن صراعات الفتن والأحقاد. ومن أجل ذلك عملنا على زيادة الأجور، ورغم أنها أصبحت تلتهم ما يقرب من ٤٥٪ من إجمالى إيرادات الدولة السنوية. أنشأنا ٨٩٢٠٠٠ وظيفة

جديدة فى القطاع الحكومى فى السنوات الخمس الماضية، رغم الأعباء التى يسببها هذا للموازنة العامة للدولة. ومن أجل رسالة العدل الاجتماعى زاد عدد المؤمن عليهم الذين يستحقون معاشاً عند التقاعد من ٧ر١٠ مليون مواطن إلى ١٢ مليوناً، وبذلك أصبحت ١٢ من بين كل ١٣ أسرة فى مصر مؤمناً عليها، ويستحق عائلها معاشاً عند التقاعد. كما توسعنا فى نشر مظلة التأمين الصحى للعاملين فى القطاع العام وقطاعات من العاملين فى الحكومة، فوصل عدد المؤمن عليهم صحياً إلى ٦ر٣ مليون فرد، وهذا يمثل ٤ر٢٦٪ من إجمالى قوة العمل فى مصر».

والعدل الاجتماعى ينقسم إلى ثلاثة أنواع: عدالة المساواة، وعدالة التوزيع، وعدالة التكليف. وتتحقق عدالة المساواة عندما يكون طرفا الرابطة الاجتماعية شخصين على قدم المساواة، كما لو كانا شخصين من أشخاص القانون الخاص أو يتصرفان باعتبارهما كذلك. أما عدالة التوزيع فتتمثل فى العلاقة بين الجماعة وأفرادها، خاصة عندما تتمثل هذه الجماعة فى الدولة ومواطنيها، من خلال ما هو مستحق على الجماعة قبل أفرادها. أما عدالة التكليف فتتمثل فيما هو مستحق للجماعة على أفرادها.

وعدالة التوزيع لا يمكن أن تتحقق إلا بين هيئة وأعضائها أو بين كل وأجزاء هذا الكل. أما مضمون هذه العدالة فعبارة عن توزيعات تطالب الهيئة بأدائها لأعضائها، وذلك فى صورة تيسير مختلف الفرص اللازمة للحياة الاجتماعية، بحكم أن الهيئة الاجتماعية ممثلة فى الدولة لا تحيا إلا بما يساهم به أعضاؤها لإقامة الحياة الاجتماعية وتقدمها. وإذا كانت الهيئة الاجتماعية قد قامت لتحقيق صالح الأفراد فى اضطراد الحياة الاجتماعية فإنها لابد أن توزع عائد تلك الحياة من منافع اجتماعية. وتقوم هذه التوزيعات المختلفة على مبدأ تهيئة الفرص المتساوية للحصول على المنافع الاجتماعية. وعضو الجماعة عندما يطالب بنصيبه العادل فى المنافع الاجتماعية من الجماعة فإنه يطالبها بما هو مستحق له باعتباره عضواً. وهذه المنافع قبل توزيعها، تعتبر

ملكاً خاصاً للهيئة الاجتماعية التى ولدتها، فى حين أن الصالح المستحق هو بحسب أصله ملك خاص بالدائن.

لكن موقف العضو إزاء المجموع ليس كموقف الفرد المستقل إزاء فرد آخر، إذ إن ما للعضو إن هو إلا ما لأى عضو آخر أى ما لجزء إزاء الكل. ومن ثم يظل ماله فى عدالة التوزيع خاضعاً لمطالب المجموع أو الكل. وبالتالى فإن عدالة التوزيع خاضعة لعدالة التكليف التى تعبر عن الحق الأعلى للهيئة الاجتماعية. وقد قدمت اللجنة الخاصة المشكلة فى مجلس الشعب للرد على بيان رئيس الوزراء أمام المجلس فى تقريرها الصادر فى ٨ يناير ١٩٩٠ مفهوماً متكاملاً للعدل الاجتماعى شمل محاور خمسة هى: تكافؤ الفرص، وعدالة توزيع الدخول والثروات، وعدالة توزيع الأعباء العامة، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للفئات محدودة الدخل، وتحقيق التكافل الاجتماعى. وأكدت اللجنة فى تقريرها أن مفهوم العدل الاجتماعى ينصرف إلى أن يكون العمل وحده هو معيار الحصول على الدخل أو العائد، وأن العدل الاجتماعى يقوم على أساس إتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع لتحقيق التقدم المادى والمعنوى، ثم تترك الباب مفتوحاً بعد ذلك للتفاضل بينهم بالجهد والعلم والعمل، وأن عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة تعنى ضرورة تفاوت الأعباء العامة تبعاً للعجز والقدرة وضرورة تناسب الأعباء طردياً مع القدرة المالية.

وأضافت اللجنة فى تقريرها أن دعامة العدل الاجتماعى هى التوسع كماً وكيفاً فى السلع والخدمات التى تفى بالاحتياجات الأساسية للفئات محدودة الدخل لتخفيف المعاناة عنها وضمان مستوى لائق من الحياة الكريمة لها. إن التكافل الاجتماعى يعنى أن يؤدى القادرون حق المجتمع عليهم إعترافاً منهم بأنهم ما جمعوا ثرواتهم إلا فى ظل ما كفلته الدولة لهم من استقرار وأمن وحماية، وإدراكاً منهم لمسئوليتهم الوطنية والاجتماعية تجاه غير القادرين فى المجتمع، وهو ما يضمن تعايش الطبقات بعيداً عن صراع الفتن والأحقاد. ذلك أن للعدل الاجتماعى جانبه المعنوى الذى لا ينكر وهو إشاعة روح المودة

والحب بين أفراد المجتمع مما يمكن من العطاء بغير حدود. كذلك فالعدل الاجتماعى شرط ضرورى لكل من الاستقرار السياسى والاجتماعى، كما أن ولاء المواطن لوطنه وإقباله على التضحية فى سبيله وبذل الجهد والعطاء إنما يتوقف على مدى العدل الاجتماعى الذى ينعم به داخل هذا الوطن، ومدى ما يكفله له من مستوى لائق من الحياة الكريمة.

والعدل الاجتماعى يحظى بمكانة رفيعة فى تجربة مبارك الديمقراطية لأنه يرى فيه الأساس الراسخ للحكم الذى يحفظ استواء اتزان مسيرة المجتمع، ويصون وحدة الوطن، ويقصى عنه عوامل التناحر والشقاق، ويزيد من ترابط النسيج الاجتماعى وتماسكه. يقول مبارك فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧:

«إن الدولة العصرية والفئات القادرة والواعية تدرك مسئوليتها الوطنية والاجتماعية عن حماية محدودى الدخل، فكلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته، غير أن الجزء الهام من الحلول يتمثل فى قدرتنا على تحويل المجتمع إلى خلايا متكاملة للإنتاج، فمن منا لا ينتج، نعد له الوسيلة كى ينتج، ومن يسهم بقدر معين فى الإنتاج نعاونه لكى يزيد إنتاجه».

أى أن عدالة التكليف هى الوجه الآخر لعدالة التوزيع. فعدالة التكليف تنصرف من الفرد إلى الجماعة، أى إلى تلك التى تحتضنها ممثلة فى الدولة، فى حين أن عدالة التوزيع تنصرف من الجماعة إلى الفرد. فعدالة التكليف تتمثل فى أداء الأفراد - باعتبارهم أعضاء فى الجماعة - أداء يتناسب مع ما لهذه الجماعة بصفتها قبلهم. وما للجماعة قبل أعضائها هو ما يلزم لبقائها واستقلالها وحسن أداء هيئاتها لوظائفها فى خدمة الجماعة. أى أن الأفراد ملزمون قبل الجماعة التى هم أعضاء فيها بأن يؤدوا لها التأييد والعون اللذين لا يمكن للدولة، باعتبارها شخصاً معنوياً، أن تتلقاه إلا من أعضائها، باعتبارهم أشخاصاً طبيعيين. ومن ثم كان المواطن القادر مديناً قبل الدولة، إذا كان حاكماً بأن يؤدى واجبات منصبه بالإخلاص والتفانى، وإذا كان محكوماً فإنه مدين بأن يطيع القوانين والأوامر الصادرة من السلطة الشرعية.

وإذا كانت الدولة فى جوهرها وسيلة لخدمة مجموع المواطنين الذين يتألف منهم المجتمع، فإن المواطن مدين بأن يجعل سلوكه الخاص منضبطاً مع الصالح المشترك، وأن يضع كل ملكاته وقدراته وطاقاته فى خدمة المجموع بصفته أحد أعضائه. أى أن عدالة التكليف تتطلب من أعضاء الجماعة تسامياً يعلو إلى مستوى أعلى من مجرد الحرص على مصالحهم الخاصة المحدودة، تسامياً إلى مستوى الغيرة على صالح المجموع، أو مستوى الروح القومية التى يصفها مبارك فى ٢٠ يوليو ١٩٨٦ بأنها: «هى التى يجب أن تسيرنا جميعاً مهما اختلفت مواقفنا وتباينت آراؤنا لأن المصالح العليا للبلاد يجب أن تكون فوق كل اعتبار». وهذه الروح القومية هى نتيجة طبيعية ومنطقية فى ظل العدل الاجتماعى الذى توفره تجربة مبارك الديمقراطية التى ترى أن مسئولية المحكوم، كل فى مجاله، لا تقل عن مسئولية الحاكم. أو كما يقول مبارك فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨:

«إن هناك مشاكل يجب علينا جميعاً أن نتكاتف فى مواجهتها، لا فرق فى هذا بين حاكم ومحكوم، ومؤيد ومعارض، لأن القضايا العامة هى بطبيعتها قضايا قومية نشترك جميعاً فى التأثر بها إيجاباً وسلباً، ومن ثم فإنه يتعين علينا أن نشارك فى مواجهتها والتصدى بقوة لمضاعفاتها،... أمامنا فى هذه المرحلة قضايا كبرى رئيسية تتطلب من الجميع الإسهام الإيجابى والمشاركة الصادقة، فهذا هو الارتفاع بكل الهامات إلى مستوى الأحداث».

وتبدو لنا ضرورة العدل الاجتماعى فى أنه يشكل القاعدة الراسخة للشرعية الدستورية. فالشرعية بصفة عامة هى مفهوم سياسى محورى تتحدد به صحة وضعية نظام الحكم وقانونيته وتفسير وجوده، وهو يعنى باختصار ذلك القبول الطوعى والجماعى من جموع الشعب للقوانين والتشريعات التى يضعها النظام السياسى، وهذا بدوره لا يتحقق إلا إذا توافق العمل السياسى وتوجهات الحكم مع مصالح المواطنين وقيمهم الاجتماعية. وبهذا المفهوم تصبح العدالة هى جوهر الشرعية ومؤشر القياس عليها، وبالتالى فإن غياب

معنى عدل النظام يلغى الشرعية، ويمنح الثورة على النظام شرعية حقيقية جديدة.

ويتفق المفكرون السياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون على أن كيفية وصول نظام ما إلى الحكم هو المعنى الضيق والمحدود للشرعية، لأن الأمر الجوهرى فى الشرعية هو الإنجاز السياسى، ومدى تحقيقه لمصالح المجموع، وتكريس معنى العدل. وإذا كانت عناصر الشرعية هى ذلك القبول الطوعى من المحكوم، نتيجة عدالة وفعالية نظام الحكم، فإن معنى هذا أن الشرعية مستمدة من الأمة أو الشعب. وتصبح الجماهير بذلك هى مصدر الشرعية والسلطات.

وهناك أنواع عديدة من الشرعية، أكثرها تطوراً وتقدماً هو ما كان قائماً على أساس من التفاهم، أو العقد الاجتماعى الذى يتجسد عادة فى وثيقة سياسية قانونية دستورية، تتحدد بمقتضاها الحقوق والواجبات. وبخلاف هذا النوع فهناك شرعية تقليدية، تستمد قوتها من تراث ثقافى أو عقائدى أو قبلى، وقد تمتزج بالشرعية القانونية والدستورية وتشكل إطاراً لها. لكن تظل القاعدة الراسخة لأية شرعية، هى الديمقراطية السياسية المتفاعلة مع عناصر العدل الاجتماعى. أو كما يقول مبارك فى ١ مايو ١٩٩١:

«لقد أسلمت الشرعية الثورية زمامها إلى الشرعية الدستورية، وخطونا إلى أعتاب الديمقراطية السياسية متآخية مع الديمقراطية الاجتماعية، وبدأنا إعادة بناء الدولة على أسس سليمة تهيئ كل الفرص للمشاركة الشعبية فى صنع القرار وفى تنفيذه».

هنا تبرز أهمية المنهج العقلانى فى تجربة مبارك الديمقراطية. فعلى الرغم من قصور العقل فإنه لايزال أغلى ما فى الوجود. والإيمان بقدرة العقل هو فى الوقت نفسه إيمان بقدر الإنسان وحريته، وكلما انتشر نور العقل على المجتمع، استطاع أن يستجلى جوانب تقدمه وطاقات انطلاقه على أكمل وجه فيوظفها ويطورها ويدعمها، وأن يستجلى فى الوقت نفسه كل مظاهر الضعف والنقص والتخلف فيعريها ويكشفها ويتخلص منها فى النهاية. فالمنهج

العقلانى ينطوى على الإيمان بقدرة الإنسان على تطوير أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها نتيجة موالاة البحث والعناية بالدراسة والتحليل. وعندما تنطفئ أنوار العقل يدخل العدل والاستقرار والتقدم فى كهوف ودهاليز مظلمة، وتتحول الحياة إلى أحراش يؤكل فيها الضعيف والصغير والفقير.

ويتضمن المنهج العقلانى الإيمان بشرعية الرأى العام، وفتح سبل مرسومة معترف بها، تتيح له فى ظل القانون، الإدلاء بما لديه من نقد للعيوب ومقترحات للإصلاح. ومن الواضح أن تجربة مبارك الديمقراطية ترى فى الرأى العام إرادة شعبية حكيمة مستنيرة قادرة على أن تقود وتهدى، وفى الوقت ذاته تقنع ولا تتهجم، تعاون وتعاضد الحكومة فى أدائها لمهامها مدركة لمشاق الحكم وصعوباته. والرأى العام خير معيار لمدى رسوخ العدل الاجتماعى فى نفوس الأفراد بخاصة والمجتمع بعامة، والذى يتصف بنوع من الشمول والعموم، أو على الأقل يميل إلى أن يصبح شاملاً وعمومياً، وهو بطبيعته ينزع إلى أن يوسع من دائرة الإفادة بنتائجه لأنه كلما اقتصر على حفنة ضيقة من الأفراد استحال إلى امتيازات لا تتفق مع جوهره الذى يفترض حباً للإنسانية جمعاء. بل إن الصراع عبر التاريخ كان فى كثير من مراحله الحاسمة بين قلة محتكرة لمستوى من الحياة يتيح لها معظم امتيازات الرفاهية، وبين كثرة لا تملك الحقوق الطبيعية والضرورية للإنسان.

ولقد كان الكفاح من أجل المساواة فى الحقوق والواجبات كفاحاً من أجل العدل والاستقرار والتقدم. وقد تمثل هذا الكفاح أحياناً فى كسر الحواجز التى تتنافى مع طبائع الأشياء لأنها تجعل من الاستقرار والتقدم امتيازاً لقلة فى المجتمع هى فى حقيقتها سلطة غير ديمقراطية لأنها سلطة أقلية مفروضة على أغلبية. ولذلك تبلور شمول العدل والاستقرار والتقدم فى الاتجاه نحو الديمقراطية التى تعنى الامتداد بالطوعية فى سن القوانين التى تحكم الحياة الاجتماعية برضاء الكل، والتى تؤكد أن موجبات الصالح المشترك دون غيرها هى التى تقنن المعايير اللازمة للحياة فى الجماعة. ولاشك أن لكل شعب فى

كل مرحلة من مراحل تطوره، صالحه المشترك الذى يرتبط بتركيبه، وينبع من حاجاته، ويترتب على درجة نضوجه. ومهما كان المضمون المادى للصالح المشترك متغيراً ومتقلباً تبعاً للظروف والأحوال المميزة لكل مجتمع، فإن أى مجتمع لابد أن يهدف إلى غرض معين، وبلوغ هذا الغرض يقتضى تنظيماً يقوم على مبدأ قد يتغير من الناحية المادية، لكنه محكوم على أية حال بتوجهات متبلورة تهدف نحو صالح المجموع، وتسعى إلى تحقيق نمو الفرد فى إطار المجتمع، وهو ما يقتضى تهيئة وسط سياسى واقتصادى واجتماعى وأخلاقى يجد فيه الإنسان جواً صالحاً لنموه وتقدمه وانطلاقه.

وهذا الوسط ينهض بطبيعته على وجود عناصر العدل والاستقرار والتقدم الضرورية لبلوغ الأفراد أهدافهم الحضارية والإنسانية سواء فى أنشطتهم الخاصة أو الجماعية. ولابد أيضاً من تنسيق الأنشطة الفردية بإدراجها فى حركة جماعية فيها من المرونة ما يحقق أية غاية مشروعة يتوق إليها الفرد، وفيها من الانسجام ما يتيح للهيئة الاجتماعية أن تستفيد من مجهود كل عضو من أعضائها. ويقتضى هذا فى الوقت نفسه حماية المؤسسات والهيئات والكيانات الطبيعية التى يمارس فيها الجهد الإنسانى المتخصص والخاص، كالأسرة والنقابة والنادى والجمعية والمؤسسة... إلخ، بشرط تنظيم سطوة تلك المؤسسات على الفرد حتى لا تطغى الغاية الفئوية للفرد على غايته المرتهنة بالصالح العام للمجتمع.

وتتميز تجربة مبارك الديمقراطية بحرصها على عنصرى المرونة الفردية والانسجام الاجتماعى اللذين بدونهما لا تقوم للعدل الاجتماعى قائمة. ولذلك يشجع مبارك الجهود الذاتية، ويحض على مساهمة القادرين فى البنية الأساسية وغير ذلك من العوامل التى تخلق التعاطف الاجتماعى والترابط الحضارى والاحترام المتبادل بين أبناء الوطن. ويؤكد باستمرار على دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات حتى لا يغفل بعد العدل الاجتماعى وما يترتب عليه من سلامة وعائد هذه المشروعات لخدمة المجتمع وملاءمتها لظروفه وإمكاناته، ولذلك يحاول باستمرار التوفيق بين سياسات

الإصلاح الاقتصادى السليمة وبين هذا البعد الاجتماعى. وفى بعض الأحيان كان البعد الاجتماعى يفرض نفسه مما يتسبب فى تأخير عمليات الإصلاح.

وإيماناً من مبارك بقيمة الإنسان ودوره الحضارى، فقد وضع الاقتصاد فى خدمة الإنسان وليس العكس. فلابد أن تدور الآليات الاقتصادية لرفاهيته، وإن دارت ببطء، لا أن تتحول إلى تروس تنغرس سنونها فى لحمه الحى. وهذا الإيمان بخيرية الطبيعة الإنسانية هو قاعدة أساسية للتقدم والاستقرار والعدل بصفة عامة. ومهما قيل من نقد لمذاهب الليبرالية أو الفردية التى نادت بذلك الإيمان فإن مفاهيم العدل الاجتماعى والتقدم الحضارى تبدأ بالإيمان بقدرة الإنسان الفرد، المواطن على تصحيح مسارات التاريخ عندما تنحرف بعيداً عن أهدافها الإنسانية والحضارية من خلال توظيفه لعقله المنطقى القادر على العودة إلى الأصول الحقيقية للتقدم الحضارى، أى الإيمان بقدرة الإنسان على إحلال المنطق والحكمة والمعرفة محل الشطحات والنزوات المؤدية إلى الفوضى والخراب.

وقد تجلى إيمان مبارك بالعدل الاجتماعى من خلال إيمانه بقيمة الإنسان، وذلك منذ خطابه فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ يوم تولى السلطة رسمياً، ثم خطابه التالى فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة أمام مجلسى الشعب والشورى فى ٩ نوفمبر ١٩٨١ . ففى هذين الخطابين أعلن أن هدفه هو مجتمع الطهارة والعدل، وليس مجتمع الامتيازات الطبقية والظواهر الاستغلالية. وأنه لن يهادن الاحتكار سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً أو فكرياً، لأن مصر لكل أبنائها الذين يشتركون فى بنائها. ينطبق هذا التوجه على المعارضة التى يجب أن تشترك مع الحكومة فى مواجهة مشاكل الجماهير. كذلك أكد على أن الانفتاح الاقتصادى ليس لأطماع الاستغلاليين، بل لاحتياجات الكادحين، ولذلك فهو انفتاح على مشروعات البنية الأساسية فى مجالات الصناعة والزراعة والإسكان والغذاء والكساء. يقول مبارك:

«يجب أن نتمسك بالحق فى المبادأة الفردية والجماعية، فنحن جميعاً مواطنون لا رعايا، ونحن جميعاً متساوون فى الحقوق والواجبات، مشتركون

فى تحمل المسئولية، وليس أمامنا سوى العمل بكل جد وإخلاص فى سبيل رفعة الوطن ورخاء شعبنا العظيم».

وقد أدركت جريدة «واشنطن بوست» هذه الخاصية فى تجربة مبارك الديمقراطية منذ أن تولى المسئولية، فكتبت فى ٢١ أكتوبر ١٩٨١: «مبارك كالسيف الحاد فى حقوق شعبه وأمته» ذلك أن سياسته واضحة ولا يستعصى فهمها على أى مواطن مهما كان حظه ضئيلاً من الثقافة. فليس لمبارك سياسة مبيتة غير السياسة المعلنة التى تؤكد دائماً، سواء على مستوى التنظير أو التطبيق، حق الإنسان المصرى فى عمله وملكيته ونشاطه الاقتصادى، الذى يحميه القانون والدستور، وخاصة حق الطبقات المحرومة، وحق الجماهير الأوسع، فى أن تتهيأ لها فرصة المسكن والملبس والغذاء بسعر مناسب.

هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين العدل الاجتماعى والنظام الضريبى فى تجربة مبارك الديمقراطية التى تؤكد وجوب أن يفى كل مواطن بواجباته التى تتحدد على أساس الرضا العام وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات، بحيث يقوم الجهاز الضريبى بدوره فى تحصيل الضريبة بالمساواة والعدل. وعلى كل مواطن التعاون فى ذلك لتحقيق العدل الاجتماعى الذى يخدم المصلحة القومية للمجتمع. فالضرائب بهذا المعنى ليست سيفاً مسلطاً على القطاع الخاص، إنما هى لتحقيق التوازن الاجتماعى المطلوب والضرورى لتحقيق مناخ حيوى وصحى للقطاع الخاص نفسه حتى لا يعمل فى مناخ يتنفس فيه بالحقد أو التطلع غير الشرعى، إنما يعمل فى هواء نقى يتنفسه الجميع.

ويرجع اهتمام تجربة مبارك الديمقراطية بالعدل الاجتماعى إلى كونها نابعة من تراثنا وتقاليدنا وثقافتنا وتاريخنا. فهى ليست نسخة مكررة أو باهتة أو شائهة من ديمقراطيات أخرى، وليست قالباً مستورداً لتصب فيه أفكاراً محلية، بل هى تجربة مصرية حية متفاعلة مع كل معطيات الواقع، وتكفل للإنسان المصرى عدالة اجتماعية نابعة من الجذور، لا عدالة طافية على السطح. وهى حين لا تترك لشخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص، حرية

التحكم فى وسائل الإنتاج الاقتصادى القومى، فإنها بذلك تضمن تحرر الجماهير العريضة من الوقوع تحت وطأة الاستغلال، وترسى الأساس الحقيقى لسائر أنواع الحريات التى تستمتع بها الغالبية العظمى من المواطنين على وجه الخصوص. فحرية الكلمة تصبح عندئذ بحثاً وراء الحقيقة كما تتمثل فى العدل والاستقرار والتقدم، وحين تصبح الحقائق فى متناول الجميع، فإنها تحررهم من الوهم والكذب والتضليل، ومن التشنيع السطحى الذى يقدم إلى الناس على أنه نقد اجتماعى عميق، ودليل على رسوخ الحرية والعدالة.

أما الأحزاب، فإنها عندما تعكس موازين القوى الحقيقية بين طبقات المجتمع وفئاته، ولا تعود مجرد أداة فى يد فئات من الأفراد لا يمثلون إلا أنفسهم، فإنها تصبح عاملاً أساسياً من عوامل التعبير عن العدل الاجتماعى فى المجتمع الديمقراطى. كذلك فإن حرية المنافسة مكفولة فى تجربة مبارك الديمقراطية، لكنها منافسة فى خدمة المجتمع وترسيخ العدل الاجتماعى، وليست منافسة فى استنزاف الأرباح من أفراده. ففى كل هذه الحالات توفر تجربة مبارك الديمقراطية للمجتمع حرية حقيقية، مبنية على التخلص من الاستغلال الاقتصادى والظلم الاجتماعى. فالديمقراطية فى صميمها مذهب إنسانى يسعى إلى أن يرد للقيم الإنسانية معناها الحقيقى الذى شوهته الديكتاتورية وابتذلته.

والعدل الاجتماعى لا يتأتى إلا من خلال تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بصورة لا تسمح بطغيان إحداهما على الأخرى.. ففى إطار تجربة مبارك الديمقراطية تعترف الجماعة للفرد بكيانه الذاتى وبحقوق مقننة فى مواجهتها، كما أن للجماعة كيان ذاتى متميز عن الأفراد المكونين لها، وحقوق مقننة فى مواجهة الفرد. وعند تعارض حقوق الفرد مع حقوق الجماعة تكون الأولوية لحقوق الجماعة. ولذلك لا تقتصر وظيفة الدولة كممثلة للجماعة على وظائفها التقليدية فى الدفاع عن البلاد، وحفظ الأمن فى الداخل، وتولى القضاء بين الناس، وهى ما تعرف بالدولة الحارسة، بل يجب الاعتراف لها بوظيفة اجتماعية واقتصادية تستطيع بمقتضاها، التدخل لتنظيم النشاط الاقتصادى والاجتماعى للأفراد بغية تحقيق التوازن فى المجتمع، وهى

ما تعرف بالدولة المتدخلة. والتدخل هنا لا يعنى التحكم والسيطرة والسطوة، بل يعنى التوجيه والإرشاد وتجنب الصدام والصراع والدخول فى طرق مسدودة ودوائر مفرغة، بحكم أن الدولة تضم صفوة العلماء والخبراء والمفكرين والمثقفين.

وإذا كانت ديمقراطية الحكم تؤدى إلى التوازن السياسى، فإن العدل الاجتماعى يؤدى إلى التوازن الاقتصادى والاجتماعى، ويطور المجتمع بأسلوب سلمى بعيد عن العنف والنكسات. وهذا التوازن القومى العام يقتضى عدم استئثار فئة من الناس دون غيرهم بالسلطة، كما يقتضى عدم استبعاد بعض الفئات من المشاركة فى سلطة الحكم طالما أنها حائزة على الشرعية اللازمة لذلك. أى أن السيادة هى للشعب كله وهو وحده مصدر السلطات، وهو ما يعبر عنه عادة بحكم الشعب بالشعب لصالح الشعب. فالسلطة لا تكون مشروعة إلا إذا كانت وليدة الإرادة الحرة للمحكومين. من هنا كانت ضرورة خضوع الدولة والأفراد للقانون مما يحتم أن تستند كل تصرفات الأفراد وكل القرارات الصادرة من الدولة وأجهزتها المختلفة إلى قاعدة قانونية معلومة. وهو ما يعرف بسيادة القانون، مما يؤدى إلى تطوير المجتمع بالوسائل المشروعة المقررة فى القانون، وهى الوسائل الديمقراطية الكفيلة بمنع أى ظلم اجتماعى.

وحرص تجربة مبارك الديمقراطية على العدل الاجتماعى يستهدف حماية الإنسان من أنانيته، والحيلولة دون وصول بعض الأفراد إلى احتكار اقتصادى أو تحكم اجتماعى يهدد مصالح الجماهير، ومن ثم يحول دون حصول هذه القلة أو غيرها من فئات المجتمع على امتيازات تمكنهم من السيطرة على الحكم وقهر بقية أفراد المجتمع. ومن ناحية أخرى يستهدف التضامن الاجتماعى عدم طغيان الجماعة على الفرد بما يؤدى إلى قتل طاقاته الخلاقة وعدم تحقيق ذاته. ولذلك يحقق القانون لكل حق فردى وظيفة معينة يؤديها لصالح صاحبه فى ضوء تحقيق مصلحة الجماعة وعدم الإضرار بها. وسبيله إلى ذلك تقييد الحقوق الفردية بعدة قيود تضمن تحقيق المصلحة العامة والعدل الاجتماعى فى الوقت نفسه مثل تزايد الضرائب كلما زاد الدخل عن

حد معين وتحديد ساعات العمل.. إلخ. وفى الوقت نفسه لا يجوز إغلاق الباب أمام النشاط الخاص إلا لسبب تقتضيه المصلحة العامة. فالأصل عدم جواز المساس بالحقوق الفردية طالما يمارسها صاحبها فى الحدود التى رسمها القانون. فإذا خالف ذلك كان على الدولة كممثلة للجماعة أن تتدخل وتوقع ضده الجزاء المقرر، مما يحتم تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم بوضوح تام. فلا يجوز تقرير امتيازات لفرد أو فئة من الناس لأسباب تتعلق بأوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

لكن هذه المساواة لا تحول دون الشخص واستغلال مواهبه وتوظيف قدراته، مما يتيح التفاوت الفعلى بين الناس نتيجة لاختلاف قدراتهم الذهنية وملكاتهم العقلية، لكن هذا التفاوت مقنن بحيث لا يصل على المستوى العملى إلى ظلم الأقوياء للضعفاء، أو الأغنياء للفقراء. فالكل يتحركون داخل إطار من العدل الاجتماعى الذى يعد البديل الشرعى فى ظل الشرعية الدستورية لوسائل التأميم والحراسة والمصادرة التى سادت فى ظل الشرعية الثورية. فالعدل الاجتماعى كفيل بتوفير الحافز لدى الأفراد لاستخدام مدخراتهم فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة بدلاً من تبديدها فى الاستهلاك الترفى أو اكتنازها، وكفيل أيضاً بحصول كل فرد على نصيب عادل من الدخل القومى، فى ظل التنمية الاقتصادية، والنظام الضريبى، والتوازن النسبى بين الأجور والأسعار، ومجانية التعليم.

من هذا المنطلق نادى مبارك بضرورة زيادة الأجور «فى الحدود التى لاتخل باقتصاديات الإنتاج، ولا تتعارض مع ضرورات الإصلاح الاقتصادى» طبقاً لما جاء فى خطابه فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨. كذلك ربط مبارك بين زيادة الأجور والانتاج على أساس أنه كلما زاد الإنتاج فإنه يمكن زيادة الأجور، وذلك على حد قوله فى خطابه فى ١ مايو ١٩٩٢:

«إن معادلة الأسعار والأجور فى مجتمع يتزايد سكانه على هذا النحو المذهل لا يمكن أن تتم فى غيبة قضية الإنتاج. وبدون أن يدخل الإنتاج طرفاً ثالثاً فى معادلة الأسعار والأجور، فلن يتحقق سوى المزيد من الخلل الاقتصادى والتضخم وارتفاع الأسعار».

ومن جهة أخرى توظف تجربة مبارك الديمقراطية كل الآليات الاقتصادية للحد من التضخم حرصاً على مصالح الكادحين وذوى الدخل المحدود. يقول فى ١ مايو ١٩٩٣:

«بالنظر إلى اهتمامنا الفائق بالحد من الأعباء على الكادحين وذوى الدخل المحدود، كان لابد من العمل بسرعة لإيقاف موجة الغلاء التى نتجت عن زيادة الأموال مع عدم زيادة الإنتاج بالقدر الذى تستوعبه الأموال، وهو ما يتطلب وقفة سريعة وحازمة، وضبط نفقات الدولة وتعزيز مواردها وتشجيع الادخار».

وتعتبر مجانية التعليم إحدى الضرورات التى اقتضاها العدل الاجتماعى لتقريب الفوارق التى أثرت فى الماضى على فاعلية بعض فئات الشعب اجتماعياً، ولتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص. وقد عبر مبارك فى خطابه فى ٢١ يناير ١٩٨٨ عن هذا التوجه فوصف مجانية التعليم بأنها علاوة اجتماعية، وضرورة لفئات عريضة من الشعب لا تستطيع تحمل أعباء وتكاليف أبنائهم، ووسيلة لتزويد سوق العمل بالعمالة المدربة المتعلمة التى لم تكن لتدخل سوق العمل بهذا الوصف دون مجانية التعليم التى يتحمل المجتمع بأكمله أعباءها من خلال دولته التى تمثله.

لم يتخل مبارك أبداً عن تدعيم كل عوامل العدل الاجتماعى من أجل صالح المواطن البسيط الكادح. ففى لقائه ـ مثلاً ـ مع قادة وضباط وجنود المنطقة العسكرية المركزية فى ٦ فبراير ١٩٩٤ أشار إلى أنه من بين الآراء التى طرحت من الداخل، وعارضها تماماً، فكرة إلغاء مجانية التعليم، وإلغاء الدعم. بل إن البعض وصل إلى حد اقتراح الاستغناء عن أعداد من الموظفين. وأضاف مبارك قائلاً:

«توجد الآن عمليات تخطيط على أسس علمية حديثة للمناطق العشوائية، وأننا لابد من أن نهدم هذه الأماكن التى تفتقد كل أساليب التخطيط والصلاحية وأن تعمل الدولة على إيجاد مناطق سكنية بديلة. إن مصر هى

الدولة الوحيدة التى توفر الإسكان الملائم لمواطنيها بسبب الكوارث الطبيعية، وأن هناك دولاً كبيرة تعرضت لمثل هذه الكوارث ولم تستطع أن توفر لمواطنيها مثل ما استطاعت مصر أن توفره لضحايا الزلزال والكوارث الطبيعية. ومع ذلك فإننى لا أستطيع بالطبع أن أحمل الدولة أكثر من طاقاتها، حتى يمكن أن تتوفر لنا القدرة على إصلاح أحوالنا المعيشية وإصلاح اقتصادنا.

ولاشك أن مهمة التوفيق بين متطلبات العدل الاجتماعى وإمكانات الدولة وطاقاتها، معادلة صعبة بمعنى الكلمة. ويحتاج حلها إلى تخطيط علمى لا يتوقف، وجهد لا يكل، وصبر لا ينفد. ولابد أن يعى الشعب بأبعاد هذه القضية الحيوية والخطيرة حتى لا يتعجل الثمار قبل نضوجها. خاصة وأنه ليست هناك وسائل لحلها سوى التخطيط والتفكير والدراسة والتطبيق على أرض الواقع.

وهذه أمور تحتاج لوقت كاف لإنجازها. ولن ينجزها سوى أبناء الشعب أنفسهم، مما يحتم أن تحل قيمة العمل الإيجابى المثمر محل عادة الشكوى من تصاريف الزمن الذى يعتبر عنصراً محايداً، فى إمكان الإنسان أن يحيله إلى قوة إيجابية تدفعه إلى الأمام، أو يهمله فيتحول إلى طاقة سلبية تعود به القهقرى. عندئذ تصبح شكوى الإنسان من باب البكاء على الأطلال، وإذا لام أحداً فإنه لن يلوم إلا نفسه. فإن كان المواطن يأمل ويطالب الدولة بتوفير متطلبات العدل الاجتماعى، فليس أقل من أن يعمل ويكدح من أجل توفير هذه المتطلبات التى لن تهبط علينا كالمطر من السحاب، بل تأتى نتيجة العرق على الجباه.

وثمار العدل الاجتماعى هى نتيجة التفاعل بين جهد الدولة وجهد المواطن. وتجربة مبارك الديمقراطية لا تألو جهداً فى سبيل نشر وتوزيع هذه الثمار فى كل أنحاء البلاد. فإذا كان وقوف الدولة مع الفئات الكادحة من أجل رفع مستواها الفنى والعلمى، ومن أجل إتاحة الفرصة لأطفالها لدخول المدارس وتلقى التعليم فى كل مراحله من أهم مظاهر العدل الاجتماعى، فإن مساندة

المجتمع والدولة للباحثين عن عمل من أجل حياة كريمة هو أيضاً دعامة لهذا العدل. ولذلك تحتل قضية مواجهة البطالة مكانة هامة فى أولويات تجربة مبارك الديمقراطية. يقول فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩:

«إننا نضع مشكلة البطالة فى مقدمة أولوياتنا لأننا ندرك أهمية فتح مجال العمل المنتج الشريف أمام الملايين من شباب مصر، غير أن الدولة لاتستطيع وحدها أن تتصدى لهذه المشكلة بأبعادها المتفاقمة كل عام».

ولذلك تستهدف التنمية الاقتصادية رفع مستوى المعيشة الذى يؤدى إلى تزايد رقعة الفئة الوسطى فى المجتمع، وهى التى يقوم على أكتافها بناء التجربة الديمقراطية. ولن تتحرك الآليات الاقتصادية على الوجه المنشود إلا بالتصدى للأمية، وإصلاح التعليم بحيث تكون المدرسة المصرية متوافقة مع متطلبات مشروع بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث على أرض مصر، وإزالة التوترات من العلاقات الاجتماعية من خلال التأكيد على العدل الاجتماعى كأحد الأسس التى تنهض عليها تجربة مبارك الديمقراطية، الأمر الذى يزيد الثقة بين مكونات المجتمع من فئات وهيئات وأفراد، ومن ثمّ يزيد من فرص نجاح عملية تعميق الديمقراطية على الأرض المصرية.

ومفهوم العدل الاجتماعى عند مبارك ينبع من الوعى بأهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به الفرد والذى تحرص عليه كل نظم الحكم الديمقراطى. فكثير من الأعمال التى جلبت أعظم الخير للإنسانية تعزى للجهد الفردى. إن للفرد قيمته الإنسانية الخاصة به، وأفضل الأفراد يسهمون بأعظم الجهود فى الخير العام. ومن أجل تحقيق هذا الخير يجب أن تتاح للأفراد من الحريات ما لايؤذى الآخرين. فلن تقوم قائمة لأمة يعتمد كل أفرادها على الحكومة لإعالتهم. وإذا كان البقاء شرطاً ضرورياً لكل شئ فإنه ليس فى ذاته الغاية النهائية من الوجود الإنسانى، فلابد من التركيز على كل ما يمكن أن يضفى على هذا البقاء قيمة ومعنى. وإذا كانت الحاجة البيولوجية والغريزة الاجتماعية والارتباط بين أفراد المجتمع أمراً ضرورياً للبقاء ولاستمرار البقاء، فإن الحرية

الشخصية للأفراد شرط لا يقل ضرورة للرقى بهذا البقاء. ومن الواضح أن العدل الاجتماعى يمثل شرطاً ضرورياً لكل من هذا الارتباط وهذه الحرية.

هذا المفهوم الديمقراطى للعدل الاجتماعى يتمشى مع الطبيعة البشرية نفسها، وهى الطبيعة التى تحمل الأفراد على التعايش فى دولة لها نظام إنسانى يخضع له الجميع، وفى الوقت نفسه تعمل على أن يكون الظفر فى النهاية للعدل على الظلم، والقانون على الفوضى، والديمقراطية على الاستبداد، والحب على الحقد. وإن كانت الطبيعة قد جعلت الناس مختلفين فى الأفكار والأحاسيس والميول والطباع والبيئات، فإنها تعمل فى الوقت نفسه على التقريب بين الناس بما تخلقه من حاجات ضرورية يعتمد بعضهم على بعض فى الحصول عليها. ولذلك فالتعريف العملى للعدل الاجتماعى سواء على المستوى الفردى أو الاجتماعى، وسواء على المستوى المادى أو الفكرى، وسواء على المستوى السلوكى أو العقلى، هو تبادل ما يشبع الحاجات داخل إطار اجتماعى وإنسانى يتفق عليه من جميع الأطراف. وهذا بدوره لابد أن يؤدى فى النهاية إلى سيادة القانون من خلال العدل الاجتماعى الذى يؤدى بطبيعته الإنسانية الشاملة إلى التوفيق بين إتاحة الحرية للفرد وضمان البناء والاستقرار للمجتمع.

وينهض مفهوم العدل الاجتماعى على إدراك صحيح لقيمة العمل، ويحاول بقدر طاقته أن يجعل لكل فرد فى المجتمع مستوى يعادل مقدار الجهد الذى يبذله ذلك الفرد فى خدمة المجتمع. وبذلك يتعارض وجود العدل الاجتماعى مع الطفيليات الاجتماعية التى تعيش على عمل الآخرين، والتى لافضل لها سوى انتمائها إلى أسر من مستوى اجتماعى معين. والديمقراطية تفترض أن للفرد مكاناً مركزياً فى المجتمع الحر بصرف النظر عن طبقته أو قدرته الاقتصادية، ذلك أن صوته الانتخابى يساوى فى تأثيره وقيمته صوت رئيس الدولة نفسه. أى أنه عنصر رئيسى فى صياغة النظام القانونى. فالقوانين وضعت والمحاكم أنشئت لحماية الفرد وحقوقه، واستقرار النظام الديمقراطى نفسه يكفل القضاء على أى ظلم يلحق بالفرد. أو كما قال توماس مان فى كتابه «النصر المقبل للديمقراطية» عام ١٩٣٨: «يجب علينا أن نعرف

الديمقراطية بأنها شكل الحكومة والمجتمع اللذين يلهمهما، أولاً وقبل كل شئ، الشعور، والوعى بكرامة الإنسان».

وقد ربط أرسطو فى كتابه «السياسة» بين قيمة الإنسان فى مجتمعه وقدرته على اتقان عمله بأن جعل الأولى نتيجة طبيعية ومنطقية للثانية والعكس صحيح أيضاً. قال:

«عندما يكون عدد من عازفى الناى متساوين فى فنهم، فلا سبب يجعل من كان أرقى منهم مولداً جديراً بالحصول على أفضل أنواع الناى؛ لأن عزفه لن يكون أحسن. ومن ثمّ ينبغى أن يعطى الناى الجيد للفنان الممتاز».

أى أن المعيار الحقيقى لقياس قيمة الإنسان وفاعليته فى مجتمعه يتمثل أولاً فى العمل الذى يؤديه، وثانياً فى درجة الإتقان التى تميز أداءه. والعدل الاجتماعى توزيع للمسئوليات والجهود والأعمال كما هو توزيع للمساعدات والثمار والعلاوات. ومن هنا تعتور البطالة المفهوم الديمقراطى الشامل للعدل الاجتماعى. يقول مبارك فى حديثه إلى جريدة «الأهرام» فى ١ أكتوبر ١٩٩٣:

«لاشك أن وجود نسبة لا يستهان بها من البطالة بالمجتمع يعنى بالأساس إهداراً كبيراً للثورة البشرية، التى تعد محور التنمية وأداتها، كما تؤكد أن جزءاً من الموارد المتاحة بالمجتمع لا يتم استخدامه أو على الأقل لا يتم بالصورة المثلى، الأمر الذى يتطلب العمل على رفع نسبة القوة العاملة إلى إجمالى السكان، وخفض عدد غير العاملين بالنسبة إلى عدد العاملين، وهو ما يعرف بمعدل الإعالة إلى جانب رفع مستويات الإنتاجية. ويندرج ذلك فى إطار رؤية شاملة ومتكاملة، لكافة الإمكانات المتاحة فى الاقتصاد القومى، والخصائص المميزة لسوق العمل المصرية. بمعنى آخر ستتم دراسة شاملة ومسح كامل لنوعية المهارات المتوافرة فى المجتمع والمطلوبة مستقبلاً وعلى أساسها تصنع الإطارات العامة المنظمة لسوق العمل».

ويتنوع مفهوم العدل الاجتماعى عند مبارك بحيث يشمل عدالة توزيع الاستثمارات بين مختلف المحافظات ، فلا تستأثر بها بعض المحافظات التى تسلط عليها الأضواء فى حين لا تنال المحافظات النائية سوى الفتات. يقول مبارك:

«وينبغى التأكيد على أهمية مراعاة التوزيع العادل لهذه الاستثمارات بين مختلف محافظات البلاد، خاصة وأن مشكلة البطالة اتسع نطاقها فشملت كل مكان وكل نشاط اقتصادى. من هنا سوف يتم التعامل مع المشكلة عبر وضع استراتيجية متكاملة تحدد الأهداف والأسس والاتجاهات والوسائل التى يمكن بها القضاء، أو على الأقل الحد من آثار البطالة. ويمكن للصندوق الاجتماعى أن يلعب دوره فى هذه العملية، والتخفيف من حدتها عن طريق إعادة تأهيل وتدريب العمالة الزائدة فى قطاع الأعمال العام وتشجيع الصناعات الصغيرة، مع الاستمرار فى مراعاة الطبيعة الخاصة بهذا الصندوق».

والعدل الاجتماعى عبارة عن ميزان حساس يقنن عمليات الأخذ والعطاء، المساعدات والأعباء. وهو الروح الإنسانى للنص القانونى الجامد. فإذا كان القانون هو المعيار الآلى للحقوق والواجبات، فإن العدل الاجتماعى هو الأمطار التى تتساقط على جفاف النصوص القانونية فتنبت حناناً ورحمة للإنسان. فالعدل ليس فى النص على وجه التحديد، ولكنه فى التفسير الإنسانى له وفى إحساس المواطن القادر المتيسر تجاه أخيه الكادح، ووعيه بالحق الطبيعى للإنسان. فالعدل الاجتماعى ليس من قبيل الإحسان أو المن أو التفضل أو التكرم بل هو منهج التوازن الاجتماعى الذى يتيح المزيد من الفرص للقادر كى يستثمر قدراته، وأيضاً يفتح الآفاق للمواطن البسيط كى يرتقى بنفسه إلى مستويات أعلى. أى أن الخير يعم الجميع فى ظل العدل الاجتماعى الذى يوفر الرزق والعمل بدون صراعات أو توترات. من هنا كان الدور الحيوى للدولة فى تحديد مسارات العدل الاجتماعى وقنواته المتعددة من حيث توفير العمل، وتحديد ساعاته، ووضع حد أدنى للأجور، وتوفير مجانية التعليم، وتنظيم العلاج المجانى والتأمين الصحى، وتحقيق المساواة بين الرجل

والمرأة، وضمان المعاش للشيوخ والتأمين للعاجزين عن العمل وغير ذلك من وسائل الحفاظ على حقوق الإنسان التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ .

لكن هذه الوسائل فى حاجة مستمرة لدعم مالى دائم لا يستطيع الوفاء به سوى القادرين من أبناء الأمة التى أتاحت لهم الحصول على هذه القدرة. ولذلك فإن تطوير السياسة الضريبية يمكن أن يلعب دوراً هاماً فى تدعيم التوازن الاجتماعى ومواجهة آثار البطالة وتوظيف الطاقات الضائعة، وذلك باعتباره وسيلة لإعادة توزيع الدخول بين شرائح المجتمع المختلفة. يضيف مبارك قائلاً:

«إن السياسة الضريبية يمكن أن تلعب إلى جانب ذلك عدة أدوار أخرى هامة فى المجتمع. فهى تساعد على توجيه النشاط الاقتصادى تجاه القطاعات التى ترغبها الدولة، وتسهم فى محاربة التضخم، والحد من معدلات الاستهلاك، وزيادة معدل الادخار. ولاشك أن انخفاض الإيرادات الضريبية يؤدى إلى اللجوء لمصادر تمويل أخرى كالاقتراض الخارجى والداخلى، وهى أمور تحد من فاعلية اتخاذ القرار. لذلك فإن السياسة الاقتصادية سوف تهدف إلى تناسب الطاقة الضريبية بصورة سليمة وصحيحة مع التطور الحادث فى النشاط الاقتصادى للمجتمع فضلاً عن مراعاة عدم الإضرار بمعدلات الادخار والاستثمار السائدة، وبما يحقق المزيد من العدالة فى توزيع الأعباء العامة».

وفى النظم الديكتاتورية تفرض الضرائب على المواطنين بصرف النظر عن تناسب العبء الضريبى مع مقدرة الممول. فالهدف هو تمويل النظام بأية وسيلة حتى لو كان الظلم والقهر والإرهاب ضمن هذه الوسائل. لكن فى ظل الديمقراطية تفرض الضريبة لصالح المجتمع كله وليس من أجل تدعيم النظام فحسب. يقول مبارك فى نفس حديثه لجريدة «الأهرام»:

«المطلوب هو ضمان تناسب العبء الضريبى مع مقدرة الممول، وذلك بتطوير التشريعات المعمول بها حالياً، بما يواكب سياسات الإصلاح الاقتصادى

والمالى، مع ضمان الحصول على حصيلة منتظمة ومتزايدة لمواجهة النفقات السريعة فى المجتمع، وذلك عن طريق التحول من الضرائب المباشرة إلى نظام الضريبة الموحدة لدعم الحصيلة مع ضرورة تزويد الإدارة الضريبية بأدوات العمل الحديثة مستفيدة فى ذلك بالتقدم التكنولوجى والانتشار الجغرافى للمأموريات الضريبية تحقيقاً لحسن وسلامة الاتصال بجمهور الممولين، ورفع كفاءة أداء العاملين بالأجهزة الضريبية».

والعدل الاجتماعى ليس مجرد شعارات إنسانية براقة يتحمس لها الناس أو لا يتحمسون، بل هو استراتيجية نظرية وتطبيقية تشكل وسيلة الإصلاح الاقتصادى وغايته فى الوقت نفسه، وبالتالى فهو ضرورة ملحة لأى استقرار اجتماعى وتقدم حضارى. يضيف مبارك قائلاً:

«تكمن الشروط الأساسية لإنجاح عملية الإصلاح الاقتصادى فى ضرورة الحد من آثارها السلبية على الفئات الاجتماعية التى قد تتأثر من جراء هذه السياسة، وبالتالى فإنه يجب مراعاة الأعباء الاجتماعية والعمل على التقليل من آثارها السلبية. فإذا كانت التنمية ورفع مستويات المعيشة هى هدف عزيز علينا جميعاً فإن ذلك لا يعنى بأى حال من الأحوال إهمال الجوانب الخاصة بتوزيع الدخول والثروات فى المجتمع. وينبغى ألا يفهم من ذلك أن هناك تعارضاً بين النمو وتوزيع الدخل باعتبار أن الأول اقتصادى والثانى اجتماعى، إذ إن عملية النمو يجب أن تحقق تلقائياً مستويات معيشة مرتفعة، وتحسين حياة الأفراد باعتبار أن النمو الاقتصادى ليس غاية بل إحدى الوسائل الهامة لرفع قدرات البشر وتوسيع مشاركتهم فى العملية الإنتاجية».

من هنا كان حرص تجربة مبارك الديمقراطية على توجيه أكبر قدر من الاهتمام للبعد الاجتماعى للتنمية، خاصة فيما يتصل بالتركيز فى المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادى على الجوانب المتعلقة بإصلاح الهياكل الاقتصادية لشتى مؤسسات المجتمع. وكان من المحتم أن تتحمل جميع فئات الشعب تبعات هذه المرحلة، بما فيها الفئات المحدودة الدخل التى أرهقت

مواردها برغم حرص مبارك على تحميل العبء الأكبر للفئات القادرة. ولو كان هناك مفر من ذلك لما قبل مبارك أن تتحمل الفئات الكادحة أى قدر من العبء. يقول فى خطابه فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣:

«يعلم الله كم نتألم لمعاناتها، وكم نتعاطف مع آمالها وأمانيها، وكم نجاهد لكى نخفف من أعبائها ومشاكلها. وفى ضوء تعدد الآراء والاجتهادات حول الأسلوب الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية فى ظل الظروف والأوضاع الاقتصادية التى أفرزها الإصلاح الاقتصادى، فقد يكون من الملائم أن نفكر فى عقد مؤتمر موسع لبحث تلك القضية واقتراح عدة بدائل للتعامل معها، على أن تمثل فيه كل القوى السياسية، والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية، واللجان المختصة فى مجلسى الشعب والشورى، ومراكز البحث العلمى، ونأمل أن يجرى البحث والنقاش فى هذا المؤتمر بروح قومية بعيدة عن التعصب الحزبى أو الفكرى».

ولعل العدل الاجتماعى يمثل أحد الأسباب الرئيسية لإعجاب مبارك بثورة ٢٣ يوليو. تتجلى نظرته الموضوعية هذه فى خطابه فى الاحتفال بذكراها فى ٢٢ يوليو ١٩٩٣ حين قال:

«ربما كان طبيعياً أن يختلف البعض حول حتمية التطبيق الاشتراكى الذى انتهجته الثورة عندما لجأت إلى كثير من التأميمات التى لم يكن هناك ما يبررها، لكننا لا نستطيع أن نختلف حول الأهمية الفائقة لمبدأ العدل الاجتماعى الذى أرسته الثورة ضماناً لتماسك بنية الوطن، واستقرار سلامة المجتمع».

لكن الثورة لم تستفد من إرساء مبدأ العدل الاجتماعى فى ترسيخ دعائم الاستقرار والتوازن فى البلاد لدخولها فى مغامرات وتحديات ومواجهات على المستوى الخارجى، لم تكن تملك القوى المادية أو الإمكانات الفعلية لمواصلتها أو الصمود فيها. وعندما تعثرت خطاها فى العالم الخارجى، تراجعت هذه الخطوات المتعثرة إلى داخل الوطن فأفقدته استقراره وتوازنه وأصابته بنكسات

عسكرية واقتصادية واجتماعية، ذلك لأن الجبهة الداخلية والجبهة الخارجية هما وجهان لعملة واحدة هى الاستراتيجية الشاملة للدولة. فهناك علاقة دائمة من التأثير والتأثر المتبادلين بين الجبهتين، بحيث يتحتم على كل منهما الحفاظ على توازن الأخرى وفاعليتها.

من هذا المنظور العقلانى والعلمى والحضارى تشكلت استراتيجية السياسة الخارجية فى عهد مبارك الذى وجد فى دول العالم المعاصر طاقات استثمار على كل المستويات، طالما أن مصر تملك قوة الدفع المادى والمعنوى لتحريك هذه الطاقات وتوظيفها فى مجالات الأمن القومى والبنية الأساسية والآليات الاقتصادية والمصداقية الإعلامية والتنوير الثقافى. خاصة وأن تجربة مبارك الديمقراطية أعادت إلى صورة مصر الخارجية رونقها وبهاءها، فى وقت تعانى فيه معظم دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من ضياع هذه الصورة فى خضم الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية والصراعات القبلية والاضطرابات الدموية والانهيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالديمقراطية تعنى الحرية والمسئولية والالتزام والاستقرار الاجتماعى والاقتصادى، ولاشك أن دول العالم المتقدم تفضل التعامل مع البلاد الديمقراطية التى تعمل من أجل السلام العالمى، والازدهار الاقتصادى سواء بالنسبة لأبنائها أو بالنسبة للدول التى تتعامل معها. وقد نجحت مصر فى عهد مبارك فى ترسيخ نظامها الديمقراطى الحضارى فى نظر الدول الأخرى التى احترمت كلمتها ووثقت فى توجهها وأفسحت لها مكانة مرموقة على خريطة العالم المعاصر، مما أكسبها ثقلاً دولياً نادراً ما نجد له مثيلاً عند دول العالم الثالث، وشق قنوات الاستقبال والإرسال والاحترام المتبادل بينها وبين كل دول العالم بصرف النظر عن اختلاف توجهاتها.

من هنا كانت الحيوية التى تميز بها عنصر السياسة الخارجية فى تجربة مبارك الديمقراطية، ومن هنا أيضاً كانت ضرورة أن نتناول هذا العنصر بالدراسة والتحليل فى الفصل التالى.

الفصل التاسع

السياسية الخارجية

السياسة الخارجية

يرى مبارك أن الثقل الدولى للدولة يتمثل فى قدرتها على توجيه سلوك الدول الأخرى لخدمة أهدافها الوطنية، لأن القدرة الذاتية للدولة هى الأساس فى تحديد أبعاد الدور الذى تقوم به فى حقل السياسة الدولية. وليس المقصود بالقدرة الذاتية المعنى الضيق لها المتمثل فى القوة العسكرية، وإنما المقصود بها المعنى الشامل للقوة القومية التى تمنح الدولة القدرة على التأثير فى سلوك الدول الأخرى بالأسلوب الذى يخدم أهدافها ومصالحها القومية. وهذه القوة عبارة عن محصلة اتحاد وتفاعل عدة عناصر مختلفة، وبمقدار التفاعل الذى يحدث بين هذه العناصر ومكوناتها تبرز القدرة الذاتية للدولة أمام دول العالم التى تتعامل معها.

وبرغم أن عناصر القدرة الذاتية ومكوناتها غير العسكرية، تمثل أساسا هاما فى تكوين قدرة الدولة على إحداث ما تريده فى السياسة الخارجية، فإن هذا لا ينفى دور عنصر القوة العسكرية التى تعتبر العمود الفقرى للقوة القومية للدولة التى تعد ظاهرة أساسية من ظواهر العلاقات الدولية التى تغفل فى كثير من الأحيان اعتبارات القوة الأخلاقية سواء أكانت خيرة أو غير ذلك، لأن الحكم على طبيعة القوة يختلف باختلاف المواقف المتغيرة، والأيدى التى تدير تلك القوة وتسيطر عليها، والهدف الذى توجه إليه تلك القوة. فهناك دول تجعل من قوتها أداة للتحكم فى أوضاع إقليمية معينة أو نشر وترويج نمط سياسى أو مذهب أو أيديولوجية معينة، فى حين تروض دول أخرى قوتها وتهذبها

وتتحكم فيها لتوجهها نحو الآفاق التى يتطلبها الدفاع عن أمنها القومى ومصالحها الحيوية.

ولذلك لابد من التفريق بين كيفية ممارسة القوة القومية واستخدام العنف كظاهرة من ظواهر استخدامها، لأن الجمع بين الجانبين يحول دون التحليل السليم لطبيعة القدرة الذاتية للدولة، لأن عناصر هذه القدرة كثيرة ووسائل ممارستها وأساليب استخدامها عديدة أيضا، واستخدام القوة المسلحة ليس إلا واحداً من تلك الأساليب، بل إنه أسلوب يشكل اختياراً أخيراً بعد نفاد كل الخيارات الممكنة، أى أنه لا يستخدم إلا بصفته شراً لابد منه. وبالتالى فإن القدرة الذاتية للأمة هى القاعدة بصفة عامة فى حين تمثل القوة المسلحة الاستثناء بصفة خاصة. ولذلك يجب التمييز بين النفوذ الذى تكتسبه الدولة بقوتها المدنية السلمية، والنفوذ الذى تحاول اكتسابه بقوتها العسكرية الحربية، والذى لا يعتبر أنجح أساليب ممارسة القوة الذاتية فى كثير من الأحيان إذ إن خسائر المنتصر فى بعض الأحيان تزيد عن خسائر المنهزم لأن مفاهيم المكسب والخسارة فى المعارك تعددت وتعقدت ولم تعد واضحة محددة كما كانت فى الماضى.

فى هذا العصر تتبلور القدرة الذاتية للدولة فى الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والإنتاجية بصفة عامة. وليست هناك قواعد عامة يمكن اتباعها فى هذا الصدد لأن دور القدرة الذاتية فى علاقات الدول بعضها ببعض يتوقف على طبيعة هذه العلاقات التى تحدد نوع وحجم القوة التى يمكن ممارستها، بمعنى أن طبيعة العلاقة الدولية المتبادلة هى التى تحدد أسلوب الدولة فى ممارسة قوتها فى الدفاع عن مصالحها وأهدافها، مما يحتم وجود تماثل بين طبيعة العلاقة وأساليب القوة المستخدمة فى إطارها. وأى تغيير فى طبيعة علاقة القوة التى تربط بين دولتين ينعكس مباشرة على باقى جوانب هذه العلاقة التى تنهض على الأخذ والعطاء، وبالتالى تصبح السياسة الخارجية وسيلة وغاية فى آن واحد: وسيلة لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية، وغاية مترتبة على هذه الوسيلة وتتمثل فى

قوة الجذب العالمى التى تكتسبها الدولة من خلال عوامل التنمية والتطوير والتأمين بحيث تصبح قادرة على مزيد من العطاء وبالتالى على مزيد من الأخذ.ولذلك يقول مبارك فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ إن السياسة الخارجية تعنى:

«توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية. وإذا نحن ألقينا نظرة على تحركنا الخارجى فى الأعوام الماضية لوجدنا أنه ركز على الجانب الاقتصادى إلى حد كبير سواء بالعمل على زيادة حجم المساعدات التى نحصل عليها من الدول الصديقة، أو عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى بالنفع، أو جذب أطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الإنتاج فى مصر، وإدخال التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة والزراعة والخدمات، وتلك قضية نوليها أهمية قصوى».

وهو نفس المفهوم الذى أكده مبارك فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ حين قال إن «مصر توجه علاقاتها الخارجية أساسا وقبل كل شيء لخدمة أهداف التنمية والبناء فى الداخل»، ثم فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ حين أكد على أن «دورنا الخارجى مسخر تماما فى النهاية لخدمة البناء الداخلى». وهذا البناء الداخلى لن يقام على الوجه المطلوب ما لم تكن هناك علاقات متميزة لمصر مع العالم الخارجى. ولذلك يقول مبارك فى حديثه لجريدة «الأهرام» فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣:

«وفقنى الله سبحانه وتعالى إلى أن أكسب إلى جانب مصر عشرات من الدول الصديقة. لقد عادت العلاقات العربية المصرية إلى أقوى مما كانت عليه فى أى وقت مضى، وأصبح لنا علاقات ومكانة متميزة فى الولايات المتحدة الأمريكية وجميع الدول الأوروبية والدول الاسكندنافية بدون استثناء، واليابان والصين. وتربطنا علاقات الأخوة والترابط مع الدول الأفريقية، ولنا روابط وصداقات وعلاقات تزداد قوة مع أغلب دول العالم الأخرى فى أمريكا الجنوبية وآسيا واستراليا وكندا».

وتتميز السياسة الخارجية فى عصر مبارك بآلياتها الديناميكية التى تضع فى اعتبارها كل الجوانب المتعددة والمعقدة والمتشابكة لقوتنا القومية، ومقدار التفاعل الذى يحدث بين عناصرها ومكوناتها لأنها أيضا ذات آليات ديناميكية بحيث يترتب على أى تغيير فى فاعلية العناصر التى تتكون منها، تغييرات مماثلة فى حجم هذه القوة وفاعليتها التى تشكل عاملا رئيسيا فى أية علاقة، وبالتالى لا يمكن عزلها عن مختلف الجوانب المتعلقة بهذه العلاقة لأنها فى الوقت نفسه تتأثر بطبيعة العلاقة وبكل تغيير يطرأ على أى جانب من جوانبها.

إن جميع عناصر القوة القومية ومكونات القدرة الذاتية نسبية بحيث يجب أن تقارن بما تملكه الدول الأخرى ولاسيما الدول المنافسة. كذلك فإن مستوى كفاءة إدارة الإمكانات المتاحة وكيفية توظيفها تعد من عناصر القوة القومية بما لها من دور حيوى فى رفع درجة مستوى القدرة الذاتية للدولة وزيادة فاعليتها. ولابد أيضا من أن يوضع فى الاعتبار احتمال أو توقع زيادة قوة أية دولة من الدول الجارى التعامل معها، مما يمثل حافزا ذاتيا لزيادة القوة القومية حتى تستطيع الدولة أن تملك الندية الواجبة فى مواجهة الدول المنطلقة فى حلبة المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية على وجه الخصوص.

وإذا كانت النزاعات المسلحة والأزمات السياسية الحادة هى المحك الحقيقى لقياس قوة الدولة، وللتأكد من أنها قوة حقيقية أم قوة مبالغ فيها ولا تستند إلى واقع، فإن المنافسات الاقتصادية والتجارية فى وقت السلم تعتبر محكا فعليا لاختبار القوة الحقيقية للدولة، خاصة من خلال تفوق قائمة صادراتها على وارداتها من الخارج أو العكس. وهو المعنى الذى يوضحه مبارك فى حديثه عن واجبات الدبلوماسى المصرى فى ١٦ مارس ١٩٨٨:

«لقد أصبح من الواجبات الأساسية للدبلوماسى المصرى البحث عن مصادر التمويل اللازمة للاحتياجات الاستثمارية المختلفة فى شتى قطاعات الإنتاج، وترويج المنتجات المصرية، وفتح المزيد من الأسواق لها، والاستفادة من تجارب وجهود التنمية فى شتى دول العالم».

وفى ١ مايو ١٩٩١ دعا مبارك إلى أن «نفتح مجالات التعاون بلا حدود مع مراكز التحسين والتجديد فى العالم، لأن التكنولوجيا الحديثة تمثل الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية بزيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات، والتوصل إلى منتجات جديدة يقبل عليها المستهلكون فى الداخل وتصمد للمنافسة فى السوق الخارجية. وهى مهمة ليست سهلة لأن الممارسة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية إذا كانتا موجودتين داخل بلاد العالم الأول والثانى، فإنهما غائبتان تماما فى العلاقات بين مختلف الدول. فهى ديمقراطية نخبوية لا تتسع للمجتمع العالمى ككل. وديمقراطية النخبة لا تتعارض مع تنمية العدالة الاجتماعية على مستوى العالم فحسب، بل مع تنمية الديمقراطية ذاتها على المستوى نفسه.

هنا تبدو المفارقة الغريبة فى سلوكيات دول العالم المتقدم. فهى تطالب الدول النامية بتطبيق الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان، وفى الوقت نفسه لا تمدها بوسائل التقدم الحضارى والمادى التى تمكنها بالقيام بهذه المهمة. فالديمقراطية ليست مجرد قوالب جاهزة للاستخدام فى أى زمان وأى مكان، وهى أيضا ليست قيمة مجتمعية محصورة داخل مجتمع بعينه ساعدته ظروفه على أن يتطور ويتقدم، بل هى قيمة إنسانية عامة لا تتجزأ سواء على المستوى المحلى فى العلاقات الخاصة والعامة داخل المجتمع الواحد، أو على المستوى الدولى فى العلاقات بين مختلف دول العالم. ولذلك لابد من سقوط الحواجز المجتمعية والإنسانية والتكنولوجية والديمقراطية بين أرجاء المجتمع الدولى كله. ذلك أن ديمقراطية النخبة العالمية تتعارض مع الديمقراطية الصحيحة، لأنها تستخدم أدوات تفوقها التكنولوجى للاحتفاظ بنخبويتها، ولمناهضة محاولات اللجوء إلى مشاركة بشرية أشمل. فهى بحكم طبيعتها تصر على استمرار احتكار أسرار تفوقها التكنولوجى، ولا تحتاج إلى أيد عاملة رخيصة بل هى تقلص من قاعدتها العمالية، كما أنها تتوافر بناء على رؤوس أموال فلكية تتطلبها الأبحاث العلمية التى تضمن استمرار تفوقها التكنولوجى وتطويره إلى مستويات أرقى. وبهذا المعنى فإن الثورة التكنولوجية المعاصرة هى حكر

بالفعل لمجتمعات معينة استطاعت أن تسبق سائر المجتمعات الأخرى، وليست على استعداد للأخذ بيدها.

وعلى ذلك يصعب أن نقول إن هناك ما يمكن تسميته بالديمقراطية العالمية نتيجة لغياب تكافؤ الفرص بين دول العالم المعاصر. فعلى المستوى الدولى تصبح الديمقراطية آلية تجعل الممارسة وحدها هى الحكم بين المنظومات الفكرية المختلفة، لكنها ممارسة لا ينضوى جوهرها على ما يضمن احترام تكافؤ الفرص أو الحفاظ على العدل الاجتماعى الإنسانى العام. ومهما نادت الدول المتقدمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنها لن تكتسب مصداقية لدى الدول النامية، ما لم تكن نداءاتها مقرونة بالعدالة الفعلية، لأن الوضع العالمى الحالى يكرس التناقض بين انطلاقات التكنولوجيا ومتطلبات العدالة فى عصر يوصف بأنه عصر الاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل بين الدول. وبالتالى ستظل الديمقراطية العالمية وهماً، حتى فى حالة رسوخ الديمقراطية فى مجتمعات متقدمة بعينها بينما هناك عدم تكافؤ وإهدار لقيمة العدالة على المستوى العالمى.

هذا مجرد نموذج من الصعاب والمشكلات التى تعترض طريق تجربة مبارك الديمقراطية. ومع ذلك يؤمن مبارك بأن العمل الجاد والدءوب القائم على منهج علمى عقلانى متسق ومرن، كفيل بتخطى مثل هذه العقبات. وإذا كان العالم قد أصبح قرية صغيرة فإن البلاد النامية إذا استطاعت التخلص من المنازعات العرقية والانتماءات الطائفية وتقاربت فى تجمع كمى وكيفى فإنها يمكن أن تشكل قوة، تجعل البلاد المتقدمة تعمل حسابا لها. لكن ما يجرى على الساحة الدولية على النقيض من ذلك تماما. يقول مبارك فى خطابه فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ إن هناك:

«ظواهر مقلقة على المستوى الإقليمى الضيق، إذ تزايدت المنازعات العرقية والصدامات القبلية، وظهرت كيانات تقوم على الانتماء الطائفى، وفى الوقت نفسه تعمقت الفوارق الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة،

وتضاعفت الضغوط السكانية وحركات الهجرة، وازدادت تدفقات اللاجئين، وأصبحت دول عديدة تعانى أكثر من غيرها من المشاكل التى نجمت عن هذه الأوضاع».

ولا شك أن العالم يمر الآن بحالة من الاضطراب والسيولة وعدم التبلور أو الاستقرار مما يتطلب من الدول النامية مزيدا من اليقظة والحرص والمثابرة فى العمل والإنتاج حتى تحدد مواقع أقدامها على خريطة لم تتضح ملامحها بعد. ومع ذلك تبدو هذه الدول وكأنها غائبة عن الوعى فى مرحلة حرجة يصفها مبارك بقوله:

«هذا النظام الدولى الجديد لم تكتمل صورته حتى الآن، ولازال فى مرحلة النشوء والتكوين أو هى مرحلة الانتقال والتحول التى تتميز عادة بكثير من الاضطراب وعدم الاستقرار».

لكن هذه المرحلة من الانتقال والتحول هى فى حقيقتها مرحلة من توسيع الفجوة وتعميق الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، أى تقريبا بين دول الجنوب ودول الشمال بعد أن أوشكت الفجوة بين دول الشرق ودول الغرب على أن تتلاشى نتيجة للتقارب الذى حدث بينها فى أعقاب سقوط النظام ذى القطبية الثنائية الذى استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهى الثنائية التى لعبت الدول النامية كثيرا على حبالها مستفيدة من القطب الذى تنحاز إليه. أما الآن فلم يعد انحيازها يهم أى طرف من الأطراف التى أصبحت غير معنية. وبالإضافة إلى فقدها لهذه الميزة، غرقت بين أمواج التفكك والتمزق والصراع فى حين سعت الدول المتقدمة إلى التجمع والتكامل. وهى الظاهرة التى يصفها مبارك بأنها:

«التناقض بين معاناة دول العالم الثالث من التفكك والتمزق وتحرك الدول المتقدمة إلى التجمع والتكامل مع أن المجموعة الأولى هى الأحوج إلى تنسيق جهودها وتجميع طاقاتها لمواجهة التحديات الرهيبة التى تعترض

طريقها، أما الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا فقد أقامت تكتلات ضخمة ينتظر أن تكون لها سطوة هائلة في مجال الانتاج والتجارة الدولية».

ويبدو أن دول العالم الثالث قد فقدت توازنها مع انتهاء التوازن التقليدى بين الشرق والغرب والذى عاشت عليه ما يقرب من نصف قرن. لكن ضياع هذا التوازن لا يعنى ضياع أملها فى اللحاق بركب العصر، لأن القدرة الذاتية لأية أمة، مهما كانت صغيرة ومتواضعة، فإنها بالعمل الدءوب، والمنهج العلمى، والتخطيط المرن، والمتابعة المستمرة يمكن أن تتحول إلى طاقة خلاقة وقوة دفع يمكن أن تنطلق بها إلى آفاق حضارية متقدمة. وهى الحقيقة التى يؤكدها مبارك باستمرار فى زياراته وتحركاته ولقاءاته الدولية، أو فى معظم خطبه وأحاديثه المحلية. فمثلا نجده فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ يؤكد على:

«تعزيز التضامن بين الدول التى تشكل دوائر اهتمامنا الأساسية، وفى مقدمتها الدول العربية ودول القارة الأفريقية وبلدان عدم الانحياز والإسهام فى القضاء على أسباب التوتر والخلاف بين هذه الدول، انطلاقا من إيماننا بعدم وجود تناقض حقيقى فى المصلحة بينها، وادراكا للفائدة الكبيرة التى تعود عليها جميعا من مضاعفة التعاون بينها فى شتى الميادين والقضاء على أسباب الخلاف والنزاع».

وهناك شبه اتفاق بين خبراء العلاقات الدولية على أن اهم العناصر التى قد تدخل فى تركيب القدرة الذاتية للدولة، تتمثل فى العوامل الجغرافية، والإمكانات والموارد المادية والطبيعية، والسكان، ومستوى النمو الاقتصادى والصناعى، ودرجة التطور الفنى والتكنولوجى، ودرجة الاستعداد العسكرى، وكفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية وأجهزة الإعلام والثقافة، ومتانة البنية الأساسية، ومستوى الروح المعنوية السائدة. ويعتمد كل عنصر من العناصر المذكورة على العناصر الأخرى بحيث لا يمكن عزل تأثير أى عنصر عن العناصر الأخرى. فهى منظومة متكاملة يتوقف فيها مدى فعالية ودور أى عنصر من عناصر القدرة الذاتية على امتلاك وفعالية العناصر الأخرى. فعلى

سبيل المثال يمكن أن تصبح القوة العسكرية غير مجدية فى حد ذاتها لتحقيق الاستراتيجية القومية إذا كانت لا تستند إلى بنية أساسية ومقدرة تكنولوجية وآليات اقتصادية كافية وعدد كاف من السكان. كذلك فإن عدد السكان لا يمكن اعتباره عنصر قوة للدولة إذا كانت الدولة لا تتمتع بقدرة اقتصادية كافية تمكنها من إطعامهم وإسكانهم وتعليمهم وتنميتهم لتجعل منهم عنصرا ايجابيا لبناء قدرتها الذاتية. وبالطبع لابد من وجود حكومة واعية ذات كفاءة عالية تستطيع الاستفادة من كافة عناصر قوتها العسكرية والاقتصادية والبشرية والاجتماعية والثقافية، وتتمتع بالقدرة الكافية على تعبئة الموارد القومية، ورفع المستوى الحضارى والروح المعنوية لطاقتها البشرية. ومن هنا كان إصرار مبارك على الالتزام بفضيلة الاعتماد على الذات أولا ثم طلب المساعدة من الآخرين ثانيا. فالسياسة الخارجية لأية دولة تكتسب فعاليتها وتأثيرها بناء على قدرتها الذاتية التى تمثل القاعدة الأساسية التى يمكن أن تنطلق منها فى أى اتجاه ترغبه. ولذلك نجحت تجربة مبارك الديمقراطية فى استيعاب كل المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية اعتمادا على هذه القاعدة. فمثلا إذا كان سقوط الاتحاد السوفييتى ومعه المعسكر الشرقى قد جلب عدم الاستقرار والفوضى إلى النظام الدولى، فإن التحرك المصرى فى إطار هذه المتغيرات غير المتوقعة، لم يفقد اتجاهه ورؤيته الواضحة. يقول مبارك فى ١٣ مارس ١٩٩٣:

«لنا أهدافنا.. نعمل حسب امكانياتنا وطاقاتنا. نحن نعمل من أجل السلام، ونتحرك لوقف الحروب والدمار. مصر دائما تتحرك فى اتجاه بناء السلام، اتجاه التوفيق وبناء الثقة بين الشعوب، مصر عامل إيجابى بناء للسلام الدولى».

لكن وجود عناصر القدرة الذاتية للأمة غير كاف لتقدير قوتها القومية دون معرفة درجة استعداد تلك العناصر لتوظيفها الأمثل فى زيادة قيمة ونوعية وكم هذه القوة. ويجب ألا تصاب دولة ما بالإحباط إذا وجدت نفسها عاجزة عن تدعيم أو تطوير عنصر أو أكثر من عناصر قدرتها الذاتية إلى

مستوى الفعالية المنشودة، فلابد أن هناك من العناصر الأخرى ما يعوضها عن هذا العجز. فمثلا أصبحت القدرة الذاتية لبعض الدول مثل اليابان وألمانيا لا تقاس بامكاناتها العسكرية ولكن بنفوذها الاقتصادى ودورها فى توجيه السياسة بناء عليه. فالقوة الاقتصادية لابد أن تتحول إلى قوة سياسية تؤدى إلى المزيد من القوة الاقتصادية وهكذا. ولذلك ركز مبارك فى نفس خطابه السابق ذكره على:

«توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية. فبزوال الحقبة الاستعمارية أصبح التحدى الأساسى الذى يواجه الأمم على اختلاف قدراتها وظروفها هو تحسين الأوضاع الاقتصادية لأبنائها، وتحقيق استقلالها الاقتصادى الذى بدونه لا يكتمل الاستقلال السياسى ولا يزدهر الاستقلال الثقافى. وإذا نحن ألقينا نظرة على تحركنا الخارجى فى الأعوام الماضية لوجدنا أنه ركز على الجانب الاقتصادى إلى حد كبير، سواء بالعمل على زيادة حجم المساعدات التى نحصل عليها من الدول الصديقة، أو عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى بالنفع، أو جذب أطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الإنتاج فى مصر وادخال التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة والزراعة والخدمات».

هكذا كانت السياسة الخارجية لمصر فى عهد مبارك قوة دفع مستمرة ومتنامية لدعم بنيتها الأساسية وترسيخ جبهتها الداخلية. يقول مثلا فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢:

«لولا علاقات مصر الوثيقة مع عالمها الخارجى لما سقط عن مصر نصف ديونها، ولا كان هذا التعاون الواسع مع دول عديدة قدمت كل العون والخبرة لمصر، ولما كان ممكنا أن تنفتح أسواق العالم أمام العمالة المصرية والسلع المصرية دون حواجز أو قيود».

وهناك حقيقة ثابتة وهى أن معظم قوة الدولة فى الساحة العالمية لا تنهض على قدرتها الذاتية لإحداث التأثير المطلوب فى سلوك الدول الأخرى فحسب، بل تشمل كذلك كيفية تقييم الدولة لهذه القوة إلى جانب تقييم الدول الأخرى لها. ولعل من الخطورة بمكان ألا يكون للمسئولين عن التقييم إلمام كاف بعناصر القوة التى يتعاملون معها بقدر يؤهلهم لتحديد ثقل نسبى معين لكل عناصر التقييم، وبالتالى يستحيل الوصول إلى حكم قاطع فيما يتعلق بنتيجة التقييم بحيث يفتقر هذا التقييم إلى الأساس الموضوعى والاتساق العلمى. وبناء على ذلك تصبح الافتراضات التى تبنى عليها سياسة الدولة تجاه الدول الأخرى غير واقعية. كما أن المبالغة فى التقييم، سواء بالتهويل أو بالتهوين، لها مردود مباشر على شعور الدولة بحقيقة قدرتها الذاتية، مما ينعكس بالتالى على نمط سياستها الخارجية تجاه الدول التى تتعامل معها؛ وإذا كانت الأمور على المستوى العالمى مصابة بالتشتت والاضطراب والفوضى وضبابية الرؤية، فليس أقل من أن تكون، على المستوى المحلى، متسقة وموضوعية وصافية حتى لا تفقد الأمة اتجاهها السليم وسط هذه الأمواج المتلاطمة. يقول مبارك فى حديثه لجريدة «الأنباء» الكويتية فى ١٣ مارس ١٩٩٣:

«أنا أسميه النظام الفوضوى الجديد، لا النظام العالمى الجديد. الدنيا غارقة فى الفوضى، فى البوسنة والهرسك، فى الصومال، العراق، السودان، حلف وارسو انهار، الاتحاد السوفييتى تفكك، كل شىء مهزوز، ولا أحد يعرف كيف سيستقر العالم وعلى أى شىء».

وقد سارعت أجهزة الإعلام الغربية إلى استغلال هذه الفوضى بالصيد فى الماء العكر. فقد اشتد الجدل فى السنوات الأخيرة حول مفهوم النظام العالمى الجديد للإعلام والاتصال، وعارضت الصحافة الغربية الكثير من أهدافه وتعرضت لها بالنقد الشديد. وكانت حتى نهاية السبعينيات لا تنازع بعض مضامينه مثل فكرة هوية الإمكانات الوطنية وتدعيم التعاون الدولى فى مجال الإعلام والاتصال، ولكن مع الفوضى العالمية الجديدة سرعان ما غيرت

الصحافة الغربية موقفها واتجهت إلى التنديد بمساعى الدول النامية فى كل المجالات بدون استثناء، خاصة عندما انتقل الحوار من المستوى التنظيرى إلى المجال التطبيقى، واستطاعت البلاد النامية أن تكشف الأوضاع السائدة على حقيقتها، وقامت بالتعريف بحاجياتها من الأجهزة والأنظمة، وشرح الحلول التى تستوجب إمكانات مالية ضخمة، وتنازلات مهمة عن الامتيازات الضخمة التى استحوذت عليها الدول المتقدمة فى غيبة الدول النامية.

ومع بداية الفوضى العالمية الجديدة أسدلت أجهزة الإعلام الغربية ستارا سميكا حول وجهة نظر الدول النامية وتصورها لتغيير الأوضاع بقصد وضع حد لهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، وإقرار العدالة فى مجال توزيع المواد الطبيعية المحدودة، ومواجهة الغزو الثقافى. وقد سعت هذه الأجهزة الإعلامية للحيلولة دون بلوغ وجهة نظر البلاد النامية حول هذا الموضوع إلى الرأى العام الغربى، وغمرت ما يصل إليه من أصداء خافتة بضجة كبيرة، ناسبة دونما تمييز أو استثناء إلى كافة البلاد النامية وضع أيديها على أجهزة الإعلام وكبت حرية الرأى، وإهدار حقوق الإنسان، وسد المنافذ فى وجه الحضارة والتفتح، وفى الوقت نفسه تسارع إلى إذاعة ونشر أية بيانات تصدرها الجماعات الإرهابية التى تهدد الأمن والاستقرار والحضارة والتفتح والتقدم فى هذه البلاد، بهدف تشويه صورة البلاد التى تعانى من هذه الظاهرة وبدعوى الدفاع عن حقوق المتمردين فى التعبير عن رأيهم.

هنا تتضح الرؤية المستقبلية عند مبارك التى تمكنه من الاستعداد للمتغيرات المحتملة قبل وقوعها، بحيث لا تفاجأ المسيرة القومية بفجوات أو ثغرات أو نكسات غير متوقعة. ولذلك خاضت مصر فى أمواج عصر الفوضى الجديدة برؤية ثاقبة وخطوات ثابتة نتجت عن سياسة خارجية حددها مبارك فى خطابه فى ١٥ أغسطس ١٩٨٧ عندما قال:

«تحرص مصر على توجيه سياستها الخارجية لتحقيق هدفين أساسيين:

الأول: خدمة قضية التنمية وضمان تجاوب الدول والهيئات الدولية المختلفة مع المطالب والمصالح المصرية.

الثاني: توسيع رقعة التعاون والصداقة مع أى دولة تبادلنا تلك الرغبة، وتضييق شقة الخلاف والنزاع، والترفع عن الدخول فى حملات للهجوم على دول أخرى لأن وعى الشعب كفيل بكشف الحقيقة».

هكذا كانت الجسور التى أقامتها مصر مع دول العالم المعاصر بمثابة الأرض الصلبة التى سارت عليها فى عصر الفوضى الدولية. فقد أعاد مبارك مصر إلى موقعها الطبيعى وسط أمتها العربية بالتزامه بالمبادىء والحقوق العربية وبرفضه مبدأ العدوان واغتصاب أراضى الغير والتدخل فى شئونه الداخلية، وبالتالى أعاد العرب إلى مصر. كذلك تبلور موقع مصر القيادى فى قارتها الإفريقية، ودورها الحيوى النشيط على الخريطة الدولية. فلم يتصور مبارك أن يقوم بأى تحرك - منذ بداية توليه مسئولية البلاد - دون إقامة علاقات طيبة بل وطيدة مع كافة الدول. فمثلا كانت الدول العربية قد قطعت علاقاتها مع مصر، إثر توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، فأعاد مبارك العلاقات الطبيعية بين مصر والدول العربية أقوى مما كانت. ووطدت مصر علاقاتها مع معظم دول العالم، كبيرها وصغيرها، إيمانا بأن السياسة الخارجية هى خير سند للسياسة الداخلية. وبالفعل أسقطت الدول الدائنة جزءا كبيرا من ديونها على مصر، وأقبلت على الاستثمار فى أرضها، مما منح قوة دفع كبيرة للآليات الاقتصادية وعمل على دعم البنية الأساسية وغير ذلك من العوامل التى وظفها مبارك فى الحفاظ على استقرار القرار الوطنى فى مواجهة المناورات والضغوط الإقليمية والدولية. فهو يتحرك دائما فى سياسته الخارجية من موقع القوة والثقة بالجبهة الداخلية. من هنا، على سبيل المثال، كان امتناعه عن التوقيع على معاهدة تحريم أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط من كيماوية وبيولوجية، ما لم تشمل الأسلحة النووية الاسرائيلية. وقد تبلورت هذه الاستراتيجية الحضارية فى خطابه الأول فى مستهل فترة الرئاسة

الثانية حين قال فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ إن من أهم ركائز السياسة الخارجية المصرية:

«التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر، وللدول الشقيقة التى تدخل فى دوائر انتمائنا وارتباطاتنا الأساسية، ولكل أقطار الأرض، وصولا إلى مجتمع دولى يسوده التعاون والإخاء، وتختفى منه الحروب وعوامل الدمار والخراب، وترتبط بهذا مساندتنا النشيطة للجهود المبذولة للحد من سباق التسلح والقضاء على أسلحة الدمار الشامل التى تهدد البشرية فى حاضرها ومستقبلها، وتنذر بتقويض كل ما أقامه المجتمع الإنسانى فى قارات العالم من عمران وبناء».

والسياسة الخارجية عند مبارك ليست سوى إحدى محصلات التفاعل الجارية فى إطار تجربته الديمقراطية المتمثلة فى المنهج العقلانى، والأمن القومى، والبنية الأساسية، والآليات الاقتصادية، والمصداقية الإعلامية، والتنوير الثقافى، والتوجهات الأخلاقية، والعدل الاجتماعى، وأخيرا الرؤية المستقبلية. ولذلك فهو يركز فى خطابه السابق ذكره على:

«الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعقلة، ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية ولا تلتفت إلى صغائر الأمور، ويظهر تطبيق هذا المبدأ فى إقامة علاقات تعاون ووئام مع كافة الدول التى تحترم سيادتنا وحقوقنا، وتجنب الدخول فى عداء مع أى دولة لا تهدد أمننا القومى، أو مصالحنا الحيوية، ويعزز هذه الخطوة الترفع عن الدخول فى معارك إعلامية أو مبارزات كلامية مع أى دولة».

وهذه الاستراتيجية الخارجية العقلانية كان لها مردودها فى مجال علاقات مصر بشقيقاتها العربيات. فهذه العقلانية ترفض بطبيعتها أن تدخل فى متاهات جانبية أو دوائر مفرغة لأن عينها مركزة دائما على الهدف الاستراتيجى. ولذلك يقول مبارك فى حديث للتليفزيون المكسيكى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨١:

«إن مصالحنا القومية تدعونا إلى عدم الهجوم على أى من أصدقائنا العرب حتى إذا هاجمونا فى إذاعاتهم وأجهزتهم الإعلامية وأننا سنعطيهم الوقت لإعادة تقييم موقفهم».

وأكد مبارك نفس الموقف فى حديث إلى وفد المراسلين الأجانب المعتمدين بالأمم المتحدة فى ١٣ ديسمبر ١٩٨١ حين قال:

«أريد أن أفتح صفحة جديدة، وقد أعلنت أننى لن أهاجم أحداً ولن أمسك يدى عن يد عربية تمتد لى بالتفاهم والمصافحة والمصالحة فى ضوء عملية السلم».

هنا تتفاعل المصداقية الإعلامية مع السياسة الخارجية فى بوتقة تجربة مبارك الديمقراطية التى تمتد لتشمل علاقات مصر الخارجية أيضا، ولا تقتصر على العلاقات الداخلية بين الحاكم والمحكوم أو بين المواطن والمواطن. فالتجربة الديمقراطية لا تتجزأ سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى. وإذا سادت العلاقات الديمقراطية الناضجة والعقلانية بين مختلف البلاد العربية فسوف تتلاشى الفجوات والثغرات والنكسات، وسوف تتكون القاعدة الراسخة التى ينهض عليها التضامن العربى طبقا لاستراتيجية لا تخضع للأهواء أو الشطحات التى عانى منها الوطن العربى طويلا. ذلك أن العلاقات الديمقراطية هى صمام أمن يمنع محاولات فرض الرأى بالقوة والعسف على الآخرين، فكل شىء قابل للتفاوض وتبادل الآراء والخبرات وصولا إلى أرض مشتركة يقف عليها الجميع دون صراعات عقيمة لا يستفيد منها أحد من الأطراف المعنية، خاصة وأنه لا يمكن لطرف أن يستغنى عن الطرف الآخر. يقول مبارك فى ٦ أكتوبر ١٩٨٦:

«أقول للعرب: وحدوا الصفوف وانبذوا الخلاف. فهذه سوف تضيع الأمة بالكامل إذا استمر الوضع بالصورة القائمة الآن».

وهو نفس التوجه الذى أكده مبارك فى حديثه لجريدة «السياسة» الكويتية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٨٧:

«لابد من وجود استراتيجية عربية موحدة تجاه مختلف القضايا لأن العمل الفردى مآله إلى التلاشى، فى حين أن الدراسة والبحث على المستوى الجماعى تمكن من التوصل إلى حلول منطقية لا تضر بمصالحنا جميعا».

ويرى مبارك أن العزلة توجه مستحيل فى هذا الزمن الذى أصبح فيه العالم قرية صغيرة. فبعد أن قضى على العزلة المفتعلة التى فرضت على مصر وسط شقيقاتها العربيات، سعى إلى انفتاح الدول العربية على تجارب الأمم المجاورة مثل دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتطورات الجارية فى القارة الأوروبية بصفة خاصة والخريطة العالمية بصفة عامة. يقول فى حديث لجريدة «الرأى العام» الكويتية فى ٢ أكتوبر ١٩٨٩:

«إن التعاون العربى يجب أن يكون فى جميع المجالات لأننا إذا نظرنا - مثلا - إلى أوروبا عام ١٩٩٢ فستكون كيانا واحدا، وأوروبا الشرقية ستنضم إلى أوروبا على الخريطة العالمية، ومن هنا فإن التفكك العربى لا يفيد، بل نحن فى أشد الحاجة إلى التعاون فى مختلف المجالات اقتصاديا وسياسيا وثقافيا».

هنا تتجلى نظرة مبارك الثاقبة ورؤيته المستقبلية، فما جرى بعد هذا الحديث على الساحة العالمية يؤكد كل كلمة وردت فيه. وهى نفس الرؤية التى برزت من قبل فى خطابه أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورج فى ٢٨ يناير ١٩٨٦ حين قال:

«إن التفكير فى عقد المؤتمر الدولى يجب أن ينصب على الجوانب الموضوعية والإجرائية فى وقت واحد. فبالنسبة للموضوع نرى أن تركز أوروبا على مبدأ التفاوض بهدف تحقيق السلام بدون شروط مسبقة من منطق المساواة بين حقوق الطرفين، وضرورة تحقيق التوازن بين حق إسرائيل فى البقاء وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير.. فبذلك وحده يكون السلام عادلا قادرا على البقاء والصمود فى مواجهة الأزمات والاختبارات الصعبة التى لابد أن تعترضه فى المستقبل.

«إن هناك حاجة ماسة إلى دور أوروبى حركى مؤثر، فليس من مصلحة السلام فى المنطقة أن تنعزل الشعوب الأوروبية عن جهود التسوية، وهى أكثر الشعوب تأثرا بما يجرى فى الشرق الأوسط، كما أنها أكثر القوى الخارجية إدراكا للتطورات التى تقع فى المنطقة، وفهما للعوامل التى تحكم حركة التاريخ فيها. ومن الناحية العملية فإننا نعتقد أن الدور الأوروبى النشيط هو الكفيل بتقليل أخطار الاستقطاب داخل المؤتمر، وهو استقطاب يمكن أن ينسف جهود السلام».

من هنا كان تأكيد مبارك على أن الحوار المنطقى العقلانى هو الوسيلة الحضارية الوحيدة الجديرة باحترام الشعوب والدول التى يمكن أن تتفق فى أمور وتختلف فى أخرى، ومع ذلك تظل جسور التفاهم وتبادل الآراء والخبرات ممتدة وراسخة بين الجميع. ولذلك تميزت السياسة الخارجية فى عهد مبارك بإقامة علاقات متوازنة مع القوى الدولية المختلفة بحيث لا تكون هناك علاقات خاصة مع قوة من القوى على حساب قوى أخرى. وقد ظهرت آثار هذه السياسة فى العلاقات الاقتصادية والثقافية إذ منحت قوة دفع جديدة للتنمية الاجتماعية والآليات الاقتصادية والإمكانات الثقافية. فلم تعد العلاقات الثقافية الدولية مجرد ملحق هامشى للسياسات الخارجية المعاصرة، حيث لا توجد معاهدة دولية ذات أهمية إلا وفيها إشارة إلى التعاون الثقافى والحضارى بين أطراف تلك المعاهدة، هذا فضلا عن توقيع مئات الاتفاقيات الثقافية الثنائية ومتعددة الأطراف، وبروتوكولاتها أو برامجها التنفيذية التى تتجدد دوريا من سنة لأخرى.

وإذا كانت البلاد العربية تملك ثقافة عريقة موحدة بطول تاريخها، فليس أقل من تسييس العمل الثقافى العربى المشترك لخدمة قضايا المشاركة السياسية داخل المجتمعات العربية، وتمكين السياسات الثقافية العربية من الحوار مع الثقافات والحضارات الأخرى. وكانت الأمانة العامة للجامعة العربية محقة عندما أدرجت الاستراتيجية الثقافية كعنصر من عناصر استراتيجية الأمن القومى العربى. وهو نفس التوجه الذى أعلنه مبارك فى خطابه فى ٢٩ أكتوبر

١٩٩٣ فى المؤتمر السابع والعشرين لمنظمة اليونسكو فى باريس وذلك بمناسبة تكريمه حين قال:

«إسمحوا لى فى بداية حديثى أن أتوجه لكم بالشكر والتقدير، لإتاحة هذه الفرصة لى للالتقاء بكم فى هذه المدينة العريقة. ونتبادل الرؤية معكم فى هذا المؤتمر الهام، الذى يتواكب انعقاده مع بدء مرحلة هامة فى تاريخ البشرية، نأمل أن تشهد نهضة إنسانية كبرى نبنيها معا بالتعاون والتفاعل الخلاق، ونبذ الصراع والتعصب والكراهية. وتلك مهمة لابد أن يكون لمنظمة اليونسكو إسهامها الملموس فى أدائها وانحيازها بنفس المقدرة التى أدت بها رسالتها فى العقود الماضية.

«وتعلمون أن بلادى ذات الجذور الأفريقية العربية، والهوية الإسلامية، هى دولة تعاقبت على أرضها الحضارات، وامتزجت فوق ترابها الثقافات، وأخذ شعبها على عاتقه منذ آلاف السنين أن يكون جسرا للوصل والتقريب بين الشعوب والحضارات، وأن يستوعب جوهر الرسالة الإنسانية التى تقوم على الوحدة من خلال التعددية، والتجانس من خلال التنوع، والترابط من منطلق الشعور بوحدة الهدف والمصير. كانت أرض مصر ساحة رحبة للتفاعل بين الحضارة الأفريقية الفرعونية، والحضارتين الإغريقية والرومانية، والحضارة العربية الإسلامية، فما نتج عن هذا التلاقى صراع ولا صدام بل كانت محصلته تراثا روحيا هائلا، وثراء ثقافيا فريدا، وإيمانا عميقا بأن رسالة الإنسان، الذى هو خليفة الله فى الأرض، هى أن يبنى ويعمر، ويجمع ولا يفرق، ويضيف ولا يخرب».

ولا يغيب عن ذهن مبارك فى استراتيجيته للسياسة الخارجية أن عالمنا المعاصر يموج بتيارات عديدة، وتتجاذبه عوامل شد وجذب لم يعهدها الإنسان من قبل، يحمل بعضها ملامح التحول والتغيير إلى الأفضل، وينذر البعض الآخر باحتمالات الصراع والمواجهة. ولذلك يطالب مبارك العالم المتحضر من على منبر اليونسكو بحسم الموقف بالانحياز الجماعى إلى جانب السلام

والاستقرار والطمأنينة، فى مواجهة العنف والتوتر والقلق، وتأكيد سيادة العقل والعلم والمعرفة، ضد دعاوى الانغلاق والجهالة والتعصب. يقول مبارك:

«إننا نواجه معا ومن خندق واحد، تحديا تاريخيا لا سبيل إلى إنكاره أو تفاديه، وليس أمامنا من سبيل سوى مواجهة هذا التحدى بالفكر المستنير، وباحياء الأمل بالعمل، وبالدفاع المستميت عن حق الإنسان فى السلام والتنمية، وإعطاء كافة الشعوب فرصة عادلة للإسهام فى صنع المستقبل. وقد روج البعض مؤخرا لنظريات مؤداها أن العالم بعد أن تخلص من الصراعات السياسية الحادة والمواجهات العسكرية المدمرة، قد انتقل إلى عصر يسوده الصراع الحضارى والثقافى، وتلك مقولة على قدر كبير من الخطأ والخطر، ولو صحت لكان معنى هذا أن الإنسان يتقهقر بدلا من أن يتقدم، وينحدر بدلا من أن يرتقى، لأن الصراع السياسى، حتى إذا بلغ ذروته ومنتهاه فى صورة المنازلة العسكرية، يظل أخف وطأة وخطورة من الصراع الحضارى والثقافى، لأن هذا الضرب الأخير من الصراع يستعصى على الحل، ويمكث فى العقول والقلوب قرونا عديدة، وإن كان يفتقر إلى أى مبرر أخلاقى».

ويلفت مبارك الأذهان إلى أن تاريخ الإنسان كان قد سجل فى بعض العصور صورا من الصراع العرقى والدينى والمذهبى، لكن تلك الظاهرة ظلت محصورة فى فترات التدهور والانحلال. وليس من المقبول أن يقال إن الإنسان يمر بمثل هذه المرحلة وهو على أبواب القرن الحادى والعشرين، ويحيا مرحلة ما بعد الذرة وغزو الفضاء. ولذلك يرى مبارك أن السياسة الخارجية لمختلف الدول يجب أن تكون سياسة حضارية فى المقام الأول، لأن العالم كله أصبح فى قارب واحد، وأى ثغرة فى أى مكان فيه، مهما كانت ضيقة وضئيلة، ستعود بالوبال على كل من فى القارب. يواصل مبارك خطابه أمام اليونسكو فيقول:

«إن المنطق السليم يأبى التسليم بمقولة الصراع الحضارى، لأن الحضارة توحد ولا تمزق، وتقرب بين الناس تحت مظلة العقل، كما أن المعرفة بطبيعتها

عالمية لا قومية ولا عرقية، والعلم لا وطن له ولا حدود لذيوعه وانتشاره، والتراث الإنسانى واحد، والتراث الإنسانى تيار مشترك تسهم كل الشعوب فى تكوينه وإثرائه، والتعايش والاندماج يشكلان أحد العناصر الأساسية لتطور المجتمع البشرى منذ بدء الخليقة. إن ما نشهده فى بعض المناطق من انتكاس القيم الرفيعة وإهدار لحقوق الإنسان تحت شعارات عنصرية وعرقية كريهة، هو استثناء من القاعدة، وخروج على قيم العصر ومبادئه، واختبار لقدرتنا الجماعية على التخلص نهائيا من رواسب عصور الظلام والقهر، والتغلب على ما بقى من مظاهر التخلف والانحلال، تمهيدا لعصر جديد، يحمل للإنسان بين ثناياه كثيرا من الآمال والأحلام».

وقد تجلى احترام العالم وترحيبه بسياسة مصر الخارجية الحضارية فى كلمة الترحيب التى ألقاها فريدريكو مايور مدير عام اليونسكو عند استقبال المؤتمر السابع والعشرين لليونسكو لمبارك فى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣، وأكد فيها على أن حضور مبارك المؤتمر العام لليونسكو دلالة واضحة على التزامه الشخصى بأهداف منظمة اليونسكو. وهنأه ما يور على انتخابه رئيسا لمصر للمرة الثالثة وعلى ما بذله من جهد لمواجهة التحديات التى تواجه مصر فى التنمية والتقدم وتحديث البنية الأساسية والإصلاحات الاقتصادية. وأعرب مايور عن تقديره البالغ للدور الرئيسى الذى لعبته مصر فى المجتمع الدولى بفضل حكمة مبارك، خاصة اهتمامه بالتعليم والتدريب واعتبار قضية التربية والتعليم من أهم قضايا الأمن القومى فى مصر. كما أعرب عن امتنانه لتأييد مصر الذى لا يعرف الكلل لمكتب منظمة اليونسكو فى الدول العربية، وما تقدمه من دعم وتعاون فى مجالات الطاقة، والمحميات، والإدارة العلمية والتكنولوجية. وأضاف أنه يشرف اليونسكو أن تتعاون مع مصر فى مشروعين حضاريين كبيرين أولهما دورها البارز فى انقاذ آثار النوبة والثانى هو مشروع مكتبة الإسكندرية. ثم قام مايور باهداء ميدالية ابن سينا الذهبية إلى مبارك وهو أرفع وسام تهديه المنظمة الدولية للشخصيات العالمية.

ويبرز الجانب الحضارى لسياسة مصر الخارجية فى تبنى مبارك لإحياء مكتبة الاسكندرية القديمة بالتعاون مع اليونسكو، مؤكدا بذلك اعتزاز مصر بدورها الحضارى كمنار للثقافة وتآخى الشعوب وإطلاق طاقات الفكر والعلم الذى لا يعرف الفرقة والتقسيم، ويعلو فوق كل الاعتبارات العرقية الضيقة. وكعادة مبارك فإن الأمر لم يتوقف عند حد التعبير عن الأمل، بل قام بإرساء حجر الأساس لمكتبة الإسكندرية الجديدة فى ٢٦ يونيو ١٩٨٨. ومن خلال الاحتفال بارساء حجر الأساس، طالب مبارك ممثلى الصحافة المحلية والعالمية بضرورة الاهتمام بإلقاء الأضواء على تاريخ مكتبة الإسكندرية القديمة، وكيف كانت منارا للعلم والفكر والثقافة والفلسفة، يشع فى كل أرجاء العالم القديم، وكذلك إبراز جهود مصر وجامعة الإسكندرية ومساهمات اليونسكو والهيئات العالمية فى تنفيذ مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية.

عندئذ اعتبر مؤلف هذا الكتاب مطالبة مبارك هذه بمثابة إشارة البدء للانطلاق فى تأليف كتابه الذى سبق هذا الكتاب والذى صدر عام ١٩٩٣ بعنوان «عصر الإسكندرية الذهبى: رؤية مصرية علمية»، والذى تحدد منظوره الفكرى والحضارى بصفته رؤية مصرية علمية لعصر الإسكندرية الذهبى، بعد أن تعددت الرؤى اليونانية والرومانية القديمة وكذلك الرؤى الغربية التى طمست دور الرافد المصرى المتدفق بأمواج الحضارة والذى أمد الإسكندرية بكل منابع العلوم الطبيعية والإنسانية والفنون والآداب، فجعل منها عصرا ذهبيا للحضارة الإنسانية جمعاء. وكان المؤلف أثناء كتابته لهذه الدراسة: «عصر الإسكندرية الذهبى» قد أدرك أن إصرار مبارك على إحياء مكتبة الإسكندرية القديمة لم يكن سوى جزء من استراتيجية حضارية، تجمع البحر المتوسط كأساس لتعاون شامل لجميع دول المتوسط. ومنذ ذلك الحين ومبارك يؤكد على هذه الدعوة الحضارية عند زيارته لأية دولة من دول المتوسط. ذلك أن سياسته الخارجية تنهض على توجهات حضارية وثقافية فى كل تحركاتها.

هكذا تأكدت الجوانب الحضارية والإيجابية والمثمرة لكل تحركات مصر الخارجية التى تحرص على الاحتفاظ بعلاقات ديمقراطية متوازنة مع الجميع، علاقات تقوم على أساس من التفاهم الحضارى والاحترام المتبادل والتنوير الثقافى والمصداقية الاعلامية والبعد عن التورط فى مهاترات لا طائل من ورائها. فمصلحة مصر هى الأساس، ولا مصلحة لمصر فى عداء أحد لحساب آخر، ولا مصلحة لمصر فى أن تظهر غير ما تبطن، بل مبادىء معلنة، ووجه واحد، وكلمة واحدة. فهذه السياسة الخارجية تحفظ لمصر مكانتها الحضارية المرموقة بين الدول، ووضعها القيادى فى المنطقة، ليس بالكلام والشعارات، ولكن بالعمل والحركة المؤثرة. وكل الأصداء المتجاوبة القادمة من الدول والهيئات والمنظمات الدولية تؤكد هذا التفاعل المثمر مع توجهات مصر الحضارية.

وقد اتضحت هذه الأصداء فى تصريحات زعماء الدول وقادتها وكتابها. فمثلا قالت صحيفة «لوماتان» الفرنسية فى ١١ سبتمبر ١٩٨٢: «مبارك يلعب دورا أساسيا فى ميدان الدبلوماسية العالمية للوصول إلى تسوية للنزاع العربى الاسرائيلى»، وصرح الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٢ بقوله: «مبارك رجل قوى ويقدر ضرورة الصداقة والتفاهم مع الزعماء العرب»، كما قال الأمير نوردوم سيهانوك فى ١ أغسطس ١٩٨٤: «إنى أنظر بإعجاب إلى الرئيس مبارك لأنه يؤدى بحكمة دورا هاما فى المجتمع الدولى بدفاعه عن مبادىء الحرية والعدل والسلام فى الدول العربية ودول العالم الثالث أيضا. وكان مستشار النمسا برونو كرايسكى قد قال عن سياسته فى ٨ إبريل ١٩٨٤ إنها «حققت نجاحا هائلا بعودة مصر لمنظمة الدول الإسلامية وعودة العلاقات مع الدول العربية». أما جوزيف شتراوس رئيس وزراء بافاريا فقد أبدى إعجابه فى ١٥ يناير ١٩٨٥ «بسياسة مبارك الحكيمة فى علاجه لمشاكل منطقة الشرق الأوسط والذى أكسب مصر مكانة دولية جعلتها محل احترام العالم وتقديره». كذلك قال عنه جون فون فايتسكه فى ٣ فبراير ١٩٨٥: «مبارك ر جل دولة ومسئول وقائد سياسى اكتسب احترام العالم كله»، فى حين

قال فرانسوا نجومو عنه فى ١١ فبراير ١٩٨٥ : «مبارك زعيم أفريقى كبير ومدافع عن قضايا العالم الثالث وصانع حوار الشمال والجنوب». ووصفته صحيفة «بوليتيكا» اليوغوسلافية فى ١٠ مارس ١٩٨٥ بأنه «أهم مهندس لتوازن القوى بالمنطقة»، كما قال عنه إسحق شامير فى ٨ نوفمبر ١٩٨٦ : «مبارك أثبت موهبته كرئيس دولة كما أثبت إخلاصه لقضية السلام»، وغير ذلك من الأصداء العديدة التى تؤكد احترام العالم أجمع وتقديره لسياسة مصر الخارجية.

ونلاحظ أن العالم الخارجى قد رصد هذه الخصائص الأصيلة فى سياسة مبارك الخارجية منذ بداية توليه مسئولية الحكم فى البلاد، مما يدل على أنها كانت متبلورة فى مرحلة مبكرة، ولم تكن فى انتظار ما تأتى به الأيام من خلال الاعتماد على مبدأ المحاولة والخطأ. فقد أصبح الخطأ نوعا من الرفاهية التى تضيع الوقت والجهد فى زمن يحسب فيه الوقت بالأيام والساعات وليس بالشهور والأسابيع، خاصة وأن الرؤية الثاقبة، والمنهج العقلانى، والتبادل الديمقراطى للآراء والأفكار والتجارب، كفيل بتجنب الخطأ وإهدار الوقت والجهد. ولذلك تبلورت سياسة مصر الخارجية فى ثلاثة أهداف استراتيجية حددها مبارك كالآتى فى حديثه إلى «الأهرام» فى ١ أكتوبر ١٩٩٣ :

«١ ـ المساهمة فى حل المنازعات وإقرار السلام فى المنطقة والعالم، فالسلام هو الركيزة الأساسية للتقدم.

٢ ـ التنمية: سوف توجه جهود جميع العاملين فى المجال الدبلوماسى إلى تنشيط وجذب الاستثمارات إلى مصر، ودراسة الأسواق العالمية، وتيسير حركة التجارة بين مصر والخارج.

٣ ـ رعاية العاملين فى الخارج، فلدينا ثلاثة ملايين مصرى تقريبا يعملون بالخارج، ليس فقط فى الدول العربية، بل فى الولايات المتحدة، وكندا، وبعض الدول الأوروبية، ولا شك أن خدمة هؤلاء واجب علينا، فضلا عن أنه يقوى الروابط بينهم وبين الوطن، ويجعل منهم جسورا قوية لنقل المعرفة

والتقدم إلى الوطن الأم. هؤلاء أيضا يستحقون كل رعاية لأن الدول المضيفة لهم تشيد بجهودهم».

وعندما يتكلم مبارك عن الأهداف فإنه يتكلم عن الإمكانات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف فى ظل التطورات الجذرية المثيرة التى شهدها العالم فى السنوات الماضية والتى يغلب أن تترك بصمتها على الحياة الدولية فى العقود القادمة، مما حدا بكثير من المفكرين إلى القول بأن نظاما عالميا جديدا قد نشأ على أنقاض النظام القديم، الذى سيطر على العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتميز بالاستقطاب الثنائى، وتزايد خطر نشوب مواجهة نووية مدمرة يمكن أن تقضى على الحضارة الإنسانية المعاصرة. يضيف مبارك قوله فى خطابه فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣:

«ولعل أهم ما يعنينا فى هذا «النظام العالمى الجديد»، بايجابياته وسلبياته هو بروز دور القوة الاقتصادية كعنصر أساسى فى تشكيل قوة الدولة، وقدرتها على التأثير على الصعيد الخارجى، واحتلالها أسبقية على سائر مكونات القوة، وهو ما يتفق تماما مع تعريفنا للأهداف القومية وأولويات العمل الوطنى، وتركيزنا على الإصلاح الاقتصادى كأساس وقاعدة للانطلاق إلى مشارف القرن الحادى والعشرين».

وقد أصبحت التكتلات الاقتصادية التى تنتشر غربا وشرقا تستأثر بنحو ٧٥٪ من مجمل الناتج العالمى، وتسيطر على حوالى ٩٠٪ من التجارة الدولية. وتلك حقيقة لابد أن تنعكس على توازن القوى فى النظام العالمى الجديد ولذلك يؤكد مبارك على ضرورة استيعاب هذه الأبعاد الجديدة عند وضع الاستراتيجية التى تحدد سياستنا وتهدى حركتنا فيما بقى من القرن العشرين. يواصل مبارك تحليله لهذه المتغيرات فيقول:

«وإلى جانب هذا، يتعمق الالتزام بالسلام العالمى، ليس فقط كاختيار أخلاقى ومبدئى، تحض عليه الشرائع السماوية، بل أساسا كوسيلة لتحقيق الاستقرار والتنمية، وتمكن الشعوب من مواجهة التحديات الخطيرة التى تعترض طريقها وتقيد حريتها.

«وهنا نجد لزاما علينا أن ندرك أننا يجب أن نتعامل مع هذه الأوضاع الجديدة بروح إيجابية بناءة، فلا نكتفى بتحليلها وإصدار الأحكام على مدى شرعيتها واتفاقها مع الحق والعدل، وإنما نكون مبادرين إلى الإسهام فى تطويرها وتنميتها بما يتفق مع رؤيتنا ومصالحنا، فبذلك نكون مشاركين فى رسم صورة النظام الجديد وإرساء القواعد والقيم التى تحكم حركته. وأول ما يصادفنا فى هذا المقام، هو أن لدينا فى مصر من الإمكانات والطاقات ما يتيح لنا أن نقوم بدور فاعل ومؤثر، خاصة وأننا لا نتحرك وحدنا، وإنما نتقدم فى الدوائر العربية والإسلامية والأفريقية، وفى إطار مجموعة الدول غير المنحازة والعالم الثالث».

هذه هى الإمكانات والطاقات الكفيلة بتحقيق الأهداف القومية المنشودة. ففى الدائرة العربية وحدها تؤهلنا مواردنا البشرية والطبيعية والثقافية للمشاركة بنصيب فى توجيه هذا التطور التاريخى الهام. ويرى مبارك أن الثقة بالنفس وبالإمكانات والطاقات وكيفية توظيفها عنصر لا غنى لنا عنه فى هذه المسيرة الحضارية الجديدة. يقول:

«من الخطأ أن نتصور أنه ليس لنا قول فيما يجرى، ولا مجال لإسهامنا فى تحديد شكله ومضمونه، وأحسب أن قدرتنا على القيام بهذا الدور تتعزز وتتضاعف إذا نحن اتبعنا نهجا يقوم على الأركان الأربعة الآتية:

أولا: الالتزام الصارم بتسوية جميع المنازعات فيما بين الأقطار العربية بالطرق الودية، بعيدا عن استخدام القوة أو التهديد بها.

ثانيا: إبراز الالتزام العربى بالسلام والانحياز إليه، سواء فى المنطقة التى نعيش فيها أو فى العالم على امتداده.

ثالثا: التفكير فى صيغة عملية وواقعية للعمل العربى المشترك، لا تغفل حقيقة وحدة المصلحة والمصير، وفى نفس الوقت لا تتجاهل ما استجد على

الساحة العربية من تغيرات فى العقود الأخيرة، وبذلك يكون الهدف المرتجى، على الأقل فى هذه المرحلة من تاريخنا، هو تحقيق أعلى قدر من التضامن العربى، والاتفاق على آليات محكمة للتنسيق بين أعضاء الأسرة العربية فى شتى المواقف التى تؤثر على المصالح القومية.

رابعا: الاتجاه جديا نحو إقامة تكتل اقتصادى، على نحو تريجى وبما لا يتعارض مع مصالح أى قطر عربى. فالمقصود هو الإضافة إلى رصيد أى قطر وأى فرد عربى. فالتكتل الذى نتحدث عنه يقوم على تشابك المصالح وتداخل الأنشطة بين الأقطار والمؤسسات والأفراد.

وبهذا المفهوم الجديد، نستطيع أن نخطو خطى وئيدة محسوبة وبأقدام ثابتة راسخة للتعامل مع الحقائق المتجددة».

ولا شك أن العمل على ترسيخ الروح الديمقراطية فى المنطقة العربية كفيل بتدعيم هذا المفهوم الجديد على المستوى العملى. فالتضامن العربى يزدهر فى ظل الاستقرار الديمقراطى، وتراكم التجارب الإيجابية عبر السنين، وتشابك المصالح وتداخلها بين مواطنى كافة الأقطار التى تتشابه ظروفها وأوضاعها وتحدياتها، وتتكامل مواردها، وتتقارب فيها العادات والتقاليد والمشارب، وتفتح فيها الأبواب والقنوات، بحيث يأخذ التضامن مسيرته على مستوى الانصهار الشعبى والتلاحم القومى، لا على أساس قرارات فوقية بعيدة عن حركة الجماهير، ولا على أساس تقيدها فى إطارات شكلية غير ديمقراطية تفصلها عن الواقع الذى تعيشه الجماهير. فلابد أن يظفر هذا التضامن باستراتيجية يسير وفقا لها، استراتيجية تعمل من أجل التطور العربى الذى يرفض القطيعة ولا يعرف سوى التواصل وعقلانية الحركة والتدبر فى الآثار التى تعود على الأمة العربية نتيجة للتنسيق الداخلى الذى يمنح القدرة على التعامل الخارجى الإيجابى من منطلق الوضوح والقوة. يقول مبارك فى حديث لمجلة «الوطن العربى» فى ٩ أغسطس ١٩٨٤:

«ما نريده هو أن يتفق العرب على جو أفضل من التفاهم فيما بينهم، يكون لهم أيديولوجية واحدة، كل من طرفه يتحرك فى جوها».

من هنا كان الجهد الدءوب لمبارك فى سبيل حل القضية الفلسطينية حتى يعم السلام ويتمكن الشعب الفلسطينى من العيش فى سلام، إذ يقول فى خطاب له أمام مجلسى الشعب والشورى فى ٣ مارس ١٩٩١:

«إن استتباب الأمن والاستقرار فى المنطقة يتطلب منا جميعا أن نعمل بأقصى طاقتنا لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى وخاصة شقه الفلسطينى لأن هذا النزاع هو المصدر الرئيسى للقلق والتوتر فى المنطقة».

ولذلك يطالب مبارك فى خطابه فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ بالتوصل إلى صيغة عربية متفق عليها للسلام كهدف من أهداف أمتنا فى عالم أصبح السلام عنده فى مقدمة أهدافه وأولوياته، ويعتبر الحرب خطرا داهما على الإنسانية وعلى مستقبل الحياة فى هذا الكوكب. كذلك لابد من تحديد دور عربى نشط فى عملية الوفاق العالمى، والاتفاق على مضمون واقعى نلتزم به للتوصل إلى تفاهم وتوافق فى الآراء حول المبدأ وتطبيقاته العملية فى الواقع العربى، وبصرف النظر عن أى خلافات فى الرأى أو تباين فى السياسة، وبذلك تسهل عملية الدفاع المشترك عن الوطن العربى. ذلك أن تنوع الآراء وتعدد الاتجاهات يعتبر من الضرورات التى لا مفر منها ولا غنى عنها بشرط ألا يحاول طرف أن يفرض رأيه واتجاهه على الطرف الآخر، إذ لابد أن نلتزم التزاما صارما بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضنا البعض. كما يجب علينا أن نتوصل إلى تصور مشترك للعلاقة بين التجمعات الاقتصادية التى برزت على الصعيد الدولى فى الآونة الأخيرة مثل التوحد الأوروبى والتجمعات الآسيوية. كذلك يتعين علينا أن نوجه قدرا أكبر من اهتمامنا لقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العلم فى الوطن العربى على امتداده. أما بالنسبة للتعامل العربى مع العالم الخارجى فيقول مبارك:

«يتعين أن يتسم تعاملنا مع العالم الخارجى بالثبات والاستقرار، وأن نتابع تحركاتنا مع مختلف الأطراف الدولية وخاصة الدول الصديقة التى تجمعنا بها مصالح مشتركة، وبذلك يستقر العمل العربى الجماعى ويسهل على تلك الأطراف أن تتعامل معنا كمجموعة واحدة متماسكة، وبالتحديد فإن هذا يتطلب منا أن نعمل على إحياء الحوار العربى الأوروبى، كما يتعين أن ننشط التعاون العربى الأفريقى الذى يوفر للطرفين مزايا جمة بنفس القدر، كذلك فإن الأمر يقتضى إثراء الحوار بين الجنوب والجنوب، والحوار بين الشمال والجنوب».

هكذا تحتم السياسة الخارجية عند مبارك ضرورة وجود قاعدة صلبة راسخة سواء فى الجبهة المصرية الوطنية أو فى الجبهة العربية القومية. وهذه الجبهة لا تكتسب صلابتها أو رسوخها إلا من خلال العناصر المكونة لتجربة مبارك الديمقراطية والتى تتمثل فى المنهج العقلانى، والأمن القومى، والبنية الأساسية، والآليات الاقتصادية، والمصداقية الإعلامية، والتنوير الثقافى، والتوجهات الأخلاقية، والعدل الاجتماعى، والسياسة الخارجية التى تكتسب مصداقيتها وثقلها من هذه العناصر. وبالتالى تستطيع مصر، ومعها الوطن العربى كله، أن تنطلق إلى آفاق المستقبل بخطى ثابتة واثقة من مواقع أقدامها. ونظرا لأهمية الرؤية المستقبلية فى تجربة مبارك الديمقراطية، فقد أفردنا لها الفصل التالى والأخير من هذه الدراسة.

الفصل العاشر

الرؤية المستقبلية

الرؤية المستقبلية

تلقى فكرة التقدم الحضارى أبلغ تعبير لها فى تجربة مبارك الديمقراطية عندما نتبين أنها وإن صبت كل اهتمامها على معطيات الحاضر إلا أنها فى جوهرها متجهة إلى المستقبل. إن الحاضر بالنسبة لهذه التجربة ليس إلا فرصة لتصور المستقبل الأفضل. صحيح أن الحاضر هو الأرض أو الواقع الذى تتعامل معه التجربة، لكن يحدوها الاهتمام البالغ بمستقبل أفضل. فهى تسعى جاهدة لرسم صورة للمستقبل من خلال الأهداف الحضارية التى تعمل على تحقيقها. وهى تواجه الوضع الاجتماعى الراهن بتصور لتنظيم أفضل، ومن ثم تقدم تصوراً أكمل لحياة اجتماعية مستقبلية. فهى تعد بتحقيق العدل الاجتماعى فى أفضل صوره، وبرفع مستوى المعيشة، وتحريك الآليات الاقتصادية، وتنوير العقول ثقافياً وفكرياً، وترسيخ البنية الأساسية وغير ذلك من العناصر التى لن يقتصر تحقيقها على الحاضر، فحسب بل سيمتد ليشمل المستقبل أيضاً.

من هنا كانت الحيوية والديناميكية التى تتمتع بها تجربة مبارك الديمقراطية التى تومئ لنا فى الحاضر إلى ما سيكون عليه المستقبل، وبالتالى فهى تؤثر فينا تأثيراً تقدمياً مطرداً. فهى لا تجسد منظومة عقلانية حضارية متسقة إلا لتمضى إلى مستقبل أبعد وأوسع وأشمل. إنها تسعى لتحريك آلياتها فى شتى مناحى الحياة فى مرحلة راهنة دون أن تتوقف عند تلك المرحلة بحال من الأحوال، وبالتالى فهى صورة للمستقبل وحركة نحو المستقبل فى الوقت نفسه، لأنها لا تقتصر على مجرد منظومة أفضل، بل توجه جهودها

أيضاً إلى تحقيق هذه المنظومة الأفضل مستقبلاً. ولذلك فهى دائمة الحركة، وإن كانت حركة وئيدة ومنسقة، فى الأحوال العادية لأنه إلى جانب القوى المحركة المتغيرة توجد قوى أو ثوابت محافظة على كل نظام اجتماعى قائم. فلابد من التناغم والمرونة بين المتغيرات والثوابت.

وتسعى تجربة مبارك الديمقراطية إلى النظر بعين الاعتبار إلى كل من القوى المحركة المتغيرة والقوى الثابتة المحافظة للاستفادة من طاقات كل منهما. أما القوى المحركة أو المعدلة للنظام الاجتماعى فتتمثل فى النزعة الإنسانية إلى التغيير والتقدم، والحاجة المتجددة إلى العدل الاجتماعى، ذلك أن نداء التقدم والعدل يتجاوز على الدوام حدود تلبية أى نظام قائم له، مما جعل هذا النداء قوة تجديد مطردة. والحركة فى المجال الاجتماعى تتمثل فى الإصلاحات والتعديلات الاجتماعية التى لا تستطيع المجتمعات أن تحيا بدونها. فهى فى حاجة دائمة إلى تبديل وتغيير. وقد يقال عن بعض المجتمعات إنها لم تتغير منذ أجيال، لكن هذا الثبات الظاهرى غير العادى لا يعنى توقف كل حركة اجتماعية فى تلك المجتمعات، لأنها موجودة ولكن على درجة كبيرة من البطء جعلها تبدو غير موجودة. فالتغير أو التطور المستمر هو قانون الوجود الطبيعى والاجتماعى.

أما القوى أو الثوابت المحافظة فتتمثل فى الميل البشرى إلى تكرار الحياة المألوفة، وحرص ذوى المصالح المكفولة ببقاء النظام على استمراره واطراده صوناً لمصالحهم، وتأثير المفاهيم السائدة فى ظل النظام القائم لتكون التوجهات والعقليات المتمشية والمنسجمة مع ذلك النظام، وتمتع النظام القائم بتأييد القوى الشعبية. ولا يقصد بقوى الثبات والمحافظة أنها قوى تجميد وإعاقة، بل هى مجرد قوى محافظة على الأسلوب أو الشخصية المميزة لشعب ما. ولذلك برغم وجود هذه الثوابت المحافظة، فإن حركة المجتمع لا تنقطع وغالباً ما تكون الغلبة لقوى الحركة على قوى الثبات التى هى فى حقيقتها مجرد كوابح لانطلاق قوى الحركة وقد تجنبها الوقوع فى ثغرة غير متوقعة أو هوة سحيقة إذا كان الانطلاق جريئاً أكثر من اللازم.

من هنا حرصت تجربة مبارك الديمقراطية على التوازن بين قوى الثبات وقوى الحركة فى النظام الاجتماعى، لأن من شأن هذا التوازن أن يعمل على تنشيط قوى الحركة وإمدادها بالنظرة العقلانية التى تضع كل الاحتمالات فى اعتبارها. فالركود فى المجتمع لا يعنى سوى رجوع إلى الخلف إذا قورن المجتمع بغيره من المجتمعات دائبة الحركة. وقد اتفق معظم علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة على أن الحراك الاجتماعى الذى يتفاعل مع الثوابت الكابحة من اندفاعه، هو نموذج طيب ناتج عن تجارب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مجتمعات كثيرة عبر التاريخ. وليس صحيحاً أن هناك مساراً تاريخياً واحداً للتطور البشرى فى اتجاه التقدم، بل تتعدد المسارات والتوجهات طبقاً للظروف الخاصة بكل مجتمع.

والتغير لا يعنى التقدم إلى الأمام بالضرورة، خاصة وأن التاريخ لا يقدم لنا قوانين صارمة محددة بالنسبة للتقدم، بل إن كل ما يمكن أن نستوعبه من دروس التاريخ فى هذا الصدد نصائح وتوجيهات نابعة من تجارب لا تستطيع التخلص من خصوصيتها. ولذلك نجد فى بلاد عديدة من يظنون أنهم يحاولون التغيير من أجل التقدم، وهم لا يدركون أو يتجاهلون أن التغيير الذى يشددونه هو من أجل التخلف، خاصة إذا كانوا يرون فى الماضى عصراً ذهبياً لابد من إعادته. وهى محاولة مستحيلة لأن الزمن يسير إلى الأمام باستمرار ولايمكن أن يرجع إلى الخلف ولو للحظة واحدة. ولذلك كانت مواجهة المستقبل والتكهن بما سيكون عليه سواء فى الزمن القريب أو البعيد أمراً مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بفكرة التقدم.

وليس الصواب شرطاً ضرورياً مرتبطاً بهذه التكهنات والفروض، فهى قد تخطئ وقد تصيب، مثلها فى ذلك مثل أى نشاط بشرى، لكنها تظل ضرورة ملحة لأن غيابها ومعها ما يصاحبها من مناقشات ودراسات جدوى لا يمكن للتقدم أن يتحقق. ولذلك من الصعب أن نجد حركة اجتماعية جادة بغير تصورات لما سيكون عليه المستقبل أو ما يجب أن يكون عليه. فالتقدم ليس رجماً بالغيب بل هو يعتمد أساساً على عنصر الإرادة الإنسانية التى تتطلع

دائماً إلى السيطرة على المستقبل وتطويعه حتى يطابق الصورة المرجوة بقدر الإمكان. إن التقدم من صنع البشر ومن أجل البشر، ويحتاج إلى إرادة قوية، وجهد دءوب، وتفكير متجدد، وتصور شامل لكل خطواته المقبلة. وهى القيم التى تجسدت فى تجربة مبارك الديمقراطية وتحولت إلى طاقة تنفيذية لها، بحيث لم يعد هناك أى تناقض بين الماضى والمستقبل، بل أصبح الزمن منظومة متنامية متطورة تتخذ من الماضى قاعدة للانطلاق إلى المستقبل. يقول مبارك فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ إنه: «ليس هناك انفصال بين الماضى والحاضر والمستقبل» ثم يضيف قوله فى ٢٣ يوليو ١٩٨٧:

«بل استمرارية تاريخية أو صيرورة دائمة، فلا جمود فى حركة التاريخ، وكل حقبة لها أحداثها، وكل حقبة لها رجالها، ورائدنا دائماً أن يرتفع الرجال إلى مستوى الأحداث، وأن يكونوا من صناعها لا ضحاياها، وعلينا أن نتطلع فى حاضرنا إلى المستقبل».

ولهذا شغل التخطيط مقاماً عالياً سواء فى النظرية العامة للتقدم أو فى تجربة مبارك الديمقراطية التى تنطوى على طاقة تنظيم اجتماعى ينهض على سياسة النظر البعيد، سياسة المستقبل والغاية، لا سياسة الظروف والأهواء المتقلبة. وكلما كان التخطيط نابعاً من حوار ديمقراطى، حر، عقلانى، علمى، مفتوح، كان أقرب إلى الصواب فى تصوره لملامح المستقبل. فالتخطيط يقتضى طرح فروض ومناقشتها، وكلما أتيحت للمتناقشين حرية البحث والاستقصاء من ناحية، وحرية النقد والمناقشة من ناحية أخرى، استطاع التخطيط الذى هو رسم لملامح المستقبل أن يأتى أكثر فعالية ومطابقة لأوضاع ذلك المستقبل. ومن الواضح أن حرية الاستقصاء وحرية المناقشة، إذا تخلصتا من أى حجر عليهما، ومن حدود اللحظة الراهنة واتجهتا إلى آفاق المستقبل، فإنهما توصلان إلى حلول أكثر إيجابية، تستفيد من أخطاء الماضى وتتجنب الوقوع فيها. وإذا كانت النظرية العامة للتقدم تلجأ فى أحيان كثيرة إلى مبدأ المحاولة والخطأ، فإنها تصر فى الوقت نفسه على الاستفادة العملية من أخطاء الماضى حتى لا تتكرر وتهدر الجهد والفكر والوقت. يقول مبارك فى ٢٠ يوليو ١٩٨٦:

«نحن لا نتناول الماضى بقدر ما نأخذ منه الدرس والعبرة حتى لا تتكرر الأخطاء والخطايا، وحتى تظل نظرتنا إلى الحاضر وتطلعنا إلى المستقبل فى نطاق موضوعى يبرأ من المغالطات، ويلتزم بالحقائق، ويستجيب إلى نداء العصر ومطالب الجماهير».

وفكرة تجنب الخطأ وعدم تكراره لابد أن تؤدى بنظرية التقدم إلى فكرة الضمانات الكفيلة بتجنب الخطأ وفعل الصواب. وهى ضمانات ضرورية فى كل المجالات، خاصة فى مجالات الأمن القومى، والبنية الأساسية. والآليات الاقتصادية، والمصداقية الإعلامية، والتوجهات الأخلاقية، والعدل الاجتماعى، والسياسة الخارجية. فهذه الضمانات عون أكيد للقادة كى ينطلقوا بالمسيرة الحضارية دون نكسات إلى آفاقها المنشودة فى تحقيق الصالح العام للأمة، مع مراعاة ألا تتحول هذه الضمانات إلى قيد يعوق سلطة الدولة عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية. فهى مفيدة ومثمرة وإيجابية عندما تكفل التزام الدولة حدود مهمتها فى تنفيذ استراتيجيتها الحضارية. أى أن الضمانات ليست عوامل إعاقة وإبطاء للتقدم الاجتماعى، بل هى عوامل يقظة ووعى بكل ما يعوق المسيرة. وأحياناً يصبح التمهل أسرع من التعجل الذى يمكن أن ينطوى على أخطاء تعود به القهقهرى. يقول مبارك فى ٢٣ يوليو ١٩٨٧ :

«إن من واجبنا نحو وطننا وأنفسنا أن ندرك أن الهدف الأساسى من تقييم أى مرحلة من مراحل العمل الوطنى أن يستفيد الشعب من تجاربه المتعاقبة فيبنى على كل إنجاز حققه، ويصحح مسار حركته، وبذلك يوظف الماضى لخدمة الحاضر والمستقبل كما تفعل سائر الأمم والشعوب لأن هذا هو الأسلوب الوحيد لتحقيق التقدم».

والماضى بطبيعته ميراث خاص بكل أمة على حدة، يمكن أن تحيله إلى طاقة دافعة تنطلق بها إلى آفاق العصر إذا تعاملت معه على هذا المستوى، ويمكن أن يتحول إلى عقبة كأداء فى طريقها إلى المستقبل إذا تصورت قدرتها على إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء. والإنسان الذى لا يستطيع أن يكون ابن

عصره لا يمكن أن يكون ابن أى عصر آخر. ولذلك يؤكد مبارك فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ على أن:

«ماضينا لن يشفع لنا، أمجاد الأجداد لن تغفر لنا الوقوف فى مواقفنا متراخين أو مستضعفين. الماضى المزدهر المجيد يستحثنا. هذا الماضى يستحثنا أن نستعيد ما فقدناه من وقت وفرص، ونداء الأجداد يطالبنا بأن نرتفع إلى مسئوليات العصرّ. حساب الزمن يصرخ فينا أن ننطّلق، وأن تفجر كل طاقات العمل والإبداع، وأن نلحق بمسيرة التطور».

إن ما يفرق بين عصر وآخر ليس الفوارق الزمنية، وإنما تغيير أنماط السلوك وأشكال العلاقات ما بين الأفراد والجماعات والأمم. والآن انتهى العصر الذى ارتبط بالقرن العشرين بمفاهيمه السياسية وصراعاته الأيديولوجية، وذلك بانتهاء النظام ثنائى القطبية وحربه الباردة. وبرز إلى الوجود عصر جديد يرهص بثقافة ومفاهيم جديدة فى القرن الحادى والعشرين، فى حين يتحول العالم تدريجياً إلى قرية كونية مترابطة من خلال ثورة الاتصالات مع سقوط الأسوار بين المجتمعات. ووسط خضم هذه التحولات تسعى تجربة مبارك الديمقراطية إلى تغيير طرق التفكير والحوار حتى لا يظل الحوار الوطنى دائراً حول رموز الماضى وأفكاره دون النظر إلى تحديات المستقبل وخصوصاً ثورة التكنولوجيا وأثرها على عالمنا المعاصر. فما أخطر أن يتحول الماضى إلى هوة سحيقة تبتلع الحاضر والمستقبل، فلا يتبقى للناس سوى التغنى بأمجاد الماضى أو البكاء على أطلاله.

ويتضح من فصول هذا الكتاب والتى دارت حول العناصر الأساسية لتجربة مبارك الديمقراطية، أن هذه التجربة الرائدة وضعت فى اعتبارها منذ البداية توقعات العصر الجديد بتكتلاته الاقتصادية وثورته التكنولوجية واستعدت لمواجهة الادعاءات التى نادت بما أسمته صدام الحضارات ونهاية التاريخ والصراع الاقتصادى والتنافس التكنولوجى. فالعصر الجديد يتشكل على المستوى العالمى من خلال المفاوضات الطويلة فى الشئون الاقتصادية،

واتفاقيات حظر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، وتطوير أنماط جديدة للتنافس بين المجتمعات، والتفوق فى الإنتاج كماً وكيفاً فى كل المجالات، وتعاظم دور الفرد وإطلاق طاقاته الكامنة، وتعميق الممارسة الديمقراطية. وقد نجحت تجربة مبارك الديمقراطية فى حل أزمة التواصل ما بين الحياة السياسية الداخلية والمجتمع الدولى من خلال منظومة من العلاقات المتكافئة والقنوات المفتوحة إرسالاً واستقبالاً، وكذلك تطويع التيارات الجديدة لصالح الأهداف المصرية الاستراتيجية. ويعبّر مبارك عن هذا التصور المستقبلى الواضح فى خطابه فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ حين يقول:

«إننا ننشد وطناً قادراً، يملك كل أسباب التقدم، يصون مسيرته إجماع وطنى يضع المصالح العليا فوق كل اعتبار، يزدهر بالإبداع الحر والفكر المستنير، وتنير طريقه ديمقراطية صحيحة، توازن بين الحقوق والواجبات، وتقيم النسيج الاجتماعى على نحو يزيده تماسكاً وترابطاً، ويهيئ أجياله الجديدة لمواجهة تحديات عصر جديد. ننشد وطناً تضيئه سماحة الإيمان ونور المعرفة، ننشد وطناً يطلق كل طاقات أفراده ومؤسساته، ننشد وطناً يبدع تحت سمائه الحرة، العالم الباحث والصانع والزارع، والفنان والأديب، وكل من له قدرة على العطاء».

والرؤية المستقبلية عند مبارك لا تتبلور إلا من خلال الحوار الديمقراطى والإبداع الحر والفكر المستنير، وبالتالى فهى تمكننا من الإسهام فى حوار الحضارات، بدلاً من القناعة برفض الآخر ومهاجمته فى كل ما ينادى به، مما يقوى نزعة العنصرية التى تدعو للتصادم والحرب بين الحضارات. وهى النزعة التى شجبها مبارك فى خطابه أمام المؤتمر السابع والعشرين لمنظمة اليونسكو فى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣ على أساس أن الصراع الحضارى والثقافى لا يعنى سوى أن الإنسان يتقهقر بدلاً من أن يتقدم، وينحدر بدلاً من أن يرتقى. وهى الحقيقة التى يؤكدها ما يعرف باسم «علم المستقبل» الذى برز منذ عقود قليلة فى مجال العلوم الاجتماعية وأخذ به العالم المتقدم كله لأنه يؤكد أن استشراف آفاق المستقبل شرط ضرورى لمواجهة الحاضر وتوجيهه فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية.

ونظراً لظهور علم المستقبل مع سطوة الحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتى كانت حرباً أيديولوجية بمعنى الكلمة، ظلت مشتعلة بين الشرق والغرب حتى سقوط الاتحاد السوفييتى وتفتت الكتلة الشرقية، فإن علم المستقبل كان مطية للأيديولوجية فى صورها المختلفة التى تتراوح بين درجات متفاوتة من التفاؤل والتشاؤم حول مستقبل الإنسانية بصفة عامة. ففى عقد الستينيات أصدر «نادى روما» كتاباً شهيراً باسم «حدود النمو»، وأحاط فيه التقدم الإنسانى بحدود قاتلة لا يمكن تجاوزها، وبالذات فيما يتصل بالدول التى عرفت بالنامية منذ ذلك الحين. وكان هذا أول إيحاء بأن الصراع ليس بين الشرق والغرب فحسب، بل بين الشمال والجنوب أيضاً. والآن انتهى الصراع بين الشرق والغرب ولم يتبق سوى الصراع بين الشمال والجنوب، ويؤكد البعض فى دول الغرب، بل ويحاولون أن يجعلوا منه صراعاً حضارياً ثقافياً وليس صراعاً سياسياً عسكرياً. كما كانت الحال بين الشرق والغرب. وهى محاولة خبيثة ومسمومة بكل المقاييس، لأنه كما قال مبارك فى خطابه أمام اليونسكو فى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣:

«إن الصراع السياسى، حتى إذا بلغ ذروته ومنتهاه فى صورة المنازلة العسكرية، يظل أخف وطأة وخطورة من الصراع الحضارى والثقافى، لأن هذا الضرب الأخير من الصراع يستعصى على الحل، ويمكث فى العقول والقلوب قروناً عديدة».

وحدد مبارك فى خطابه مراحل الصراع الدينى والعرقى والمذهبى بعهود التدهور والانحلال فى تاريخ البشرية، ولا يعقل أن يعود الإنسان إلى مثل هذه المراحل والعهود وهو على أبواب القرن الحادى والعشرين، ويحيا مرحلة ما بعد الذرة وغزو الفضاء. ولذلك لم يتقبل كل علماء المستقبل هذه الرؤية العنصرية المتشائمة، بل وجه إليها بعض علماء المستقبل فى أمريكا اللاتينية نقداً عنيفاً، على أساس أنها ناتجة عن مرحلة الانهيار والتفسخ والتضخم التى تعانى منها الرأسمالية أو تدعى أنها تعانى منها، مما يثير إحباطاً أعظم لدى الدول النامية أو المتخلفة التى تعانى من أضعاف أضعاف

ما تشكو منه الدول المتقدمة، وبالتالى فليس أمامها أى أمل فى المستقبل. ولتجاوز هذه الصورة المغرقة فى القتامة صاغ هؤلاء العلماء نموذجاً مضاداً عرف باسم «نموذج بارولتشى» بلور ضرورة القضاء على اختلال التوازن الحضارى بين دول الشمال ودول الجنوب لصالح هذه الدول جميعاً. ذلك أن المعاناة التى تصيب دول الجنوب، لن تنجو منها دول الشمال بحكم أن العالم أصبح قرية صغيرة بفعل ثورة المواصلات. ومن صالح الإنسانية كلها البحث عن مستقبل أكثر عدلاً للجميع بلا تفرقة عنصرية أو جنسية أو مذهبية أو دينية. لكنه يتحتم على الدول النامية فى الوقت نفسه أن تبذل أقصى ما فى وسعها من جهد وإنتاج حتى تمحو عن نفسها عار العالة الذى وصمتها به الدول المتقدمة. ولذلك يقول مبارك فى ١ مايو ١٩٩٣:

«سوف يبقى هدفنا الدائم والثابت رغم كل المتغيرات تحقيق تنمية مستمرة شاملة قادرة على مواجهة المطالب المتزايدة لشعبنا والوفاء بأعباء المستقبل التى تفرضها الزيادة السنوية الضخمة من أعداد السكان.. هذا هو مشروعنا القومى الذى ينبغى أن تتكتل كل الجهود لإنجاحه لأنه لا بديل عن توسيع قواعد الإنتاج فى مصر على نحو مستمر كى تكون قادرة على تقديم ما يحتاجه الشعب من سلع وخدمات ووظائف يتحتم مضاعفتها على نحو دورى خلال فترة زمنية محددة بسبب الزيادة الهائلة فى معدلات نمو السكان».

هذا بالنسبة لتحديات المستقبل على المستوى الداخلى، أما على المستوى الخارجى فيقدم المفكر الفرنسى الشاب آلان مينك فى كتابه الجديد «العصور الوسطى الجديدة» صورة لتحديات مستقبل مخيف للإنسانية جمعاء. وهذه الصورة لا تهدف إلى إثارة الرعب أو التشاؤم أو اليأس بقدر ما تحاول وضع الحقائق فى نصابها، بصرف النظر عن بشاعتها، حتى يمكن مواجهتها بالأسلوب العلمى الكفيل بتجنب تداعياتها وتجاوزها للانطلاق إلى المستقبل المنشود.. فقد انتهت الحرب الباردة، وزال الخطر الشيوعى، لكن السلام لم يعم العالم والنظام العالمى الجديد لم تبد له أية ملامح تمكننا من التعرف على هويته وتوجهه. وهكذا خابت كل توقعات الخبراء والعلماء المتفائلة بانطلاقة

حضارية إنسانية شاملة. فأوروبا مثلاً تعانى من حيرة غامضة برغم سعيها الحثيث إلى الوحدة، والقوميات تخرج من بؤرها لتتفجر فى معارك دموية بأسلحة يصعب تحديد مصادرها، والأسلحة النووية منتشرة فى كل مكان وأصبحت السيطرة الكاملة عليها شبه مستحيلة مما أعاد إلى الأذهان توازنات الرعب النووى، والاتحاد السوفييتى السابق الذى كان قطب التوازن الثانى فى السياسة الكونية تحول إلى قنبلة بل قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر فى أى لحظة، والاقتصاد العالمى أصبح مهدداً بأزمة مدمرة أسوأ من أزمة ١٩٢٩، والبطالة وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، والمافيا العالمية تمد أطرافها فى كل مكان بالأسلحة والمخدرات والرقيق الأبيض والسموم البيضاء، والإرهاب يطبق على أنفاس الآمنين الوادعين فى مختلف أنحاء العالم، والهجرة الهروبية واللجوء السياسى تشهده معظم الحدود التى تفصل بين مختلف البلاد، والفراغ الفكرى جعل من رؤوس الشباب مستودعاً للأفكار المريضة الهدامة. وهكذا دخل الجميع فى دوامة رهيبة منحها آلان مينك عنوان كتابه «العصور الوسطى الجديدة».

فى هذا الكتاب رأى مينك التاريخ وهو يتقهقر ويتراجع إلى العصور المظلمة حيث البطش، والإرهاب، والديكتاتورية، وضيق الأفق، ودعاوى العنصرية، واختفاء الزعامات، واندثار المثل العليا، وحلول نظام معقد من قوى نتجت عن تفتتها من كيانات كبيرة، ودويلات وأقاليم جرداء، وقوى أخرى ثانوية بلا أهمية حقيقية. وهكذا يرى مينك أن خريطة العالم التى كانت محددة واضحة أصبحت لوحة من الفسيفساء ذات الألوان الصارخة المتداخلة المتناقضة. فالدول التى كانت محددة المعالم الجغرافية والسياسية والاقتصادية، توارت من على الخريطة ليحل محلها عالم جديد من الشبكات المتداخلة كقصر التيه. والعالم الذى كان منقسماً إلى قطبين اثنين، أصبح اليوم منقسماً إلى عدة أقطاب مختلفة، علاقاتها غير متبلورة ومتغيرة، وسياساتها غير واضحة المعالم. كان الأعداء فى الماضى ذوى شخصية يسهل التعرف عليها، فمثلاً كانت الدعاية الأمريكية تصف الاتحاد السوفييتى بأنه «امبراطورية

الشر. ولكن ها هى الامبراطورية قد تفتتت وتلاشت من على الساحة، وانتقل التفتت إلى أنحاء كثيرة من العالم، فتعقدت العلاقات بين الدول، ولم تعد هناك قوانين واضحة تحكمها.

من هنا أطلق مينك اسم «العصور الوسطى الجديدة» على هذا العصر الذى تنمو وتتطور فيه مناطق وصفها مينك «بالمناطق الرمادية» التى تتكون بلا حدود جغرافية أو سياسية، وخارج أية سلطة شرعية، أو «الحفر السوداء» التى تسيطر عليها المافيا العالمية، أو الدول الوهمية التى سقطت فيها كل السلطات والقوانين، ومات أهلها من الجوع والحروب، وهرب الآخرون ليصبحوا لاجئين يعيشون على هامش الحياة. إنه عودة للعصور الوسطى التى اختفى فيها الاحتكام للعقل، كأساس لأية علاقات وسياسات. وعاد الإنسان نهباً للمشاعر البدائية القديمة وفى مقدمتها الخوف من أشياء كثيرة مجهولة.

فى هذه العصور الوسطى الجديدة سيتقلص النظام، وتبرز على الأرض مجتمعات ومساحات تتكون خارج نطاق المنطق والعقلانية، وستختفى القوانين التى كانت تنظم العلاقات، ليعود العالم إلى القبائلية حيث الحدود غير آمنة ومعرضة دائماً للغزوات والهجمات. وبالتالى فإنه يمكن القول: بأن التاريخ يكرر نفسه لأن العصور الوسطى الجديدة هى فى حقيقة الأمر قديمة عمرها أكثر من ألفى عام، إذ إنها تتشابه إلى حد كبير مع ذلك العصر الذى شهدت فيه الإمبراطورية الرومانية أفول قرطاجنة بعد حريقها المدمر. تلك القوة التى كانت أكبر أعدائها ومنافسيها، شهدتها تحترق وتتفكك وتتحلل فى غمضة عين، وتتحول إلى رماد. أما شعبها فينقسم إلى شعوب ضعيفة لكنها خطيرة، وهى نفس الصورة التى تكررت منذ سنوات قليلة مع الاتحاد السوفييتى الذى شهدته الولايات المتحدة الأمريكية وهو يتفكك ويتحلل فى غمضة عين، وبريق السعادة يومض فى عينيها لأن إمبراطورية الشر قد لقيت حتفها أخيراً.

لكن تداعيات الانهيار لم تكن مصدراً للسعادة كما ظن الكثيرون، لأن العالم استبدل عصراً كان يعيش فيه فى خطر كبير ولكن بلا مخاوف لأنه

خطر مقنن ومحكوم، بعصر يعيش فيه بلا خطر محدد المعالم ولكن بكثير من المخاوف المجهولة التى عانت منها شعوب العصور الوسطى القديمة. ومع ذلك لم يبد مينك فى كتابه يأساً مطلقاً من هذه الحالة الغربية على أساس أنه إذا كان كل شئ قد أصبح ممكناً فى هذا العصر، فإن الأمل أيضاً يصبح ممكناً. وهذا الأمل ليس مجرد سراب بل حقيقة واقعية وعلمية لأن المجتمعات تملك فى بنيتها قوة تصحيحية تجعلها تنمو وتنظم نفسها بالفطرة والغريزة، لكن بشرط أن يتحرر الإنسان من الخوف ومن التهديد المستمر لكيانه.

هنا تكمن ضرورة الديمقراطية كمبدأ لا غنى لشعب عنه، ولابد أن ينتشر فى كل أرجاء المعمورة. فهى السبيل الوحيد للإنسان كى يخرج من عزلته وينفتح بحياته على المجتمعات الأخرى، يأخذ منها ويعطيها فى إيجابية مثمرة. عندئذ سيبدأ المجتمع الإنسانى مرة أخرى فى الخروج من قمقم العصور الوسطى كعملاق يسعى للحاق بالحضارة الحقيقية.

وهو نفس النهج الذى سار عليه مبارك سواء على المستوى المحلى الوطنى أو المستوى العربى القومى أو المستوى الدولى الكونى. ذلك أن تجربته الديمقراطية تقدم المنهج العقلانى والإنسانى الذى يشحذ الإرادة، ويقدح زناد الفكر، ويجعل الوعى يتوهج، ويوحى بالثقة فى إمكانات الإنسان وقدراته وطاقاته الخيرة والمبدعة، ويرفع شعلة العلم، ويؤمن بأن المستقبل هو صورة للإرادة الإنسانية ومن صنعها. والربان الماهر الخبير بدروب البحر وعواصفه وأعاصيره يستطيع أن يقود سفينته إلى بر الأمان. ولذلك يقول مبارك فى ١ مايو ١٩٩٢:

«الوطن هو ما نريده، والشعوب الحرة هى التى تصنع أوطانها وفق إرادتها، تستلهم فى ذلك دروس التراث والحضارة والتاريخ. ونحن نريد وطنا قويا قادراً، يواصل دوره الحضارى فى مسيرة الإنسانية، بلداً آمناً مثلما اختاره الله، وشعلة نور تضيىء طريق الحق، وصوت سلام يدعو إلى العدل سنداً للخير، وعونا فى الشدة لكل صديق مخلص وأمين. نريد وطنا مترابطا لا

تنفصم عراه، يكبر بجهد أبنائه ومواطنيه، يخلو من الضغينة والحقد، يزدهر بالفكر الحر والمشورة الصادقة، تظله سماحة الإيمان، ويضيئه نور العلم، يعلو بحقوق أبنائه، ويسعد فى ظله الجميع. هذا الوطن الذى نريده، يبنيه العمل الشاق الدائب وتكاتف المجموع الوطنى وتوافقه على طريق المستقبل».

كان المستقبل هو الشغل الشاغل لمبارك فى كل خطواته، وإيمانه بقدرة الشعب المصرى على صنع هذا المستقبل إيمان بلا حدود، إيمان مستمد من تاريخه الحضارى العريق. يقول عنه فى ١ مايو ١٩٩٣: «كانت وظيفة مصر على طول التاريخ أن تبنى وتعمر لا أن تهدم وتخرب»، وفى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢: «شعب يستحق مكانة أفضل لأنه شعب عظيم عريق ينتصر لقيم الحق والخير والجمال» ومصر هى» وطن الحضارة والنور، وفى ١٤ نوفمبر ١٩٩١: «حباها الله بفيض من نعمه، وهيأ لها شعبا لا يضارع فى العراقة والأصالة، وفى عمق انتمائه لحضارته وأمته وأرضه» و«شعب القيم والمبادىء، شعب عريق يعرف معنى العدالة والحضارة، شعب الإباء والكرامة، صاحب البطولات وصانع المعجزات، سوف ينجز نهضة مصر الشاملة» و«شعب عظيم يأبى الهزيمة والانكسار، ويرفض الجور والظلم، يقدر على التحدى ويستطيع أن يصنع المعجزات». ولذلك فإن ثقة مبارك بالإرادة المصرية، نابعة من رصيد حضارى راسخ وضخم وعريق، ويشكل قاعدة صلبة متينة وسط كل المتغيرات والتقلبات والاضطرابات الدولية المعاصرة. يقول عنه فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢:

«شعب مصر العظيم صانع الأبطال وصاحب المواقف الذى تصهره الأحداث فتزيده صلابة وتماسكا، لا تقهره التحديات، ولا تهزمه المحن، تستيقظ فى الشدائد القوة الهائلة الكامنة فى روحه لتزيده بأسا، وتضاعف قدراته على الصمود والتصدى».

ولذلك يبدو الحلم والأمل عند مبارك من باب الإرادة والصمود والتصدى والتصميم والتخطيط، وليس من باب التمنى والرجاء. فقد أثبت الإنسان

المصرى قدرته الخارقة على القيام بأصعب المهام تحت أشد الظروف وطأة. وحرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت أكبر دليل على ذلك. فيها استطاع الإنسان المصرى التعامل مع أعقد الأجهزة الألكترونية التى كانت قمة فى التكنولوجيا فى ذلك الوقت لدرجة أن المعلقين العسكريين العالميين وصفوها بأنها أول حرب إليكترونية فى التاريخ. وهذا يؤكد قدرته على التعامل مع أحدث معطيات الحاضر والمستقبل على حد السواء. يقول مبارك فى ١ مايو ١٩٩٣:

«كان الحلم والأمل أن نبنى وطنا قادراً على مواجهة أعباء المستقبل، تظله أعلام سلام عادل، يتكاتف أبناؤه من أجل صنع غد أفضل، يتساوى فيه الجميع أمام القانون، وتزدهر فى حدائقه حرية الرأى والفكر والإبداع. كان الحلم والأمل أن نبنى وطنا للجميع تنصهر فى وحدته كل الآراء وكل الأفكار، وطنا يستعصى على التناحر والشقاق، يرفض الغلو والتعصب، وينتصر للسماحة والحوار. كان الحلم والأمل أن نبنى وطنا يحظى بمكانة دولية مرموقة، تحفظ مصالحه فى عالم يزداد اضطرابا وفوضى، وتحفظ دوره ورسالته، مشعل نور وحضارة، ورسالة عدل وسلام».

ولعل فصول هذا الكتاب تثبت بالقرائن والأدلة أن الحلم لم يظل حلما، وأن الأمل لم ينحصر فى دائرة التمنيات الحلوة، بل تحولا إلى واقع مادى ملموس، يشهد على السلام العادل الذى ترسى مصر دعائمه سواء فى المنطقة العربية أو فى أية منطقة أخرى تحتاج إلى مساعيها الحميدة فى هذا المجال، كذلك يشهد على سيادة القانون التى تحمى كيان الإنسان المصرى وحقه فى إبداء الرأى وحرية التعبير وتفوق الإبداع وتبادل الحوار فى جو من السماحة. ومن يتأمل الاضطرابات والتقلبات والنكسات التى تصيب العالم الآن فى أجزاء متعددة، يجد مصر وهى تبدو كواحة للأمان، تحظى بمكانة دولية مرموقة فى حملها لمشعل الحضارة ورسالة العدل والسلام.

وكان مبارك فى ١٥ أغسطس ١٩٨٧ قد عبر عن ثقته المطلقة فى «انطلاق جديد، وبعث متجدد للروح الخلاقة الكامنة فى ضمير هذا الشعب

ووجدانه، لرسم صورة مصر الجديدة التى تخطو بأقدام ثابتة نحو القرن الحادى والعشرين».

وقد اتهم علماء الاجتماع المعاصرون الدول النامية بأنها تستهلك الزمن ولا تنتجه، أى أنها تعيش فى زمن مستعار لم تصنعه، وإنما صنعته الدول المتقدمة. وبالتالى لابد أن تشعر بالاغتراب الذى يدفعها إلى الهروب إلى الماضى محاولة تقليده ظنا منها أنها بهذه المحاولة المستحيلة ستعود إليه أو ستعيده إليها، أو يدفعها إلى محاكاة حاضر الدول المتقدمة توهما أنها ستلحق بها. لكن النتيجة أنها فشلت فى كلتا المحاولتين لاستحالة المحاكاة فيهما. فالانطلاق إلى المستقبل لا يعتمد على المحاكاة والتبعية والتقليد، بل ينهض على الابتكار والمبادرة والإبداع. وهى العناصر التى تقوم عليها تجربة مبارك الديمقراطية. فنحن نواجه مشاكل جديدة لا يصلح لعلاجها أى حل جاهز سواء أكان قديما أم حديثا، فلابد من حلول مبتكرة. صحيح أنها تستند إلى الخبرات التى تحققت والتى يمكن الاسترشاد بها، لكن هذه الخبرات القديمة لا يمكن تطبيقها بحذافيرها، إلا إذا كانت مبدأ ثابتا أو خبرة إنسانية مشتركة لا تنتمى إلى بلد أو عصر بالذات، مثل البدهيات العلمية أو الإنسانية التى يصبح الجدل حولها نوعا من السفسطة العقيمة.

ولن يتحقق هذا الهدف الحضارى إلا من خلال التخطيط العلمى للمستقبل الذى يجب أن توضع كل خبرات الماضى وتجارب الحاضر فى خدمته، بحيث يمكن استنباط الحلول المناسبة لمشاكله. ولذلك تسعى تجربة مبارك الديمقراطية لرسم خريطة جديدة لمصر، عن طريق وضع مخطط قومى للتنمية الحضارية الشاملة، يوضح إمكانية المجتمع المصرى بموارده المعروفة والمتوقعة فوق الأرض وتحتها، واستثمار الأراضى، وإمكاناته البشرية والطبيعية وما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع السكان، خروجا من الوادى الضيق المنهك، وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، ومجتمعات زراعية وصناعية، وخلق مجالات عمل وإمكانات سكن وفرص حياة كريمة، مع تنمية الإنتاج ورفع الإنتاجية، وتهيئة المناخ لإطلاق الطاقات وتفجر الإبداع.

هذا هو المنهج العلمى الكفيل بحل مشاكل مصر، واقتحام المستقبل، ومواجهة القرن الحادى والعشرين على أساس من دراسة الواقع واحتمالاته وتحليل المتغيرات الإقليمية والدولية، بحيث يكون التخطيط - مثلا - للخمسين سنة القادمة. ولحسن الحظ فإن مصر زاخرة بالعلماء والخبراء والمفكرين والدارسين الأكفاء القادرين على القيام بهذه المهمة الحضارية، ولا حرج فى الاستعانة ببعض الخبراء من الخارج إذا تطلب الأمر خبرات نادرة غير متوفرة لدينا. وهذا المنهج العلمى ليس أملا أو حلما، بل يجرى تطبيقه بالفعل على أرض الواقع.

ومواجهة المستقبل ليست مسئولية الحكومة وحدها بل لابد من مشاركة المجتمع بكل مكوناته، خاصة وأن الممارسة الديمقراطية تتيح لكل المواطنين كل فرص المشاركة الإيجابية المثمرة. وبالفعل ظهرت هذه الثمار فى إنجازات القطاع الخاص فى شتى مجالات الإنتاج والخدمات، وذلك نتيجة للاستراتيجية التى أعلنها مبارك فى ٢٦ يناير ١٩٨٢ حين قال:

«إن الحكومة وحدها لا يمكن أن تحقق المعجزات أو أن تأخذ على عاتقها الوفاء بكل متطلبات التنمية، بل يجب أن تكون هناك مشاركة شعبية حقيقية لأن الجهد المطلوب للانطلاق إلى مشارف المرحلة الجديدة يتجاوز طاقات الجهاز الحكومى، ويتطلب عطاء كل فرد من أبناء مصر المتطلعين لخدمة هذا الوطن المقدس».

ومبارك إذا قال فعل، فالأفعال عنده لا تنفصل عن الأقوال، والدليل على ذلك إنجازات القطاع الخاص التى غمرت السوق المحلية وانطلقت إلى التصدير للخارج منذ أن نادى مبارك بهذا المبدأ وطبقه بالفعل، لكنه فى الوقت نفسه كان يحرص على وضع الضوابط للتطبيق حتى يحقق الإنجاز المستقبلى المنشود. فمثلا فى خطابه فى ١ مايو ١٩٨٣ دعا إلى الإقلاع عن الإسراف والبذخ والمظاهر الكاذبة بصفة عامة وأساسية، وإلى اتباع منهج جديد للحياة أساسه الاعتدال فى الإنفاق والتخطيط للمستقبل، وإلى ضبط استهلاكنا بحيث

يقتصر على السلع والخدمات الضرورية. كما دعا بعد ذلك فى ١ مايو ١٩٨٦ إلى الحد من الاستهلاك الزائد والقضاء على الفاقد فى كل صورة وأشكاله. وفى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ تحدث مبارك عن ضرورية التنمية المستمرة ذات المعدلات العالية التى يمكنها أن تلاحق الزيادة السكانية من ناحية وتحسين حياة المجتمع ودخول أفراده من ناحية أخرى، وفسر هذه الضرورة الملحة بقوله:

«إننا فى سباق مع الزمن لسبب: هو أن العالم يتجه بخطى واسعة نحو تحرير التجارة الدولية ورفع الحواجز بين الأسواق كى يصبح العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الجميع، يبقى فيها من يقدرون على التجديد والتطوير، ويخرج منها العاجزون عن اللحاق بركب التقدم. ولن يقدر على هذا التحدى سوى مجتمع قادر على تحقيق تنمية متواصلة تتسع قواعدها الإنتاجية لآلاف المشروعات الجديدة، ولقوة عمل ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والانضباط والإتقان وحسن استخدام التطبيقات العلمية فى مناحى الإنتاج المختلفة».

ومواجهة المستقبل لا تتأتى إلا من خلال التنمية الشاملة التى بدونها يصبح المجتمع ضعيفاً عاجزاً لا يجد لنفسه مكانا فى عالم المستقبل. ولابد أن تواكب الممارسة الديمقراطية هذه التنمية الشاملة حتى تفتح لها آفاق الانطلاق بصورة متجددة. وهى ممارسة تحتاج إلى تربية وتدريب مستمرين حتى تصبح جزءا عضويا من نسيج الحياة الاجتماعية. ولذلك يرى مبارك أن التحول إلى الديمقراطية لا يأتى دفعة واحدة، بل هو خطوات متدرجة لكل منها وقته الصحيح فى السياق التاريخى السليم، وفقا لما تقتضيه ظروف المجتمع وإرادته على تحقيق سلطة الشعب. ودعوة مبارك إلى تعميق الديمقراطية من خلال خطوات تدريجية، تعنى أن المستقبل سيشهد مزيداً من الديمقراطية، ومزيداً من أكتمال التحول الديمقراطى ونضجه فى مصر. إن النظر إلى الديمقراطية باعتبارها عملية تطور وصيرورة مستمرة، يعنى رؤية متفائلة للمستقبل الذى سيزيد بصفة متجددة من الرصيد الديمقراطى وذلك

بتوافر وتعميق الشروط اللازمة له، وهى الشروط التى تجلت فى فصول هذا الكتاب: المنهج العقلانى، والأمن القومى، والبنية الأساسية، والآليات الاقتصادية، والمصداقية الإعلامية، والتنوير الثقافى، والتوجهات الأخلاقية، والعدل الاجتماعى، والسياسة الخارجية، والرؤية المستقبلية.

ولا شك أن نجاح هذه الإنجازات يتوقف على مدى وضوح هذه الرؤية المستقبلية التى لا تضع فى اعتبارها المتفرجين أو المترددين أو دعاة التشكيك لأن الهدف واضح ويتمثل فى استثمار كل طاقات الوطن فى عملية إعادة بناء شامل تمكن مصر من احتلال مكانتها الجديرة بها فى عالم المستقبل. وهو المفهوم الذى أكده مبارك فى خطابه فى ١ مايو ١٩٩٢ حين قال:

«إن طريق المستقبل واضح أمامنا لا يكتنفه ضباب أو غموض، فنحن نعرف أهدافنا على نحو واثق، ونعرف وسائلنا إلى إنجاز هذه الأهداف، ونعرف حجم العقبات التى يمكن أن تعترضنا على الطريق».

ولعل فى مقدمة هذه الوسائل تبرز قضية بناء الإنسان المصرى، فهو وسيلة التقدم الحضارى وغايته فى الوقت نفسه. وبناء هذا الإنسان لا يعنى أنه ناقص الأهلية والكفاءة بحيث يحتاج إلى وصاية عليه. فقد أثبت عبر تاريخه العريق كم هو ذكى، لماح، طيب، مؤمن، خفيف الروح، صبور، قانع، قوى التحمل للمكاره، ذو معرفة فطرية سليمة بحقائق الحياة والتطور، وعزيمة وتصميم على تحقيق الهدف، وسعة أفق تحتوى أعتى المشاكل. ولذلك فإن بناء هذا الإنسان العريق يتمثل فى تغيير الظروف الموضوعية التى تحيط به، اجتماعيا وثقافيا وتعليميا وتربويا وإداريا واقتصاديا وسياسيا وإعلاميا، أما جوهره فهو نقى، وأما معدنه فهو أصيل. يشهد له بذلك تاريخ طويل من الحضارة العريقة، والعطاء المشع والمستمر عبر الأجيال.

ومن الواضح أن استراتيجية تجربة مبارك الديمقراطية تتمثل فى التغيير والتطوير المستمر لهذه الظروف الموضوعية من خلال رسم خريطة المستقبل بمساهمات بناءة من المؤسسات الرسمية والأهلية والأفراد المتخصصين

والمهتمين بالقضايا المطروحة ضمانا لتحقيق أقصى قدر من المشاركة الشعبية فى رسم خريطة المستقبل، على حد قول مبارك فى ١٥ أغسطس ١٩٨٧. وينبع تفاؤل مبارك بالمستقبل من إيمانه العميق بقدرة الإنسان المصرى على تخطيط خريطته وتحمل تبعاته، بشرط المحافظة على رؤيتنا للأهداف القومية. يقول فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨:

«إن المستقبل مفعم بالأمل والرجاء بشرط أن نحافظ على رؤيتنا للأهداف القومية، ونستمر فى إصرارنا على المشاركة الجماعية فى تحمل الأعباء، كل بحسب قدرته وطاقته بحيث يكون المجتمع المصرى أسرة من المواطنين لا ساحة للمتفرجين وأصحاب المصالح».

ويثير كتاب «عمل الأمم» لروبرت ريش وزير العمل فى إدارة بيل كلينتون والذى صدر فى عام ١٩٩٣ قضية بناء الإنسان الذى يستطيع مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، مما يدل على أنها قضية ملحة سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة. يؤكد ريش أن القرن الحادى والعشرين لن يكون فحسب قرن التقدم العلمى المذهل فى كافة المجالات والصناعات المتفوقة والإنتاج المتميز، بل هو أيضا قرن المواطنين القادرين على مواجهة كل هذا التقدم الذى سيفوق كل خيال. ولذلك أطلق ريش على هذا القرن اسم قرن «المواطنين المهرة» الذين يستمدون تلك المهارات من العلم والتدريب.

ويرى ريش فى كتابه أن لن يكون هناك تقدم بدون هؤلاء المواطنين القادرين على الأخذ بأسباب العلم والتعامل مع أوجه التقدم، والتعايش مع مظاهر الحياة الجديدة. ولن يتحقق هذا الهدف دون إعادة النظر فى التعليم والتدريب الذى هو قلب الاقتصاد الناجح والتنمية الشاملة، لأن التعليم الحديث والناجح هو الذى يجعل الثروة البشرية التى تمتلكها أية أمة، ثروة تستثمر على أعلى مستوى وتصبح عوائدها عظيمة القيمة.

وقد علق محرر صحيفة «الإندبندنت» البريطانية على هذه القضية، موجها رسالة إلى وزارة التعليم والبحث العلمى البريطانية التى أدانها لدخولها

فى معارك وصراعات مع كل المعنيين بالعملية التعليمية مما يشكل خطورة على البرنامج الإصلاحى الذى وضعته الحكومة من أجل إعداد الأجهزة التعليمية لمواجهة القرن الحادى والعشرين، وهى الأجهزة التى تعانى من أوجه نقص كثيرة من بينها نقص الكفاءة التعليمية والخبرة اللازمة للمدرسين، مما يحتم وضع برامج تدريبية حديثة لهؤلاء المدرسين، وتطوير وتحديث مناهج التعليم، وإعطاء مجال أكبر للتدريب، واكتساب الخبرات جنبا إلى جنب مع التعليم النظرى والأكاديمى والعملى والتطبيقى، وتنقيح المقررات والمناهج وقصرها على المفيد والعملى حتى تصبح الاستفادة كبيرة وفعالة. فقد أصبح استخدام العقل وتنميته وحثه على الابتكار والاختراع هو محور التعليم وهدفه.

ويعنى ذلك أن تتكاتف كل أطراف العملية التعليمية من أجل إعداد مواطن القرن الحادى والعشرين، قرن القوى التكنولوجية الكبرى الذى سينهض ليس فقط على صناعات متطورة وتكنولوجيا مذهلة تخص دولة دون أخرى بل على أكتاف مواطنين من ذوى المهارات العالية تعليما وتدريبا، قادرين على مواجهة التحدى الكبير، ومسلحين بأكفأ أنواع التعليم والتدريب، وذلك تمهيدا لجعلهم على قدر من المنافسة التى ستدخلها أمم القرن القادم الذى يمكن تسميته بقرن الاستثمار البشرى، لأنه الاستثمار المضمون والأكثر دواما، وعليه تقوم الحضارات الحقيقية، لأن البشر هم الصانعون للتقدم، والمتأثرون به، والقادرون بسببه على فتح آفاق الغد. ولذلك لابد من إعطاء الأولوية لتطوير برامج التعليم الحديث وابتكار وسائل إيضاح لمختلف مقررات سنوات التعليم المختلفة. وأى نجاح فى هذا المجال سيكون فى صالح الاقتصاد الذى سيستعيد توازنه بين طرفيه: التقدم العلمى والإنسان ذى المهارة بصفتهما أهم سلاحين يمكن بهما مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

من هنا كان البند الثامن فى خطاب مبارك إلى عاطف صدقى بتكليفه برئاسة الوزارة الجديدة فى ٩ نوفمبر ١٩٨٦ ينص على:

«إعادة النظر فيما يحصل عليه المواطن من مصادر الثقافة المختلفة، يستوى فى ذلك المؤسسات التعليمية والتربوية وأجهزة الإعلام والمنابر الدينية

ومؤسسات الثقافة بما يضمن زيادة وعى الأجيال الجديدة بمسئوليتها فى عملية البناء الوطنى وصقل رؤيتها للمستقبل».

وكانت «دورية المجالس القومية المتخصصة» قد أصدرت فى عددها أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٨١ دراسة عن موضوع التعليم مدى الحياة بصفته السلاح التى يتحتم على إنسان العصر الحديث أن يحمله طوال حياته لأنه ليس رهنا بفترة معينة عابرة. فالتحصيل الدراسى التقليدى لا يمكن فى عصرنا هذا أن يشكل منظومة كاملة يتم استيعابها قبل الدخول فى معترك الحياة، مهما كان مقدار وحجم ونوعية تلك المنظومة. ومهما طالت فترة التعليم، فالمادة التى يتعلمها الإنسان تحتاج دوما إلى التطوير والتجديد والابتكار. مما يحتم تحويل نظام التعليم إلى نظام متجدد للتعلم فى صورة التربية الدائمة التى تعد الفرد لعالم سريع التغير حتى يصبح قادرا على التعلم الذاتى مدى الحياة وبالتالى يملك القدرة على التطوير والتجديد والابتكار.

وكانت اللجنة الدولية لتطوير التعليم التى شكلتها اليونسكو قد اقترحت فى سبتمبر عام ١٩٧٢، جعل التعليم مدى الحياة فى مقدمة كل سياسة تعليمية مقبلة سواء فى الدول المتقدمة أو النامية برغم اختلاف التطبيق من دولة إلى أخرى، ذلك أن الهدف الاستراتيجى يتمثل فى وضع هذه النظرية فى مركز الصدارة فى كل عمليات التحديث التعليمى والتطوير التربوى. فالتعليم عملية مستمرة مدى الحياة لا تتوقف بإتمام سنوات الدراسة، بل يجب أن تتحول إلى عادة سلوكية ذاتية لكل إنسان، بحيث تحتوى كل مراحل عمره بما فيها مرحلة التعليم النظامى التى تواكبها ولا تنتظرها حتى تنتهى لكى تبدأ هى دورها.

وتدخل فى عملية التعليم الدائم عناصر الأسرة والبيئة بمعناها الواسع الذى يشمل الجيران والأصدقاء والأقارب والوضع الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والمهنى وغير ذلك من الفئات والمجموعات وأماكن العمل، حيث يستمر الفرد فى التعليم بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، كما أنها تشمل الأندية والجمعيات وأماكن العبادة ووسائل الاتصال الجماهيرية مثل الصحف

والراديو والتليفزيون التى تلازم الفرد فى حياته اليومية. أما المؤسسات التربوية كالمدارس والجامعات ومراكز التدريب فهى من أهم عناصر التعليم مدى الحياة، لكنها لا تحتكر العملية التعليمية ولا تعيش وحدها بعيدة عن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الدور التعليمى أيضا.

إن التقدم العلمى والتكنولوجى فى كثير من المهن، يؤثر كل منهما فى الآخر، ويؤثر كلاهما فى الوقت نفسه فى الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتكنولوجية، مما يؤدى إلى نسق ثقافى جديد فى المجتمع، كما يؤدى إلى تغيير فى نوع وكم وقت الفراغ، ويؤثر فى الإنجازات والتطلعات وأنماط الحياة الشخصية وغيرها. وكل ذلك يتطلب بدوره تنمية مهارات حياتية جديدة وتعديل فى القيم والتوجهات من وقت إلى آخر، وتطوير للسلوك كى يتلاءم مع هذه التوجهات والقيم الجديدة.

من هنا ظهرت مشاكل الشباب بصفة خاصة وأفراد المجتمع بصفة عامة، والتى نشكو منها الآن لأن التعليم لم يحقق وظيفته الأساسية فى تعليم الذات وملاحقة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمر بها كمواطن فى المجتمع المصرى، بل ولم يكن له أيضا دور إيجابى فى هذا التطور مما جعله متفرجا عليه ومستغلا له لسد حاجات فردية ووقتية، وهو ما نشكو منه الآن، لكننا نحاول إصلاحه بالطرق التقليدية التى ألفناها. ومن هنا جاءت حتمية التربية الدائمة. أما حجم ونوعية هذه التربية فيتوقفان على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجغرافية والتكنولوجية. ولذلك فإن التوافق الابتكارى للمشاركة فى مجتمع سريع التغيرات سواء فى النواحى العامة أو المهنية، يحتم قيام تربية، دائمة، مخططة، شاملة، ويحدد دور كل المؤسسات فى التربية مع تأكيد العنصر التجديدى والابتكارى الذى يتوافق فى الميول والمواهب الشخصية للفرد.

ومن الواضح أن هذه الاستراتيجية العلمية والتكنولوجية والتعليمية والتربوية تشكل جزءا عضويا فى تجربة مبارك الديمقراطية. يقول فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣:

«من فوق هذا المنبر الموقر، وفى مناسبة أداء اليمين الدستورية لفترة حكم جديدة، جاءت دعوتى الصادقة قبل أسابيع معدودة إلى كل القوى الديمقراطية فى مصر، كى تبدأ حوارا حرا واسعا حول أولويات العمل الوطنى، يضع فى اعتباره التحديات التى تواجه مصر، والظروف التى تحكم علاقاتها الاقليمية والدولية، والآفاق التى يمكن أن يستشرفها العمل الوطنى فى المرحلة القادمة. كان هدفى من هذا الحوار - ولم يزل - أن نسهم جميعا فى صياغة رؤية علمية صحيحة لمصر القرن الحادى والعشرين، تعكس نبض الشارع المصرى، وتضع أولويات العمل الوطنى فى إطار قومى، يتجاوز النظرة الحزبية الضيقة، كى نتمكن من بناء الداخل على أسس قوية راسخة، تضمن للقدرة المصرية تواجدا مؤثرا وفاعلا فى ساحة المنافسة الدولية.

«نقطة البدء الصحيح فى صياغة هذه الرؤية العلمية لمصر المستقبل، أن يشارك فى هذا الحوار الواسع كل المفكرين والمبدعين والمثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم، وكل الأحزاب السياسية، والمؤسسات الشعبية والرسمية المعنية بالتخطيط والبحث العلمى ودراسات المجتمع وعلوم المستقبل، بحيث نكون قادرين فى نهاية المطاف على صهر هذه التصورات فى رؤية شاملة واحدة، تضطلع بصياغتها لجنة قومية على مستوى رفيع من المعرفة والخبرة.

«انتى أتطلع لأن تكون الصيغة النهائية لهذا البرنامج نتاج حوار واسع يؤكد لكل مواطن أننا معنيون بأن نتعرف على رأيه حرا صريحا. ويؤكد لكل جماعة سياسية مشروعة تحترم الدستور والقانون، أننا معنيون بأن يتحمل كل طرف نصيبه من المسئولية والالتزام الوطنى، فى إطار ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وسياسات وبرامج، فبالحوار تزداد المعرفة، وتتضح الرؤية، وتتحقق الثقة، وتتحدد الأدوار، وتأتلف القلوب، من أجل رفعة هذا البلد الأمين».

هكذا تنصهر الرؤية المستقبلية العلمية الإنسانية الشاملة فى بوتقة تجربة مبارك الديمقراطية، كى تتبلور فى منهج علمى عملى محدد، يقتحم القرن

الحادى والعشرين، حيث تكتمل ملامح عصر جديد، أخص خصائصه، سباق دولى محموم على امتلاك أسباب التقدم، لا يدع فرصة لمن يتقاعسون أو يتخلفون. ويؤكد مبارك على أن التحولات العميقة والتغييرات النوعية الشاملة التى تجرى فى عالمنا المعاصر منذ سقوط عصر الأيديولوجية وانهيار النظم الشمولية، سوف تشهد خلال السنوات القليلة القادمة تصارعا مذهلا، يغير وجه الحياة على هذا الكوكب بصورة جذرية لم تشهد لها البشرية مثيلا فى التاريخ. وكعادة مبارك فإنه يضع كل حقائق المستقبل وتوقعاته واحتمالاته تحت أضواء علمية فاحصة أمام الشعب كله حتى يعرف كل فرد من أفراده مدى التحديات التى يتحتم عليه أن يواجهها. يقول فى نفس خطابه السابق ذكره:

«سوف يترك سباق التسلح مكانه لسباق من نوع آخر على امتلاك أسباب العلم والمعرفة، وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الوطنى، وسوف تزداد المسافات بعدا واتساعا بين هؤلاء الذين يستطيعون استثمار الجهد الوطنى فى أولويات صحيحة، وآخرين يؤثرون الانتظار فى مواقع المتخلفين، يعصبون عيونهم عن رؤية حقائق الصورة ومتغيراتها، ويكبلون عقولهم برؤى وأفكار بالية قديمة، ويشتتون جهدهم الوطنى فى متاهات خاسرة وأولويات غير صحيحة. سوف تزداد المسافات بعدا واتساعا، بين دول استطاعت أن توجه خططها وبرامجها وأهدافها لدخول هذا العصر بأفكار جديدة وروح خلاقة، لكى تكون جزءا من مسيرة التقدم الإنسانى، ودول أخرى يقعدها الخوف والتخلف، تكتفى بموقف الانتظار، وتسلم قيادها لما تأتى به المقادير.

«هذا هو التحدى الكبير الذى يواجهنا ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين. لن يشفع لنا فى مسيرة التقدم كبر الحجم ولا عدد السكان، ولا عبقرية المكان، ولا الدور القومى والإقليمى الرائد الذى لعبته مصر على طول التاريخ، ما لم نعد النظر فى برامجنا وأهدافنا وأولوياتنا، كى نكون جزءا من هذا العالم المتقدم، ونتفاعل معه على نحو نشيط، نأخذ ونعطى، نؤثر ونستقبل، نستورد ونصدر، نفيد ونستفيد، ونصبح جزءا من مسيرة التقدم الإنسانى. إن استمرار أى من هذه الأدوار الرائدة التى لعبتها مصر على مر الزمن، سوف

يكون رهنا بقدرتها على المنافسة، سباقا على التقدم، فى حلبة ضارية، لن يقدر عليها سوى من يملكون أسباب التقدم، وأول أسباب التقدم فى عصرنا الراهن هو اقتصاد وطنى قوى، يتصاعد نموه اعتمادا على ذاته، يربط بين العلم والإنتاج فى منظومة متكاملة لا تتوقف عن التطوير والابتكار. وخيارنا الوحيد هو أن نقبل التحدى، كى لا نكون فى موقع رد الفعل، أو نقبل ما يفرضه علينا الآخرون، أو ننطوى أسفا على وضع لا يليق بمكانة مصر ولا بشعبها العظيم».

هكذا يواجه مبارك الأمة بالحتميات والتحديات التى لا مفر منها، بأسلوب علمى ومنهج عقلانى يضعان كل احتمالات المستقبل فى الاعتبار، فهو لا يعرف الكلام المعسول أو الشعارات البراقة أو التغنى بأمجاد الماضى على حساب مسئوليات المستقبل:

«إننا جميعا نرفض أن يكون ذلك حالنا ومصيرنا، خصوصا وأننا نملك كل الظروف التى تؤهل مصر لنهضة مستمرة، تحفظ لها أسباب التقدم، وتحفظ لشعبها مكانته المتميزة على طول التاريخ. خيارنا الوحيد، أن نكون جزءا من هذا العالم الجديد، نسهم فى تكوينه، متسلحين برؤية علمية مستقبلية شاملة، تنطلق من إدراك واع ومسئول لأولويات العمل الوطنى وتحدياته وأهدافه، كى تمضى مسيرتنا نحو مشارف القرن الحادى والعشرين، واثقة من صحة الخطو والهدف».

هكذا تستمد تجربة مبارك الديمقراطية جذورها من تاريخ مصر العريق كى تشمخ فروعها فى سماء المستقبل. فنحن نتطلع إلى اشراقات القرن الحادى والعشرين ومتطلباته فى شتى جوانب الحياة. وفى ظل القيادة الواعية الحضارية لمبارك، نتقدم بالسرعة الواجبة وبالتخطيط المحكم والتنسيق السليم مع استثمار واع لكل ما نملك من جهد وإمكانات. يقول مبارك فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠:

«هذا يتطلب منا وفى كل المواقع، يتطلب التزامات جوهرية أولها تفهم واضح فى كل مواقع العمل التنفيذى والتشريعى لأسس هذا التطور ودوافعه ومراميه. وهذا يعنى تحديد إطار جامع لاستراتيجية متكاملة فى مواقع العمل العام. ليست هناك سياسة وزير بل هناك فقط سياسة وزارة. ليست هناك جزر منعزلة فى دوائر التخطيط والتنفيذ على مختلف مستوياتها بل هناك أرض واحدة تتعدد فيها المواقع وتتفق فيها الأهداف. وليست إدارات الحكم المحلى فى مختلف المحافظات حكومات مستقلة أو قرارات فردية متضاربة. ولن تكون قرارات الإنتاج متنافرة مع نظم التعليم أو النظم المصرفية وإجراءات التصدير أو شروط العمالة، فكل ذلك يجب أن يجرى متناغما مترابطا محققا للهدف الواحد وهو أن نعيش العصر الجديد».

ولذلك نادى مبارك فى خطابه أمام منظمة اليونسكو فى باريس فى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣ بضرورة الانحياز الجماعى إلى جانب السلام والاستقرار والطمأنينة، فى مواجهة العنف والتوتر والقلق، وتأكيد سيادة العقل والعلم والمعرفة، ضد دعاوى الانغلاق والجهالة والتعصب. فالعالم كله يواجه من خندق واحد، تحديا تاريخيا لا سبيل إلى إنكاره أو تفاديه، وليس أمامه من سبيل سوى مواجهة هذا التحدى بالفكر المستنير، وبإحياء الأمل بالعمل، وبالدفاع المستميت عن حق الإنسان فى السلام والتنمية، وإعطاء كافة الشعوب فرصة عادلة للإسهام فى صنع المستقبل.

ولعل خير ما نختتم به هذا الفصل، وهذه الدراسة عن تجربة مبارك الديمقراطية فى مجال التنظير والتطبيق، هو ما قاله مبارك فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣ عن ملامح الطريق التى سنشقها صوب المستقبل، والأسلحة التى سنستخدمها فى تحقيق هذه الانطلاقة الحضارية:

«الأمل فى غد أكثر اشراقا، يحمل مصر إلى مشارف القرن الحادى والعشرين، دولة آمنة مستقرة، تنعم باقتصاد قوى، وديمقراطية راسخة،

ومكانة متميزة فى عالمنا المتغير، والثقة فى قدرة أبنائها على إنجاز هذا الهدف، متخطين كل المصاعب والعقبات، يشد عزائمهم - على طريق التقدم - إحساس قوى بالانتماء، يوازن بين الحق والواجب، ويربط بين صالح الفرد وصالح الجماعة».

قائمة المراجع العربية

خطب وبيانات وتصريحات ولقاءات:

كل المقتطفات التى استشهدت بها الدراسة من خطب وبيانات وتصريحات وأحاديث الرئيس حسنى مبارك منقولة عن نصوصها المنشورة بجريدة «الأهرام» فى الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٤ .

إصدارات الهيئة المصرية العامة للكتاب :

١ - مبارك رئيسا : الحاضر والمستقبل - ١٩٨٧ .

٢ - مبارك وضمير مصر (الأزمة. المواجهة . الحل) ١٩٩٠ .

٣ - مبارك والمثقفون - ١٩٩٣ .

إصدارات الهيئة العامة للاستعلامات :

١ - مبارك والمشروع القومى المصرى - ١٩٩٣ .

٢ - مبارك والبنية الأساسية - ١٩٩٣ .

دورية المجالس القومية المتخصصة (أكتوبر - ديسمبر ١٩٨١) .

مراجع مؤلفة :

١ - أحمد سويلم العمرى : أصول النظم السياسية المقارنة - ١٩٧٦ .

٢ - سيد عويس : الخدمة الاجتماعية ودورها القيادى - ١٩٦٦ .

٣ - فؤاد ذكريا : الجوانب الفكرية فى مختلف النظم الاجتماعية - ١٩٧٢ .

٤ - محمد دويدار : استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد - ١٩٧٩ .

٥ ـ مصطفى المصمودى : النظام الإعلامى الجديد ـ ١٩٨٥ .
٦ ـ نبيل راغب : مستقبل الديمقراطية فى مصر ـ ١٩٧٧ .
٧ ـ نبيل راغب : عصر الإسكندرية الذهبى : رؤية مصرية علمية ـ ١٩٩٣ .
٨ ـ نعيم عطية : القانون والقيم الاجتماعية ـ ١٩٧١ .

53. Pickles, Dorothy M. : **Introduction to Politics,** 1972.
54. Powell, N. J. : **Anatomy of Public Opinion,** 1953.
55. Read, Herbert : **Anarchy and Order,** 1954.
56. Robinson, J. : **Economics of Imperfect Competition,** 1933..
57. Rousseau, Jean - Jacques : **Social Contract,** 1948.
58. Russell, Bertrand : **Scientific Method in History,** 1914.
59. Russell, Bertrand : **Principles of Social Reconstruction,** 1916.
60. Russell, Bertrand : **Political Ideals,** 1917.
61. Russell, Bertrand : **Roads to Freedom,** 1918.
62. Russell, Bertrand : **Free Thought and Official Propaganda,** 1922.
63. Russell, Bertrand : **The Scientific Outlook,** 1931.
64. Russell, Bertrand : **Education and the Social Order,** 1932.
65. Russell, Bertrand : **Authority and the Individual,** 1949.
66. Russell, Bertrand : **The Impact of Science on Society,** 1951.
67. Russell, Bertrand : **Human Society in Ethics and Politics,** 1954.
68. Santayana, George : **Dominations and Powers,** 1951.
69. Scott, John : **Political Warfare,** 1953.
70. Shaw, G. B. : **Essays in Fabian Socialism,** 1932.
71. Smith, Adam : **An Inquiry into the Nature and the Causes of Wealth of Nations,** 1968.
72. Sperier, Hans : **War Aims in Political Warfare,** 1951.
73. Swezy, Paul : **The Present as History,** 1953.
74. Talmon, J. L. : **The Origins of Totalitarian Democrocy,** 1961.
75. Tawney, R. H. : **Equality,** 1931.
76. Toynbee, Arnold : **Civilization on Trial,** 1948.
77. Toynbee, Arnold : **The Islamic World,** 1949.
78. Toynbee, Arnold : **A Study of History,** 1978.
79. Webber, Max : **The Craft of Science,** 1959.
80. Weldon, T. P. : **States and Morals,** 1974.

23. Demar, E. D. : **Expansion and Employment,** 1958.
24. Dewey, John : **Democracy and Education,** 1944.
25. d'Entrèves, A. P. : **Natural Law,** 1951.
26. Dobb, Maurice : **On Economic Theory and Socialism,** 1955.
27. Dofrman R., P. Samuelson & R. Solow : **Linear Programming and Economic Analysis,** 1958.
28. Elliott, Florence : **A Dictionary of Politics,** 1976.
29. Gilchrist, R. N. : **Principles of Political Selence,** 1967.
30. Greaves, H. R. G. : **The Foundation of Political Theory,** 1958.
31. Hacker, Louis M. : **American Capitalism,** 1957.
32. Harbison, Fredrick : **Educational Planning and Human Resource Development,** 1988.
33. Hobhouse, L. T. : **The Elements of Social Justice,** 1981.
34. Kedourie, Eli : **Nationalism,** 1961.
35. Kitzinger, Uwe: **The Challenge of the Common Market,** 1962.
36. Kolarz, Walter : **Communism and Colonialism,** 1964.
37. Laski, H. J. : **Liberty in the Modern State,** 1930.
38. Laski, H. J. : **The State in Theory and Practice,** 1935.
39. Locke, John : **Of Civil Government,** 1948.
40. Lyon, Peter : **Neutralism,** 1964.
41. Mabbot, J. D. : **The State and the Citizen,** 1949.
42. Machiavelli, Niccollo : **The Prince,** 1962.
43. Maclver, R. M. : **The Web of Government,** 1945.
44. Maclver, R. M. : **The Modern State,** 1964.
45. Macpherson, C. B. : **The Real World of Democracy,** 1966.
46. Marshall, Alfred : **Principles of Economics, 1973.**
47. Mayo, H. B. : **An Introduction to Democratic Theory,** 1960.
48. McIlwain, C. H. : **Constitutionalism: Ancient and Modern,** 1947.
49. Mill, John Stuart : **Utilitarianism, Liberty and Represeentative Government,** 1962.
50. Miller, J. D. B. : **The Nature of Politics,** 1962.
51. Nicholas, H. C. : **The United Nations as a Political Institution,** 1962.
52. Padover, Saul K. : **The Meaning of Democracy,** 1963.

قائمة المراجع الأجنبية

1. Agar, Herbert: **The Perils of Democracy,** 1965.
2. Alen, R. K : **Democracy and the Indiividual,** 1943.
3. Angell, M. : **The Seientific Study of Social Behaviour,** 1957.
4. Angell, Norman : **The Public Mind,** 1927.
5. Aristotle : **Politics (Oxford Edition),** 1947.
6. Asch, S. E : **Social Psychology,** 1952.
7. Barker, Ernest : **Principles of Social and Political Theory,** 1961.
8. Baron, Paul : **The Political Eeonomy of Growth,** 1975.
9. Barraclough, Geoffrey : **An Introduction to Contemporary History,** 1975
10. Barret, E. W. : **Truth is our Weapon,** 1953.
11. Brogan, D. W. : **The Price of Revolution,** 1951.
12. Capra, Fritjof & Charlene Spretnck : **Green Revolution,** 1986.
13. Carrit, E. F. : **Morals and Politics,** 1935.
14. Catlin, G. E. C. : **The Science and Method of Politics,** 1962.
15. Chamberlin, E. A. : **The Theory of Monopolistic Competition,** 1933.
16. Cole, G. D. H. : **Essays in Social Theory,** 1950.
17. Coon, Carleton S. : **The History of Man,** 1967.
18. Corbett, P. T. : **Europe and Social Order,** 1959.
19. Cranston, Maurice : **Human Rights Today,** 1962.
20. Cranston, Maurice : **Freedom,** 1964.
21. Crick, Bernard : **In Defenee of Politics,** 1962.
22. Crosoman, R. H. S. : **Government and the Governed,** 1974.

المحتويات

إهداء ٥
شكر وتقدير ٧
منهج الدراسة ٩
الفصل الأول :
المنهج العقلانى ٢٣
الفصل الثانى :
الأمن القومى ٩٣
الفصل الثالث :
البنية الأساسية ١٤٧
الفصل الرابع :
الآليات الاقتصادية ١٩٣
الفصل الخامس :
المصدقية الإعلامية ٢٥٣
الفصل السادس :
التنوير الثقافى ٢٩١
٤٥٩

الفصل السابع :

التوجيهات الأخلاقية ٣٣١

الفصل الثامن :

العدل الاجتماعى ٣٦٥

الفصل التاسع :

السياسة الخارجية ٣٩٣

الفصل العاشر :

الرؤية المستقبلية ٤٢٣

قائمة المراجع العربية ٤٥٣

قائمة المراجع الأجنبية ٤٥٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٤/٤٤٧١

I.S.B.N 977-01-3781-2

لم يحاول حسنى مبارك أن يبشر بالديمقراطية أو يقوم بالتنظير لها فى شعارات رنانة أو أقوال مأثورة، بل بدأت ملامح تجربته الديمقراطية تتبلور بأسلوب علمى، عقلانى، عملى، تطبيقى أثبت للجميع أن التنظير والتطبيق وجهان لعملة واحدة هى هذه التجربة الفريدة التى تأكدت فعاليتها برغم كل الظروف المحبطة التى أحاطت بها عند ميلادها. فقد سارت سياسة الحكم فى طريق ديمقراطى ودستورى واضح تميز منذ البداية بديمقراطية رحبة تفتح كل الأبواب والنوافذ لكل الآراء والتوجهات الإيجابية، لا تفرق بين مؤيد ومعارض، ولا تقيد رأيا أو تحجر على فكر.

وقد تمثلت عناصر هذه التجربة فى المنهج العقلانى، والأمن القومى، والبنية الأساسية، والآليات الاقتصادية، والمصداقية الإعلامية، والتنوير الثقافى، والتوجهات الأخلاقية، والعدل الاجتماعى، والسياسة الخارجية، والرؤية المستقبلية. وهى العناصر التى شكلت فصول هذه الدراسة.

ووسط هذه العناصر يبرز الإنسان المصرى كأداة لتجربة مبارك الديمقراطية وهدفها فى الوقت نفسه، إذ أن كل الإمكانات والإنجازات والطاقات والعناصر الداخلة فى التفاعل تدور فى فلك هذا الإنسان لخدمته ورخائه ورفاهيته. وهذا التفاعل المستمر بين عناصر التجربة جعل منها منظومة حضارية متناغمة ورؤية علمية متكاملة ذات مكانة مرموقة على خريطة الفكر الديمقراطى العالمى.

١٦٢٥ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب